



الجلدِ ثانی الحسین

فی مجامع الترمذی

دراسیة و تطبیق

إعداد

محمد عفان المنصور فوري * عبد الرزاق الأمروهي

علي حسن المظفر نعري * محمد أسعد الأعظمي

ظهر الإسلام البارہ بنکوي

طلبة السنة الثانية النهائية لقسم التخصص في الحديث بدارالعلوم ديوبند

دارالعلوم ديوبند

أشرف عليه:

فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي فضيلة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي

فضيلة الأستاذ عبد الله المعروف

أساتذة قسم التخصص في الحديث الشريف بجامعة دارالعلوم ديوبند

قام بالنشر و التوزيع

أكاديمية شيخ الهند، دارالعلوم ديوبند، الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم: فضيلة الشيخ مرغوب الرحمن / حفظه الله
رئيس الجامعة الإسلامية دار العلوم / ديوبند

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة، و السلام على سيدنا محمد، و آله، و صحبه
أجمعين، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، و بعد:
فإن علم الحديث في طليعة العلوم الإسلامية التي عُنت بها الأمة في تأريخها الحافل
بجلائل الأعمال، و هو كذلك طبعاً على رأس العلوم التي اهتمت بها الجامعة الإسلامية
دار العلوم / ديوبند منذ أول يومها تدريسياً، و تأليفاً.
و الجامعة _ بفضل من الله العليّ القدير _ تُعتَبَر من أهم المؤسسات العلمية التي
خدمت هذا العلم الشريف في تأريخه الطويل، فقد نال درس الحديث بالجامعة شهرةً، و
قبولاً، لم تحظ بهما أية مؤسسة علمية في هذه البلاد.
واعترف بفضل الجامعة في هذا المجال مآت من كبار العلماء الأعلام، أذكر منهم
العلامة، السيد رشيد رضا المصري، صاحب «المنار» الذي زار الجامعة سنة ١٣٣٠هـ،
وكان عالماً واعياً، ذا خبرة واسعة بأوضاع المسلمين العلمية، و السياسية، وهو الذي كتب
في مقدمة «مفتاح كنوز السنة»: «و لو لا عناية إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هذا
العصر؛ لقُضي عليها بالزوال من أمصار الشرق...»، فلما رجع إلى مصر بعد زيارته
للجامعة؛ ذكر في مجلته «المنار» انطباعاته عما زاره في هذه الرحلة من المؤسسات العلمية،
فكتب عن الجامعة:

«إنني رأيت في مدرسة ديوبند التي تلقبت بـ«أزهر الهند» نهضة
علمية، جديدة، أرجو أن يكون لها نفع عظيم»، وقال: «ما قرّرت عيني

بشيء في الهند كما قرت برؤية مدرسة ديوبند».

ولا شك أن المحدثين في الجامعة قد جمعوا إلى دقة نظرهم في الفقه، والاستنباط الغزارة، والنبوغ في علوم الحديث، فأمكن لهم أن يجمعوا في درسهام بين وجهتي نظر الفقهاء، والمحدثين في الحكم على الحديث.

ولا يخفى أن جهات الصحة، والضعف متعددة، متباينة، فقد اختلفت أنظار العلماء في الحكم على الأحاديث، ولا يلزم من صحة الحديث عند إمام صحته عند الآخرين، وكذا الضعف، وأهل الفقه يختلفون عن أهل الحديث في النظر للقوادح، والتباين بين آراء كل واضح، فالفقهاء يختلفون فيما بينهم، وكذلك المحدثون.

قال أبو بكر الحازمي في الاعتبار: ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة، متعددة، وأهل العلم يختلفون في أسبابه، أما الفقهاء؛ فأسباب الضعف عندهم محصورة، وجله منوط بمراعاة ظاهر الشرع، وعند أهل النقل أسباب أخرى مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة، ثم بين الحازمي أن التباين لا يقتصر على الواقع بين الفقهاء والمحدثين، بل التباين واقع بين المحدثين أنفسهم، والإمام ابن دقيق العيد يصر على مراعاة شروط الأئمة المجتهدين من الفقهاء والمحدثين، وهذا غاية في النصفة.

فالحق أن الفقهاء والمحدثين كلهم خدمة الحديث، فالمحدثون خدموا لفظه، وقاموا بصيانته أحسن قيام، والفقهاء خدموا معناه، واستخرجوا ما فيه من فقه، وتعليم، وأمر، ونهي، وحلال، وحرام.

وما زالت الأمة الإسلامية معترفة بذلك، وتعطي كلتا الجماعتين حظهما من الاحترام، والسواد الأعظم الذي يقلد الأئمة الأربعة يستفيد منهما، وهكذا استمر الأمر في الجامعة، وبهذا المنهاج أخذ علماء الجامعة في الدرس، والتأليف.

ولكن حدث أخيراً أن عصبة من الناس قامت من جديد؛ تستخدم مناهج المحدثين ضد الفقهاء، ومقلديهم، والحنفية خاصة، وجعلوا يستغلون أصول الحديث لتضعيف أدلة الفقهاء، وتجروؤا على القول بأن الحنفية يقدمون الرأي على الحديث، فمست الحاجة إلى تحليل هذه الأبحاث، وتطبيقها، وإعطائها حقها الذي يليق بها حيث

ثُرى أنها لاتضاد مدارك الفقهاء، بل و توافقها موافقةً تامةً، ولتنصع حقية أن مذاهب الفقهاء _ وبالخاصة مذهب الحنفية _ تطابق السنة النبوية طبق النعل بالنعل.

و لم تكن هذه الحاجة بحيث يفي بها فرد، أو اثنان، بل تحتاج إلى جماعة تقوم بهذا الجاد، فشعر علماء الجامعة، و المجلس الاستشاري بضرورة إقامة قسم مستقل للتخصص في الحديث الشريف، و علومه، فقدم فضيلة الأستاذ رياست علي البجنوري مدير المجلس التعليمي _ آنذاك _ اقتراح إقامة هذا القسم إلى اجتماع المجلس الاستشاري، فوافق الاجتماع على هذا الاقتراح، و أصدر قراراً بهذا الشأن.

ثم قدم فضيلة الشيط، السيد أسعد المدني _ حفظه الله _ رئيس جمعية علماء الهند، و عضو المجلس الاستشاري للجامعة هذا القرار إلى المجلس التنفيذي للجامعة لتطبيقه عملياً، و حث فضيلة الأستاذ نعمة الله الأعظمي/ أستاذ الحديث في الجامعة على القيام بمسئولية هذا القسم، و أرضاه على ذلك، فأصدر المجلس التنفيذي قراراً في هذا الشأن، و نصه كما يلي:

القرار ٤ (الف): قد أصدر المجلس الاستشاري سابقاً إقامة قسم التخصص في الحديث، فيجب أن يبدأ هذا القسم أعماله من بداية هذه السنة الدراسية حتماً، ويفوض المجلس مسؤولية هذا القسم كاملاً إلى فضيلة الشيط نعمة الله الأعظمي/ أستاذ الحديث بالجامعة، ويرجو المجلس من فضيلته نظراً إلى كفاءته العلمية أن يقوم بهذه الخدمة أحسن قيام، و يبذل جهوداً مكثفة ليتقدم هذا القسم حسب ما يليق بمكانة الجامعة.

(ب): يفوض المجلس الخيرة في تعيين الأساتذة لهذا القسم إلى فضيلة مدير الجامعة، الذي يقوم بهذا العمل بمشورة صاحب الفضيلة رئيس هيئة التدريس بالجامعة. (من قرارات المجلس التنفيذي في اجتماعه في شوال ١٤٢٠هـ)

وبعد هذا القرار بدأ قسم التخصص في الحديث أعماله، ونشاطاته، فأصدر المجلس الاستشاري قراراً بهذا الشأن في اجتماعه المنعقد في صفر ١٤٢١هـ، ونصه هذا:

- «قد أُجريَ قسم التخصص في الحديث في هذه السنة، فالمناسب أن يطبع تقرير عن أعماله، و نشاطاته في مجلة «دارالعلوم الشهرية.»
- منذ ذلك استمر هذا القسم في رحلته العلمية، و أعد فضيلة الشيط نعمة الله لهذا القسم منهجاً سهّلاً هذا الصعب، و جعل من الممكن أن يؤدي هذا القسم دوره، و يقطع أشواطاً بعيدة نحو التقدم، و النماء، و العطاء.
- هذا، و يحيط هذا المنهج الدراسي للقسم سنتين، فيلتحق به كلّ سنة خمسة طلاب من خريجي الجامعة، و يقومون بما يفوض إليهم من المطالعة، و الدراسة، و إعداد الأبحاث. و تفصيل المواد الدراسية في هذا القسم كما يلي:
- ١ _ مادة مصطلح الحديث، و الكتاب المقرر لها: (الف) المقدمة لابن الصلاح، (ب) تدريب الراوي للسيوطي.
- ٣ _ مادة تخريج الحديث/ أصول، و تطبيق. و الكتاب المقرر لها: أصول التخريج للدكتور محمود الطحان.
- ٤ _ مادة دراسة الأسانيد/ أصول، و تطبيق. و الكتاب المقرر لها: (الف) الباب الثاني من الكتاب المذكور لمحمود الطحان. (ب) دراسة الحديث الصحيح و الحسن، و فكرة ابن الصلاح. (ج) دراسة تطبيق الأمثلة.
- كلاهما من إعداد الشيط نعمة الله، و الأستاذ عبد الله المعروفي.
- ٥ _ مادة الجرح والتعديل/ أصول، و تطبيق. و الكتاب المقرر لها: (الف) الرفع و التكميل للشيط عبد الحي اللكنوي (ب) مدارس الرواة، و مشاهير أساتذتها مع تلامذتهم و طبقاتهم/ إعداد فضيلة الشيط نعمة الله الأعظمي.
- ٦ _ مادة دراسة المتون/ أصول، و تطبيق. و الكتاب المقرر لها: (الف) الفوائد المهمة في مختلف الحديث/ إعداد فضيلة الشيط نعمة الله . (ب) أبواب منتخبة من كتاب «إعلاء السنن».

٧_ مادة حفظ متون الحديث. و يلزم كل دارس في القسم حفظ مجموعة لأحاديث منتخبة تحتوي على ثلاث مائة حديث.

٨ _ إعداد بحوث، ودراسات على موضوعات علمية حسب تقرير من الأساتذة. و الحمد لله على أن هذا القسم يستمر في نشاطاته على منهاج نافع مفيد، و يعد طلبته أبحاثاً علمية مفيدة تحت إشراف أساتذة هذا القسم.

وفي هذه السنة قرر أساتذة القسم على طلبة الصف النهائي دراسة الأحاديث التي حسَّنها الإمام الترمذي، و الذي دعا إلى ذلك هو أن تعقيبات بعض الأعلام كالذهبي على الإمام الترمذي جرأت بعض الباحثين في هذا العصر على إطالة اللسان في هذا الإمام الهمام، فجعلوا يرمونه بالتساهل في تحسين الحديث، و تصحيحه مع أن الأمر ليس كما زعموا في الحقيقة، بل هو يرجع إلى أسباب يعرفها أهل العلم، فكانت هناك حاجة شديدة إلى دراسة هذا الموضوع ليتضح على أولئك الباحثين أن شخصية الإمام الترمذي بريئة تماماً عن التساهل، و التجانب عن الحق، بل هو علم كبير من أعلام الأئمة يستحق الثقة و الاحترام، و الثناء، و الإكرام منا، و من كل من كان له قلب، أو ألقى السمع؛ وهو شهيد.

فها هو ذا حصيلة جهد مشكور قام به أساتذة و طلبة قسم التخصص في الحديث بالجامعة.

و أنا إذ أقوم بالشكر و التقدير لهذا السعي المشكور أشكر الله العلي القدير على هذا التوفيق، و أتضرع إليه أن يتقبل هذا العمل، و يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه كريم، رحيم، و هاب.

مرغوب الرحمن

رئيس الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند

١٩ / رجب المرجب / ١٤٢٥ هـ.

تقريظ

فضيلة الشيط رياست علي البجنوري / حفظه الله
أستاذ الحديث بجامعة دارالعلوم ديوبند

الحمد لله رب العالمين والصلاة، و السلام على سيد المرسلين محمد، و آله، و أصحابه أجمعين، و بعد:

فقد يسرني كتابة هذه الألفاظ تقديراً لحصيلة جهود أبنائنا؛ طلبة الصف النهائي (من عام ١٤٢٥ هـ) لقسم التخصص في الحديث الشريف و علومه، التابع للجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند.

و الواقع أن قسم التخصص هذا بدأ في نشاط من يوم تأسيسه، فلم يزل في تقدم، و إقبال في نشاطاته العلمية تجاه الغرض المنشود من إنشاء هذا القسم، فقد أُعِدَّتْ إلى الآن أبحاث عديدة قيّمة من طلبة هذا القسم تحت إشراف أساتذتهم، و على رأسهم فضيلة الشيط نعمة الله الأعظمي حفظه الله تعالى.

و لا يُضَنُّ بإبداء واقع الأمر في أن منهج القسم الدراسي لجامعيته منهج ثريٍّ بالمنافع، سريع في التأثير، و أنه لاستجماعه بين طريقتي الفقهاء و المحدثين جميعاً بعيد عن كل ما يعود بفائده على النقض من الانحلال الفكري، و إساءة الظن بالسلف الصالح من الصحابة، و التابعين، و الفقهاء، و المحدثين جميعاً _ كما يشاهد في عامة الباحثين في علوم الحديث الذين يعكفون على طريقة المحدثين فحسب في الجامعات فيسوء ظنهم تجاه أدلة الفقهاء التي قد يجدونها ضعيفة حسب زعمهم _ ؛ بل وينشئ هذا المنهج في المدارس ملكة الدفاع عن حريم أولئك الجهابذة .

و حقاً لو أشار أحد على معاهد التخصص في علوم الحديث باتباع هذا المنهج القويم في دراساتها؛ أو أوصى إلى الجامعات و دور التعليم بإنشاء الأقسام التابعة لها على

هذا المنوال؛ لكان إشارته غُنى، و جديرًا بالقبول و التقدير .

و العمل الذي بين يديّ؛ « الحديث الحسن في جامع الترمذي / دراسة، و تطبيق » حلقة ذات قيمة من تلك السلسلة الدفاعية عن أولئك الجهابذة، فقد جُعِلت شخصية الإمام الترمذي أيضاً عرضةً من بعض الناس في زماننا، فرموه بالتساهل في ما حكم به على الأحاديث في جامعه « المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، و معرفة الصحيح، و المعلول، و ما عليه العمل »، وجعلوا يهتفون بأن أحكام الترمذي لا يليق بها الاعتماد، فألقوا ما كان مفروغاً عنه من قِبَل إمام، بصير، مجتهد، خبير بطرق الحديث، و علّله وراء ظهورهم، وأخذوا يدرسون تصحيحاته، و تحسيناته من جديد إعمالاً لبعض مقاييس المحدثين فحسب، التي إنما كانوا قد اتخذوها للنقد في نطاق محدود، و كانوا قد تركوا الباقي إلى الفقهاء الذين هم أهل لذلك كما سنوضحه قريباً.

فكانت الحاجة داعية إلى تطبيق جميع ما حكم عليه الترمذي في جامعه على خطته، و على ما تقرر عند المحدثين من القواعد الفنية ليتجلى لنا واقع الأمر، ولم يُعمل ذلك حتى الآن _ فيما نعلم _ على ما كان حقه من الاستيفاء، أو التوسع .

فتلبيةً لهذا الداعي عُمل هذا الكتاب مقصوراً على ما حكم عليه الإمام الترمذي بـ « حسن » فقط، وهي واحد و أربع مائة حديث _ وما ذاك بقليل _ تطبيقاً لحكم الترمذي بالحسن على شرطه، و أرى _ حقاً _ أن طلبتنا القائمين بهذا البحث أحرى لكل تبريك، و تهنئة، و تشجيع منا على هذا العمل، مع الاعتراف بأن اجتيازهم من هذه المرحلة بنجاح قد زودهم إماماً كبيراً بكتب المحدثين، ومناهجهم و خبرة محمودة عن طرق التطبيق لقواعدهم يرجى نفعها حينما يقومون ببحوث علمية فيما بعد.

وقد اتضح جلياً من دراستهم هذه _ بكلا بايها _ أن الترمذي ناقد، منصف، و أنه قد وفى بشرطه كل وفاء، و أنه عالم متورع، مثبت في نقده العلمي، و حكمه على الحديث فضلاً عن أن يكون متساهلاً؛ بل و إنه أرفع بمراتب على غيره من الناقدين؛ فإنه يحسن بناءً على شواهد، أو متابعات لرجال صححوا لهم، أو حسنوا لهم تحسناً للذات غالباً من غير احتياج إلى الشواهد، و المتابعات، فتراهم يصححون لثقة فيه نوع كلام، و

يحسنون تحسيناً ذاتياً لصدوق، أو صدوق يهتم، أو مقبول من أصحاب المراتب الرابعة، و الخامسة، و السادسة (حسب تحديد الحافظ ابن حجر في التقريب) بينما لا يحسن لهم الإمام الترمذي إلا حسب اصطلاحه الخاص، فقد يكون الحديث حسناً ذاتياً حسب الاصطلاح العام ربما يرتقي بعاضده إلى الصحة، ويطلق الترمذي عليه أيضاً بالحسن إذا كان له عاضد من متابع أو شاهد؛ إلا أنه يوسع نطاق العاضد، فيحسن الحديث إذا عضده قول صحابي، أو عمله، أو عمل بموجبه أهل العلم .

التوثق من صحة المتن ليس خاضعاً لصحة الإسناد دائماً

قد علم من طريق المحدثين في التحسين للغير أن الحديث إذا كان في إسناده قصور، أو راوٍ ضعيف، و جاء ذلك الحديث، أو نحوه من طريق آخر مثله، أو فوقه (في الاعتبار) ينجر بذلك قصور السند، و يرتقي من حيز التوقف، أو الرد إلى درجة القبول لأنه قد ثبت أن ما كان يخشى منه من الغلط، أو الوهم قد زال بمجيئه من وجه آخر، وترجح صدقه على كذبه، و خطأه على صوابه، ومعناه: أن السند قد يكون ضعيفاً، و لكن المتن المنقول به يكون صحيحاً.

وكذا العكس، يعني: إن صحة إسناد الحديث لا تستلزم صحة متنه دائماً، فقال الإمام الشافعي في رسالته (ص ٢٩٩):

«لا يُستدل على أكثر صدق الحديث و كذبه إلا بصدق المخبر و كذبه؛ إلا في الخاص القليل من الحديث، و ذلك أن يستدل على الصدق و الكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت، و أكثر دلالات بالصدق منه» انتهى.

و قال العلامة ابن القيم (الفروسية ص ٦٤ كما في هامش مقاييس نقد متون السنة):

«قد عُلم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، فليست موجبة لصحة الحديث؛ فإنما يصح الحديث بمجموع أمور، منها: صحة سنده، و انتفاء علته، و عدم شذوذه، و نكارتته، و أن لا يكون راويه قد خالف الثقات، أو شذ عنهم». انتهى.

بين الميزانين الحديثي و الفقهي

فالمحدثون _ رحمهم الله _ لا يكادون يتجاوزون الأحوال الإسنادية في كلا

الطرفين، يعني: كما يرتقي عندهم الحديث الضعيف الإسناد بمجيئه مثله، أو نحوه من سند آخر؛ يتنزل أيضاً الحديث النظيف الإسناد بعله تظهر لهم مثل الاختلاف وصلاً وإرسالاً، أو رفعاً ووقفاً، أو مخالفة الثقة بأرجح منه وغير ذلك من الأمور الإسنادية، ولنسم ذلك بـ«الميزان الحديثي».

ولكن ينشأ هنا سؤال: هل علة النزول، و سبب الترقى قاصر على تلك الأحوال الإسنادية فقط؟ أم هناك أمور أخرى تصلح لترقية الحديث عن مرتبته، أو حطه منها؟
الجواب: نعم؛ هناك أمور أخرى تسمى بـ«الميزان الفقهي» و له وجوه منها:

١_ عرض الحديث على القرآن، أو السنة المشهورة.

٢_ عرض الحديث على الأحاديث الثابتة في الباب.

٣_ عرض الحديث على الإجماع.

٤_ عرض الحديث على العمل المتوارث في الأمة.

٥_ عرض خبر الواحد على ما تعم به البلوى.

ولا بد من مقارنة أحد الميزانين بالآخر، بل «الميزان الفقهي» أقدم وجوداً من «الميزان الحديثي»، استعمله الصحابة، فمن بعدهم، فقدّمه يتطلب خطورته، و حيويته على الميزان الحديثي، فإن الحديثي لا يفيدنا إلا أن الحديث الفلاني مثلاً ثابت نقلاً فحسب؛ و ليس كل ثابت نقلاً صالحاً للعمل، بدليل المنسوخ، و القاصر على مكلف دون آخر، و على وقت دون آخر، أو فيه علة أسقطت الاحتجاج به مثلاً عدم تفهم راويه الواقعة جيداً، فرواه كما سمع، أو فهم، فإذا لا بد من إعمال «الميزان الفقهي» أيضاً لكي يعلم صلاحية الحديث للعمل، وبقاؤه إلى ما بعد زمن النبوة مثلاً. وهذا مدعم بأدلة القرآن، و الحديث، و عمل الصحابة ﷺ.

١_ وقد نطق القرآن الكريم نفسه بإعمال هذا الميزان في نقد المنقول، فيقول تعالى: ﴿و لو لا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانه هذا بهتان عظيم﴾، فلما كان ما قيل في أم المؤمنين رضي الله عنها منافياً لشأن حرم النبي ﷺ كان كافياً لرده مهما نقله صدوق، أو ثقة .

٢_ أخرج الإمام أحمد (٤٩٧/٣، ٤٢٥/٥) عن أبي حميد وأبي أسيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم، وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب، فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم، وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد؛ فأنا أبعدكم منه» قال الحافظ ابن كثير في التفسير (٢/٢٥٥): رواه الإمام أحمد بإسناد جيد

٣_ هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعرض حديث فاطمة بنت قيس في نفقة المطلقة المبتوتة على القرآن، فيرده إذا وجد مخالفاً له، أخرج مسلم (٤٨٥/١) من طريق أبي إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم، ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى، ولا نفقة، ثم أخذ الأسود كفاً من حصي، فحصبه به، فقال: ويلك! تحدث بمثل هذا؟ قال عمر رضي الله عنه: لا نترك كتاب الله، وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت، أو نسيت، لها السكنى، والنفقة، قال الله عز وجل ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾.

٤_ وهذه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لما بلغها عن عمر رضي الله عنه أنه حدث عن رسول الله ﷺ: «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه»، قالت: يرحم الله عمر، لا والله! ما حدث رسول الله ﷺ أن الله يعذب المؤمن عن بكاء أحد، ولكن قال: «إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله»، قالت عائشة: وحسبكم القرآن ﴿و لا تزر وازرة وزر أخرى﴾ ٥_ وكذلك لما ذكر عندها قول ابن عمر رضي الله عنهما: الميت يعذب ببكاء أهله عليه؛

قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، سمع شيئاً، فلم يحفظ. (مسلم كتاب الجنائز)

٦_ أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي رضي الله عنه، فمحاها؛ إلا قدر ذراع، وقال: والله ما قضى بهذا علي؛ إلا أن يكون قد ضل. (مسلم في المقدمة)

فانظر قد أنكر ابن عباس كونه من قضاء علي استناداً إلى حال من ينسب إليه تلك الأقضية؛ فإنها كانت لا تلائم البتة.

فكان المحدثون والفقهاء كلهم يستعملون هذا الميزان مع استعمالهم الميزان

الحديثي جنباً إلى جنب في القرون الأولى، ثم بتطاول الأيام جعل الأمر ينقبض إلى نطاق مخصوص، فصار الناس في ذلك ثلاث فرق، فصلها الشيط طاهر الجزائري في توجيه النظر، فيقول:

(١) فرقة جعلت جل همها النظر في الإسناد، فإذا وجدته متصلاً، و رجاله ممن يوثق بهم حكمت بصحة الحديث قبل إمعان النظر؛ حتى ولو خالف حديثاً آخر رواه أرجح، و عسر الجمع بينهما، و إذا توقف متوقف في ذلك نسبته إلى مخالفة السنن.

(٢) فرقة جعلت جل همها النظر في نفس الحديث، فإن راقها أمره؛ حكمت بصحته، و أسندته إلى النبي ﷺ؛ و إن كان في إسناده مقال، و إن راعهم أمره لمخالفة شيء مما يقولون به _ و إن كان مبنياً على مجرد الظن _ ؛ بادروا لرده و الحكم عليه بالوضع؛ و إن كان إسناده خالياً عن كل علة، و هذه الفرقة هم المعتزلة.

(٣) فرقة جعلت جل همها البحث عن ما صح من الحديث لتأخذ به، فأعطت المسألة حقها، فبحثت في الإسناد و المتن معاً بحثاً مؤثراً للحق، فلم تنسب إلى الرواة الوهم، و الخطأ و نحو ذلك بمجرد كون المتن يدل على خلاف رأي لها، و لم تعتقد فيهم أنهم معصومون عن الخطأ، و النسيان، و هذه الفرقة هي أوسط الفرق، و أمثلها، و أقربها للامثال، و هي أقل الفرق عدداً، و مقتفي أثرها ممن أريد به رشد. انتهى ملخصاً من توجيه النظر للجزائري (١٩١ - ٢٠٨)

وهذا هو دأب فقهاء المحدثين، فتراهم يزنون بالميزانين معاً، ثم يعملون بما اتزن عليهما جميعاً، و إليك بعض نصوص فقهاء المحدثين:

١- أخرج الخطيب من طريقه عن محمد بن عيسى بن الطباع قال: كل حديث جاءك عن النبي ﷺ لم يبلغك أن أحداً من أصحابه فعله؛ فدعه.

٢- قال الخطيب نفسه: و إذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدَّ بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقول، فيعلم بطلانه؛ لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، و أما بخلاف العقول؛ فلا.

و الثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة، فيعلم أنه لا أصل له، أو منسوخ.

والثالث: أن يخالف الإجماع، فيستدل على أنه منسوخ، أو لا أصل له؛ لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ، و تجمع الأمة على خلافه، وهذا هو الذي ذكره ابن الطباع في الخبر الذي سقناه عنه أول الباب.

و الرابع: أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه، فيدل ذلك على أنه لا أصل له؛ لأنه لا يجوز أن يكون له أصل؛ وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم.

و الخامس: أن ينفرد برواية ما جرت به العادة بأن ينقله أهل التواتر، فلا يقبل؛ لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية. انتهى من الفقيه والمتفقه (ص ١٣٢ - ١٣٣).

فهذه الأمور تحط الحديث عن درجة الصحة، و القبول إلى الضعف، بل و إلى الرد؛ وإن كان إسناده صحيحاً ثابتاً على قواعد المحدثين.

و كذلك هنا أمور ترقى الحديث عن درجة الضعف إلى درجة الصحة و القوة؛ و إن كان إسناده ضعيفاً، فهذا الخطيب يقول:

٣- «أما الضرب الأول و هو ما يعلم صحته؛ فالطريق إلى معرفته _ إن لم يتواتر حتى يقع العلم الضروري به _ أن يكون مما تدل العقول على موجبه، و قد يستدل أيضاً على صحته بأن يكون خبراً عن أمر اقتضاه نص القرآن، أو السنة المتواترة، أو اجتمعت الأمة على تصديقه، أو تلقته الكافة بالقبول، و عملت بموجبه لأجله.» انتهى من الكفاية (ص ١٧).

و هذا الذي مشى عليه الحافظ الفقيه تقي الدين ابن دقيق العيد المصري (٧٠٢)، و يدعو إليه، فقال في كتابه «الإمام بأحاديث الأحكام»:

٤- «و شرطي فيه أن لا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكّي رواة الأخبار، و كان صحيحاً على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظر، فإن لكل منهم مغزى قصده، و سلكه، و طريقاً أعرض عنه، و تركه، و في كل خير» انتهى.

(٤٧/١) كما في التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح و ضعيف).

اتجاه علماء ديوبند في هذا الباب

و الرأي الذي ارتآه فقهاء المحدثين هذا هو الذي اختاره علماء ديوبند، وهذا هو مزاجهم العلمي والفكري في الدراسات الحديثية، فيقول العلامة المحدث أنور شاه

الكشميري _ رحمه الله _ في فيض الباري (٤٠٩/٣):

«و بحث ابن القطان في أن الحديث الضعيف إذا انعقد عليه الإجماع هل ينقلب صحيحاً، أو لا؟ والمشهور الآن عند المحدثين أنه يبقى على حاله، و العمدة عندهم في هذا الباب هو حال الإسناد فقط، فلا يحكمون بالصحة على حديث في إسناده راوٍ ضعيف، و ذهب بعضهم إلى أن الحديث إذا تأيد بالعمل؛ ارتقى من حال الضعف إلى مرتبة القبول، وهو الأوجه عندي؛ و إن كُبر على المشغوفين بالإسناد، و اعتبار الواقع أولى من المشي على القواعد، وإنما القواعد للفصل فيما لم ينكشف أمره من الخارج». انتهى.

و أما طائفة المحدثين الذين لا يكادون يتجاوزون عن الأحوال الإسنادية، في تصحيح الأحاديث، و تضعيفها فقواعدهم لا تعمل إلا في نطاق ضيق، غير مقنعة للفقهاء، و من على شاكلته، و العذر عنهم كما يقول العلامة المحقق شبير أحمد العثماني الديوبندي في شرحه الحافل لصحيح مسلم (٥١/١):

«ولعل هذا اصطلاح منهم بحسب موضوعهم، فإن وظيفتهم الأصلية الحكم على الإسناد، أو على المتن من جهة الإسناد، فكأنهم أحالوا الخارج عن وظيفتهم على الفقهاء والأصوليين، الذين وظيفتهم انتقاد المتون، و البحث عن معانيها، و ترجيح بعض الأحاديث على بعض من حيث الحكم و المعنى، وبما يرجع إلى غير أحوال الرواة، و كفيات التحمل؛ فإن لكل فن رجالاً يقدمون في فهمهم على غيرهم» انتهى.

و هذه الميزة _ ميزة الجمع بين طريقتي الفقهاء و المحدثين _ حظي بها قسم التخصص في علوم الحديث التابع لدارالعلوم ديوبند أيضاً، نرجو من الله العليّ القدير أن يزيد في حيويته، و إفاديته، كما ندعو لأبنائنا القائمين بهذه الدراسة الجيدة أن يتقبل عملهم هذا قبولاً حسناً، و يقينا جميعاً من شرور أنفسنا. آمين.

و صلى الله تعالى على خير خلقه محمد، و على آله و أصحابه أجمعين.

رياست على البجنوري

خادم الحديث النبوي بدار العلوم ديوبند

٢٦ / رجب المرجب / ١٤٢٥ هـ

كلمة الإشراف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على سيد المرسلين؛ محمد، و آله و أصحابه أجمعين، وبعد:

فإن الحديث النبوي الشريف على احتلاله مكانة رفيعة كمصدر أصلي للشرعية الإسلامية يختلف إلى أقسام كثيرة، فمن حيث الثبوت و التحقق ينقسم إلى صحيح، و حسن، و ضعيف على اختلاف مراتب الصحة، و الحسن، و الضعف كما حررها جهابذة محدثي الأمة، و فقهاءها.

و الحديث الحسن مما استشكله العلماء قديماً و حديثاً، فصعب عليهم تحديده، و تنويجه، و تطبيقه، و الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان أن كلمة «الحسن» لا تزال تستعمل في الأوساط العلمية منذ قديم الزمان، ولكن من غير اقتصار على مفهوم خاص مصطلح، فنزاهم يطلقونها على معناها اللغوي:

قيل لشعبة: لأي شيء لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان؛ و هو حسن الحديث؟ فقال: من حسنه فررت. (مقدمة الجرح و التعديل للرازي ص ١٤٦).

و ربما أطلقوها على معنى «الغريب»:

فقال إبراهيم النخعي: كانوا إذا اجتمعوا؛ كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه، فقد قال ابن السمعاني: إنه عنى الغرائب. (فتح المغيث للسخاوي ١/١٣٢).

و وُجد للإمام الشافعي إطلاقه في الحديث المتفق على صحته:

فقال في «اختلاف الحديث» في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته»: مسند، حسن الإسناد. اهـ. و إنه حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري وغيره.

و وُجد لابن المديني إطلاقه في الحسن لذاته، و للبخاري في الحسن لغيره، و نحوه

_ فيما يظهر _ قول أبي حاتم الرازي: فلان مجهول، و الحديث الذي رواه حسن. (فتح المغيث للسخاوي).

إلى أن جاء الإمام أبو عيسى الترمذي _ رحمه الله _ الفدّة العَلَم في فنون الحديث، الذي قال شيخه البخاري فيه: «ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي»، فأتّجه بهذه الكلمة اتجاهاً اصطلاحياً فنياً، و أكثر في جامعته من التعبير بها بجانب كشفه عن مراده بهذه الكلمة في «كتاب العلل الصغير»: كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، و لا يكون الحديث شاذاً، و يُروى من غير وجه نحو ذاك؛ فهو عندنا حديث حسن. اهـ.

و لكن الإمام الترمذي مع طول باعه في نقد الحديث رماه غير واحد من العلماء _ حتى و من النقاد أمثال الحافظ الذهبي _ بتساهل في حكمه على الأحاديث؛ و لا سيما حينما يروونه يُحسن لرجال طعنوا بجروح شديدة لا يليق بها التحسين البتة.

١ _ فيقول الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٧٦/١٣): و لكن يترخص في قبول الأحاديث، و لا يشدد، و نفسه في التضعيف رخو. اهـ.

٢ _ وقال في «الميزان» (٤١٦/٤) في ترجمة يحيى بن يمان بعد ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً، فأسرج له سراج»: حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يُعترّ بتحسين الترمذي، فعند المحاقة غالبها ضعاف.

٣ _ و قال في ترجمة محمد بن الحسن الهمداني (٥١٤/٣) بعد ذكر جروح شديدة فيه، و ذكر حديث من طريقه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً «يقول الله: من شغله قراءة القرآن عن دعائي، ومسألتي؛ أعطيته أفضل ثواب الشاكرين»: حسنه الترمذي، فلم يُحسن. اهـ.

هذا، و قد شاعت هذه الفكرة _ بل الظنّة _ بالإمام الترمذي في العلماء، والباحثين، فنراهم يظهرّون كثيراً مثل هذه الانطباعات على أحكام الإمام الترمذي، والإمام الذهبي _ و إن كان يجدرُ به مثل هذه التعقيبات نظراً لجلالة شأنه و سعة اطلاعه _ نرى أن تعقيباته هذه تُجرّئ الباحثين العاطلين عن شروط النقد، و حميدة الأمانة، و

النَّصْفَة _ و لا سيما في زماننا _ على رمي من شأؤوا من أفذاذ الأمة بالتساهل، و ما شأؤوا، (وقد كان ذلك، و إلى الله المشتكى).

و هنا لا مساغ للشك في أن مثل هذه التعقيبات مرجع غالبها ثلاثة أمور:

(١) اختلاف النسب في حكم الترمذي على الحديث، فتختلف النسب كثيراً، فحينئذ قد يكون الحكم في بعضها سليماً لا مطعن فيه، وفي بعضها غير سليم.
(٢) الغفلة عن معرفة اصطلاح الترمذي، فالإمام الترمذي يحسن الحديث الضعيف لوروده من غير وجه؛ كما أنه قد يخرج الحديث بإسناد دون الصحيح، ويقول فيه: «حسن صحيح» لجيئه من طريق آخر صحيح، و ذلك قد تسبب لانتقادات كثيرة على حكم الترمذي.

(٣) اختلاف الاجتهاد في رواية الحديث، و مرتبته، وهذا أمر لم يختلف فيه اثنان . فكانت الحاجة ماسة إلى دراسة دقيقة لأحكام الترمذي على الأحاديث، فقررنا في هذا العام (١٤٢٥ هـ) على طلبة السنة النهائية لقسم التخصص في الحديث الشريف بجامعة دار العلوم، ديوبند دراسة الأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي بالتحسين فقط، و محاولة تطبيق اصطلاحه الخاص على أحكامه؛ لتجلى لنا شخصية الإمام الترمذي نقية، صافية عن معرة التساهل، أو التجانب عن الحق _ على ما قال بعض الباحثين _ و يستخلصَ علينا، و على طلبتنا خاصة، وعلى الباحثين الآخرين عامة ما يليق بالإمام الترمذي من الاستعظام، و الثقة، رحمه الله تعالى، و جزاه عنا، و عن سائر المسلمين خير الجزاء.

فها هي محاولة متمثلة ببضاعة مزجاة، تقبلها الله عنها، و عن طلبتنا الباحثين، وجعلها نافعة، و خالصة لوجهه الكريم، و الحمد لله أولاً و آخراً، و صلى الله تعالى على خير خلقه محمد، و على آله، و أصحابه أجمعين.

نعمة الله غفرله حبيب الرحمن عبد الله غفرله

أساتذة قسم التخصص في الحديث الشريف و علومه بجامعة دارالعلوم، ديوبند

بسم الله الرحمن الرحيم
بين يدي الكتاب

الحمد لله الذي أسبغ علينا النعمة، و رضي لنا الإسلام ديناً، و جعلنا خير أمة، و أنزل الكتاب هدىً للناس، و رحمة، و الصلاة، و السلام على نبيه، و صفيه محمد الذي منّ الله به علينا منة أيّ منة. و على آله، و أصحابه البرّة الحفظة للقرآن، و السنة، و بعد: فإن علم الحديث من أشرف العلوم التي يحق للمؤمن أن يصرف وقته، و جهده فيها، فإن السنة وكتاب الله تعالى توأمان لا ينفكان، و لا يتم التشريع الإسلامي إلا بهما جميعاً، و السنة مبينة للكتاب، و شارحة له، و موضحة لمعانيه، و مفسرة لمبهمه، فهي من الكتاب بمنزلة الشرح له، يفصل مقاصده، و يتمم أحكامه، و قد تكفل الله تعالى بحفاظة القرآن الكريم حيث يقول: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر، و إنا له لحافظون﴾ فبدهي أن حفاظة السنة داخله في حفاظة القرآن، فإنه بمثابة معنى، أو شرح له. و قد قيض الله تعالى لصيانة السنة المشرفة جيلاً بعد جيل أمناء، حفاظاً، حراساً على ضبط السنة النبوية، و تقييدها، و تنويعها، و دراستها من شتى النواحي المطلوبة في الشريعة الإسلامية، فنوعوها من حيث كيفية النقل إلى مشهور، و عزيز، و غريب، و من حيث درجة القبول و الرد إلى صحيح، و ضعيف، و حسن، و ما إلى ذلك من الأقسام. و من أبرز هؤلاء الحفاظ الذين قاموا بتدوين السنة المشرفة، و تمييز صحيحها من سقيمها، و تبويبها تبويماً علمياً، فقهياً: الإمام البخاري، و مسلم، و أبو داود، و الترمذي، و غيرهم من الأئمة، فعصرهم هذا يسمى عصر اكتمال التدوين للسنة المشرفة، و نضجها، فنرى عندهم من الصناعة الحديثية ما لا يوجد عند غيرهم من المحدثين، و قد اعتنى العلماء بكتابي البخاري، و مسلم عناية بالغة، و تلقتهما الأمة بالقبول الحسن باقتصارهما على الأحاديث الصحيحة، و ميزات أخرى لهما لا تحتاج للبيان، و أما كتاب أبي داود فأكبر موسوعة لأحاديث الأحكام الصالحة للعمل، و التي تمسك بها فقهاء الأمصار.

و أما كتاب الترمذي «الجامع»؛ فحقاً إنه كتاب حافل للبحوث الحديثية، و معتن بالبحوث الفقهية، يجد فيه القارئ من التفصيل ما ليس في غيره من الكتب التي سبقتها؛ لأن الترمذي - رحمه الله - جمع في جامعه بين مناهج البخاري، و مسلم، و أبي داود، فميزة البخاري الفقه، واستنباط الأحكام من الأحاديث، و ذلك في تراجم أبوابه، و ميزة مسلم وضع الحديث في الموضع اللائق به، و جمع طرقه، و ميزة أبي داود جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فتوسع الترمذي في كل ذلك، و انفرد عنهم من حيث تكلم على أحاديث كتابه حديثاً، حديثاً، و تناول بيان مذاهب الصحابة، و التابعين، و فقهاء الأمصار، و تفرد بمصطلحات لم يشاركه فيها غيره، فأوضح مراتب الأحاديث التي أوردها في جميع أبواب الجامع، لذلك قال أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري: «كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري، و مسلم؛ لأن كتابي البخاري، و مسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، و كتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس» اهـ.

فعول على كتاب الترمذي علماء الأمة شرقاً، و غرباً، و أكبوا عليها ليرتووا من نميره الفياض في سائر العلوم الحديثية، واعتمدوا على ما حكم به الترمذي على الأحاديث، ولكن تعرض هذا الكتاب الجليل أيضاً من الانتقادات ما ينزع عنه حلة الاعتماد، و زي الوثاقة، وقد أكثر العلامة الذهبي رحمه الله من النقد عليه في مناسبات تراجم الرواة المجروحين الذين أخرج لهم الترمذي، فحسن، أو صحح لهم، ورماه بالتساهل، و مع أن العلماء لم يلتفتوا إلى هذه الانتقادات أيّ التفات لما رأوا من ضعف مبناها؛ أخذت تؤثر الباحثين في زماننا، أو قبله بقريب، فجعلوا يهتفون بها، و يشيعون الفكرة السيئة في شأن الإمام الترمذي، رحمه الله، فيقول البحاثة الكبير الشيط ناصر الدين الألباني رحمه الله في مقدمة ضعيفته (٣٠/٣).

«تساهل الترمذي إنكاره مكابرة لشهرته عند العلماء، و قد تبعت

أحاديث سننه حديثاً، حديثاً، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث، أي قرياً من خمس مجموعها، ليس منها ما قوته لتابع، أو شاهد».

هذا، و قد رد على هذه الفكرة غير واحد من العلماء النابغين قديماً، وحديثاً، وكانت الحاجة باقية إلى دراسة تفصيلية لأحكام الترمذي في ضوء ما اختطه هو في كتابه، ولا سيما فيما يتعلق بالتصحيح، و التحسين، لينكشف الستر عن واقع الأمر في ذلك .

فنظراً إلى هذا الأمر المهم قرر أساتذتنا الأفاضل المشرفون على قسم التخصص في الحديث النبوي الشريف، التابع للجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند علينا أن نقوم بدراسة الأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي بالحسن فقط، و تطبيقها على شرطه الذي اشترطه للتحسين، مع مقارنة بين نسط الجامع، و تحرير ما هو اللائق بالصواب.

فقمنا بامثال أمرهم مستفيدين من ملاحظاتهم، و إرشاداتهم على النحو التالي:
قد قسمنا بحثنا هذا على بايين:

الباب الأول في دراسة الحديث الحسن، و حقيقته عند المحدثين، وعند الإمام الترمذي في الجامع، و الاحتجاج به، و شأن الانتقاد بالتساهل في حكم الترمذي، و المقارنة بين تحسين الترمذي، و تحسين غيره من الأئمة المحدثين .

و الباب الثاني في التطبيق التفصيلي للأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي بالحسن على خطته التي اختطها في التحسين، و تفصيله كما يلي:

الف: اخترنا أولاً خمس نسط مطبوعة، و موثقة لدى العلماء لجامع الترمذي،

وهي :

(١) النسخة الهندية المطبوعة من تصحيح المحدث أحمد علي السهارنفوري.

(٢) النسخة التي صححها، و حررها المحدث عبد الرحمن المباركفوري المطبوعة

مع شرحه على جامع الترمذي.

(٣) النسخة المطبوعة من تحقيق الشيط المحدث أحمد محمد شاكر، و الدكتور فؤاد

عبد الباقي، و إبراهيم عطوة عوض .

(٤) النسخة المطبوعة مع عارضة الأحوزي لابن العربي.

(٥) التزمنا تماماً بالمقارنة مع ما نقله المزي من حكم الترمذي في « تحفة

الأشراف»، فإنه حقاً بمثابة نسخة موثوق بها.

- (٦) و كذلك راعينا نُقُولَ الأئمة النقاد في كتبهم من أحكام الترمذي، مثل المنذري في مختصر السنن لأبي داود، و الترغيب، و ابن القيم في تهذيب السنن، والحافظ ابن حجر في الفتح، أو التلخيص، و غيرهم.
- (ب) نقلنا أولاً الحديث الذي حكم عليه الترمذي بالحسن مع الفوائد الحديثية التي ذكرها على ذلك الحديث، ولها أثر ما في التحسين، أو التصحيح.
- (ج) ثم بينا كيفية النسب من الاتفاق، و الاختلاف .
- (د) ثم بدأنا في تخريج الحديث ملتزمين بتعيين ملتقى الطرق، و بإبداء المتابعات؛ و لاسيما للراوي المتكلم فيه في إسناد الترمذي.
- (هـ) ثم أخذنا في دراسة رجال السند، فنقل الخلاصة اللائقة به من أحواله جرحاً، و تعديلاً مستفيدين من كتب الجرح، و التعديل، ولم نلتزم بالإحالة على كل قول نقلناه، فإن الوصول إليه يسير.
- (و) ثم بينا علة نزول الحديث من الجرح في الرواة، أو الانقطاع، أو الاضطراب، و الاختلاف في السند، و المتن، و غيرها من العلل التي توجب حطه عن درجة الصحة.
- (ز) ثم ذكرنا وجه تحسين الترمذي من وجود المتابع، أو الشاهد، كما قمنا بتخريج الأحاديث التي أحال عليها الترمذي في قوله: «و في الباب» استشهداً.
- (ح) وأخيراً أشرنا إلى النسخة الراجحة في ضوء دراستنا على سبيل الخلاصة.
- فعلى هذا المنوال تم عملنا هذا _ و الحمد لله جل و علا شأنه _ تحت إشراف أصحاب الفضيلة: الشيط نعمة الله الأعظمي، و الشيط حبيب الرحمن القاسمي الأعظمي، و الشيط عبد الله المعروف في حفظهم الله، و رعاهم، فهؤلاء الأساتذة البررة كانت لهم في هذا العمل، خير يد، و معونة، فجزاهم الله أحسن ما يجزي به عباده الصالحين.
- و نرى من الواجب علينا أن ننوه بفضل كل من ساعدنا على ظهور هذا الكتاب، و نخص منهم بالذكر فضيلة الشيط مرغوب الرحمن _ حفظه الله _ رئيس الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند، و فضيلة الشيط السيد أرشد المدني _ حفظه الله _ مدير شؤون التعليم في الجامعة، و أستاذ الحديث بها حيث أتاحا لنا فرصة الالتحاق بقسم

التخصص في علوم الحديث، فوفرا لنا كل ما يحتاج إليه الدارس، أو الباحث من المصادر العلمية، و من أساتذة خبراء، عطوفين، حريصين على الإفاضة العلمية مثل فضيلة شيخنا العلامة نعمة الله الأعظمي، فلم يزل يبذل توجيهاته القيمة، و آراءه المعتدلة، و أوقاته الثمينة خلال دراستنا، فكان جل همه أن يخرج عملنا هذا أحسنَ و أتمَّ ما يكون.

و مثل فضيلة أستاذنا عبد الله المعروف في حيث بذل من مساعدات، وإسهامات كان لها فضل عظيم على إخراج هذا الكتاب، فقد قام بقراءته قراءة دارس عالم، و بتهذيب عملنا هذا خير تهذيب، و موافاة ما كان لا بد لنا منه مما فاتنا، و الحق أن عملنا هذا ما كاد يتم إن لم يكن معنا يد الفضيلة، والتعاون، و كدّه الأكيد.

و من الجدير بالشكر و الثناء منا فضيلة شيخنا رياست علي الجنوري أستاذ الحديث بالجامعة أيضاً الذي لم يزل يسدي إلينا جميلاً، فحظينا بكثير من تشجيعاته، و توجيهاته خلال الدراسة، فبذل لنا تقريراً تشجيعياً على هذا العمل.

فجزى الله عنا جميع الحضرات الأفاضل خير جزاء، و بارك في عمرهم، وعلمهم، و عملهم، و أمد فيضهم العلمي. آمين.

هذا، و قد بقي علينا المنة لجميع أولئك المصنفين الذين ارتوينا من مناهلهم العذبة التي تم نبوعها، و فيضانها ثمرةً لجهودهم المضنية تجاه العلوم الحديثية، و ما زالت _ و لاتزال _ تشفي غليل الباحثين في هذا المجال الواسع عبر القرون في التأريط العلمي الإسلامي، و لاجاجة بنا إلى تسمية كل أولئك المحسنين، كما لا يفوتنا الشكر لبعض الكاتبيين الأفاضل من عصرنا، أو من قريب ماضينا، الذين اجتنبنا من شار جهودهم التي تُمتُّ بموضوعنا مثل الدكتور وليد العاني رحمه الله، و الدكتور نور الدين عتر حفظه الله، و غيرهما، فجزى الله الجميع ما أعده لخدمة الكتاب، و السنة المشرفة.

و أخيراً نلتمس إلى جميع القراء أن يغمضوا عما لاح لهم من الأخطاء، التي جاءت من قبلنا في دراستنا هذه، لكونها باكورة عملنا الذي لا ندعي بخلوه من الخلل، كما نرجو منهم إبداء ملاحظة، أو إرشاد بالنصيحة، و المشورة؛ فإن الدين كله النصيحة. و الله تعالى نسأل أن يجعل عملنا هذا في حرز القبول عنده، و النفع لعباده، و

هداية خلقه، ويوفقنا للثبات في الدين، والخدمة تجاه الحديث النبوي ﷺ، و الاشتغال به طول العمر، إنه على كل شيء قدير.

و الحمد لله أولاً، و آخراً، و صلى الله تعالى على خير خلقه محمد، و على آله، وأصحابه، و التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

و نحن:

محمد عفان المنصورفوري عبد الرزاق الأمروهوي
 علي حسن المظفرنغري محمد أسعد الأعظمي
 ظهير الإسلام البارہ بنكوي.

الباب الأول

في دراسة الحديث الحسن، و حقيقته عند المحدثين، وعند الإمام الترمذي في الجامع، و الاحتجاج به، و شأن الانتقاد بالتساهل في حكم الترمذي، و المقارنة بين تحسين الترمذي، و تحسين غيره من الأئمة المحدثين .

الفصل الأول

الحديث الحسن تعريفه، و أنواعه، و حقيقته عند الترمذي

من المعلوم أن الحديث الحسن عند أهل الحديث قسمان: حسن لذاته، و حسن لغيره.

الحسن لذاته

هو الذي عرفه الخطابي بقوله: الحسن ما عُرف مخرجه، و اشتهر رجاله، و عليه مدار أكثر الحديث، و هو الذي يقبله أكثر العلماء، و يستعمله عامة الفقهاء .
(معالم السنن)

وناقشه الحافظ ابن دقيق العيد، فقال: هذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص، و لا هي أيضاً على صناعة الحدود، و التعريفات؛ فإن الصحيح أيضاً قد عُرف مخرجه، و اشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في حد الحسن، و كأنه يريد بهذا الكلام: ما عُرف مخرجه، و اشتهر رجاله مما لم يبلغ درجة الصحيح. اهـ. (الاقتراح ص ١٦٢ - ١٧٦)
لذلك عرفه الحافظ ابن الصلاح بقوله: أن يكون من المشهورين بالصدق والأمانة؛ غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنه في الحفظ، و الإتيان، و هو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكراً. (المقدمة ص ٣٤، ط الأشرافية ديوبند).

و عبارة ابن الصلاح تفي بحقيقة الحسن لذاته تماماً؛ وإن كان ليس فيها أيضاً كبير تلخيص، فلخصها الحافظ في النخبة بعد تعريف الصحيح: « خبر الآحاد بنقل عدل، تام الضبط، متصل السند، غير مغلل، ولا شاذ هو الصحيح لذاته » بقوله: « فإن خفَّ الضبط مع بقية الشروط؛ فهو الحسن لغيره ».

و بالموازنة بين هذا التعريف، وبين تعريف الحديث الصحيح نجد بينهما تشابهاً كبيراً؛ حيث اتفقا في سائر الشروط عدا ما يتعلق بالضبط، فالحديث الصحيح راويه تام الضبط، وهو من أهل الحفظ و الإتيان، أما راوي الحديث الحسن؛ فهو قد خفَّ ضبطه.

الحسن لغيره

هو الحديث الذي فيه ضعف غير شديد؛ كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبة من يعتبر به، أو مدلساً لم يصرح بالسماع، أو مختلطاً لم يتميز حديثه، أو كان سنده منقطعاً، و اعتضد بمجيئه من غير وجه.

الحديث الحسن عند الإمام الترمذي

قال الإمام الترمذي في كتاب العلل الذي في آخر جامعه:

« و ما ذكرنا في هذا الكتاب « حديث حسن »؛ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يُروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، و يُروى من غير وجه نحو ذلك؛ فهو عندنا حديث حسن » .

تحليل هذا التعريف:

قوله: « كل حديث يُروى » عام بمنزلة الجنس في الحد، يشمل أنواع الحديث، و قد ميز المعرف عن غيره بثلاثة قيود، هي بمنزلة الفصول.

القيد الأول: « أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب »، هذا قيد يُخرج حديث المتهم بالكذب، فيدخل في الحسن: ١ - رواية الثقة، ٢ - و رواية الصدوق غير الضابط، ٣ - و رواية الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب، ٤ - و ما كان بعض رواته سيئ الحفظ،

ممن وصف بالغلط، أو الخطأ، ٥ _ أو مستوراً لم ينقل فيه جرح، ولا تعديل، ٦ _ أو اختلف في جرحه، و تعديله، و لم يترجح فيه شيء، ٧ _ أو مدلساً روى بالعننة، ٨ _ أو مختلطاً بشرطه، المراد أن يحمل عنه الحديث بعد اختلاطه، أما إذا تحمل الراوي الحديث عن الشيخ الثقة قبل اختلاطه؛ فالحديث صحيح. فإن أوصاف هؤلاء لا تنافي شرط عدم الاتهام بالكذب، لكن عدوله عن «ثقة» إلى «غير متهم» يشعر بأنه قاصر عن درجة الصحيح، فإنه لا يقال للسيف الصارم: خير من العصا (تدريب).

هذا، و يدخل المنقطع في الحديث الحسن، فيخالف الصحيح في هذا الشرط كما خالف في غيره، و ذلك ظاهر حيث لم يشترط الترمذي الاتصال في الحديث الحسن، و إنما اشترط نفي الشذوذ، و تعدد الطرق، فإذا انتفى الشذوذ عن حديث الراوي الموصوف سابقاً، و ورد مثل ما رواه، أو معناه من وجه آخر؛ ترجح أنه ضبطه، و حسن الظن براويه أنه حفظه، و أداه كما سمعه، و لذلك سُمي الحديث حسناً.

قال الحافظ في النكت (١٢٠/١) «و مما يقوي هذا، و يعضده أنه لم يتعرض لمشروعية اتصال الإسناد أصلاً، بل لخلق ذلك، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حسناً» اهـ .

قلنا: انظر للأثلة على ذلك أرقام (١٢٣، ١٣٦، ١٤٠)

هذه خلاصة ما قال العلماء في تعريف الحسن عند الإمام الترمذي، إليك بعض نصوص الأئمة:

١ _ قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (٦٠٦/٢): فعلى هذا؛ الحديث الذي يرويه الثقة العدل، و من كثر غلطه، و من يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن بشرط أن لا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، و بشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة .اهـ.

٢ _ قال الحافظ في النكت (١٢٠/١): و ليس هو في التحقيق مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، و الموصوف بالغلط، و الخطأ، و حديث المختلط بعد اختلاطه، و المدلس إذا عنعن، و ما في إسناده انقطاع

خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن للشروط الثلاثة.

٣ _ قال السخاوي في فتح المغيث (١/١٢٤): فيشمل ما كان بعض رواته سيئ الحفظ ممن وصف بالغلط، أو الخطأ، أو مستوراً، لم ينقل فيه جرح، ولا تعديل، وكذا إذا نُقِلَ، ولم يترجح أحدهما على الآخر، أو مدلساً بالعننة، أو مختلطاً بشرخه، لعدم منافاتهما اشتراط نفي الاتهام بالكذب، ولأجل ذلك مع اقتضاء كل منهما التوقف عن الاحتجاج به، ولعدم الضبط في سيئ الحفظ، والجهل بحال المستور، والمدلس، وكذا لشموله ما به انقطاع بين ثقتين حافظين، والمرسل الذي يرسله إمام حافظ لعدم اشتراطه الاتصال؛ اشترط ثالثاً يعني وروده من غير وجه. اهـ.

قلنا: بل؛ ويدخل فيه أيضاً الحديث الذي اختلف في إسناده وصلاً، وإرسالاً، أو رفعاً، ووقفاً، أو في متنه زيادةً ونقصاً، فيحسن الترمذي الحديث المختلف فيه؛ وإن كان رواته ثقات؛ إذا اعتضد بمجيئه من وجه آخر، وصرح بذلك غير واحد من النقاد منهم عبد الحق الأشيلي، والحافظ بدر الدين العيني .

١ _ أخرج الترمذي في (الصوم/ ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس) من خريق أبي أحمد، ومعاوية بن هشام عن سفيان، عن منصور، عن خيثمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت، والأحد، والاثنين، ومن الشهر الآخر الثلاثاء، والأربعاء، والخميس. ثم قال: هذا حديث حسن، وروى عبد الرحمن بن مهدي هذا الحديث عن سفيان ولم يرفعه.

فقال عبد الحق الأشيلي: والعلة المانعة له من تصحيحه أنه روي مرفوعاً، وموقوفاً؛ وذا عنده _ الترمذي _ علة. (انظر بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٣/٤٣٩، والحديث ٨٢ من دراستنا هذه).

٢ _ وأخرج الترمذي في (الصوم/ شهرا عيد لا ينقصان) من خريق خالد الحذاء، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه ﷺ مرفوعاً: «شهرا عيد إلخ»، وقال: حسن، وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

فيقول العلامة بدر الدين العيني في العمدة (١٠/٢٨٤) تطبيقاً لتحسين الترمذي

هذا: رواه البخاري هذا الحديث من خريقين، أحدهما من خريق إسحاق بن سويد، و الثاني من خريق خالد الحذاء، وإنما اختار البخاري سياق المتن على لفظ خالد، دون إسحاق بن سويد، لكونه لم يَختَلَف في سياقه عليه، كذا قاله بعضهم. قلت: كلا الطريقين صحيح عند البخاري؛ لكنه انفرد بإخراجه من حديث إسحاق بن سويد، و بقية الجماعة غير النسائي أخرجه من حديث خالد الحذاء، فيمكن أن يكون اختياره سوق المتن على لفظ خالد لهذا المعنى، و مع هذا شك بعض الرواة في رفعه إلى النبي ﷺ، و لهذا قال الترمذي: وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن النبي ﷺ مرسلًا، ولهذا حسنه الترمذي، و لم يصححه، لما وقع فيه من الاختلاف في وصله، و إرساله، و رفعه، و وقفه، و الاختلاف في لفظه اهـ. (انظر الحديث ٧٤)

القيد الثاني: «أن لا يكون شاذًا»، و للعلماء أقوال في الشاذ، و المتبع لصنيع الترمذي في كتابه يعلم أن مراده بالشاذ هنا ما قاله الشافعي رحمه الله، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه.

فاشترط في الحديث الحسن أن يسلم من المعارضة؛ لأنه إذا خالف الثقات؛ كان مردوداً. (شرح العلل لابن رجب ٦٠٦/٢).

القيد الثالث: «أن يُروى من غير وجه نحوه» يعني: يُروى الحديث من خريق أخرى، فأكثر على أن تكون مثله (في الاعتبار)، أو أقوى منه، لا دونه (في الاعتبار) ليرجح به أحد الاحتمالين، و كلما كثر المتابع؛ قوي الظن، كما في أفراد المتواتر. (فتح المغيث ١٢٤/١).

ولكن لا يشترط أن يُروى الحديث بنفس لفظه في الطريق الأخرى، بل يكفي أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي ﷺ؛ لأن المعتبر كما قال ابن رجب في شرح العلل (٦٠٧/٢): أن يُروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه، و يدلنا لذلك قول الترمذي: «يُروى نحوه»، و لم يقل: «مثله»، وقال: وقول الترمذي _ رحمه الله _ : «يُروى من غير وجه نحو ذلك»، لم يقل: «عن النبي ﷺ»، فيحتمل أن يكون مراده: عن النبي ﷺ، و يحتمل أن يحتمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه: يُروى من غير وجه؛ ولو موقوفاً ليستدل به ذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به. اهـ.

قلنا وهذا موجود في غير ما موضع من جامعه، فقد حسن القاصر عن درجة الصحيح بناءً على أنه ورد عن الصحابة رضي الله عنهم نحو ذلك، وإن لم يثبت مرفوعاً من غير ذلك الوجه. انظر مثلاً: (٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤)

الفصل الثاني

الاحتجاج بالحديث الحسن

الاحتجاج بالحسن لذاته

أما الحسن لذاته؛ فمقبول عند الفقهاء كلهم في الاحتجاج، والعمل به، وعليه معظم المحدثين، والأصوليين، وذلك أنه إذا ترجح الصدق في خبر الواحد؛ وجب العمل به، والحسن قد ترجح صدقه على كذبه، فوجب أن يكون مثل الصحيح في الاحتجاج به، والعمل بموجبه، ولذلك جعله بعض علماء الحديث مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يُحتج به.

الاحتجاج بالحسن لغيره

أما الحسن لغيره؛ فقد اختلف الناس في الاحتجاج به، فصاروا فرقتين: فرقة لاتسيع الإخلاق بالاحتجاج، بل عندها فيه تفصيل، وفرقة تسيغ ذلك.

القائلون بالتفصيل في الاحتجاج به

فقال بعضهم _ كالخطيب البغدادي، وابن القطان، والحافظ ابن حجر، و السخاوي _ : لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، و يُتوقف عن العمل به في الأحكام؛ إلا إذا كثرت خرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن.

وقال الحافظ ابن حجر بعد نقله عن ابن الصلاح، وغير واحد الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح؛ وإن كان دونه في المرتبة، وهو الحسن

لذاته، قال: و أما الحسن لغيره الذي ذكره الترمذي بجميع أنواعه؛ فإنه يظهر أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثاني، و عليه أيضاً يتنزل قول المصنف: «إن كثيراً من أهل الحديث لا يفرق بين الصحيح، و الحسن كالحاكم»، و كذا قول المصنف: «إن الحسن إذا جاء من خرق ارتقى إلى الصحة».

فدعوى الاتفاق لا تصح على الثاني أي الحسن لغيره؛ لأن الترمذي يطلق الحسن على الضعيف، و المنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه لإخلاق الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من خرق.

ويؤيد هذا قول الخطيب: «أجمع أهل العلم على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به».

وقد صرح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد، من أهل المغرب في كتابه «بيان الوهم و الإيهام» بأن هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، و يتوقف عن العمل به في الأحكام؛ إلا إذا كثرت خرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن إلخ. يعني إنه قسم الحسن لغيره على نوعين، منه ما يحتج به في الأحكام إذا كثرت خرقه، و منه ما يعمل به في الفضائل و نحوها.

ثم قال الحافظ: و هذا حسن قوي، رائق، ما أظن منصفاً يأباه، و الله الموفق، و يدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن؛ لا يلزم أن يحتج به، أنه أخرج حديثاً من خريق خيشمة البصري، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وقال بعده: هذا حديث حسن، وليس إسناده بذلك... قال: و لكن محل بحثنا هنا هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة، أم لا؟ هذا الذي يتوقف فيه، و القلب إلى ما حرره ابن القطان أميل، والله أعلم. انتهى من النكت (٤٠١/١).

قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث (١٣٣/١): و بالجملة؛ فالترمذي هو الذي أكثر من التعبير بالحسن، و نوّه بذكره كما قال ابن الصلاح، ولكن حيث ثبت اختلاف صنيع الأئمة في إخلاقه؛ فلا يسوغ لإخلاق القول بالاحتجاج به؛ بل لا بد من النظر في ذلك، فما كان منه منطبقاً على الحسن لذاته؛ فهو حجة، أو الحسن لغيره؛

يفصل ما بين تكثير خرقة، فيحتج به، و ما لا؛ فلا، و هذه أمور جميلة تُدرك تفاصيلها بالمباشرة. انتهى

القائلون بإطلاق الاحتجاج به

وقال بعضهم _ كالترمذي، والبيهقي، وابن الصلاح، و النووي، و ابن حجر الهيتمي _: يحتج به مطلقاً إذا استجمع شرائط الحسن لغيره، فقالوا: إنه و إن كان ضعيفاً؛ لكنه قد انجبر بوروده من خريق آخر، فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ راويه، و غفلته، و تحصل بالمجموع قوة تصلح للاحتجاج، فيحتج به، و يقبل كالحديث الحسن لذاته.

و لأن الرواة الذين دخلوا في دائرة الاعتبار لم يرد المحدثون حديثهم، بل توقفوا فيه للشك الذي يساوي خرفاه، و لأنهم لم يبلغوا درجة الترك، فإذا تحصلوا على أمانة بمتابع، أو شاهد؛ ترجح جانب القبول.

و نظير ذلك: المرسل ليس بحجة عند الشافعي؛ لكنه إذا ورد من خريق آخر مسنداً، أو مراسلاً من حديث تابعي أخذ عن غير رجال التابعي الأول، فإنه يعتضد، و يصير حجة، فكذلك الحديث الحسن لغيره.

قال الإمام الترمذي في العلل الصغير (ص ٢٣٥): من تُكَلِّم فيه من قبل حفظه، و كثرة خطأه، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة؛ فإذا تفرد أحد من هؤلاء بحديث، ولم يتابع عليه؛ لم يُحتج به؛ كما قال أحمد بن حنبل: «ابن أبي ليلى لا يُحتج به» إنما عنى: إذا تفرد بالشيء. اهـ.

فعلم من كلام الترمذي: أن الاحتجاج بأحاديث هؤلاء الرواة لا يصلح إذا انفردوا، أما إذا تأيد بوروده من خريق آخر؛ فقد وقع الاحتجاج بالمجموع.

قال ابن حجر الهيتمي في كتابه «الفهرسة» في ترجمة الترمذي: اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحسن، و عليه جمهور المحدثين و الأصوليين، بل قال البغوي: أكثر الأحكام إنما تثبت بالحسن، و وافقه الخطابي، و هو قسمان: أحدهما حسن لذاته، و هو أن يشتهر رواته بالصدق... وثانيهما: حسن لغيره، و هو أن يكون في الإسناد مستور لم

تتحق أهليته غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع، أو شاهد. اهـ.

و قال الحافظ النووي إمام زمانه في هذه الصناعة في بعض أحاديث ذكرها: و هذه و إن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة؛ فمجموعها يقوي بعضه بعضاً، ويصير الحديث حسناً، ويُحتج به (المجموع ١٧٧/٧).

وسبقه إلى ذلك البيهقي وغيره، ويحمل ذلك على ما ضعفه ناشئ عن سوء الحفظ، أو اختلاط، أو تدليس مع كون رواته من أهل الصدق والديانة، أما الضعف بنحو كذبه، أو شذوذه؛ فلا يجبره شيء .

و قال البيهقي في المعرفة (١٢٨/١٠) و نحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان مفرداً، فإذا انضم إليه غيره، أو انضم إليه قول بعض الصحابة، أو ما يتأكد به المراسيل، ولم يعارضه ما هو أقوى منه؛ فإننا نقول به. اهـ. وقال في أسانيد حديث التوسعة يوم عاشوراء: هذه الأسانيد و إن كانت ضعيفة؛ فهي إذا ضم بعضها إلى بعض؛ أخذت قوة. انتهى.

قلنا: ملخص الوجهتين أن الضعيف إذا انجبر ضعفه بتعدد الطرق يُحتج به؛ على اختلاف آرائهم في مقدار و كيفية الجابر.

ضابطة الجابر

ليعلم أنه ليس كل حديث ضعيف إذا جاء من خرق متعددة ضعيفة يرتقي إلى درجة الحسن، بل الضعيف في ذلك قسمان:

١ - ضعف لا يزول بتعدد الطرق كرواية الكذابين، و المتروكين، أو المتهمين بالكذب، أو الفسق، و مثلوا ذلك بحديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها؛ بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً» قال النووي: اتفق الحفاظ على ضعفه، و إن كثرت خرقة، نعم كثرة خرقة القاصرة عن جبر بعضها لبعض ترقيه عن درجة المنكر الذي لا يُعمل به في الفضائل ولا غيرها إلى رتبة الضعف الذي جُوز العمل به في الفضائل إجماعاً.

٢ - ضعف يزول بتعدد الطرق كما إذا كان راويه سيئ الحفظ مع كونه من أهل

الصدق، و الديانة، فإذا ما رأينا أن الحديث جاء من خريق أخرى معتبرة؛ عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه، وكذا إذا كان ضعفه جاء من جهة الإرسال، أو التدليس؛ فإنه يزول بالمتابعات، و ذلك كالحديث الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قريب يزول بروايته من وجه آخر، فكل هذا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

قال الحافظ في النكت: لم يذكر للجابر ضابطاً يعلم منه ما يصلح أن يكون جابراً أو لا، و التحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في خرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما؛ فهو الذي يصلح لأن يجبر، وحيث يقوى جانب الرد؛ فهو الذي لا يجبر، و أما إذا رجح جانب القبول؛ فليس من هذا الباب، بل ذاك في الحسن الذاتي. اهـ.

وقال في شرح النخبة: متى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه، أو مثله _ في الاعتبار، لا في درجته _ لا دونه، و كذا المختلط الذي لا يتميز، و المستور، و الإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعرف المحذوف منه؛ صار حديثه حسناً، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع، و المتابع؛ لأن كل واحد منهم باحتمال كون روايته صواباً، أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم؛ رجح أحد الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول، و الله أعلم. انتهى.

المراد من الراوي «المعتبر»

ويجدر بنا أن نلقي بعض الضوء على المراد بكلمة «الراوي المعتبر»؛ إذ يكثر ترادها في باب التحسين.

إذا استقرأنا كتب الجرح و التعديل؛ وجدنا أن علماء هذا الفن قد اصطالحوا على استعمال ألفاظ يعبرون بها عن وصف حال الراوي من حيث القبول والرد، ويدلون بها على المرتبة التي ينبغي أن يوضع فيها من مراتب الجرح، أو التعديل، وقد كتب العلماء كثيراً عن هذه المراتب، واجتهدوا في تقسيمها، وبيان منازلها، فكثيراً من الألفاظ استعملوا لتعديل الرواة، و تجريحهم، وصرحوا بأن الرواة المتصفين بها يعتبر بحديثهم، أي يخرج

حديثهم للاعتبار، والاستشهاد، ولا يحتج به، و مثل هذا الراوي يقال له: «المعتبر»، و كذلك استعملوا ألفاظاً آخر للجرح، و صرحوا بأن الرواة الموصوفين بها لا يحتج بواحد منهم، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به.

و هناك قائمة لألفاظ الجرح والتعديل يخرج أحاديث أصحابها للاعتبار، فمن مراتب التعديل ما أشعر بالقرب من التجريح، و من ألفاظها:

«ليس يبعد من الصواب»، و «شيخ»، و «يُروى حديثه»، و «يُعتَبَر به»، و «شيخ وسط»، و «روى الناس عنه»، و «صالح الحديث»، و «يكتب حديثه»، و «مقارب الحديث»، و «صويلح»، و «صدوق إن شاء الله»، و «أرجوا أنه لا بأس به»، و «جيد الحديث»، و «حسن الحديث»، و «وسط»، و «مقبول»، و «صدوق تغير بأخرة»، و «صدوق سيئ الحفظ»، و «صدوق له أوهام»، و «صدوق مبتدع»، و «صدوق يهم».

و من ألفاظ الجرح ما يشعر بأدنى جرح في الراوي، وهي:

«فيه مقال»، و «فيه أدنى مقال»، و «ضعف»، «ينكر مرة»، و يعرف أخرى»، و «ليس بذاك»، و «ليس بالقوي»، و «ليس بالمتين»، و «ليس بحجة»، و «ليس بعمدة»، و «ليس بمأمون»، و «ليس بثقة»، و «ليس بالمرضي»، و «ليس يحمونه»، و «ليس بالحافظ»، و «غيره أوثق منه»، و «فيه شيء»، و «فيه جهالة»، و «لا أدري ما هو؟»، و «ضعفه»، و «فيه ضعف»، و «سيئ الحفظ»، و «لين الحديث»، و «إلى الضعف ما هو»، و «فيه لين»، و «تكلّموا فيه»، و «سكتوا عنه»، و «فيه نظر» عند غير البخاري؛ فهو متروك عنده غالباً، و «فلان لا يُحتج به»، و «ضعفه»، و «مضطرب الحديث»، و «له ما ينكر»، و «له مناكير»، و «منكر الحديث»، و «ضعيف».

الفصل الثالث

مكانة الترمذي عند علماء الأمة، وشأن الانتقادات على أحكامه

نبذة من حياته

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي، البوغي، الترمذي، واشتهر بهذه النسبة، ولد - رحمه الله - في حدود عشر و مائتين كما قال الذهبي، و توفي في رجب سنة تسع و سبعين ومائتين.

ويقال: إنه ولد أكمه، وليس بصحيح، وإنما أضرَّ آخرَ عمره؛ حيث قال الحاكم: سمعت عمر بن عَلِيَّكُ: مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم، و الحفظ، و الورع، و الزهد، بكى؛ حتى عمي، و بقي ضريراً سنين. (تذكرة الحفاظ)، فقلوه: «بكى حتى عمي» يدل على أنه كان مبصراً.

بدأخلبه للعلم حوالى سنة خمس و ثلاثين، و مائتين، ونبغ في علم الحديث، و معرفة علله، و أحكامه، و استفاد من علماء عصره كثيراً، و تلمذ على البخاري، و مسلم، و أبي زرعة الرازي، و أبي داود، و الدارمي، و غيرهم من العلماء الكبار.

مكانته في علم الحديث

كان - رحمه الله - حافظاً، ثقة، إماماً بارعاً، و ذا معرفة كاملة بالحديث أصولاً، و خرقاً، و روايةً، و عللاً، و خبر مذاهب فقهاء الصحابة، و التابعين، فمن بعدهم من أئمة الاجتهاد، فكان جامعاً بين الحديث، و الفقه، و تفرد بطريقة في التصنيف لم يسبق إليها، و لم يستطع أحد بعده أن ينسج على منواله، و سمى كتابه: «الجامع المختصر من السنن، و معرفة الصحيح، و المعلول، و ما عليه العمل»، و وافق عمله عنوانه مما يشهد له بالتقدم على أهل عصره، فمن بعدهم.

ثناء العلماء عليه

فوجد العلماء على مرّ العصور يشنون على أبي عيسى الترمذي، و يشيدون بعلمه،

و يصرحون بإمامته في هذا الفن، و أنه من الأئمة الذين يؤخذ عنهم الحديث، و علومه، و يقتدى بهم فيه، و يلجأ إليهم فيما أشكل منه.

١ _ قال الإمام البخاري للترمذي _ وقد صحبه _ : « ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي ». (تهذيب).

٢ _ قال الإدريسي فيه: « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف الجامع، و التواريخ، و العلل تصنيف رجل عالم، متقن، كان يُضرب به المثل في الحفظ ». (رواه بسنده المقدسي في شروط الأئمة الستة ص ١٧).

٣ _ قال الحافظ الذهبي في الميزان (١١٧/٣): « صاحب الجامع، ثقة، مجمع عليه ». فهذه شهادات عظيمة ترتفع بأبي عيسى الترمذي إلى الإمامة في الحديث، و فنونه، و إن كتبه بلغت غاية الجودة، و الإتقان، و منها « الجامع »، حتى إنها وحدها لتشهد له بذلك فضلاً عن كتبه الأخر ككتابي العلل الكبير، و الصغير، و غيرهما.

ثناء العلماء على جامعهم

و إن كتابه « الجامع » قد نال قبولاً عاماً في الأوساط العلمية منذ تأليفه إلى اليوم، فطار صيته، و انتشر فيضه شرقاً، و غرباً، و عظمت فائدته في سائر العلوم الحديثية، و قد قال الترمذي نفسه:

« صنف هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز، فرضوا به، وعرضته على علماء العراق، فرضوا به، و عرضته على علماء خراسان، فرضوا به، و من كان في بيته هذا الكتاب؛ فكأنما في بيته نبي يتكلم ». (جامع الأصول ١/١١٤).

هذا، و قد أشاد بمحاسنه، و فوائده غير واحد من العلماء الأفذاذ، منهم:

١ _ قال الحافظ أبو بكر بن العربي في أول شرحه على الترمذي، الذي سماه: « عارضة الأحوزي »: « ليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوةً مَقَطَع، و نفاسةً مَنْزَع، و عنوبةً مَشْرَع، و فيه أربعة عشر علماً، و ذلك أقرب إلى العمل، و أسلم: أسند، و صحَّح، و ضَعَّف، و عدَّد الطرق، و جَرَح، و عدَّل، و أسمى، و أكنى، و وصل، و قطع، و أوضح المعمول به، و المتروك، و بيَّن اختلاف العلماء في الرد، و القبول لآثاره، و

- ذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، و فرد في نصابه» .
- ٢ _ وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن خباهر المقدسي في كتابه «شروط الأئمة»: سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة، و جرى بين يديه ذكر الترمذي، و كتابه، فقال: « كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري، و مسلم؛ لأن كتابي البخاري، و مسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، و كتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحمد من الناس» اهـ.
- ٣ _ قال ابن الأثير (جامع الأصول ١/١١٤) : « كتابه الصحيح أحسن الكتب، و أكثرها فائدة، و أقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، و وجوه الاستدلال، و تبين أنواع الحديث من الصحيح، و الحسن، و الغريب، و فيه جرح، و تعديل، و في آخره كتاب العلل، قد جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على من وقف عليها». انتهى.
- ٤ _ و قال الشيخ إبراهيم الباجوري في شرحه على الشمائل: « وناهيك بجامعه الصحيح، الجامع للفوائد الحديثية، و الفقهية، و المذاهب السلفية، و الخلفية، فهو كافٍ للمجتهد، مغنٍ للمقلد» .

اعتماد العلماء على تصحيح الترمذي، و تحسينه

- و إن الإمام الترمذي إمام عظيم حجة فيما يحكم به على الأحاديث في الجامع، من الصحة، أو الحسن، أو غير ذلك من الأمور الفنية، و هو قدوة في ذلك يرجع إليه، و هذه نصوص من العلماء الكبار تشهد باعتمادهم على أحكامه على الأحاديث:
- ١ _ قال ابن الصلاح: ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتاين _ يريد بهما الصحيحين _ يتلقاها خالها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبي داود السجستاني، و أبي عيسى الترمذي، و أبي عبد الرحمن النسائي... و غيرهم منصوباً على صحته فيها. انتهى من المقدمة.
- و مثل ما قاله ابن الصلاح نجد لأئمة الحديث الذين جاؤا من بعده كالعراقي، و شراح ألفيته، و ألفية السيوطي، و في كلام غيرهم من الأئمة كالمنذري مما يدل على أن الاعتماد على تصحيح الترمذي، و تحسينه للأحاديث معتمد، مجمع على اعتماده، و

الأخذ به لدى العلماء .

٢ _ قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي: «ما زال الناس يعتمدون تصحيحه». و ما صرح به العراقي هو الصواب لمطابقته الواقع؛ فإننا نرى حفاظ الحديث تطابقوا على الاحتفاء بالنقول عن الترمذي تصحيحاً، و تضعيفاً، جرحاً، و تعديلاً؛ حتى الذين قالوا بتساهله _ كالذهبي و سيأتي الكلام على هذه النقطة _ لم يتخلفوا عن الاعتماد عليه.

٣ _ فقد قال الذهبي في الميزان في ترجمة الترمذي: «إنه حافظ، عَلم، ثقة، مجمع عليه، و لا التفات إلى قول أبي بكر محمد بن حزم فيه: إنه مجهول؛ فإنه ما عرفه، و لا درى بوجود الجامع، و لا كتاب «العلل» التي له. اهـ. قلنا: في كلام الذهبي أيضاً ما يدل على جواز الاعتماد على تصحيحه، و تحسينه لانعقاد الإجماع الذي حكاه على ثقته، و حفظه في الجملة.

٤ _ و قال النووي في كتابه «الترخيص بالقيام لذوي الفضل و المزية من أهل الإسلام» بعد ذكر إسناد فيه مدلس لم يصرح بالسماع، و صححه الترمذي: «و الجواب ... أن الإمام أبا عيسى الترمذي المجمع على حفظه، و إمامته، و تحقيقه، و عنايته، و تمكنه في هذا الفن، و سيادته قد نص على صحته، فلا التفات إلى اعتراض من لا يلتحق به في معرفته، و لا يقاربه في منزلته». (نقلاً عن التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح و ضعيف).

٥ _ قال العلامة محمد أنور شاه الكشميري في فيض الباري في شرح البخاري (٤/٤١٤ _ ٤١٥): «ولِيُعْلَم أن تحسين المتأخرين، و تصحيحهم لا يوازي تحسين المتقدمين؛ فإنهم كانوا أعرف بحال الرواة، لقرب عهدهم بهم، فكانوا يحكمون ما يحكمون به بعد تثبت تام، و معرفة جزئية، أما المتأخرون؛ فليس عندهم من أمرهم غير الأثر بعد العين، فلا يحكمون إلا بعد مطالعتهم في الأوراق، و أنت تعلم أنه كم من فرق بين المجرب، و الحكيم، و ما يغني السواد الذي في البياض عند المتأخرين عما عند المتقدمين من العلم على أحوالهم كالعيان؛ فإنهم أدر كوا الرواة بأنفسهم، فاستغنوا عن التساؤل، و الأخذ عن أفواه الناس، فهؤلاء أعرف الناس، فبهم العبرة، و حينئذ إن وجدت النووي مثلاً يتكلم في

حديث، و الترمذي يحسنه، فعليك بما ذهب إليه الترمذي، و لم يُحسنِ الحافظ في عدم قبول الترمذي؛ فإن مبناه على القواعد لا غير، و حكم الترمذي يبني على النوق، و الو جدان الصحيح، وإن هذا هو العلم، و إنما الضوابط عصا الأعمى. اهـ.

و انظر إلى تمثيل العلامة الكشميري بالإمام النووي رحمهما الله، فما بالك بالمشتغلين بالحديث من المعاصرين.

شأن الانتقادات تجاه تحسين الترمذي و تصحيحه

تعرضت مكانة الترمذي لطعن شديد تناول سلامة عمله في الجامع، و هذا الطعن هو أنه يتساهل في الحكم بالصحة، و الحسن، فيصحح الحديث، أو يحسنه، و لا يبلغ الحديث تلك الرتبة، خعن بذلك الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» في مناسبات جرحه لرواة صحيح لهم الترمذي، أو حسن بعض أحاديثهم، و من تلك الانتقادات :

١ _ ما رواه الترمذي في الجامع (الأحكام/ ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس) من خريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلخ»، وقال: حسن صحيح.

قال الذهبي في الميزان (٣٥٤/٢): كثير بن عبد الله بن عمرو قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الشافعي، و أبوداود: ركن من أركان الكذب، و ضرب أحمد على حديثه، وقال الدارقطني، و غيره: متروك، وقال ابن حبان: له عن أبيه، عن جده نسخة موضوعة. اهـ ... قال الذهبي: و أما الترمذي؛ فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين»، و صححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي. انتهى.

٢ _ ما رواه الترمذي في الجامع (الجنائز/ الدفن بالليل) من خريق محمد بن عمرو الصواف، عن يحيى بن اليمان، عن المنهال بن خليفة، عن الحجاج بن أرخاة، عن عطاء، عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً إلخ. وقال: حسن.

قال الذهبي (٣٠٧/٣): يحيى بن اليمان، عن المنهال بن خليفة قال البخاري: فيه نظر، و قال: حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يُعثر بتحسين الترمذي، فعند الحاقّة غالبها ضعاف. انتهى.

بيد أن دعوى التساهل لاتعني عند الذهبي إهدار أحكامه على الأحاديث بالكلية، و المراجعة التامة لها؛ كما فعل بعض المعاصرين، و إلا يناقض ذلك لقوله في شأن الترمذي: «إنه حافظ، عَلم، ثقة، مجمع عليه»، و إذا كان معناه ما فهمه بعض المعاصرين؛ فلا يبقى تصحيح الترمذي، و تحسينه محتجاً به أصلاً، و ينهار بناؤه الشامخ الذي خضع له جهابذة نقاد هذا الفن،

الدفاع عن الإمام الترمذي

و نحن؛ وقد عرفنا مكانة أبي عيسى، و إمامته نجد هذا الطعن من الذهبي يتعارض مع ما تقرر من إمامة الترمذي في صناعة الحديث، و من الاتفاق على أخذ الصحيح، و الحسن من كتابه.

و إذا ما بحثنا عن الحقيقة؛ نجد ضعف ادعاء الذهبي عدم التعويل على تصحيح أبي عيسى، و تحسينه، و نجد بطلانه ظاهراً، كما أننا نجد الخطأ يحالف انتقادهم للترمذي في الأحاديث التي اعترضوا عليه في تصحيحها، أو تحسينها؛ و أن ذيل الترمذي برئ من معرة التساهل في أحكامه على الأحاديث براءة الذئب من دم يوسف. اللهم إلا ما وقع من الخطأ في بعض الأحاديث؛ فهو إما اختلاف وجهة نظر كما سيأتي، وإما من حكم البشرية؛ فإن عمل البشر مهما سما، و كُمل؛ لا يخلو من نقد، فهذا مالك انتُقد، و كذلك البخاري، و مسلم، و لم يخل أحد من الأعلام من نقد، ثم لم يضر ذلك في الاحتجاج بهم، و الأخذ عنهم، و الاعتماد عليهم.

أسباب الطعن، و نقضها

يمكننا بعد النظر في هذه الانتقادات الجزم بأن مآتها احدى ثلاثة أمور:

- ١ _ اختلاف نسخ الجامع.
 - ٢ _ الغفلة عن اصطلاح الترمذي.
 - ٣ _ اختلاف الاجتهاد في رواية الحديث، و مرتبتهم.
- نوضح كل واحد من هذه الأسباب، و نبين فساد الاعتراض بها على الترمذي،

ف نقول:

اختلاف النسخ

و لا شك أن نسخ الجامع تختلف كثيراً في قوله: «حسن»، أو «حسن صحيح»، وفي هذا الاختلاف قد يكون الحكم في بعض النسخ سليماً، لا مطعن فيه، وفي بعضها غير سليم لما فيه من زيادة وصف ترتفع بالحديث عن رتبته، فيوجه النقد إلى الترمذي بسببه، و من أمثلة ذلك:

١ _ حديث كثير بن عبد الله الذي خعن بسببه الذهبي في تصحيح الترمذي؛ الجواب عنه بأن الطعن به نتيجة لعدم معرفة اختلاف النسخ حتماً، فقال شمس الدين ابن القيم في تهذيبه لسنن أبي داود (٣/٣٨١): وفي كثير من النسخ «حسن» فقط. اهـ.

فلم لا يكون الخطأ وقع في النسخ التي صححت الحديث؛ لا سيما وإن عادة الترمذي تحسين حديث كثير بن عبد الله في كتابه في غير هذا الموضع، ولم يصحح له غير هذا الحديث _ حديث الصلح _ على اختلاف فيه بين النسخ، فهذا يقوي ما ذكرناه .

و أما ما ذكره الذهبي من الجروح الشديدة فيه التي لا تلائم التحسين فضلاً عن التصحيح؛ فالجواب عنه أن الرجل مختلف في توثيقه، وتضعيفه بين النقاد، فإن جرحه أحمد، و أبو داود، و الشافعي، و غيرهم؛ ففوق أمره البخاري، و يحيى بن سعيد، حيث لا يقل عن رتبة من يعتبر به، فإن مال الترمذي إلى أحد الفريقين؛ فكان ماذا؟

٢ _ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «ذكاة الجنين ذكاة أمه» أخرجه الترمذي (الصيد/ ذكاة الجنين) من خريق مجالد، عن أبي الوداك عنه رضي الله عنه، وقال: «حسن صحيح» في بعض النسخ، و «حسن» فقط في الأخرى، و مجالد، و أبو الوداك كلاهما متكلم فيه، أما مجالد؛ فليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، و أما أبو الوداك؛ فصدوق يهتم، فانظر إلى حال مجالد، و أبي الوداك، لاتسيع التصحيح، ولا يلائمه، فهذا الحكم من الترمذي لم يبق سليماً، وإنما يسلم على النسخ التي فيها التحسين فقط. (انظر رقم ١٦٦)

و الطعن الذي ينشأ عن هذا الاختلاف الواقع في النسخ لا يتوجه بسببه نقد على أبي عيسى الترمذي؛ لأنه أمر خارج عن إرادته، لا يد له فيه، وإنما جاء من توالي الأيدي على الكتاب بالنسخ، و النقل، فوقع فيه الزيادة، و النقصان من النسخ.

الغفلة عن اصطلاح الجامع

و أما السبب الثاني؛ فهو الغفلة عن اصطلاحه في الجامع، و الذهول عن عادته فيه، فالترمذي يحسن الحديث الضعيف لوروده من غير وجه، كما أنه قد يخرج الحديث بإسناد دون الصحيح، ويقول فيه: «حسن صحيح» لمجيئه من خريق أخرى صحيحة، و من عادته أن يحكم على الحديث بالصحة إذا روي بأسانيد متعددة يتقوى بها.

و من هنا يعترض على الترمذي من ينظر للإسناد الذي خرج به الحديث في كتابه، فيجده دون الصحة، أو أدنى من الحسن، فينتقده بسبب الذهول عن اصطلاحه في كتابه، و ذلك ما وقع فيه الحافظ الذهبي في انتقاده الحديثين الذي ذكرناهما، فبين كيفية اندفاع هذا الطعن، و نوضحه فيما يلي من المثال:

حديث يحيى بن اليمان، عن المنهال بن خليفة، عن الحجاج بن أرخاة، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلاً الحديث. هذا الحديث قد اعتضد بحديث جابر رضي الله عنه عند أبي داود (الجنائز / الدفن بالليل)، و لفظه: رأى ناس ناراً في المقبرة، فأتوها، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر، و إذا هو يقول: «ناولوني صاحبكم»، فإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر.

و يشهد للحديث أيضاً ما أخرجه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنه قال: مات إنسان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود، فمات من الليل، فدفنوه ليلاً، فلما أصبح؛ أخبروه، فقال: ما منعكم أن تعلموني، قالوا: كان الليل، فكرهنا _ و كانت ظلمة _ أن نشق عليك، فأتى قبره، فصلى عليه. الحديث.

فقد تقوى الحديث بما روينا، و انجبر ضعفه، و ارتقى إلى مرتبة الحسن كما حكم به الإمام الترمذي.

و العجيب أن ينتقد الذهبي تحسين أبي عيسى بما هو من اصطلاح كتابه، و يسافر ذهنه باصطلاحه إلى الحسن الذاتي، و قد نبه الترمذي على الحديث الحسن عنده بما قد مر توضيحه، و هو الحسن للغير.

فإن كان الذهبي لا يُقر أن الحديث الضعيف إذا روي من وجه آخر؛ يرتفع إلى

الحسن؛ فهذا خلاف ما قرره أئمة الحديث، و علومه، و إن كان ينازع في تسميته بالحسن؛ فذلك اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح، إذاً فليس لهذا الطعن من الذهبي وجه، و لا محمل سائغ.

اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة و رتبة الحديث

و هذا السبب له دخل كبير في انتقاد العلماء بعضهم على بعض، فينتقد العالم الذي يجرح الراوي غيره ممن يعدله، وبالعكس أيضاً، و ربما كثر الخلاف، فينبز الناقد مخالفه بالتساهل، و عدم التحري، و من هنا عد الذهبي أبا عيسى متساهلاً في الرجال، وذلك رأيه فيه، و في تصحيحه، فما مدى صحة هذه الدعوى؟ و إلى أي حد يمكن وصف الترمذي بالتساهل؟

و كذلك اختلاف الاجتهاد في رتبة الحديث، وذلك أن يختلف اجتهاد العلماء في الحديث هل استوفى شروط القبول التي تطلب بعد النظر في الرجال، أو لم يستوف تلك الشروط، فالإمام الترمذي يرى باجتهاده صحة هذا الحديث، أو حسنه، ويحكم له بذلك، و يخالفه غيره، فينتج عن هذا الاختلاف أن يوجه المخالف النقد للترمذي بسبب علة ظهرت للمنتقد، هي في نظر أبي عيسى مندفة.

اختلاف الاجتهاد في رتبة الراوي

أما الاختلاف في الرجال، و مراتبهم من الجرح و التعديل؛ فهو راجع إلى ميول الأئمة النقاد، و اتجاههم، و معرفتهم بأحوال الرواة، فإن كان هذا حقاً؛ فلا يبعد أن يعدل الترمذي رجلاً بما رأى من أحواله، أو توصل إليه بممارسة حديثه، و يضعفه غيره بما هو متوفر لديه من أحواله. فمن أمثلة هذا:

١ - سفيان بن وكيع، شيخ الترمذي، و قد أكثر عنه في جامعه، فقال علماء الجرح، والتعديل قلخية: إنه متروك، أو شبهه، فإنه ابتلي بوراقه، فكان يلقنه، فيتلقن، فنصح، فلم يقبل.

و لكن الإمام الترمذي بإكثاره عنه في الجامع يدي رأيه فيه بأنه ليس ممن يترك حديثه، و أنه قد مارس حديثه، وأن ما قيل فيه ليس كلياً، وإنما هذا من قبيل ما نُقم

على بعض الرجال بالغلطة، و الغلطتين، مثل ما وقع لعبد الملك بن أبي سليمان، تركه شعبة لحديث شفعة الجوار، فترك الناس تبعاً له.

ويؤيد ما قلنا أن جل ما أخرج له الترمذي في الجامع وجدنا له متابعة تامة، أو قاصرة، ولو كان كما قالوا لما وجدت له متابعات بهذه الكثرة، و معلوم أن سفيان هذا كان ابناً لأب جليل الشأن، فلو سُمع على مثله أدنى مقال لأصغى إليه الناس بآذانهم، و حفظوه عليه، و كان كذلك في سفيان، ألا ترى ابن خزيمة يروى عنه على قلة، ويقول: حدثنا بعض من أمسكنا عن ذكره؛ وهو من الضرب الذي ذكرته مراراً أن لو خر من السماء، فتخطفه الطير أحب إليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولكن أفسدوه.

٢ _ إبراهيم بن يزيد الخوزي، قال الحافظ: متروك، و تركه أكثر النقاد، و اتفق الجمهور على تضعيفه، و لكن أخرج له الترمذي، و حسن حديثه لمتابع، أو شاهد، فكأن اجتهاده أدى إلى ما أدى إليه اجتهاد ابن عدي، حيث قال في الكامل (٢٣٠/١): هو في عداد من يكتب حديثه؛ و إن كان قد نسب إلى الضعف. (انظر الحديث ٩٠) و هذان المثالان لراوٍ ضعيف لا يصلح للمتابعة عند سائر الأئمة، و يصلح له عند الإمام الترمذي حسب ما أدى إليه اجتهاده.

و قد يعكس الأمر، فراوٍ وثقه الجمهور، أو ذكره بما يكفي لتصحيح حديثه، و لكن نظر الإمام الترمذي يحطه من درجة الصحيح، ثم يحسن حديثه إن وجد له عاضداً، و لنضرب لذلك أيضاً مثالين:

١ _ سليمان الأسود الناجي، أخرج له الترمذي حديث: «جاء رجل، و قد صلى رسول الله ﷺ، فقال: «أيكم يتجر على هذا؟»، فقام رجل، فصلى معه». و ثقه ابن معين، و ابن المديني، و أحمد بن صالح، قال ابن سعد: كان نازلاً في بني ناجية، لا ندري كان من أنفسهم، أو مولى لهم، و كانت عنده أحاديث.

و مع توثيق هؤلاء الأئمة له لم يصحح حديثه الترمذي، بل رآه قاصراً عن درجة الصحيح حسب ما أدى إليه اجتهاده، و وافقه فيه ابن حجر، فقال: صدوق، مع أنه لم يوجد أي جرح فيه، إلا أنه قليل الحديث، و لم يخرج له من أصحاب الستة سوى أبي

داود، و الترمذي، فلم يخرج عنه إلا هذا الحديث الواحد. كما في التهذيبن. ثم حسن حديثه الترمذي بناءً على شواهد. (انظر الحديث ١٦).

٢ _ أبو السفر سعيد بن يُحمد، أخرج له الترمذي حديث: «آخر آية أنزلت، أو آخر شيء نزل ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾، قل الله يفتيكم في الكلالة»، وثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة لما روى، وحمل، وقال ابن حجر في التقریب: ثقة، فالجمهور على توثيقه، و تصحيح حديثه؛ إلا أبا حاتم فقال: صدوق، فترى الترمذي لايوافق الأكثرين، بل أدى اجتهاده إلى ما أدى إليه اجتهاد أبي حاتم، فأنزل حديثه عن رتبة الصحة، ثم حسنه لما رأى له من المتابعة. (انظر الحديث ٣١٣).

قلنا: السؤال يتجه إلى الطاعنين في أحكام الترمذي أن تحسبن مثل الخوزي و سفيان بن وكيع إن كان يكفي لرميه بالتساهل؛ أفلا يكون حطه حديث أبي السفر، و سليمان الناجي عن درجة الصحة كافياً لوصفه بالتشدد؟

اختلاف الاجتهاد في رتبة الحديث

إن الإمام الترمذي خرج في جامعه (الطهارة/ المسح على الخفين) حديث المغيرة ابن شعبة رضي الله عنه من خريق أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل عنه: «أن النبي ﷺ توضأ، و مسح على الجورين، و النعلين» وقال: حسن صحيح .
فالإمام الترمذي يرى باجتهاده صحة هذا الحديث، و حكم له بذلك، ولكن أعلاه من هو أرسخ قدماً، و أرفع شأنًا في هذا الفن منه.

قال أبو داود في سننه (الطهارة/ المسح على الجورين): كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ مسح على الخفين إلخ.

و قال البيهقي في السنن (٤٢٥/١): إنه حديث منكر، ضعفه سفيان الثوري، و عبد الرحمن بن مهدي، و أحمد بن حنبل، و يحيى بن معين، و علي بن المديني، و مسلم بن الحجاج، و المعروف عن المغيرة رضي الله عنه حديث المسح على الخفين، و يُروى عن جماعة أنهم فعلوه.

و قال النووي: كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي مع أن الجرح مقدم على التعديل، قال: و اتفق الحفاظ على تضعيفه، ولا يقبل قول الترمذي: إنه حسن صحيح.

و قال الشيخ تقي الدين في الإمام: أبو قيس الأودي اسمه عبد الرحمن ثروان، احتج به البخاري في صحيحه، وذكر البيهقي في سننه (٤٢٦/١) أن أبا محمد يحيى بن منصور قال: رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر، و قال: أبو قيس الأودي، و هزيل بن شرحبيل لا يَحْتَمَلَان، و خصوصاً مع مخالفتهم الأجلة الذي رووا هذا الخبر عن المغيرة، فقالوا: مسح على الخفين، و قال: لا نترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس، و هذيل. اهـ.

قلنا: ليس هذا من باب الجرح، و التعديل، بل هو من قبيل مخالفة الثقة الثقات، فصحة الترمذي بناءً على اجتهاده؛ لأن هذه الرواية _ و إن كانت تخالف لرواية الجمهور _ لا تعارضها، بل فيه أمر زائد على ما رووه.

قال الشيخ تقي الدين: و من يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس مخالفاً لرواية الجمهور مخالفةً معارضةً، بل هو أمر زائد على ما رووه، و لا يعارضه، و لاسيما و هو خريق مستقل برواية هزيل، عن المغيرة، لم يشارك المشهورات في سندها، حكاها الزيلعي في النصب (١٨٥/١).

قلنا: يريد الشيخ أنه يحتمل أن يكون حديثاً مستقلاً رويت فيه واقعة غير التي في رواية المغيرة بطرق كثيرة متواترة، فلا يصح إسقلخه بمثل هذه المعارضة، إذ كان يصح لو ثبت أن الواقعة واحدة، و الرواية واحدة، و أما عند التعدد؛ فلا.

فلا ينبغي أن يعاب به الترمذي؛ فإن له نظره، و اجتهاده كأبي مجتهد في مسألة خلافية، فصحح هذا الحديث بناءً على اجتهاده، و الحكم بالشذوذ أو النكارة من قبل المحدثين عليه لما رأوه من المعارضة بينهما، فرجحوا حديث المسح على الخفين لكثرة العدد، و عدوا هذا شاذاً، و منكراً، و أما الترمذي فلا يجعله معارضاً لذلك، بل إنه جمع بينهما، و حمله على تعدد الواقعة .

قال صاحب التنقيح (كما في نصب الراية ١٧٤/٤) بعد الكلام على حديث عبد الملك بن أبي سليمان في الشفعة: و يخعن شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا

يقدر فيه؛ فإنه ثقة، و شعبة لم يكن من الخذاق في الفقه ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضهما، إنما كان حافظاً، وغير شعبة إنما خعن فيه تبعاً لشعبة، فالإنصاف أن الحكم للشذوذ من المحدثين لما كان مرجعه الترجيح من حيث كثرة العدد، أو قوة الحفظ، و نحوهما؛ لا يستلزم كون الحديث شاذاً مردوداً عند غيرهم من الفقهاء، غير محتج به في الأحكام؛ فإن وجوه الترجيح غير محصورة، فلا يبعد أن يكون الحديث المرجوح من جهة تفرد الراوي، أو قصور حفظه أرجح مما يقابله من سائر جهات الترجيح. انتهى.

دفاع آخر عن الترمذي

قال الأمير الصنعاني في توضيح الأفكار (١٥٧/١): و أما قول الذهبي: «إن العلماء لا يعتمدون على تصحيحه»؛ فلعله يريد: لا يعتمدون على تصحيحه فيما روى عن كثير بن عبد الله كما ذلك موجود في بعض النسخ من الميزان، وفي كلام الذهبي (السابق) ما يدل على جواز الاعتماد على تصحيح الترمذي، و تحسينه؛ لانعقاد الإجماع الذي حكاه الذهبي على ثقته، و حفظه في الجملة، ولكنه لما نذر منه الغلط الفاحش؛ استحسنوا اجتناب ما صحح، أو حسن .

و قال ابن الكثير الحافظ في إرشاده: وقد نوقش الترمذي في تصحيح هذا الحديث، ففي عبارته إرشاد إلى أن المناقشة في تصحيح هذا الحديث بخصوصه، لا في كل ما صححه. انتهى .

نتيجة البحث

و الآن بعد أن استوفينا التحقيق في قيمة تصحيح الترمذي، و تحسينه، و دراسة أسباب نقده؛ قد استبان اندفاع الطعن في أحكام الترمذي، و ظهر جلياً لا يخفى على ذي بصر اندفاع الطعن عن الأحاديث التي انتقدها الذهبي بخصوصها، و قدح بسببها في كل عمل الترمذي كما اتضح أن أسباب النقد لا تسبغ لأحد أن يدعي عدم الاعتماد على تصحيح الترمذي، و تحسينه.

الفصل الرابع

المقارنة بين تحسين الترمذي و تحسين غيره

و الآن نشرع في أسلوب آخر؛ أسلوب المقارنة بين تحسين الترمذي، و تحسين غيره من الأئمة ليثبت جلياً أن الإمام الترمذي ناقد منصف، متجنب عن التساهل كل التجانب فيما حكم به على الأحاديث في الجامع .

ميزان المقارنة

قبل أن نوازن بين الرواة الذين حسن لهم الترمذي، و بين ما حسن لهم غيره نرى أن نستعرض كتباً صنف في أحوال رواة الكتب الستة إلى زمن ابن حجر، فنجد أن تلك المصنفات عرّفنا برواة هذه الكتب الستة، و بحث أحوالهم من كل ناحية يُحتاج إليها في «الميزان الحديثي» من حيث الاسم، والكنية، واللقب، و النسبة، والنسب، و من حيث الشيوخ، والتلاميذ، و من حيث الجرح، أو التعديل، و من حيث الضبط، أو عدمه، و ما إلى ذلك مما هو منظور إليه عند أهل الحديث.

و الكتب حول هذا الموضوع كثيرة لا نطول بذكرها؛ حتى جاء الحافظ ابن حجر _ رحمه الله _ ؛ و هو يرى أمامه تراثاً هائلاً من المصنفات في رجال الكتب الستة، و لقد انخرط في سلك هؤلاء المصنفين العظام، فوضع لنا كتابيه «تهذيب التهذيب»، و «تقريب التهذيب»، و هكذا نرى أن تقريب التهذيب جاء بعد دراسات شاملة، و كتابات مستفيضة، عاناها علماء الحديث مدةً تصل إلى خمسة قرون، جاء «تقريب التهذيب» ليضع لنا خلاصة هذه الدراسات بأوجز عبارة، و أشملها، و أعدّها، و يعطينا ثمرة هذه الجهود الكبيرة بأقل كلفة، و أيسر عناء.

و هو خلاصة ما توصل إليه ابن حجر من أحكام على رواة الكتب الستة، و ما ألحق بها، و عصارة فكر متواصل البحث، و الدراسة، و التحقيق، و التحرير مدة زادت على الستين عاماً من حياة عالم موسوعي، و يقظ ذكي، فالمنهجية، و التنظيم العلمي عند

ابن حجر فاقت ما كان عند سابقه من النقاد، و ضبطت ما كان سائبا من الاصطلاحات، لذلك نعتد في هذا البحث _ أي المقارنة بين تحسين الترمذي، و تحسين غيره _ على أحكام ابن حجر على الرواة في التقريب؛ و إن كان جل اعتمادنا في دراستنا ليس على هذا الكتاب الواحد فقط، بل تصفحنا أوراق أصوله؛ كما تتبعنا كتب العلل، و التخريج، و غيرها حرصاً على التوصل إلى نتيجة مقنعة.

فالحافظ قسم الرواة في كتابه على اثنتي عشرة خبقة، وقال: انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، فأما المراتب: أولها: الصحابة، فأصرح بذلك لشرفهم. الثانية: من أُكِّد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً، كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل. الرابعة: من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلاً، و إليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قَصُرَ عن الرابعة قليلاً، و إليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهمل، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، و يلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة، كالنسيء، و القدر، و النصب، و الإرجاء، و التجهم مع بيان الداعية من غيره. السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، و إليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، و إلا فليكن الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد، و لم يوثق، و إليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، و وجد فيه لإخلاق الضعف، و لو لم يفسر، و إليه الإشارة بلفظ ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، و لم يوثق، و إليه الإشارة بلفظ مجهول. العاشرة: من لم يوثق البتة، و ضعّف مع ذلك بقادح، و إليه الإشارة بمترك، أو

متروك الحديث، أو واهٍ، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من ألحق عليه اسم الكذب، و الوضع.

و من المعلوم أن أصحاب المرتبتين الأولى، و الثانية حديثهم صحيح لذاته، و كذا أصحاب المرتبة الثالثة، فحديثهم أيضاً صحيح لذاته؛ فإنهم ثقات، و أما ما بعدها من المراتب؛ فالكلام عليه كما يلي:

مراتب الحسن الذاتي

و قبل أن نبدأ البحث في هذه الناحية نرى من الواجب أن نتذكر أن الحسن أيضاً يختلف المراتب كالصحيح .

فقال الحافظ في «النزهة»: «فإن خف الضبط مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح، فهو الحسن لذاته، وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به، و إن كان دونه، و مشابه في انقسامه إلى مراتب، بعضها فوق بعض، و بكثرة خرقه يُصحَّح» اهـ.

و هذا يعني أن له مراتب كمراتب الصحيح؛ إلا أن ابن حجر هنا لم يقدم لنا الأمثلة مفصلة كما قدمها في مراتب الصحيح، بل اكتفى في نهاية ذكره لمراتب الصحيح بأن قال: «وهي _ يعني المرتبة الثالثة من مراتب الصحيح _ مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به حسناً كمحمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر. و عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. و قس على هذه المراتب ما يشبهها» اهـ. فقد اكتفى الحافظ بالإتيان بمثالين لأعلى مراتب الحسن الذاتي، و أهمل ما دونها من المراتب.

قال الذهبي في الموقظة: «فأعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. و محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. و ابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي. و أمثال ذلك، وهو قسم متجاذب بين الصحة، و الحسن، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذا الطريق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة، يتنازع فيها، فبعضهم يحسنونها، و آخرون يضعفونها،

كحديث الحارث بن عبد الله، و عاصم بن ضمرة، و حجاج بن أرخاة، و خصيف، و درّاج أبي السمح، و خلق سواهم. انتهى.

فاجتمع عندنا من هذين النصين خمسة أمثلة لمراتب الحسن الذاتي، و نوازن بين هذه الأمثلة، و بين ما حكم به الحافظ على روايتها في التقريب.

الحسن الذاتي	حكم الحافظ عليه
١ بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده	صدوق
٢ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده	صدوق
٣ محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة <small>رضي الله عنه</small>	صدوق له أوهام
٤ محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر <small>رضي الله عنه</small>	صدوق يدلّس، و رمي بالتشيع
٥ محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي	صدوق يدلّس، و رمي بالتشيع

ففي المثال الثالث، و الرابع، و الخامس نجد رواية أدخلهم ابن حجر في المرتبة الخامسة.

أما بهز بن حكيم، و عمرو بن شعيب؛ فقد أدخلهما في المرتبة الرابعة، ولا يظن ظان أن الذهبي، و ابن حجر حكما بـ «حسن» رواية بهز بن حكيم، و عمرو بن شعيب؛ و هما صدوقان، فيحكم على رواية كل صدوق بالحسن، كلا؛ فالوجه الذي نزل سنداهما إلى رتبة الحسن هو الاختلاف في روايتهما، عن أبيهما، عن جدهما، ليس لكونهما صدوقين .

المرتبة الرابعة

و الصدوق هو من أصحاب المرتبة الرابعة في التقريب الذين يشير إليهم الحافظ بـ «صدوق»، أو «لا بأس به»، أو «ليس به بأس» يصلحون لأن يصح حديثهم، وليسوا من أصحاب الحسن الذاتي، و لنضرب لذلك أمثلة ممن قال فيه الحافظ

«صدوق»؛ وقد صحح له هو، أو غيره من الأئمة. وقبل أن نقدم الأمثلة نرى من الواجب بيان معنى الصدوق عند الحافظ:

معنى الصدوق

إن رجلاً يوثقه جماعة من النقاد، ثم يظهر للباحث أن واحداً من النقاد خالفهم، فابن حجر يتوقف عنده، ويدرسه هل له وجه معتبر، أم لا؟ فإن كان له وجه معتبر؛ جعل هذا الراوي من المختلف فيه، و وضعه في المرتبة الخامسة، وإن لم يكن له وجه معتبر _ يعني: هو جرح غير معتبر؛ لكن لا بد من وضعه في الحسبان حين الحكم _؛ فعند ذلك يضعه ابن حجر في المرتبة الرابعة، وإن كان الجرح غير معتبر عنده بالكلية، و يجب أن يطرح بالمرّة؛ يرفعه ابن حجر إلى المرتبة الثالثة، فالصدوق: التام الضبط و الإتيان هو الذي جعله ابن حجر في المرتبة الرابعة، و أخلق عليه لفظة «صدوق» فقط؛ دون أي إضافة أخرى، و حديث الرواة لهذه المرتبة صحيح.

نماذج من تصحيح العلماء للراوي الصدوق

فهذه نماذج من تصحيح العلماء للراوي الصدوق:

- ١ _ حبيب بن سالم الأنصاري: لا بأس به، صحح له البخاري (علل الترمذي ٢٨٥/١).
- ٢ _ عمرو بن شعيب، عن أبيه: صدوقان، صحح لهما البخاري (علل الترمذي ١٦١/١، ٢٨٨)، و ابن المديني (تلخيص الحبير ٨٤/٢).
- ٣ _ يزيد بن أبي مريم: لا بأس به، صحح له البخاري. (علل الترمذي ٧٠٢/١).
- ٤ _ يوسف بن موسى: صدوق، صحح له الدارقطني (السنن ١٣٤/١، ١٦٧/٢).
- ٥ _ حسين بن الحارث الجدلي: صدوق، صحح له الدارقطني (السنن ١٦٧/٢).
- ٦ _ حسين بن مهدي البصري: صدوق، صحح له البخاري. (العلل ٥٧٩/٢).
- ٧ _ عبد العزيز بن أبي حازم: صدوق، فقيه، صحح له البخاري. (العلل ٥٨٧/٢).
- ٨ _ سلم بن عبد الرحمن الغافقي: صدوق، صحح له البخاري. (العلل ٧١٩/٢، ٧٢٠).

٩ _ الوليد بن رباح المدني: صدوق، صحح له البخاري. (العلل ٥٨٧/٢).

١٠ _ الحسن بن يحيى بن الجعد: صدوق، صحح له الدارقطني. (السنن ١٩٧/٢).

المرتبة الخامسة

من قصر عن الرابعة قليلاً، و إليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهمل، أو صدوق له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، و يلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة، كالتشيع، و القدر، و النصب، و الإرجاء، و التجهم مع بيان الداعية من غيره.

قد سبق فيما مضى أن الصدوق التام الضبط و الإتقان هو الذي جعله ابن حجر في المرتبة الرابعة، و أُلحق عليه لفظة «صدوق» فقط، و حديثه صحيح.

أما الصدوق غير تام الضبط و الإتقان؛ فهو الصدوق الذي يهمل، و الذي له أوهام، أو يخطئ، و ما شاكل ذلك، وهذا الذي جعله ابن حجر في المرتبة الخامسة، و حديث مثل هذا «الحسن لذاته»؛ لأن الرجل الذي اختلف في توثيقه، و تجريحه، يعني: وثقه جماعة، و جرحه أخرى؛ يكون حديثه حسناً.

قال ابن القطان: عبد الله بن صالح كاتب الليث صدوق، و لم يثبت عليه ما يُسقط حديثه؛ إلا أنه يختلف فيه؛ فحديثه حسن.

قال ابن الصلاح: محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق، و الصيانة؛ لكنه لم يكن من أهل الإتقان؛ حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، و وثقه بعضهم لصدقه، و جلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن.

قال الحافظ في النكت: هشام بن سعد قد ضُعم من قبل حفظه، و أخرج له مسلم؛ فحديثه في رتبة الحسن.

و قال أيضاً: قال ابن دحية: الحديث الحسن هو ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب، محتمل، عن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة، و لا ينحط إلى درجة الفسق.

فيظهر من خلال هذه التعريفات الحديث الذي يرويه الراوي الذي تجاذبته لأخراف التوثيق، و لأخراف التضعيف، فلم يترجح إلحاقه بمن فوقه، و لا إلحاقه بمن دونه، و لذا اختص بمرتبة بين الصحة، و بين الضعف، وهي الحسن.

نماذج من الرواة الذين احتج بهم الشيخان، أو أحدهما من هذه المرتبة

١ _ علي بن عبد الله البارقى: صدوق، ربما أخطأ، قال البيهقي: احتج به مسلم. (تلخيص الحبير ٢/٢٢).

٢ _ إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي: صدوق يهمل، قال الحافظ في هدي الساري: إن الشيخين احتجا به.

٣ _ سلم بن زرير، أبو يونس البصري: وثقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي، لم يلخص له الحافظ حكماً، وحقه أن يقول: صدوق ربما وهم؛ لأنه مختلف فيه، قال الحاكم: أخرج له البخاري في الأصول. (هدي الساري).

٤ _ عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن الغسيل: صدوق فيه لين، احتج به الجماعة سوى النسائي. (الهدى).

٥ _ خارق بن عبد الرحمن البجلي: صدوق له أوهام، قال الحاكم: احتج به البخاري، وأفاد ابن حجر في الهدى أن مسلماً وأصحاب السنن احتجوا به.

٦ _ فليح بن سليمان الخزاعي: صدوق كثير الخطأ، احتج به البخاري، ومسلم. (الهدى).

٧ _ شجاع بن الوليد بن قيس السكوني: صدوق، ورع، له أوهام، قال المنذري: احتج به البخاري، ومسلم في صحيحيهما، وجماعة من المصنفين.

٨ _ شريك بن عبد الله بن أبي نمر: صدوق يخطئ، احتج به الجماعة. (الهدى).

٩ _ عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري، صدوق، ربما وهم، احتج به الجماعة. (الهدى).

١٠ _ عبد ربه بن نافع الكنانى: صدوق يهمل، احتج به الجماعة سوى الترمذي. (الهدى).

١١ _ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار العدوي: صدوق يخطئ، احتج به البخاري. (الهدى).

١٢ _ عبد الله بن عمر النميري: صدوق، ربما أخطأ، قال الدارقطني: محتج به في

كتاب البخاري. (سؤالات الحاكم للدارقطني ترجمة ٣٧١).

١٣ _ عيسى بن موسى التيمي البخاري، غنجار: صدوق، ربما أخطأ، وربما دلس، مكث من التحديث عن المتروكين، قال الحاكم: قد احتج به محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح. (معرفة علوم الحديث ص ١٠٦)

١٤ _ حاتم بن إسماعيل المدني: صدوق يهم، احتج به الجماعة. (الهدى).

١٥ _ عبد الله بن عطاء الطائفي: صدوق، يخطئ، قال الحاكم: روى له مسلم غير شيء في الشواهد، و الأصول. (المدخل إلى الصحيحين).

١٦ _ فضيل بن سليمان النميري: صدوق، له خطأ كثير، قال الحاكم: احتج به. (المدخل).

١٧ _ محمد بن خلعة بن مصرف، صدوق، له أوهام، قال الحاكم: خرجاه جميعاً في الأصول والشواهد (المدخل)، وكذا قال الذهبي في المغني.

١٨ _ محمد بن عبد الله بن مسلم بن أخي ابن شهاب الزهري: قال الحاكم: أخرجاه جميعاً، البخاري في الأصول، ومسلم في الشواهد. (المدخل).

١٩ _ يحيى بن سليم الطائفي: صدوق سيء الحفظ، قال الحاكم: أخرج عنه البخاري في الأصول. (المدخل).

٢٠ _ إسماعيل بن أبي أويس المدني: صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه، قال الحاكم: احتج به جميعاً. (المدخل).

٢١ _ إسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلُقاني: صدوق، يخطئ قليلاً، قال الحاكم: قد احتج به جميعاً (المدخل).

٢٢ _ خالد بن مخلد القطواني: صدوق، يتشيع، وله أفراد، قال الحاكم: قد احتج به جميعاً. (المدخل).

٢٣ _ خلعة بن يحيى الزرقى: صدوق يهم، قال الحاكم: قد احتج به جميعاً. (المدخل).

٢٤ _ إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني: صدوق، يهم، قال الحاكم: أخرج

عنهم البخاري في كتاب المناقب محتجاً به. (المدخل)

- ٢٥ _ إسحاق بن محمد الفروي: صدوق، كف بصره، فسأ حفظه، قال الحاكم: حدث عنه البخاري على الانفراد محتجاً به. (المدخل)
- ٢٦ _ أيمن بن نائل: صدوق يهيم، قال الحاكم: احتج به البخاري. (المدخل).
- ٢٧ _ حسان بن إبراهيم الكرمانى: صدوق يخطئ، قال الحاكم: احتج به البخاري.

- ٢٨ _ سليمان بن عبد الرحمن التميمي: صدوق يخطئ، قال الحاكم: حدث عنه البخاري محتجاً به.
- ٢٩ _ كثير بن شَنْظِير المازني: صدوق يخطئ، قال الحافظ في الهدي: احتج به الجماعة سوى النسائي.

نماذج من الرواة الذين أخرج لهم البخاري متابعة

- ١ _ أحمد بن بشير الكوفي: صدوق، له أوهام . أخرج له البخاري مقروناً بمروان، و أبي أسامة. (الهدي).
- ٢ _ ثابت بن محمد العابد: صدوق، زاهد، يخطئ في أحاديث، روى عنه البخاري في الصحيح حديثين، ولم ينفرد بهما. (الهدي).
- ٣ _ حسان بن حسان: صدوق يخطئ، روى عنه البخاري حديثين فقط متابعة. (الهدي).
- ٤ _ الحسن بن ذكوان: صدوق يخطئ ، و كان يدلّس، و رمي بالقدر، روى له البخاري حديثاً واحداً في الرقاق، وله شواهد. (الهدي).
- ٥ _ حميد بن الأسود أبو الأسود البصري: صدوق يهيم قليلاً، روى له البخاري متابعة، و تعليقاً. (الهدي).
- ٦ _ محمد بن حسن التَّلّ الأسدي الكوفي: صدوق، فيه لين، روى له في البخاري حديثان متابعة. (الهدي).
- ٧ _ محمد بن خُلَحة بن مصرف الكوفي: صدوق، له أوهام، و أنكروا سماعه من

أبيه، له في البخاري ثلاثة أحاديث، اثنان منها متابعة، و في الواحد هو فرد؛ إلا أنه في فضائل الأعمال. (الهدي).

٨ _ معاوية بن إسحاق بن خزيمة بن عبيد الله التيمي: صدوق، ربما وهم، له في البخاري حديث واحد متابعة. (الهدي).

٩ _ موسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي: صدوق، سيئ الحفظ، و كان يصحف، روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث متابعة. (الهدي)

١٠ _ ميمون بن سياف البصري: صدوق، عابد، يخطئ، له في البخاري حديث واحد متابعة.

نماذج من الرواة الذين حسن لهم الذهبي من هذه المرتبة في كتابه «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»

- ١ _ أسامة بن زيد الليثي، لا العدوي: صدوق يهمل.
- ٢ _ أشهل بن حاتم: صدوق يخطئ.
- ٣ _ حجاج بن أرخاة: صدوق كثير الخطأ و التدليس.
- ٤ _ عبد الله بن عبد الله أبو أويس: صدوق يهمل.
- ٥ _ عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي: صدوق، يخطئ، و يهمل.
- ٦ _ المطلب بن زياد: صدوق، ربما وهم.
- ٧ _ إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي: صدوق، ضعيف الحديث.
- ٨ _ سالم بن نوح العطار: صدوق، له أوهام.
- ٩ _ النعمان بن راشد: صدوق، سيئ الحفظ.
- ١٠ _ هشام بن سعد المدني: صدوق، له أوهام.

نماذج من تحسين ابن حجر لأحاديث الرواة من هذه المرتبة

- ١ _ محمد بن إسحاق: صدوق يدلّس، و رمي بالتشيع، والقدر، وقد حسن له في «القول المسدد» (ص ١٥)، و ضربه مثلاً للحسن الذاتي في نزهة النظر.
- ٢ _ الجراح بن مليح، والد وكيع: صدوق يهمل، قوى حديثه في القول المسدد

(ص ٢٥).

٣ _ عاصم بن أبي النجود: صدوق، له أوهام، حسن له في الإصابة في ترجمة عمر بن أبي وقاص.

٤ _ فليح بن سليمان الخزاعي: صدوق، كثير الخطأ، حسن له في التلخيص (٨٤/١).

٥ _ محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي: صدوق، له أوهام، حسن له في التلخيص (٣٧/١، ٧٣).

٦ _ عبد الرحمن بن أبي الزناد: صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً، حسن له في تغليق التعليق (٤٣/٢).

٧ _ عبد الله بن شريك العامري الكوفي: صدوق، يتشيع، أفرط الجوزجاني، فكذبه، حسن له في تغليق التعليق (٢٣١/٢).

٨ _ أبو جعفر الرازي عيسى بن أبي عيسى: صدوق، سيئ الحفظ، حسن له في تغليق التعليق (٤٢٥/٥)، و التلخيص (١٩/٢).

٩ _ خالد بن خدّاش البصري: صدوق، يخطئ، و حسن له في تغليق التعليق (٣٧٢/٤).

١٠ _ عبدالله بن محمد بن عقيل الهاشمي: صدوق، فيه لين، حسن في التغليق (٤٦١/٤)، وفي التلخيص (١٧/٢).

المرتبة السادسة

من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت ما يترك حديثه من أجله، و إليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، و إلا؛ فليّن الحديث.

فالمقبول: الركن الأساسي عند ابن حجر لهذه المرتبة هو قلة الحديث، ومن كان عنده الحديث، أو الحديثان، أو ثلاثة أحاديث، و أما فوقها؛ فهو نادر، ففي الغالب يكون ضبطه لها أكثر من ضبط صاحب الأحاديث الكثيرة، ولذلك ترى الخلاف واسعاً بين العلماء في المرتبة الأعلى من هذه المرتبة، بينما لا يكاد يظهر في هذه المرتبة، ففي الغالب يكون في عداد المجاهيل؛ لكن ورود التوثيق لهذا الراوي من إمام معتبر، أو أكثر، ووجود

المتابعة هما الذان يرفعان من شأنه، و يخرجان إلى مرتبة المقبولة.

المقبول حديثه حسن لذاته

قال الذهبي في الموقظة: «من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما من احتجا به في الأصول، وثانيهما: من خرجا له متابعة، وشهادة، واعتباراً، فمن احتجا به، أو أحدهما، ولم يوثق، ولا غمز؛ فهو ثقة، حديثه قوي».

و قال في الميزان في ترجمة حفص بن بُغيل: قال ابن القطان: لا يُعرف له حال، وقال في موضع آخر في ترجمة مالك بن خير الزبادي: قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا؛ فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل، أو أخذ عن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثيرون، مستورون، ما ضعفهم أحمد، ولا هم بمجاهيل.

وقال في موضع آخر (٤٢٦/٣): و في رواية الصحيحين عدد كثير، ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، و الجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح .

فالذهبي جعلهم ثقات، و جعلهم مستورين، و جعل حديثهم صحيحاً، هم الذين عني ابن حجر، وجعلهم من المقبولين .

نماذج ممن حسن لهم العلماء؛ وهم مقبولون

قبل أن نستعرض تحسينات العلماء لأصحاب هذه المرتبة نرى من المناسب أن ننبه على أن العلماء إذا وصفوا حديثاً بالحسن الذاتي؛ فإنما يلاحظون الاسناد بعينه الذي ورد به ذاك الحديث من غير ملاحظة إلى خرقة الأخرى، فهذا الإمام البخاري عند ما يحسن حديثاً بعينه فمراده بالتحسين سند الحديث، و ليس أصله، فهو قد يُسأل عن حديث واحد؛ وله أسانيد، فتراه يحسن سنداً، ويضعف آخر مما يدل على أن تحسينه منصرف إلى إسناد بعينه؛ لا إلى متن الحديث، و نوضح ذلك بمثال:

قال الترمذي في العلل (١١٨/١) بعد ما أخرج بإسناده من خريق أبي سلمة، عن

عائشة «ويل للأعقاب من النار»، و من خريق سالم مولى دوس، عن عائشة، و من خريق أبي سلمة، عن معيقب نحوه، قال: فسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن، و حديث سالم، عن عائشة حديث حسن، و حديث أبي سلمة، عن معيقب ليس بشيء، كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيم، فلا أحدث عنه، و ضعف أيوب بن عتبة جداً.

١ _ حديث أبي عبد الله الأشعري أخرجه ابن ماجه (الطهارة/ غسل العراقيب) عن العباس بن عثمان، و عثمان بن إسماعيل الدمشقيان، عن الوليد بن مسلم، عن شيبه الأحنف، عن أبي سلام الأسود، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي عبد الله الأشعري، عن خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، و شرحبيل بن حسنة، و عمرو بن العاص كل هؤلاء سمعوا من رسول الله ﷺ قال: «أتموا الوضوء، و يل للأعقاب من النار» قال البخاري: حديث أبي عبد الله الأشعري حسن.

و في إسناده أبو صالح الأشعري، و شيبه بن الأحنف مقبولان.

٢ _ حديث أبي بكرة ؓ عند ابن ماجه (الطهارة/ المسخ على الخفين) من خريق المهاجر أبي المخلد، عنه عن النبي ﷺ أنه رخص للمسافر إذا توضأ، و لبس خفيه، ثم أحدث وضوءاً أن يمسح ثلاثة أيام، و لياليهن، و للمقيم يوماً، و ليلة. قال الترمذي في العلل (١٧٦/١): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: حديث أبي بكرة حسن. اهـ. و في إسناده المهاجر مقبول.

٣ _ حديث جابر بن عبد الله ؓ عند الترمذي (اليوع/ استقراض البعير أو الشيء من الحيوان) من خريق زيد بن عطاء بن السائب، عنه، عن النبي ﷺ قال: «غفر الله لرجل كان قبلكم، كان سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اشترى، سهلاً إذا قضى». قال الترمذي في العلل (٥٣١/١): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن. اهـ. و في إسناده زيد بن عطاء بن السائب مقبول.

٤ _ حديث البراء بن عازب ؓ عند الترمذي (الجهاد/ الألوية) من خريق يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم، قال: بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب ؓ أسأله

عن رؤية رسول الله ﷺ، فقال: كانت سوداء مربعة من نمرة.
قال الترمذي في العلل (٧١٣/١): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو
حديث حسن. وفي إسناده يونس بن عبيد، مقبول.

٥ _ حديث أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، عن جده قال قال
رسول الله ﷺ: «من أحب أن يقرأ القرآن جديداً، غضاً كما أنزل؛ فليسمعه من ابن أم
عبد». قال الترمذي في العلل (٨٨٢/٢): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو
حديث حسن، وفي إسناده أبو عبيدة بن محمد، ومحمد بن عمار مقبولان.

٦ _ حديث جابر بن سمرة ؓ عند مسلم في صحيحه (١٥٨/١) أن رجلاً سأل
رسول الله ﷺ: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم» إلخ.

قال البيهقي: قد صح فيه حديثان: حديث جابر بن سمرة، و حديث البراء، قاله
أحمد بن حنبل، إسحاق بن راهوية. اهـ. وفي إسناده جعفر بن أبي ثور مقبول.

٧ _ حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي، عن أبيه، عن النبي ﷺ: «لي
الواجد يجل عرضه، و عقوبته». قال الحافظ في الفتح (ح ٢٤٠١): إسناده حسن، و ذكر
الطبراني: لا يروى إلا بهذا الإسناد. و في إسناده محمد بن ميمون، وهو مقبول.

٨ _ حديث علي ؓ أخرجه ابن حجر في التعليق (٤٤٢/٢) بسنده عن غزوان
بن جرير، عن أبيه قال: كان علي ؓ إذا قام إلى الصلاة إلخ. و قال: رواه أبو بكر بن أبي
شيبه، و هو إسناده حسن، و غزوان هو والد فضيل بن غزوان. اهـ. قلنا: وفي إسناده
غزوان، و أبوه جرير، كلاهما مقبولان.

هذا، وفي تعليق التعليق أحاديث كثيرة حسنها ابن حجر، وكذلك في المستدرک
على الصحيحين للحاكم، و الصحيح لابن خزيمة كثير من الأحاديث صححها، و في
أسانيدها مقبولون.

و من هذه المرتبة من يصفه ابن حجر بـ «لين الحديث» وهو الراوي المقبول إذا
تفرد بحديث ما، و نرى النقاد يحسنون له أيضاً تحسناً ذاتياً. مثلاً:

حديث عثمان ؓ «أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته» أخرجه أبو داود، و الترمذي،

و ابن ماجه في الطهارة من خريق عامر بن شقيق، عن أبيه، عنه عليه السلام، وحديث صفة وضوء النبي ﷺ قد روي عن عثمان رضي الله عنه من وجوه كثيرة، رواها من هو أوثق، و اجل من عامر، وليس في حديث واحد منهم تحليل اللحية، وهذه الزيادة تفرد بها عامر بن شقيق هذا، و هو لين الحديث.

قال الترمذي في العلل (١١٤/١): قال محمد: أصح شيء عندي في التحليل حديث عثمان، ثم قال البخاري: هو حسن.

و من الجدير بالذكر هنا أن حديث عامر بن شقيق هذا جعله السخاوي في فتح المغيث مثلاً للحديث الحسن الذاتي.

المرتبة السابعة

المستور، أو مجهول الحال، وهو إن روى عنه اثنان؛ فصاعداً، و لم يوثق؛ فهو مجهول الحال، و هو المستور، و ابن حجر قد يدخل في هذه المرتبة من ذكره ابن حبان في ثقاته من المتأخرين، و لم يتابع على هذا التوثيق أحد، و كذا من سكت عنه الأئمة، و يضعف من لا يعتبر بتضعيفه.

المرتبة الثامنة

الضعفاء: وهو من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، و وجد فيه لإخلاق الضعف؛ ولو لم يفسر، يعني لم يوثقه معتبر، و وجد من يضعفه.

فالمرتبة السابعة، والثامنة يمكن أن يعتضد حديثهما، فيرتقي إلى الحسن لغيره.

المرتبة التاسعة

مجهول: من لم يرو عنه غير واحد، و لم يوثق، فهو مجهول العين، و يلحق به « لا يُعرف »، و سنده ضعيف يصلح للاعتبار، و يرتفع بتعدد الطرق إلى الحسن لغيره.

المرتبة العاشرة

هي مرتبة المتروك الذي ضعف تضعيفاً قادحاً، و لم يوثق البتة، يعني: كان القادح قريباً من التهمة بالكذب بأن قال فيهم العلماء: لا يكتب حديثهم، أو اتهمه البعض بالكذب، لكن وجد من النقاد من خالفهم.

فهذه المرتبة لا يعضد بها الحديث، فيرتقي إلى الحسن.
و أما المرتبة الحادية عشرة و هي من اتهم بالكذب، و الثانية عشرة، و هي الكذاب؛ فحديثهم أيضاً لا تصلح للاعتبار.

غير أن حديث أهل المرتبة العاشرة يعتضد عند كثرة العاضد، فيخرج مما لا أصل له، و يدخل في حيز الضعيف الذي جوز العمل به في الفضائل (كما علم من نص النووي المذكور قبل في الاحتجاج بالحسن)

نظرة عابرة على تحسينات الإمام الترمذي

قد لاح مما سبق صنيع جمهور العلماء النقاد في باب التصحيح، و التحسين بالنسبة لرواة مختلفة المراتب حسب تلخيص الحافظ في التقریب، و أنهم يصححون لأصحاب المرتبة الثالثة، و الرابعة، و يحسنون تحسیناً ذاتياً لأصحاب المرتبة الخامسة، و السادسة، و تحسیناً للغير لأصحاب المرتبة السابعة، و الثامنة، و التاسعة، و أما أصحاب العاشرة، فما دونها؛ فلا يحسنون لهم البتة.

و قد حان وقت حضورنا في مجلس النقد العلمي للإمام الترمذي لنرى خريقة تحسينه لهؤلاء الرواة، و أمثالهم مع ملاحظة أن التحسين عنده يستدعي الشروط الثلاثة المتقدمة: ١ _ أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب. ٢ _ و أن يسلم من المعارضة، فلا يكون شاذاً. ٣ _ و أن يروى نحوه من وجه آخر على ما تقدم شرحها.

فالحسن عند الترمذي أيضاً ذو مراتب كما هو عند عامة النقاد، و يبدو لنا جلياً أن سند الحديث مهما سما قدره _ إذا لم يبلغ درجة الصحة _ لا يحسنه الترمذي إلا إذا وجد له متابعاً أو شاهداً حينما قد يحسنون هم من غير عاضدٍ، فثبت أن تحسينه أقوى من تحسينهم عامة .

فنستعرض هنا سائر الأحاديث الحسان في الجامع على اعتبار الاختلاف في النسخ، و مع ذكر النسخ الراجحة منها لدينا، و ذكر الأسباب الموجبة لنزول الحديث عن درجة الصحة:

جميع ما ظفرنا بالتحسين فقط في الجامع على اختلاف في النسخ: واحد و أربع

مائة حديث (٤٠١)، و تفصيلها كما يلي:

- ٢٨٠ ما اتفقت النسخ فيه على التحسين فقط:
 ٩٠ ما اختلفت فيه بين «حسن» و «حسن صحيح»
 ١ ما اختلفت فيه النسخ بين «حسن» و «صحيح»
 ٢١ ما اختلفت فيه النسخ بين «حسن» و «حسن غريب»
 ٨ ما اختلفت فيه النسخ بين «حسن» و «حسن صحيح غريب»
 ١ و ما اختلف فيه النسخ بين «حسن» و «منكر»
 ٤٠١ المجموع

و تفصيل ما تقرر لدينا في مواضع الاختلاف من حكم الترمذي كما يلي:

- ٣٨٢ التحسين فقط
 ٩ أحاديث التصحيح مع التحسين
 حديث واحد التصحيح فقط
 التحسين مع الغرابة (مع ملاحظة
 ٧ أحاديث أن الغرابة لا تنافي التحسين فقط)
 حديث واحد التحسين مع الصحة و الغرابة
 حديث واحد ما لم يتيسر لنا التطبيق مع اتفاق بين النسخ على التحسين
 ٤٠١ المجموع

و أما العلة التي أوجبت نزول الحديث من درجة الصحة في المواضع التي تقرر

فيها التحسين؛ فتفصيلها كما يلي:

- ٣٣٢ الكلام في أحد الرواة، ثم التحسين بمجيئه من وجه آخر
 ٢٦ الانقطاع في الإسناد
 ٣٣ الاختلاف، أو الاضطراب
 ٣٩١ المجموع

ثم الأحاديث التي سبب نزولها عن درجة الصحة هو الكلام في أحد روايتها _ مع ملاحظة أن في بعضها قد تنضم إليه علة أخرى من الاختلاف أو غيره _ و تفصيلها كما يلي:

٣٢	ثقة فيه نوع كلام (من أصحاب المرتبة الثالثة)
٥١	صدوق، و ما شاكلة (أصحاب المرتبة الرابعة)
٧٦	صدوق يهيم، وما شاكلة (أصحاب المرتبة الخامسة)
٥٣	مقبول، و لين الحديث (أصحاب المرتبة السادسة)
٥	مجهول الحال، أو مستور (أصحاب المرتبة السابعة)
٣٨	ضعيف (أصحاب المرتبة الثامنة)
١٢	مجهول العين (أصحاب المرتبة التاسعة)
٣	متروك (أصحاب المرتبة العاشرة)

و إليك قائمة تفصيلية للأحاديث مع أحكامها، و أسباب نزولها عن درجة

الصحة حسب ترتيبها في دراستنا:

الحديث	كيفية النسخ	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
١	اتفاق على التحسين	حسن	عبد الله بن محمد بن عقيل	صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة
٢	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١- سنان بن ربيعة ٢- شهر بن حوشب ٣- الاختلاف رفعا و وفقا	صدوق فيه لين صدوق كثير الأوهام و الإرسال
٣	اتفاق على التحسين	حسن	أبو حاجب سودة بن عاصم	صدوق
٤	أيضاً	حسن	عبيد الله بن عبد الله بن رافع	مستور
٥	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	عبد الرحمن بن أبي الزناد	صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد
٦	أيضاً	حسن	عمرو بن بجدان	لا يعرف حاله
٧	أيضاً	حسن	١- عبد الرحمن بن أبي الزناد ٢- عبد الرحمن بن الحارث ٣- حكيم بن حكيم	صدوق تغير حفظه صدوق له أوهام صدوق

الحديث	كيفية النسخ	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٨	اتفاق على التحسين	حسن	حكيم بن جبير	ضعيف، رمي بالتشيع
٩	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	
١٠	أيضاً	حسن	١- محمد بن موسى البصري ٢- جعفر بن سليمان	لبن صدوق زاهد؛ كان بالتشيع
١١	أيضاً	حسن	اختلاف في سماع الحسن عن سمرة	
١٢	أيضاً	حسن	عطاء بن السائب	صدوق اختلط
١٣	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	سماك بن حرب	صدوق تغير بأخرة
١٤	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	أشعث بن سوار	ضعيف
١٥	أيضاً	حسن	زيد العمي	ضعيف
١٦	اتفاق على التحسين	حسن	سليمان الناجي	صدوق
١٧	أيضاً	حسن	١- حصين بن عبد الرحمن ٢- زياد بن أبي الجعد	ثقة، تغير بأخرة مقبول
١٨	أيضاً	حسن	سفيان بن وكيع	كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه
١٩	أيضاً	حسن	يحيى بن يمان العجلي	صدوق، عابد، يخطئ كثيراً، وقد تغير
٢٠	أيضاً	حسن	١- سعيد بن أبي إسحاق الجريري ٢- ابن عبد الله بن مغفل	ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين (مبهم)
٢١	أيضاً	حسن	١- حجر بن العنيس ٢- الاختلاف سنداً و متناً	صدوق
٢٢	أيضاً	حسن	اختلاف في سماع الحسن عن سمرة	

الحديث	كيفية النسخ	الراجع	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٣	اتفاق على التحسين	حسن	١- سماك بن حرب ٢- قبيصة بن هلب	صدوق، تغير بأخرة مقبول
٢٤	أيضاً	حسن	عاصم بن كليب	صدوق، رمي بالإرجاء
٢٥	اختلاف بين التحسين والتصحیح	حسن	أبو الزبير المكي	صدوق؛ إلا أنه يدلّس
٢٦	اتفاق على التحسين	حسن	١- سماك بن حرب ٢- قبيصة بن هلب	صدوق، تغير بأخرة مقبول
٢٧	اتفاق على التحسين	حسن	يحيى بن علي	مقبول
٢٨	أيضاً	حسن	١- زيد بن الحباب ٢- حسين بن الواقد المروزي	صدوق يخطئ في حديث الثوري ثقة له أوهام
٢٩	أيضاً	حسن	١- محمد بن إسحاق ٢- الاختلاف سنداً و متناً	صدوق يدلّس، رمي بالتشيع و القدر
٣٠	اختلاف بين التحسين والتصحیح	حسن	ابن أكيمة الليثي	ثقة (قال الحميدي و البيهقي: هو رجل مجهول)
٣١	اتفاق على التحسين	حسن	أبو صالح باذام	ضعيف يرسل
٣٢	أيضاً	حسن	١- عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ٢- اختلاف في هذه الترجمة وصلاً و إرسالاً	صدوقان
٣٣	أيضاً	حسن	أبو سفيان طلحة بن نافع	صدوق
٣٤	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	
٣٥	أيضاً	حسن	الاختلاف رفعا و وقفاً	
٣٦	أيضاً	حسن	أبو الأحوص مولى بني ليث	مقبول لم يرو عنه غير الزهري.
٣٧	أيضاً	حسن	عمران بن موسى	مقبول
٣٨	اختلاف بين التحسين والتصحیح	حسن صحيح	

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٣٩	اتفاق على التحسين	حسن	عياض بن هلال	مجهول، تفرد يحيى بالرواية عنه
٤٠	أيضاً	حسن	١- رفاعه بن يحيى الزرقى ٢- معاذ بن رفاعه	صدوق صدوق
٤١	أيضاً	حسن	١- أسماء بن الحكم ٢- الاختلاف رفعاً و وقفاً	صدوق
٤٢	اتفاق على التحسين	حسن	أبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري	ثقة ثبت؛ إلا أنه يخطئ في حديث الثوري
٤٣	أيضاً	حسن	الاختلاف رفعاً و وقفاً	
٤٤	أيضاً	حسن	عاصم بن ضمرة	صدوق
٤٥	أيضاً	حسن	أيضاً	أيضاً
٤٦	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الاختلاف وصلاً و إرسالاً	
٤٧	اتفاق على التحسين	حسن	١- عبد الله بن سعيد بن أبي هند ٢- الاختلاف رفعاً و وقفاً	صدوق، ربما يهمل
٤٨	أيضاً	حسن	١- أبو بكر بن عياش بن سالم ٢- عاصم بن ضمرة	ثقة، عابد؛ إلا أنه لما كبر؛ ساء حفظه، و كتابه صحيح صدوق
٤٩	أيضاً	حسن	يحيى الجزار	صدوق، رمي بالغلو في التشيع
٥٠	أيضاً	حسن	١- أبو الحوراء ربيعة بن شيبان ٢- الاختلاف سنداً و متناً	ثقة (توقف ابن حزم في صحة حديثه عن الحسن في القنوت كما في التهذيب)
٥١	أيضاً	حسن	أبو جناب يحيى بن أبي حية	ضعفه لكثرة تدليسه
٥٢	أيضاً	حسن	١- سعيد بن سفيان ٢- اختلاف في سماع	صدوق يخطئ

			الحسن عن سمرة ٣_ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	
٥٣	أيضاً	حسن	محمد بن عمرو	صدوق له أوهام
٥٤	أيضاً	حسن	١_ أبو مرحوم عبد الرحيم ٢_ سهل بن معاذ	صدوق، زاهد لا بأس به؛ إلا في روايات زبان عنه
٥٥	اتفاق على التحسين	حسن	١_ أبو يحيى إسماعيل التيمي ٢_ يزيد بن أبي زياد	ضعيف ضعيف كبر، فتغير، و صار يتلقن
٥٦	أيضاً	حسن	١_ شريك بن عبد الله ٢_ حارث الأعور	صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة في حديثه ضعف رمي بالرفض
٥٧	أيضاً	حسن	١_ عبد الله بن نافع الصائغ ٢_ كثير بن عبد الله	ثقة، صحيح الكتاب، في حديثه لين ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب
٥٨	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١_ حجاج بن أرطاة ٢_ عطية بن سعد	صدوق، كثير الخطأ و التدليس صدوق يخطئ كثيراً، كان شيوعياً مدلساً
٥٩	اتفاق على التحسين	حسن	١_ علي بن هاشم ٢_ ابن أبي ليلى ٣_ عطية بن سعد	صدوق يتشيع صدوق، سعي الحفظ جداً صدوق يخطئ كثيراً، و كان شيوعياً مدلساً
٦٠	اختلاف بين «حسن» و«حسن صحيح» و	حسن	١_ مسلم بن حاتم البصري ٢_ عبد الله بن المثنى	صدوق، ربما وهم صدوق، كثير الغلط

	« حسن غريب »		٣_ علي بن زيد	ضعيف
٦١	اتفاق على التحسين	حسن	عاصم بن ضمرة	صدوق
٦٢	أيضاً	حسن	الاختلاف وصلاً وإرسالاً	
٦٣	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١_ معاذ بن هشام ٢_ الاختلاف رفعاً ووقفاً	صدوق، ربما وهم
٦٤	اتفاق على التحسين	حسن	سفيان بن حسين الواسطي	ثقة في غير الزهري بالاتفاق
٦٥	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	
٦٦	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١_ يزيد بن عياض ٢_ محمد بن إسحاق	كذب به مالك و غيره (متروك) صدوق يدلّس، رمي بالتشيع والقدر
٦٧	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن غريب	أنشعث بن سوار	ضعيف
٦٨	اتفاق على التحسين	حسن	١_ حكيم بن جبير ٢_ شريك بن عبد الله	ضعيف رمي بالتشيع صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء
٦٩	أيضاً	حسن	ريحان بن يزيد العامري	مقبول
٧٠	أيضاً	حسن	رباب بنت الصليح	مقبولة
٧١	أيضاً	حسن	الاختلاف وصلاً وإرسالاً	
٧٢	أيضاً	حسن	١_ إسماعيل بن عياش ٢_ شرحبيل بن مسلم	صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم صدوق، فيه لين
٧٣	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الانقطاع في السند	
٧٤	اتفاق على التحسين	حسن	الاختلاف رفعاً ووقفاً	
٧٥	أيضاً	حسن	أبو هلال الراسي	صدوق فيه لين
٧٦	أيضاً	حسن	أيضاً	أيضاً
٧٧	أيضاً	حسن	عاصم بن عبيد الله بن عمر	ضعيف

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٧٨	أيضاً	حسن	١_ طلحة بن يحيى ٢_ الاضطراب في السند	صدوق يخطئ
٧٩	أيضاً (و التصحيح في الشمائل)	صحيح	
٨٠	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الاختلاف وصلاً وإرسالاً	
٨١	اتفاق على التحسين	حسن	الاضطراب في السند	
٨٢	اتفاق على التحسين	حسن	الاختلاف رفعا ووقفاً	
٨٣	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	ثقة رمي بالقدر، ربما دلس
٨٤	اتفاق على التحسين	حسن	١_ عبد الله بن أبي نجيح ٢_ الاختلاف في السند	
٨٥	أيضاً	حسن	الاضطراب في السند	
٨٦	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الاضطراب في السند	
٨٧	اتفاق على التحسين	حسن	الانقطاع في السند	
٨٨	أيضاً	حسن	عبيدة بن معتب الضبي	ضعيف
٨٩	أيضاً	حسن	عبد الله بن جعفر ابن نجيح	ضعيف يقال تغير بأخرة
٩٠	أيضاً	حسن	إبراهيم بن يزيد الخوزي	متروك الحديث
٩١	أيضاً	حسن	ليث بن أبي سليم	صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فترك
٩٢	أيضاً	حسن	١_ يزيد بن أبي زياد ٢_ خيفة الانقطاع	ضعيف، كبر فتغير، و صار يتلقن، وكان شيعياً
٩٣	أيضاً	حسن	١_ هشيم بن بشير ٢_ عبد الرحمن بن أبي نعم ٣_ يزيد بن أبي زياد	ثقة ثبت، كثير الإرسال، و التدليس الخفي صدوق ضعيف، كبر، فتغير، و صار يتلقن، وكان شيعياً

الحديث	كيفية النسب	الراجع	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٩٤	أيضاً	حسن	١_ مطر بن طهمان الوراق ٢_ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق، كثير الخطأ، و حديثه عن عطاء ضعيف
٩٥	أيضاً	حسن	عبد الله بن عمر العمري	ضعيف
٩٦	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	أبو إسحاق السبيعي	ثقة مكثّر، عابد، اختلط بأخرة (مدلس)
٩٧	أيضاً	حسن	مُسيكة	مجهولة
٩٨	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	عمرو بن عبد الله بن صفوان ابن أمية الجمحي	صدوق، شريف
٩٩	اتفاق علي التحسين	حسن	١_ حجاج بن أرطاة ٢_ زياد بن عبد الله البكائي	صدوق كثير الخطأ و التدليس صدوق ثبت في المغازي، و في حديثه عن غير ابن إسحاق لين، و لم يثبت أن وكيعاً كذبه
١٠٠	أيضاً	حسن	حجاج بن أرطاة	صدوق كثير الخطأ و التدليس
١٠١	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن صحيح	
١٠٢	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند ١_ يزيد بن أبي زياد	ضعيف، كبر فتغير، و صار يتلقن، و كان شيعياً
١٠٣	اتفاق على التحسين	حسن	٢_ زياد بن عبد الله البكائي	صدوق ثبت في المغازي، و في حديثه عن غير ابن إسحاق لين، و لم يثبت أن وكيعاً كذبه
١٠٤	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الانقطاع في السند	

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
١٠٥	اتفاق على التحسين	حسن	١- حجاج بن أرطاة ٢- أبو الزبير المكي	صدوق كثير الخطأ والتدليس صدوق إلا أنه يدلّس
١٠٦	أيضاً	حسن	عطاء بن السائب	صدوق، اختلط بأخرة
١٠٧	أيضاً	حسن	عبد الله بن عثمان بن خثيم	صدوق
١٠٨	أيضاً	حسن	أسامة بن زيد الليثي	صدوق يهم
١٠٩	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١- الاختلاف رفعاً و وقفاً	
١١٠	اتفاق على التحسين	حسن	الانقطاع في السند	
١١١	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١- عبد القدوس بن بكر ٢- حبيب بن سليم ٣- بلال بن يحيى العبسي	قال أبو حاتم لا بأس به مقبول صدوق
١١٢	اتفاق على التحسين	حسن	١- محمد بن عبد الملك ٢- سهيل بن أبي صالح ٣- الانقطاع في السند ٤- الاختلاف وصلاً و إرسالاً، رفعاً و وقفاً	صدوق صدوق، تغير حفظه بأخرة
١١٣	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	خالد بن سارة	صدوق
١١٤	اتفاق على التحسين	حسن	١- عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ٢- أبو الربيع المدني	صدوق، اختلط في آخر عمره مقبول
١١٥	أيضاً	حسن	ابن أبي ليلى	صدوق، سيئ الحفظ جداً
١١٦	أيضاً	حسن	محمد بن إسحاق	صدوق، يدلّس، و رمي بالتشيع و القدر
١١٧	أيضاً	حسن	عبد العزيز بن محمد الدراوردي	صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، حديثه عن عبيد الله العمري

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب	منكر
١١٨	اتفاق على التحسين	حسن	١_ سعيد بن عامر ٢_ همام بن يحيى	ثقة، صالح (قال البخاري: كثير الغلط) ثقة، ربما وهم	
١١٩	أيضاً	حسن	١_ حبيب بن أبي ثابت ٢_ الاضطراب في السند	ثقة، فقيه، جليل، و كان كثير الإرسال و التدليس	
١٢٠	اتفاق على التحسين	حسن	١_ محمد بن عمرو السواق ٢_ يحيى بن يمان العجلي ٣_ منهال بن خليفة ٤_ حجاج بن أرطاة	صدوق صدوق عابد، يخطئ كثيراً، وقد تغير ضعيف صدوق كثير الخطأ و التدليس	
١٢١	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١_ شريك بن عبد الله ٢_ سماك بن حرب	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء صدوق، وقد تغير بأخرة	
١٢٢	اتفاق على التحسين	حسن	١_ عمر بن أبي سلمة	صدوق يخطئ	
١٢٣	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند		
١٢٤	أيضاً	حسن	يحيى بن سليم أبو بلج	صدوق	
١٢٥	أيضاً	حسن	سليمان بن موسى	صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، و خولط قبل موته بقليل	
١٢٦	أيضاً	حسن	١_ أبو إسحاق السبيعي ٢_ الاختلاف في الإسناد	ثقة، مكثراً عابد، اختلط بأخرة	
١٢٧	أيضاً	حسن	١_ عبد العزيز بن محمد الدراوردي ٢_ محمد بن عمرو	صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ صدوق له أوهام	
١٢٨	أيضاً	حسن	الاختلاف في سماع الحسن		

	عن سمرة			
١٢٩	أيضاً	حسن	١_ الوليد بن مسلم ٢_ زهير بن محمد التميمي ٣_ عبد الله بن محمد بن عقيل	ثقة، كثير التدليس و التسوية رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها صدوق، وفي حديثه لين، و يقال: تغير بأخرة
١٣٠	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن	١_ عبد الله بن لهيعة ٢_ يحيى بن أيوب ٣_ أبو وهب الجيثاني ٤_ الضحاك بن فيروز	صدوق خلط بعد احتراق كتبه صدوق، ربما أخطأ مقبول مقبول
١٣١	اتفاق على التحسين	حسن	١_ ربيعة بن سليم أبو مرزوق ٢_ يحيى بن أيوب	مقبول صدوق، ربما أخطأ
١٣٢	أيضاً	حسن	١_ عثمان بن مسلم البتي ٢_ الاختلاف في سنده	صدوق
١٣٣	أيضاً	حسن	١_ عيسى بن حطان ٢_ مسلم بن سلام	مقبول مقبول
١٣٤	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١_ عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده ٢_ اختلاف في هذه الترجمة وصلاً و إرسالاً	صدوقان
١٣٥	اتفاق على التحسين	حسن	١_ عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي الاختلاف رفعاً و وفقاً	ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين
١٣٦	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	
١٣٧	أيضاً	حسن	١_ عبد الله بن جابر ٢_ إرسال الحسن البصري	مقبول

١٣٨	أيضاً	حسن	عمارة بن حديد البجلي	مجهول
الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
١٣٩	اتفاق على التحسين	حسن	١_ الأخضر بن عجلان ٢_ عبد الله أبو بكر الحنفي	صدوق لا يُعرف حاله
١٤٠	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	
١٤١	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١_ حجاج بن أرطاة ٢_ أبو الزبير	صدوق كثير الخطأ و التدليس صدوق إلا أنه يدلّس
١٤٢	اتفاق على التحسين	حسن	١_ محمد بن عجلان ٢_ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ٣_ الاختلاف في هذه الترجمة وصلاً و قطعاً	صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة صدوقان
١٤٣	اختلاف بين «حسن» و«حسن صحيح» و «حسن صحيح غريب»	حسن صحيح غريب	
١٤٤	اتفاق على التحسين	حسن	الاضطرار في السند	
١٤٥	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١_ مجالد بن سعيد ٢_ أبو الوداك	ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره صدوق يهم
١٤٦	اختلاف بين «حسن» و «حسن صحيح» و حسن غريب»	حسن	١_ إسماعيل بن عياش ٢_ شرحبيل بن مسلم	صدوق في روايته عن أهل بلده، مخطئ في غيرهم صدوق، فيه لين
١٤٧	أيضاً	حسن	اختلاف في سماع الحسن عن سمرة	
١٤٨	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	
١٤٩	اختلاف بين التحسين	حسن	مخلد بن خفاف	مقبول

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب	والتصحيح
١٥٠	اتفاق على التحسين	حسن	١- عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ٢- اختلاف في هذه الترجمة وصلاً و قطعاً	صدوقان	
١٥١	أيضاً	حسن	سماك بن حرب، عن حنش	صدوق، روايته عن عكرمة مضطربة، تغير بأخرة	
١٥٢	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	عمر بن أبي سلمة	صدوق يخطئ	
١٥٣	اتفاق على التحسين	حسن	١- هشيم ٢- أبو الزبير المكي	ثقة مدلس صدوق إلا أنه يدلس	
١٥٤	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١- كثير بن عبد الله ٢- وأبوه عبد الله	ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب مقبول	
١٥٥	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١- عمة عمارة ٢- الاختلاف في السند	مجهولة	
١٥٦	أيضاً	حسن	الاختلاف وصلاً وإرسالاً		
١٥٧	أيضاً	حسن	سماك بن حرب، عن علقمة	صدوق، روايته عن عكرمة مضطربة، تغير بأخرة	
١٥٨	أيضاً	حسن	١- عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده ٢- الاختلاف في هذه الترجمة وصلاً و قطعاً	صدوقان	
١٥٩	اتفاق على التحسين	حسن	١- أسامة بن زيد الليثي ٢- عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ٣- الاختلاف في هذه	صدوق يهيم صدوقان	

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	الترجمة وصلاً و قطعاً	مرتبة الراوي من التقريب
١٦٠	اتفاق على التحسين	حسن	بهز بن حكيم	صدوق	
١٦١	أيضاً	حسن	عبد العزيز بن عبد المطلب	صدوق	
١٦٢	أيضاً	حسن	١- سماك بن حرب ٢- الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق، تغير بأخرة	
١٦٣	أيضاً	حسن	محمد بن عمرو	صدوق له أوهام	
١٦٤	اتفاق على التحسين	حسن	١- سفيان بن وكيع ٢- زيد العمي	صدوق، ابتلي بوراقه، فأخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه ضعيف	
١٦٥	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	حجاج بن أرطاة	صدوق كثير الخطأ والتدليس	
١٦٦	أيضاً	حسن	١- سفيان بن وكيع ٢- مجالد بن سعيد ٣- أبو الوداك	صدوق ابتلي بوراقه إلخ ليس بالقوي صدوق يهم	
١٦٧	اتفاق على التحسين	حسن	١- عبد العزيز بن محمد الدراوردي ٢- محمد بن عمرو	صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ صدوق له أوهام ضعيف الحديث	
١٦٨	أيضاً	حسن	إسماعيل بن مسلم		
١٦٩	أيضاً	حسن	أيضاً	أيضاً	
١٧٠	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الحجاج بن أرطاة	صدوق كثير الخطأ والتدليس	
١٧١	أيضاً	حسن	الاختلاف رفعاً و وقفاً		
١٧٢	اتفاق على التحسين	حسن	الاختلاف رفعاً و وقفاً		
١٧٣	أيضاً	حسن	١- أبو خالد الأحمر ٢- الانقطاع بين السند	صدوق يخطئ	

١٧٤	أيضاً	حسن	عبيد الله بن زحر	صدوق يخطئ
الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
١٧٥	أيضاً	حسن	عطاء بن السائب	صدوق اختلط
١٧٦	أيضاً	حسن	١- عبد الرحمن بن الحارث ٢- سليمان الأشدق	صدوق له أوهام صدوق
١٧٧	أيضاً	حسن	١- سماك بن حرب ٢- قبيصة بن هلب	صدوق تغير بأخرة مقبول
١٧٨	أيضاً	حسن	حجاج بن أرطاة	صدوق كثير الخطأ والتدليس
١٧٩	أيضاً	حسن	عبد الله بن لهيعة	صدوق خلط بعد احتراق كتبه
١٨٠	اتفاق على التحسين	حسن	الاختلاف في السند	
١٨١	أيضاً	حسن	١- ابن أبي عمر ٢- ابن أبي ليلى	صدوق كان به غفلة صدوق سيئ الحفظ جداً
١٨٢	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١- محمد بن إسحاق ٢- عبد الله الأزرق	صدوق يبدل، رمي بالتشيع والقدر مقبول
١٨٣	اتفاق على التحسين	حسن	الاختلاف في السند	
١٨٤	اتفاق على التحسين	حسن	عامر بن عقبة العقيلي	مقبول
١٨٥	أيضاً	حسن	هشام بن سعد	صدوق له أوهام، رمي بالتشيع
١٨٦	أيضاً	حسن	محمد بن عجلان	صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة
١٨٧	أيضاً	حسن	ابن أبي عمر	صدوق كانت فيه غفلة
١٨٨	أيضاً	حسن	نافع بن أبي نافع	ثقة، وقال الدارقطني مجهول
١٨٩	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	
١٩٠	أيضاً	حسن	الاضطراب في السند	
١٩١	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	حفص الليثي	مقبول

١٩٢	اختلاف بين «حسن» و «غريب»	حسن	١_ محمد بن حميد ٢_ عباد بن منصور	ضعيف صدوق مدلس
١٩٣	أيضاً	حسن غريب	أبو سعد الصاغانى	ضعيف، رمى بالإرجاء
١٩٤	أيضاً	حسن غريب	الانقطاع في السند	
١٩٥	اتفاق على التحسين	حسن	حماد بن أسامة	ثقة ثبت، ربما دلس، و كان بأخرة يحدث من كتب غيره
١٩٦	أيضاً	حسن	عمران القطان	صدوق يهم
١٩٧	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن صحيح	
١٩٨	اتفاق على التحسين	حسن	١_ عطاء بن السائب ٢_ انقطاع في السند	صدوق اختلط
١٩٩	أيضاً	حسن	أبو عثمان عمرو بن سالم	مقبول
٢٠٠	أيضاً	حسن	بهرز بن حكيم عن أبيه	صدوقان
٢٠١	أيضاً	حسن	العلاء بن مسلمة البغدادي	متروك
٢٠٢	اتفاق على التحسين	حسن	أبو عثمان مولى المغيرة	مقبول
٢٠٣	أيضاً	حسن	١_ عبيد بن أسباط ٢_ انقطاع في السند	صدوق
٢٠٤	أيضاً	حسن	١_ أبو بكر النهشلي ٢_ مرزوق	صدوق مقبول
٢٠٥	أيضاً	حسن	طلحة بن نافع	صدوق
٢٠٦	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن غريب	١_ ابن خثيم ٢_ شهر بن حوشب	صدوق صدوق كثير الإرسال و الأوهام
٢٠٧	اتفاق على التحسين	حسن	عبد الرحمن بن عطاء	صدوق فيه لين
٢٠٨	اختلاف بين التحسين	حسن	المنكدر بن محمد بن المنكدر	ليّن الحديث

			والتصحيح	
--	--	--	----------	--

الحديث	كيفية النسخ	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٠٩	اتفاق على التحسين	حسن	الاختلاف سنداً و متناً	
٢١٠	أيضاً	حسن	سلمة بن وردان	ضعيف
٢١١	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	الاختلاف في السند	
٢١٢	اتفاق على التحسين	حسن	شهر بن حوشب	صدوق كثير الإرسال و الأوهام
٢١٣	أيضاً	حسن	الاختلاف وصلاً و إرسالاً	
٢١٤	أيضاً	حسن	مجاهد بن وردان	صدوق
٢١٥	أيضاً	حسن	عوسجة	ليس بالمشهور
٢١٦	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١- إسماعيل بن عياش ٢- شرحبيل بن مسلم	صدوق في روايته عن أهل بلده، مخطئ في غيرهم صدوق فيه لين
٢١٧	أيضاً	حسن	١- أبو سفيان طلحة بن نافع ٢- الاختلاف في الإسناد	صدوق
٢١٨	اتفاق على التحسين	حسن	الاختلاف رفعا و وقفاً	
٢١٩	أيضاً	حسن	١- عبد العزيز بن محمد الدراوردي ٢- عمرو بن أبي عمرو ٣- عبد الله الأنصاري	صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ ثقة ربما وهم مقبول
٢٢٠	أيضاً	حسن	فيه أيضاً عبد العزيز، و عمرو بن عمرو، و عبد الله الأنصاري	أيضاً
٢٢١	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	علي بن زيد بن جدعان	ضعيف
٢٢٢	اتفاق على التحسين	حسن	١- الاختلاف في الإسناد ٢- مظنة الانقطاع	
٢٢٣	أيضاً	حسن	١- الاختلاف رفعا و وقفاً ٢- مظنة الانقطاع	

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٢٤	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن غريب	١_ عبد العزيز بن محمد الدروردي ٢_ عمرو بن أبي عمرو ٣_ عبد الله الأنصاري	صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ ثقة ربما وهم مقبول
٢٢٥	اتفاق على التحسين	حسن	١_ حشرج بن نباتة ٢_ سعيد بن جهمان	صدوق يهم صدوق له أفراد
٢٢٦	أيضاً	حسن	زيد العمي	ضعيف
٢٢٧	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن غريب	١_ حكم بن المبارك ٢_ الوليد بن مسلم ٣_ أبو بكر بن أبي مريم ٤_ الوليد بن سفيان ٥_ يزيد بن قطيب السكوني ٦_ النكارة في بعض المتن	صدوق ربما وهم ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية ضعيف شامي مجهول مقبول
٢٢٨	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	سفيان بن وكيع	كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه
٢٢٩	اتفاق على التحسين	حسن	أيضاً	أيضاً
٢٣٠	أيضاً	حسن	أبو سفيان طلحة بن نافع	صدوق
٢٣١	أيضاً	حسن	١_ ابن أبي عمر ٢_ رجل مبهم ٣_ الاختلاف في الأسناد	صدوق، كانت فيه غفلة
٢٣٢	أيضاً	حسن	١_ عمران القطان ٢_ الانقطاع في الإسناد	صدوق يهم، و رمي برأي الخوارج
٢٣٣	أيضاً	حسن	١_ أبو أحمد الزيري	ثقة ثبت؛ إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري

صدوق يهم	٢_ عبد الأعلى بن عامر الثعلبي			
ثقة (جرحه ابن عيينة)	١_ عبد الله بن أبي بكر بن حزم ٢_ الاختلاف في السند	حسن	أيضاً	٢٣٤
صدوق صاحب سنة، طعن أبو داود في مروءته صدوق يهم	١_ أبو الأشعث ٢_ الطفاوي ٣_ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	حسن	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	٢٣٥
صدوقان	١_ بهز بن حكيم عن أبيه	حسن	اتفاق على التحسين	٢٣٦
ليس بالقوي، تغير حفظه في آخر عمره	مجالد بن سعيد	حسن	أيضاً	٢٣٧
صدوق مقبول	١_ شمر بن عطية ٢_ المغيرة بن سعد	حسن	اتفاق على التحسين	٢٣٨
صدوق ربما اخطأ صدوق يخطئ ضعيف صدوق يغرب كثيراً	١_ يحيى بن أيوب الغافقي ٢_ عبيد الله بن زحر ٣_ علي بن يزيد الألهاني ٤_ القاسم صاحب أبي أمامة	حسن	أيضاً	٢٣٩
أيضاً	أيضاً	حسن	أيضاً	٢٤٠
ضعيف شيعي	عمرو بن جابر الحضرمي	حسن	أيضاً	٢٤١
ثقة ربما وهم ليس بالقوي، تغير في آخر عمره	١_ عباد بن عباد ٢_ مجالد بن سعيد	حسن	اختلاف بين التحسين والتصحيح	٢٤٢
ليس به بأس مقبول	١_ سالم بن غيلان التجيبي ٢_ الوليد بن قيس التجيبي	حسن	اتفاق على التحسين	٢٤٣
صدوق ربما اخطأ صدوق يخطئ ضعيف صدوق يغرب كثيراً	١_ يحيى بن أيوب الغافقي ٢_ عبيد الله بن زحر ٣_ علي بن يزيد الألهاني ٤_ القاسم صاحب أبي أمامة	حسن	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	٢٤٤

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٤٥	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	بهز بن حكيم، عن أبيه	صدوقان
٢٤٦	أيضاً	حسن صحيح	
٢٤٧	اتفاق على التحسين	حسن	١- خالد بن طهمان ٢- عطية العوفي	صدوق رمي بالتشيع اختلط صدوق يخطئ كثيراً، و كان شيعياً مدلساً
٢٤٨	أيضاً	حسن	عطية العوفي	أيضاً
٢٤٩	اختلاف بين التحسن والتصحيح	حسن	١- قيصبة بن عقبة ٢- عبد الله بن محمد بن عقيل	صدوق ربما خالف صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة
٢٥٠	اتفاق على التحسين	حسن	١- سفيان بن وكيع ٢- أبو بكر بن أبي مريم	كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه إلخ ضعيف
٢٥١	أيضاً	حسن	١- يونس بن يزيد الأيلي ٢- الاختلاف في سماع حميد عن أبيه	ثقة؛ إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ
٢٥٢	اختلاف بين «حسن» و «حسن صحيح غريب»	حسن	١- أبو معاوية الضرير ٢- داود بن أبي هند	ثقة في الأعمش، وقديهم في حديث غيره ثقة متقن، كان يهم بأخرة
٢٥٣	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن	١- يونس بن بكير ٢- محمد بن إسحاق ٣- راو مبهم	صدوق يخطئ صدوق يدلس، رمي بالتشيع والقدر
٢٥٤	اتفاق على التحسين	حسن	١- أبو مرحوم عبد الرحيم ٢- سهل بن معاذ	صدوق زاهد لا بأس به إلا في روايات زبان عنه

الحديث	كيفية النسب	الراجع	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٥٥	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١_ محمد بن عجلان ٢_ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ٣_ الاختلاف في هذه الترجمة وصلاً وقطعاً	صدوق؛ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة صدوقان
٢٥٦	اتفاق على التحسين	حسن	١_ ليث بن أبي سليم ٢_ شهر بن حوشب	صدوق اختلط جداً و لم يتميز حديثه، فترك صدوق كثير الإرسال و الأوهام
٢٥٧	أيضاً	حسن	١_ عبيد بن أسباط ٢_ أسباط بن محمد ٣_ سعد مولى طلحة ٤_ عبدالله بن عبدالله الرازي ٥_ الاختلاف في الإسناد	صدوق ثقة ضعف في الثوري مجهول صدوق
٢٥٨	اختلاف بين «حسن» و «منكر»	حسن	١_ أبو مرحوم عبد الرحيم ٢_ سهل بن معاذ	صدوق زاهد لا بأس به إلا في روايات زبأن عنه
٢٥٩	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١_ سفيان بن وكيع ٢_ فضيل بن مرزوق ٣_ عطية العوفي	كان صدوقاً ابتلي بوراقه إلخ صدوق يهم، رمي بالتشيع صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً
٢٦٠	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن	١_ ابن أخي الزهري ٢_ الاختلاف في الإسناد	صدوق له أوهام
٢٦١	اتفاق على التحسين	حسن	١_ حسين بن يزيد الطحان ٢_ محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي	لين الحديث صدوق عارف رمي بالتشيع

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٦٢	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١- سفيان بن وكيع ٢- فضيل بن مرزوق ٣- عطية العوفي	كان صدوقاً ابتلي بوراقه إلخ صدوق يهيم، رمي بالتشيع صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيئاً مدلساً
٢٦٣	اتفاق على التحسين	حسن	مصعب بن المقدام	صدوق له أوهام
٢٦٤	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الانقطاع في الإسناد	
٢٦٥	أيضاً	حسن	١- إسماعيل بن أبي أويس ٢- كثير بن عبد الله ٣- أبوه عبد الله	صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب مقبول
٢٦٦	اتفاق على التحسين	حسن	١- الحسن بن عرفة ٢- إسماعيل بن عياش	صدوق صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلص في غيرهم
٢٦٧	اتفاق على التحسين	حسن	خيفة الانقطاع	
٢٦٨	أيضاً	حسن	١- أحمد بن بديل الياامي ٢- عمارة بن زاذان ٣- علي بن الحكم ٤- الانقطاع في الاسناد	صدوق له أوهام صدوق كثير الخطأ ثقة ضعفه الأزدي بلا حجة
٢٦٩	أيضاً	حسن	عبد الرحمن بن أبان	ثقة مقل عابد
٢٧٠	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الاختلاف وصلاً وإرسالاً	
٢٧١	اتفاق على التحسين	حسن	١- محمد بن عيينة المصيصي ٢- مروان بن معاوية ٣- كثير بن عبد الله، عن أبيه	مقبول ثقة حافظ، كان يدلس الشيوخ ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، و أبوه مقبول

الحديث	كيفية النسب	الراجع	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٧٢	اتفاق على التحسين	حسن	١- الحسن بن الصباح البزار ٢- ابن جريج ٣- أبو الزبير المكي ٤- الاختلاف رفعا ووقفاً	صدوق يهيم، وكان عابداً فضلاً ثقة فقيه فاضل، و كان يدلّس و يرسل صدوق إلا أنه يدلّس
٢٧٣	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١- سفيان بن وكيع ٢- سعيد الجريري	كان صدوقاً ابتلي بوراقه إلخ ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين
٢٧٤	اتفاق على التحسين	حسن	الاختلاف في السند	
٢٧٥	أيضاً	حسن	١- قُرآن بن تمام ٢- أبو فروة الرهاوي	صدوق ربما أخطأ ضعيف
٢٧٦	أيضاً	حسن	١- عبد الحميد بن بهرام ٢- شهر بن حوشب	صدوق صدوق كثير الإرسال والأوهام
٢٧٧	اتفاق على التحسين	حسن	١- ابن عجلان الاختلاف في السند	صدوق؛ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة
٢٧٨	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن	الانقطاع في الإسناد	
٢٧٩	اتفاق على التحسين	حسن	حنظلة بن عبيد الله	ضعيف
٢٨٠	أيضاً	حسن	١- أبو إسحاق السبيعي ٢- الحارث الأعور	ثقة مكثّر عابداً، اختلط بأخرة، (مدلس) في حديثه ضعف
٢٨١	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	محمد بن عجلان	صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة
٢٨٢	أيضاً	حسن	١- عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ٢- الاختلاف وصلاً و قطعاً	صدوقان

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٨٣	اتفاق على التحسين	حسن	قبيصة بن عقبة	صدوق
٢٨٤	أيضاً	حسن	١_ مصعب بن شيبة ٢_ طلق بن حبيب ٣_ الاختلاف في السند	لين الحديث صدوق عابد، رمي بالإرجاء
٢٨٥	أيضاً	حسن	بهز بن حكيم، عن أبيه	صدوقان
٢٨٦	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن صحيح	
٢٨٧	اتفاق على التحسين	حسن	الطفائي	لا يُعرف
٢٨٨	أيضاً	حسن	١_ عبد الله بن جرهد ٢_ الاضطراب في السند	مقبول
٢٨٩	أيضاً	حسن	الاختلاف في السند	
٢٩٠	أيضاً	حسن	١_ أبو حفص ٢_ الاختلاف في السند	مجهول
٢٩١	أيضاً	حسن	١_ عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده ٢_ الاختلاف في هذه الترجمة وصلاً وقطعاً	صدوقان
٢٩٢	اتفاق على التحسين	حسن	١_ دهم بن صالح ٢_ حجير بن عبد الله	ضعيف مقبول
٢٩٣	أيضاً	حسن	١_ عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده ٢_ الاختلاف في هذه الترجمة وصلاً وقطعاً	صدوقان
٢٩٤	أيضاً	حسن	الاختلاف في المتن	
٢٩٥	أيضاً	حسن	١_ عبد الحميد بن جعفر ٢_ عطاء	صدوق رمي بالقلدر ربما وهم مقبول
٢٩٦	أيضاً	حسن	عباس الجشمي	مقبول

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٢٩٧	اتفاق على التحسين	حسن	سلمة بن وردان	ضعيف
٢٩٨	أيضاً	حسن	الاختلاف في السند	
٢٩٩	أيضاً	حسن	خيثمة بن أبي خيثمة	لئى الحديث
٣٠٠	أيضاً	حسن	١- الحسن بن بشر ٢- الحكم بن عبد الملك ٣- الانقطاع في السند	صدوق يخطئ ضعيف
٣٠١	أيضاً	حسن	١- سفيان بن وكيع ٢- عبد الأعلى الثقفي	صدوق، ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه صدوق يهم
٣٠٢	أيضاً	حسن	١- عبد العزيز بن محمد الداروردي ٢- العلاء بن عبد الرحمن	صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ. صدوق، ربما وهم
٣٠٣	أيضاً	حسن	ابن أبي عمر	صدوق، كانت فيه غفلة
٣٠٤	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	ابن خثيم	صدوق
٣٠٥	اتفاق على التحسين	حسن	آدم بن سليمان	صدوق
٣٠٦	أيضاً	حسن	١- الربيع بن صبيح ٢- أبو غالب	صدوق سيئ الحفظ صدوق يخطئ
٣٠٧	أيضاً	حسن	بهر بن حكيم عن أبيه	صدوق
٣٠٨	أيضاً	حسن	١- ابن أبي عمر ٢- الانقطاع في السند	صدوق، كانت فيه غفلة
٣٠٩	أيضاً	حسن	الاختلاف في السند	
٣١٠	أيضاً	حسن	الاختلاف في السند	
٣١١	اختلاف بين «حسن» و«حسن غريب»	حسن	ورقاء بن عمر	صدوق في حديثه عن منصور لين

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٣١٢	اتفاق على التحسين	حسن	سماك بن حرب عن عكرمة	صدوق، روايته عن عكرمة مضطربة، تغير بأخرة، فكان ربما تلقن
٣١٣	أيضاً	حسن	أبو السفر	ثقة، (قال أبو حاتم صدوق)
٣١٤	أيضاً	حسن	١_ مسلم بن يسار ٢_ الانقطاع في السند	مقبول
٣١٥	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	سماك بن حرب عن عكرمة	صدوق، و روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن
٣١٦	اتفاق على التحسين	حسن	الانقطاع في السند	
٣١٧	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١_ ابن أبي عمر ٢_ أبو إسحاق السبيعي	صدوق، و كانت فيه غفلة ثقة مكثراً عابداً، اختلط بأخرة
٣١٨	اتفاق على التحسين	حسن	الانقطاع في السند	
٣١٩	أيضاً	حسن	أبو الخليل	مقبول
٣٢٠	أيضاً	حسن	١_ علي بن زيد ٢_ يوسف بن مهران	ضعيف لن الحديث
٣٢١	اتفاق على التحسين	حسن	وكيع بن عدس	مقبول
٣٢٢	أيضاً	حسن	محمد بن عمرو	صدوق له أوهام
٣٢٣	أيضاً	حسن	داود بن يزيد الأودي	ضعيف
٣٢٤	أيضاً	حسن	١_ علي بن زيد ٢_ أوس بن خالد	ضعيف مجهول
٣٢٥	أيضاً	حسن	بهر بن حكيم، عن أبيه	صدوقان
٣٢٦	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١_ علي بن زيد ١_ الاختلاف في الإسناد	ضعيف
٣٢٧	أيضاً	حسن	الاختلاف وصلاً وإرسالاً	
٣٢٨	اتفاق على التحسين	حسن	١_ السدي الكبير إسماعيل ٢_ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق يهيم، رمي بالتنشيع

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٣٢٩	أيضاً	حسن	سفيان بن وكيع	كان صدوقاً، ابتلي بوراقه إلخ
٣٣٠	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب» و «حسن صحيح»	حسن	الاختلاف في الأسناد	
٣٣١	اتفاق على التحسين	حسن	١- سماك بن حرب، عن أبي صالح ٢- أبو صالح باذام	صدوق، و روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وتغير بأخرة، فكان ربما تلقن ضعيف يرسل
٣٣٢	أيضاً	حسن	١- صاعد الحراني ٢- قابوس بن أبي ظبيان	مقبول فيه لين
٣٣٣	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١- السدي ٢- أبو صالح باذام	صدوق يهم، رمي بالتشيع ضعيف يرسل
٣٣٤	اتفاق على التحسين	حسن	١- عبد الحميد بن بهرام ٢- شهر بن حوشب	صدوق صدوق كثير الإرسال والأوهام
٣٣٥	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	ابن أبي عمر	صدوق، وكانت فيه غفلة
٣٣٦	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١- أبو أحمد الزبيري، عن الثوري ٢- يحيى بن عمارة	ثقة ثبت؛ إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري مقبول
٣٣٧	اتفاق على التحسين	حسن	١- ابن أبي عمر ٢- عطية العوفي ٣- رلو مهمل اختلف في تعيينه	صدوق، كانت فيه غفلة صدوق يخطئ كثيراً، و كان شيعياً ملئاً
٣٣٨	أيضاً	حسن صحيح	
٣٣٩	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	الاضطراب في الإسناد	

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٣٤٠	اتفاق على التحسين	حسن	١- عبد الرحمن بن الأسود ٢- محمد بن ربيعة ٣- ابن جريج	مقبول صدوق ثقة فاضل، و كان يدلّس و يرسل
٣٤١	أيضاً	حسن	محمد بن عمرو بن علقمة	صدوق له أوهام
٣٤٢	أيضاً	حسن	سماك بن حرب عن عكرمة	صدوق، و روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، تغير بأخرة
٣٤٣	أيضاً	حسن	يزيد بن إبراهيم، عن قتادة	ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين
٣٤٤	أيضاً	حسن	١- محمد بن إسحاق ٢- الانقطاع في السند	صدوق مدلس، رمي بالتشيع و القلر
٣٤٥	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن	شهر بن حوشب	صدوق كثير الإرسال و الأوهام
٣٤٦	اتفاق على التحسين	حسن	١- ابن أبي عمر ٢- محمد بن عمرو	صدوق كانت فيه غفلة صدوق له أوهام
٣٤٧	اتفاق على التحسين	حسن	أبو نعام	صدوق اختلط
٣٤٨	اتفاق على التحسين	حسن	١- سهيل بن أبي صالح ٢- عبد الله بن جعفر	صدوق تغير حفظه بأخرة ضعيف، يقال تغير بأخرة
٣٤٩	اختلاف بين «حسن» و «حسن صحيح» غريب	حسن	١- ابن أبي عمر ٢- أبو إسحاق السبيعي	صدوق كانت فيه غفلة ثقة مكثّر عابد، اختلط بأخرة، مدلس
٣٥٠	اتفاق على التحسين	حسن	١- ابن أبي عمر ٢- محمد بن عجلان	صدوق كانت فيه غفلة صدوق، اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة
٣٥١	أيضاً	حسن	الاختلاف رفعا و وقفاً	
٣٥٢	اختلاف بن «حسن» و «حسن غريب»	حسن	١- سفيان بن وكيع ٢- إسماعيل بن محمد	كان صدوقاً ابتلي بوراقه إلخ صدوق يهم

صدوق يتشيع ثقة، مكثّر، عابد، اختلط بأخرة، (مدلس)	٣_ عبد الجبار بن العباس ٤_ أبو إسحاق السبيعي			
صدوق يخطئ في حديث الثوري صدوق يهيم	١_ زيد بن حباب ٢_ أسامة بن زيد الليثي	حسن	اتفاق على التحسين	٣٥٣
مقبول	أبو جعفر المؤذن	حسن	أيضاً	٣٥٤
ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، تغير بأخرة صدوق إلا أنه يدلّس صدوق ربما أخطأ	١_ حماد بن سلمة ٢_ أبو الزبير المكي ٣_ علي البارقي	حسن	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	٣٥٥
مقبول صدوق ثقة، فقيه فاضل، وكان يدلس و يرسل	١_ عبد الرحمن الأسود ٢_ محمد بن ربيعة ٣_ ابن جريج	حسن	اتفاق على التحسين	٣٥٦
ضعيف مجهول	١_ علي بن زيد ٢_ ابن أبي حرملة	حسن	أيضاً	٣٥٧
ضعيف	رشدين بن سعد	حسن	اتفاق على التحسين	٣٥٨
ثقة، فقيه فاضل، وكان يدلس و يرسل	ابن جريج	حسن	أيضاً	٣٥٩
ثقة مكثّر، (مدلس)، اختلط بأخرة مقبول	١_ أبو إسحاق السبيعي ٢_ جري بن كليب	حسن	أيضاً	٣٦٠
صدوق كثير الإرسال والأوهام	شهر بن حوشب	حسن	أيضاً	٣٦١
مقبول	أبو الورد ثمامة بن حزن	حسن	أيضاً	٣٦٢
كان صدوقاً ابتلي بوراقه إلخ ثقة مكثّر مدلس، اختلط بأخرة في حديثه ضعف	١_ سفيان بن وكيع ٢_ أبو إسحاق السبيعي ٣_ الحارث الأعور	حسن	أيضاً	٣٦٣

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٣٦٤	أيضاً	حسن	١- أبو هشام ٢- يحيى بن اليمان ٣- زيد العمي	ليس بالقوي صدوق عابد، يخطئ كثيراً و قد تغير ضعيف
٣٦٥	أيضاً	حسن	١- سعدان بن بشر ٢- أبو مدله	صدوق مقبول
٣٦٦	أيضاً	حسن	١- سهيل بن أبي صالح ٢- الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق تغير حفظه بأخرة
٣٦٧	أيضاً	حسن	١- أبو أحمد الزبيري ٢- يزيد بن أبي زياد ٣- الاختلاف في السند	ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري ضعيف، كبير، فتغير، صار يتلقن، وكان شيعياً
٣٦٨	اختلاف بين «حسن» و «حسن صحيح غريب»	حسن	١- يزيد بن أبي زياد ٢- الاختلاف في السند	أيضاً
٣٦٩	اختلاف بين «حسن» و «حسن صحيح غريب»	حسن	عبد الله بن محمد بن عقيل	صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة
٣٧٠	اختلاف بين التحسين و التصحيح	حسن	١- سفيان بن وكيع ٢- أبو إسحاق السبيعي	كان صدوقاً بتلي بورافه إلخ ثقة مدلس اختلط بأخرة
٣٧١	أيضاً	حسن	١- حميد بن الأسود ٢- أسامة بن زيد	صدوق يهم قليلاً صدوق يهم
٣٧٢	أيضاً	حسن	عمار بن أبي عمار	صدوق ربما أخطأ
٣٧٣	اتفاق على التحسين	حسن	عطية بن سعد	صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً
٣٧٤	أيضاً	حسن	١- الحسن بن الصباح ٢- عبد الملك بن عمير	صدوق يهم وكان عابداً فاضلاً ثقة فصيح، تغير حفظه، و ربما دلس

الحديث	كيفية النسب	الراجح	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٣٧٥	أيضاً	حسن	١- يحيى بن أبي الحجاج ٢- سعيد الجريري	لين الحديث ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين
٣٧٦	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	عاصم بن بهدلة	صدوق له أو هام
٣٧٧	أيضاً	حسن صحيح	
٣٧٨	اتفاق على التحسين	حسن	عبد الرحمن بن الأحنس	مستور
٣٧٩	أيضاً	حسن	١- عبد العزيز بن محمد ٢- سهيل بن أبي صالح	صدوق كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ صدوق تغير حفظه بأخرة
٣٨٠	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	يزيد بن أبي زياد	ضعيف، كبير فتغير، صار يتلقن و كان شيعياً
٣٨١	أيضاً	حسن	الانقطاع في السند	
٣٨٢	اتفاق على التحسين	حسن	١- الحسن بن عرفة ٢- إسماعيل بن عياش ٣- عبد الله بن عثمان بن خيثم ٤- سعيد بن أبي راشد	صدوق صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم صدوق مقبول
٣٨٣	اتفاق على التحسين	حسن	١- عبد العزيز بن محمد ٢- سهيل بن أبي صالح	صدوق كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ صدوق تغير حفظه بأخرة
٣٨٤	أيضاً	حسن	١- عبد الملك بن عمير ٢- هلال مولى ربيعي ٣- الاختلاف في السند	ثقة فصيح عالم تغير حفظه، و ربما دلس مقبول
٣٨٥	أيضاً	حسن	عثمان بن عمير	ضعيف

الحديث	كيفية النسب	الراجع	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٣٨٦	أيضاً	حسن	١_ إسحاق بن عيسى ٢_ شريك بن عبد الله ٣_ عثمان بن عمير ٤_ زاذان أبو عبد الله ٥_ الاختلاف في السند	صدوق صدوق يخطئ كثيراً ضعيف صدوق يرسل
٣٨٧	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	عمر بن أبي سلمة	صدوق يخطئ
٣٨٨	اتفاق على التحسين	حسن	الانقطاع في السند	
٣٨٩	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن	أبو خلدة	صدوق
٣٩٠	اختلاف بين التحسين والتصحيح	حسن	١_ أبو أحمد الزبيري ٢_ شهر بن حوشب	ثقة ثبت يخطئ في حديث الثوري صدوق كثير الإرسال و الأوهام
٣٩١	أيضاً	حسن صحيح	
٣٩٢	اختلاف بين التحسين والتصحيح	صحيح	
٣٩٣	أيضاً	حسن صحيح	
٣٩٤	أيضاً	حسن	١_ أبو إسحاق السبيعي ٢_ عمرو بن غالب	ثقة، مكثراً، عابداً، (مدلس) اختلط بأخرة مقبول
٣٩٥	أيضاً	حسن صحيح	
٣٩٦	أيضاً	حسن	عاصم بن بهدلة	صدوق له أوهام
٣٩٧	اتفاق على التحسين	حسن	عبد الله بن محمد	صدوق في حديثه لين

الحديث	كيفية النسب	الراجع	علة نزول الحديث عن الصحة	مرتبة الراوي من التقريب
٣٩٨	اتفاق على التحسين	حسن	عطية العوفي	صدوق يخطئ كثيراً كان شيوعياً مدلساً
٣٩٩	أيضاً	حسن	ابن أبي عروبة	ثقة اختلط بأخرة، أثبت الناس في قتادة
٤٠٠	اختلاف بين «حسن» و «غريب»	حسن	عبد الله بن جعفر	ضعيف
٤٠١	اختلاف بين «حسن» و «حسن غريب»	حسن	١- هشام بن سعد ٢- موسى بن أبي علقمة	صدوق له أوهام مجهول

الحديث الأول

(الطهارة / باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس)

٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِتِ مُعَوِّذِ ابْنِ عَفْرَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ، بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ، ثُمَّ بِمُقَدَّمِهِ، وَيَأْذُنَيْهِ كِلْتَاهُمَا، ظُهُورَهُمَا وَبُطُونَهُمَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَصَحُّ مِنْ هَذَا، وَأَجْوَدُ إِسْنَادًا.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المنذري فيما نقله في مختصر سنن أبي داود، ولم ينقل المزني في الأطراف (١٥٨٣٧) أي حكم عليه.

أخرجه أبو داود (الطهارة/ صفة وضوء النبي ﷺ)، وابن ماجه (الطهارة/ مسح الأذنين)، وأحمد (٣٥٨/٦) بأسانيد هم من طريق عبد الله بن محمد بن عقال به. و الروايات مطولة، ومختصرة.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الله بن محمد بن عقال، فقال الحافظ في التقريب: صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة. وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم، وعدة: لين الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به. اهـ. وقال الترمذي نفسه في جامعه هذا: صدوق، وقد تكلم بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: مقارب الحديث.

فنزل الإسناد من أجل ابن عقال هذا عن درجة الصحة، ولكن قال الشيط أحمد شاكر - رحمه الله - (٤٨/١): «حديث الربيع حديث صحيح، وإنما اقتصر الترمذي على تحسينه ذهاباً منه إلى أنه يعارض حديث عبد الله بن زيد: (أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما، وأدبر: بدأ بمقدم رأسه. الحديث)، ولكنهما عن حادثتين مختلفتين، فلا تعارض بينهما؛ حتى يُحتاج إلى الترجيح، وأما المباركفوري؛ فإنه فهم أن

الترمذي حسنه للخلاف في عبدالله بن محمد بن عَقِيل، وليس كذلك؛ لأن ابن عَقِيل ثقة». أهد وقال أثناء كلامه على حديث رقم ٣: «ثقة، لاجحة لمن تكلم فيه، بل هو أوثق من كل من تكلم فيه كما قال ابن عبد البر». قال: وآية ذلك (يعني أن تحسين الترمذي إنما هو للمعارضة) أن الترمذي في الباب الآتي صحح حديث الرُّبَيْع من طريق ابن عَقِيل؛ وهو نفس هذا الحديث برواية أخرى.

قلنا: في تصحيح الشيط حديث عبد الله بن محمد بن عَقِيل، و توثيقه نظر لما مر من الكلام عليه، وأما ما نقل من ابن عبد البر؛ فقال الحافظ: إنه إفراط كما في التهذيب، و رأيت التمهيد (٢٠٩/٨)، ففيه: ليس بالحافظ عند هم . اهـ.

و أما تصحيح الترمذي حديث عبدالله الآخر (الطهارة/ مسح الرأس مرة)؛ فلا يكون دليلاً على أنه وثقه، بل يمكن أن يكون حسنه لحال عبدالله، فلما انجبر ضعفه بحديث علي، وجد طلحة بن مصرف؛ صححه تصحيحاً للغير، فكيف يكون تصحيحه هذا دليلاً على أنه وثق عبدالله بن محمد بن عَقِيل؛ وهذا الشوكاني يقول: في تصحيحه نظر؛ فإنه رواه من طريق عبدالله بن محمد بن عَقِيل. اهـ. (نيل الأوطار ١/١٧٣).

فثبت أن إسناده الحديث نازل عن درجة الصحيح، و إنما حسنه الإمام الترمذي لما له من الشواهد تؤيد معناه، منها:

١ _ حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه عند الترمذي (الطهارة/ في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره) أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما، وأدبر، بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما؛ حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه. و قال: حديث عبد الله بن زيد أصح شيء في هذا الباب، وأحسن.

٢ _ حديث المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه عند أبي داود (الطهارة/ صفة وضوء النبي ﷺ) نحوه.

فثبت أن تحسين الترمذي هذا واقع موقعه، يصدق عليه تعريفه للحسن: «كل حديث يروى، ليس في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ورؤي من غير وجه نحو ذلك؛ فهو عندنا حديث حسن»

الحديث الثاني

(الطهارة / باب ما جاء أن الأذنين من الرأس)

٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَقَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَدْرِي هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ؟.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ أَحْسَنُ، لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَاكَ الْقَائِمِ.

زيادة «حسن» إنما هي في نسخة الشيط شاكر، و الباقية عارية عن هذه الزيادة، و كذا المزى فيما نقله في الأطراف (٤٨٨٧).

أخرجه أبو داود (الطهارة/ صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم)، و ابن ماجه (الطهارة/ الأذنان من الرأس)، و أحمد (٢٥٨/٥) كلهم من طريق حماد بن زيد، عن سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب به. وقال أبوداود: قال سليمان بن حرب: يقولها أبو أمامة، قال قتيبة: قال حماد: لا أدري هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم، أو أبي أمامة رضي الله عنه، يعني قصة الأذنين.

و رجاله ثقات سوى سنان بن ربيعة، و شهر بن حوشب.

١ - أما سنان؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، فيه لين، أخرج له البخاري مقرونا، و قال الذهبي في الكاشف: صدوق، وقال ابن معين: ليس بالقوي.

٢ - وأما شهر؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، وقال الذهبي في الكاشف: عن شعبة: لقيت شهراً، فلم أعتدَّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي، و وثقه أحمد، و ابن معين.

قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٨): وقال ابن دقيق العيد في الإمام:

وهذا الحديث معلول بوجهين: أحدهما الكلام في شهر بن حوشب، والثاني: الشك في رفعه، ولكن شهرا وثقه احمد، ويحيى، والعجلي، ويعقوب بن شيبه. وسان بن ربيعة؛ وان كان قد لُين؛ فقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين: ليس بالقوي، فالحديث عندنا حسن والله اعلم انتهى كلام ابن دقيق العيد.

ثم نقل عن البيهقي في سننه (٦٦/١): حديث «الاذنان من الرأس» أشهر إسناد فيه حديث حماد بن زيد، عن سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي امامة رضي الله عنه، وكان حماد يشك في رفعه، في رواية قتبية عنه، وكان سليمان بن حرب يرويه عن حماد، ويقول: هو من قول أبي امامة انتهى.

ثم قال الزيلعي: قد اختلف فيه على حماد، فوقفه ابن حرب عنه، ورفع أبو الربيع، واختلف أيضا على مسدد عن حماد، فروي عنه الرفع، وروى عنه الوقف، وإذا رفع ثقة حديثا، ووقفه آخر، أو فعلهما شخص واحد في وقتين؛ ترجح الرفع؛ لأنه أتى بزيادة، ويجوز ان يسمع الرجل حديثا، فيفتي به في وقت، ويرفعه في وقت آخر، وهذا أولى من تغليب الراوي والله اعلم.

فنظراً إلى الأمرين حط الترمذي إسناد الحديث عن الصحة، وحسنه لما رأى له من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس رضي الله عنه عند الدارقطني (١١٠/١) من طريق عبدالحكم، عنه رضي الله عنه مثله. وقال: وعبدالحكم لا يحتج به.

٢ _ حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه عند ابن ماجه (في الموضع السابق الذكر) وقال الزيلعي (١٩/١): وهذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله، وثقة رواته.

٣ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الدارقطني (١٠٤/١) مثله. وقال الزيلعي: قال ابن القطان: إسناده صحيح لاتصاله، وثقة رواته.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، وما في نسخة الشيط أحمد شاكر من زيادة «حسن» هو الصواب .

الحديث الثالث

(الطهارة / باب ما جاء في كراهية فضل طهور المرأة)

٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ، أَوْ قَالَ: بِسُورِهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ رضي الله عنه.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله عنه في الأطراف

(٢١٣٤).

أخرجه أبو داود (الطهارة/ النهي عن الوضوء بفضل طهور المرأة)، والنسائي (الطهارة/ النهي عن فضل وضوء المرأة)، وابن ماجه (الطهارة/ النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة)، و أحمد (٢١٣/٤) بأسانيدهم من طريق أبي حجاب سودة بن عاصم. و الحديث رجاله ثقات؛ إلا سودة بن عاصم، قال الحافظ في التقریب: صدوق، يقال: إن مسلماً أخرج له، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة، و في التهذيب: وثقه ابن معين، و النسائي، وقال أبو حاتم: شيط، و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما اعتضد به من الشواهد في الباب، و منها:

١ - حديث رجل ممن صحب النبي ﷺ عند أبي داود (الطهارة/ النهي عن الوضوء بفضل طهور المرأة)، و النسائي (الطهارة/ النهي عن الاغتسال بفضل الجنب) بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل، و يغتسل الرجل بفضل المرأة، وليعترفا جميعاً». قال الحافظ في الفتح (ح ١٩٣): رجاله ثقات، و لم أقف لمن أعلّه على

حجة قوية، وقال في البلوغ (سبل السلام ٢٦/١) : إسناده صحيح.

٢ _ حديث عبد الله بن سرجس رضي الله عنه عند ابن ماجه (الطهارة/ النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة) مثله، وفيه: «و يشرعان جميعاً»، مكان «وليغتربا جميعاً».

٣ _ حديث ميمونة رضي الله عنها عند أحمد (٣٣٠/٦) أن النبي ﷺ قال: «لا يتوضأ بفضل غسلها من الجنابة». قال الهيثمي في المجمع (٢٧٣/١): رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع

(الطهارة / باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء)

٦٦ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْتَوَضُّأُ مِنْ بَثْرٍ بُضَاعَةٌ؛ وَهِيَ بَثْرٌ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ، وَلُحُومُ الْكِلَابِ، وَالتَّنُّ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أُسَامَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمْ يَرَوْا أَحَدًا حَدَّثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بَثْرِ بُضَاعَةٍ أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أُسَامَةَ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

وفي الباب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤١٤٤).

أخرجه أبوداود (الطهارة/ ما جاء في بثر بضاعة)، و النسائي (المياه/ ذكر بثر بضاعة)، و أحمد (٣١/٣) بأسانيدهم من طريق محمد بن كعب. و أحمد (٨٦/٣) من طريق سليط بن أيوب. و أيضاً من طريق عبد الله بن أبي سلمة. ثلاثتهم عن عبيد الله بن

عبدالله بن رافع بن خديج به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا عبيدالله بن عبدالله بن رافع بن خديج، قال الحافظ في التقریب: مستور، و قال الذهبي في الكاشف: روى عنه هشام، و عدة، صحح أحمد حديثه في بئر بضاعة، و عنده حديث في إحياء الموات. و ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الإمام أحمد: حديث بئر بضاعة صحيح، وقال الحافظ في التلخيص: صححه أحمد، و ابن معين، و ابن حزم، و زاد في البدر المنير: و الحاكم، و آخرون من الأئمة الحفاظ، وقال الدارقطني في العلل: أحسنها إسناداً رواية الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب عن عبيدالله.

فلأجل عبيد الله هذا نزل الحديث عن درجة الصحة، واعتضد بمتابعة له من حديث ابن أبي سعيد عند أحمد (١٥/٣)، و من حديث رجل من بني عدي عند أحمد (٣١/٣).

وأيضاً: له شواهد بعضها فوق بعض، منها:

١ _ حديث ابن عباس ؓ، عند أحمد (٢٣٥/١)، و ابن خزيمة (٤٨/١)، و ابن حبان (٢٧١/٢) بلفظ: «إن الماء لا ينجسه شيء». و رواه أصحاب السنن بلفظ: «إن الماء لا ينجب» وفيه قصة.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (١٧٢/١)، و أبي يعلى (١٣٠٤)، من طريق شريك بلفظ: «إن الماء لا ينجسه شيء». قال الحافظ في المطالب (٦/١): إسناده حسن .

٣ _ حديث جابر ؓ عند ابن ماجه (الطهارة/ الحياض) مثله. وقال البوصيري: إسناده حديث جابر ضعيف .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الخامس

(الطهارة / باب ما جاء في المسح على الخفين ظاهرهما)

٩٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ؛ عَلَى ظَاهِرِهِمَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ عَنْ عُرْوَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا غَيْرُهُ.

وَقَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يُشِيرُ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٥١٢). وقال الشيط أحمد شاكر بعد نقله عن احدى نسط الجامع «حسن صحيح»: و زيادة «صحيح» مخالفة لسائر الأصول الصحيحة، و يؤيد ذلك أن النووي في المجموع (٥١٧/١)، و ابن العربي في شرح الترمذي (١٤٦/١)، و المنذري فيما حكاه عنه في عون المعبود (٦٣/١)، و المجد ابن تيمية في المنتقى (نيل الأوطار ٢٣٢/١) نقلوا عن الترمذي أنه قال: «حديث حسن».

أخرجه أحمد (٢٤٦/٤)، و أبو داود (الطهارة/ كيف المسح) بأسانيد من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال الحافظ في التقريب: صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد. اهـ. و قال الذهبي في الكاشف: قال ابن معين: هو أثبت الناس في هشام بن عروة، وقال أبو حاتم، و غيره: لا يحتج به. اهـ. و وثقه العجلي، و صحح الترمذي عدة أحاديث له، كذا في التهذيب. و قال الترمذي:

قال محمد _ البخاري _ : كان مالك بن أنس يشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد، أي يضعفه، و يتكلم فيه. و قال الحافظ في التهذيب: تكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة، يعني الفقهاء، وقال: أين كنا عن هذا؟ وقال صالح: روى عن أبيه أشياء لم يأتها غيره. اهـ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة لما تكلم في عبد الرحمن بن أبي الزناد، وخاصة فيما روى عن أبيه؛ و منه هذا الحديث، وحسنه الترمذي بشواهد، منها:

١ _ حديث علي ؓ عند أبي داود (الطهارة/ كيف المسح) قال: لو كان الدين بالرأي؛ لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، و قد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه ظاهرهما. قال الحافظ في البلوغ (سبل ١/١٩٧): إسناده حسن. و في التلخيص (١٦٠/١): إسناده صحيح.

٢ _ حديث عمر بن الخطاب ؓ عند ابن أبي شيبة (١/١٦٣)، والبيهقي في السنن (٢٩٢/١) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط تلك هي الصواب.

الحديث السادس

(الطهارة / باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء)

١٢٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ غِيْلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ الْمُسْلِمِ؛ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ؛ فَلْيَمْسَهُ بِشَرَّتِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». وَ قَالَ مَحْمُودٌ فِي حَدِيثِهِ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعِمْرَانَ بْنِ

حُصَيْنَ رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُمْ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع ففي نسختنا الهندية: «حسن»، و كذا فيما نقل الذهبي في الميزان (ترجمة عمرو بن بجدان)، و الباقية متفقة على التصحيح، و التحسين معاً، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٩٧١)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أبو داود (الطهارة/الجنب يتيماً)، و النسائي (الطهارة/الصلوات بتيماً واحد)، و ابن حبان (٣٠٢/٢) بأسانيدهم من طريق أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان به. و الحديث رجاله ثقات؛ إلا عمرو بن بجدان، قال الحافظ في التقریب: لا يُعرف حاله. وقال الذهبي في الميزان: وثق مع الجهالة، و ذكره ابن حبان في الثقات، وثقه العجلي، وقال الحافظ في التلخيص (١٥٤/١): غفل ابن القطان، فقال: إنه مجهول.

قلت: إذا نظرنا في الشروط الثلاثة للترمذي لتحسينه الحديث، و ورعه في الحكم على الحديث؛ فنحكم أن التحسين فقط هو اللائق بهذا الإسناد؛ لأن عمرو بن بجدان إن لم يعرفه ابن القطان؛ فلم يعرفه أيضاً الإمام أحمد، و الإمام يحيى ابن معين؛ و إن وثقه العجلي، و ابن حبان فبناء على ما عرف من تساهلهما في التوثيق. و هذا هو الوجه الذي نزل الحديث عن درجة الصحة عند الترمذي، و حسنه نظراً لشواهده، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ؓ عند البزار كما في كشف الأستار (١٥٧/١) بلفظ حديث الترمذي هذا، و قال الهيثمي في المجمع (٢٦١/١): رجاله رجال الصحيح.

٢ _ حديث عبدالله بن عمرو ؓ عند أحمد (٢٢٥/٢) نحوه، وقال الهيثمي في المجمع (٢٦٣/١): فيه الحجاج بن أرطاة، وفيه ضعف، و لا يعتمد الكذب.

٣ _ حديث عمران بن حصين ؓ عند البخاري (التيمة/الصعيد الطيب وضوء المسلم)، و مسلم (المساجد/قضاء الصلاة الفائتة) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و ما في النسخة الهندية من التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السابع

(الصلاة / باب مواقيت الصلاة)

١٤٩ _ حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبَّادِ بْنِ حُنَيْفٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَّنِي جِبْرِيلُ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشَّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ، وَحَرُمَ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ، وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ لَوْقَتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ لَوْقَتِهِ الْأُولَى، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَتِ الْأَرْضُ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ جِبْرِيلُ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَبُرَيْدَةَ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ، وَعَمْرُو بْنُ حَزْمٍ، وَالْبَرَاءِ، وَأَنْسٍ ﷺ. قَالَ: وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، فأثبت الشيط أحمد شاكر التصحيح، والتحسين معاً بناءً على بعض نسط الجامع القديمة. و سائر النسط التي بأيدينا متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٥١٩)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أحمد (٣٣٣/١)، و عبد بن حميد (٦٠٣)، و أبوداود (الصلاة/

المواقيت)، و ابن خزيمة (٣٢٥) بأسانيدهم من طريق سفيان. و ابن خزيمة (٣٢٥) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن. كلاهما _ سفيان، و المغيرة بن عبد الرحمن _ عن عبد الرحمن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم به .
و أخرجه عبد الرزاق (٥٣٠/١) من طريق عبد الله بن عمر العمري، عن عمر بن نافع، عن نافع بن جبير به.

و الحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم:

١ _ عبد الرحمن بن أبي الزناد، صدوق تغير حفظه بأخرة، و قد مر الكلام عليه في حديث الخامس.

٢ _ و عبد الرحمن بن الحارث، قال الحافظ في التقریب: صدوق، له أوهام، و قال الذهبي في الكاشف: ليس بالقوي. اهـ.

٣ _ و حكيم بن حكيم، و هو ابن عبّاد، قال الحافظ في التقریب: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: حسن الحديث، و ذكره ابن حبان في الثقات.
فنزل إسناده الحديث لأجل هؤلاء عن درجة الصحة، و لكن حسنه الإمام لما أتى له ما ينجر به هذا الخلل من المتابعات، و الشواهد.

أما المتابعات؛ فتوبع ابن أبي الزناد بسفيان، و المغيرة بن عبد الرحمن، و توبع عبد الرحمن بن الحارث متابعاً قاصرة، و حكيم بن حكيم متابعاً تامة بحديث العمري، عن عمر ابن نافع كما سبق في التخریج، قال ابن دقيق العيد: هي متبعة حسنة، و صححه ابن العربي، و ابن عبد البر.
و أما الشواهد؛ فمنها:

١ _ حديث أبي هريرة ؓ عند الترمذي (الصلاة/ باب منه أي المواقيت)، و النسائي (المواقيت/ آخر وقت الظهر)، و الحاكم (١٩٣/١)، و صححه.

٢ _ حديث بُريدة ؓ عند الترمذي في الموضع المذكور نحوه.

٣ _ حديث أبي موسى ؓ عند مسلم (المساجد/ أوقات الصلوات الخمس)، و أبي داود (الصلاة/ المواقيت)، و النسائي (المواقيت/ الإبراد بالظهر) نحوه .

- ٤ _ حديث أبي مسعود رضي الله عنه عند مالك في الموطأ (وقوت الصلاة) نحوه .
 ٥ _ حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند أحمد (٣٠/٣) مثله.
 ٦ _ وحديث جابر رضي الله عنه عند الترمذي في نفس الباب، والنسائي (المواقيت/ أول وقت العشاء)، و أحمد (٣٣٠/٣) نحوه.
 ٧ _ حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه عند عبد الرزاق (٥٣٣/١) مثله.
 ٨ _ حديث أنس رضي الله عنه عند الدارقطني (٢٦٨/١) نحوه.
 فتحسين الترمذي واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثامن

(الصلاة / باب ما جاء في التعجيل بالظهر)

- ١٥٥ _ حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا مِنْ عُمَرَ رضي الله عنه.
 قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَخَبَّابٍ، وَأَبِي بَرزَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَنْسٍ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٩٣٤).
 انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (١٣٥/٦)، و الطحاوي (الصلاة/ الوقت الذي يستحب أن يصلى صلاة الظهر فيه)، و البيهقي (٦٤١/١) بأسانيدهم من طريق سفيان، عن حكيم به .

و الحديث رجاله ثقات إلا حكيم بن جُبَيْرٍ، قال الحافظ في التقریب: ضعيف، و رُمي بالتشيع، و قال الذهبي في الكاشف: ضعفه، و قال الدارقطني: متروك. اهـ. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: في رأيه شيء، قلت: ما محله؟ قال: محله

الصدق إن شاء الله. وقال الترمذي: قال ابن المديني: قال يحيى بن سعيد: وقد تكلم شعبة فيه من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ «من سأل الناس؛ وله ما يغنيه»، قال يحيى: و روى له سفيان، و زائدة، و لم ير بحديثه بأساً.

قلنا: الذي يظهر لي من كلام أهل العلم ثُجَاه جرح حكيم، و تعديله أن ضعفه ليس ضعفاً شديداً، بل هو ضعف محتمل، فإسناد الحديث و إن كان ضعيفاً، لكن حسنه الإمام الترمذي بناءً على شواهد في الباب. منها:

- ١ _ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند البخاري (المواقيت/ وقت المغرب) نحوه.
- ٢ _ حديث خباب رضي الله عنه عند مسلم (المساجد/ استحباب تقديم الظهر) بلفظ: شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا، و أكفنا؛ فلم يشكنا .
- ٣ _ حديث أبي برزة رضي الله عنه عند البخاري (المواقيت/ وقت العصر) بلفظ: كان يصلي الهجير الذي تدعونها الأولى حين تدحض الشمس .
- ٤ _ حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند ابن ماجه (الصلاة/ وقت صلاة الظهر) مثل حديث خباب رضي الله عنه.
- ٥ _ حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري (المواقيت/ وقت الظهر عند الزوال)، و مسلم (المساجد/ استحباب تقديم الظهر) بلفظ: إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ بالظهائر؛ سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر .
- ٦ _ حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور بلفظ: كان النبي ﷺ يصلي الظهر إذا دحضت الشمس .
- ٧ _ حديث أم سلمة رضي الله عنها (الصلاة/ تأخير صلاة العصر) بلفظ: كان رسول الله ﷺ أشد تعجلاً للظهر منكم، و أنتم أشد تعجلاً للعصر . فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث التاسع

(الصلاة / باب ما جاء من الرخصة في السَّمر بعد العشاء)

١٦٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ
مَعَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَأَنَا مَعَهُمَا.
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَوْسِ بْنِ حُدَيْفَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ
حُصَيْنٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ،
عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُعْفَى يُقَالُ لَهُ قَيْسٌ، أَوْ ابْنُ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا
الْحَدِيثَ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، ولم ينقل المزي حكماً في الأطراف (١٠٦١١).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٧/١، ٢٥، ٢٦، ٣٤)،
و النسائي في الكبرى (٧٠/٥) بأسانيد مختلفة من طريق الأعمش، عن إبراهيم به.
و أخرجه أحمد (٣٨/١) بإسناده من طريق الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم، عن
علقمة، عن القرثع، عن قيس، أو ابن قيس رجل من جعفي، عن عمر رضي الله عنه. فزاد فيه
رجلين بين علقمة، وعمر رضي الله عنه.
و أخرجه أحمد (٢٥/١)، و النسائي في الكبرى (٧٠/٥) من طريق الأعمش، عن
إبراهيم، عن علقمة، وخيثمة، عن قيس بن مروان، عن عمر رضي الله عنه. و الروايات مطولة، و
مختصرة.

و الحديث رجاله ثقات، و قال الشوكاني في النيل (١٦/٢): وإنما قصر به عن
التصحيح الانقطاع الذي فيه بين علقمة، و عمر رضي الله عنه، و إلى هذا أشار الترمذي بقوله: و
قد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله إلخ.

فهذه العلة نزلت الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الترمذي لما اعتضد

بشواهده، منها:

- ١ _ حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه عند أبي داود (العلم/ الحديث عن بني إسرائيل) بلفظ: كان رسول الله ﷺ يحدثنا عن بني إسرائيل؛ حتى يصبح، الحديث.
- ٢ _ حديث أوس بن أبي أوس حذيفة رضي الله عنه عند أحمد (٣٤٣، ٩/٤)، و أبوداود (الصلاة/ تحزيب القرآن) مطولاً في حديث وفادة ثقيف، وفيه: فكان ﷺ يأتينا كل ليلة بعد العشاء، فيحدثنا قائماً على رجله؛ حتى يراوح بين رجله، الحديث.
- ٣ _ حديث عمران بن حصين رضي الله عنه عند أحمد (٤٣٧/٤، ٤٤٤)، و ابن خزيمة (١٣٤٢) بلفظ: كان رسول الله ﷺ يحدثنا عامة ليله عن بني إسرائيل، لا يقوم إلا إلى عظم صلاة. وقال الهيثمي في الجمع (٢٦٤/٨): إسناده حسن.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث العاشر

(الصلاة / باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام)

١٧٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبُعِيُّ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! أَمْرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْهَا، فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوْ قَتَلَتْهَا؛ كَأَنَّكَ لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٩٥٠).
أخرجه مسلم (المساجد/ كراهية تأخير الصلاة عن وقتها)، و أبو داود (الصلاة/ إذا أخر الإمام الصلاة عن وقتها) و ابن ماجه (الإمامة/ الصلاة مع أئمة الجور)، و أحمد (١٤٧/٥) بأسانيدهم المختلفة من طريق أبي عمران الجوني به.

و الحديث في إسناده رجالان تُكَلِّمُ فيهما: محمد بن موسى، و جعفر بن سليمان.
 أما محمد بن موسى البصري؛ فقال الحافظ في التقریب: لِيْن، و قال الذهبي في
 الكاشف: صُوَيْلِح، وَهَّاه أبو داود، و قوَّاه غيره، و ذكره ابن حبان في الثقات.
 و أما جعفر بن سُليمان؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، زاهد، لكنه رُمي
 بالتشيع، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة، فيه شيء، و كان من زُهاد الشيعة.
 فهذه العلة نزل إسناده الحديث لأجلها عن درجة الصحة، و حسَّنه الترمذي لما أتى
 له من متابعات، و شواهد، فتابع محمد بن موسى يحيى بن يحيى عند مسلم، و تابع جعفر
 بن سُليمان حماد، و شعبة، كلاهما عند مسلم، و الأول منهما عند أبي داود، و الآخر
 عند ابن ماجه أيضاً.
 و أما شواهد؛ فمنها:

- ١ _ حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عند أحمد (٤٥٠/١) أن الوليد بن عقبة أخر
 الصلاة، فأمر ابن مسعود رضي الله عنه المؤذن، فتَوَّب الصلاة، ثم تقدم، فصلى بالناس، و قال: لم
 يأمر الله علينا، و رسوله أن ننتظرك بصلاتنا؛ و أنت في حاجتك. و قال الهيثمي في المجمع
 (٣٢٤/١) بعد ما عزاه إلى الطبراني أيضاً: رجاله موثقون .
- ٢ _ حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عند أبي داود (الصلاة/ إذا أخر الإمام الصلاة
 عن وقتها) نحو حديث أبي ذر رضي الله عنه. و سكت عنه هو، و المنذري.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي عشر

(الصلاة / باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها العصر)

- ١٨١ _ حَدَّثَنَا هَنَّاذٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ،
 عَنْ سَمُرَةَ ابْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ
 الْعَصْرِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَائِشَةَ، وَحَفْصَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي هَاشِمٍ بْنِ عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ.
حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ حَبِيبِ ابْنِ الشَّهِيدِ، قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: سَلِ الْحَسَنَ مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ؟ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، قَالَ أَبُو عِيسَى: وَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ: وَسَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ، وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

اتفقت نسط الجامع على تحسينه هنا، و أعاده المصنف في التفسير، وقال هناك: «حسن صحيح»، و اتفقت النسط على ذلك، والمزي لم ينقل في الأطراف (٤٦٠٢) إلا قوله «حسن صحيح».

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه الإمام أحمد (٧/٥)، والطبراني في الكبير (٢٠٠/١) من طريق سعيد، عن قتادة به .

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ وسعيد بن أبي عروبة وإن كان قد اختلط لكن الراوي عنه عبدة سماعه منه قديم، بل أثبت الناس فيه كما أن سعيداً أثبت الناس في قتادة. و قتادة مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم، و قد صرح بالسماع عن الحسن عند أحمد، و المصنف في التفسير.

و لكن العلماء قد اختلفوا في صحة سماع الحسن من سمرة بن جندب، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٨٩/١): الأول أنه سمع منه

مطلقاً، و هذا مذهب ابن المديني، والبخاري، كما نقل عنهما الترمذي نفسه، واختاره الحاكم في المستدرک (٣/٣٥).

الثاني: أنه لم يسمع منه مطلقاً، اختاره ابن حبان، وهو قول ابن معين، و شعبة، و قال البرديجي: أحاديث الحسن عن سَمُرَةَ كتاب، و لا يثبت عنه حديث قال فيه: سمعت سَمُرَةَ رضي الله عنه.

الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط الذي أخرجه البخاري، قاله النسائي، و إليه مال الدارقطني في سننه، و اختاره عبدالحق في أحكامه، وهو اختيار البزار في مسنده، قال: سمع من سمرة حديث العقيقة فقط، ثم رغب عن السماع عنه، و لما رجع إلى بلده؛ أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع؛ لأنه لم يسمعها منه.

وهناك قول رابع منسوب إلى النووي، و هو أن الأحاديث التي سمعها الحسن من سمرة ثلاثة أحاديث، والباقي مرسل، ويؤيده حديث أخرجه أحمد من طريق هشيم، عن حُميد الطويل، قال: جاء رجل إلى الحسن، فقال: إن عبداً له أبق... فقال الحسن: حدثنا سَمُرَةَ، قال: فلما خطبنا رسول الله ﷺ. الحديث. قال الحافظ في التهذيب: ففيه تصريح منه بسماع عن سمرة غير حديث العقيقة.

قلنا: قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/٩٤)، فصل: رأي القائلين بشفاعة الجوار: و قد صح سماع الحسن من سمرة، و غاية هذا أنه كتاب، و لم تزل الأمة تعمل بالكتب قديماً، و حديثاً، و أجمع الصحابة على العمل بالكتب، و كذلك الخلفاء بعدهم، و ليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمل بما فيها تعطلت الشريعة. اهـ. ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، ورأى الناس اختلفوا في سماع الحسن عن سمرة، _ و إن كان الصحيح أن سماعه منه ثابت عنده على ما قالوا _؛ فحسن هذا الحديث بناءً على شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث علي رضي الله عنه عند البخاري (الدعوات/ الدعاء على المشركين)، و مسلم (المساجد/ الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر) بلفظ أن النبي ﷺ قال يوم

الأحزاب: «مألاً الله قبورهم، و ييوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى؛ حتى غابت الشمس».

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم في الموضع المذكور نحوه.

٣ _ حديث حفصة رضي الله عنها عند مالك في الموطأ (صلاة الجماعة/ فضل الصلاة الوسطى) من طريق عمرو بن رافع، قال: أملت عليّ: «حافظوا على الصلوات، و الصلاة الوسطى، و صلاة العصر، وقوموا لله قانتين».

٤ _ حديث أبي هريرة ؓ عند البيهقي (٤٦٠/١) بلفظ: «صلاة الوسطى صلاة العصر».

٥ _ حديث ابن مسعود ؓ عند البيهقي أيضاً بلفظ حديث علي ؓ.

٦ _ حديث أبي هاشم بن عتبة ؓ عند الحاكم في المستدرک (٧٤٠/٣) نحوه مطولاً بقصة، وقال الهيثمي في الجمع (٣٠٩/١) بعد ما عزاه إلى الطبراني في الكبير، و البزار: رجاله موثقون.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، و هو الموافق لصنيع المصنف بترجمة الحسن عن سمرة في غير ما موضع.

الحديث الثاني عشر

(الصلاة / باب ما جاء في الصلاة بعد العصر)

١٨٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: إِنَّمَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالٌ، فَشَعَلَهُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ لَمْ يَعُدْ لَهُمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَمَيْمُونَةَ، وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (٥٥٧٣).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه ابن حبان (٥٣/٢) من طريق جرير عن عطاء به .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عطاء بن السائب، قال الحافظ في التريب: صدوق، اختلط، وقال الذهبي في الكاشف: أحد الأعلام على لين فيه، ثقة، ساء حفظه بأخرة، وقال أحمد: ثقة، رجل صالح، و قال الحافظ في الفتح (ح ٥٩٠): هو من رواية جرير، عن عطاء، و قد سمع منه بعد اختلاطه.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة المحتج به، وحسنه الإمام الترمذي لما أتى له من شواهد قوية صحيحة متصلة إلى النبي ﷺ منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (المواقيت/ ما يصلى بعد العصر) بلفظ: ما ترك النبي ﷺ السجدين بعد العصر عندي قط.

٢ _ حديث أم سلمة رضي الله عنها عند البخاري في الموضع المذكور تعليقاً مختصراً، وفي (التهجد/ إذا كُلم؛ وهو يصلي فأشار بيده، و استمع) مطولاً، وفيه: «شغلني ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر، فهما هاتان».

٣ _ حديث ميمونة رضي الله عنها عند أحمد (٣٣٣/٦): أن النبي ﷺ فاتته ركعتا العصر، فصلاهما بعد. و قال الهيثمي في المجمع (٢٢٣/٢): فيه حنظلة، ضعفه أحمد، و ابن معين، و وثقه ابن حبان.

٤ _ حديث أبي موسى ﷺ عند أحمد (٤١٦/٤) أنه رأى النبي ﷺ يصلي ركعتين بعد العصر. قال الهيثمي (٢٢٣/٢): و رجاله رجال الصحيح غير أبي دارس، قال فيه ابن معين: لا بأس به.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث عشر

(الصلاة / باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة)

٢٠٢ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُمَهِّلُ، فَلَا يُقِيمُ؛ حَتَّى إِذَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ؛ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .
وَحَدِيثُ سِمَاكٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة الشيط أحمد شاكر، و العارضة: « حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢١٣٧).

أخرجه مسلم (المساجد/ متى يقوم الناس للصلاة)، و أبو داود (الصلاة/ المؤذن ينتظر الإمام)، و أحمد (٧٦/٥، ٨٧، ٩١، ١٠٤، ١٠٦) بأسانيدهم المختلفة من طريق سماك بن حرب به.

و الحديث رجاله ثقات سوى سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، قال الحافظ في التقریب: صدوق. و قال الذهبي في الكاشف: ثقة، ساء حفظه، قال صالح: ضعيف، و قال ابن المبارك: ضعيف الحديث، و كان شعبة يضعفه، و قوَّاه جماعة.
فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسَّنه الإمام الترمذي لما أتى ما يعضده من الشواهد، منها :

١ _ حديث أبي قتادة رضي الله عنه عند البخاري الأذان/ متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام)، و مسلم (المساجد/ متى يقوم الناس للصلاة) بلفظ: «إذا أقيمت الصلاة؛ فلا تقوموا حتى تروني».

٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن عدي في الكامل (ترجمة شريك القاضي):
«المؤذن أملك بالأذان، و الإمام أملك بالإقامة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسط التي فيها التحسين

الحديث الرابع عشر

(الصلاة / باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً)

٢٠٩ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ _ وَهُوَ عَبَثُ بْنُ الْقَاسِمِ _ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا عَاهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَنْ اتَّخِذَ مُؤَدِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة أحمد شاكر، والعارضة: « حسن صحيح »، و الباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٧٦٣) . أخرج ابن ماجه (الأذان/ السنة في الأذان)، و الحميدي (٤٠٣/٢) من طريق أشعث، عن الحسن.

و أخرج أبو داود (الصلاة/ أخذ الأجر على التأذين)، و النسائي (الأذان/ اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على الأذان أجراً)، و ابن خزيمة (٤٢٣) بأسانيدهم من طريق أبي العلاء. و أحمد (٢١/٤)، و الحميدي (٩٠٥)، و ابن ماجه (الصلاة/ من أم قوماً فليخفف)، و ابن خزيمة (١٦٠٨) بأسانيدهم من طريق سعيد بن أبي هند. كلاهما _ أبو العلاء، وسعيد _ عن مطرف بن عبد الله . كلاهما _ الحسن، و مطرف _ عن عثمان بن أبي العاص .

و الحديث رجاله ثقات سوى أشعث، و هو ابن سوار، قال الحفاظ في الحفاظ في التقريب: ضعيف. و قال الذهبي في الكاشف: صدوق، لينه أبو زرعة.

لذلك نزل إسناده الحديث عن الصحة إلى الضعف، و حسنه الإمام لما أتى له من متابعات، و شواهد، فتابعه سعيد بن أبي هند، و أبو العلاء عن مطرف، عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه كما مر في التخريج آنفاً.

و أما شواهد فممنها:

١ _ حديث المغيرة رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٤٣٤/٢٠) بلفظ: «لاتتخذ مؤذنا لا يأخذ على الأذان أجراً»، وقال الهيثمي في المجمع (٣/٢): فيه سعد القطعي، ولم أجد من ذكره.

٢ _ أثر عبدالله بن عمر رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٢٠٥/١٢) قال رجل لابن عمر رضي الله عنه إني لأحبك في الله، فقال ابن عمر: لكنني أبغضك في الله، قال: ولم؟ قال: إنك تتغنى في أذانك، وتأخذ عليه أجراً. وقال الهيثمي (٣/٢): فيه يحيى البكاء، ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، وثقه يحيى بن سعيد القطان، وقال محمد بن سعد: كان ثقة إن شاء الله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الخامس عشر

(الصلاة / باب ما جاء أن الدعاء لا يُرد بين الأذان والإقامة)

٢١٢ _ حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا وكيع، وعبد الرزاق، وأبو أحمد، وأبو نعيم، قالوا: حدثنا سفيان، عن زيد العمي، عن أبي إياس معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء لا يُرد بين الأذان، والإقامة».

قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن.

وقد رواه أبو إسحق الهمداني عن برید بن أبي مریم عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ مثل هذا.

اختلفت هنا نسب الجامع، ففي نسخة أحمد شاكر: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي في ما نقله في الأطراف (١٥٩٤).

أخرجه أبو داود (الصلاة/ الدعاء بين الأذان والإقامة)، وأحمد (١١٩/٣)، و

النسائي في اليوم و الليلة (الترغيب في الدعاء، ص ١٦٧)، و ابن حبان (١١/٣) من طريق سفيان، عن زيد، عن معاوية بن قرة. و أحمد (١٥٥/٣، ٢٥٤)، و النسائي في اليوم و الليلة في الموضع المذكور، و ابن خزيمة (٤٢٥) بأسانيدهم من طريق أبي إسحاق. و أحمد (٢٢٥/٣)، و ابن خزيمة (٤٢٦) من طريق يونس بن أبي إسحاق. كلاهما _ أبو إسحاق، و يونس _ عن بريد بن أبي مريم. و الحاكم في (١٩٩/١) من طريق الفضل بن المختار، عن حميد الطويل. ثلاثتهم _ معاوية، بريد، حميد _ عنه رحمهم الله.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا زيد العمي، قال الحافظ في التقریب: ضعيف. و قال الذهبي في الكاشف: فيه ضعف.

ولكن حسنه الإمام الترمذي لما له من متابعات سبق ذكرها في التخریج. و من شاهد له من حديث سهل بن سعد رحمهم الله عند الحاكم في المستدرک (١٩٩/١).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب .

الحديث السادس عشر

(الصلاة / باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صَلَّيَ فيه مرة)

٢٢٠ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ النَّاحِي، الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّل، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رحمهم الله، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ؛ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يَتَجَرُّ عَلَى هَذَا؟» فَقَامَ رَجُلٌ، فَصَلَّى مَعَهُ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي مُوسَى، وَالْحَكَمِ بْنِ عُمَيْرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٢٥٦)، والمنذري في مختصر السنن لأبي داود.

أخرجه أحمد (٥/٣، ٤٥)، وابن حزم في المحلى (١٥٦/٣) من طريق سعيد بن

أبي عروبة . و أحمد (٦٤/٣)، والدارمي (٣١٨/١)، و أبوداود (الصلاة/الجمع في المسجد مرتين ٨٥/١)، و الحاكم في المستدرک (٢٠٩/١) بأسانيدهم من طريق وهيب . و أحمد (٨٥/٣) من طريق علي بن عاصم . ثلاثتهم _ ابن أبي عروبة، و وهيب، و علي _ عن سليمان الناجي به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات، ما عدا رجلين تكلم فيهما.

١ _ سعيد بن أبي عروبة فإنه كان قد اختلط بأخرة؛ و لكن الراوي عنه هنا عبدة بن سليمان، و سماعه منه قديم، قال ابن معين: أثبت الناس سماعاً منه عبدة بن سليمان كما في الكواكب النيرات (ص ١٩٣).

٢ _ سليمان الأسود الناجي، قال الحافظ فيه: صدوق، و وثقه ابن معين، و ابن المديني، و أحمد بن صالح، قال ابن سعد: كان نازلاً في بني ناجية، لا ندري كان من أنفسهم، أو مولى لهم، وكانت عنده أحاديث، و لم يخرج له من أصحاب الستة سوى أبي داود، و الترمذي، فلم يخرج عنه إلا هذا الحديث الواحد. كما في التهذيبين.

ولعل المصنف لا يرى سليمان هذا صالحاً لأن يصحح له، بالإضافة إلى أن الحديث لم يرو عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد كما قال الطبراني أيضاً، لذلك حطه المصنف عن مرتبة الصحيح، ثم حسنه لما له من شواهد، منها:

١_ حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند أحمد (٢٥٤/٥) نحوه، قال الهيثمي في المجمع (٤٥/٢) و له طرق كلها ضعيفة.

٢ _ حديث أبي موسى رضي الله عنه عند ابن ماجه (الصلاة/ الاثنان جماعة) بلفظ: «اثنان، فما فوقهما جماعة». قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف.

٣ _ حديث سلمان رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٨/١٧ ح ٤٧٩) مثله. قال الهيثمي في المجمع (٤٥/٢): فيه محمد بن عبد الملك أبو جابر، قال أبو حاتم: أدركته، وليس بالقوي في الحديث .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع عشر

(الصلاة / باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده)

٢٣٠ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، قَالَ: أَخَذَ زِيَادُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ يَدَيَّ؛ وَتَحَنُّ بِالرَّقَّةِ، فَقَامَ بِي عَلَى شَيْطٍ يُقَالُ لَهُ وَابِصَةٌ بَنُ مَعْبَدٍ رضي الله عنه مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَقَالَ زِيَادٌ: حَدَّثَنِي هَذَا الشَّيْطُ: أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ؛ وَالشَّيْطُ يَسْمَعُ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: وَحَدِيثُ وَابِصَةٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٣٨)، والمنذري فيما نقله في المختصر.

أخرجه الحميدي (٨٨٤)، وأحمد (٢٢٨/٤)، وابن ماجه (الصلاة/ صلاة الرجل خلف الصف وحده)، والدارمي (١٢٨٩) بأسانيدهم المختلفة من طريق حصين بن عبد الرحمن، عن هلال بن يساف قال: أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد، فأوقفني على شيط بالرقعة يقال له وابصة بن معبد، فقال (يعني وابصة): ...

و أخرجه أحمد (٢٢٨/٤)، والدارمي (١٢٩٠) من طريق عبيد بن أبي الجعد، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة رضي الله عنه.

و أخرجه أحمد (٢٢٨/٤) من طريق شمر بن عطية، عن هلال بن يساف، عن وابصة رضي الله عنه.

و أخرجه أحمد (٢٢٧/٤، ٢٢٨)، وأبو داود (الصلاة/ الرجل يصلي خلف الصف وحده) بأسانيد من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عنه رضي الله عنه.

و الحديث في إسناده حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قال الحافظ في التقریب: ثقة، تغير

بأخرة، و قال ابن عَدِي في الكامل (٣٥٧/٢): و له أحاديث، أرجو أنه لا بأس به.
وفيه زياد بن أبي الجَعْد، قال الحافظ في التقریب: مقبول، ذكره ابن حبان في الثقات.

و إضافة إلى هذا؛ هناك اختلاف شديد في إسناد الحديث، فقال البيهقي في السنن (١٠٥/٣): روى عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، قال: سمعت عمرو بن راشد، عن وابصة، وخالفه حصين بن عبد الرحمن، فرواه عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة . اهـ. و قد أعلَّه الشافعي، فقال: قد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض المحدثين يدخل بين هلال بن يساف، و وابصة رجلاً، و منهم من يرويه عن هلال، عن وابصة سمعه منه، و سمعت بعض أهل العلم منهم كان يوهنه بما وصفت. اهـ. (راجع تهذيب السنن لابن القيم ٢٤٧/١).

فلأجل ذلك كله أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، وحسنه لما له من شواهد تعضده منها:

- ١ _ من حديث علي بن شيبان عند أحمد (٢٣/٤)، و ابن ماجه (الصلاة/ صلاة الرجل خلف الصف وحده) و قال البوصيري: إسناده صحيح، و رجاله ثقات.
- ٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند الطبراني في الكبير (٢٠٤/١١) مثله. وقال الهيثمي في المجمع (٩٦/٢): فيه النضر أبو عمر، فأجمعوا على ضعفه.
- ٣ _ حديث أبي هريرة ؓ عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٠٥/١) مثله، قال الهيثمي في المجمع (٩٦/٢): فيه عبد الله بن محمد، وهو ضعيف. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن عشر

(الصلاة / باب ما جاء تحريم الصلاة، و تحليلها)

٢٣٨ _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي

سُفْيَانُ طَرِيفِ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِالحَمْدِ، وَسُورَةٍ فِي فَرِيضَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَحَدِيثُ عَلِيٍّ فِي هَذَا أَجْوَدُ إِسْنَادًا، وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

هذا التحسين إنما هو في نسخة الشيط أحمد شاكر، و أما الباقية؛ فلم يُثقل فيها أي حكم عنه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٣٥٧).

أخرجه ابن ماجه (الطهارة/ مفتاح الصلاة الطهور، و الصلاة/ القراءة خلف الإمام) بأسانيد من طريق أبي سفيان طريف السعدي.

و الحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم:

١ _ سفيان بن وكيع، قال الحافظ في التقریب: كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بورأقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه.

٢ _ و محمد بن فضيل، قال الحافظ في التقریب: صدوق، عارف، رُمي بالتشيع، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة شيعيٍّ اهـ. وقال أحمد: حسن الحديث كما في التهذيب.

٣ _ أبو سفيان طريف السعدي، قال الحافظ في التقریب: ضعيف، و قال الذهبي في الكاشف: ضعّفوه، و قال ابن عدي في الكامل: روى عنه الثقات، و إنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره، و أما أسانيدُه؛ فمستقيمة.

أما الأولان؛ فتوبعا متابعة تامة و قاصرة معاً عند ابن ماجه في الموضعين، ولكن أبو سفيان طريف تفرد بالحديث، و إنما حسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث علي رضي الله عنه عند الترمذي (الطهارة/ مفتاح الصلاة الطهور)، و عند أبي داود (الطهارة/ فرض الوضوء)، و عند ابن ماجه (الطهارة/ مفتاح الصلاة الطهور) و عند أحمد (١/١٢٣) و قال الزيلعي (١/٣٠٨): قال النووي في الخلاصة: هو حديث

حسن .

- ٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (الصلاة/ ما يجمع صفة الصلاة) بلفظ: كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير.. الحديث.
- ٣ _ حديث عبدالله بن زيد رضي الله عنه مثله مختصراً عند الطبراني في الأوسط كما في المجمع (١٠٤/٢)، وقال الهيثمي: فيه الواقدي، وهو ضعيف.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث التاسع عشر

(الصلاة / باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير)

- ٢٣٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ؛ نَشَرَ أَصَابِعَهُ.
- قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَسَنٌ.
- وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ؛ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ الْيَمَانِ، وَأَخْطَأَ يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

هذا التحسين إنما هو في نسخة الشيط أحمد شاكر، و العارضة، و أما الباقية؛ فعارية عنه، و كذا المزي لم ينقل في الأطراف حكماً (١٣٠٨٢).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه ابن خزيمة (٢٣٣/١) من طريق يحيى بن اليمان العجلي به .

و رجاله ثقات سوى يحيى بن يمان العجلي، قال الحافظ في التقریب: صدوق، عابد، يخطئ كثيراً، و قد تغير، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، فليج، فسأ حفظه،

قال وكيع: ما كان أحد أحفظ منه، يحفظ في المجلس خمس مائة حديث، وقال ابن عدي (الكامل..): عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يعتمد الكذب؛ إلا أنه يخطئ، و يشتهه عليه.

هذا، وقد صرح الترمذي نفسه بخطأ حديث يحيى بن يمان هذا، و صحة روايات من رويها بلفظ: «رفع يديه مداً»، ولم نجد فيما تتبعنا له متابعاً و لا شاهداً بلفظ: «نشر أصابعه» فيغلب على الظن أن ما في نسخة الشيط أحمد شاكر من التحسين خطأ؛ حينما لم نجد أحداً من أصحاب كتب التخريج، و العلل، والشروح، نقل عن الترمذي تحسينه لهذا الحديث، والله أعلم.

اللهم إلا أن يقال: إن المداً والنشر واحد، قال أحمد: أهل العربية قالوا: هذا الضم؛ و ضم أصابعه، و هذا النشر؛ ومداً أصابعه، و هذا التفريق؛ و فرق أصابعه، و لأن النشر لا يقتضي التفريق كنشر الثوب، و لهذا يستعمل في الشيء الواحد، و لا تفريق فيه. (المغني لابن قدامة ٣٣٣/١)، فالاختلاف بينهما في اللفظ فقط، فيكون الحديث الثاني شاهداً له.

فتحسين الترمذي على ما في نسخة الشيط أحمد شاكر واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث العشرون

(الصلاة / باب ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم)

٢٤٤ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ إِيَّاسٍ، الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَايَةَ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ، قَالَ: سَمِعَنِي أَبِي؛ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ أَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَقَالَ لِي: أَيُّ بُنْيَ! مُحَدَّثٌ، إِيَّاكَ وَالْحَدَّثَ، قَالَ: وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الْحَدَّثُ فِي الْإِسْلَامِ _ يَعْنِي: مِنْهُ _ قَالَ: وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ

ﷺ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، وَمَعَ عُثْمَانَ ﷺ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا،
فَلَا تَقُلْهَا إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ؛ فَقُلْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٦٦٧).
أخرجه الإمام أبو حنيفة (المسند مع شرح علي القارئ ص ٣١٦) من طريق أبي
سفيان طريف السعدي. و أحمد (٨٥/٤)، و ابن ماجه (الصلاة/ افتتاح القراءة) من طريق
الجريري. و النسائي (الصلاة/ ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب) من
طريق عثمان بن غياث. كلاهما _ الجريري، و عثمان _ عن قيس. كلاهما _ أبو سفيان،
و قيس _ عن عبد الله بن مغفل ﷺ.

و الحديث رجاله ثقات؛ ماعدا سعيد بن أبي إياس، و ابن عبد الله بن مغفل.
أما سعيد؛ فقال الحافظ: ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، و الراوي عنه هنا
إسماعيل بن إبراهيم سمع منه بعد الاختلاط، و إن روى مسلم له من روايته عنه. (نهاية
الاقتباط ص ١٢٧).

و أما ابن عبد الله بن مغفل _ و هو يزيد _؛ فَجَهَّلَهُ النَّاسُ، و أنكروا على الترمذي
تحسين حديثه كما قال النووي في الخلاصة: «وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث وانكروا
على الترمذي تحسينه؛ كابن خزيمة، وابن عبد البر، والخطيب، وقالوا: إن مداره على ابن
عبد الله بن مغفل، وهو مجهول». اهـ. (نصب الراية ١/٣٣٢)

فنقول: إن رواية هذا الحديث عن ابن عبد الله ثلاثة: قيس بن عباية عند الترمذي،
و أحمد، و هو ثقة، و عبد الله بن بريدة عند الطبراني، و هو أيضاً ثقة، و أبو سفيان
طريف بن شهاب عند أبي حنيفة، فارتفع عنه جهالة العين؛ إلا أنه بقي مستور الحال.
فأخط الإسناد عن درجة الصحيح، و إنما حسنه الترمذي لاعتضاده بشواهد،
منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند البخاري (الأذان/ ما يقرأ بعد التكبير) و عند مسلم

(الصلاة/ حجة من قال: لا يُجهر بالبسملة)، وعند النسائي (الصلاة/ افتتاح القراءة) مثله .
 ٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند الطبراني في الأسط كما في البحرين (٣١٦/١) نحوه مطولاً بقصة، وقال الهيثمي في الجمع (١٠٨/٢): و رجاله موثقون .
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود .

الحديث الحادي والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في التأمين)

٢٤٨ _ حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَسٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ ﴿غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَقَالَ: «آمِينَ»، وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ.
 قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
 وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حُجْرِ أَبِي الْعَنَسِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَقَالَ: «آمِينَ» وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ فِي هَذَا، وَأَخْطَأَ شُعْبَةُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: عَنْ حُجْرِ أَبِي الْعَنَسِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُجْرُ بْنُ عَنَسٍ، وَيُكْنَى أَبَا السَّكَنِ، وَزَادَ فِيهِ: «عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ»؛ وَلَيْسَ فِيهِ «عَنْ عَلْقَمَةَ»، وَإِنَّمَا هُوَ: عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَسٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَقَالَ: «وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ»؛ وَإِنَّمَا هُوَ: «وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ». قَالَ: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ سُفْيَانَ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ

حَدِيثِ شُعْبَةَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٧٥٨).
أخرجه أبوداود (الصلاة/ التأمين وراء الإمام)، وأحمد (٣١٥/٤، ٣١٧) من
طريق سفيان. والمصنف في نفس الباب من طريق العلاء بن صالح. و أبوداود في الموضع
المذكور من طريق علي بن صالح. ثلاثتهم عن سلمة بن كهيل به.
و رجاله كلهم ثقات، إلا حُجر بن عَنَبَس فوثقه بعض، و جَهْلَه آخرون _ كما
سيأتي _ و الحديث اختلف فيه سنداً، و متناً كما ذكره المصنف مفصلاً، وقال ابن القيم
الجوزية في تهذيب السنن لأبي داود (٣٢١/١) : وفي الحديث أمور أربعة:

- ١ _ اختلاف شعبة، وسفيان في رفع، و خفض.
- ٢ _ اختلافهما في حُجر، فشعبة يقول: حُجر أبو العَنَبَس، والثوري يقول: حُجر
بن العَنَبَس، و صَوَّب البخاري، و أبو زرعة قول الثوري.
- ٣ _ أنه لا يُعرف حال حُجر. قلت: قد عرفه ابن معين، و الخطيب، و ابن
حبان، و وثقوه. و عرفه أبو حاتم أيضاً، كذا في التهذيب.
- ٤ _ إن الثوري، و شعبة اختلفا، فجعله الثوري من رواية حُجر، عن وائل، وشعبة
جعله من رواية حُجر، عن علقمة، عن وائل، و الدارقطني ذكر رواية الثوري، و صححها،
و لم يره منقطعاً بزيادة شعبة علقمة بن وائل في الوسط، و لهذه العلة لم يصححه الترمذي، و
الله أعلم. انتهى. قلنا: ومثل ذلك قال ابن القطان أيضاً (كما في النصب ٣٧٠/١)
و حديث شعبة المذكور؛ أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٣٢/٢) وقال: صحيح
الإسناد، و أحمد (٣١٦/٤).

فنظراً إلى هذا الاختلاف لم يصححه الترمذي _ وإن كانت رواية سفيان عنده
راجحة _ ؛ فإن الاختلاف يشعر بخفة شريطة الضبط، و حسنه لما رأى له من المتابعات _
كما ذكر هو حديث العلاء بن صالح _ و من الشواهد، فمنها:

- ١ _ حديث أبي هريرة ؓ عند الحاكم (٢٣٢/٢) مثله، وقال: صحيح على

شرط الشيخين، و وافقه الذهبي.

٢ _ حديث علي ؓ عند ابن أبي حاتم في العلل (٩٣/١) أنه سمع النبي ﷺ يقول آمين حين يفرغ من قراءة فاتحة الكتاب، و ضعفه.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثاني والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في السكتين)

٢٥١ _ حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ ؓ قَالَ: سَكَّتَانِ حَفِظْتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأُنْكَرَ ذَلِكَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ؓ، وَقَالَ: حَفِظْنَا سَكْنَةً، فَكَتَبْنَا إِلَى أَبِي بَنِي كَعْبٍ ؓ بِالْمَدِينَةِ، فَكَتَبَ أَبِي: أَنْ حَفِظَ سَمُرَةُ، قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْنَا لِقَتَادَةَ: مَا هَاتَانِ السَّكَّتَانِ؟ قَالَ: إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَإِذَا قَرَأَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قَالَ: وَكَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَسْكُتَ؛ حَتَّى يَتَرَادَّ إِلَيْهِ نَفْسُهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المنذري فيما نقله في المختصر، و أما المزني في الأطراف (٤٥٨٩) ؛ فلم ينقل أي حكم عليه.

أخرجه أحمد (٧/٥، ١١، ١٥، ٢٠-٢٣)، و ابن خزيمة (١٥٧٨)، و أبو داود (الصلاة/ السكتة عند الافتتاح)، و ابن ماجه (الصلاة/ في سكتتي الإمام) بأسانيدهم المختلفة من طريق الحسن عن سمرة ؓ .

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن سعيد بن أبي عروبة مختلط كما في التقريب، لكن الراوي عنه عبد الأعلى من سمع منه قبل اختلاطه، و أخرج له الشيخان

من طريقه (نهاية الاغتياب ص ١٣٩)

هذا، و لكن العلماء قد اختلفوا في صحة سماع الحسن من سمرة بن جندب رضي الله عنه، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٨٩/١) أسلفناها في دراستنا للحديث الحادي عشر، ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، ورأى الناس اختلفوا في سماع الحسن عن سمرة، _ وإن كان الصحيح عنده أن سماعه منه ثابت على ما قالوا _؛ فحسن هذا الحديث بناءً على شاهده الذي أشار إليه في الباب.

قلنا: لم نظفر بحديث لأبي هريرة فيه ذكر السكتين، نعم أخرج الدارمي (١٢٤٧)، وأحمد (٢٣١/٢) عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته... الحديث مطولاً. فليس فيه إلا سكتة واحدة، والله أعلم.

و أخرج الديلمي في الفردوس (٥٢٢/٥) عن أنس رضي الله عنه: يجب على الإمام سكتتان، سكتة عند افتتاح الصلاة، فإذا قرأ ﴿المغضوب عليهم﴾ و لا الضالين فيمكث حتى يقرأ من يبقى عليه منها شيء. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في وضع اليمين علي الشمال في الصلاة)

٢٥٢ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ قَيْصَةَ بْنِ هُلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُنَا، فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ يَمِينَهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَغُطَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ هُلْبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٧٣٥).
أخرجه أحمد (٢٢٦/٥، ٢٢٧)، و ابن ماجه (الصلاة/ وضع اليمين على الشمال
في الصلاة)، و أبو داود الطيالسي (١٠٤١) بأسانيدهم من طريق سماك به.
و الحديث في إسناده رجالان تكلم العلماء فيهما: سماك بن حرب، و قبيصة ابن
هلب.

أما سماك؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة
ساء حفظه، قال صالح: ضعيف، و قال ابن المبارك: ضعيف الحديث، و كان شعبة
يضعفه، و قوَّاه جماعة.

و أما قبيصة بن هُلب؛ فقال الحافظ في التقریب: مقبول، و قال الذهبي : وثق.
فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسَّنه الإمام لما أتى ما يعضده من
الشواهد، منها:

١ _ حديث وائل رضي الله عنه عند مسلم (الصلاة/ وضع يده اليمنى على اليسرى) بلفظ:
أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة، ثم كبر، ثم التحف، ثم وضع يده
اليمنى على اليسرى .

٢ _ حديث غطيف بن الحارث رضي الله عنه عند ابن عبد البر في الاستذكار (١٩٤/٦)
بلفظ: إني رأيت رسول الله ﷺ واضعاً يده اليمنى على اليسرى في الصلاة.

٣ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١١/٥٩ رقم ١١٤٨٥):
أمرنا بتعجيل فطرنا، و تأخير سحورنا، و أن نضع أيماننا على شائنا في الصلاة. قال
الهيثمي في الجمع (١٠٥/٢): رجاله رجال الصحيح .

٣ _ حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند ابن ماجه (الصلاة/ وضع اليمين على الشماء في
الصلاة) قال: مر بي النبي ﷺ، فأخذ بيدي اليمنى، فوضعها على اليسرى.

٤ _ حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عند البخاري (الصلاة/ وضع اليمنى على

(اليسرى) كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع)

٢٥٧ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَلَا أَصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَصَلَّى، فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٤٦٨)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أحمد (٣٨٨/١، ٤٤١)، أبو داود (الصلاة/ من لم يذكر الرفع عند الركوع)، والنسائي (الصلاة/ الرخصة في ترك ذلك أي: الرفع من الركوع) بأسانيدهم من طريق سفیان، عن عاصم بن كليب به.

و الحديث رجاله ثقات سوى عاصم بن كليب، قال الحافظ في التقریب: صدوق، رُمي بالإرجاء، وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: صالح، وقال ابوداود: كان أفضل أهل زمانه، كان من العبّاد، قال شريك: مرجئ.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما له متابع من طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود قال: صليت خلف النبي ﷺ، و أبي بكر، و عمر، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة. أخرجه البيهقي في السنن (٧٩/٢)، و لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عند أبي داود (الصلاة/ من لم يذكر الرفع عند

الركوع) بلفظ: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة؛ رفع يديه إلى قريب من أذنيه، ثم لا يعود.

٢ - و حديث جابر بن سمرة ؓ عند مسلم (الصلاة/ الأمر بالسكون في الصلاة) بلفظ: «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس، اسكنوا في الصلاة» الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في الرخصة في الإقعاء)

٢٨٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا، يَقُولُ: قُلْنَا لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، قَالَ: هِيَ السُّنَّةُ، فَقُلْنَا: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجُلِ، قَالَ: بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة الشيط أحمد شاكر، والعارضة: «حسن صحيح» معاً، و في الباقية: «حسن» فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (٥٧٥٣).

أخرجه أحمد (٣١٣/١)، و مسلم (الصلاة/ جواز الإقعاء على الكعبيين)، و أبو داود (الصلاة/ الإقعاء بين السجدين) بأسانيدهم من طريق أبي الزبير به.

و الحديث رجاله ثقات؛ سوى أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرُس، قال الحافظ في التقریب: صدوق؛ إلا أنه يُدلس. و قال الذهبي في الكاشف: حافظ، ثقة، قال أبو حاتم: لا يُحتج به، و قد صرح هنا بالتحديث.

فنزل الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما أتى ما يعضده من

شواهد، منها:

١ - حديث ابن عمر ؓ عند البيهقي (١٢٠/١) أنه حين يرفع رأسه من

السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه، ويقول: إنه من السنة.

٢ _ فعل العبادلة الثلاثة، فأخرج البيهقي (١٢٠/١) من طريق طاؤس قال: رأيت العبادلة الثلاثة يفعلون ذلك: عبد الله بن عباس، و عبد الله بن عمر، و عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السادس والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في الانصراف عن يمينه، وعن يساره)

٣٠١ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ قَيْصَةَ بْنِ هُلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْمِنَا، فَيَنْصَرِفُ عَلَى جَانِبَيْهِ جَمِيعًا، عَلَى يَمِينِهِ، وَعَلَى شِمَالِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنْسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ هُلْبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٧٣٣)، و المنذري في المختصر .

أخرجه أبو داود (الصلاة/ كيف الانصراف في الصلاة)، و ابن ماجه (الصلاة/ الانصراف من الصلاة) من طريق سماك بن حرب به. قلنا: هذا نفس الحديث الثالث و العشرين، قطع المصنف في ترجمتين، وساق الحديث بطوله الإمام أحمد (٢٢٦/٥)، وقد مرَّ ما فيه من الكلام في سماك بن حرب، و قيصه بن هُلب.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسَّنه الإمام بشواهده:

- ١ _ حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عند البخاري (الصلاة/ الانفتال، والانصرف عن اليمين، و الشمال)، و مسلم (الصلاة/ جواز الانصراف عن اليمين و الشمال) مثله.
- ٢ _ حديث أنس رضي الله عنه عند مسلم في نفس الموضع نحوه .
- ٣ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند ابن ماجه (الصلاة/ الانصراف من الصلاة) قال: رأيت رسول الله ﷺ ينفتل عن يمينه، و عن يساره في الصلاة.
- ٤ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٢٩/٦) أنه ﷺ سلم عن يمينه، و عن شماله، قال الهيثمي في المجمع (١٤٦/٢): رجاله موثقون.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في وصف الصلاة)

٣٠٢ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمًا؛ قَالَ رِفَاعَةُ: وَنَحْنُ مَعَهُ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ كَالْبُدَوِيِّ، فَصَلَّى، فَأَخَفَ صَلَاتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ، فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَرَجَعَ، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ، فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَفَعَلَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ، فَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ، فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَخَافَ النَّاسُ، وَكَبُرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَخَفَ صَلَاتَهُ لَمْ يُصَلِّ، فَقَالَ الرَّجُلُ فِي آخِرِ ذَلِكَ: فَأَرِنِي، وَعَلَّمْنِي؛ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، أُصِيبُ، وَأُخْطِئُ، فَقَالَ: «أَجَلْ، إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَتَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، وَأَقِمَّ، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ؛ فَاقْرَأْ،

وَالْإِلَّا؛ فَاحْمَدِ اللَّهَ، وَكَبِّرْهُ، وَهَلِّلْهُ، ثُمَّ ارْكَعْ؛ فَاطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ اعْتَدِلْ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ؛ فَاعْتَدِلْ سَاجِدًا، ثُمَّ اجْلِسْ؛ فَاطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ قُمْ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وَإِنْ انْتَقَصَتْ مِنْهُ شَيْئًا؛ انْتَقَصَتْ مِنْ صَلَاتِكَ»، قَالَ: وَكَانَ هَذَا أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ مَنْ انْتَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا؛ انْتَقَصَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَلَمْ تَذْهَبْ كُلُّهَا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رِفَاعَةَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٦٠/٤)، و
المنذري في المختصر.

أخرجه أحمد (٣٤٠/٤)، وأبو داود (الصلاة/ صلاة من لا يُقيم صلبه في الركوع، والسجود)، والنسائي (الصلاة/ أقل ما تجزئ به الصلاة)، وابن ماجه (الطهارة/ الوضوء على ما أمر الله تعالى) مختصراً، والحاكم (٢٤٢/١) بأسانيدهم من طريق يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد به. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا يحيى بن علي قال الحافظ في التقریب: مقبول، قلنا: ذكره بناءً على ذكر ابن حبان له فقط، فهو مستور الحال، وقال الذهبي في الميزان: فيه جهالة، وقال ابن القطان: لا يُعرف إلا بهذا الخبر، و ما علمت فيه ضعفاً.

فلذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام الترمذي لما أتى ما يعضده من الشواهد، منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (الأذان/ أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة)، ومسلم (الصلاة/ الأمر بتحسين الصلاة)، والمصنف في نفس الباب نحوه.

٢ _ حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه عند أحمد (٢٦٤/٤) عن أبي مجلز، قال: صلى بنا عمار رضي الله عنه صلاةً، فأوجز فيها، فأنكروا ذلك، فقال: ألم أتم الركوع، و السجود؟ قالوا: بلى .

٣ _ و حديث حذيفة رضي الله عنه عند البخاري (الصلاة/ إذا لم يُتِمَّ السجود) أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه، و لا سجوده، فلما قضى صلاته؛ قال له حذيفة رضي الله عنه: ما صليت، قال (الراوي): و أحسبه قال: لو مت؛ مت على غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء)

٣٠٩ _ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ بِـ«الشَّمْسِ وَضُحَاهَا»، وَنَحْوَهَا مِنَ السُّورِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَأَنْسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (١٩٦٢). أخرجه أحمد (٣٥٤/٥) من طريق زيد بن الحباب. و النسائي (الصلاة/ القراءة في العشاء الآخرة بـ «الشمس و ضحاها») من طريق علي بن الحسن. كلاهما _ ابن الحباب، و علي بن الحسن _ عن الحسين بن واقد به.

و الحديث رجاله ثقات، إلا زيد بن الحباب، و الحسين بن واقد. أما زيد بن الحباب؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ في حديث الثوري، و قال الذهبي في الكاشف: لم يكن به بأس، قد يهيم، ولكن هذا الحديث عن غير الثوري.

والحسين بن واقد المروزي، قال الحافظ في التقریب: ثقة، له أوهام، و قال الذهبي في الميزان: وثقه ابن معين، و غيره، و استنكر أحمد بعض حديثه، و حرّك رأسه، كأنه لم يرضه، و ذكر ابن عدي - ثم الذهبي - بعض مناكيره. و قال الذهبي في ترجمة عبدالله بن بُريدة: و روى عن أحمد ابنه عبدالله، قال: خبر عبدالله بن بُريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكره!.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما أتى له من شواهد، منها:

١ - حديث البراء بن عازب ؓ: سمعت النبي ﷺ قرأ في العشاء بالتين، و الزيتون. الحديث. أخرجه مالك في الموطأ (الصلاة/ القراءة في المغرب و العشاء)، و أحمد (٣٠٤/٤)، و البخاري (الأذان/ القراءة في العشاء مثله .

٢ - حديث أنس ؓ في قصة إمامة معاذ ؓ لقومه بعد ما صلى مع النبي، و تطويله في القراءة، قال ﷺ: «اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، و الشمس، و ضحاها» عند أحمد (١٠١/٣) مختصراً، و (٣٥٥/٥) بطوله . قال الهيثمي في الجمع (١١٨/٢): رجاله رجال الصحيح .

فتحسين أبي عيسى اقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والعشرون

(الصلاة / باب ما جاء في القراءة خلف الإمام)

٣١١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ؓ: قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، فَثَقُلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ؛ قَالَ: «إِنِّي أَرَاكُمْ تَقْرَءُونَ وَرَاءَ إِمَامِكُمْ»، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي وَاللَّهِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا؛ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَنْسٍ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥١١١)، والمنذري في المختصر.

أخرجه أحمد (٣١٣/٥، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٢)، والبخاري في جزء القراءة (٦٤)، (٢٥٧)، وأبو داود (الصلاة/ من ترك القراءة في صلاته)، والحاكم في المستدرک (٢٣٨/١)، وابن خزيمة (١٥٨١) بأسانيدهم المختلفة من طريق محمد بن إسحاق به. والحديث رجاله ثقات سوى محمد بن إسحاق، قال الحافظ في التقریب: صدوق يُدلس، ورُمي بالتشيع، والقدر، وقال الذهبي في الميزان: وثقه غير واحد، وههنا آخرون، وهو صالح الحديث، ماله عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة، والأشعار المكذوبة، قال أحمد بن حنبل: هو حسن الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وليس بحجة، وقال ابن المديني: حديثه عندي صحيح، وقال النسائي، وغيره: ليس بالقوي: وقال الدارقطني: لا يُحتج به، قال أحمد: هو كثير التدليس جداً. قلنا: وقد ثبت سماعه عن مكحول هذا الحديث، كما في رواية البيهقي (١٦٤/١).

هذا، ومع ذلك قد اختلف في الحديث سنداً ومتناً، أما الإسناد؛ فرواه محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع، عن عُبَادَةَ رضي الله عنه مثل ما عند المصنف.

و رواه زيد بن واقد عن مكحول، عن نافع بن محمود بن الربيع، عن عبادة عند أبي داود (الموضع المذكور)، و نافع مستور الحال، و مجهول الحال.

و رواه سعيد بن عبدالعزيز، و غير واحد، عن مكحول، عن محمود، عن أبي نُعَيْم، عن عُبَادَةَ عند الحاكم (٢٣٨/١)، والدارقطني (٣١٧/١).

و رواه بعضهم، عن مكحول، عن نافع، عن محمود، عن عبادة رضي الله عنه عند الدارقطني كما ذكره الحافظ في الإصابة (في ترجمة محمود).

و أما المتن؛ فرواه الزهري، عن محمود، عن عبادة رضي الله عنه: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » بدون القصة، كما أشار إليه المصنف، وجعله أصح من حديث ابن إسحاق هذا. و في رواية معمر، وسفيان، و غيرهما عن الزهري زيادة « فصاعداً » عند أبي داود (الموضع المذكور) و النسائي (الصلاة/ قراءة أم القرآن خلف الإمام فيما جهر به الإمام) فبناء على حال ابن إسحاق، وعلى ما اختلف في حديثه اختلافاً كثيراً انحط الحديث إلى درجة الضعف، ولكن لما كان له من شواهد _ مطلقة _ في الباب حسنه الترمذي رحمه الله تعالى. فمنها:

- ١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (الصلاة/ وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة): « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن؛ فهي خداج » الحديث.
- ٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند ابن ماجه (الصلاة/ القراءة خلف الإمام) مثله.

- ٣ _ وحديث أنس رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣١٨/١)، و فيه: « أتقروؤن؟ و الإمام يقرأ؟ » فسكتوا، فقال: « فلا تفعلوا، و ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه ». قال الهيثمي في الجمع (١١٠/٢): رجاله ثقات.
 - ٤ _ حديث أبي قتادة رضي الله عنه عند أحمد (٣٠٨/٥) نحوه. قال الهيثمي في الجمع (١١١/٢): فيه رجل لم يسم .
 - ٥ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند البزار (كشف ٢٣٩/١)، وقال الهيثمي في الجمع (١١٠/٢) فيه مسلمة بن علي، وهو ضعيف.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثلاثون

- (الصلاة / باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة)
- ٣١٢ _ حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ

شَهَابٍ، عَنْ ابْنِ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنْفًا؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ؟» قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
 قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط. وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٢٦٤)، و المنذري في المختصر. أخرجه الإمام مالك في الموطأ (الصلاة/ ترك القراءة خلف الإمام، ص)، و الإمام أحمد (٢/ ٢٤٠)، و أبو داود (الصلاة/ من كره القراءة خلف الإمام)، و النسائي (الصلاة/ ترك القراءة خلف الإمام)، و ابن ماجه (الصلاة/ إذا قرأ الإمام فإنصتوا) كلهم من طريق الزهري، عن ابن أكيمة به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أكيمة؛ فإنه _ وإن وثقه ابن معين وغيره _ مجهول، لا يُعْرَفُ عند غير واحد من المحدثين، و قد ذكره مسلم في الوجدان، قال البزار: لم يرو عنه غير الزهري، و قال الحميدي، و البيهقي: هو رجل مجهول كما في التهذيب. فنظرنا إلى ذلك حطه الترمذي من درجة الصحيح، و حسنه لشواهد في الباب،

منها:

١ _ حديث عمران بن حُصَيْن رضي الله عنه عند مسلم (الصلاة/ نهى المأموم عن جهره بالقراءة خلف الإمام) ولفظه: «أيكم قد قرأ خلفي بـ «سبح اسم ربك الأعلى؟»، فقال رجل: ... قال ﷺ: «قد علمت أن بعضكم خالجنها».

٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند ابن ماجه (الصلاة/ في الباب السابق ذكره) بلفظ:

«من كان له إمام؛ فقراءة الإمام له قراءة». قال الحافظ البوصيري في إتحاف الخيرة (٣٤٣/٢): صحيح على شرط الشيخين.

٣ _ و حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الطحاوي (الصلاة/ القراءة خلف الإمام)، و لفظه: كانوا يقرؤون خلف النبي ﷺ، فقال: «خلطتم عليّ القرآن». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و أما ما في نسخة العارضة من التصحيح أيضاً؛ فخطأ، والله أعلم.

الحديث الحادي والثلاثون

(الصلاة / باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً)

٣٢٠ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ، وَالسُّرُجَ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا هُوَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، وَاسْمُهُ بَادَاً وَيُقَالُ بَادَاً أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٣٧٠). أخرج أبو داود (الجنائز/ زيارة النساء القبور)، و النسائي (الجنائز/ التغليظ في اتخاذ السُّرُج على القبور)، و ابن ماجه (الجنائز/ النهي عن زيارة النساء القبور) و مدارُ الكل على أبي صالح باذام.

و الحديث رجاله ثقات سوى أبي صالح، قال الحافظ في التقریب: ضَعِيف، يُرْسِل، وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم، و غيره: لا يُحْتَجُّ به، عامة ما عنده تفسير. اهـ. و ضعفه البخاري، و قال يحيى القطان: لم أر أحداً من أصحابنا تركه، قال

ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس به بأس، وإذا روى عنه الكلبي؛ فليس بشيء، ووثقه العجلي، قال ابن حبان: لم يسمع من ابن عباس؛ كما في التهذيب. لذلك نزل إسناده الحديث إلى درجة الضعف، وحسنه الإمام الترمذي لاعتضاده بشواهد صحيحة قوية، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ؓ عند البخاري (الجنائز/ ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور) بلفظ: «قاتل الله اليهود، والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، و مسلم (المساجد/ النهي عن بنا المسجد على القبور) مثله.

٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري في نفس الباب، وكذا عند مسلم.

٤ _ و حديث جندب ؓ عند مسلم في الموضع المذكور مطولاً. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثاني والثلاثون

(الصلاة / باب ما جاء في كراهية البيع و الشراء،

و إنشاد الضالة، والشعر في المسجد)

٣٢٢ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَنَاسُخِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ، وَعَنِ الْبَيْعِ، وَالْإِشْتِرَاءِ فِيهِ، وَأَنْ يَتَحَلَّقَ النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَنْسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٧٩٦)

أخرجه أبوداود (الصلاة/ التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة)، و النسائي (الصلاة/

النهي عن البيع، والشراء في المسجد)، و ابن ماجه (الصلاة/ ما يكره في المساجد) كلهم

من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الناس تكلموا في عمرو بن شعيب، و أبيه .
أما عمرو؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: قال
القطان: إذا روى عنه ثقة؛ فهو حجة، و قال أحمد: ربما احتججنا به، و قال أبو داود:
ليس بحجة، وفي معرفة الرواة: صدوق في نفسه، لا يظهر لي تضعيفه بحال قوي.
و أما شعيب: فقال الحافظ في التقریب: صدوق، ثبت سماعه من جده، و قال
الذهبي في الكاشف: صدوق، و في الميزان في ترجمة ابنه عمرو: لا مغمز فيه، ولكن ما
علّمت أحداً وثقه، بلى؛ ذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: ههنا أمران، أحدهما: أن الجد المذكور في السند من هو؟ جد عمرو محمد
بن عبدالله، أم جد شعيب عبدالله بن عمرو عليه السلام، فقال الحافظ في التهذيب: و أما رواية
أبيه _ عمرو بن شعيب _ عن جده؛ فإنما يعني بها الجد الأعلى عبدالله بن عمرو، لا
محمد بن عبدالله.

و الأمر الثاني: أن شعيباً سَمِعَ من جده، أم لا؟ فقال الحافظ في التهذيب: و قد
صرح شعيب بسماعه من عبدالله في أماكن، و صحَّ سَماعُه منه، لكن هل سَمِعَ منه جميع
ما روى عنه، أم سَمِعَ بعضها، و الباقي صحيفة؟ الثاني هو الأظهر عندي، و هو الجامع
لاختلاف الأقوال فيه، فإذا صحَّ سماعه لبعضها؛ فغاية الباقي أن يكون وجادة، و هو أحد
وجوه التحمل، و لما قال ابن معين: ما يرويه عن جده إرسالاً؛ فهي صحاح، عن
عبدالله؛ غير أنه لم يسمعها منه؛ فصحت تلك الوجادة.

لذلك قال البخاري في التَّأْرِيْط الكبير (٣٤٢/٦): رأيت أحمد، و علي بن المديني،
و إسحاق بن راهوية، و أبا عبيد يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

فلما كان حال عمرو، و شعيب حال من لا يصححون لحديثه بالإضافة إلى ما
اختلفوا في هذا لإسناد وصلٍّ، و انقطاعاً _ و إن كان الصحيح وصله _ و للحديث
شواهد عديدة؛ حسنه الإمام الترمذي، فمن تلك الشواهد:

١ _ حديث أبي هريرة عليه السلام عند مسلم (الصلاة) النهي عن نشد الضالة في

(المسجد) و فيه: النهي عن نشد الضالة، فقط.

- ٢ _ و حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه عند مسلم في نفس الباب بمعنى حديث أبي هريرة.
 ٣ _ و من حديث جابر رضي الله عنه عند النسائي (المساجد/ النهي عن إنشاد الضالة في المسجد) قال: جاء رجل ينشد ضالة في المسجد، فقال له رسول الله ﷺ: «لا وجدت».

- ٤ _ حديث أنس رضي الله عنه عند الطبراني في الأسط كما في البحرين (٢٥٢/١) بلفظ حديث جابر رضي الله عنه، وقال الهيثمي في المجمع (٢٤/٢): رجاله ثقات.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والثلاثون

(الصلاة / باب ما جاء في الصلاة على الحصير)

- ٣٣٢ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى حَصِيرٍ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو سَفْيَانَ اسْمُهُ طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٩٨٢).
 أخرجه مسلم (الصلاة/ الصلاة في ثوب واحد، و صفة لبسه). و ابن ماجه (الصلاة/ الصلاة على الخُمرة). كلاهما من طريق الأعمش، عن أبي سفيان به.
 و الحديث رجاله ثقات إلا إبا سفيان طلحة بن نافع، قال الحافظ في التقریب: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: قال جماعة: ليس به بأس، و قال شعبة: حديثه عن جابر صحيفة. اهـ. و في الميزان: سئل عنه ابن معين، فقال: لا شيء، و قال أبو حاتم: أبو الزبير أحب إليّ منه، و قال ابن المديني: كانوا يضعفونه في حديثه.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لما يعضده من شواهد،

منها:

- ١ _ حديث أنس رضي الله عنه عند النسائي (الصلاة/ الصلاة على الحصر) مطولاً، وفيه: فعمدت إلى حصر، فنضحته بماء، فصلى عليه.
- ٢ _ وحديث المغيرة بن شعبة عند أبي داود (الصلاة/ الصلاة على الحصر) بلفظ: كان رسول الله ﷺ يصلي على الحصر، والفروة المدبوغة. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والثلاثون

(الصلاة / باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين)

٣٦٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ _ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ _ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ؛ كَانَتْهُ عَلَى الرَّضْفِ، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَرَّكَ سَعْدٌ شَفْطَيْهِ بِشَيْءٍ، فَأَقُولُ: حَتَّى يَقُومَ؟، فَيَقُولُ: حَتَّى يَقُومَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ؛ إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٦٠٩) أخرجه أبو داود (الصلاة/ تخفيف القعود)، وأحمد (٣٨٦/١) من طريق شعبة.، و النسائي (الصلاة/ التخفيف في التشهد الأول) من طريق إبراهيم بن سعد. وأحمد (٤٢٨/١) من طريق مسعر. ثلاثتهم عن سعد بن إبراهيم به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، قال الحافظ في التقريب: ثقة، و الراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، وقال المنذري في التلخيص: قال عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة: هل تذكر عن عبدالله شيئاً، قال: ما أذكر عنه شيئاً.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة لعللة الانقطاع، و حسنه الإمام الترمذي لما رأى له من شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث التشهد لابن مسعود رضي الله عنه عند ابن خزيمة (٣٥٠/١)، و أحمد (٤٥٩/١)، وفيه: ثم إن كان في وسط الصلاة؛ نهض حين يفرغ من تشهده. قال الهيثمي في المجمع (١٤٢/١): رجاله موثقون .

٢ _ حديث أبي بكر رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (٢٦٣/١) من طريق تميم بن سلمة: كان أبو بكر إذا جلس في الركعتين؛ كأنه على الرضف، قال الحافظ في التلخيص (٢٦٣/٢) إسناده صحيح.

٣ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (٢٦٣/١) قال: ما جعلت الراحة في الركعتين إلا للتشهد.

و الأخيران و إن كانا موقوفين؛ لكنهما في حكم المرفوع؛ فإنه ليس فيما فعلاه مجال للرأي. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والثلاثون

(الصلاة / باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار)

٣٧٧ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ صَفِيَّةِ ابْنَةِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ » .
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٨٤٦)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أبوداود (الصلاة/ المرأة تصلي بغير خمار) من طريق الحجاج. و ابن ماجه (الصلاة/ إذا حاضت الجارية؛ لم تصل إلا بخمار) من طريق أبي الوليد، و عارم أبي النعمان. و الحاكم في المستدرک (٢١١/١) بإسناده من طريق الحجاج، ثلاثتهم عن حماد به.

و الحديث رجاله ثقات محتج بهم ؛ إلا قبيصة بن عقبة، فقال الحافظ في التقریب: صدوق، ربما خالف، و قال الذهبي في الميزان: صدوق جليل، محتج به عندهم، موثق مع وجود غلطه، و ضعفه الأكثرون في سفيان الثوري لصغره؛ إلا أبا حاتم؛ فإنه قال: صدوق، لم أرَ من الحديث يأتي بالحديث على لفظ واحد، لا يغيره سوى قبيصة بن عقبة، علي بن الجعد، و أبي نعيم في الثوري. اهـ ملخصاً. و قال الحافظ في هدي الساري: و قال الفضل بن سهل: و كان قبيصة يحدث بحديث سفيان على الولاء درساً درساً حفظاً. و إضافةً إلى ذلك قد اختلف في إسناده رفعاً، و وقفاً، و وصلاً، و إرسالاً، قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وأظنه لخلاف فيه على قتادة، ثم أخرجه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا، وإليه أشار أبو داود في سننه، فقال: وقد رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ. قال الدارقطني في كتاب العلل (كما في نصب الراية ٢٩٥/١): اختلف فيه على قتادة، فرواه حماد بن سلمة، عن قتادة هكذا مسنداً مرفوعاً عن النبي ﷺ، وخالفه شعبة، وسعيد بن بسر، فروياه عن قتادة موقوفاً، ورواه أيوب السختياني، وهشام بن حسان، عن ابن سيرين مرسلًا عن عائشة رضي الله عنها أنها نزلت على صفية بنت الحارث، حدثتهما بذلك، ورفعاً الحديث، وقول أيوب، وهشام أشبه بالصواب انتهى كلامه.

وحسنه الإمام الترمذي لما كان له من شاهد:

من حديث عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ « لا يقبل الله من امرأة صلاة؛ حتى توارى زينتها، ولا من جارية بلغت المحيض؛ حتى تختمر ». أخرجه الطبراني في الأوسط، والصغير كما في البحرين (٨٤/١) وقال: تفرد به إسحاق بن إسماعيل بن عبد الأعلى الأيلي. اهـ. قال الهيثمي في الجمع (٥٢/٢): لم أجد من

ترجمه، و بقیة رجاله موثقون.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس والثلاثون

(الصلاة / باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة)

٣٧٩ _ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَلَا يَمْسَحِ الْحَصَى؛ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاكِهُهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَيْقِبٍ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَحَدِيثَهُ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٩٩٧).

أخرجه أبو داود (الصلاة / مسح الحصى في الصلاة)، و النسائي (الصلاة / النهي عن مسح الحصى)، و ابن ماجه (الصلاة / مسح الحصى في الصلاة) كلهم من طريق الزهري، عن أبي الأحوص مولى بني ليث به.

و الحديث رجاله ثقات سوى أبي الأحوص، قال الحافظ في التقریب: مقبول، لم يرو عنه غير الزهري، و قال الذهبي في الكاشف: قال ابن معين: ليس بشيء، و قال النسائي: لا أعرفه، و زاد الحافظ في التهذيب: و لا نعلم أن أحداً روى عنه غير ابن شهاب، و قال ابن عينة: لما روى الزهري هذا الحديث _ يعني مسح الحصى _ قال له سعد بن إبراهيم: من أبو الأحوص؟ كالمغضب حين حدث عن رجل مجهول، فقال له الزهري: أما تعرف الشيط مولى بني غفار المدني، كان يصلي في الروضة الذي، و الذي؛ و سعد لا يعرفه، و قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، و قال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم، و ذكره ابن حبان في الثقات.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام الترمذي لما يعضده من الشواهد، منها:

١ _ حديث المعيقب عند المصنف في نفس الباب، و أحمد (٤٢٥/٥) بلفظ: سألت رسول الله ﷺ عن مسح الحصى في الصلاة، فقال: «إن كنت لابد فاعلاً؛ فمرة واحدة».

٢ _ حديث علي رضي الله عنه عند أحمد (١٤٦/١) مطولاً، وفيه: «ولا تعبث بالحصى».

٣ _ حديث حذيفة رضي الله عنه عند أحمد (٤٠٢/٥) قال: سألت النبي ﷺ عن كل شيء؛ حتى مسح الحصى، فقال: «واحدة، أو دَعْ». قال الهيثمي في الجمع (٨٦/٢): فيه محمد بن أبي ليلي، وفيه كلام.

٤ _ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند أحمد (٣٠٠/٣) نحوه. قال الهيثمي في الجمع (٨٦/٢): فيه شرحبيل بن سعد، وهو ضعيف. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث السابع والثلاثون

(الصلاة / باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة)

٣٨٤ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّةً بِالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛ وَهُوَ يُصَلِّي؛ وَقَدْ عَقَصَ ضَفْرَتَهُ فِي قَفَاهُ، فَحَلَّهَا، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ مُغْضَبًا، فَقَالَ: أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ، وَلَا تَغْضَبْ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ».

قال: وفي الباب عن أم سلمة، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما. قال أبو عيسى: حديث أبي رافع حديث حسن.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٠٣٠)، والمنذري في المختصر.

أخرجه أبو داود (الصلاة/ الرجل يصلي عاقصاً شعره) من طريق عمران بن موسى به.

و أخرجه ابن ماجه (الصلاة/ كف الشعر و الثوب في الصلاة)، والدارمي (الصلاة/ عقص الشعر) كلاهما من طريق شعبة عن مخلول، عن أبي سعد رجل من أهل المدينة _ وجزم المزي بأنه شرحبيل بن سعد _، عن أبي رافع رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات سوى عمران بن موسى، قال الحافظ في التقریب: مقبول، و قال الذهبي في الكاشف: وثق، و في المغني: لا يكاد يُعرف، و ذكره ابن حبان في الثقات. فليس له توثيق صريح من الأئمة إلا ما ذكره ابن حبان في الثقات.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، ولكن جسسه الترمذي لما كان له من متابع من حديث مخلول، عن أبي سعد، عن أبي رافع السابق ذكره في التخریج، و كذا له شاهدان:

١ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند البخاري (الأذان/ لا يكف الشعر) ومسلم (الصلاة/ النهي عن كف الشعر): أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم، ولا يكف شعره، و لا ثوبه.

٢ _ حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند ابن ماجه (الصلاة/ كف الشعر و الثوب في الصلاة) بلفظ: «أمرت أن لا أكف شعراً». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن والثلاثون

(الصلاة / باب ماجاء في سجدتي السهو قبل السلام)

٣٩١ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ

عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ حَلِيفُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ؛ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ؛ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ؛ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ؓ.

قال أبو عيسى: حديث ابن بُحينة حديث حسن

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة: «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح، والتحسين معاً، بينما لم ينقل المزي في الأطراف (٩١٥٤) أي حكم عليه.

أخرجه الجماعة، البخاري في (الصلاة/ من يكبر في سجدتي السهو)، و مسلم (الصلاة/ السهو في الصلاة، و السجود له)، و أبوداود (الصلاة/ من قام في ثنتين، و لم يتشهد)، وابن ماجه (الصلاة/ فيمن قام في اثنتين ساهياً)، و النسائي (الصلاة/ ترك التشهد الأول).

و الحديث رجاله كلهم ثقات، رجال الصحيح، وله طرق عديدة، فالحديث حسن صحيح بلا ريب، و الصواب ما في أكثر النسط من قوله: «حسن صحيح»، دون «حسن» فقط، لذلك قال صاحب التحفة: بل هو صحيح، أخرجه الشيخان.

الحديث التاسع والثلاثون

(الصلاة / باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة و النقصان)

٣٩٦ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِيَّاضٍ - يَعْنِي ابْنَ هِلَالٍ - قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ ؓ: أَحَدُنَا يُصَلِّي، فَلَا يَدْرِي كَيْفَ صَلَّى؟ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلَمْ يَدْرِ كَيْفَ صَلَّى؛ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ؛ وَهُوَ جَالِسٌ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٣٩٦).
أخرجه (١٢/٣)، أبوداود (الصلاة/ إذا شك في الثنتين، والثلاث)، وابن ماجه (الصلاة/ السهو في الصلاة) كلاهما من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام به.
و أخرجه أحمد (٧٢/٣)، ومسلم (الصلاة/ السهو في الصلاة)، وأبوداود، وابن ماجه في الموضع المذكور بأسانيدهم المختلفة من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات سوى عياض بن هلال، قال الحافظ في التقریب: مجهول، تفرد يحيى بالرواية عنه، وقال الذهبي في الميزان: لا يُعرف، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير، وعدّه البخاري، ومسلم، والدارقطني في الوجدان، وذكره ابن حبان في الثقات.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة وحسنه الإمام الترمذي للمتابعة، فتابع عياضاً عطاء بن يسار كما مر في التخریج، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عند البخاري (الصلاة/ التوجه نحو القبلة)، ومسلم في الموضع المذكور بلفظ: «إذا شك أحدكم في صلاته؛ فليتحر الصواب، فليتم عليه، ثم ليسلم، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم».

٢ _ و حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي في نفس الباب، وقال: حسن صحيح.

٣ _ و حديث عبدالرحمن بن عوف عند الترمذي أيضاً في نفس الموضع، وقال: حسن صحيح غريب.

٤ _ و حديث عائشة رضي الله عنها عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٣٩/١) نحوه، وقال الهيثمي في المجمع (١٥١/٢): فيه حكيم بن نافع، ضعفه أبو

زرعه، و وثقه ابن معين .

٥ _ و حديث عثمان رضي الله عنه عند أحمد (٦٣/١)، و الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٣٩/١) نحوه مطولاً بقصة، وقال الهيثمي (١٥٠/٢): رجاله ثقات؛ إلا أن يزيد بن أبي كبشة الراوي عن عثمان لم يسمع منه.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الأربعون

(الصلاة / باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة)

٤٠٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ، عَنْ عَمِّ أَبِيهِ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، مُبَارَكًا عَلَيْهِ؛ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا، وَيَرْضَى، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انصَرَفَ، فَقَالَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعِ ابْنُ عَفْرَاءَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: كَيْفَ قُلْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا، مُبَارَكًا فِيهِ، مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضْعَةٌ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا، أَيُّهُمْ يَصْعَدُ بِهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رِفَاعَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٦٠٦)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أبوداود (الصلاة/ ما يستفتح به الصلاة من الدعاء)، و النسائي (الصلاة/ قول المأموم إذا عطس خلف الإمام) كلاهما من طريق رفاعه بن يحيى به.
و الحديث في إسناده رجالان تكلم العلماء فيهما: رفاعه بن يحيى، ومعاذ بن رفاعه.

أما رفاعه بن يحيى بن عبد الله بن رافع الزُرقي؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة. اهـ. و ذكره ابن حبان في الثقات.
و أما معاذ بن رفاعه؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، و في التهذيب: عن ابن معين: ضعيف، و قال الأزدي: لا يحتج بحديثه، و ذكره ابن حبان في الثقات، فالرجل مختلف بين الاحتجاج به، و عدمه.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لاعتضاده بحديث آخر لرفاعة عند البخاري من طريق علي بن يحيى بن خلاد الزرقي، عن أبيه، عن رفاعه رضي الله عنه قال: كنا يوماً نصلي وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة؛ قال سمع الله لمن حمده، قال رجل وراءه: ربنا، و لك الحمد حمداً كثيراً، طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف... الحديث. و بشواهد أتت له في الباب، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه رضي الله عنه قال: عطس شاب من الأنصار.. نحوه. أخرجه أبو داود (الصلاة/ ما يستفتح به الصلاة من الدعاء)، و قال المنذري: في إسناده عاصم بن عبد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، و شريك بن عبد الله القاضي، و فيهما مقال.

٢ _ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند مسلم (المساجد/ ما يقال بين تكبيرة الإحرام و القراءة)، و أبي داود في الموضع المذكور، و النسائي (الصلاة/ قول المأموم إذا عطس خلف الإمام) : أن رجلاً جاء إلى الصلاة؛ و قد حفزه النفس، فقال: الله أكبر الحمد لله حمداً كثيراً،... الحديث.

٣ _ حديث وائل بن حجر رضي الله عنه عند النسائي في الموضع المذكور نحوه .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والأربعون

(الصلاة / بام ما جاء في الصلاة عند التوبة)

٤٠٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَلِيٍّ
بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عليه السلام يَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ
رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ،
وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ؛ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي؛ صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي
أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ
يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؛ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»، ثُمَّ
قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً، أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ؛ ذَكَرُوا اللَّهَ،
فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ،
وَمُعَاذٍ، وَوَاثِلَةَ، وَأَبِي الْيَسْرِ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ،
مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ. وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، فَرَفَعُوهُ مِثْلَ
حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، فَأَوْقَفَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ
صلى الله عليه وسلم وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مِسْعَرٍ هَذَا الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٦١٠)، و
المنذري فيما نقله في المختصر، و لم ينقل المزي في الأطراف (حكماً عليه).

أخرجه أحمد (٢/١)، و أبو داود (الصلاة/ الاستغفار)، و ابن ماجه (الصلاة/ إن
الصلاة كفارة) كلهم من طريق عثمان بن المغيرة به.

وأخرجه البزار (رقم ٩)، والنسائي (عمل اليوم والليلة ص ١٠٩) من طريق

مسعر. والنسائي في نفس الموضع من طريق سفيان. كلاهما عن عثمان بن المغيرة به موقوفاً على أبي بكر رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ سوى أسماء بن الحكم الفزاري، قال الحافظ في التقريب: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: وثقه العجلي، و قال ابن حبان في الثقات: يخطئ،

هذا، و إن الإمام الترمذي ذكر اختلاف الرواة في رفع الحديث، و وقفه، وقال: لا يعرفه إلا من هذا الطريق؛ من حديث عثمان بن المغيرة، و لكن الإمام المزي قد بسط في ذكر طرق الحديث بين مرفوع، و موقوف؛ حينما ذكر له ثلاثة ممن تابع أسماء بن الحكم، وهم ربيعة بن ناجد، وأبو سعيد المقبري، و عبد خير؛ غير أنهم لم يذكروا قصة الاستحلاف. (انظر: الأطراف، رقم ٦٦١٠)، وأخرج حديث أبي سعيد المقبري الحميدي (رقم ٥) من طريق سعد بن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنه.

فتحسين الترمذي للحديث مبني على شواهد في الباب _ و إن كانت له متابعات كما علم _ منها:

١ _ حديث ابن مسعود رضي الله عنه في قصة رجل عاج امرء، فقرأ عليه النبي ﷺ: ﴿أقم الصلاة طرقي النهار، و زلفاً من الليل، إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ أخرجه مسلم (التوبة/ إن الحسنات يذهبن السيئات)، و الترمذي (التفسير/ هود)، وأحمد (٤٤٥/١).

٢ _ حديث بُريدة رضي الله عنه عند ابن خزيمة (٢١٣/٢)، وفيه سماع النبي ﷺ خشخشة بلال أمامه في الجنة، و قول بلال: ما أذنبت قط إلا صليت ركعتين. الحديث.

٣ _ حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً: «تكفير كل لحاء ركعتان» عند الطبراني في الكبير (١٤٩/٨)، وقال الهيثمي في المجمع (٢٥١/٢): فيه مسلمة بن علي، وهو متروك.

٤ _ حديث معاذ رضي الله عنه عند البزار كما في المجمع (٢٥٣/٢) مطولاً، وقال الهيثمي: ابن معدان الراوي عن معاذ لم يسمع منه.

٥ _ حديث أنس رضي الله عنه عند البزار كما في المجمع (٢٥١/٢) قال الهيثمي: وفيه يحيى

بن عثمان القرشي، ولم أعرفه، روى عن أنس .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثاني والأربعون

(الصلاة/ باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر، وما كان النبي ﷺ يقرأ فيهما)
٤١٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، وَأَبُو عَمَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ
الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا
الْكَافِرُونَ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ،
وَحَفْصَةَ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ
الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ؛ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ
حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ إِسْرَائِيلَ هَذَا
الْحَدِيثُ أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٣٨٨)
أخرجه أحمد (٣٥/٢) عن عبد الرزاق. و (٩٤/٢)، و ابن ماجه (الصلاة/ فيما
يقرأ في الركعتين قبل الفجر) من طريق أبي أحمد الزبيري. كلاهما _ عبد الرزاق، أبو
أحمد _ عن سفیان . و أحمد (٢٤/٢، ٥٨) عن وكيع. و (٩٥/٢) عن حجين بن المثنى .
و (٩٩/٢) عن أبي أحمد الزبيري. ثلاثتهم _ وكيع، حجين، أبو أحمد _ عن إسرائيل.
كلاهما _ سفیان، و إسرائيل _ عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
و أخرجه النسائي (الصلاة/ ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب) من طريق عمار بن
رزيق، عن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أبا أحمد محمد بن عبدالله الزبيري، فقال الحافظ في التقريب: ثقة، ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، وقال في مقدمة الفتح بعد ما نقل توثيقه عن أئمة الجرح، و التعديل: قال أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال (الحافظ): ما أظن البخاري أخرج له شيئاً من أفرادهِ عن سفيان.

و إلا أبا إسحاق السبيعي؛ فإنه و إن كان ثقةً كان قد اختلط بأخرة، و سماع إسرائيل منه في زمن الاختلاط .

فالإسناد فيه علتان:

الأولى: تخليط أبي أحمد الزبيري في حديث سفيان الثوري، و إلى ذلك أشار الترمذي بقوله: لانعرفه من حديث الثوري، عن أبي إسحاق إلا من حديث أبي أحمد، و المعروف عند الناس حديث إسرائيل عن أبي إسحاق، وقد روي عن أبي أحمد، عن إسرائيل هذا الحديث أيضاً اهـ. فكأن الزبيري وهم في إسناده، فجعله من حديث سفيان، عن أبي إسحاق، و القرينة كون الحديث عند عامة الرواة من طريق إسرائيل دون سفيان حتى و الزبيري قد رواه من طريق إسرائيل . قلنا: ولكن تابع الزبيري عبد الرزاق عند أحمد في روايته من طريق سفيان، عن أبي إسحاق.

و الثانية: تفرد إسرائيل به عن أبي إسحاق _ كما يشعر به كلام المصنف _ و الحال أنه إنما سمع منه بعد الاختلاط (الكواكب النيرات) ، فعساه أن يكون قد خلط ذلك على أبي إسحاق أيضاً، و يدل لذلك ما في رواية عمار بن رزيق ، عن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، فزاد واسطة.

فتزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام بناءً على ما للحديث من شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ؓ عند النسائي (الصلاة/ القراءة في ركعتي الفجر) مثله

٢ _ و حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (الصلاة/ تخفيف ركعتي الفجر)، و مسلم (الصلاة/ استحباب ركعتي سنة الفجر): كان رسول الله ﷺ يصلي

ركعتي الفجر، فيخفف.

- ٣ _ و حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الترمذي (الصلاة/ ما جاء في الركعتين بعد المغرب، و القراء فيهما) مثل حديث ابن عمر رضي الله عنه.
- ٤ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور نحوه.
- ٥ _ حديث حفصة رضي الله عنها عند البخاري (التهجد/ التطوع بعد المكتوبة)، و مسلم في الموضع المذكور نحوه.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والأربعون

(الصلاة / باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة؛ فلا صلاة إلا المكتوبة)

- ٤٢١ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ ابْنَ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».
- قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْحَسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسٍ رضي الله عنه.
- قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
- وَهَكَذَا رَوَى أَيُّوبُ، وَوَرْقَاءُ بْنُ عُمَرَ، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
- وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، فَلَمْ يَرْفَعَاهُ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ عِنْدَنَا.
- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا

الْوَجْهِ، رَوَاهُ عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيُّ، الْمِصْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا .

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٢٢٨)
 أخرجه أحمد (٣٣١/٢، ٤٥٥)، و مسلم (الصلاة/ كراهية الشروع في نافلة بعد
 شروع المؤذن)، وأبوداود (الصلاة/ إذا أدرك الإمام، ولم يصل ركعتي الفجر)، و النسائي
 (الصلاة/ فيمن يصلي ركعتي الفجر؛ و الإمام في الصلاة) بأسانيدهم من طريق ورقاء.
 و أحمد (٥١٧/٢، ٥٣١)، و مسلم، و أبو داود، و النسائي في الموضع المذكور،
 وابن ماجه (الصلاة/ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) كلهم من طريق زكريا بن
 إسحاق.

و أبوداود في الموضع المذكور من طريق حماد بن سلمة.
 و مسلم، و أبوداود، و ابن ماجه في الموضع المذكور من طريق حماد بن زيد، عن
 أيوب.

و أبوداود في الموضع المذكور من طريق ابن جريج.
 خمستهم _ ورقاء، زكريا، حماد بن سلمة، أيوب، ابن جريج _ عن عمرو بن
 دينار، عن عطاء بن يسار عنه ﷺ مرفوعاً.
 و زاد حماد بن زيد في روايته عند مسلم: ثم لقيت عمراً، فحدثني به، ولم يرفعه.
 و كذلك أخرجه المصنف في العلل من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار به
 موقوفاً.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن مرتبة الصحيح هو الاختلاف على
 عمرو بن دينار رفعاً و وقفاً كما بينه المصنف رحمه الله مفصلاً، ثم رجح المرفوع، و
 حسنه لجيئه مرفوعاً من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ، و لما له من شواهد:
 ١ _ حديث عبد الله بن مالك ابن بُحينة عند البخاري (الأذان/ إذا أقيمت
 الصلاة؛ فلا صلاة إلا المكتوبة) مطولاً نحوه.

- ٢ _ و حديث عبدالله بن سرجس رضي الله عنه عند مسلم ، و النسائي ، و ابن ماجه نحوه في المواضع المشار إليها ضمن تخريج حديث الباب .
- ٣ _ حديث أنس رضي الله عنه عند البزار (كشف ٢٥٠/١) بلفظ: نهى أن تصليا (ركعتا الفجر) إذا أقيمت الصلاة، وقال: «أصلتان معا». وقال الهيثمي في الجمع (٧٦/٢): هو من رواية شريك ابن أبي غرنة، قال البخاري: و الأصح عن شريك، عن أبي سلمة مرسلًا، وفيه عثمان بن محمد، ضعفه ابن القطان. اهـ.
- ٤ _ حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٠٧/١) نحوه. قال الهيثمي في الجمع (٧٦/٢): فيه عبد المنعم بن بشير، و هو ضعيف.
- ٥ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند أحمد (٢٣٨/١) نحوه. قال الهيثمي في الجمع (٧٥/٢): رجاله رجال الصحيح.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والأربعون

(الصلاة / باب ما جاء في الأربع قبل الظهر)

- ٤٢٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ.
- قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
- اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠١٣٩).
- أخرجه أحمد (٨٥/١، ١٤٣، ١٤٧)، و النسائي (الصلاة/ الصلاة قبل العصر) من طريق عاصم بن ضمرة به و هذا طرف من حديث طويل فرقه الترمذي في أبواب.
- و الحديث رجاله ثقات سوى عاصم بن ضمرة، قال الحافظ في التقریب:

صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين، و قال النسائي: لا بأس به. و قال في الميزان: و أما ابن عدي؛ فقال: يتفرد عن علي بأحاديث، و البليّة منه، و قال ابن حبان: كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن علي قوله كثيراً، فاستحق الترك، على أنه أحسن حالاً من الحارث.

لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما أتى ما يعضده من شواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها مطولاً، وفيه: قالت: كان (ﷺ) يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج، فيصلّي بالناس، ثم يدخل، فيصلّي ركعتين. الحديث، أخرجه البخاري (التهجد/ الركعتين قبل الظهر)، مسلم (الصلاة/ جواز النافلة قائماً و قاعداً).

٢ _ و حديث أم حبيبة رضي الله عنها مرفوعاً «من صلى أربعاً قبل الظهر، و أربعاً بعدها؛ لم تمسه النار» عند أبي داود (الصلاة/ الأربع قبل العصر) مختصراً، و الترمذي (الصلاة/ من صلى في يوم و ليلة ثنتي عشرة ركعة) مطولاً. و قال حسن صحيح.

٣ _ و حديث البراء ؓ: أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً. عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٨٦/١)، و قال الهيثمي في المجمع (٢٢١/٢): فيه محمد بن أبي ليلي، و فيه كلام. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والأربعون

(الصلاة / باب ما جاء في الأربع قبل العصر)

٤٢٩ _ حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ _ هُوَ الْعَقَدِيُّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ،

عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ؛ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو ؓ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠١٤٢).
أخرجه النسائي (الصلاة/ الصلاة قبل العصر) من طريق عاصم بن ضمرة.
قلت: قد مرَّ السند نفسه في الحديث (٤٤) وتقدم البحث عنه، وحسنه الإمام لما يعضده من الشواهد، منها:

- ١ - حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٨٨/١): «من صلى أربع ركعات قبل العصر؛ لم تمسه النار». وقال الهيثمي في المجمع (٢٢٢/٢): فيه عبد الكريم أبو أمية، وهو ضعيف.
- ٢ - و حديث ابن عمر ؓ عند أبي داود (الصلاة/ الصلاة قبل العصر)، و الترمذي في نفس الباب: «رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً». وقال: حسن غريب. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس والأربعون

(الصلاة / باب ما جاء في فضل صلاة الليل)

٤٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ».
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَبِلَالٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ ؓ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة الشيط أحمد شاكر: «حسن صحيح»، و

كذا المزري فيما نقله في الأطراف (١٢٢٩٢)، و الباقية متفقة على التحسين فقط.
 أخرجه أحمد (٣٠٣/٢، ٣٢٩)، ومسلم (الصوم/ فضل صوم المحرم)، وابن
 ماجه (الصوم/ صيام شهر المحرم) بأسانيدهم من طريق محمد بن المنتشر. وأحمد
 (٣٤٤/٢)، و مسلم في الموضع المذكور، و أبو داود (الصوم/ صوم المحرم)، و النسائي
 (الصلاة/ فضل صلاة الليل) بأسانيدهم من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر. كلاهما _ ابن
 المنتشر، و أبو بشر _ عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.
 و أخرجه النسائي في الموضع المذكور بإسناده من طريق شعبة، عن أبي بشر جعفر
 بن أبي وحشية، أنه سمع حميد بن عبد الرحمن يقول: قال رسول الله ﷺ، فذكر نحوه
 مرسلًا.

و الحديث رجاله ثقات، و له طرق صحيحة إلى حميد الحميري، و هو ثقة روى
 له الجماعة، ولكن الذي تسبب لنزول هذا الإسناد خاصة هو اختلاف الرواة على أبي
 بشر جعفر بن أبي وحشية، فروى أبو عوانة، عنه، عن حميد، عن أبي هريرة رضي الله عنه موصولاً،
 و روى شعبة، عنه، عن حميد مرسلًا، وشعبة شعبة.

فلعل الترمذي لم يحكم على هذا الإسناد بالصحة لهذا الاختلاف، ثم حسنه لمتابعة
 ابن المنتشر على روايته مرفوعاً، ولما له من شواهد في الباب، منها:

١، ٢ _ حديث بلال، و أبي أمامة رضي الله عنه عند المصنف (الدعوات/ باب بدون ترجمة
 بعد باب في دعاء النبي ﷺ) بلفظ: «عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن
 قيام الليل قربة إلى الله، ومنهاة عن الإثم، وتكفير للسيئات، ومطرودة للداء عن الجسد».
 ٣ _ حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم (صلاة المسافرين/ في الليل ساعة مستجابة فيها
 الدعاء) بلفظ: «إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيراً من أمر الدنيا
 والآخرة؛ إلا أعطاه إياه، وذلك كل ليلة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها
 التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السابع والأربعون

(الصلاة / باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت)

٤٥٠ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ؛ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَى مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَرْفُوعًا، وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَأَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٦٩٨). أخرج البخاري (الصلاة/ صلاة الليل، و الاعتصام/ ما يكره من كثرة السؤال)، ومسلم (الصلاة/ استحباب صلاة النافلة في بيته، و جوازها في المسجد)، والنسائي (الصلاة/ الحث على الصلاة في البيوت) كلهم من طريق موسى بن عقبة. و أبو داود (الصلاة/ فضل التطوع في البيت) من طريق إبراهيم بن أبي النضر. كلاهما _ موسى، و إبراهيم _ عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد به مرفوعاً.

و أخرج مالك (النداء للصلاة/ فضل صلاة الجماعة) عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن بسر بن سعيد، أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أفضل الصلاة إلخ. موقوفاً. و الحديث رجاله ثقات ما عدا عبد الله بن سعيد بن أبي هند، قال الحافظ في التقریب: صدوق، ربما يهمل، و قال الذهبي في الكاشف: صدوق. اهـ وقال الحافظ في المقدمة: وثقه أحمد، و ابن معين، و أبو داود، و العجلي، و يعقوب بن

سفيان، و علي بن المديني، و آخرون، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، و قال أبو بكر بن الخلال: سألت يحيى القطان عنه، فقال: كان صالحاً، يعرف، يعرف، و ينكر، قلت (الحافظ): احتج به الجماعة.

هذا، وقد اختلف الرواة في رفع هذا الحديث، و وقفه، فرواه موسى بن عقبة، و إبراهيم بن أبي النضر مرفوعاً، و رواه مالك، عن أبي النضر، فلم يرفعه، و أوقفه على زيد بن ثابت، قال الترمذي: و الحديث المرفوع أصح.

فنظراً إلى الأمرين حطه الترمذي من درجة الصحة تورعاً، و حسنه لما رأى له من المتابعات، و الشواهد، فتابع عبد الله موسى بن عقبة، و إبراهيم بن أبي النضر كما مر في التخريج. و أما الشواهد؛ فمنها:

١ _ حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند الترمذي في نفس الموضع: «صلوا في بيوتكم، و لا تتخذوها قبوراً»، و قال: حسن صحيح.

٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم في نفس الموضع: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجد؛ فليجعل لبيته نصيباً من صلاته» الحديث.

٣ _ و حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم في نفس الموضع: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر». .

٤ _ حديث عمر رضي الله عنه عند ابن ماجه (الصلاة/ التطوع في البيت): «صلاة الرجل في بيته نور، فنوروا بيوتكم».

٥ _ حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند ابن ماجه في الموضع المذكور: «إذا قضى أحدكم صلاته؛ فليجعل لبيته نصيباً؛ فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً» قال البوصيري: رجاله ثقات.

٦ _ حديث عبد الله بن سعد رضي الله عنه عند الترمذي في الشمائل مطولاً نحوه .

٧ _ حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه عند أحمد (١٩٢/٥) نحوه. قال الهيثمي في المجمع (٢٤٧/٢): وفيه ابن لهيعة، وفيه كلام، و بقية رجاله رجال الصحيح. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن والأربعون

(الوتر / باب ما جاء أن الوتر ليس بجتم)

٤٥٣ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْوُتْرُ لَيْسَ بِجَتَمٍ كَصَلَاتِكُمُ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ، يُحِبُّ الْوُتْرَ، فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الترمذي على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠١٣٥)، والمنذري في المختصر.

أخرجه النسائي (الصلاة/ الأمر بالوتر) و ابن ماجه (الصلاة/ ما جاء في الوتر) كلاهما من طريق أبي بكر بن عياش . و أبو داود (الصلاة/ استحباب الوتر) من طريق زكريا بن أبي زائدة. و أحمد (١/ ٨٦، ٩٨) من طريق الثوري. عن أبي إسحاق به. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا بكر بن عياش، و أبا إسحاق، و عاصم . أما أبو بكر بن عياش الأسدي، الكوفي؛ فثقة، له فضل، و عبادة، و صاحب سنة، و في حديثه بعض الوهم، كتابه صحيح؛ إلا أنه لما كبر؛ ساء حفظه، و نسبه البخاري إلى الاختلاط، لكن لم يفحش في اختلاطه، و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: صدوق، ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط، و يهمل، و قد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث؛ لكنه ضعفه محمد بن عبدالله بن نمير. اهـ. و أما أبو إسحاق؛ فثقة؛ اختلط بأخرة، و قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٥) سماع أبي بكر بن عياش من أبي إسحاق ليس بالقوي .

و أما عاصم بن ضمرة؛ قد تقدم الكلام عليه في الحديث (٤٤) من دراستنا، وهو

صدوق، لكنه يتفرد عن علي عليه السلام بأحاديث لا يتابع عليها.
 لذلك انخط الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام الترمذي لما أتت له من المتابعات، والشواهد، فتابع أبا بكر بن عياش سفيان الثوري عند الترمذي، والنسائي في الموضع المشار إليه، وزكريا بن أبي زائدة عند أبي داود، ومنصور بن المعتمر عند أحمد (١٤٣/١) في أحد عشر نفساً أو أكثر، كلهم، عن أبي إسحاق به.
 و أما شواهد؛ فممنها:

- ١ - حديث ابن عمر عليهما السلام عند مالك في الموطأ (الصلاة/ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر) بلاغاً: سأله رجل عن الوتر: أواجب هو؟ فقال: أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم، و أوتر المسلمون. (مرات). وأسند أحمد (٢٩/٢، ٥٨)
- ٢ - و حديث ابن عباس عليهما السلام عند أحمد (٥٣٨/١): «ثلاث هن علي فرائض، و لكم تطوع: النحر، و الوتر، و ركعتا الضحى».
- ٣ - و حديث عبادة بن الصامت عند الحاكم (٣٠٠/١): «الوتر حسن جميل، عمل به النبي صلى الله عليه وسلم، و من بعده، و ليس بواجب»، وقال: صحيح على شرط الشيخين، و وافقه الذهبي .
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والأربعون

(الوتر / باب ما جاء في الوتر بسبع)

- ٤٥٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُوترُ بِثَلَاثِ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، فَلَمَّا كَبِرَ، وَضَعَفَ؛ أُوتِرَ بِسَبْعٍ.
 قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٢٢٥).
أخرجه النسائي (الصلاة/ الوتر بثلاث عشرة ركعة)، و الحاكم في المستدرک
(٣٠٦/١) من طريق يحيى بن الجزار، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، و
وافقه الذهبي.

و الحديث رجاله ثقات إلا يحيى بن الجزار، قال الحافظ في التقریب: صدوق،
رُمي بالغلو في التشيع، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة، أحد الأعلام. اهـ. و وثقه أبو
زرعة، و أبو حاتم، و النسائي، و العجلي.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما يعضده من
متابع من حديث مقسم، عن ابن عباس، عن أم سلمة، و في بعض الطرق، مقسم، عن أم
سلمة عند النسائي في المجتبى (الصلاة/ الوتر بثلاث عشرة ركعة) و في (الكبرى ١٣١٢)،
(١٣١٣): كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع، أو خمس، لا يفصل بينهما بتسليم.

و لما يعضد له من شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري
(التهجد/ كيف صلاة الليل) بلفظ: كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة،
منها الوتر، و ركعتا الفجر.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الخمسون

(الوتر / باب ما جاء في القنوت في الوتر)

٤٦٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ
أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحَوَازِ السَّعْدِيِّ، قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَلَّمَنِي
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوُتْرِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي
فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا
قَضَيْتَ؛ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكَ رَبَّنَا،

وَتَعَالَيْتَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ؓ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْخَوَرَاءِ السَّعْدِيِّ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٤٠٤)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أبوداود (الصلاة/ القنوت في الوتر) من طريق زهير. و ابن ماجه (الصلاة/ ماجاء في القنوت في الوتر) من طريق شريك. كلاهما عن أبي إسحاق به. و أخرجه النسائي (الصلاة/ الدعاء في الوتر) من طريق موسى بن عقبة، عن عبدالله بن علي، عنه ؓ به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات، ما عدا أبا إسحاق السبيعي؛ فإنه ثقة اختلط بأخرة، ولكن سماع أبي الأحوص منه صحيح.

و ما عدا أبا الخوراء ربيعة بن شيان، فقد اختلفوا في تعيين شخصيته، و توقف بعض النقاد في صحة حديثه، و إليه يومئ كلام الترمذي حيث قال: لانعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي الخوراء، وقال الحافظ في التهذيب: وقد توقف ابن حزم في صحة حديثه عن الحسن في القنوت، وهو الذي له في السنن الأربعة، فقال: هذا الحديث؛ وإن لم يكن مما يحتج بمثله؛ فإننا لم نجد فيه عن النبي ﷺ غيره، والضعيف من الحديث أحب إلينا من الرأي. اهـ.

و إضافة إلى ذلك: فيه اختلاف سنداً، و متناً، أما الاختلاف في السند؛ فأبو إسحاق تارة يرويه من مسند الحسن بن علي كما في السنن الأربعة، و الحاكم، و تارة من مسند الحسين بن علي عند أحمد (٢٠١/١) و تارة عنهما مع الشك عند البيهقي كما في التلخيص الحبير (٢٤٧/١).

و أما الاختلاف في المتن؛ فقال الحافظ في التلخيص: و نَبَّه ابن خزيمة، و ابن

حبان على أن قوله في قنوت الوتر تفرد به أبو إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، و تبعه ابنه يونس، و إسرائيل، و رواه شعبة، و هو أحفظ من مائتين مثل أبي إسحاق، و ابنه، فلم يذكر فيه القنوت، و الوتر، و إنما قال: كان يعلمنا هذا الدعاء، و رواه البيهقي من طرق في بعضها: قال بُريد بن أبي مريم: فذكرت ذلك لابن الحنفية، فقال: إنه للدعاء الذي كان أبي يدعوه به في صلاة الفجر، و روى البيهقي أيضاً عن بريد بن أبي مريم، سمعت ابن الحنفية، و ابن عباس يقولان: كان النبي ﷺ يقنت في صلاة الصبح، و في وتر الليل بهؤلاء الكلمات.

فنظراً إلى هذا الاختلاف في السند، و المتن لم يصححه الترمذي، و حسنه لما رأى له من شاهد من حديث علي عليه السلام أن النبي ﷺ يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك...» عند أبي داود (الصلاة/ القنوت في الوتر) حيث يعضد حديث الباب في مشروعية القنوت في الوتر سائر السنة.

على أن لحديثنا هذا إسنادين آخرين، أحدهما عند النسائي، أحدهما من طريق موسى بن عقبة، عن عبد الله بن علي، عنه عليه السلام به، و الآخر عند الحاكم في المستدرک (مناقب الحسن بن علي) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عنه رضي الله عنه. والله أعلم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والخمسون

(الجمعة / باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة)

٤٩٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَأَبُو جَنَابٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي حَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَغَسَلَ، وَبَكَرَ، وَابْتَكَّرَ، وَدَنَا، وَاسْتَمَعَ، وَأَنْصَتَ؛ كَانَ لَهُ

بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةٍ؛ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَسَلْمَانَ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَوْسٍ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. اتَّفَقَتْ نَسْطُ الْجَامِعِ عَلَى تَحْسِينِهِ، وَكَذَا الْمَرْيُ فِي مَا نَقَلَهُ فِي الْأَطْرَافِ (١٣٣٥)، وَالْمَنْذَرِي فِي الْمَخْتَصَرِ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (الْجُمُعَةُ/ فَضْلُ غَسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَالدَّارِمِيُّ (الصَّلَاةُ/ الْإِسْتِمَاعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ الْخُطْبَةِ ٢٧٧/١) مِنْ طَرِيقِ صَدَقَةَ بْنِ خَالِدٍ. كِلَاهُمَا - سَعِيدٌ، وَصَدَقَةُ - عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ. وَابُودَاوُدَ (الطَّهَارَةُ/ الْغَسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَابْنُ مَاجَهَ (الصَّلَاةُ/ الْغَسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) بِإِسْنَادِهِمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ. كِلَاهُمَا - يَحْيَى، وَابْنُ عَطِيَّةٍ - عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ بِهِ.

وَالْحَدِيثُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ سِوَى أَبِي جَنَابٍ يَحْيَى بْنِ أَبِي حَيَّةٍ، قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ: ضَعُفُوهُ لِكَثْرَةِ تَدْلِيسِهِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ: قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: لَا اسْتَحْلَ أَنْ أُرْوِيَ عَنْهُ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ: ضَعِيفٌ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صَدُوقٌ يَدْلُسُ، وَعَنْ ابْنِ مَعِينٍ: لَيْسَ بِهِ بِأَسْفَلُ إِلَّا أَنَّهُ يَدْلُسُ.

فَنَزَلَ إِسْنَادُ الْحَدِيثِ إِلَى دَرَجَةِ الضَّعْفِ، وَلَكِنْ حَسَنَهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ لِمَا لَهُ مِنْ مُتَابَعَاتٍ وَشَوَاهِدٍ، فَتَابَعَ أَبَا جَنَابٍ سَفِيَانُ مُتَابِعَةً تَامَةً كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ نَفْسَهُ مَقْرُونًا بِهِ، وَ لَهُ مُتَابِعَةٌ قَاصِرَةٌ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِنْ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ. وَأَمَّا الشَّوَاهِدُ؛ فَمِنْهَا:

١ - حَدِيثُ سَلْمَانَ رضي الله عنه عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (الْجُمُعَةُ/ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)

نَحْوَهُ.

٢ - وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه عِنْدَ أَحْمَدَ (١٧٧/٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (الصَّلَاةُ/ غَسْلُ يَوْمِ

الْجُمُعَةِ) مَطْوَلًا نَحْوَهُ. قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ: رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

- ٣ _ و حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند أبي داود (الطهارة/ الغسل يوم الجمعة) نحوه.
- ٤، ٥ _ حديث أبي بكر رضي الله عنه، و عمران بن الحصين رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٣٩/١٨): «من اغتسل يوم الجمعة؛ كفرت عنه ذنوبه، و خطايا» قال الهيثمي في المجمع (١٧٤/٢): فيه الضحاك بن حمزة، ضعفه ابن معين، و النسائي، و ذكره ابن حبان في الثقات.
- ٦ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٦٤/١) مطولاً، قال الهيثمي في المجمع (١٧٥/٢): وفيه محمد بن عبد الرحمن بن رواد، و هو ضعيف.
- ٧ _ حديث أبي أيوب رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٦١/٤) مطولاً، قال الهيثمي في المجمع (١٧١/٢): رجاله ثقات.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثاني والخمسون

(الجمعة/ باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة)

٤٩٧ _ حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُفْيَانَ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهَا، وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ؛ فَالْعُسْلُ أَفْضَلُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَنْسٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ قَتَادَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

اتقفت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٧٤٥)،

و المنذري في التلخيص.

أخرجه أبو داود (الصلاة/ الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة)، النسائي (الجمعة/ الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة)، و الدارمي (الصلاة/ الغسل يوم الجمعة) كلهم من طريق همام، عن قتادة به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سعيد بن سفيان الجحدري، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ، و قال الذهبي في الميزان: قواه الترمذي، و قال ابن المديني: ذهب حديثه، و قال أبو حاتم: محله الصدق.

و إضافة إلى ذلك: اختلف الرواة عن قتادة وصلاً، و إرسالاً كما أشار إليه الترمذي هنا، و قال في كتاب العلل الكبير (ص ٢٧٢): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: روى همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ، و روى سعيد بن أبي عروبة، و أبان بن يزيد، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ، و لم يذكر: عن سمرة.

قلنا: ولولم يكن فيه هذا الاختلاف لكفى به تنزيلاً من درجة الصحة اختلاف الناس في سماع الحسن من سمرة كما سبق مفصلاً في الحديث الحادي عشر.

وحسنه الإمام الترمذي لما رأى له من متابعات، و شواهد، فتابع سعيد بن سفيان يزيد بن زريع عند النسائي. و أبو الوليد، عن همام، عن قتادة عند أبي داود، و أحمد (٨/٥). و عفان، عن همام، عن قتادة عند الدارمي.

و أما شواهد فمناها:

١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي في نفس الباب: «من توضأ، فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة؛ غفر له ما بينه، و بين الجمعة، و زيادة ثلاثة أيام»، و قال: حسن صحيح.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (الجمعة/ من أين تؤتى الجمعة، و على من تجب)، و مسلم (الجمعة/ وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال) نحوه.

٣ _ حديث أنس رضي الله عنه عند ابن ماجه (الجمعة/ الرخصة في ذلك): «من توضأ يوم الجمعة؛ فيها و نعمت، تجزئ عنه الفريضة، و من اغتسل؛ فالغسل أفضل». قال البوصيري: إسناده ضعيف. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والخمسون

(الجمعة / باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر)

٥٠٠ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الْجَعْدِ، يَعْنِي: الضَّمْرِيَّ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ فِيمَا زَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَهَاوَنَّا بِهَا؛ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَمُرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي الْجَعْدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ: وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و أما المزي؛ فلم ينقل في الأطراف (١١٨٨٣) أي حكم عنه .

أخرجه أبوداود (الصلاة/ التشديد في ترك الجمعة)، والنسائي (الجمعة/ التشديد في التخلف عن الجمعة)، وابن ماجه في من ترك الجمعة من غير عذر)، و أحمد (٤٢٤/٣)، و الدارمي (الصلاة/ في من يترك الجمعة من غير عذر) كلهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة الليثي به.

و الحديث رجاله ثقات سوى محمد بن عمرو، قال الحافظ في التقریب: صدوق له أوهام، و قال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي، وغيره: ليس به بأس، و في المغني: حسن الحديث، روى له البخاري، و مسلم متابعة.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام الترمذي لما أتى له من شواهد، منها: ١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند مسلم (الجمعة/ التخليط في ترك الجمعة) بلفظ: «لينتھین أقوام عن ودعهم الجمعات؛ أو لينتھمن الله على قلوبهم». الحديث.

٢ - وحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الشافعي في المسند (٧٠/١): «من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقاً في كتاب لا يُمحي، ولا يبدل».

٣ - حديث سمرة رضي الله عنه عند أبي داود (الجمعة/ كفارة من تركها): «من ترك الجمعة من غير عذر؛ فليصدق بدينار». الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والخمسون

(الجمعة / باب ما جاء في كراهية الاحتباء؛ والإمام يخطب)

٥١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، وَعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْحَبْوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٢٩٩)، والمنذري في المختصر.

أخرجه أبوداود (الصلاة/ الاحتباء؛ والإمام يخطب)، وأحمد (٤٣٩/٣) كلاهما من طريق أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون به.

و الحديث رجاله ثقات سوى أبي مرحوم، وسهل بن معاذ.

أما أبو مرحوم؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق زاهد، وقال الذهبي في الكاشف: فيه لين، وفي المغني: ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

و أما سهل بن معاذ؛ فقال الحافظ في التقریب: لا بأس به؛ إلا في روايات زبان عنه، وقال الذهبي في الكاشف، ضَعْفٌ، و في المغني: ضَعَّفَهُ ابن معين؛ ولم يُترك.
 فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما أتى له من شاهد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً عند ابن ماجه: «الجمعة/ الحلق يوم الجمعة... و الاحتباء؛ والإمام يخطب) بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن الاحتباء يوم الجمعة، يعني: والإمام يخطب. الحديث. قال البوصيري: فيه بقية، و قد كان يدلّس، و شيخه إن كان الهروي؛ فقد وثق، و إلا؛ فهو مجهول.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والخمسون

(الجمعة / باب ما جاء في السواك و الطيب يوم الجمعة)

٥٢٨ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيْبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَالْمَاءُ لَهُ طِيبٌ».
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَشَيْطٍ مِنَ الْأَنْصَارِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٨٧).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٢٨٢/٤) من طريق

هشيم، عن يزيد، و (٢٨٣/٤) من طريق عبدالعزيز، عن يزيد.

و الحديث رجاله ثقات سوى أبي يحيى إسماعيل التيمي، و يزيد بن أبي زياد.

١ _ أما أبو يحيى؛ فقال الحافظ في التقریب: ضعيف، وقال الذهبي في الكاشف: ضَعُف، و في المغني: مجمع على ضعفه، وقال ابن عدي: يكتب حديثه.

٢ _ و أما يزيد بن أبي زياد؛ فقال الحافظ في التقریب: ضعيف، كبير، فتغير، و صار يتلقن، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، ردئ الفهم، لم يُترك. و في المغني: قال ابن عدي: يكتب حديثه.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسن إسناده الإمام الترمذي لما يعضده من المتابعات، و الشواهد، فتابع أبي يحيى هشيم عند الترمذي، و أحمد، وغيرهما، و عبدالعزيز عند أحمد.

و أما الشواهد؛ فمنها:

١ _ حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند البخاري (الجمعة/ فضل الغسل يوم الجمعة)، ومسلم (الجمعة/ وجوب غسل يوم الجمعة على كل بالغ من الرجال) مثله.

٢ _ حديث شيط من الأنصار عند ابن أبي شيبة (الصلاة/ غسل الجمعة ١/٤٣٤)، و عند أحمد (٤/٣٤، ٥/٣٦٣) نحوه. قال الهيثمي في المجمع (١٧٢/٢): و رجاله رجال الصحيح .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس والخمسون

(العيدين / باب ما جاء في المشي يوم العيد)

٥٣٠ _ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَا شِئْتَ، وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٠٤٢).

أخرجه ابن ماجه (الصلا/ الخروج إلى العيد ماشياً) من طريق زهير، عن أبي إسحاق مختصراً.

والحديث رجاله ثقات سوى شريك بن عبد الله النخعي، و الحارث الأعور. أما شريك؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، و قال الذهبي في الكاشف: صدوق، وفي المغني: وثقه ابن معين، وغيره، وقال الدارقطني وغيره واحد: ليس بالقوي، و قال ابن المبارك: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، وقال أبو حاتم: لا يقوم مقام الحجة، في حديثه بعض الغلط. و أما الحارث بن عبد الله الأعور؛ فقال الحافظ في التقریب: في حديثه ضعف، و قال الذهبي في الكاشف: لين، قال النسائي وغيره: ليس بالقوي، و قال الذهبي في الميزان: و حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال؛ فقد احتج به، و قوّى أمره، و الجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته، و حكاياته، و أما في الحديث النبوي؛ فلا، و كان من أوعية العلم.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يعضده من متابع، و شواهد، فتابع شريكاً زهيراً عند ابن ماجه كما سبق في التخریج، و أما المتابعة للحارث؛ فلم نظفر بعد.

نعم؛ هناك شواهد؛ فمنها:

١ _ حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند ابن ماجه في نفس الموضع: كان رسول الله ﷺ يخرج إلى العيد ماشياً. الحديث. قال البوصيري: هذا إسناده فيه عبدالرحمن العمري، و هو ضعيف.

٢ _ حديث سعد القرظ رضي الله عنه عند ابن ماجه مثله، وقال البوصيري: هذا إسناده فيه عبدالرحمن بن سعد، و هو ضعيف، و أبوه لا يعرف حاله، و رواه الحاكم في المستدرک من طريق عبدالله بن سعد بن عمار، عن أبيه.

٣ _ و حديث أبي رافع رضي الله عنه عند ابن ماجه أيضاً مثله، وقال البوصيري: فيه

مَدَل، و محمد بن عبدالله، و هما ضعيفان.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع والخمسون

(العيدين / باب ما جاء في التكبير في العيدين)

٥٣٦ _ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو عَمْرٍو الْحَدَّاءُ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَدِّ كَثِيرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٧٧٤)
أخرجه ابن ماجه (الصلاة/ كم يكبر الإمام في صلاة العيدين)، و ابن خزيمة (٣٤٦/٢) من طريق كثير بن عبدالله.

في إسناده: ١ _ عبدالله بن نافع الصائغ، قال الحافظ في التقریب: ثقة، صحيح الكتاب، و في حديثه لين، و قال الذهبي في الكاشف: قال البخاري: في حديثه شيء، و قال ابن معين: ثقة، و في الميزان: قال أحمد: لم يكن بذلك في الحديث.

٢ _ كثير بن عبدالله المزني، قال الحافظ في التقریب: ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، و قال الذهبي في الكاشف: واه. اه. و في الميزان: قال الشافعي، و أبوداود: ركن من أركان الكذب، و ضرب أحمد على حديثه. قال الذهبي بعد ذكر جروح الناس فيه: و أما الترمذي؛ فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين، و صححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي. اه.

ولكن قال الشيط محمد عوامة في تعليقه على الكاشف: يبدو من ترجمة كثير في التهذيبن أن الإمام البخاري حسن الرأي فيه، و الترمذي متأثر به في هذا، ففيهما: «قال

الترمذي: قلت لمحمد في حديث كثير بن عبدالله، عن أبيه، عن جده في الساعة التي تُرجى في يوم الجمعة، كيف هو؟ قال: هو حديث حسن؛ إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عنه.

قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٦٦) في شرح حديث: «لا ضرر، لا ضرار»: كثير هذا يصح حديثه الترمذي، ويقول البخاري في بعض حديثه: هو أصح حديث في الباب، وحسن حديثه إبراهيم بن المنذر الخزاعي، وقال: هو خير من مراسيل ابن المسيب، وكذلك حسنه ابن أبي عاصم، وقال البيهقي: «في بعض أحاديث كثير بن عبدالله إذا انضمت إلى غيرها من الأسانيد التي فيها ضعف قوتها». وقال الحافظ في الفتح (٤٥١/٤): «البخاري، ومن تبعه كالترمذي، وابن خزيمة يقولون أمره». اهـ فالحاصل أن حديث كثير إذا اعتضد بمجيئه من غير وجه؛ يُقبل، ويحتج به، وإنما حسن الترمذي هذا الحديث لما له من شواهد، منها:

- ١ _ حديث عائشة رضي الله عندها عن أبي داود (الصلاة/ التكبير في العيدين) مثله.
 - ٢ _ و حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عند الدارقطني (٣٧/٢) مثله.
 - ٣ _ و حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عند أحمد (١٨٠/٢)، وابن ماجه (الصلاة/ كم يكبر الإمام في صلاة العيدين) مثله، وأخرجه أبو داود في الموضع المذكور مفصلاً.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثامن والخمسون

(السفر/ باب ما جاء في التطوع في السفر)

- ٥٥١ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ.
- قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسن فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٣٣٦).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٩٠/٢) من طريق فراس، عن عطية به.

و الحديث في إسناده رجالان تكلم العلماء فيهما

١ _ حجاج بن أرطاة، قال الحافظ في التقریب: صدوق، كثير الخطأ، والتدليس، وقال الذهبي في الكاشف: أحد الأعلام على لين فيه، قال القطان: هو و ابن إسحاق عندي سواء، وقال أبو حاتم: صدوق يدلّس، وقال النسائي: ليس بالقوي.
٢ _ عطية بن سعد قال الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً، وقال الذهبي في الكاشف: ضعفه. اهـ. وقال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم ضعيف يكتب حديثه، كما في التهذيب.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما رأى له من متابعاتٍ، فتابع حجاجاً فراس عند أحمد، وتابع عطية نافع عند الترمذي في نفس الباب، على أنه قد يشهد له من الأحاديث ما يدل على تطوع ما في السفر مثل:

١ _ حديث البراء رضي الله عنه عند المصنف في الباب نفسه: صحبت رسول الله ﷺ ثمانية عشر سفراً، فما رأيته ترك الركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر.

٢ _ و حديث ثوبان رضي الله عنه عند البزار كما في المجمع (١٦٣/٢): كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فقال: «إن هذه السفرة جهد، و تفل، فإذا أوتر أحدكم؛ فليركع ركعتين، فإن استيقظ؛ وإلا؛ كانتا له. قال الهيثمي: فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، و اختلف في الاحتجاج به.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسط التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث التاسع والخمسون

(السفر / باب ما جاء في التطوع في السفر)

٥٥٢ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ، يَعْنِي الْكُوفِيَّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطِيَّةَ، وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَضَرِ، وَالسَّفَرِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي السَّفَرِ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ بَعْدَهَا شَيْئًا، وَالْمَغْرِبَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ سَوَاءً؛ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ لَا تَنْقُصُ فِي الْحَضَرِ، وَلَا فِي السَّفَرِ، هِيَ وَثَرُ النَّهَارِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٣٣٧).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه ابن خزيمة (٢٤٥/١) من طريق مالك بن سَعِير، عن ابن أبي لَيْلَى به.

و الحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم:

- ١ _ علي بن هاشم، قال الحافظ في التقریب: صدوق يتشيع، و قال الذهبي في المغني: صدوق شيعي، جلد. و قال ابن حبان: روى المناكير عن المشاهير.
 - ٢ _ محمد بن عبدالرحمن بن أبي لَيْلَى: قال الحافظ في التقریب: صدوق، سيئ الحفظ جداً، و قال الذهبي في الكاشف: سيئ الحفظ، و قال أبو حاتم: محله الصدق.
 - ٣ _ عطية بن سعد العوفي، تقدم الكلام عليه في الحديث السابق.
- فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الترمذي لما أتى له من المتابعات، والشواهد، فتابع علي بن هاشم مالك بن سَعِير عند ابن خزيمة، و تابع عطية نافع في نفس السند، و أما الشواهد؛ فسبق ذكرها في الحديث السابق.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الستون

(السفر / باب ما جاء في الالتفات في الصلاة)

٥٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُسْلِمٌ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بُنَيَّ! إِنَّا كَ وَالْإِلْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ الْإِلْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ؛ فَفِي التَّطَوُّعِ، لَا فِي الْفَرِيضَةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة الشيطان أحمد شاكر: «حسن غريب»، و نقل المزي في الأطراف (٨٦٥): «حسن صحيح»، و التاقية متفقة على التحسين فقط. انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، بل ولم نجده عند أحد غيره. و الحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم:

- ١ - مسلم بن حاتم البصري، قال الحافظ: صدوق، ربما وهم، و قال الذهبي: وثق. وقال الترمذي، والطبراني: كان ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات، و قال: ربما أخطأ.
- ٢ - عبدالله بن المشي، قال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الغلط، وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: صالح، و قال أبو داود: لا أخرج حديثه.
- ٣ - علي بن زيد، قال الحافظ في التقريب: ضعيف، و قال الذهبي في الكاشف: قال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين، و في المغني: صالح الحديث، و قال أبو زرعة: ليس بقوي يهمل، ويخطئ، وقال أبو حاتم: لا يحتج به.

فنزل إسناده الحديث إلى درجة الضعيف، وحسنه الإمام الترمذي لما رأى له من متابع قوي عند البخاري (الأذان/ رفع البصر إلى السماء في الصلاة) من طريق علي بن عبدالله، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عنه ﷺ: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم»، فاشتد قوله في ذلك؛ حتى قال: «لينتهن عن

ذلك؛ أو لتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ».

و من شاهد قوي من حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (الأذان/ الالتفات في الصلاة، و بدء الخلق/ صفة إبليس و جنوده) قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة، فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة الرجل». فتحسين الترمذي واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين راجحة.

الحديث الحادي والستون

(السفر / باب ما جاء كيف كان يتطوع النبي ﷺ بالنهار)

٥٩٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، قَالَ سَأَلْنَا عَلِيًّا ؓ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تُطِيقُونَ ذَاكَ، فَقُلْنَا: مَنْ أَطَاقَ ذَاكَ مِنَّا؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ الْعَصْرِ؛ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَإِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ الظُّهْرِ؛ صَلَّى أَرْبَعًا، وَصَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَالتَّيَّسِينَ، وَالْمُرْسَلِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمُسْلِمِينَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ كَانَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ عِنْدَنَا _ وَاللَّهُ أَعْلَمُ _ لِأَنَّهُ لَا يُرْوَى مِثْلُ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ ؓ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠١٣٧)

أخرجه النسائي (الصلاة/ الصلاة قبل العصر)، و ابن ماجه (الصلاة/ ما يستحب

من التطوع بالنهار)، و أحمد (٨٥/١)، و ابن خزيمة (٢١٨/٢) كلهم من طريق عاصم بن ضمرة.

و الحديث رجاله ثقات سوى عاصم بن ضمرة، وهو صدوق، وقال ابن عدي: يتفرد عن علي بأحاديث، و البلية منه، وقد مرّ الكلام عليه في الحديث (٤٤).
فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام الترمذي لما له من الشواهد في الباب، منها:

- ١_ حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من تأبر على ثنتي عشرة ركعة من السنة؛ بنى الله بيتاً في الجنة: أربع ركعات قبل الظهر...» الحديث. عند الترمذي (الصلاة) فيمن صلى في يوم و ليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة).
- ٣_ و حديث أبي أمامة ؓ عند الطبراني في الكبير (١٥٢/٨) «إذا طلعت الشمس من مطلعها كهيئتها لصلاة العصر حين تغرب من مغربها، فصلى رجل ركعتين، و أربع سجعات .. الحديث. وقال الهيثمي في الجمع (٢٣٧/٢): فيه ميمون بن زيد، قال الذهبي: لينة أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، و بقية رجاله موثقون؛ إلا أن فيهم ليث بن أبي سليم، وفيه كلام.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثاني والستون

(السفر / باب ما ذكر في الاغتسال عند ما يُسَلِّم الرجل)

- ٦٠٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ ؓ: أَنَّهُ أَسْلَمَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ.
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١١٠)،
و المنذري في المختصر.

أخرجه أبو داود (الطهارة/ الرجل يُسَلِّمُ فيؤمَرُ بالغسل)، و النسائي (الطهارة/
غسل الكافر إذا أسلم)، و ابن خزيمة (١٢٦/١) كلهم من طريق سفيان به.
و الحديث رجال الإسناد كلهم ثقات؛ إلا أن فيه انقطاعاً بين خليفة بن حصين،
و بين قيس بن عاصم، وهو جده، فقال الحافظ في التهذيب في ترجمة حُصين والد خليفة:
روى حديثه (حصين) الإمام أحمد في مسنده (٦١/٥) عن وكيع بن الجراح،
عن سفيان الثوري، عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن أبيه، عن جده عليه السلام: أنه
أسلم، فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر. كذا رواه، وأخرجه أبو داود،
و الترمذي، و النسائي من حديث جماعة عن الثوري، عن الأغر، عن خليفة، عن جده،
لم يقولوا: «عن أبيه»، وقد قال أبو الحسن بن القطان: رواية خليفة عن جده منقطعة،
و الصواب: عن أبيه، عن جده. ثم نقل مثل ذلك عن العلاءي أيضاً، ثم قال: قلت: ثم
وجدت في العلل لابن أبي حاتم عن أبيه: أن قبيصة رواه عن الثوري، فوهم في قوله:
عن أبيه، وإنما هو عن خليفة، عن جده.

فنظراً إلى الاختلاف في وصل هذا الإسناد، و قطعه حطه الترمذي عن درجة
الصحة، و حسنه لما له من شواهد منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد (٣٠٤/٢) بلفظ: أن ثمامة بن أثال أسلم،
فقال النبي ﷺ: اذهبوا به إلى حائط بني فلان، فمروه أن يغتسل»، و قال الهيثمي في
المجمع (٢٨٣/١) بعد ما نسبته إلى أحمد، و البزار، و أبي يعلى: وفي إسناد أحمد، و البزار
عبد الله بن عمر العري، و ثقه ابن معين، و أبو أحمد بن عدي، و ضعفه غيرهما من غير
نسبة إلى كذب.

٢ - حديث قتادة أبي هشام رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٤٨٩)، قال: أتيت
رسول الله ﷺ، فقال لي: «يا قتادة! اغتسل بماء، و سدر، واحلق عنك شعر الكفر»
و قال الهيثمي في المجمع (٢٨٣/١): رجاله ثقات.

الحديث الثالث والستون

(السفر / باب ما جاء في نضح بول الغلام الرضيع)

٦١٠ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الرَّضِيعِ: «يُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة الشيط أحمد شاكر: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا فيما نقله المزني في الأطراف (١٠١٣١)، والمنذري في المختصر.

أخرجه ابن ماجه (الطهارة/ ما جاء في بول الصبي)، و ابن خزيمة (٤٣/١)، و أحمد (٩٧/١، ١٣٧) من طريق معاذ. و أحمد (٨٦/١) من طريق عبد الصمد. كلاهما _ معاذ، عبد الصمد _ عن هشام به.

و أخرجه أبو داود (الطهارة/ بول الصبي يصيب الثوب) من طريق يحيى، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة موقوفاً من قول علي عليه السلام.

و الحديث رجاله ثقات سوى معاذ بن هشام، قال الحافظ في التريب: صدوق، ربما وهم، و قال الذهبي في الكاشف: قال ابن معين: صدوق، و ليس بحجة، وفي المغني: قال ابن عدي: أرجو أنه صدوق، وقال غيره: له غرائب، و أفراد.

قلنا: لم ينفرد هنا، بل تابعه عليه عبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام عند أحمد كما سبق في التخريج.

ولكن للحديث علة أخرى أنزلته عن درجة الصحة، و هي اختلاف الرواة على قتادة

رفعاً، و وقفاً، فقال الترمذي نفسه: رفع هشام الدستوائي هذا الحديث عن قتادة، و أوقفه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، و لم يرفعه، فحسنه الإمام الترمذي لما له من شواهد، منها:

- ١ _ حديث أم قيس بنت محسن عند البخاري (الوضوء/ بول الصبيان) و مسلم (الطهارة/ حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله): أنها أتت بابت لها صغير، وفيه: فبال على ثوبه ﷺ، فدعا بماء، فنضحه، و لم يغسل.
 - ٢ _ و حديث لبابة بنت الحارث عند أبي داود في المذكور قبل، و عند ابن ماجه كما سبق بلفظ: «إنما يُغسل من بول الأنثى، و يُنضح من بول الذكر».
 - ٣ _ و حديث علي ؓ أيضاً عند أبي داود: «يُغسل بول الجارية، و يُنضح بول الغلام ما لم يطعم».
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الرابع والستون

(الزكاة / باب ما جاء في زكاة الإبل، و الغنم)

٦٢١ _ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَامِلٍ الْمَرْوَزِيُّ - الْمَعْنَى وَاحِدٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عُمَالِهِ؛ حَتَّى قُبِضَ، فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ؛ عَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ ؓ؛ حَتَّى قُبِضَ، وَعُمَرُ ؓ؛ حَتَّى قُبِضَ، وَكَانَ فِيهِ: «فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِذَا زَادَتْ؛ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ؛ فَفِيهَا حِقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ،

فَإِذَا زَادَتْ؛ فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ؛ فَفِيهَا ابْنَتَا لُبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ؛ فَفِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ؛ فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لُبُونٍ، وَفِي الشَّاءِ؛ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ؛ فَشَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ؛ فَثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ شَاةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ شَاةٍ؛ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٍ شَاةً، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ؛ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَ مِائَةٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ مَخَافَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةً، وَلَا ذَاتُ عَيْبٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، وَبَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَنْسٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ وَإِنَّمَا رَفَعَهُ سَفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ.

اتَّفَقَتْ نَسْطُ الْجَامِعِ عَلَى تَحْسِينِهِ، وَكَذَا الْمَزِي فِي مَا نَقَلَهُ فِي الْأَطْرَافِ (٦٨١٣). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا (الزَّكَاةُ/ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ) قَالَ: وَ يُذَكَّرُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ. وَ أَبُو دَاوُدَ (الزَّكَاةُ/ زَكَاةُ السَّائِمَةِ) مِنْ طَرِيقِ عِبَادِ بْنِ عَوَامٍ بِهِ، وَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ بِهِ، وَ ابْنِ مَاجَةَ (الزَّكَاةُ/ صَدَقَةُ الْإِبِلِ) مِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ، وَ لَمْ يَسْنِدْهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

وَ الْحَدِيثُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ مَا عَدَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ الْهَرَوِيَّ، وَ سَفْيَانَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْوَاسِطِيَّ.

أما إبراهيم بن عبدالله؛ فهو صدوق، حافظ، تُكلم فيه بسبب القرآن، كذا قال الحافظ في التقريب، ضعفه أبو داود، و قال النسائي: ليس بالقوي، و قال الدارقطني: ثقة، ثبت.

قلت: إن ضعفه لا يؤثر في الإسناد؛ لأنه تابعه على ذلك زياد بن أيوب، و محمد بن كامل المروزي عند الترمذي، والنفيلي عند أبي داود.

و أما سفيان بن الحسين الواسطي؛ فهو ثقة في غير الزهري بالاتفاق _ وهو هنا يروي عن الزهري _ وقال الذهبي في الميزان: قال ابن معين: ثقة، و هو ضعيف الحديث عن الزهري، و قال الحافظ في الفتح (الزكاة/ لا يجمع بين متفرق إلخ ٤/٤٠٠): وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري، فأخرجه الحاكم (المستدرک ١/٣٩٣) من طريق يونس، عن الزهري، و قال: إن فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين؛ لأنه قال: عن الزهري، قال: أقرأنيها سالم بن عبدالله بن عمر، فوعيتها على وجهها. فذكر الحديث، ولم يقل: إن ابن عمر رضي الله عنه حدثه به. اهـ. و لهذه العلة لم يجزم به البخاري؛ لكن أورده شاهداً لحديث أنس رضي الله عنه، الذي وصله البخاري في الباب. انتهى كلام الحافظ.

قال ابن عدي (الكامل ٣/٤١٤): سمعت أبا يعلى يقول: قيل ليحيى بن معين: فحديث سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه في الصدقات؟ فقال: وهذا لم يتابع سفيان عليه أحد، ليس يصح. و قال: رواه عن سفيان بن حسين عباد بن العوام و غيره، وقد وافق سفيان بن حسين على هذه الراوية _ مرفوعاً _ سليمان بن كثير أخو محمد بن كثير (عند ابن ماجه في الموضع المذكور)

وقال المنذري في تلخيصه (١/٤٨٣): وسفيان بن حسين أخرج له مسلم، و استشهد به البخاري؛ إلا أن حديثه عن الزهري فيه مقال، و قد تابع سفيان بن حسين على رفعه سليمان بن كثير، وهو ممن اتفق البخاري و مسلم على الاحتجاج بحديثه. (قلت: لكن ذلك في غير حديث الزهري كما قال الحافظ في التقريب: لا بأس به في غير الزهري.)

فلهذه العلة حط إسناده الترمذي عن الصحة، و حسنه لمتابعة له، و شواهد، فقال في العلل (كما في النصب ٣٣٨/٢): سألت البخاري عن هذا الحديث، فقال: أرجو أن يكون محفوظاً، وسفيان بن حسين صدوق.

وللحديث شواهد منها:

١- حديث أبي بكر رضي الله عنه أخرجه البخاري (الزكاة/ العرض في الزكاة) مثله مطولاً.

٢- و حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، أخرجه أبوداود (الزكاة/ زكاة السائم)، و النسائي (الزكاة/ زكاة السائم).

٣- و حديث أبي ذر رضي الله عنه، أخرجه أحمد (١٧٩/٥) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البئر صدقته». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والستون

(الزكاة / باب ما جاء في زكاة البقر)

٦٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَيْعًا أَوْ تَيْعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عَدْلَهُ مَعَاوِرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ، وَهَذَا أَصَحُّ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٣٦٣)

أخرجه أبوداود (الزكاة/ زكاة السائمة، و في الخراج، والفيء/ أخذ الجزية) من

طريق الأعمش. و أحمد (٢٣٣/٥) من طريق عاصم. كلاهما عن أبي وائل، عن معاذ رضي الله عنه به.

وأيضاً أبو داود، والنسائي (الزكاة/ زكاة البقر) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم. و النسائي، و ابن ماجه (الزكاة/ صدقة البقر) من طريق الأعمش، عن شقيق. و أحمد (٢٣٠/٥) من طريق الأعمش عن أبي وائل. ثلاثتهم، عن مسروق، عن معاذ رضي الله عنه به.

و الحديث رجاله ثقات، إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين مسروق، و معاذ بن جبل رضي الله عنه، فقال الحافظ في الفتح (٤١٢/٤)، حديث (١٤٦٠): و زعم ابن بطل أن حديث معاذ المرفوع: «إن في كل ثلاثين بقرة تبيعاً، و في كل أربعين مسنة» متصل صحيح، و إن مثله في كتاب الصدقات لأبي بكر، و عمر، و في الحكم بصحته نظراً؛ لأن مسروقاً لم يلق معاذاً، و إنما حسنه الترمذي لشواهد، و أما قوله: إن مثله في كتاب الصدقة لأبي بكر؛ فوهم منه؛ لأن ذكر البقر لم يقع في شيء من طرق حديث أبي بكر، نعم؛ هو في كتاب عمر رضي الله عنه، والله أعلم. انتهى كلام الحافظ.

وقد روى بعضهم هذا الحديث مرسلاً بغير ذكر معاذ _ كما أشار إليه الترمذي _ و هذا المرسل أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦٢/٢)، رقم (٩٩٢٠) بسنده عن مسروق، قال: لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن. الحديث. و قال الترمذي: هذا أصح. فنزل إسناد حديث معاذ المرفوع عن درجة الصحة للانقطاع، و حسنه الإمام لشواهد، منها:

١ _ حديث علي رضي الله عنه عند أبي داود (الزكاة/ زكاة السائمة) نحوه مطولاً.

٢ _ و حديث ابن عباس رضي الله عنه نحوه، رواه البزار كما ذكره الهيثمي في الجمع (٧٣/٣)، وقال: لم يتابع بقية أحد على رفعه إلا الحسن بن عُمارة، والحسن ضعيف، وقد روي عن طاؤس مرسلاً.

فتحسين الترمذي واقع موقعه، و شرطه فيه موجود .

الحديث السادس والستون

(الزكاة / باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق)

٦٤٥ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ. ح وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ كَالْعَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيَزِيدُ بْنُ عِيَّاضٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ أَصَحُّ

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي طبعة أحمد شاكر: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على تحسينه فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٥٨٣).

أخرجه أبو داود (الخارج، و الفيء/ السعاية على الصدقة)، و ابن ماجه (الزكاة/ عمالة الصدقة)، و ابن خزيمة (٥١/٤، رقم ٢٣٣٤)، و أحمد (١٤٣/٤) من طريق محمد بن إسحاق.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا يزيد بن عياض، و محمد بن إسحاق.

أما يزيد بن عياض؛ فهو ضعيف عند أهل الحديث، قال ابن حجر في التقریب: كَذَّبَهُ مَالِكٌ، وَ غَيْرُهُ، وَ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْكَاشِفِ: تُرِكَ، وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: قَالَ النَّسَائِيُّ، وَ غَيْرُهُ مَتْرُوكٌ.

و أما محمد بن إسحاق؛ فهو صدوق يدلّس، عدّه الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لم يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماح لكثرة تدليسهم على الضعفاء، و المجاهيل.

فهذا الحديث أخرجه الترمذي مقروناً بمحمد بن إسحاق، و وصفه بالحسن، و ما ذلك إلا لأن يزيد بن عياض عنده ليس بمتهم _ و إن كان متهماً عند غيره _ كما يشعر به سياق كلامه، و انجبر ضعفه بمجيئه من طريق محمد بن إسحاق، و محمد ابن إسحاق قد صرح بالتحديث عن عاصم بن عمر عند أحمد (١٤٣/٤).

وله شاهد من حديث عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «العامل إذا استعمل، فأخذ الحق، و أعطى الحق؛ لم يزل كالمجاهد في سبيل الله؛ حتى يرجع إلى بيته». رواه الطبراني في الكبير (١٣٤/١)، قال الهيثمي في المجمع (٨٤/٣): فيه ذويب بن عمامة، قال الذهبي: ضعفه الدارقطني، و غيره، و لم يهدر. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع والستون

(الزكاة / باب ما جاء أن الصدقة تؤخذ من الأغنياء، فتُرد في الفقراء)

٦٤٩ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِنَا، فَجَعَلَهَا فِي فَقَرَائِنَا، وَكُنْتُ غُلَامًا يَتِيمًا، فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلُوصًا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و في التحفة: «حسن غريب»، و الباقية متفقة على تحسينه فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (١١٨٠٤)

انفرد به أبو عيسى من بين أصحاب الكتب الستة. و أخرجه ابن خزيمة (رقم

٢٣٦٢، ٢٣٧٩) من طريق حفص بن غياث، و عمر بن علي، عن أشعث به.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا أشعث بن سوار الكندي؛ فإن فيه مقالاً، كما قال

الشوكاني (النيل ٢١٥/٤) عند كلامه على هذا الحديث، حكم عليه ابن حجر بالضعف، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، لئنه أبو زرعة. اهـ وفي المغني: ضعفه أحمد، وابن معين، والدارقطني، وقد وثقه ابن معين مرة، وقال الثوري: هو أثبت من مجالد.

قلت: و هو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعاً، و البخاري في الأدب المفرد، كما رمز له الحافظ في التقریب، و الذي يظهر من كلام أهل العلم فيه: أنه ليس ثقة مطلقاً، بل إنه ممن يكتب حديثه، و ينظر فيه؛ لأن ابن عدي قال فيه: وفي الجملة: يكتب حديثه، و لم أجد له فيما يرويه متناً منكراً، إنما في الأحاديث يخلط في الإسناد، و يخالف. اهـ.

ولما كان الرجل ممن يعضده المتابعات، و الشواهد، و كان في الباب عن ابن عباس؛ فهذا الذي حمل أبا عيسى على تحسين حديثه، فقد قال عقيبه، وفي الباب عن ابن عباس.

قلت: و حديث ابن عباس هذا الذي أشار إليه أبو عيسى أخرجه البخاري (الزكاة/ أخذ الصدقة من الأغنياء..)، و مسلم (الإيمان/ الدعاء إلى الشهادتين)، و هو حديث معاذ بن جبل المشهور مطولاً، وفيه: «فإن هم أطاعوا لذلك؛ فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود .

الحديث الثامن والستون

(الزكاة / باب ما جاء من تحل له الزكاة)

٦٥٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، وَقَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ - وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ - عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ؛ وَلَهُ مَا يُعْنِيهِ؛ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ

خُمُوشٌ، أَوْ خُدُوشٌ، أَوْ كُدُوحٌ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: «خَمْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ؓ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٣٨٧).

أخرجه أبو دواو (الزكاة/ من يعطى من الصدقة، وحد الغنى)، والنسائي (الزكاة/ حد الغنى)، وابن ماجه (الزكاة/ من سأل عن ظهر غنى)، وأحمد (٣٨٨/١، ٤٤١) و الدارمي: (الزكاة/ من تحمل له الصدقة) من طريق سفيان، و شريك، عن حكيم بن جبير به.

و الحديث رجاله ثقات؛ سوى شريك بن عبد الله، و حكيم بن جبير ففيهما كلام.

أما شريك بن عبد الله النخعي؛ فقال الحافظ في التقریب : صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، و كان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع.

و أما حكيم بن جبير؛ فقال الحافظ في التقریب: ضعيف، رُمي بالتشيع، وقال الذهبي في الكاشف: ضعّفوه، و قال الدارقطني: متروك، وفي التهذيب: تركه شعبة لأجل هذا الحديث، وسئل عن حديثه، فقال: أخاف النار، و سئل أبو زرعة عنه: فقال: في رأيه شيء، و محله الصدق إن شاء الله.

قلنا: و الذي يظهر من كلام أهل العلم فيه أنه غير ثبت في الحديث، و فيه ضعف، لكن عضده في هذا الحديث زُييد بن الحارث، و هو ثقة، ثبت، عابد، كما صرح به الترمذي بقوله: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا سفيان، عن حكيم بن جبير بهذا الحديث، فقال له عبد الله بن عثمان، صاحب شعبة: لو غير حكيم حدث بهذا الحديث، فقال له سفيان: وما لحكيم، لا يحدث عنه شعبة؟ قال: نعم، قال سفيان: سمعت

زيداً يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد. و نقله أبوداد أيضاً نحوه.

وقال المنذري في مختصره (٥١٠/١) قال الخطابي: و ضعفوا الحديث للعلة التي ذكرها يحيى بن آدم. وقال النسائي: لا نعلم أحداً قال في هذا الحديث: زيد غير يحيى بن آدم، و لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم بن جبير، و حكيم ضعيف. و سئل ابن معين: يرويه أحد غير حكيم؟ فقال يحيى: نعم؛ يرويه يحيى بن آدم، عن سفيان، عن زيد، و لا أعلم أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم، و هذا وهم، لو كان كذا؛ لحدث به الناس جميعاً عن سفيان، ولكنه حديث منكر. اهـ.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و إن أبا عيسى حسنه لمحيته من طريق زبيد بن الحارث، و لما روي في الباب أحاديث أخر تؤيد معناه، منها:

١ _ حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه عند النسائي (الزكاة/ من الملحف) بلفظ: «من سأل؛ و له أربعون درهماً فهو الملحف».

٢ _ و حديث عطاء بن يسار، عن رجل من بني أسد عند أبي داود (الزكاة/ من يُعطى من الصدقة) بلفظ: «من سأل منكم؛ و له أوقية أو عدلها؛ فقد سأل إلخافاً».

٣ _ و حديث سهل بن الحنظلية عند أبي داود في الموضع المذكور بلفظ: «من سأل؛ و عنده ما يغنيه؛ فإنما يستكثر من النار»، فقالوا: يا رسول الله! و ما يغنيه؟ قال: «قدر ما يغديه، و يعيشه».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والستون

(الزكاة / باب ما جاء من لا تحل له الصدقة)

٦٥٢ _ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ. ح وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، عَنْ رِيحَانَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ ». قَالَ: وَ فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ، وَ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. اتَّفَقَتْ نَسْطُ الْجَامِعِ عَلَى تَحْسِينِهِ، وَ كَذَا الْمَزِي فِي مَا نَقَلَهُ فِي الْأَطْرَافِ (٨٦٢٦)، وَ الْمُنْذَرِي فِي الْمَخْتَصَرِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٤/٢) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، وَ (١٩٢/٢) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، وَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ. وَ الدَّارِمِيُّ (الزَّكَاةُ/ مِنْ تَحْلِ لَهُ الصَّدَقَةُ) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ. ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ سَفْيَانَ.

وَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (الزَّكَاةُ/ مَنْ يَعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَحْدَ الْغَنَى) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. كِلَاهُمَا _ سَفْيَانٌ، وَ إِبْرَاهِيمُ _ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ رِيحَانَ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٩٢/٢): وَلَمْ يَرْفَعْهُ سَعْدٌ، وَ لَا ابْنَهُ، يَعْنِي: إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ.

وَ الْحَدِيثُ رَجَالُهُ ثَقَاتٌ؛ مَا عَدَا رِيحَانَ بْنَ يَزِيدَ الْعَامِرِيَّ، قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ: مُقْبُولٌ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْكَاشِفِ: وَثِقٌ، وَ لَا يَعْرِفُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: شَيْطٌ مُجْهُولٌ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثِقَةٌ، وَ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ حُجَّاجٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: كَانَ أَعْرَابِيٌّ صَدَقَ. فَنَزَلَ إِسْنَادُ الْحَدِيثِ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحَّةِ، وَ حَسَنَهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ لِشَوَاهِدِهِ فِي الْبَابِ.

١ _ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (الزَّكَاةُ/ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ دِرَاهِمٌ وَكَانَ لَهُ عَدْلُهَا)، وَابْنُ مَاجَهَ (الزَّكَاةُ/ مَنْ سَأَلَ عَنْ ظَهَرِ غَنَى) مِثْلَهُ.

- ٢ _ حديث حبشي بن جُنادة رضي الله عنه عند المصنف في الباب نفسه نحوه.
- ٣ _ حديث قبيصة بن مخارق رضي الله عنه عند مسلم (الزكاة/ من تحل له المسألة) مطولاً، وفيه: «إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة» الحديث.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث السبعون

(الزكاة / باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة)

٦٥٨ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَّابِ، عَنْ عَمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، يَنْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيُفْطِرْ عَلَى ثَمَرٍ؛ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَمَرًا؛ فَالْمَاءُ؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ»، وَ قَالَ: «الْصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ: صَدَقَةٌ، وَصِلَةٌ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالرَّبَّابُ هِيَ أُمُّ الرَّائِحِ بِنْتُ صُلَيْعٍ.

وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَّابِ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَى شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنِ الرَّبَّابِ، وَحَدِيثُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَبْنِ عُيَيْنَةَ أَصَحُّ، وَهَكَذَا رَوَى ابْنُ عَوْنٍ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَّابِ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ.

اتَّفَقَتْ نَسْطُ الْجَامِعِ عَلَى تَحْسِينِهِ، وَ كَذَا الْمَزِي فِي مَا نَقَلَهُ فِي الْأَطْرَافِ (٤٤٨٦)،

و نقل المنذري: «حسن صحيح».

أخرجه أحمد (١٧/٤)، و أبوداود (الصوم/ ما يُفطر عليه)، و ابن ماجه (الزكاة/ فضل الصدقة)، والدارمي (الزكاة/ الصدقة على القرابة)، و ابن خزيمة (٢٠٦٧) بأسانيدهم من طريق عاصم الأحول. و أحمد (١٨/٤) من طريق هشام بن حسان. و النسائي (الزكاة/ الصدقة على الأقارب) من طريق ابن عون. ثلاثتهم _ عاصم، هشام، ابن عون _ عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب به.

و أخرجه أحمد (١٨/٤) من طريق شعبة، عن عاصم، عن حفصة، عن سلمان بن عامر، عن النبي ﷺ . و ليس فيه الرباب.

و أخرجه أحمد (١٧/٤) من طريق محمد بن جعفر، عن هشام، عن حفصة، عن الرباب، عن سلمان بن عامر به موقوفاً.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا الرباب بنت صُلَيْع، أم الرائح، فذكرها الذهبي في الميزان ضمن المجهولات؛ بينما ذكره ابن حبان في الثقات، لذا قال ابن حجر فيها: مقبولة .

على أنه قد اختلف في إسناده وصلاً، و قطعاً، و رفعاً، و وقفاً مما يشعر بقلّة شريطة في الراوي.

لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي نظراً لشواهد كثيرة تؤيد معنى المتن، منها:

١ _ حديث زينب امرأة عبدالله بن مسعود عند البخاري (الزكاة/ الزكاة على الزوجين و الأيتام في الحجر) مطولاً، و فيه: قال ﷺ: «نعم؛ و لها أجران: أجر القرابة، و أجر الصدقة».

٢ _ حديث جابر ﷺ أخرجه عبد بن حميد كما في المطالب العالية (٢٧٨/١) بلفظ: كان رسول الله ﷺ إذا كان الرطب؛ لم يفطر إلا على الرطب. الحديث.

٣ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (الزكاة/ فضل النفقة على العيال، والمملوك) نحوه.

فنظراً إلى هذه الشواهد حسنه الترمذي، و يصدق عليه تعريفه.
 ٤ _ حديث أنس ؓ عند المصنف (الصوم/ ما يستحب عليه الإفطار) مثله مختصراً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والسبعون

(الزكاة / باب ما جاء في الصدقة عن الميت)

٦٦٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَقَ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي تُؤَفِّيْتُ، أَفَيَنْفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنَّ لِي مَخْرَفًا، فَأَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (٦١٦٤).
 أخرجه البخاري (الوصايا/ إذا وقف أرضاً، ولم يبين الحدود؛ فهو جائز)، و
 أبوداود (الوصايا/ فيمن مات عن غير وصية يتصدق عنه)، و النسائي (الوصايا/ فضل
 الصدقة على الميت) كلهم من طريق عكرمة، عن ابن عباس ؓ.
 والحديث رجاله ثقات معروفون؛ ما عدا عكرمة مولى ابن عباس، احتج به
 البخاري، و أصحاب السنن، و تركه مسلم، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحجج
 مقروناً بسعيد بن جبير، و إنما تركه لكلام مالك فيه، و الجمهور على توثيقه.
 وأيضاً اختلف في إسناد الحديث وصلاً و إرسالاً كما أشار إلى ذلك الإمام الترمذي.
 فملاحظة إلى الجانبين أنزله عن درجة الصحة، و حسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث سعد بن عبادة رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٤٥/٢)، نحوه مطولاً. وقال الهيثمي في المجمع (١٣٨/٣) : فيه محمد بن كريب، وهو ضعيف.

٢ _ حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٤٦/٢) بلفظ: «إذا تصدق بصدقة تطوعاً؛ فيجعلها عن أبويه، فيكون لهما أجرها، ولا ينتقص من أجره شيء»، ذكره الهيثمي (في المجمع ١٣٨/٣)، وقال: فيه خارجة بن مصعب الضبي، وهو ضعيف.

٣ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند عبدالرزاق (٦٠/٩) نحو حديث الباب. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود .

الحديث الثاني والسبعون

(الزكاة / باب في نفقة المرأة من بيت زوجها)

٦٧٠ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا شَرْحَبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ: «لَا تُنْفِقُ امْرَأَةً شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَا الطَّعَامَ؟ قَالَ: «ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ رضي الله عنها.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٨٨٣)، وأعادته المصنف مثله مطولاً (في الوصايا/ لا وصية لوارث) بنفس الإسناد، وقال هناك: حسن صحيح.

أخرجه أبوداود (البیوع/ تضمنين العارية) مطولاً، وابن ماجه (التجارات/ ما

للمرأة من مال زوجها) مثله، و الدارقطني (٣/٤٠، رقم ٢٩٣٧)، و البغوي في شرح السنة (٣/٤٤٠، رقم ١٦٩٠)، و أحمد (٥/٢٦٧) كلهم من طريق إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم الخولاني به. ويأتي ذكر مزيد طرقه في الوصايا.

و الحديث مدار إسناده على شرحبيل بن مسلم الخولاني، و رواه عنه إسماعيل بن عياش، و قد تكلم العلماء فيهما.

أما إسماعيل بن عياش؛ فقد قال ابن حجر فيه: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلص في غيرهم، قال دحيم: هو في الشاميين غاية، و خلط عن المدنيين، وقال أبو حاتم: لين، و قال الترمذي: روايته عن أهل العراق، و أهل الحجاز ليس بذلك فيما تفرد به؛ لأنه روى عنهم مناكير، و روايته عن أهل الشام أصح، و عدّه الحافظ من مدلسي المرتبة الثالثة الذين لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

قلت: قد ارتفعت الخيفة من الجهتين؛ لأنه روى هنا عن أهل بلده، فهو صدوق في روايته، و قد صرح بالسماع عن شرحبيل بن مسلم، فزال احتمال تدليسه. وأما شرحبيل بن مسلم الخولاني؛ فقال ابن حجر فيه: صدوق، فيه لين، و ذكره ابن حبان في الثقات، و ثقه أحمد، و العجلي، و ضعفه ابن معين.

فلذا نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه لشواهد كثيرة تعضده، منها: ١ _ حديث عائشة رضي الله عنها الآتي عند المصنف، و البخاري (الزكاة/ من أمر خادمه بالصدقة، و لم يناول بنفسه)، و مسلم (الزكاة/ أجر الخازن الأمين، و المرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة) بلفظ: «إذا أعطت المرأة من بيت زوجها بطيب نفس؛ غير مفسدة؛ كان لها مثل أجره، لها ما نوت حسناً، و للخازن مثل ذلك».

٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند الطبراني في الأوسط (البحرين ٢/٤٦) بلفظ: «لا تصدق المرأة من بيت زوجها إلا بإذنه»، و قال الهيثمي في المجمع (٣/١٣٧): فيه رشدين ابن كريب، ضعفه أحمد، و جماعة، و قال ابن عدي: ممن يكتب حديثه على ضعفه.

٣ _ حديث سعد بن أبي وقاص ؓ عند أبي داود (الزكاة/ المرأة تصدق من بيت زوجها)، وفيه: قالت امرأة من نساء مضر: يا نبي الله! إنا كل على آبائنا، و أبنائنا،

و أزواجنا، فما يحل لنا من أموالهم؟ قال: الرطب، تأكلنه، و تهدينه.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود .

الحديث الثالث والسبعون

(الزكاة / باب في نفقة المرأة من بيت زوجها)

٦٧١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،
عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا؛ كَانَ لَهَا بِهِ أَجْرٌ،
وَلِلزَّوْجِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا يَنْقُصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَجْرِ
صَاحِبِهِ شَيْئًا، لَهُ بِمَا كَسَبَ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

اختلفت هنا نسط الجامع، ففيما نقله المزي في الأطراف (١٦١٥٤) «حسن
صحيح»، و الباقية متفقة على تحسينه فقط.

أخرجه البخاري (الزكاة/ من أمر خادمه بالصدقة، ولم يناول بنفسه) من طريق
منصور، و مسلم (الزكاة/ أجر الخازن الأمين، و المرأة إذا تصدقت من بيت زوجها) من
طريق الأعمش، والنسائي في الكبرى (الزكاة/ صدقة المرأة من بيت زوجها) من طريق
عمرو بن مرة _ كالترمذي _ ثلاثتهم عن أبو وائل، ثم زاد منصور، و الأعمش «عن
مسروق» بين أبو وائل، و عائشة خلافاً لعمرو بن مرة.

قلت: الحديث فيه علة لإرسال أبي وائل، قال أحمد بن محمد الأثرم: قلت لأبي
عبدالله: أبو وائل سمع من عائشة؟ قال: ما أرى، أدخل بينها مسروق في غير شيء، و
ذكر الحديث: «إذا أنفقت المرأة..» (المراسيل لابن أبي حاتم/ ٧٧).

و من المعلوم أن منصوراً و الأعمش اتفق العلماء على توثيقهما، و هما أتقنان، و
أحفظان من عمرو بن مرة؛ فإنه متكلم فيه، رمي بالإرجاء، فما رواه منصور، و الأعمش

أرجح مما رواه عمرو بن مرة.

فهذا هو الذي حمل أبا عيسى على أن يصف إسناد الحديث بالحسن حيث إن رواية عمرو بن مرة - مع ما فيه - منقطعة، ينجر انقطاعها بروايتي منصور، و الأعمش مع ما كان للحديث من شواهد سبق ذكرها في الحديث السابق.

الحديث الرابع والسبعون

(الصوم / باب ما جاء شهرا عيد لا ينقصان)

٦٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ، رَمَضَانُ، وَذُو الْحِجَّةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٧٧). أخرج البخاري (الصوم/ شهرا عيد لا ينقصان)، و مسلم (الصيام/ معنى قوله شهرا عيد لا ينقصان) من طريق إسحاق بن سويد، و خالد الحذاء. و أبو داود (الصيام/ الشهر يكون تسعا و عشرين)، و ابن ماجه (الصيام/ ما جاء في شهري العيد) من طريق خالد الحذاء. و أحمد (٤٧/٥) من طريق سالم أبي حاتم. و (٥٠/٥) من طريق علي بن زيد. أربعتهم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه به. قال إسماعيل بن علية في روايته عن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه: أحسبه عن النبي ﷺ.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا خالد بن مهران الحذاء؛ فإنه وإن كان ثقة تكلم فيه شعبة، و ابن علية، إما لكونه دخل في شيء من عمل السلطان، أو لما قال حماد

بن زيد: قدم علينا خالد قدمة من الشام، فكأننا أنكرنا حفظه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به. قال ابن عبد الهادي في طبقاته: لم يقبل هذا القول من أبي حاتم فيه، و لا في غيره من الأثبات. اهـ من حاشية سبط ابن العجمي على الكاشف.

قلنا: و لاسيما لم ينفرد بالحديث هو، بل تابعه عليه إسحاق بن سويد، و سالم، و علي بن زيد، نعم؛ في الحديث علة أخرى، قال البدر العيني في العمدة (٢٨٤/١٠): رواه البخاري هذا الحديث من طريقين، أحدهما من طريق إسحاق بن سويد، و الثاني من طريق خالد الحذاء، و إنما اختار البخاري سياق المتن على لفظ خالد، دون إسحاق بن سويد، لكونه لم يختلف في سياقه عليه، كذا قاله بعضهم. قلت: كلا الطريقين صحيح عند البخاري؛ لكنه انفرد بإخراجه من حديث إسحاق بن سويد، و بقية الجماعة غير النسائي أخرجه من حديث خالد الحذاء، فيمكن أن يكون اختياره سوق المتن على لفظ خالد لهذا المعنى، و مع هذا شك بعض الرواة في رفعه إلى النبي ﷺ، و لهذا قال الترمذي: وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولهذا حسنه الترمذي، و لم يصححه، لما وقع فيه من الاختلاف في وصله، و إرساله، و رفعه، و وقفه، و الاختلاف في لفظه اهـ.

فالاختلاف إنما هو في طريق خالد الحذاء، دون غيره، وذلك مشعر بخفة ضبط الرواي، ولكن حسنه الإمام الترمذي لانجبار هذه الخفة بمتابعة الآخرين على رفعه. فتحسينه واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والسبعون

(الصوم / باب ما جاء في بيان الفجر)

٧٠٦ _ حَدَّثَنَا هَنَّاذُ، وَيُوسُفُ بْنُ عَيْسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ سَوَادَةَ بْنِ حَنْظَلَةَ هُوَ الْقُشَيْرِيُّ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، وَلَا الْفَجْرُ

المُسْتَطِيلُ، وَلَكِنْ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ فِي الْأُفُقِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٦٢٤). أخرج مسلم (الصيام/ الدخول في الصوم يحصل بدخول الفجر إلخ)، وأبوداود (الصيام/ وقت السحور)، وابن خزيمة (١٩٢٩) من طريق عبد الله بن سودة، والنسائي (الصيام/ كيف الفجر) من طريق شعبة، وأحمد (١٩/٥) من طريق همام، كلهم عن سودة، عن سمرة رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبو هلال محمد بن سليم الراسبي، قال الحافظ في التقريب: صدوق، فيه لين، وقال أبو حاتم: محله الصدق، ليس بذاك المتين، وقال ابن معين: صدوق، يُرمى بالقدر، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أحمد: يحتمل في حديثه؛ إلا أنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث، وقال ابن عدي: كلها، أو عامتها غير محفوظة، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه عليه الثقات، وهو ممن يكتب حديثه، استشهد به البخاري في الصحيح، و روى في القراءة خلف الإمام.

قلت: فحسنَ إسناده الحديث الإمام الترمذي لمتابعات له، سبق ذكرها في التخريج، و لشواهد منها:

١ _ حديث أبي ذر رضي الله عنه عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (الصوم/ الوقت الذي يحرم فيه الطعام) بلفظ: «إنك تؤذن إذا كان الفجر ساطعاً، و ليس ذلك الصبح، و إنما الصبح هكذا معترضاً».

٢ _ حديث طلق بن علي رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و أبي داود في نفس الموضع بلفظ: «كلوا، و اشربوا، و لا يَهْدَنَّكُمْ الساطع المصعد، و كلوا، و اشربوا؛ حتى يعترض لكم الأحمر».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس والسبعون

(الصوم / باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلى، و المرضع)
 حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَيُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا أَبُو
 هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 كَعْبٍ قَالَ: أَغَارَتْ عَلَيْنَا خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدْتُهُ
 يَتَعَدَّى، فَقَالَ: «اذْنُ، فَكُلْ»، فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ: «اذْنُ؛ أَعَدَّكَ عَنْ
 الصَّوْمِ، أَوِ الصَّيَّامِ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ، وَشَطَرَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ
 الْحَامِلِ، أَوِ الْمُرْضِعِ الصَّوْمَ، أَوِ الصَّيَّامِ»، وَاللَّهُ لَقَدْ قَالَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ كَلْتِيَهُمَا، أَوْ
 إِحْدَاهُمَا، فَيَا لَهْفَ نَفْسِي! أَنْ لَا أَكُونَ طَعِمْتُ مِنْ طَعَامِ النَّبِيِّ ﷺ.
 قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْكَعْبِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٣٢).
 أخرجه أبو داود (الصيام/ اختيار الفطر)، وابن ماجه (الصيام/ ما جاء في الإفطار
 للحامل، والمرضع) من طريق أبي هلال الراسبي، والنسائي (الصيام/ وضع الصيام عن
 الحبلى، والمرضع) من طريق وهيب بن خالد، والطبراني في الكبير (٢٦٣/١، رقم ٧٦٦)
 من طريق الأشعث، كلهم عن عبدالله بن سواده به.
 والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبو هلال محمد بن سليم الراسبي، وقد تكلم
 العلماء فيه بما مرَّ في الحديث السابق.

فحسن إسناده الحديث الإمام الترمذي لما له من متابعات سبق ذكرها في تخريج
 الحديث. و لما يشهد له حديث أبي أمية الضمري عند النسائي (الصيام/ وضع الصيام عن
 المسافر)، وليس فيه ذكر المرضع، و الحبلى.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث السابع والسبعون

(الصوم / باب ما جاء في السواك للصائم)

٧٢٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رِبْعَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يَتَسَوَّكُ؛ وَهُوَ صَائِمٌ.
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رِبْعَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٠٣٤).
أخرجه البخاري تعليقاً (الصوم/ سواك الرطب، واليابس للصائم)، فقال: ويذكر عن عامر بن ربيعة، ووصله أبو داود (الصوم/ السواك للصائم)، وابن خزيمة (الصوم/ السواك للصائم ٢٠٠٧) من طريق عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، وقال ابن خزيمة: كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب، ثم نظرت؛ فإذا شعبة، والثوري قد روياه عنه، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي - وهما إماما أهل زمانهما - قد روياه عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبراً في غير الموطأ. اهـ.

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصم بن عبيد الله بن عمر؛ فإنه ضعيف، قال المنذري في مختصره (٣٠١/٢): في إسناده عاصم بن عبيد الله، وقد تكلم فيه غير واحد. اهـ. حكم عليه ابن حجر بالضعف في التقريب، وضعفه ابن معين، ومالك، والنسائي، وقال يحيى: ضعيف لا يحتج به، وقال البخاري، وغيره: منكر الحديث، وقال ابن حبان: كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك، وقال العجلي: لا بأس به، وقال ابن عدي: روى عنه الثقات، وقد احتمله الناس، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

فتبين مما ذكر أن عاصم بن عبيد الله - وإن كان ضعيفاً - ليس بمطروح الحديث، بل هو ممن احتمله الناس، ويكتب حديثه، فيتقوَّى بعاضده، وله شواهد، منها:
١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند ابن ماجه (الصوم/ ما جاء في السواك

للصائم) و الدارقطني في سننه (الصيام/ السواك للصائم) بلفظ: «خير خصال الصائم السواك»، قال البوصيري: إسناده ضعيف لضعف مجالد؛ وله شاهد، فذكر حديثنا هذا.

٢ _ حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٧٠/٢٠): سأل رجل معاذ بن جبل: أتسوك؟ و أنا صائم؟ فقال: نعم، قلت: أيّ النهار أتسوك، قال: أيّ النهار شئت، إن شئت غدوة، و إن شئت عشيةً. مطولاً، قال الهيثمي في المجمع (١٦٥/٣): فيه بكر بن خنيس؛ و هو ضعيف، و قد وثقه ابن معين في رواية.

لذلك حسن إسناده الترمذي، و تحسينه واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن والسبعون

(الصوم / باب صيام المتطوع بغير تيسيت)

٧٣٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي، فَيَقُولُ: «أَعِنْدَكَ غَدَاءٌ؟» فَأَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ: «إِنِّي صَائِمٌ»، قَالَتْ: فَأَتَانِي يَوْمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ، قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَتْ: قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: «أَمَّا؛ إِنِّي قَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا»، قَالَتْ: ثُمَّ أَكَلْ.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٨٧٢). أخرج مسلم (الصيام/ جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال إلخ)، و أبوداود (الصيام/ الرخصة في ذلك)، و النسائي (الصيام/ النية في الصيام، و الاختلاف على طلحة إلخ)، و ابن ماجه (الصيام/ ما جاء في فرض الصوم من الليل) من طريق طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة به.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا طلحة بن يحيى، فقد اضطربت أقوال الأئمة فيه،

وثقه ابن معين، و العجلي، ويعقوب بن شيبة، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، و قال ابن عدي: روى عنه الثقات، و ما بروايته عندي بأس، و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ، لذلك حكم الحافظ عليه في التقريب: صدوق يخطئ.

هذا؛ وإن لإسناد الحديث علة أخرى، فاختلف فيه على طلحة بن يحيى اختلافاً يشعر بعدم ضبطه، فرُوي عنه: «عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين»، و رُوي عنه: «عن مجاهد، عن عائشة»، وروى عنه: «عن عائشة بنت طلحة، و مجاهد، عن عائشة»، و روي عنه: «عن رجل، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة» (انظر المجتبى في الموضوع المذكور)

لذلك لم يصححه الترمذي، و حسَّنه لكثرة شواهده في الباب، منها:

١ _ حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند البيهقي (٢٧٩ / ٤) بلفظ: صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طعاماً، فأتاني هو و أصحابه، فلما وضع الطعام؛ قال رجل من القوم: إني صائم، فقال عليه السلام: «دعاكم أخوكم، و تكلف لكم»، ثم قال له: «أفطر، و صم مكانه يوماً إن شئت».

٢ _ حديث أم هانئ عند المصنف (إفطار الصائم المتطوع)، وفيه: «الصائم المتطوع أمين نفسه، إن شاء صام، و إن شاء أفطر».

وتؤيده آثار الصحابة رضي الله عنهم أيضاً، منها عند البيهقي (الصيام/ من دخل في صوم التطوع بعد الزوال) عن أبي طلحة رضي الله عنه: أنه كان يأتي أهله من الضحى، فيقول: هل عندكم من غداء، فإن قالوا: لا؛ صام ذلك اليوم، و قال: إني صائم. وروى نحوه عن أبي الدرداء، و أبي هريرة رضي الله عنهما أيضاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والسبعون

(الصوم / باب ما جاء في وصال شعبان برمضان)

٧٣٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ إِلَّا شَعْبَانَ، وَرَمَضَانَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ، كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلًا، بَلْ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزى فيما نقله في الأطراف (١٨٢٣٢).
و لكن صححه في الشمائل .

أخرجه أبوداود (الصيام) فيمن يصل شعبان برمضان متطوعاً من طريق محمد بن إبراهيم. والنسائي (الصيام) ذكر حديث أبي سلمة في ذلك، وابن ماجه (الصيام) ما جاء في وصال شعبان برمضان) من طريق سالم بن أبي الجعد، كلاهما عن أبي سلمة به.

و الحديث رجاله ثقات معروفون، و هو صحيح، و لا أعلم ما ينزله عن درجة الصحة - مع أن أبا عيسى نفسه صحح هذا الإسناد في الشمائل / باب صوم رسول الله ﷺ - اللهم إلا أن يقال: إن أبا عيسى لاحظ هنا الاضطراب الذي ذكره: أن محمد بن عمرو رواه عن أبي سلمة، عن عائشة، و تابعه سالم أبو النضر، و غير واحد على ذلك، و رواه سالم بن أبي الجعد، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، و لم يذكر من تابعه، لذا حسن حديث سالم، ثم ظهر له أن أبا سلمة سمع من أم سلمة أيضاً كما سمع من عائشة، فقال في الشمائل: و يحتمل أن يكون أبو سلمة بن عبد الرحمن قد روى هذا الحديث عن عائشة،

و أم سلمة جميعاً، عن النبي ﷺ .

وقال الحافظ في الفتح (٢٦٨/٤): قال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد: هذا إسناد صحيح، و يحتمل أن يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة، و أم سلمة، قلت _ الحافظ _ إن محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة، عن عائشة تارةً، و عن أم سلمة تارة أخرى، أخرجهما النسائي . اهـ.

فنظراً إلى هذا غير رأيه السابق في هذا الإسناد، وقال: هذا إسناد صحيح. و للحديث شاهد أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها، رواه مالك في الموطأ (جامع الصيام)، و البخاري (الصوم/ صوم شعبان)، و مسلم (الصوم/ صيام النبي ﷺ من غير رمضان).

فالظاهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح كما صححه المصنف في الشرائع .

الحديث الثمانون

(الصوم / باب ما جاء في صوم الحرم)

٧٤٠ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَّامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ الْمُحَرَّمِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

اتفقت نسط الجامع على تحسينه سوى ما نقله المزي في الأطراف (١٢٢٩٢)؛

فإنه نقل: «حسن صحيح» .

أخرجه مسلم (الصيام/ فضل صوم الحرم)، و أبو داود (الصيام/ صوم الحرم)، والنسائي (قيام الليل و تطوع النهار/ فضل صلاة الليل)، و أحمد (٣٤٠/٢) من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية. و ابن ماجه (الصيام/ صيام أشهر الحرم)، والدارمي (الصيام/ صوم الحرم)، و أحمد (٣٠٣/٢، ٣٢٩)، وابن خزيمة (١١٣٤، ٢٠٧٦) من طريق محمد

بن المنتشر، كلاهما عن حميد بن عبد الرحمن به، و أخرج النسائي أيضاً من طريق شعبة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن هناك رجلين يسميان بحُميد بن عبد الرحمن، و يرويان جميعاً عن أبي هريرة ؓ، أحدهما: حميد بن عبد الرحمن الحميري، و الآخر ابن عوف الزهري، فجاء في غير موضع مطلقاً، غير منسوب، حينما جاء عند الترمذي و في رواية لمسلم منسوباً بـ«الحميري»، و صححه النووي في شرح مسلم، وابن حجر في النكت الظراف، وجاء في رواية للنسائي منسوباً بـ«ابن عوف الزهري»، و هذا الأخير _ و إن جعله الحافظ في النكت الظراف وهماً و خطأً لرواية ابن السني خاصة _ يؤيده رواية ابن عبد البر (التمهيد ١٣/٢١٠) من طريق محمد بن معاوية، عن النسائي وفيها أيضاً: ابن عوف الزهري.

و بالإضافة إلى ذلك: اختلف في إسناد الحديث على أبي بشر وصلاً، و إرسالاً، فروى عنه أبو عوانة موصولاً، و روى عنه شعبة مرسلاً. فلعل هذا الاختلاف هو الذي حمل الترمذي على حط إسناده عن درجة الصحة، و تحسينه بشواهد في الباب، منها:

١ _ حديث جندب بن سفيان البجلي ؓ عند البيهقي (الصيام/ فضل الصوم في أشهر الحُرْم ٤/٢٩١)، و عند الطبراني في الكبير (٢/١٦٩) نحوه، و قال الهيثمي في المجمع (٣/١٩١): رجاله رجال الصحيح.

٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند الطبراني في الصغير كما في المجمع (٣/١٩٠) بلفظ: «من صام يوماً من المحرم؛ فله بكل يوم ثلاثون يوماً» قال الهيثمي: فيه الهيثم بن حبيب، ضعفه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والثمانون

(الصوم / باب ما جاء في صوم يوم السبت)

٧٤٤ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عَنْ أُخْتِهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ؛ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبَةٍ، أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ؛ فَلْيَمْضِغْهُ ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٩١٠). أخرج أبو داود (الصيام/ النهي أن يخص يوم السبت بصوم)، وابن ماجه (الصيام/ صيام يوم السبت)، والدارمي (الصوم/ صيام يوم السبت)، وأحمد (٣٦٨/٦) بأسانيدهم من طريق خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن اخته الصماء به. وفي رواية ابن ماجه: عن عبد الله بن بسر، عن النبي ﷺ بغير واسطة أخته. والحديث رجاله ثقات ما عدا حميد بن مسعدة، فقال ابن حجر: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وثقه النسائي، وقال أبو حاتم كان صدوقاً. ولكنه قد توبع هنا. وللحديث علتان نزل بهما عن الصحة.

الأولى: معارضته للأحاديث الصحيحة، فروى الحاكم (٤٣٦/١) عن كريب، أن ابن عباس، وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ بعثوه إلى أم سلمة يسألها عن الأيام التي كان رسول الله ﷺ أكثر لها صياماً، فقالت: يوم السبت، والأحد، قال: فرجعت إليهم، فقاموا بأجمعهم إليها، فسألوها، فقالت: صدق، وكان يقول: «إنهما يوم عيد للمشركين، فأنا أريد أن أخالفهم». وروى الترمذي (الصوم/ صوم يوم الاثنين والخميس) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت، والأحد، والاثنين إلخ.

الثانية: اختلاف الرواة كثيراً في إسناده، قال الحافظ في التلخيص (٢١٦/٢): وأعلل أيضاً باضطراب، فقليل: هكذا، وقيل: عن عبد الله بن بسر، وليس فيه: عن اخته الصماء، وليست بعله قاذحة؛ فإنه أيضاً صحابي، وقيل: عنه، عن أبيه بسر، وقيل: عنه،

عن الصماء، عن عائشة. قال النسائي: هذا حديث مضطرب.
قلت (الحافظ): ويحتمل أن يكون عند عبد الله: عن أبيه، وعن أخته، وعند أخته: بواسطة، وهذه طريقة من صححه، ورجح عبد الحق الرواية الأولى، وتبع في ذلك الدارقطني. لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راويه، وينبئ بقلّة ضبطه؛ إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالا على قلة ضبطه، وليس الأمر هنا كذا، بل اختلف فيه أيضاً على الراوي عن عبد الله بن بسر أيضاً. وادعى أبو داود: أن هذا منسوخ، ولا يتبين وجه النسب فيه. انتهى.

فلعل الإمام لاحظ إلى هذا الجانب من الاضطراب، و المعارضة، و حسن إسناده لما يشهد له حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٧٢/٨) بلفظ: « لا تصم يوم السبت إلا في فريضة، و لو لم تجد إلا لحاء شجرة، فأفطر عليه » قال الهيثمي في المجمع (١٩٨/٣): رواه الطبراني من طريق إسماعيل بن عياش، عن الحجازيين، وهو ضعيف فيهم.

فتحسين الترمذي واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثاني والثمانون

(الصوم / باب ما جاء في صوم يوم الاثنين و الخميس)

٧٤٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ، وَالْأَحَدِ، وَالْاِثْنَيْنِ، وَمِنَ الشَّهْرِ الْآخِرِ الثَّلَاثَاءِ، وَالْأَرْبَعَاءِ، وَالْخَمِيسَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزى فيما نقله في الأطراف (١٦٠٧٠).
و انفرد أبو عيسى بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة.
والحديث روي من طريقين، الأول: من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري،
و الثاني من طريق معاوية بن هشام، فأما أبو أحمد؛ فقال الحافظ فيه: ثقة، ثبت؛ إلا أنه قد
يخطئ في حديث الثوري، قال أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، قلت: و هو
يروى هنا عن سفيان، لكن عضده في هذا الحديث معاوية بن هشام، و هو صدوق له
أوهام، كذا قال الحافظ، و قد وثقه أبو داود، و ذكره ابن حبان في الثقات، قال أحمد:
كان كثير الخطأ، و قال الساجي: صدوق يهمل. اهـ فحديث كل واحد منهما عاضد
للآخر.

و للحديث علة أخرى، و هي الاختلاف في رفعه، و وقفه، كما أشار إلى ذلك
الترمذي بقوله: و روى عبد الرحمن بن مهدي هذا الحديث، عن سفيان، و لم يرفعه، و لم
نظفر بالحديث عند غير الترمذي، لا مرفوعاً، و لا موقوفاً، قال عبد الحق: والعلة المانعة له
من تصحيحه أنه روي مرفوعاً، و موقوفاً؛ و ذا عنده _ الترمذي _ علة، قال ابن القطان:
وينبغي البحث عن سماع خيشمة من عائشة؛ فإنني لا أعرفه. اهـ (بيان الوهم والإيهام لابن
القطان ٤٣٩/٣)

و الحديث يتأيد مضمونه بغير واحد من الأحاديث التي وردت في فضل صيام
الاثنين والخميس و بالأحاديث الواردة مطلقاً عن تعيين يوم من الأيام، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند إسحاق بن راهويه (٧٧٢/٣): عن معاذة
قالت: سألت عائشة: أكان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر ثلاثة أيام؟ فقالت: نعم، فقلت
لها: من أيّ؟ فقالت: كان لا يُبالي من أيّ كان.

٢ _ و حديث أبي قتادة ؓ عند مسلم (الصيام/ استحباب صيام ثلاثة أيام من
كل شهر)، و أبي داود (الصيام/ صوم الدهر كله).

٣ _ حديث أسامة بن زيد ؓ عند أبي داود (الصيام/ صوم الاثنين و الخميس)
والدارمي (الصيام/ صوم الاثنين و الخميس).

- ٤ _ و حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الدارمي (نفس الموضع).
 ٥ _ و حديث حفصة رضي الله عنها عند أحمد (٢٨٧/٦) نحوه.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والثمانون

(الصوم / باب ما جاء في فضل صوم عرفة)

٧٤٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيْبِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدٍ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «صِيَامُ يَوْمٍ عَرَفَةَ إِنِّي أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢١١٧).
 أخرجه مسلم (الصيام) استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، و صوم يوم عرفة)، و أبوداود (الصيام) صوم الدهر تطوعاً)، وابن ماجه (الصيام) صيام يوم عرفة) من طريق عبدالله بن معبد الزماني. و أحمد (٢٩٦/٥، ٣٠٧) من طريق حرملة بن إياس. و ابن أبي شيبة (رقم ٩٧١٤)، و الحميدي (٤٢٩) من طريق أبي الخليل. ثلاثتهم، عن أبي قتادة رضي الله عنه به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزل هذا الإسناد عن درجة الصحة هو الانقطاع بين عبدالله بن معبد الزماني، و بين أبي قتادة، قال الحافظ في التهذيب: قال البخاري: لا يُعرف سماعه من أبي قتادة. اهـ. و ذكره ابن عدي من أجل قول البخاري.

و وصفه الترمذي بالحسن لمتابعات سبق ذكرها في التخريج، ولشواهد، منها:

١ _ حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند البزار (كشف الأستار ١ / رقم ١٠٥٣) بلفظ:

«من صام يوم عرفة؛ غفر له سنة أمامه، و سنة خلفه، و من صام عاشوراء غُفر له سنة»، قال الهيثمي (المجمع ١٨٩/٣): فيه عمر بن صهبان، وهو متروك، و رواه الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٨٢/٢) باختصار يوم عاشوراء، و إسناد الطبراني حسن.

٢ _ حديث قتادة بن النعمان عند ابن ماجه (الصيام/ صيام يوم عرفة) نحوه، قال البوصيري (الزوائد ص ٢٥٢) هذا إسناد ضعيف؛ لاتفاقهم على ضعف إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، لكن لم ينفرد به إسحاق، عن عياض ... وله شاهد صحيح من حديث أبي قتادة.

٣ _ حديث سهل بن سعد عند ابن أبي شيبة (٩٧١٧) بلفظ: «من صام يوم عرفة غُفر له سنتين متتابعتين»، وأبي يعلى (٥٤٢/١٣)، و الطبراني في الكبير (١٧٩/٦)، و قال الهيثمي في المجمع (١٨٩/٣): رجال أبي يعلى رجال الصحيح. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والثمانون

(الصوم / باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة)

٧٥١ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلَ ابْنُ عُمَرَ   عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ: حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ  ، فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ  ، فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ  ، فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَانَ  ، فَلَمْ يَصُمْهُ، وَأَنَا لَا أَصُومُهُ، وَلَا أَمُرُّ بِهِ، وَلَا أَنْهَى عَنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ،

عَنِ ابْنِ عُمَرَ  

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٥٧١).

و الحديث انفرد الترمذي بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة، و أخرجه النسائي في الكبرى (الصيام/ إفطار يوم عرفة بعرفة)، و الدارمي (الصيام/ صيام يوم عرفة)، و أحمد (٤٧/٢، ٥٠)، و الحميدي (رقم ٦٨١) بأسانيدهم من طريق عبدالله بن أبي نجيح، عن أبيه به. وفي رواية الحميدي: عن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن رجل: أن رجلاً سأل ابن عمر رضي الله عنه الحديث. وفي رواية أحمد (٤٧/٢): قال: و قال سفيان مرةً عمّن سأل ابن عمر.

و أيضاً أخرجه أحمد (٧٢/٢)، و النسائي في الكبرى (الموضع المذكور) من طريق إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر نحوه. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبدالله بن أبي نجيح، فقال الحافظ: ثقة، رُمي بالقدر، و التذليل، و عدّه من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد عنعن هنا، و ذكره ابن الجوزي في ضعفائه. و إضافة إلى ذلك اختلف في إسناد الحديث كما أشار إليه الترمذي نفسه، و مرّ توضيحه في تحريج الحديث.

فهذا الذي حمل الترمذي على حط إسناد الحديث من درجة الصحة، و حسّنه لما له من متابع _ كما سبق في التخريج _ و شواهد تدل على كراهية صوم يوم عرفة بعرفة، منها:

١ _ حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (الصيام/ صيام يوم عرفة)، و أحمد (٣٠٤/٢)، و الحاكم (٤٣٤/١) بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات. و قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري.

٢ _ حديث أم الفضل عند البخاري (الحج/ صوم يوم عرفة)، و مسلم (الصيام/ استحباب الفطر للحاج يوم عرفة) بلفظ: أن أناساً تماروا عندها يوم عرفة في رسول الله ﷺ، فقال بعضهم: هو صائم، وقال بعضهم: ليس بصائم، فأرسلت إليه أم الفضل رضي الله عنها بقدر لبن؛ وهو واقف بعرفة على بعير، فشرب. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والثمانون

(الصوم / باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر)

٧٦١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَامٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةٍ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقُرَّةَ بْنِ إِيَّاسِ الْمُزَنِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي عَقْرَبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ، وَقَتَادَةَ بْنَ مِلْحَانَ، وَعُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ، وَجَرِيرٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٩٨٨).
و الحديث انفرد الترمذي بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة، أخرجه النسائي في الكبرى (الصيام) ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر، و البيهقي (٢٩٤/٤) من طريق يحيى بن سام، عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا يحيى بن سام، فقال الحافظ فيه: مقبول، وقال الذهبي: وثق، و ذكره ابن حبان في الثقات، و قال الآجُرِّي عن أبي داود: بلغني أنه لا بأس به، و كأنه لم يرضه.

و تابعه على ذلك بيان بن بشر، و محمد بن عبد الرحمن، و حكيم بن جبير، و الحكم عند النسائي في الكبرى، و اختلفوا في إسناده على موسى بن طلحة، فروى يحيى بن سام عنه: عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر، و روى بيان بن بشر، و محمد بن عبد الرحمن، و حكيم بن جبير، و الحكم عنه: عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن

أبي ذر، و روى عبد الملك بن عُمير عنه: عن موسى بن طلحة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. (قلنا: و يزيد بن الحوتكية قال سبط ابن العجمي في هامش الكاشف: لا يعرف، تفرد عنه موسى).

لذلك حط الإمام إسناده هذا الحديث عن الصحة، و حسنه لشواهد كثيرة في الباب تؤيد معناه، منها:

١ _ حديث أبي قتادة رضي الله عنه عند مسلم (الصيام/ استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر) بلفظ: «ثلاث من كل شهر، و رمضان إلى رمضان، فهذا صيام الدهر كله».

٢ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند البخاري (الصيام/ صيام داود عليه السلام)، و مسلم (الصيام/ النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به) بلفظ: «ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر كله، صم كل شهر ثلاثة أيام».

٣ _ حديث قرة بن إياس المزني عند أحمد (٤٣٦/٣)، و ابن حبان (رقم ٣٦٥٢)، و البزار (كشف رقم ١٠٥٩/١) نحوه. قال الهيثمي (المجمع ١٩٦/٣): رجال أحمد رجال الصحيح.

٤ _ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عند المصنف (الصوم/ صوم يوم الجمعة)، و أبي داود (الصيام/ صوم الثلاث من كل شهر)، والنسائي (الصيام/ صوم النبي ﷺ)، و ابن ماجه (الصيام/ صوم يوم الجمعة) بلفظ: كان رسول الله ﷺ يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام، و قلما كان يفطر يوم الجمعة).

٥ _ حديث أبي عقرب عند النسائي (الصيام/ صوم يومين من الشهر)، و أحمد (٣٤٧/٤) نحوه مطولاً بقصة.

٦ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند البزار (كشف ١٠٥٧/١) بلفظ: «صوم شهر الصبر، و ثلاثة أيام من كل شهر يُذهبن وحرّ الصد»، قال الهيثمي (المجمع ١٩٦/٣): رجاله رجال الصحيح.

٧ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (الصيام/ استحباب صيام ثلاثة أيام)، و الترمذي في نفس الباب بلفظ: قالت معاذة لعائشة رضي الله عنها: أكان رسول

الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر؟ قالت: نعم، قلت: من أيّهِ كان يصوم؟ قالت: كان لا ييالي من أيّهِ صام.

٨ _ حديث قتادة بن ملحان ؓ عند أبي داود (الصوم/ صوم الثلاث من كل شهر)، و النسائي في الكبرى (الصيام/ ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة)، و أحمد (٢٧/٥) بلفظ: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصيام ليالي البيض: ثلاث عشرة، و أربع عشرة، و خمس عشرة، و قال: «هي كصوم الدهر».

٩ _ حديث عثمان بن أبي العاص ؓ عند النسائي (الصيام/ صوم ثلاثة أيام من كل شهر) بلفظ: «صيام حسن ثلاثة أيام من الشهر».

١٠ _ حديث جرير ؓ عند النسائي (الصيام/ كيف يصوم ثلاثة أيام) بلفظ: «ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر» مطولاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث السادس والثمانون

(الصوم / باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر)

٧٦٢ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَخْوَلِ، عَنْ أَبِي عُمَانَ التَّهْدِيّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»، الْيَوْمُ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي شِمْرٍ وَأَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي النسخة الهندية، و التحفة: «حسن» فقط، وكذا فيما نقله المزي في الأطراف (١١٩٦٧) حينما وقع في نسخة فؤاد، والعارضضة التصحيح،

و التحسين معاً.

أخرجه النسائي (الصيام/ ذكر الاختلاف على أبي عثمان في حديث أبي هريرة) من طريق عبد الرحيم بن سليمان، و ابن ماجه (الصيام/ صيام ثلاثة أيام من كل شهر) من طريق أبي معاوية، و أحمد (١٤٥/٥) من طريق إسرائيل، ثلاثتهم عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان، عن أبي ذر رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، فهو _ و إن كان من الأئمة الأعلام الثقات _ يقال فيه: هو في الأعمش ثقة، و في غيره فيه اضطراب، قال أحمد: أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً. (تهذيب)، و قال الذهبي في الميزان (ترجمة ٧٤٦٦): ما علمت فيه مقالاً يوجب وهنه مطلقاً، و هو ثقة ثبت، وقال (١٠٦١٨) : قال الحاكم: احتج به الشيخان، و لكن قال الحافظ في المقدمة: لم يحتج به البخاري؛ إلا في الأعمش، و أما فيما سواه فمتابعة. اهـ ملخصاً.

قلنا: ولكن توبع هنا بعبد الرحيم بن سليمان، و إسرائيل كما سبق في التخريج. و لكن في الإسناد علة أوجبت نقصاً في صحته، و هي الاختلاف على أبي عثمان النهدي، فروى عاصم الأحول هذا الحديث مرة: عن أبي عثمان، عن أبي ذر، ومرة: عن أبي عثمان، عن رجل، عن أبي ذر عند النسائي في نفس الموضع، ورواه ثابت : عن أبي عثمان، عن أبي هريرة عند النسائي، و أحمد (٢٦٣/٢، ٣٨٤)، و أشار الترمذي إلى رواية شعبة، عن أبي شمر، و أبي التياح، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة، و هو حديث: «أوصاني خليلي بثلاث، لا أدعهن حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر. الحديث، أخرجه الشيخان، و النسائي، انظر: تحفة الأشراف للمزي (رقم ١٣٦١٨).

و حسنه الإمام لشواهد أتت له من طرق مضت في السابق.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها لتحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السابع والثمانون

(الصوم / باب ما جاء في صوم الدهر)

٧٦٧ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ بِمَنْ صَامَ الدَّهْرَ؟ قَالَ: « لَا صَامَ، وَلَا أَفْطَرَ، أَوْ لَمْ يَصُمْ، وَلَمْ يُفْطِرْ ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢١١٧). أخرجه مسلم (الصيام/ استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر)، و أبوداود (الصيام/ صوم الدهر تطوعاً)، و النسائي (الصيام/ صوم ثلثي الدهر)، و ابن ماجه (الصيام/ صيام داود عليه السلام)، و ابن خزيمة (٢٠٨٧، ٢١١١)، و أحمد (٢٩٧/٥) بأسانيدهم من طريق عبد الله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزل إسناده عن درجة الصحة هو الانقطاع بين عبد الله بن معبد الزماني، و أبي قتادة، قال البخاري: لا يُعَرَفُ له سماع منه، و ذكره ابن عدي في كتابه (٢٢٤/٤) من أجل قول البخاري، و ذكر هذا الحديث، و قال: هذا هو الحديث الذي أراده البخاري أن عبد الله بن معبد لا يُعَرَفُ له سماع من أبي قتادة.

فتحسين الإمام هذا الحديث لشواهد كثيرة أتت في الباب، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند البخاري (أحاديث الأنبياء/ باب قوله تعالى:

و آتينا داود زبوراً)، و مسلم (الصيام/ النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به) نحوه مطولاً.

٢ _ حديث عبد الله بن الشَّخِيرِ رضي الله عنه عند النسائي (الصيام/ النهي عن صيام

الدهر)، و ابن ماجه (الصيام/ صيام الدهر)، و أحمد (٢٥/٤، ٢٦) مثله.

٣ _ حديث عمران بن حُصين رضي الله عنه عند النسائي (في الموضع المذكور)، و أحمد (٤٢٦/٤، ٤٣١، ٤٣٣)، و ابن خزيمة (٢١٥١) مثله.

٤ _ حديث أبي موسى رضي الله عنه عند ابن حبان (٣٥٧٦)، و ابن خزيمة (٢١٥٤)، و أحمد (٤١٤/٤) بلفظ: «من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا»، و قبض كفه. قال الهيثمي (المجمع ١٩٣/٣) بعد ما عزاه إليه، و إلى الطبراني في الكبير، و البزار: رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن والثمانون

(الصوم / باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة)

٧٨٧ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَطْهَرُ، فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّيَامِ، وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٩٧٤). أخرج ابن ماجه (الصيام/ قضاء رمضان)، و الدارمي (الطهارة/ الحائض تقضي الصوم، و لا تقضي الصلاة)، و البغوي في شرح السنة (الحيض/ الحائض إذا طهرت؛ تقضي الصوم و لا تقضي الصلاة) بأسانيدهم من طريق عبيدة بن مُعْتَبٍ الضبي به. و البخاري (الحيض/ لا تقضي الحائض الصلاة)، و مسلم (الحيض/ وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة)، و أبو داود (الطهارة/ الحائض لا تقضي الصلاة)، و ابن ماجه (الطهارة/ الحائض لا تقضي الصلاة)، و النسائي (الحيض/ سقوط الصلاة عن الحائض) بأسانيدهم من طريق معاذة العدوية، عن عائشة رضي الله عنها نحوه.

و الحديث رجاله ثقات، ما عدا عبيدة بن معتب الضبي، الكوفي؛ فإنه ضعيف، ضعفه أبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وقال أحمد: تركوا حديثه، وقال ابن عدي: و هو مع ضعفه يكتب حديثه.

فلذا نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و وصفه الترمذي بالحسن لجيئه من طريق آخر صحيح عن عائشة من طريق معاذة العدوية. فتحسينه واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والثمانون

(الصوم / باب من أكل، ثم خرج يريد سفرًا)

٧٩٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ   فِي رَمَضَانَ؛ وَهُوَ يُرِيدُ سَفَرًا، وَقَدْ رُحِلَتْ لَهُ رَاحِلَتُهُ، وَلَيْسَ ثِيَابُ السَّفَرِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ، فَأَكَلَ، فَقُلْتُ لَهُ: سُنَّةٌ؟ قَالَ: سُنَّةٌ، ثُمَّ رَكِبَ.

٨٠٠ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ   فِي رَمَضَانَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ هُوَ مَدِينِيٌّ ثِقَةٌ، وَهُوَ أَخُو إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ نَجِيحٍ، وَالِدُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيِّ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يُضَعِّفُهُ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٧٣).

و الحديث انفرد أبو عيسى بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة.

و رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الله بن جعفر الراوي عن زيد بن أسلم في الرواية

الأولى؛ فهو ضعيف، يقال: تغير حفظه بأخرة، قال ابن معين: ليس بشيء، و قال أبو حاتم: منكر الحديث جداً، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه، و لا يُحتج به، و قال النسائي: متروك الحديث، و قال الذهبي في الميزان: متفق على ضعفه.

فكان إسناده الحديث ضعيفاً، و لكن تابع عبد الله بن جعفر على ذلك محمد بن جعفر في الرواية الثانية عند المصنف، و هو ثقة، فروايته تقوي تلك الرواية، على أنه قد روي غير هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه يقوي معنى حديث الباب، فأخرج أحمد (١٢٦/٣، ٢٣٢، ٢٥٠) بإسناد من طريق حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان في سفر في رمضان، فأُتيَ بإناء، فوضعه على يده، فلما رآه الناس أفطروا. و أخرج ابن خزيمة (٢٠٣٩) من طريق بكر بن عبد الله المزني، عن أنس رضي الله عنه نحوه، و فيه: فشرب؛ و هو على راحلته، و الناس ينظرون إليه.

لذلك حسنه الإمام؛ و له شاهد صحيح أيضاً عند أبي داود (الصيام/ متى يفطر المسافر إذا خرج) من حديث أبي بصرة الغفاري، قال جعفر بن جرير: كنت معه في سفينة من الفسطاط في رمضان، فرُفع، ثم قُرِبَ غداؤه، فلم يُجاوز البيوت؛ حتى دعا بالسفرة، قال: اقترب، قلت: ألسْتَ ترى البيوت؟ قال أبو بصرة: أترغب عن سنة رسول الله ﷺ؟ قال جعفر: فأكل.

قال الشوكاني في النيل (٢٤٤/٤): رجال إسناده ثقات. فتحسينه واقع موقعه، و شرط الترمذي موجود فيه.

الحديث التسعون

(الحج / باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد، و الراحلة)

٨١٣ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُزَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قَالَ: «الزَّادُ، وَالرَّاحِلَةُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وإِبْرَاهِيمُ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيِّ الْمَكِّيُّ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
قَبْلِ حِفْظِهِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٤٤٠).
أخرجه ابن ماجه (المناسك/ ما يوجب الحج)، والدارقطني (٢/٢١٦) من طريق
إبراهيم بن يزيد المكي، عن محمد بن عبّاد بن جعفر به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا إبراهيم بن يزيد الخوزي، فقال أحمد، والنسائي:
متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وليس بشيء، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم:
منكر الحديث، ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: هو في عداد من يكتب حديثه؛ وإن
كان قد نُسب إلى الضعف، وقال الحافظ: متروك الحديث.

فإسناد الحديث كان ضعيفاً صالحاً لأن يرتقي إلى درجة الحسن لعاضد، فحسنة
الإمام لشواهد أتت له في الباب من طرق أخرى، منها:

١ _ حديث أنس ؓ عند الدارقطني (٢/٢١٥)، والحاكم (١/٤٤٢)، و
البيهقي (٤/٣٣١) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عنه ؓ، عن النبي ﷺ في
قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قال: قيل: يا رسول الله!
ما السبيل؟ قال: «الزاد، والراحلة». قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال
البيهقي: الصواب: عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولا أرى الموصول إلا
وهماً، قال ابن الترمذاني: قول البيهقي: «ولا أراه إلا وهماً» تضعيف للحديث بلا
دليل، فيحمل على أن لقتادة فيه إسنادين.

٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند ابن ماجه (المناسك/ ما يوجب الحج) نحوه، قال
البوصيري في زوائده (ص ٣٨٩): هذا إسناد ضعيف، فيه عمر بن عطاء بن وركاز،
ضعيف.

٣ _ حديث جابر، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعبدالله بن عمرو ؓ

عند الدارقطني بأسانيد مختلفة، أخرجها الدارقطني في السنن (٢/٢١٦).
قال الحافظ في التلخيص (٢/٢٢١): قال عبد الحق: طرقها كلها ضعيفة، و قال أبو بكر المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً، والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة. اهـ.

فالحاصل أن طرقها _ وإن كانت لا تخلو من الضعف _ فأبو عيسى يرى أن مجموع الروايات يشد بعضها بعضاً مما يكفي لتحسين الحديث.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والتسعون

(الحج / باب ما جاء في التمتع)

٨٢٢ _ حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهُ مُعَاوِيَةُ.
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُثْمَانَ، وَجَابِرٍ، وَسَعْدٍ، وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٧٤٥).
أخرجه أحمد (٣١٣/١)، و ابن أبي شيبة (٢٢٠/٣) رقم (١٣٦٩٧) من طريق ليث. والنسائي (المناسك/ التمتع) من طريق هشام بن حجير. كلاهما عن طاوس به. و ليس في رواية هشام بن حجير ذكر أبي بكر، و عمر، و عثمان رضي الله عنه.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ليث بن أبي سليم، فهو صدوق، اختلط جداً، و لم يتميز حديثه، فترك. (تقريب)، قال أحمد، و أبو حاتم، و أبو زرعة: مضطرب الحديث، وقال ابن معين: ضعيف؛ إلا أنه يُكْتَب حديثه، و قال ابن عدي: له أحاديث صالحة، و

قد روى عنه شعبة، والثوري، و مع الضعف الذي فيه يُكتَب حديثه.

قلت: تبين من ذلك أن حديثه ليس بحجة، وإنما يُحسن لغيره، و لذا روى له مسلم مقروناً، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥٧٥/١٢) بعد ما نقل عن القاضي عياض تقسيمه رجال صحيح مسلم إلى ثلاث طبقات: خرج حديث الطبقة الأولى، وحديث الثانية؛ إلا النَّزْرَ القليل مما يستكره لأهل الطبقة الثانية، ثم خرج لأهل الطبقة الثالثة أحاديث ليست بالكثيرة في الشواهد، والاعتبارات، والمتابعات، وَقَلَّ أن خرج لهم في الأصول شيئاً، ... و هُم كعطاء بن السائب، وليث، ويزيد ابن أبي زياد، و أمثالهم، فلم يخرج لهم إلا الحديث بعد الحديث إذا كان له أصل. اهـ.

فلذلك نزل الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابع له _ كما مر في

التخريج _ و شواهد، منها:

١ _ حديث علي، و عثمان رضي الله عنهما عند مسلم (الحج/ جواز التمتع) بلفظ: كان عثمان رضي الله عنه ينهى عن المتعة، و علي رضي الله عنه يفتي بها، فقال له عثمان قولاً، فقال له علي: لقد علمت أن رسول الله ﷺ فعل ذلك، قال عثمان: أجل، و لكننا كنا خائفين.

٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم (الحج/ وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج و التمتع) مطولاً بقصة.

٣ _ حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند المصنف في الباب، و النسائي (المناسك/ التمتع)، و مالك في الموطاء (الحج/ التمتع). مطولاً، وفيه: قد صنعها رسول الله ﷺ، و صنعناها معه.

٤ _ حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما عند البخاري (الحج/ من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته) و مسلم (الحج/ المحرم بعمره لا يتحلل بالطواف قبل السعي) نحوه مطولاً.

٥ _ حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند المصنف في الباب مطولاً، وفيه: لقد صنعها رسول الله ﷺ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثاني والتسعون

(الحج / باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الآفاق)

٨٣٢ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٤٤٣).
أخرجه أبو داود (المناسك/ المواقيت)، و أحمد (٣٤٤/١) من طريق يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن علي به. و وقع في بعض نسط الترمذي: هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب، و هو خطأ؛ لأن المزي لم يعده من شيوخ يزيد بن أبي زياد، بل؛ و ترجم في الأطراف بـ : محمد بن علي بن عبدالله بن عباس، و عده من شيوخ يزيد في التهذيب، فالله أعلم بمأتي ذلك في بعض النسط.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا يزيد بن أبي زياد، فهو ضعيف، وقد تكلم أهل العلم فيه، و كلامهم ينحصر في سببين: الأول أنه اختلط في آخر عمره، و الثاني: أنه شيعي، و معلوم أن من رُمي ببدعة لا يُقْبَل ما رواه مؤيداً بدعته. أما اختلاطه؛ فقال ابن حبان: كان صدوقاً؛ إلا أنه لما كبر؛ ساء حفظه، و تغير، فكان يتلقن ما لُقِّن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، و سماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه، و تلقنه ما يُلقَّن ليس بشيء، و وثقه غير واحد من أهل العلم. اهـ.

فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَرْتَبَتَهُ لَا تَقُلُّ عَنْ مَرْتَبَةِ الصَّدُوقِ السَّيِّئِ الْحَفِظِ، وَ أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ

به، و إنما يتقوى بغيره، قال أبو داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه، و غيره أحب إلي منه، و قال ابن عدي: هو من شيعة الكوفة، و مع ضعفه يكتب حديثه، و أخرج له مسلم مقروناً _ كما سبق ذكره في الحديث (٩١) ضمن كلام الذهبي _ والبخاري تعليقا.

و إضافة إلى ذلك للحديث علة أخرى، قال الزيلعي (نصب الراية ٣/١٤): قال ابن القطان: هذا حديث أخاف أن يكون منقطعاً؛ فان محمد بن علي بن عبد الله بن عباس إنما عُهد يروي عن أبيه، عن جده ابن عباس؛ كما جاء ذلك في صحيح مسلم في صلاته عليه السلام من الليل، وقال مسلم في كتاب التمييز: لا نعلم له سماعاً من جده، ولا انه لقيه، ولم يذكر البخاري، ولا ابن أبي حاتم أنه يروي عن جده، وذكر أنه يروي عن أبيه. انتهى.

فلذا نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما وردت هناك أحاديث متعددة في توقيت الميقات لأهل العراق، منها:

١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم (الحج/ مواقيت الحج)، و ابن خزيمة (٤/١٦٠، رقم ٢٥٩٢) من طريق ابن جريج؛ إلا أنه مشكوك في رفعه، وقد أخرجه أحمد (٣/٣٣٦) من رواية ابن لهيعة، و ابن ماجه (المناسك/ مواقيت أهل الآفاق) من رواية إبراهيم بن يزيد، كلاهما، عن أبي الزبير، فلم يشكا في رفعه، و لفظه: و مُهَلُّ أهل العراق ذات عرق.

٢ _ و حديث عائشة عند أبي داود (المناسك/ المواقيت)، و النسائي (المناسك/ ميقات أهل العراق) مثل حديث جابر.

٣ _ حديث الحارث بن عمرو السهمي عند أبي داود (نفس الموضع)، والدارقطني (٢/٢٣٦) مثله.

٤ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند الدارقطني (٢/٢٣٥) مثله.

و قال ابن خزيمة بعد إخراج حديث جابر من طريق ابن جريج: قد روي في ذات عرق أنه ميقات أهل العراق أخبار غير ابن جريج، لا يثبت عند أهل الحديث شيء منها. اهـ. وقال الحافظ (الفتح ٤/٤٩٧، رقم ١٥٣١): قال ابن المنذر: لم نجد في ذات

العرق حديثاً ثابتاً. قلت (الحافظ): و وقع (كون ذات عرق ميقاتاً) في حديث عائشة، وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي، و هذا يدل على أن للحديث أصلاً، فلعل من قال: إنه غير منصوص لم يبلغه، أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال؛ لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى. اهـ.

فإن قيل: إن هذه الأحاديث تصرح بأن ميقات أهل العراق «ذات عرق»، ويثبت من حديث الترمذي أنه «العقيق»، فكيف يكون التوفيق بينهما؟.

قلت: قال الحافظ في الفتح (٤/ ٤٩٨): حديث الترمذي قد تفرد به يزيد بن أبي زياد، و هو ضعيف، و إن كان حفظه؛ فقد جمع بينه، و بين حديث جابر، و غيره بأجوبة:

١ _ أن ذات عرق ميقات الوجوب، و العقيق ميقات الاستحباب؛ لأنه من ذات عرق.

٢ _ أن العقيق ميقات بعض العراقيين، و هم أهل المدائن، و الآخر ميقات لأهل البصرة.

٣ _ أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن، ثم حولت، ففقت إلى مكة، فذات عرق، و العقيق شيء واحد، و يتعين الإحرام من العقيق، و لم يقل به أحد، و إنما قالوا: يستحب احتياطاً. اهـ.

فتحسين الترمذي لهذا الحديث واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والتسعون

(الحج / باب ما يقتل المحرم من الدواب)

٨٣٨ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ السَّبْعَ الْعَادِيَّ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ، وَالْفَأْرَةَ، وَالْعُقْرَبَ، وَالْحِدَاةَ، وَالْغُرَابَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤١٣٣).
أخرجه أبو داود (المناسك/ ما يقتل المحرم من الدواب)، وإحمد (٣/٣)، من
طريق هُشيم، وابن ماجه (المناسك/ ما يقتل المحرم) من طريق محمد بن فضيل، كلاهما
عن يزيد بن زياد به.

والحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم:
الأول: هُشيم، فهو وإن كان ثقة؛ لكنه كثير التدليس، والإرسال الخفي، وعده
الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا يُقبل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماع. قلت:
زال هنا شبهة تدليسه لأنه صرح بالسماع عن يزيد بن أبي زياد؛ ولأنه لم ينفرد به، بل
توبع على ذلك كما سبق في التخريج.

و الثاني: عبد الرحمن بن أبي نُعم، فقال الحافظ فيه: صدوق عابد، ضعفه ابن
معين، وثقه آخرون، وقال الذهبي في الميزان: كان من الأولياء الثقات.
و الثالث: يزيد بن أبي زياد، وقد مرَّ الكلام عليه مفصلاً في الحديث السابق،
حاصله أنه ليس بثقة بالإطلاق، رمي بالتشيع، واختلط في آخر عمره، فيكتب حديثه،
ولا يحتج به.

فنظراً إلى هذا نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و وصفه الترمذي بالحسن لما
تشهد له أحاديث أخرى، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (جزاء الصيد/ ما يقتل المحرم من
الدواب)، و مسلم (الحج/ ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب إلخ)، و النسائي
(المناسك/ ما يُقتل في الحرم من الدواب) بلفظ: «خمس فواسق يقتلن في الحرم: الفارة، و
العقرب، و الغراب، و الحُديّا، و الكلب العقور».

٢ _ حديث ابن عمر ؓ عند مالك في الموطأ (الحج/ ما يقتل المحرم من الدواب)،
و البخاري (بدء الخلق/ إذا وقع الذباب في شراب أحدكم)، و مسلم (في الموضع

المذكور)، والنسائي (المناسك/ قتل الغراب)، وابن ماجه (المناسك/ ما يقتل المحرم)، و أحمد (٣٢/٢) بلفظ: «خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح، العقرب، و ...» الحديث.

٣ _ حديث أبي هريرة ؓ عند أبي داود (المناسك/ ما يقتل المحرم من الدواب)، وابن خزيمة (٤/١٩٠، رقم ٢٦٦٦) بلفظ: «خمس قتلهن حلال في الحرم...» الحديث. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والتسعون

(الحج / باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم)

٨٤١ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ؓ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ؛ وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا؛ وَهُوَ حَلَالٌ، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولَ فِيمَا بَيْنَهُمَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدُهُ غَيْرَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ رِبْعَةَ، وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رِبْعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ؛ وَهُوَ حَلَالٌ، رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا، قَالَ: وَرَوَاهُ أَيْضًا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ رِبْعَةَ مُرْسَلًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ وَهُوَ حَلَالٌ، وَيَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، هُوَ ابْنُ أُخْتِ مَيْمُونَةَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٠١٧). و الحديث انفرد أبو عيسى بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة، و أخرجه الدارمي (المناسك/ تزويج المحرم)، و أحمد (٣٩٢/٦)، و البغوي في شرح السنة (الحج/ نكاح المحرم)، و البيهقي (٦٦/٥) بأسانيدهم من طريق حماد بن زيد، عن مطر الوراق

به مسنداً. و مالك (الحج/ نكاح المحرم). و النسائي في الكبرى (كما في الأطراف للمزي) بإسناده عن سليمان بن بلال، كلاهما _مالك، و ابن بلال _ عن ربيعة، عن سليمان بن يسار مرسلًا.

و الحديث رجاله ثقات، ما عدا مطر بن طهمان الوراق؛ فإنه صدوق كثير الخطأ، و حديثه عن عطاء ضعيف (تقريب). قال ابن معين: صالح، و قال النسائي: ليس بالقوي، و قال العجلي: بصري، صدوق، و قال أبوداود: هو عندي ليس بحجة، و لا يُقْطَع في حديث إذا اختلف، قال البزار: لا نعلم أحداً ترك حديثه، و ذكره الحاكم فيمن أخرج له مسلم في المتابعات، دون الأصول.

هذا، و للحديث علة أخرى، و هي اختلاف الرواة في إسناده وصلاً، و إرسالاً، كما أشار إليه الترمذي، و سبق عندنا آنفاً في التخريج، و قد صحح الإرسال على وصله غير واحد من العلماء، مثل ابن عبد البر في التمهيد (٩٣/٢)، و الطحاوي في شرح معاني الآثار (الحج/ نكاح المحرم)، و الدارقطني في العلل (١٨٢/٥) و غيرهم، قال الطحاوي: إن كان يؤخذ هذا الأمر من طريق الإسناد، و استقامته _ وهكذا مذهبه _ فإنما رواه مطر الوراق، و مطر عندهم ليس هو ممن يحتج بحديثه، و قد رواه مالك؛ وهو أضبط منه، و أحفظ، فأرسله. انتهى ملخصاً.

لذلك نزل إسناده الحديث عن الصحة، و حسنه الترمذي لشواهد، منها:

١ _ حديث ميمونة رضي الله عنها المشار إليه عند الترمذي، أخرجه مسلم (النكاح/ تحريم نكاح المحرم)، و أبو دؤاد (المناسك/ المحرم يتزوج)، و ابن ماجه (النكاح/ المحرم يتزوج).

٢ _ حديث ميمون بن مهران رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٨١٤/٢٤)، و الأوسط (البحرين ٣٤٩/٢): أتيت صفية بنت شيبة _ امرأة كبيرة _ فقلت لها: أتزوج رسول الله ﷺ ميمونة؟ وهو محرم؟ قالت: لا، و لقد تزوجها؛ و هما حلالان. و قال الهيثمي في المجمع (٢٦٨/٤): رجال الكبير رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والتسعون

(الحج / باب ما جاء في دخول النبي ﷺ مكة نهراً)

٨٥٤ _ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ نَهَارًا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٧٢٣)؛ إلا ما نقل صاحب التحفة عن بعض النسط «حسن صحيح». والحديث أخرجه ابن ماجه (المناسك/ دخول مكة)، وأحمد (٥٩/٢) من طريق عبدالله بن عمر العمري، به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبدالله بن عمر بن حفص العمري؛ فإنه ضعيف، ضعفه ابن المديني، والنسائي، وقال أحمد: صالح، لا بأس به، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق، وفي حديثه اضطراب.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لثبوت معناه من طريق صحيح عند البخاري (الحج/ دخول مكة ليلاً أو نهراً)، ومسلم (الحج/ استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة) من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: بات النبي ﷺ بذي طوى؛ حتى أصبح، ثم دخل مكة، وكان ابن عمر يفعل. قال الحافظ في الفتح: وهو ظاهر في الدخول نهراً. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

هذا؛ وقد وهم صاحب التحفة في الشرح فجعل العُمري في إسناده الترمذي عبيد الله بن عمر العمري بناءً على رواية الشيخين، فرجح التصحيح والتحسين معاً على التحسين فقط؛ بينما ذكر المزي حديث الترمذي هذا في ترجمة عبدالله بن عمر العمري، عن نافع، ويؤيد ذلك _ يعني كونه العمري الصغير في هذا الإسناد _ أن لفظ الحديث

مختلف عن لفظ العمري الكبير عند الشيخين، وعلى هذا يسلم حكم الترمذي بالتحسين فقط كما هو في سائر النسط، و يكون حديث العمري الكبير متابعاً له. والله أعلم.

الحديث السادس والستون

(الحج / باب ما جاء في كراهية الطواف عرياناً)

٨٧١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَثِيْعٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا عليه السلام بِأَيِّ شَيْءٍ بُعِثْتُ؟ قَالَ: بِأَرْبَعٍ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ. وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ. وَلَا يَجْتَمِعُ الْمُسْلِمُونَ، وَالْمُشْرِكُونَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا. وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَهْدٌ؛ فَعَهْدُهُ إِلَى مُدَّتِهِ، وَمَنْ لَا مُدَّةَ لَهُ؛ فَأَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه؛ سوى ما نقله المزني في الأطراف (١٠١٠١)؛

ففيه: «حسن صحيح».

و الحديث انفرد أبو عيسى بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة، أخرجه الدارمي (المناسك/ لا يطوف بالبيت عريان)، و أحمد (٧٩/١)، و الحميدي (رقم ٤٨) من طريق أبي إسحاق، عن زيد أثيع به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو اختلاط أبي إسحاق السبيعي، و قد روى عنه هنا سفيان بن عيينة، قال الذهبي في الميزان: وقد سمع منه سفيان بن عيينة؛ وقد تغير قليلاً، و قال الفسوي: فقال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، و إنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه، و إضافة إلى ذلك رُمي بالتدليس أيضاً، كما قال ابن حبان، و عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنهم ما لم يصرحوا بالسماح.

و حسنه لما تشهد له من أحاديث أخرى، منها:

١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (المناسك/ لا يطوف بالبيت عريان)، و مسلم (المناسك/ لا يحج بالبيت مشرك): أن أبا بكر رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره رسول الله ﷺ فيها قبل حجة يوم النحر في رهط يؤذنون: «أن لا يحج بعد العام مشرك، و لا يطوف بالبيت عريان» الحديث. و أخرجه أحمد (٢/٢٩٩)، و لفظه متقارب للفظ حديث علي في المتن.

٢ _ حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند أحمد (٣/١) من طريق زيد بن يُثيعة، عنه نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه موجود.

الحديث السابع والتسعون

(الحج / باب ما جاء أن منى مناخ من سَبَق)

٨٨١ _ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ أُمِّهِ مُسَيِّكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تُبْنِي لَكَ بَيْتًا يُظِلُّكَ بِمِنَى؟ قَالَ: «لَا، مِنَى مُنَاخٌ مَنْ سَبَقَ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي النسخة الهندية، وفيما نقله المزني في الأطراف (١٧٩٦٣) «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح، و التحسين معاً.

أخرجه أبوداود (المناسك/ تحريم حرم مكة)، و ابن ماجه (المناسك/ النزول بمنى)، و الدارمي (المناسك/ كراهية البنيان بمنى)، و أحمد (٦/١٨٧، ٢٠٦)، و الحاكم في المستدرک (١/٤٦٨) بأسانيدهم من طريق إبراهيم بن مهاجر، عن يوسف بن مَاهَكَ، عن أمه مُسَيِّكَةَ به . و قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا إبراهيم بن مهاجر بن جابر، و مسيكة.

أما إبراهيم بن مهاجر؛ فقال الحافظ فيه: صدوق، لين الحفظ، و قال القطان، و النسائي: ليس بقوي، و قال أحمد: لا بأس به، وضعفه ابن معين، و قال ابن عدي: له أحاديث صالحة يحمل بعضها بعضاً، و يشبه بعضها بعضاً، و حديثه يكتب في الضعفاء.

و أما مسيكة؛ فجهلها الحافظ، و الذهبي، و قال ابن خزيمة في الصحيح (٢٨٩١): لا أحفظ عنها راوياً غير ابنها، و لا أعرفها بعدالة، و لا جرح. و قال ابن القطان: هي مجهولة، لا نعرف روى عنها غير ابنها، و عندي أن الحديث ضعيف.

و قال ابن القيم رداً على ابن القطان في تهذيب سنن أبي داود (١٢٢/٢): و الصواب تحسين الحديث؛ فإن يوسف بن ماهك من التابعين، و قد سمع أم هانئ، و ابن عمر، و ابن عباس، و عبدالله بن عمرو، و قد روى عنه، عن أمه، و لم يُعلم فيها جرح، و مثل هذا الحديث حسن عند أهل العلم بالحديث، و أمه تابعية، قد سمعت عائشة رضي الله عنها. اهـ. فكلام ابن القيم ينطق بأن من روى عنه راوٍ ثقة، و كان من التابعين كان مستوراً، يكون حديثه حسناً.

قلنا: فقد حسنه ابن القيم لذاته، و قد وجد هنا شاهد يقوي حديث مسيكة هذا، فقال العجلوني في (كشف الخفاء ٢/٣٣٠) حديث: «من سبق إلى مباح؛ فهو له» رواه أبو داود، عن أسمر بن مضرس رفعه بلفظ: «من سبق إلى مالم يسبق إليه؛ فهو له» و صححه الضياء، قال: و يؤيده حديث «منى مناخ من سبق».

و أخرج الفاكهي في أخبار مكة (٢٨٢/٤) هذا الحديث، ثم أخرج بسنده عن يوسف بن ماهك: قال: و سألت أمي عائشة رضي الله عنها: يُبنى منزلها بمنى؟ فقالت: إني لا أحل لك، و لا لأحد أن يستحل منى لشأني.

و أخرج بسنده عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية قال: إن عائشة رضي الله عنها استأذنت النبي ﷺ في بناء كنيف لها بمنى، فلم يأذن لها.

فعلى هذا تحسين الترمذي واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثامن والتسعون

(الحج/ باب ما جاء في الوقوف بعرفات، و الدعاء بها)

٨٨٣ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ: أَتَانَا ابْنُ مَرْبَعٍ الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه؛ وَنَحْنُ وَقُوفٌ بِالْمَوْقِفِ (مَكَانًا يُبَاعِدُهُ عَمْرُو)، فَقَالَ: إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ، يَقُولُ: «كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَالْشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ التَّقْفِيِّ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَرْبَعٍ الْأَنْصَارِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي النسخة الهندية، و فيما نقله المزي في الأطراف (١٥٥٢٦) «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح و التحسين معاً. أخرجه أبو داود (المناسك/ موضع الوقوف بعرفة)، و النسائي (المناسك/ رفع اليدين في الدعاء بعرفة)، و ابن ماجه (المناسك/ الموقف بعرفات)، و أحمد (١٣٧/٤)، و ابن خزيمة (٢٨١٨، ٢٨١٩)، و الحميدي (٥٧٧) بأسانيدهم من طريق عمرو بن عبد الله، عن يزيد بن شيبان به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عمرو بن عبد الله بن صفوان، فقال الحافظ فيه: صدوق، شريف، و قال الذهبي: وثق، و قال ابن سعد: كان قليل الحديث، و ذكره ابن حبان في الثقات.

فتزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما يعضده من شواهد، منها:

١ _ حديث علي رضي الله عنه عند المصنف (الحج/ عرفة كلها موقف)، و أبي داود

(المناسك/الدفعه من عرفة)، و ابن ماجه (المناسك/ الموقف بعرفات)، و أحمد (٧٥/١)، (٩٨) مطولاً، و فيه: «هذه عرفة، و هذا هو الموقف، و عرفة كلها موقف».

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند المصنف (الحج/ الوقوف بعرفات)، و البخاري (الحج/ الوقوف بعرفة)، و مسلم (المناسك/ الوقوف): أن قريشاً و من كان على دينهم يقفون بالمزدلفة، يقولون: نحن قطين الله، و كان من سواهم يقفون بعرفة، فأنزل الله تعالى ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

٣ _ حديث جُبَيْر بن مُطْعِمٍ ؓ عند البخاري، و مسلم في الموضع المذكور بلفظ: أضللتُ بغيراً، فذهبت أطلبه يوم عرفة، فرأيت النبي ﷺ واقفاً بعرفة. الحديث.

٤ _ حديث الشَّريد بن سُويد الثقفي عند أحمد (٣٨٩ / ٤) بلفظ: أشهد؛ لأَفَضْتُ مع رسول الله ﷺ، فما مست قدماه الأرض؛ حتى أتى جمعاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث التاسع والتسعون

(الحج / باب ما جاء في الرمي بعد زوال الشمس)

٨٩٨ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيْبِيِّ، الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٤٦٦).

أخرجه ابن ماجه (المناسك/ رمي الجمار أيام التشريق) من طريق إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة، و أحمد (٢٩٠/١، ٣٢٨) من طريق نصر بن باب، و عبد الواحد، عن حجاج، كلاهما عن الحكم، عن مِقْسَمٍ به.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا حجاج بن أرطاة، و الراوي عنه زياد بن عبدالله البكائي، فقد تكلم العلماء فيهما.

أما زياد بن عبدالله؛ فضعفه علي بن المديني، والنسائي، و ابن سعد، و أفرط ابن حبان، فقال: لا يجوز احتجاجه بخبره إذا انفرد، و قال أحمد بن حنبل، و أبو داود: حديثه حديث أهل الصدق. (هدي الساري). و ذكر البخاري في التأريط عن و كيع قال: زياد أشرف من أن يكذب في الحديث، و وهـم الترمذي، فقال في كتابه (النكاح/ ما جاء في الوليمة ١٠٩٧) عن البخاري، قال قال و كيع: زياد بن عبدالله على شرفه يكذب في الحديث، و هذا وهـم، و لم يقل و كيع إلا ما ذكره البخاري في التأريط، و لو رماه و كيع بالكذب؛ لم يخرج عنه البخاري حديثاً، و لا مسلم، مع أن البخاري أخرج عنه في صحيحه (الجهاد/ باب قول الله: من المؤمنين رجال صدقوا) متابعةً لعبد الأعلى، و خرج عنه مسلم في مواضع من كتابه، و قال الحافظ في التقریب: صدوق، ثبت في المغازي، و في حديثه عن غير ابن إسحاق لين.

و أما حجاج بن أرطاة؛ فهو صدوق، كثير الخطأ، و التدليس (تقريب)، و قال أبو زرعة: صدوق، مدلس، و قال أبو حاتم: صدوق يدلّس عن الضعفاء، يكتب حديثه، فإذا قال: حدثنا؛ فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه، و حفظه إذا بين السماع، لا يُحتج بحديثه، و قال ابن خراش: كان حافظاً للحديث، و قال الخليلي: عالم، ثقة، كبير، ضعفه لتدليسه، و عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء و المجاهيل.

فلذا نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعات له و شواهد، فتابع زياد بن عبدالله نصر بن باب، و عبد الواحد عند أحمد، و تابع حجاج بن أرطاة إبراهيم بن عثمان عند ابن ماجه، و قد صرح بالسماع عن الحكم في رواية المسند (٢٩٠/١). و أما الشواهد؛ فمنها:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري (الحج/ رمي الجمار)، و أبي داود (المناسك/ رمي الجمار) بلفظ: كنا نتحّين، فإذا زالت الشمس رمينا.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود في الموضع المذكور، و أحمد (٩٠/٦) بلفظ: أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليلي أيام التشريق، يرمي الجمرة إذا زالت الشمس. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث المائة

(الحج / باب ما جاء في رمي الجمار ركباً و ماشياً)

٨٩٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَقُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأُمِّ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْأَخْوَصِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٤٦٧). أخرجه ابن ماجه (المناسك/ رمي الجمار ركباً)، و أحمد (٢٣٢/١) من طريق الحجاج، عن الحكم، عن مقسم به.

و الحديث رجاله ثقات، ما عدا الحجاج بن أرطاة النخعي؛ فهو صدوق، كثير الخطأ، و التدليس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين اتفق الأئمة على أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل، و قد عنعن هنا، و باقي الكلام قد تقدم في الحديث السابق.

فالحديث نزل إسناده عن درجة الصحة لمكان الحجاج، و حسنه الإمام لما ورد معناه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من غير طريق الحجاج مما يدل على أن النبي ﷺ رمى ركباً، كحديث إفاضة ﷺ من جَمْعٍ على ناقتة _ وَرَدُّهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ _ و تليته حتى رمى جمرة العقبة. و للحديث شواهد، منها:

١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم (الحج/ استحباب رمي الجمار)، والنسائي (المناسك/ المكان الذي تُرى منه جمرة العقبة) بلفظ: رأيت النبي ﷺ يرمي الجمرة على راحلته يوم النحر. الحديث.

٢ _ حديث قدامة بن عبدالله عند المصنف (الحج/ كراهية طرد الناس عند رمي الجمار)، والنسائي (المناسك/ الركوب إلى الجمار)، وابن ماجه (المناسك/ رمي الجمار ركباً)، وأحمد (٤١٢/٣، ٤١٣)، والدارمي (المناسك/ رمي الجمار يرميها ركباً) بلفظ: رأيت النبي ﷺ يرمي الجمار على ناقه، ليس ضرب، ولا طرد، ولا إليك، إليك.

٣ _ حديث أم سليمان بن عمرو بن الأحوص عند أبي داود (المناسك/ رمي الجمار)، وابن ماجه (المناسك/ من أين تُرمى جمرة العقبة)، والحاكم (٤٦٦/١)، قالت: رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة من بطن الوادي؛ وهو راكب، يكبر مع كل حصاة. الحديث. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والمائة

(الحج / باب ما جاء بأي جانب الرأس يبدأ في الحلق)

٩١٢ _ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا رَمَى النَّبِيُّ ﷺ الْجُمُرَةَ؛ نَحَرَ نُسُكَهُ، ثُمَّ نَاولَ الْحَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ، فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، ثُمَّ نَاولَهُ شِقَّةَ الْأَيْسَرِ، فَحَلَقَهُ، فَقَالَ: «اقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي النسخة الهندية، و التحفة «حسن»، وفي نسخة فؤاد، و العارضة: «حسن صحيح»، بينما سكت المزي في الأطراف (١٤٥٦) و المنذري في المختصر عن نقل أي حكم عليه.

أخرجه البخاري (الوضوء/ الماء الذي يغسل به شعر الإنسان)، و مسلم (الحج/ السنة يوم النحر أن يرمي، ثم ينحر، ثم يحلق)، و أبو داود (المناسك/ الحلق، والتقصير)، و أحمد (١١١/٣، ٢٠٨، ٢١٤)، وابن خزيمة (٢٩٢٨)، و الحميدي (١٢٢٠) بأسانيدهم عن ابن سيرين به.

و الحديث رجاله ثقات، و لم يظهر لي فيه علة، فالحديث صحيح بلا ريب، و النسب التي جاء فيها التصحيح مع التحسين أولى بالصواب، والله أعلم.

الحديث الثاني والمائة

(الحج/ باب ما جاء في طواف الزيارة بالليل)

٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ   أَنَّ النَّبِيَّ   أَخْرَجَ طَوَافَ الزِّيَّارَةِ إِلَى اللَّيْلِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسب الجامع، ففي نسخة العارضة، والتي من تحقيق فؤاد «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٤٥٢).

أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم، (الحج/ الزيارة يوم النحر)، و أبوداود (المناسك/ الإفاضة في الحج)، و ابن ماجه (المناسك/ باب زيارة البيت)، و أحمد (٢٨٨/١، ٣٠٩) بأسانيدهم من طريق أبي الزبير به. و أخرجه ابن ماجه أيضاً من طريق محمد بن طارق، عن طاؤس مرسلاً، و راجع الأطراف للمزي (١٨٨٤٥).

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرُس، و بين ابن عباس، و عائشة  ، حيث يروي عنهما؛ وهو لم يسمع منهما، قال أبو حاتم (المراسيل ص ١٥٤): أبو الزبير رأى ابن عباس رؤية،

ولم يسمع من عائشة، و قال ابن عيينة: أبو الزبير لم يسمع من ابن عباس (جامع التحصيل للعلائي ص ٢٦٩)، و قال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلّس، و عده من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا يقبل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماع، منهم من رُد حديثهم مطلقاً، و منهم من قبلهم بعضهم كأبي الزبير المكي، و قد عنعن هنا.

و حسن الإمام إسناد الحديث لوروده من طريق طاؤس بن كيسان مرسلاً عند ابن ماجه، فالطريقان يعضد أحدهما الآخر.

فتحسين أبو عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والمائة

(الحج / باب منه: أي: العمرة أواجبة هي أم لا؟)

٩٣٢ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ جُعْشُمٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٤٣٠) أخرجه مسلم (الحج/ جواز العمرة في أشهر الحج)، و أبوداود (الحج/ أفراد الحج) بإسنادهما من طريق شعبة، عن الحكم، عن مجاهد به، و أحمد (٢٥٣/١) من طريق خالد، و (٢٥٩/١) من طريق عبيدة، كلاهما عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد به.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا زياد بن عبدالله البكائي، و يزيد بن أبي زياد، فقد تكلم العلماء فيهما.

أما زياد بن عبدالله؛ فهو صدوق، ثبت في المغازي، و في حديثه عن غير أبي إسحاق لين، (تقريب)، و قد مر الكلام عليه في الحديث التاسع و التسعين.

و أما يزيد بن أبي زياد؛ فقال الحافظ: ضعيف، كبير، فتغير، صار يتلقن، و كان شيعياً، وقد مر الكلام عليه في الحديث الثاني و التسعين.

قال أبو داود بعد إخرجه هذا الحديث: هذا منكر، إنما هو قول ابن عباس. لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمتابعات له و شواهد، فتابع زياد بن عبد الله خالد، و عبدة عند أحمد، و تابع يزيد بن أبي زياد الحكم عند مسلم و أبي داود كما مر في التخريج. وللحديث شواهد، منها:

١ _ حديث سراقه بن مالك رضي الله عنه عند ابن ماجه (المناسك/التمتع بالعمرة إلى الحج)، و الدارقطني (الحج/المواقيت)، و أحمد (١٧٥/٤) بلفظ: «ألا إن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة». قال الهيثمي في المجمع (٢٣٥/٣) بعد ما عزاه إلى أحمد: فيه داود بن يزيد الأودي، و هو ضعيف.

٢ _ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند مسلم (الحج/وجوه الإحرام)، و أبو داود (المناسك/إفراد الحج)، و النسائي (المناسك/ركوب البدنة بالمعروف)، و ابن ماجه (المناسك/حجة رسول الله ﷺ)، و أحمد (٣٢٠/٣) مطولاً في قصة حج النبي ﷺ، وفيه: «فمن كان منكم ليس معه هدي؛ فليحل، وليجعلها عمرة»، فقام سراقه بن مالك بن جعشم رضي الله عنه، فقال: يا رسول الله! ألعامنا هذا، أم لأبد، فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى، و قال: «دخلت العمرة في الحج مرتين، لا، بل لأبد، أبد».

و أما ما قال أبو داود بنكاره الحديث؛ فرد عليه المنذري قائلاً: و فيما قاله أبو داود نظر، و ذلك أنه قد رواه الإمام أحمد بن حنبل، و ابن المشي، و ابن بشار، و عثمان بن أبي شيبة عن محمد بن جعفر، عن شعبة مرفوعاً، و رواه أيضاً يزيد بن هارون، و معاذ بن معاذ العنبري، و أبو داود الطيالسي، و عمرو بن مرزوق، عن شعبة مرفوعاً، و تقصير من يقصر به من الرواة لايؤثر فيما أثبتته الحفاظ. اهـ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والمائة

(الحج / باب ما جاء في الذي يهل بالحج، فيكسر، أو يعرج)

٩٤٠ _ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ الصَّوَّافِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ كُسِرَ، أَوْ عَرَجَ؛ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى»، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَا: صَدَقَ. حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ الْحَجَّاجِ مِثْلَهُ، قَالَ وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَى مَعْمَرٌ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَافِعٍ، وَحَجَّاجٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رِوَايَةُ مَعْمَرٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ أَصَحُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة، والتي من تحقيق فؤاد «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على تحسينه فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٢٩٤)، والمنذري في مختصره.

أخرجه أبو داود (المناسك/ الإحصار)، والنسائي (المناسك/ في من أحصر بعدو)،

و ابن ماجه (المناسك/ المحصر)، والدارمي (المناسك/ المحصر بعدو)، و أحمد (٤٥٠/٣)، و الحاكم في المستدرک (٤٧٠/١) بأسانيدهم من طريق حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير به، و قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، و وافقه الذهبي.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة هو شبهة الانقطاع بين عكرمة، و الحجاج بن عمرو؛ لأن حجاج الصواف لم يذكر في حديثه عبدالله بن رافع بين عكرمة، و الحجاج بن عمرو رضي الله عنه؛ بينما روى معمر، و معاوية بن سلام هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع، عن الحجاج بن عمرو به.

ولما كان الأصح عند الترمذي رواية معمر، و معاوية بن سلام من زيادة عبدالله بن رافع _ كما نقل ذلك عن البخاري _ ثبت أن إسناد حديث الحجاج الصواف نزل عن الصحة لانقطاع فيه، فحسنه لمحيته مسنداً موصولاً من غير طريق الحجاج الصواف. و لكن يحكى في الصدر أن في حديث الصواف تصريحاً بسماع عكرمة من الحجاج بن عمرو رضي الله عنه، فكيف يحكم عليه بالانقطاع؟

فيجبنا عن ذلك العلائي في جامع التحصيل (١٣٤/١) بقوله: وقد وقع الحكم بالإرسال من أجل زيادة الواسطة مع التصريح بحدثنا عند إسقاطه كما روى أصحاب السنن الأربعة من حديث حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: حدثني الحجاج بن عمرو فذكر حديث «من كسر، أو عرج» وقد رواه معمر، و معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن عبد الله بن رافع، عن الحجاج بن عمرو به، و حكى الترمذي عن البخاري أن هذا أصح من حديث حجاج الصواف، وكأنه بسبب الوهم في التصريح فيه بحدثنا، و سمعت إلى حجاج الصواف مع كونه ثقة والله أعلم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الخامس والمائة

(الحج / باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً)

٩٤٧ _ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَنَ الْحَجَّ، وَالْعُمْرَةَ، فَطَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٦٧٧).
أخرجه مسلم (الحج/ السعي لا يُكرّر) من طريق يحيى بن سعيد، ومحمد بن بكر، وأبو داود (المناسك/ طواف القارن)، والنسائي (المناسك/ كم طواف القارن و المتمتع بين الصفا و المروة)، وأحمد (٣/ ٣١٧) من طريق يحيى، كلاهما عن ابن جريج. و ابن ماجه (المناسك/ طواف القارن) من طريق الأشعث، كلاهما عن أبي الزبير به.
و الحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم.

الأول: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، يقال: هو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب، و قد تقدم الكلام في الحديث (٨٥).

الثاني: حجاج بن أرطاة، فهو صدوق، كثير الخطأ و التدليس، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين اتفق الأئمة على أنهم لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء و المجاهيل، و قد مر الكلام عليه في الحديث التاسع و التسعين.

الثالث: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس؛ فهو صدوق إلا أنه يدلّس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة، الذين لا يقبل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماع، منهم من رد حديثهم مطلقاً، و منهم من قبلهم كأبي الزبير المكي هذا.

و سماعه من جابر صحيح، قال ابن معين: استحلف شيبه أبا الزبير بين الركن، والمقام أنك سمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: والله! إني سمعتها من جابر، يقول ثلاثاً. (تهذيب). و قال الليث بن سعد: قدمت مكة، فجئت أبا الزبير، فدفعت إلي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته، فسألته، هل سمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت، و منه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت، فأعلم لي على هذا الذي عندي. واحتج به مسلم حتى؛ و في صحيحه عدة أحاديث مما يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، و هي من غير طريق الليث عنه، و لم يحتج به البخاري، بل روى له متابعة. (ميزان الاعتدال).

فلذا نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام بمتابعات له و شواهد، فتابع أبا معاوية يحيى بن سعيد، و محمد بن بكر عن ابن جريج، عن أبي الزبير متابعة قاصرة، و تابع حجاج بن أرطاة ابن جريج، و الأشعث متابعة تامة. و أبو الزبير إن كان قد عنعن بروايته عن جابر عليه السلام هنا؛ فصرح بالسماع منه عند أحمد (٣١٧/٣). و أما الشواهد؛ فمنها:

١ _ حديث ابن عمر عليهما السلام عند المصنف في نفس الباب، و ابن ماجه (المناسك/ طواف القارن)، و الدارمي (المناسك/ طواف القارن)، و أحمد (٦٧/٢) بلفظ: من أحرم بالحج و العمرة أجزاء طواف واحد، و سعي واحد عنهما؛ حتى يحل منهما جميعاً.

٢ _ حديث ابن عباس عليهما السلام عند ابن ماجه في نفس الموضع بلفظ: أن رسول الله ﷺ لم يطف هو و أصحابه لعمرتهم، و حجتهن حين قدموا؛ إلا طوافاً واحداً. قال البوصيري: في إسناده ليث بن أبي سليم، و هو ضعيف، و مدلس.

٣ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (الحج/ طواف القارن)، و مسلم (الحج/ وجوه الإحرام) نحوه مطولاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس و المائة

(الحج / باب ما جاء في استلام الركنين)

٩٥٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ
 بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ يُزَاحِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ زَحَامًا، مَا رَأَيْتُ
 أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَفْعَلُهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّكَ تُزَاحِمُ عَلَى
 الرُّكْنَيْنِ زَحَامًا، مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُزَاحِمُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: إِنْ
 أَفْعَلْتُ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مَسْحَهُمَا كَفَّارَةٌ لِلْخَطَايَا»،
 وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أُسْبُوعًا، فَأَحْصَاهُ؛ كَانَ كَعَتَقِ رَقَبَةٍ»،
 وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَضَعُ قَدَمًا، وَلَا يَرْفَعُ أُخْرَى؛ إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ خَطِيئَةً،
 وَكَتَبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ ابْنِ
 عُيَيْنَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٣١٧).
 أخرجه أحمد (٣/٢)، وابن خزيمة (٢٧٢٩) من طريق هشيم، وأحمد (٨٩/٢)،
 وعبد الرزاق (٨٨٧٧) من طريق معمر، والثوري، وأحمد (٩٥/٢) من طريق همام. و
 عبد بن حميد (٨٣٢) من طريق أبي الأحوص، وابن خزيمة (٢٧٣٠، ٢٧٥٣) من
 طريق جرير و ابن فضيل، سبعتهم عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن عبيد بن عمير،
 عن أبيه به.

وأخرجه أحمد (١١/٢) من طريق سفيان، والنسائي (المناسك/ ذكر الفضل في
 الطواف بالبيت) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن عطا بن السائب، عن ابن عبيد بن

عمير، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وليس فيه عن أبيه.

وإسناد الحديث فيه ضعف؛ لأنه من رواية جرير، عن عطاء، و جرير بن عبد الحميد الضبي ثقة، صحيح الكتاب، و قيل: كان في آخر عمره يهتم من حفظه، و عطاء بن السائب صدوق، اختلط بأخرة، و سماع جرير منه ليس بصحيح؛ لأنه سمع منه بعد الاختلاط، قال ابن معين: ما سمع منه جرير، و ذووه ليس من صحيح حديثه، و قال يعقوب بن سفيان: تغير بأخرة، و رواية جرير، و ابن فضيل، و طبقتهم عنه ضعيفة (نهاية الاغتباط). قال الحافظ في المقدمة: هو (عطاء بن السائب) من مشاهير الرواة الثقات؛ إلا أنه اختلط، فضعفوه بسبب ذلك، و تحصل لي من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة، و سفيان الثوري، و زهير بن معاوية، و زائدة، و أيوب، و حماد بن زيد عنه قبل الاختلاط، و أن جميع من روى عنه غير هؤلاء؛ فحديثه ضعيف؛ لأنه بعد اختلاطه، إلا حماد بن سلمة، فاختلف قولهم فيه. اهـ. قلنا: فعلى هذا قد زال هنا ما يخاف من اختلاط ابن السائب، فإن الحديث قد رواه عنه القدماء من أصحابه كسفيان، و حماد بن زيد.

و للحديث علة أخرى، وهي الانقطاع بين عبد الله بن عبيد بن عمير، و بين أبيه، قال البخاري: لم يسمع من أبيه شيئاً (تهذيب). و كذا نقل ابن محرز عن ابن معين (كما في هامش تهذيب الكمال نقلاً عن سؤالات ابن محرز).

وحسنه الترمذي بناءً على طرقه الكثيرة إلى ابن السائب، و أن الحديث بأجزائه الثلاثة قد ورد من غير هذا الطريق، فجاء في أحاديث عديدة استلام النبي ﷺ الركبتين، وأيضاً أخرج الفاكهي (أخبار مكة ١/١١٨) بإسناده، عن مجاهد قوله: مسحهما يأكل الذنوب؛ كما تأكل النار الخطب، و إسناده ضعيف. و أخرج ابن ماجه (المناسك/فضل الطواف) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من طاف بالبيت، و صلى ركعتين كان كعتق رقبة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع والمائة

(الحج / باب ما جاء في الحجر الأسود)

٩٦١ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَجَرِ: «وَاللَّهِ لَيُبَعَثَنَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ، يَشْهَدُ عَلَى مَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٥٣٦). أخرج ابن ماجه (المناسك/ استلام الحجر)، و الدارمي (المناسك/ الفضل في استلام الحجر)، و أحمد (٢٤٧/١، ٢٦٦، ٢٩١)، و ابن خزيمة (٢٧٣٥)، و الحاكم (٤٥٧/١) بأسانيدهم من طريق ابن خُثَيْم به، و قال الحاكم: صحيح الإسناد. و الحديث رجاله ثقات؛ إلا عبدالله بن عثمان بن خُثَيْم، فهو صدوق. (تقريب). قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال مرة: لا يحتج به، و قال ابن معين: ثقة، حجة، و لكن نقل ابن عدي في الكامل عن ابن معين: أحاديثه ليست بالقوية، و قال النسائي: ثقة، و لكن نقل الذهبي في الميزان عنه: أنه قال عقب حديثه: «عليكم بالأشد»: لين الحديث، و قال ابن عدي: هو عزيز الحديث، و أحاديثه أحاديث حسان مما يجب أن يكتب.

فالحديث بسببه نزل عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لشواهد، منها:

١ _ حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه عند الحاكم (٤٥٧/١)، و ابن خزيمة (٢٢١/٤) بلفظ: «يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس، له لسان، و شفتان، يتكلم عن استلمه بالنية، و هو يمين الله التي يصفح بها خلقه». قال الهيثمي في الجمع (٢٤٢/٣): فيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان، وقال: يخطئ، وفيه كلام.

٢ _ حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مطولاً عند الحاكم في الموضع المذكور، وفيه: قال ﷺ: «يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود، وله لسان زلق، يشهد لمن يستلمه بالتوحيد»

الحديث.

٣ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (١٣٦/٢) بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «أشهدوا هذا الحجر خيراً؛ فإنه يوم القيامة شافع، مشفع، له لسان، وشفتان، يشهد لمن استلمه». قال الهيثمي في المجمع (٢٤٢/٣): فيه الوليد بن عباد، و هو مجهول، و بقية رجاله ثقات. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن و المائة

(الجنائز / باب ما جاء في ثواب المريض)

٩٦٦ _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ نَصَبٍ، وَلَا حَزَنٍ، وَلَا وَصَبٍ؛ حَتَّى أَلْهَمُ يَهُمُّهُ؛ إِلَّا يُكْفِرُ اللَّهُ بِهِ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فِي هَذَا الْبَابِ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤١٦٥). وأخرجه أحمد (٤/٣، ٦١، ٨١) من طريق محمد بن إسحاق. و (٢٤/٣) من طريق أسامة بن زيد. كلاهما عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

و أخرجه البخاري (المرضى / كفارة المرض) من طريق زهير بن محمد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة و مسلم (البر و الصلة و الآداب / ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض) من طريق الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو بن عطاء، كلاهما عن عطاء بن

يسار، عن أبي سعيد، و أبي هريرة رضي الله عنهما معاً.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سفيان بن وكيع، و أسامة بن زيد الليثي.

أما سفيان بن وكيع؛ فقال ابن حبان: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراق سوء، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه. (تهذيب). و بمثله قال الحافظ في التقریب. و انظر تفصيله الحديث (١٦٣).

وأما أسامة بن زيد الليثي؛ فقال الحافظ فيه: صدوق يهمل، وقال ابن معين: كان يحیی بن سعيد يضعفه، وقال البخاري: كان يحیی القطان يسكت عنه، و قال: هو ممن يُحتمل، و قال ابن معين: ثقة صالح، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، و قال النسائي: ليس بالقوي.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابع له و شواهد، فتابعه الوليد بن كثير متابعاً تامة عند مسلم، و زهير بن محمد متابعاً قاصرة عند البخاري كما مر في التخریج.

أما الشواهد، فمنها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند المصنف في نفس الباب، و مسلم في الموضع المذكور بلفظ: «لا يصيب المؤمن شوكة، فما فوقها؛ إلا رفعه الله بها درجة، و حط عنه بها خطيئة».

٢ _ حديث أبي عبيدة بن الجراح ؓ عند أحمد (١٩٥/١، ١٩٦)، و الحاكم (٢٦٥/٣) بلفظ: «من ابتلاه الله ببلاء في جسده؛ فهو له حطة».

٣ _ حديث أنس ؓ عند أحمد (٢٥٨/٣)، و أبي يعلى (٤٢٣٣، ٤٢٣٥) بلفظ: «إذا ابتلى الله المسلم ببلاء في جسده؛ قال للملك: اكتب له صالح عمله الذي كان يعمل، فإن شفاه؛ غسله، و طهره، و إن قبضه؛ غفر له و رحمه». قال الهيثمي (المجمع ٣٠٤/٢): رجاله ثقات.

٤ _ حديث عبد الله بن عمرو ؓ عند أحمد (١٥٩/٢، ٢٠٣)، و الحاكم (٣٤٨/١) بلفظ: «ما من مسلم يُصاب ببلاء في جسده؛ إلا أمر الله الحفظة الذين

يحفظونه أن اكتبوا لعبدي في كل يوم و ليلة من الخير على ما كان يعمل ما دام محبوساً في وثاقي». قال الهيثمي (٣٠٣/٢): رجال أحمد رجال الصحيح.

٥ _ حديث أبي هريرة ؓ عند المصنف (الزهد/ الصبر على البلاء) بلفظ: «ما يزال البلاء بالمؤمن، والمؤمنة في نفسه، و ولده، و ماله؛ حتى يلقي الله؛ و ما عليه خطيئة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث التاسع و المائة

(الجنائز / باب ما جاء في عيادة المريض)

٩٦٧ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ؛ لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَ أَبِي مُوسَى، وَ الْبَرَاءِ، وَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَ أَنَسٍ، وَ جَابِرٍ ؓ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَ رَوَى أَبُو غِفَارٍ، وَ عَاصِمُ الْأَحْوَلُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ؛ فَهُوَ أَصَحُّ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحَادِيثُ أَبِي قِلَابَةَ إِنَّمَا هِيَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ؛ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ؛ فَهُوَ عِنْدِي عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ ؓ عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ وَزَادَ فِيهِ: قِيلَ: مَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «جَنَّاها». حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ خَالِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة، والتي من تحقيق فؤاد «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢١٠٥).

أخرجه مسلم (البر و الصلة/ عيادة المرضى) من طريق خالد، و أيوب، و عاصم. و أحمد (٢٧٧/٥) من طريق عياض. كلهم عن أبي قلابة به، و زاد عاصم، و عياض في روايتهما أبا الأشعث بين أبي قلابة، و أبي أسماء، و تابعهما أبو غفار مثنى بن سعيد عند الترمذي.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزل إسناده عن درجة الصحة اختلاف الرواة على أبي قلابة، فرواه بعضهم عنه، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، و بعضهم عنه، عن أبي أسماء من غير واسطة أبي الأشعث، و لما كان الأصح عند الترمذي رواية من زاد على من لم يزد - كما نقله عن البخاري - فصار إسناده خالد هذا عنده منقطعاً، و أيضاً فيه اختلاف آخر رفعاً و وقفاً كما أشار إلى ذلك مما يشعر بقلّة ضبط الراوي، فحسنه نظراً إلى رواية من رواه موصولاً، و إلى ما تشهد له في الباب:

١ - حديث علي ﷺ عند المصنف في الباب نفسه، و أبي داود (الجنائز/ فضل العيادة على وضوء، و ابن ماجه (الجنائز/ ثواب من عاد مريضاً) و أحمد (١/ ٩١) بلفظ: «ما من مسلم يعود مسلماً غدوة؛ إلا صلى عليه سبعون ألف ملك؛ حتى يمسي، و إن عادته عشية؛ إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يُصبح، و كان له خريف في الجنة».

٢ - حديث أبي موسى ﷺ عند البخاري (الأطعمة/ باب قوله تعالى كلوا من

طيبات ما رزقناكم)، و أبي داود (الجنائز/ الدعاء للمريض بلفظ: «أطعموا الجائع، و عودوا المريض، و فكوا العاني».

٣ _ حديث البراء رضي الله عنه عند البخاري (اللباس/ خواتيم الذهب)، و مسلم (اللباس و الزينة/ تحريم استعمال إناء الذهب) مطولاً، و فيه: أُمِرْنَا بِسَبْعٍ: بَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ. الحديث.

٤ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (السلام/ حق المسلم) مطولاً، و فيه: «حق المسلم على المسلم ست: إذا مرض؛ فعُد». الحديث.

٥ _ حديث أنس رضي الله عنه عند أبي داود (الجنائز/ فضل العيادة على وضوء) بلفظ: «من توضأ، فأحسن الوضوء، و عاد أخاه المسلم محتسباً؛ بوعد من جهنم مسيرة سبعين خريفاً».

٦ _ حديث جابر رضي الله عنه عند البخاري في الأدب المفرد (٥٢٢)، و أحمد (٣٠٤/٣) بمعنى حديث البراء رضي الله عنه «من عاد مريضاً لم يزل يخوض في الرحمة». ذكره الهيثمي في المجمع (٢٩٧/٢)، و قال بعد عزوه إلى أحمد، و البزار: رجال أحمد رجال الصحيح. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث العاشر و المائة

(الجنائز / باب ما جاء أن المؤمن يموت بعرق الجبين)

٩٨٢ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا نَعْرِفُ لِقَتَادَةَ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزى فيما نقله في الأطراف (١٩٩٦).
 أخرجه النسائي (الجنائز/ علامة موت المؤمن)، و ابن ماجه (الجنائز/ المؤمن يؤجر
 في النزاع)، و أحمد (٣٥٠/٥، ٣٥٧، ٣٦٠)، و الحاكم في المستدرک (رقم ١٣٣٣)
 بأسانيدهم من طريق قتادة، عن عبدالله بن بريدة به، و قال الحاكم: على شرطهما.
 و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين
 قتادة، و عبدالله بن بريدة، قال البخاري (التأريط الكبير رقم ١٧٩٧): لا يُعرف سماع
 قتادة من ابن أبي بريدة، و كذا قال الترمذي في الباب.
 فلذا نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لشاهد له من حديث
 ابن مسعود رضي الله عنه عند البزار، و الطبراني في الأوسط (كما في البحرين ٤٤١/١)، و قال
 الهيثمي في المجمع (٣٢٥/٢): رجاله ثقات، و رجال الصحيح.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي عشر بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في كراهية النعي)

٩٨٦ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ،
 حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ سُلَيْمٍ الْعَبْسِيُّ، عَنْ بِلَالِ بْنِ يَحْيَى الْعَبْسِيِّ، عَنْ حَدِيقَةَ بْنِ
 الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: إِذَا مِتُّ؛ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًّا؛ فَإِنِّي
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ.
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة، و التي من تحقيق فؤاد «حسن
 صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزى فيما نقله في الأطراف
 (٣٣٠٣).

أخرجه ابن ماجه (الجنائز/ النهي عن النعي)، و أحمد (٣٨٥/٥، ٤٠٦) من طريق

بلال بن يحيى العبسي به.

و الحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم.

الأول: عبد القدوس بن بكر بن خنيس، فقال أبو حاتم: لا بأس به، و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الميزان: ذكره البخاري في كتاب الضعفاء، و قال ابن حجر في التهذيب: ذكر محمود بن غيلان، عن أحمد، و ابن معين، و أبي خيثمة أنهم ضربوا على حديثه، و قال الحافظ في التقریب: لا بأس به.

والثاني: حبيب بن سليم، ذكره ابن حبان في الثقات، و قال الحافظ في التقریب: مقبول، و قال الذهبي في الكاشف: صالح الحديث، و قال ابن معين: ليس به بأس.

و الثالث: بلال بن يحيى العبسي، فقال ابن حجر، والذهبي فيه: صدوق، و قال ابن معين: ليس به بأس، و قال في موضع: روايته عن حذيفة مرسله، و في كتاب ابن أبي حاتم: وجدته يقول: بلغني عن حذيفة، و قال ابن القطان: هو ثقة، روى عن حذيفة أحاديث معنعة، ليس في شيء منها ذكر سماع، و قد صحح الترمذي حديثه عن حذيفة، فمعتقده _ والله أعلم _ أنه سمع منه. اهـ من التهذيب.

فلذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لشاهد له من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه الترمذي في نفس الباب بلفظ: «إياكم و النعي؛ فإن النعي من عمل الجاهلية»، قال عبد الله: و النعي أذان بالميت. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود. والنسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب. و الله أعلم.

الحديث الثاني عشر بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في الغسل من غسل الميت)

٩٩٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنْ غُسْلِهِ الْغُسْلُ، وَ مِنْ حَمَلِهِ الْوُضُوءُ» يَعْنِي: الْمَيِّتَ.
 قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
 وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٧٢٦)،
 و المنذري في مختصره.

أخرجه أبو داود (الجنائز/ الغسل من غسل الميت) من طريق القاسم بن عباس، عن عمرو بن عمير. و ابن ماجه (الجنائز/ ما جاء في غسل الميت)، و أحمد (٢٧٢/٢) من طريق أبي صالح. كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه به. و أخرجه أبو داود من طريق سفيان، عن أبي صالح، عن أبيه، عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فزاد فيه واسطة بين أبي صالح، و أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث رجاله ثقات؛ احتج بهم الجماعة، سوى محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، فهو صدوق، احتج به مسلم، و سوى سهيل بن أبي صالح، صدوق، تغير حفظه بأخرة، احتج به مسلم، و أخرج له البخاري مقروناً، و تعليقاً على أنه قد توبع هنا من قاسم بن عباس، عن عمرو بن عمير، عن أبي هريرة عند أبي داود متبعة قاصرة.

غير أن العلة التي أنزلت إسناد الحديث عن درجة الصحة هي الانقطاع بين أبي صالح، و أبي هريرة، و كثرة الاختلاف في إسناده وصلاً، و إرسالاً، رفعاً، و وقفاً، فقال الحافظ في الفتح (رقم ١٢٥٣): هو معلول، لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة، وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: الصواب عن أبي هريرة موقوف. اهـ. قال الترمذي في العلل الكبير (٤٠٢/١): قال محمد (البخاري): إن أحمد، و علي بن عبد الله قالوا: لا يصح في هذا الباب شيء. اهـ. و قال البيهقي (٣٠٣/١) بعد أن

ساق الروايات المرفوعة: الصحيح موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأن الروايات المرفوعة في هذا الباب، عن أبي هريرة غير قوية لجهالة بعض رواتها، وضعف بعضهم. اهـ.

ولكن الذي حمل الترمذي على تحسينه اعتضاده بمجيئه من غير وجه فقال الحافظ في التلخيص (١٣٧/١): قال ابن دقيق العيد في الإمام: حاصل ما يعلل به وجهان، أحدهما من جهة الرجال، ولا يخلو إسناد منها من متكلم فيه، ثم ذكر ما معناه أن أحسنها رواية: سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهي معلولة؛ وإن صححها ابن حبان، وابن حزم؛ فقد رواه سفيان، عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قلت (الحافظ): إسحاق مولى زائدة أخرج له مسلم، فينبغي أن يصحح الحديث. قال: وأما رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فإسناد حسن؛ إلا أن الحفاظ من أصحاب محمد بن عمرو روه عنه موقوفاً، وفي الجملة: هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النووي على الترمذي تحسينه معترض وقد قال الذهبي في مختصر البيهقي: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء، ولم يعلوها بالوقف، بل قدموا رواية الرفع والله أعلم. انتهى.

هذا؛ وللحديث شواهد، منها:

١ _ حديث علي رضي الله عنه عند أبي داود (الجنائز/ الرجل يموت له قرابة مشرك، والنسائي (الجنائز/ مواراة المشرك) قال: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم: إن عمك الشيطان الضال قد مات، قال: «أذهب فوار أباك، ثم لا تُحدثن شيئاً؛ حتى تأتيني»، فذهبت، فواريته، وجئته، فأمرني، فاغتسلت، ودعا لي.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود (الجنائز/ الغسل من غسل الميت) بلفظ: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع: من الجنابة، و يوم الجمعة، و من الحجامة، و من غسل الميت. قال المنذري، قال الخطابي: في إسناد الحديث مقال. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث عشر بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في الطعام يُصنع لأهل الميت)

٩٩٨ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ عليه السلام؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا لِأَهْلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْعُلُهُمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و فيما نقله المزي في الأطراف (٥٢١٧) «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح، والتحسين معاً، و كذا المنذري في مختصره .

أخرجه أبو داود (الجنائز/ صنعة الطعام لأهل الميت)، و ابن ماجه (الجنائز/ ما جاء في الطعام يُبعث إلى أهل الميت)، و أحمد (٢٠٥/١) بأسانيدهم من طريق جعفر بن خالد، عن أبيه به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا خالد بن سارة، فقال الحافظ: صدوق، وقال ابن القطان: لا تُعرف حاله، و لا أعلم له إلا حديثين، و قال أيضاً: و ذكره ابن خلفون في الثقات. اهـ. و ذكره ابن حبان في الثقات، و قال الذهبي في الميزان: خالد بن سارة، عن عبد الله بن جعفر مجديث: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً» حسنه الترمذي من رواية جعفر بن خالد، عن أبيه، و ما صححه، و خالد ما وثق؛ لكن يكفيه أنه روى عنه أيضاً عطاء. اهـ. قلت: كذا قال هنا، و قال هو في الكاشف: وثق، فلو قال: ما وثقه غير ابن حبان؛ لكان أحسن.

فلعل الترمذي لا حظ هذا الجانب، و لم يصحح إسناد الحديث ، و حسنه لما يشهد له حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها، أخرجه عبد الرزاق (٦٦٦٦)

مطولاً، و فيه: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً، فقد شُغِلوا اليوم». فتحسين الترمذي واقع موقعه، و شرطه فيه موجود. فعلى هذا النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الرابع عشر بعد المائة

(الجنائز / ما جاء في كراهية النوح)

١٠٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أُنْبَأَنَا شُعْبَةُ، وَالْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي الرَّيِّعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَنْ يَدْعَهُنَّ النَّاسُ: النِّيَاحَةُ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالْعَدْوَى، أَجْرَبَ بَعِيرٍ، فَأَجْرَبَ مِائَةَ بَعِيرٍ، مَنْ أَجْرَبَ الْبَعِيرَ الْأَوَّلَ؟، وَالْأَنْوَاءُ، مُطِرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا، وَكَذَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٨٨٤). انفراد أبو عيسى بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة، أخرجه أحمد (٢٩١/٢)، (٥٢٦) من طريق المسعودي، و (٢/٤١٤، ٤٥٦) من طريق شعبة، و (٥٣١/٢) من طريق سفيان، ثلاثتهم عن علقمة بن مرثد، عن أبي الربيع به. وأخرجه أحمد (٢٦٢/٢) من طريق سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه، وليس فيه ذكر العدوى. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، كان صدوقاً، اختلط في آخر عمره، ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث فيمن اختلط، و رواية المتقدمين عنه صحيحة، و الضابط أن من سمع منه ببغداد؛ فسماعه ضعيف، و من سمع منه بالكوفة، و البصرة؛ فسماعه صحيح، كذا قال ابن عمار، و أحمد (نهاية الاغتيال). ولكنه كما ترى أخرج الترمذي له مقروناً بشعبة، وتابعه أيضاً سفيان عند أحمد، فزالت الخيفة من قبل المسعودي هذا.

نعم؛ فيه أبو الربيع المدني، قال أبو حاتم: صالح الحديث، و ذكره ابن حبان في الثقات، و قال الحافظ: مقبول، قلت: لأنه ليس له من الحديث إلا قليل، و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وليس فيه توثيق قوي، فهو مقبول حيث يتابع كما صرح بذلك الحافظ.

فنظراً إلى الأمرين حطه الترمذي عن درجة الصحة، وحسنه لمتابعات، و شواهد، أما المتابعات؛ فسبق ذكرها في التخريج، و أما الشواهد؛ فكثيرة عن زهاء خمسة عشر صحابياً، منها:

١ _ حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه عند مسلم (الجنائز/ التشديد في النياحة) بلفظ: «أربع في أمتي لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، و الطعن في الأنساب، و الاستسقاء بالنجوم، و النياحة.

٢ _ حديث جُنادة بن مالك رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٢/ ٢٨٢، رقم ٢١٧٨) بلفظ: ثلاث من فعل أهل الجاهلية، لا يدعهن أهل الإسلام: الاستسقاء بالكواكب، و طعن في النسب، و النياحة على الميت. و قال الهيثمي في المجمع (٣/ ١٣) بعد ما عزاه إلى البزار أيضاً: رواه من طريق مصعب بن عبيد الله بن جنادة، عن أبيه، عن جده، و لم أجد من ترجم مصعباً، و لا أباه.

٣ _ حديث عمر رضي الله عنه عند المصنف (الجنائز/ في كراهية البكاء على الميت)، و البخاري (الجنائز/ باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه)، و مسلم (الجنائز/ الميت يعذب ببكاء أهله عليه).
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس عشر بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت)

١٠٠٥ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ أَبِي

لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَخَذَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ إِلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَوَجَدَهُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ، فَبَكَى، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ رضي الله عنه: أَتَبْكِي؟ أَوَلَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ الْبُكَاءِ؟ قَالَ: «لَا؛ وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ، فَاحْرَيْنِ: صَوْتِ عِنْدَ مُصَيِّبَةٍ خَمَشَ وَجُوهٌ؛ وَشَقَّ جُيُوبٍ، وَرَثَةِ شَيْطَانٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٤٨٣).
انفرد أبو عيسى بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة، وأخرجه عبد بن حميد (رقم ١٠٠٦) من طريق ابن أبي ليلي، عن عطاء به.
والحديث رجاله رجال الصحيح، ما عدا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، فهو صدوق سيئ الحفظ جداً، قال أحمد: مضطرب الحديث، وفقّفه أحب إلينا من حديثه، و قال: ضعيف، وفي عطاء أكثر خطأً، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، سيئ الحفظ، وهو أحد الفقهاء، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كان سيئ الحفظ، شغل بالقضاء، فساء حفظه، لا يهتم بشيء من الكذب، إنما يُنكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه، ولا يحتج به.
لذلك نزل الإسناد عن درجة المحتج به بغير عاضد، فحسنه الترمذي لما له من شواهد قوية، تشهد لمعنى الحديث، منها:

١ - حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري (الجنائز/ قول النبي صلى الله عليه وسلم: إنا بك لحزونون) مطولاً، وفيه: ثم دخلنا عليه بعد ذلك؛ وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم تذرّفان، فقال له عبد الرحمن بن عوف: وأنت يا رسول الله؟ فقال: «يا ابن عوف! إنها رحمة».

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن حبان (الإحسان: رقم ٣١٥٠) بلفظ: لما توفي ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ صاح أسامة بن زيد رضي الله عنه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس هذا منا، ليس للصارخ حظ، القلب يحزن، والعين تدمع، ولا نقول ما يغضب الرب».

٣ _ حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (كما في المجمع ١٧/٣) نحوه،
و قال الهيثمي: فيه علي بن زيد الألهاني، و هو ضعيف.
هذا، و الحديث يدل على ثلاث مسائل، الأولى: جواز البكاء على الميت من
غير نوح، وقد ورد ذلك، في الصحيح من طريق أنس. الثانية: النهي عن النياحة؛ و لا
سيما إذا صاحبها شق الجيوب، و خمش الوجوه، و قد ورد أيضاً في الصحيحين في ذلك
حديث ابن مسعود رضي الله عنه، فعند البخاري (الجنائز/ ليس منا من ضرب الحدود) بلفظ: ليس
منا من ضرب الحدود، و شق الجيوب، و دعا بدعوى الجاهلية. الثالثة: رنة الشيطان، و
هي الغناء، و المزامير، و رد فيها من النهي و التحريم نصوص كثيرة، ففي البخاري
(الأشربة/ فيمن يستحل الخمر، و يسميه بغير اسمه) بلفظ: «ليكونن من أمتي أقوام
يستحلون الحر، و الحرير، و الخمر، و المعازف».
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس عشر بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في الصلاة على الجنازة، و الشفاعة للميت)

١٠٢٨ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيُونُسُ بْنُ
بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْيَزَنِيِّ، قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ رضي الله عنه إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ، فَتَقَالَ النَّاسُ عَلَيْهَا؛
جَزَأَهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ صَفُوفٍ؛
فَقَدْ أَوْجَبَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَيْمُونَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَأَدْخَلَ بَيْنَ مَرْثَدٍ، وَمَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ رَجُلًا،

وَرَوَايَةُ هَؤُلَاءِ أَصَحُّ عِنْدَنَا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٢٠٨).
أخرجه أبوداود (الجنائز/الصفوف على الجنازة)، و أحمد (٧٩/٤) من طريق
حماد بن زيد. و ابن ماجه (الجنائز/ فيمن صلى عليه جماعة من المسلمين) من طريق
عبدالله بن ثُمير، كلاهما _ بالإضافة إلى ابن مبارك، ويونس بن بكير عند المصنف _ عن
ابن إسحاق به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا محمد بن إسحاق؛ فهو صدوق، مدلس، عده
الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا
بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل. وقال الذهبي في الكاشف: اختلف
الاحتجاج به، و حديثه حسن، و قد صححه جماعة. اهـ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة بسبب محمد بن إسحاق؛ لأنه رواه
بالعننة، إضافة إلى ما أشار إليه المصنف من اختلاف في إسناده، ففي رواية إبراهيم بن
سعد، عن ابن إسحاق زيادة رجل بين مرثد، و مالك بن هبيرة، قال الحافظ في
الإصابة (٧٥٦/٥): وقد اختلف على ابن إسحاق فيه، أدخل بعضهم عنه بين أبي الخير _
مرثد _ وبين مالك بن هبيرة الحارث بن مالك، كذا وقع في المعرفة لابن منده، و لكن
تفرد به إبراهيم بن سعد، قال الترمذي: ورواية الجماعة أصح عندنا. اهـ.

و حسنه أبو عيسى لما ورد له من شواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (الجنائز/ من صلى عليه مائة شُفِّعُوا
فيه)، و النسائي (الجنائز/ فضل من صلى عليه مائة)، و المصنف في نفس الباب بلفظ: « لا
يموت أحد من المسلمين، فتصلي عليه أمة من المسلمين، يبلغون أن يكونوا مائة، فيشفِّعوا
له؛ إلا شُفِّعُوا فيه ».

٢ _ حديث أبي هريرة ؓ عند ابن ماجه (الجنائز/ فيمن صلى عليه جماعة من
المسلمين) بلفظ: « من صلى عليه مائة من المسلمين غفر له ».

٣ _ حديث ميمونة عند النسائي (الجنائز/ ثواب من صلى على جنازة) بلفظ: «ما من ميت يصلي أمة من المسلمين؛ إلا شفّعوا فيه». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع عشر بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في الصلاة على الميت في المسجد)

١٠٣٣ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ يَظْنَانَ فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦١٧٥). أخرجه مسلم (الجنائز/ الجنائز في المسجد) من طريق عبد العزيز بن محمد، و موسى بن عقبة. و النسائي (الجنائز/ الصلاة على الجنائز في المسجد) من طريق موسى بن عقبة. كلاهما عن عبد الواحد بن حمزة. و ابن ماجه (الجنائز/ في الصلاة على الجنائز في المسجد)، و أحمد (٧٩/٦) من طريق صالح بن عجلان. و أحمد (١٣٣/٦) من طريق محمد بن عبد الله بن عباد. ثلاثتهم عن عباد بن عبد الله به. و أبوداود (الجنائز/ الصلاة على الجنائز في المسجد) من طريق أبي سلمة. كلاهما عن عائشة رضي الله عنها.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال الحافظ في المقدمة: وثقه ابن معين، و ابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، و إذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، و إذا حدث من كتب الناس؛ وهم، و كان يقرأ من كتبهم، فيخطئ.

فالحديث نزل عن درجة الصحة بسبب عبد العزيز بن محمد الدراوردي، و حسنه الإمام لمتابعات، و شواهد، فتابعه موسى بن عقبة عند مسلم، و النسائي، و أحمد، و

كذلك تابعه صالح بن عجلان عند ابن ماجه متابعة قاصرة كما سبق في التخريج.
أما الشواهد؛ فقال الحافظ في الفتح (٢٥٦/٤) وقد روى ابن أبي شيبة وغيره أن
عمر رضي الله عنه صلى على أبي بكر في المسجد، و أن صهيباً صلى على عمر رضي الله عنه في المسجد، زاد
في رواية: و وضعت الجنازة تُجاه المنبر. اهـ.

الحديث الثامن عشر بعد المائة

(الجنائز/ باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل و المرأة)

١٠٣٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي
غَالِبٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ، فَقَامَ حِيَالَ رَأْسِهِ، ثُمَّ
جَاءُوا بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمْزَةَ! صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَامَ حِيَالَ وَسَطِ
السَّرِيرِ، فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: هَكَذَا رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ عَلَى الْجَنَازَةِ مُقَامَكَ
مِنْهَا، وَمِنْ الرَّجُلِ مُقَامَكَ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا فَرَغَ؛ قَالَ: احْفَظُوا.
وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٢١).
أخرجه أبو داود (الجنائز/ أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه) من طريق
عبد الوارث. و ابن ماجه (الجنائز/ أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنازة) من طريق سعيد
بن عامر به. و أحمد (١١٨/٣) من طريق وكيع. و (٢٠٤/٣) من طريق يزيد. ثلاثتهم
_ سعيد، وكيع، يزيد _ عن همام به. كلاهما _ عبد الوارث، و همام _ عن أبي غالب به.
و الحديث في إسناده رجالان: سعيد بن عامر، و همام بن يحيى، فهما _ وإن كانا
ثقتين _ ربما يهمان، أما سعيد بن عامر؛ فقال أبو حاتم الرازي: كان رجلاً صالحاً، و
كان في حديثه بعض الغلط، و هو صدوق، وقال الترمذي في العلل الكبير عن البخاري:
كثير الغلط، ذكره ابن حبان في الثقات، وثقه ابن معين، و وقع في سؤالات ابن جنيد

لابن معين: لا يُبالي عمن حدث.

و أما همام بن يحيى؛ فقال ابن عمار: كان يحيى القطان لا يعبأ به، و قال ابن سعد: كان ثقة، ربما غلط في الحديث، وقال أبو حاتم: ثقة، صدوق، في حفظه شيء، وقال عفان بن مسلم: كان لا يكاد يرجع إلى كتابه، و لا ينظر فيه، و كان يخالف، فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد، فنظر في كتبه، فقال: يا عفان! كنا نخطئ كثيراً، فاستغفر الله.

و علق على ذلك الحافظ في هدي الساري: هذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصح من سمع منه قديماً، وقد نص على ذلك أحمد. لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن قد حسنه الإمام الترمذي لما ارتفع الوهم المحتمل من همام، وسعيد بن عامر بالمتابعة، فتابع وكيع، و يزيد سعيد بن عامر، عن همام عند أحمد، وتابع عبد الوارث هماماً عن أبي غالب عند أبي داود. و يشهد له حديث سمرة رضي الله عنه عند المصنف، وعند البخاري (الجنائز/ أين يقوم من المرأة و الرجل)، و مسلم (الجنائز/ أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه) : أن النبي ﷺ صلى على امرأة، فقام وسطها. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث التاسع عشر بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في تسوية القبور)

١٠٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه قَالَ لِأَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ: أَبْعَثْكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي بِهِ النَّبِيُّ ﷺ «أَنْ لَا تَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا تَمْتَلَأَ إِلَّا طَمَسْتَهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٠٨٣).
أخرجه مسلم (الجنائز/ الأمر بتسوية القبر)، و أبو داود (الجنائز/ تسوية القبر)، و
النسائي (الجنائز/ تسوية القبور إذا رُفعت)، و أحمد (٩٦/١، ١٢٨)، و البغوي في شرح
السنة (الجنائز/ الحثي على الميت)، و الحاكم (٣٦٩/١) بأسانيدهم من طريق سفيان، عن
حبيب، عن أبي وائل. و أحمد (١١١/١) من طريق جرير بن حيان. كلاهما عن أبي
الهياج، وهو حيان بن حصين الأسدي، عن علي عليه السلام.

و أخرجه أحمد (١٢٨/١)، و الحاكم في الموضع المذكور _ مثل الترمذي _ من
طريق سفيان، عن حبيب، عن أبي وائل أن علياً قال لأبي الهياج به.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا تدليس حبيب بن أبي ثابت، عدّه الحافظ من
أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا يُقبل ما رَوَوْا من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع،
قال الأعمش: كان يقول: لو أن رجلاً حدثني عنك؛ ما باليت إن رويته عنك، يعني: و
أسقطته من الوسط، قال الحافظ في المقدمة: متفق على الاحتجاج به، إنما عابوا عليه
التدليس، وقد عنعن هنا.

قلنا: و أيضاً فيه اختلاف الرواة على حبيب، و الثوري مما تسبب لحط إسناد
الحديث عن درجة الصحة، فقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه _
كأنه يعني البخاري وحده، و إلا أخرجه مسلم كما ترى _، و قال: و أظنه لخلاف فيه
عن الثوري، فإنه قال مرة: عن أبي وائل، عن أبي الهياج، وقد صح سماع أبي وائل من
علي عليه السلام، و وافقه الذهبي على ذلك، و قال: ولم يخرجاه لاختلاف إسناده.

و قال الدارقطني في العلل (١٧٣/٤): يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختلف عنه،
فرواه الثوري: عن حبيب، عن أبي وائل، عن أبي الهياج، قال ذلك يحيى القطان، و خالد
بن الحارث، و وكيع، و عبد الرحمن، و أبو نعيم، و قبيصة، و غيرهم.

وقال أبو إسحاق الفزاري عن الثوري: عن حبيب بن أبي وائل، عن علي عليه السلام: أنه

قال لأبي الهياج.

وقال ابن المبارك عن الثوري: عن حبيب، عن أبي وائل، عن علي، ولم يذكر أبا الهياج.

وقال معاوية بن هشام عن الثوري: عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن أبي الهياج، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب قال له: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ. الحديث.

وقال مسعر، والمسعودي: عن حبيب، عن الهياج، ولم يذكر أبا وائل. وقال قيس بن الربيع، وسعد بن سليمان، وزباد بن خيثمة: عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل، عن سعيد بن أبي الهياج، عن أبيه، عن علي. ورواه الأعمش، واختلف عنه، فرواه جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الهياج، وهو غريب عن الأعمش، لا أعلم حدث به عن الأعمش غير جرير.

وخالفه عيسى بن الضحاك أخو الجراح بن الضحاك، وروح بن مسافر، فقالا: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن علي ﷺ، ولم يذكر أبا الهياج. ورواه أبو حماد الحنفي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الهياج. ورواه النضر بن إسماعيل، عن مسعر، عن جابر، عن الشعبي، استعمل أبا الهياج. ورواه يونس بن خباب، وسيار أبو الحكم، عن جرير بن حيان، عن أبيه (أبي الهياج)، عن علي ﷺ.

ثم قال: والحديث حديث الثوري، وما رواه يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، ومن تابعهما، وهو الصحيح.

قلنا: فقد رجح الدارقطني حديث الجماعة _ يعني سفيان، عن حبيب، عن أبي وائل، عن أبي الهياج، عن علي ﷺ _ بينما رجح الترمذي نقلاً عن البخاري في العلل الكبير (١٥٠/١) حديث سفيان، عن حبيب، عن أبي وائل أن علياً قال لأبي الهياج.

و حسنه الإمام الترمذي لشواهده، منها:

١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند المصنف (الجنائز / كراهية تخصيص القبور و الكتابة عليها)، و مسلم (الجنائز / النهي عن تخصيص القبر و البناء)، و أبي داود (الجنائز / البناء على القبر)، و النسائي (الجنائز / الزيادة على القبر)، و ابن ماجه (الجنائز / النهي عن البناء على القبور) بلفظ: نهى النبي ﷺ أن تخصص القبور، و أن يكتب عليها، و أن يبنى عليها، و أن توطأ.

٢ _ حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه عند مسلم و النسائي في الموضع المذكور، عن ثمامة بن شفي قال: كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم بـ «رودس»، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره، فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث العشرون بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في الدفن بالليل)

١٠٥٧ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ ابْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا، فَأَسْرَجَ لَهُ سِرَاجًا، فَأَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ، وَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ، إِنَّ كُنْتَ لَأَوَّاهًا، تَلَاءً لِلْقُرْآنِ»، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَيَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ، وَهُوَ أَخُو زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَكْبَرُ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٨٨٩).
أخرجه ابن ماجه (الجنائز / الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت إلخ) مختصراً،

ولم يذكر قوله: فأخذه من قبل القبلة إلخ من طريق المنهال بن خليفة، عن عطاء، عن ابن عباس به. ولم يذكر حجاجاً، وأخرجه البيهقي (٥٥/٤) وابن أبي شيبة (١١٤٢٤) من طريق يحيى بن اليمان عن المنهال بن خليفة به مثل الترمذي. والحديث في إسناده أربعة رجال، تكلم العلماء فيهم. الأول: محمد بن عمرو السواق، ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال الحافظ: صدوق.

الثاني: يحيى بن يمان العجلي، قال الحافظ: صدوق، عابد، يخطئ كثيراً، وقد تغير، قال أحمد: ليس بحجة، وقال ابن معين، والنسائي: ليس بالقوي. الثالث: منهال بن خليفة، قال الحافظ: ضعيف، ضعفه ابن معين، وغيره، وقال أبو داود: جائر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال البخاري: فيه نظر، وقال مرة: حديثه منكر.

الرابع: حجاج بن أرطاة، قال الحافظ: صدوق، كثير الخطأ والتدليس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذي اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد مر الكلام عليه في الحديث التاسع والتسعين.

قال الزيلعي في نصب الراية (٣٠٠/٢) بعد ذكر هذا الحديث: قال الترمذي، حسن، وأنكر عليه لأن مداره على الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، ولم يذكر سماعاً. وهذا الحديث هو الذي دعا الذهبي - رحمه الله - للطعن في تحسين أبي عيسى؛ حيث قال في ميزانه في ترجمة يحيى بن يمان العجلي بعد ذكره هذا الحديث: حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يُعْتَر بتحسين الترمذي، فعند المحقق غالبها ضعاف. اهـ.

قلت: هذه مبالغة من الحافظ الذهبي رحمه الله في الخط من شأن أبي عيسى؛ فإنه قد ظهر من تحسينه أن يحسن أحاديث صحاحاً قد أخرجه البخاري، ومسلم، وبعضها شاركه فيها الأربعة، والقليل التي انفرد بها، والذي يظهر لنا من خلال

دراستنا أن غالبها واقع على شرطه، وإن كان في بعضها ضعف؛ فضعفه محتمل ينجبر بما يعضده، فيرتقي به إلى درجة الحسن، فإن أراد الحافظ الذهبي بالضعف الذي يسقط الحديث؛ فليس بصحيح، وإن أراد أنه محتمل؛ فنعم، فإن هؤلاء الأربعة الضعاف في هذا الحديث ليس فيهم كذاب، ولا متهم، ولا متروك، وإنما ضعفهم مما قد احتمله الأئمة.

فالحديث _ وإن كان ضعيفاً بالنسبة إلى إسناده _ حسنه الإمام لما يشهد له من أحاديث و آثار كثيرة، و الحديث يدل على ثلاثة معاني: الدفن بالليل، و إدخال الميت في القبر من قبل القبلة، و التكبير عليه أربعاً، فهناك وردت أحاديث و آثار تشهد لهذه المعاني، منها:

١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند النسائي (الجنائز/ الصلاة على الشهداء)، و أبي داود (الجنائز/ الدفن بالليل) بلفظ: رأى ناس ناراً في المقبرة، فأتوها، فإذا رسول الله ﷺ في القبر، و إذا هو يقول: «ناولوني صاحبكم»، فإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر.

٢ _ حديث يزيد بن ثابت رضي الله عنه عند النسائي (الجنائز/ الصلاة على القبر)، و ابن ماجه (الجنائز/ الصلاة على القبر)، و أحمد (٣٨٨/٤) بلفظ: خرجنا مع النبي ﷺ، فلما ورد البقيع، فإذا هو بقبر جديد، فسأل عنه... وفيه: ثم أتى القبر، فصففنا خلفه، فكبر عليه أربعاً.

٣ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٦٧/١١) قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر يدخلون الميت من قبل القبلة. وقال الهيثمي (٤٣/٣): فيه عبد الله بن خراش وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة.

٤ _ أثر علي رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (١١٦٩٠): عن عمير سعيد أن علياً رضي الله عنه كبر على يزيد بن المكفف أربعاً، و أدخل من قبل القبلة.

٥ _ أثر ابن الحنفية عند الطبراني في الكبير كما في المجمع (٣٥/٣) من طريق عمران ابن أبي عطاء قال: شهدت محمد بن الحنفية حين مات ابن عباس رضي الله عنه بالطائف، فولّيه محمد بن الحنفية، وكبر عليه أربعاً، وأخذه من قبل القبلة؛ حتى أدخله القبر، وضرب

عليه فُسْطَاطاً ثلاثة أيام. قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والعشرون بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء في من قتل نفسه لم يُصلَّ عليه)

١٠٦٨ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ،
وَشَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمْ
يُصَلَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة، و التي من تحقيق فؤاد: «حسن
صحيح»، و الباقية متفقة على تحسينه فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف
(٢١٧٤).

أخرجه مسلم (الجنائز/ ترك الصلاة على القاتل نفسه)، و أبو داود (الجنائز/ الإمام
لايصل على من قتل نفسه)، والنسائي (الجنائز/ ترك الصلاة على من قتل نفسه)، و أحمد
(٩٢، ٩١/٥) بأسانيدهم من طريق زهير أبي خيثمة. و ابن ماجه (الجنائز/ الصلاة على
أهل القبلة) من طريق شريك، و أحمد (٨٧/٥)، والحاكم (٣٦٤/١) من طريق إسرائيل.
ثلاثتهم عن سماك بن حرب به. و قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، و وافقه
الذهبي.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا شريك بن عبدالله النخعي، و سماك بن حرب، أما
شريك؛ فقال الحافظ فيه: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة،
وثقه ابن معين، وقال غيره: سيئ الحفظ، و قال الترمذي: كثير الغلط: وقال النسائي:
ليس به بأس، وقال ابن المبارك: هو أعلم بمحدث الكوفيين من الثوري.
و أما سماك بن حرب؛ فقال الحافظ فيه: صدوق، و قد تغير بأخرة، فكان

ربما تلقن، وثقه ابن معين، وضعفه شعبة، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة، وقال الدارقطني في العلل: سيئ الحفظ، ونقل المغلطي من كتاب الجرح والتعديل للدارقطني قال: إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك، وحفص بن جُميع، ونظرائهم ففي بعضها نكارة.

فلذا نزل الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لمتابع له وشواهد، فتابع شريكاً زهير، وإسرائيل كما مر في التخريج، وأما سماك فلم نظفر بمتابع له، والله أعلم. أما الشواهد، فمنها:

١ _ حديث جُنْدَب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه عند البخاري وغيره مرفوعاً قال: كان برجل جراح، فقتل نفسه، فقال الله: بدرني عبي بنفسي، حرمت عليه الجنة.

٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «الذي يخنق نفسه يخنقها في الناء، والذي يطعنها يطعنها في النار».

٣ _ حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه مرفوعاً: «من قتل نفسه بحديدة عذب به في نار جهنم». أخرج الأحاديث الثلاثة البخاري في الجنائز/ باب ما جاء في قاتل النفس.

وقال الحافظ في الفتح في نفس الباب: وقد نُقِلَ عن مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته، ومقتضاه أن لا يُصَلَّى عليه، وهو نفس قول البخاري، قلت (الحافظ): لعل البخاري أشار بذلك (يعني: بترجمته المذكورة في الجنائز) إلى ما رواه أصحاب السنن من حديث جابر بن سمرة _ يعني حديثنا هذا _؛ لكنه لما لم يكن على شرطه؛ أو ما إليه بهذه الترجمة، وأورد فيها ما يشبهه من قصة قاتل نفسه. انتهى.

قلنا: وقد ترجم النسائي «ترك الصلاة على قاتل نفسه»، وساق فيه حديث سمرة هذا، وحديث أبي هريرة مطولاً، فاستدل به على ترك الصلاة على قاتل نفسه فهو شاهد لحديث سمرة بلا ريب.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثاني و العشرون بعد المائة

(الجنائز / باب ما جاء أن نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه)

١٠٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ؛ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».

١٠٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ؛ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْأَوَّلِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (١٤٩٨١).
أخرجه أحمد (٥٠٧/٢) من طريق زكريا. و الحاكم (٢٧/٢) من طريق صالح بن كيسان. كلاهما عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ليس فيه عمر بن أبي سلمة. وليلاحظ أن في إسناده أحمد تحرف «أبي سلمة» إلى «أبي معبد».

و أخرجه أحمد (٤٧٥/٢) من طريق عبد الرحمن، عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبي هريرة. فليس فيه ذكر أبي سلمة.

و أخرجه ابن ماجه (الصدقات/ التشديد في الدين)، و الحاكم (٢٧/٢) من طريق إبراهيم بن سعد، و أحمد (٤٤٠/٢، ٤٧٥)، و الدارمي (اليوع/ التشديد في الدين) من طريق سفيان، كلاهما عن سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا عمر بن أبي سلمة، فهو صدوق يخطئ (تقريب). قال ابن المديني: تركه شعبة، و ليس ذا، و قال ابن معين: ليس به بأس، و قال مرة: ضعيف الحديث، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، يخالف في بعض

الشيء، و قال البخاري: صدوق، إلا أنه يخالف في بعض حديثه. و روى له في الصحيح تعليقا.

و زد على ذلك الاختلاف في إسناد الحديث كما ذكرنا في التخريج، كما قال الحاكم بعد إخراجه بإسناد ليس فيه عمر بن أبي سلمة: صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه لرواية الثوري، قال فيها: عن سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و لما كان الصحيح في هذا الاختلاف عند الترمذي رواية الثوري، و إبراهيم بن سعد، عن سعد، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه؛ آل الأمر إلى عمر بن أبي سلمة، و هو لا يليق لأن يصحح حديثه، فحسنه الترمذي بناء على شواهد، منها:

١ _ حديث سمرة رضي الله عنه عند البيهقي (الضمان/ الضمان عن الميت ٦/٧٦)، وفيه: قال صلى الله عليه وسلم ذات يوم: «ههنا من بني فلان أحد؟»... فقال رجل: هذا فلان، فقال: «أما! إن صاحبكم قد حُس على باب الجنة بدين كان عليه»، فقال رجل: علي دينه، فقضاه. ٢ _ حديث محمد بن الجحش عند البيهقي (٣٥٥/٥) مطولاً، وفيه: «و الذي نفسي بيده! لو أن رجلاً قُتل في سبيل الله، ثم أُحيي، ثم قُتل مرتين؛ و عليه دين؛ ما دخل الجنة؛ حتى يقضى عنه دينه».

٣ _ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند أبي يعلى من طريق عيسى بن صدقة، عنه (كما في الجمع ٣/٣٩) مطولاً، وفيه: «لا أصلي عليه؛ حتى تضمّنوا دينه؛ فإن صلاتي عليه تنفعه»، فلم يضمّنوا دينه، و لم يُصل عليه، و قال: «إنه مرتهن في قبره». و قال الهيثمي: عيسى وثقه أبو حاتم، وضعفه غيره. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث و العشرون بعد المائة

(النكاح / باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة)

١٠٨٧ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، قَالَ حَدَّثَنِي عَاصِمٌ

بْنُ سُلَيْمَانَ - هُوَ الْأَحْوَلُ -، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ آخَرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي حُمَيْدٍ، وَأَنْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٤٨٩). أخرجہ النسائي (النكاح/إباحة النظر قبل التزويج)، وابن ماجه (النكاح/النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها)، والدارمي (النكاح/الرخصة في النظر للمرأة عند الخطبة)، وأحمد (٢٤٤/٤، ٢٤٦) بأسانيدهم من طريق بكر بن عبدالله المزني به. والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزل الإسناد عن درجة الصحة هو الانقطاع بين بكر بن عبدالله بن المزني، وبين المغيرة بن شعبة، قال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: لم يسمع بكر من المغيرة، وذكر الحديث الدارقطني في العلل (١٣٧/٧) فذكر اختلاف الرواة في إسناده، وأرجع كل ذلك إلى بكر بن عبدالله المزني، عن المغيرة، وأثبت سماع بكر بن عبدالله من المغيرة.

و للحديث شواهد تدل على جواز النظر إلى المخطوبة، منها:

١ - حديث محمد بن مسلمة رضي الله عنه عند ابن ماجه في الموضع المذكور، والطحاوي في شرح معاني الآثار (النكاح/الرجل يريد تزوج المرأة)، وأحمد (٢٢٥/٤) بلفظ: «إذا ألقى الله في قلب امرء خطبة امرأة؛ فلا بأس أن ينظر إليها».

٢ - حديث جابر رضي الله عنه عند أبي داود (النكاح/الرجل ينظر إلى المرأة؛ وهو يريد تزوجها)، والطحاوي في الموضع المذكور، وأحمد (٣٣٤/٣) بلفظ: «إذا خطب أحدكم المرأة؛ فقد أن يرى منها بعض ما يدعوه إلى نكاحها؛ فليفعل».

٣ - حديث أبي حميد رضي الله عنه عند الطحاوي في الموضع المذكور، وأحمد (٤٢٣/٥)، والبخاري (كشف ١٤١٨) بلفظ: «إذا خطب أحدكم امرأة؛ فلا جناح عليه أن ينظر منها

إذا كان، إنما ينظر إليها لخطبة؛ وإن كانت لا تعلم».

٤ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (النكاح/ ندب النظر إلى وجه المرأة و كفيها لمن يريد تزوجها)، والنسائي (النكاح/ إباحة النظر قبل التزويج)، وأحمد (٢٨٦/٢) بلفظ: كنت عند النبي ﷺ، فأتاه رجل، فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال رسول الله ﷺ: «أنظرت إليها، قال: لا، قال: فاذهب، فانظر إليها؛ فإن في أعين الأنصار شيئاً».

٥ _ حديث أنس رضي الله عنه عند ابن ماجه في الموضع المذكور، والحاكم (١٦٥/٢) مثل حديث المغيرة في الباب، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة

(النكاح / باب ما جاء في إعلان النكاح)

١٠٨٨ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَلَجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبِ الْجُمَحِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَصَلُّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الدُّفُّ، وَالصَّوْتُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَالرُّبَيْعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٢٢١). أخرجه النسائي (النكاح/ إعلان النكاح بالصوت، و ضرب الدف)، وابن ماجه (النكاح/ إعلان النكاح)، وأحمد (٤١٨/٣) من طريق هُشَيْمٍ. وأحمد أيضاً (٢٥٩/٤) من طريق أبي عوانة. والحاكم (١٨٤/٢)، وأحمد أيضاً من طريق شعبة، ثلاثتهم عن أبي بلج به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا يحيى بن سليم أبي بلج الكوفي؛ فهو صدوق، ربما أخطأ، وثقه ابن معين، و النسائي، و الدارقطني، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به.

فلذا نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما تشهد له من أحاديث، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند المصنف في نفس الباب، و ابن ماجه في الموضع المذكور بلفظ: «أعلنوا هذا النكاح، و اجعلوه في المساجد، و اضربوا عليه بالدفوف».

٢ _ حديث جابر رضي الله عنه، ذكره الهيثمي (المجمع ٢٨٩/٤) نقلاً عن البزار (كشف ٢/ رقم ١٤٣٢)، و أحمد (٣/ ٣٩١) قال رسول الله ﷺ لعائشة: أهديتم الجارية إلى بيتها؟ قالت: نعم، قال: فهلاً بعثتم معهم من يغنيهم، يقول:

أتيناكم، أتيناكم فحيثونا نحيّاكم

فإن الأنصار قوم فيهم غزل. قال الهيثمي: فيه الأجلح الكندي، وثقه ابن معين، وغيره، وفيه ضعف، و بقية رجاله ثقات.

٣ _ حديث الرُّبَيْع رضي الله عنها عند البخاري (النكاح/ ضرب الدف في النكاح، و الوليمة)، و أبي داود (الأدب/ النهي عن الغناء)، و ابن ماجه (النكاح/ الغناء و الدف)، و الترمذي في الباب نفسه مطولاً، وفيه: جاء رسول الله ﷺ، فدخل عليّ غداة بُني بي، فجلس على فراشي، و جويريات لنا يضربن بدفوفهن، و يندبن من قتل من آبائي يوم بدر الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس و العشرون بعد المائة

(النكاح / باب ما جاء لا نكاح إلا بولي)

١١٠٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا؛ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا؛ فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا؛ فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقَاطِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ نَحْوَ هَذَا.

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ حَدِيثٌ عِنْدِي حَسَنٌ.

رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ، فَسَأَلْتُهُ، فَأَنْكَرَهُ، فَضَعَّفُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِ هَذَا، وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَرْفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: وَسَمَاعُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ لَيْسَ بِذَلِكَ، إِنَّمَا صَحَّحَ كُتُبُهُ عَلَى كُتُبِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، مَا سَمِعَ

مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَضَعَفَ يَحْيَى رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٤٦٢). أخرجه الحميدي (٢٢٨)، من طريق سفيان بن عيينة، و عبد الله بن رجاء المزني. و أحمد (٤٧/٦) من طريق إسماعيل بن علية. و (١٦٥/٦) من طريق عبد الرزاق. و الدارمي (النكاح/ النهي عن النكاح بغير ولي) من طريق أبي عاصم. و أبو داود (النكاح/باب في الولي) من طريق سفيان الثوري. و ابن ماجه (النكاح/ لانكاح إلا بولي) من طريق معاذ بن معاذ. و النسائي في الكبرى (النكاح/ الثيب تجعل أمرها لغير وليها) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري. ثمانيتهم عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى به.

و أخرجه أحمد (٦٦/٦)، و أبو داود في الموضع المذكور من طريق ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة.

و أخرجه أحمد (٢٦٠/٦)، و ابن ماجه في الموضع المذكور من طريق الحجاج بن أرطاة. ثلاثتهم _ سليمان بن موسى، جعفر بن ربيعة، حجاج بن أرطاة _ عن الزهري به.

وفي رواية إسماعيل بن عليه عند أحمد: قال ابن جريج: فلقيت الزهري، فسألته عن هذا الحديث، فلم يعرفه.

و أخرجه الترمذي في العلل الكبير (١٥٨/١) من طريق زمعة بن صالح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها مثله. و قال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فضعف زمعة بن صالح، و قال: هو منكر الحديث، كثير الغلط. و الحديث فيه علتان:

الأولى: في إسناد سليمان بن موسى الأموي، و هو صدوق، و في حديثه بعض لين، و خلط قبل موته بقليل، وثقه دُحيم، و ابن معين، قال ابن عدي: تفرد بأحاديث، و هو عندي ثبت صدوق. اهـ. قلنا: لم ينفرد هنا، بل تابعه على ذلك جعفر بن ربيعة، و

حجاج بن أرطاة؛ كما مر في التخريج.

الثانية: وهي عدم معرفة الزهري هذا الحديث لدى مسألة ابن جريج إياه، ذكر ابن عدي في الكامل (٢٦٦/٣) في ترجمة سليمان بن موسى: من طريق بشر بن المفضل عن ابن جريج قال: لقيت الزهري، فسألته عن هذا الحديث، فلم يعرفه، فقلت له: إن سليمان بن موسى حدثنا به عنك، قال: فأثنى على سليمان خيراً، وقال: أخشى أن يكون وهم عليّ. اهـ. ففيه - كما ترى - متابعة بشر بن المفضل لابن عليّة على رواية قصة مسألة ابن جريج الزهري، و عدم معرفته لهذا الحديث مما يرد على قول ابن معين: إنه لم يذكره هذا الحرف عن ابن جريج؛ إلا إسماعيل بن عليّة، وقال أبو داود: ما أجد من المحدثين إلا قد أخطأ؛ إلا ابن عليّة، و بشر بن المفضل (تهذيب الكمال ٢١٨/١).

فالحاصل أن حال سليمان بن موسى، و ما روي عن الزهري من عدم معرفته لهذا الحديث مما حمل الترمذي على إنزال إسناد الحديث من درجة الصحة، و لكن حسنه لما تشهد له أحاديث أخرى في الباب، منها:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (كما في البحرين ٣١٥/٢) بلفظ: أيما امرأة تزوجت بغير ولي فنكاحها باطل (ثلاثاً). مثل حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الهيثمي في المجمع (٢٨٥/٤): فيه يعقوب غير مسمى، فإن كان هو التوم؛ فقد وثقه ابن حبان، وضعفه ابن معين، و إن كان غيره؛ فلم أعرفه، و بقية رجاله ثقات.

٢ - حديث آخر عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣١٦/٢) بلفظ: «لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد، أو سلطان»، قال الهيثمي في (المجمع ٢٨٦/٤): رجاله رجال الصحيح.

٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن ماجه (النكاح/ النكاح إلا بولي)، و الدارقطني (٢٢٧/٣) بلفظ: لا تزوج المرأة المرأة، و لا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها.

٤ - حديث عمران بن حصين رضي الله عنه عند البيهقي (النكاح/ لا نكاح إلا بشاهدي عدل)، و الطبراني في الكبير (١٤٢/١٨) بلفظ: «لا نكاح إلا بولي، و شاهدي عدل».

قال الهيثمي في المجمع (٢٨٧/٤): فيه عبدالله بن محرز، و هو متروك.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس و العشرون بعد المائة

(النكاح / باب ما جاء في خطبة النكاح)

١١٠٥ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ، قَالَ: «التَّشَهُّدُ فِي الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ، وَرَسُولُهُ. وَالتَّشَهُّدُ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، فَمَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ، وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَفَسَّرَهُ لَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»، وَ «اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا»، وَ «اتَّقُوا اللَّهَ، وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

رَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَلاَ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ إِسْرَائِيلَ جَمَعَهُمَا، فَقَالَ: عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا فيما نقله المنذري في المختصر، ولم ينقل المزي عن الترمذي حكماً في الأطراف (٩٥٠٦).

أخرجه النسائي (النكاح/ ما يستحب من الكلام عند النكاح) من طريق الأعمش. و النسائي في اليوم و الليلة (الصلاة/ ما يستحب من الكلام عند الحاجة) من طريق المسعودي، و زهير. و ابن ماجه (النكاح/ خطبة النكاح) من طريق يونس، و أحمد (٤٠٨/١) من طريق معمر. و (٤١٨/١) من طريق الثوري. و (٤٣٧/١) من طريق شعبة. سبعتهم عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً.

و أخرجه النسائي في اليوم و الليلة (نفس الموضع)، والحاكم (١٨٢/١) من طريق شعبة. و أيضاً النسائي (نفس المصدر) من طريق إسماعيل بن حماد. كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً.

و أخرجه أبوداود (النكاح/ خطبة النكاح) من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، و أبي عبيدة، عن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً.

و أخرجه أبوداود (نفس الموضع)، والبيهقي (١٤٧/٧) من طريق الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله رضي الله عنه موقوفاً. و النسائي في اليوم و الليلة (نفس الموضع) من طريق زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله رضي الله عنه موقوفاً.

و أخرجه أبو داود و البيهقي (نفس الموضع) من طريق أخرى، عن قتادة، عن عبد ربه، عن أبي عياض، عن ابن مسعود رضي الله عنه، و ليس فيه الآيات.

و أخرجه الحاكم، و البيهقي (نفس الموضع) من طريق واصل الأحذب، عن شقيق، عن ابن مسعود رضي الله عنه بكماله.

و الحديث رجاله ثقات غير أبي إسحاق السبيعي؛ فقد رمي بالتدليس، و وصف بالاختلاط، و لكنه برئ عن كلتا الوسمتين؛ فقد صرح بالسماع عن أبي الأحوص عند أحمد (٤٣٧/١)، و رواية هذا الحديث عنه هم الذين سمعهم منه قديم.

و إنما نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة لمكان الاختلاف الشديد على أبي إسحاق في تعيين الوساطة بينه و بين عبدالله، أهو أبو الأحوص، أم أبو عبيدة، أم غيرهما؟

و لمكان الاختلاف في رفع الحديث و وقفه أيضاً، كما تبين ذلك مما أسلفنا في التخريج.
هذا؛ وإن الإمام الدارقطني قد أضاف في العلل (٣٠٩/٥ - ٣١٣) وجوهاً أخرى
للاختلاف في إسناده، منها:

ما رواه الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود.
ومنها: ما رواه الأشجعي، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الأسود، وأبي عبيدة.
ومنها: ما رواه عبد الرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص،
و الأسود.

ومنها: ما رواه قبيصة، وأبو حذيفة، و مؤمل وعبد الله بن الوليد العدني، عن
الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وأبي عبيدة.
ومنها: ما رواه زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، عن
عبد الله رضي الله عنه.

ثم قال الدارقطني: وكل الأقاويل صحاح عن أبي إسحاق؛ إلا ما قال زيد بن
أبي أنيسة من ذكر علقمة؛ فإن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً.
فكذلك الإمام الترمذي حسن إسناده الحديث لتبين صحة الوجهين عن أبي إسحاق
برواية إسرائيل بن يونس عنه - وصاحب البيت أدري بما فيه - لا سيما وقد ورد الحديث
عن ابن مسعود من طرق أخرى صحيحة غير أبي إسحاق كما سبق في التخريج .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

و أما حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه الذي أشار إليه الترمذي في الباب؛ أخرجه مسلم
(الجمعة/ تخفيف الصلاة، و الخطبة)، و النسائي (النكاح/ ما يكره من الخطبة) بلفظ: أن
رجلاً خطب عند النبي ﷺ، فقال: من يطع الله و رسوله فقد رشد، و من يعصهما، فقد
غوى؛ فقال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت، قل: و من يعص الله و رسوله».

الحديث السابع و العشرون بعد المائة

(النكاح / باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج)

١١٠٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ صَمَتَتْ؛ فَهُوَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ؛ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزني فيما نقله في الأطراف (١٥٠٤٥).
أخرجه أبو داود (النكاح/ الاستيمار) من طريق حماد بن سلمة، ويزيد بن زريع، وابن إدريس. والنسائي (النكاح/ البكر يزوجه أبوها؛ وهي كارهة) من طريق يحيى بن سعيد القطان. وأحمد (٢/ ٢٥٩) من طريق عبد الواحد. خمستهم عن محمد بن عمرو، به.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا:

١ _ عبد العزيز بن محمد؛ فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال أحمد: إذا حدث من حفظه يهمل، ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم، وقال ابن المديني، ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ. قلنا: ولكن قد توبع هنا كما مر في التخريج.

٢ _ محمد بن عمرو بن علقمة، قال الحافظ: صدوق، له أوهام، قال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيط. قال النسائي: ليس به بأس.
فلذا نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لما يشهد له أحاديث أخرى في الباب، منها:

١ _ حديث أبي موسى رضي الله عنه عند أحمد (٤/ ٣٩٤، ٤٠٨)، والحاكم (٢/ ١٦٦)، (١٦٧) بلفظ: «تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سكنت؛ فهو رضاها، وإن كرهت؛ فلا كُرهَ عليها». قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

٢ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند ابن ماجه (النكاح/ نكاح الصغار يزوجهن غير الآباء)، و أحمد (١٣٠/٢) بلفظ: حين هلك عثمان بن مظعون رضي الله عنه ترك ابنة له، قال ابن عمر رضي الله عنه، فزوجه خالي قدامة، و هو عمها، و لم يشاورها، و ذلك بعد ما هلك أبوها، فكرهت نكاحه، و أحببت الجارية أن يزوجها المغيرة بن شعبة، فزوجه إياه.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، موقوف، فيه عبدالله بن نافع مولى ابن عمر، متفق على تضعيفه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن و العشرون بعد المائة

(النكاح / باب ما جاء في الوليين يزوجان)

١١١٠ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ؛ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٧٢).
أخرجه أبو داود (النكاح/ إذا أنكح الوليان) من طريق هشام الدستوائي، و همام بن يحيى، و حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه به. و النسائي في الكبرى (اليوع/ الرجل يبيع السلعة من رجل، ثم يبيعها بعينها)، و ابن ماجه (التجارات/ إذا باع المجيزان؛ فهو للأول)، و الدارمي (النكاح/ المرأة يزوجه الوليان)، و أحمد (٨/٥) من طريق سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، و عقبه بن عامر رضي الله عنهما. و في رواية أحمد، و ابن ماجه «أو عقبه بن عامر» بالشك.

و الحديث في إسناده: ١ _ سعيد بن أبي عروبة، وهو _ وإن كان ثقة من أثبت الناس في قتادة _ قد اختلط بأخرة، و ارتفعت الخيفة بأنه قد توبع هنا كما مر في التخريج.

٢ _ و قتادة بن دعامة السدوسي، رمي بالتدليس، و وضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، و هم الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و قد عنعن هنا، لكن تابعه هنا في سماعه عن الحسن أشعث بن عبد الملك عند البيهقي (١٤١/٧).

٣ _ و الحسن البصري، قيل: لم يسمع من سمرة بن جندب رضي الله عنه، فقد اختلف العلماء في صحة سماع الحسن من سمرة بن جندب، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٨٩/١):

الأول: أنه سمع منه مطلقاً، و هذا مذهب ابن المديني، نقل عنه البخاري في تأريخه الوسط، كما نقل عنهما الترمذي نفسه (راجع الحديث العاشر).

والظاهر من الترمذي أنه يختار هذا القول؛ فإنه صحح في كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، مثلاً: «جار الدار أولى بالدار» رواه الحسن عن سمرة، وقال الترمذي: حسن صحيح، و اختار الحاكم أيضاً هذا القول؛ حيث قال بعد إخراج حديث للحسن عن سمرة (٣٥/٣): و لا يُتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة؛ فإنه سمع منه.

الثاني: أنه لم يسمع منه مطلقاً، اختاره ابن حبان، وهو قول ابن معين، و شعبة، و قال البرديجي: أحاديث الحسن عن سَمُرَةَ كتاب، و لا يثبت عنه حديث قال فيه: سمعت سَمُرَةَ رضي الله عنه.

الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط، الذي أخرجه البخاري، قاله النسائي، و إليه مال الدارقطني في سننه، و اختاره عبدالحق في أحكامه، وهو اختيار البزار في مسنده، قال: سمع من سمرة حديث العقيقة فقط، ثم رغب عن السماع عنه، و لما رجع إلى بلده؛ أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع؛ لأنه لم يسمعها منه.

وهناك قول رابع منسوب إلى النووي، وهو أن الأحاديث التي سمعها الحسن من سمرة ثلاثة أحاديث، والباقي مرسل، ويؤيده حديث أخرجه أحمد من طريق هشيم، عن حميد الطويل، قال: جاء رجل إلى الحسن، فقال: إن عبداً له أبق... فقال الحسن: حدثنا سمرة، قال: فلما خطبنا رسول الله ﷺ. الحديث. قال الحافظ في التهذيب: ففيه تصريح منه بسماع عن سمرة غير حديث العقيقة.

قلنا: قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/٩٤) فصل رأي القائلين بشفاعة الجوار: و قد صح سماع الحسن من سمرة، و غاية هذا أنه كتاب، و لم تزل الأمة تعمل بالكتب قديماً، و حديثاً، و أجمع الصحابة على العمل بالكتب، و كذلك الخلفاء بعدهم، و ليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمل بما فيها تعطلت الشريعة. اهـ. هذا، ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، ورأى الناس اختلفوا في سماع الحسن عن سمرة، _ و إن كان الصحيح أن سماعه منه ثابت عنده على ما قالوا _؛ فحسن هذا الحديث بناءً على ما روي في الباب من غير وجه ما بين مرفوع، و موقوف.

فروي حديثنا هذا من طريق الحسن، عن عقبة بن عامر أيضاً كما سبق في التخريج، و إن كان فيه أيضاً شبهة انقطاع، قال ابن المديني: لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً.

و قد أفتى بمقتضى هذا الحديث غيرو احد من الصحابة و التابعين رضي الله عنهم مما يدل على أن له أصلاً من حديث رسول الله ﷺ.

١ _ أخرج عبد الرزاق (٦/٢٣١، رقم ١٠٦٢٦) عن ابن جريج قال: أخبرني عبدالكريم أن أبا موسى أخبره: أن وليين كلاهما جائز نكاحه، أنكح أحدهما عبيد الله بن الحر الجعفي، وأنكح الآخر آخر، وأنكح عبيد الله قبل مجمعها الآخر، فقضى بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه لعبيد الله، قال: وأبو موسى جار لعبيد الله، قال: فبلغني عن الحكم بن عتيبة علي لعبيد الله ولها مهرها على الآخر بما أصاب منها وأنها جعفية.

٢ _ و أخرج (١٠٦٣١) عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن شريح قال:

إذا أنكح المميزان فالنكاح للأول.

٣ _ و أيضاً (١٠٦٣٢) عن ابن جريج، عن عطاء: قال: النكاح للأول؛ إلا أن يكون الآخر دخل، فإن دخل بها؛ فهو أحق بها.

٤ _ و أيضاً (١٠٦٣٣) عن ابن جريج، أخبرني ابن أبي مليكة: أن معاوية رضي الله عنه قضى بمثل قول عطاء.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة

(النكاح / باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده)

١١١١ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ؛ فَهُوَ عَاهِرٌ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٣٦٦)، و

المنذري في المختصر.

أخرجه أبووداد (النكاح/ نكاح العبد بغير إذن سيده)، و الدارمي (النكاح/ العبد يتزوج بغير إذن سيده)، و أحمد (٣/٣٠٠) من طريق الحسن بن صالح. و، أحمد (٣/٣٧٧)، و المصنف في نفس الباب من طريق ابن جريج. و أحمد (٣/٣٨٢) من طريق القاسم بن عبد الواحد. ثلاثتهم عن عبد الله بن محمد بن عقال به.

و الحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم:

الأول: الوليد بن مسلم، فهو _ و إن كان ثقة في نفسه _ قد عابوا عليه كثرة التدليس، و التسوية، و قال الدارقطني: كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ ثقات، قد أدركهم الأوزاعي، فيسقط الوليد الضعفاء، و يجعلها: عن الأوزاعي، عن الثقات، وضعه الحافظ في أصحاب المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين الذي اتفق الأئمة فيهم على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء و المجاهيل، و قد عنعن هنا.

لكنه قد توبع هنا متابعة قاصرة كما سبق في التخريج، فزال ما يُخاف من تدليسه، و تسويته.

الثاني: زهير بن محمد التميمي، قال الحافظ فيه: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضَعَّف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه، فكثرت غلطه، و الراوي عنه هنا الوليد بن مسلم الدمشقي الشامي، ولكنه أيضاً قد توبع هنا متابعة تامة من ابن جريج، و الحسن بن صالح، و القاسم بن عبد الواحد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل.

الثالث: عبد الله بن محمد بن عقيل، فهو صدوق، وفي حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة، قال ابن سعد، و أحمد: منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، و كان كثير العلم، قال يعقوب: صدوق، و في حديثه ضعف شديد جداً، و قال الترمذي: صدوق، و قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، و سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل، و إسحاق بن إبراهيم، و الحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل، قال محمد: هو مقارب الحديث.

و بالإضافة إلى ذلك اختلف في إسناده حديث عبد الله بن محمد بن عقيل، فأخرج ابن ماجه (النكاح/تزويج العبد بغير إذن سيده) من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن القاسم بن عبد الواحد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً؛ حينما روى همام بن يحيى، عن القاسم بن عبد الواحد، عن ابن عقيل، مسنداً من حديث جابر

رحمته، فرجح الترمذي رواية همام على رواية عبدالوارث لموافقة الكثيرين عليه. فأنزل الإمام إسناده الحديث عن درجة الصحة لحال ابن عقيل، و للاختلاف المذكور، ثم حسنه لشاهد له من حديث ابن عمر رحمته. أخرجه أبو داود (النكاح/ نكاح العبد بغير إذن سيده) من طريق عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رحمته، عن النبي ﷺ قال: «إذا نكح العبد بغير إذن مولاه، فنكاحه باطل». قال أبو داود: هذا حديث ضعيف، وهو موقوف من قول ابن عمر. و ذكر الدارقطني في العلل، وعنه الزيلعي في النصب (٢٠٤/٣) حديث ابن عمر رحمته من طرق صحيحة موقوفة، و رجح الوقف على الرفع. فهذا، و إن كان موقوفاً يصلح شاهداً لحديث ابن عقيل، عن جابر رحمته، فتحسين الترمذي واقع موقعه، ويصدق عليه تعريفه.

الحديث الثلاثون بعد المائة

(النكاح / باب ما جاء في الرجل يسلم و عنده أختان)
 ١١٢٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَيْشَانِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيَّ؛ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَسْلَمْتُ؛ وَتَحْتِي أُخْتَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْتَرِ أَيْتَهُمَا شِئْتَ».
 ١١٣٠ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ؛ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْلَمْتُ؛ وَتَحْتِي أُخْتَانِ، قَالَ: «اخْتَرِ أَيْتَهُمَا شِئْتَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو وَهْبٍ الْجَيْشَانِيُّ اسْمُهُ الدَّيْلَمِيُّ بْنُ هَوْشَعٍ. اختلفت هنا نسط الجامع ففي نسختنا الهندية، و التحفة ليس الحديث إلا بالإسناد

الأول يعني: قتيبة، عن ابن لهيعة، عن أبي وهب به، و حكم الترمذي عليه «حسن غريب»، وفي النسخة التي من تحقيق فؤاد، و العارضة أخرج الحديث بالإسنادين كما نقلنا في المتن، و حكم الترمذي آخرَ الثاني: «حسن» فقط، وكذا المزي ذكر الحديث في الأطراف (١١٠٦١) بإسناده الأول نقلاً عن ابن عساكر، ثم استدركه بالإسناد الثاني، ونقل الحكم بـ «حسن» فقط. و قال: و حديث محمد بن بشار في رواية أبي حامد أحمد بن عبدالله بن داود المروزي التاجر، عن الترمذي، ولم يذكره أبو القاسم.

أخرجه أبو داود (الطلاق/ من أسلم و عنده نساء أكثر من أربع أو أختان) من طريق يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب به. و ابن ماجه (النكاح/ الرجل يسلم و عنده أختان) من طريق ابن وهب. و أحمد (٢٣٢/٤) من طريق موسى بن داود. كلاهما عن ابن لهيعة. ثم الاثنان _ يزيد بن أبي حبيب، و ابن لهيعة _ عن أبي وهب الجيشاني، عن الضحاك بن فيروز، عن أبيه عليه السلام.

وأخرجه ابن ماجه في الموضع المذكور، و الشافعي (كما في النكت الظرف) من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، عن أبي وهب الجيشاني، عن أبي خراش الرعيني، عن الديلمي عليه السلام به. قال البيهقي (١٨٤/٧): وإسحاق لا يحتج به ورواية يزيد بن أبي حبيب أصح.

قال المزي: و رواه أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن جده، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب الجيشاني، قال: و هو وهم. ونقل الحافظ عن ابن عساكر قوله: هذا عندي وهم، من ابن يونس، أو من أبيه، و يحتمل أن يكون ابن لهيعة سمعه من يزيد، عن أبي وهب، ثم سمعه من أبي وهب، أو دلّسه عنه. انتهى. ثم قال: فجزمُ المزي بأن رواية ابن يونس، عن أبيه مع هذا الاحتمال، و مع كون ابن لهيعة كان يدلّس لا يليق به.

و الحديث في إسناده الأول عبدالله بن لهيعة، قال الحافظ: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، و رواية ابن المبارك، و ابن وهب أعدل من غيرهما، و له في مسلم بعض شيء مقرون. اهـ. قلنا وهذا الحديث روى عنه ابن وهب أيضاً عند ابن ماجه، و لكن

هنا خيفة من قبل تدليسه لأنه كان يدلس حتى عن الضعفاء، وقد ورد في رواية ابن يونس عن أبيه، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب كما سبق ذلك من الحافظ، ولكنه _ لو قدر _ غير مضر، فإن يزيد ثقة.

وفي إسناده الثاني يحيى بن أيوب، هو صدوق، ربما أخطأ، قال أحمد: سيئ الحفظ، قال ابن معين: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقد توبع، فيعضده حديث ابن لهيعة، وحديث إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة.

نعم؛ مدار أسانيد الحديث كلها أبو وهب الجيشاني، عن الضحاك بن فيروز الديلمي، قال الحافظ فيهما: مقبول، وهذا من أدنى مراتب التوثيق لدى الحافظ، ويقول ذلك فيمن ليس له من الحديث إلا قليل، ولم يثبت ما يوجب الترك، فيقبل حيث يتابع، وإلا لا.

قال ابن القيم في تهذيب السنن: هذا الحديث يرويه أبو وهب الجيشاني، عن الضحاك بن فيروز عن أبيه، قال البخاري: في إسناده هذا الحديث نظر، ووجه قوله أن أبوه و الضحاك مجهول حالهما. اهـ. وقال البخاري: لا يعرف سماع بعضهم من بعض. فلذا نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لتعدد طرقه، ولما تشهد له أحاديث أخرى منها:

١ _ حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند ابن ماجه (النكاح/ الرجل يسلم و عنده أكثر من أربع نسوة)، وأحمد (٨٣/٢) بلفظ: أن غيلان بن سلمة أسلم؛ وله عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يتخير أربعاً منهن.

٢ _ حديث الحارث بن قيس الأسدي رضي الله عنه عند أبي داود (الطلاق/ من أسلم و عنده نساء أكثر من أربع) بلفظ: أسلمت؛ وعندي ثمان نسوة... وفيه: فقال ﷺ: «اختر منهن أربعاً».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والثلاثون

(النكاح / باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية؛ وهي حامل)

١١٣١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ رَيْعَةَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلَا يَسْقِ مَأْوُهُ وَلَدَ غَيْرِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٦١٥).
أخرجه أحمد (١٠٨/٤، ١٠٩) من طريق الحارث بن يزيد. وأبو داود (النكاح/وطئ السبايا)، وأحمد (١٠٨/٤) من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق. كلاهما عن حنش الصنعاني، عن رُوَيْفِعِ رضي الله عنه. من طريق أبي مرزوق ربيعة بن سليم، عن حنش الصنعاني، عن رُوَيْفِعِ به. وأخرجه أحمد (١٠٩/٤) من طريق عبيد الله بن أبي جعفر المصري، قال: حدثني من سمع حنشاً الصنعاني.

و الحديث في إسناده رجالان فيهما ما يوجب إسقاطه من درجة الصحة:

١ - ربيعة بن سليم أبو مرزوق، قال الحافظ فيه: مقبول (أي حيث يتابع)، و ذكره ابن حبان في الثقات، وقد توبع هنا كما مر في التخريج.

٢ - يحيى بن أيوب، و هو صدوق ربما أخطأ، و قد مرَّ الكلام عليه في الحديث السابق، و توبع أيضاً.

فحسن الإمام إسناده بناءً على المتابعات؛ كما أشار إلى ذلك بقوله: و قد رُوِيَ مِنْ

غَيْرِ وَجْهِ عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، وتفصيله سبق في التخريج، و نظراً إلى شواهد، منها:

١ - حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند مسلم (النكاح/تحريم وطئ الحام المسبية)، و أبي داود في الموضع المذكور، و أحمد (١٩٥/٥) بلفظ: رأى رسول الله ﷺ امرأةً مُحِجًّا

على باب فسطاط، فقال ﷺ: «لعل صاحبها يُلم بها»، فقالوا: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «لقد هممت أن ألغنه لعنة تدخل معه في قبره، كيف يورثه، و هو لا يحل له؟ كيف يستخدمها؛ وهو لا يحل له؟».

٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند الحاكم (١٣٧/٢) نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن بيع المغانم حتى تقسم، و عن الحبالي أن يوطأن؛ حتى يضعن ما في بطونهن، و قال: «أتسقي زرع غيرك؟». قال الحاكم: صحيح الإسناد .

٣ _ حديث العرباض بن سارية ؓ عند الترمذي (الأطعمة/ كراهية كل ذي ناب و ذي مخلب) مطولاً، و فيه: أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر أن توطأ الحبالي؛ حتى يضعن ما في بطونهن.

٤ _ حديث أبي سعيد ؓ عند مسلم (الرضاع/ جواز وطئ المسبية بعد الاستبراء)، و أبي داود في الموضع المذكور، و أحمد (٨٤/٣) بلفظ: «لا توطأ حامل حتى تضع، و لا غير حامل؛ حتى تحيض حيضة». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثاني و الثلاثون بعد المائة

(النكاح/ باب ما جاء في الرجل يسبي الأمة؛ ولها زوج، هل يحل له أن يطأها؟)
١١٣٢ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؓ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ؛ وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؓ، وَأَبُو الْخَلِيلِ اسْمُهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ.

وَرَوَى هَمَّامٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي
عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ،
حَدَّثَنَا حَبَّانُ ابْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٠٧٧).
أعاده المصنف بنفس السند والمتن في (التفسير/ و من سورة النساء)، وأخرجه أحمد
(٧٢/٣)، والنسائي في الكبرى (النكاح/ تأويل قول الله: والمحصنات من النساء إلا ما
ملكتم أيمانكم) من طريق سفيان، عن عثمان البتي. ومسلم في الموضع المذكور من طريق
شعبة، وسعيد عن قتادة. كلاهما عن أبي الخليل، عن أبي سعيد رضي الله عنه، ليس فيه أبو علقمة.
وأخرجه أحمد (٨٤/٣)، ومسلم (الرضاع/ جواز وطئ المسبية بعد الاستبراء)،
وأبو داود (النكاح/ وطؤ السبايا) من طريق سعيد بن أبي عروبة. وأحمد (٨٤/٣)، و
المصنف أيضاً في الموضع المذكور من طريق همام. ومسلم في الموضع المذكور من طريق
شعبة. ثلاثهم عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن أبي علقمة الهاشمي، عن أبي سعيد
رضي الله عنه. وفي بعض طرقه زيادة في آخره: أي فهن لكم حلال إذا نقضت عدتهن.
والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عثمان بن مسلم البتي، وهو صدوق، وثقه
ابن معين مرة، وضعفه أخرى، قال النسائي: هذا عندي خطأ، ولعله أراد عثمان
البري، وقال أبو حاتم: شيط يكتب حديثه، قال أحمد: صدوق، ثقة. قلنا: عثمان لم
ينفرد به، بل توبع كما سبق في التخريج.

غير أن الذي أنزل الإسناد عن درجة الصحة هو اختلاف الرواة في زيادة
الواسطة بين صالح أبي الخليل، وأبي سعيد رضي الله عنه، منهم من زاد أبا علقمة الهاشمي
بينهما، ومنهم من لم يزد، ومنهم من روى على الوجهين مما يدل على خفة شريطة
الضبط، وحسنه الإمام نظراً إلى شواهد التي تدل على جواز وطئ السبايا وإن كان
لهن أزواج في قومهن بعد استبرائهن، أو وضع حملهن، مر ذكرها في الحديث السابق لا
نطول بذكرها هنا.

الحديث الثالث و الثلاثون بعد المائة

(الرضاع / باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن)

١١٦٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَهَنَّادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عِيْسَى بْنِ حِطَّانَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى أَعْرَابِي النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ مِنَّا يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ، فَتَكُونُ مِنْهُ الرُّوَيْحَةُ، وَيَكُونُ فِي الْمَاءِ قِلَّةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ لِعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ السُّحَيْمِيِّ، وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ.

١١٦٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ - ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَعَلِيٌّ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ طَلْقٍ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (١٠٣٤٤).

أخرجه أبو داود (الصلاة/ إذا أحدث في صلاته) من طريق جرير بن عبد الحميد.
 و الدارمي (الطهارة/ من أتى امرأته في دبرها) من طريق عبد الواحد بن زياد. و النسائي
 في الكبرى (النكاح/ عشرة النساء) من طريق أبي معاوية. ثلاثتهم عن عاصم الأحول.
 و أخرجه النسائي في الكبرى في الموضع المذكور من طريق أبي سَلَام عبد الملك
 بن مسلم بن سَلَام. كلاهما _ عاصم، و عبد الملك _ عن عيسى بن حِطَان.
 و أخرجه أحمد (١/ ٨٦) من طريق وكيع، عن عبد الملك بن مسلم بن سلام.
 كلاهما _ عيسى، و عبد الملك _ عن مسلم بن سَلَام، عن علي بن طلق رضي الله عنه.
 و الحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم:

١ _ أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، و هو و إن كان من الأئمة الأعلام
 الثقات؛ لكن يقال عنه: هو في الأعمش ثقة، و في غيره فيه اضطراب، و رمي بالتدليس
 أيضاً، و احتمال الأئمة تدليسه، و قد مرّ الكلام عليه في الحديث الخامس و الثمانين.
 ٢ _ عيسى بن حطان ٣ _ مسلم بن سَلَام، قال الحافظ فيهما: مقبول (أي حيث
 يتابع)، و قد وثقهما ابن حبان.

قلنا: أما أبو معاوية، و عيسى بن حطان؛ فقد توبعا من غيرهما كما مر في
 التخريج، و أما مسلم بن سلام؛ فتفرد به.
 قال الحافظ في التلخيص (١/ ٢٧٤): وأعله ابن القطان بأن مسلم بن سلام الحنفي
 لا يُعرف، وقال الترمذي: قال البخاري: لا أعلم لعلي بن طلق غير هذا الحديث الواحد،
 ولا أعرف هذا من حديث طلق بن علي رضي الله عنه، كأنه رأى أن هذا رجل آخر، و مال أحمد
 بن حنبل إلى أنهما واحد. اهـ. و قال في التهذيب: قال ابن عبد البر في السحيمي: أظنه
 والد طلق بن علي، قلت: وهو ظن قوي .

فلذا نزل الحديث عن درجة الصحة، و حسنه لشواهد منها:

١ _ حديث عمر رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير، و أبي يعلى، و البزار (كشف
 ٢/ رقم ١٤٥٦) كما في الجمع (٤/ ٢٩٨) بلفظ: «استحيوا؛ فإن الله لا يستحي من
 الحق، و لاتأتوا النساء في أدبارهن». قال الهيثمي: رجال أبي يعلى رجال الصحيح؛ خلا

يحيى بن اليمان، و هو ثقة.

- ٢ _ حديث خزيمة بن ثابت رضي الله عنه عند ابن ماجه (النكاح/ النهي عن إتيان النساء في أدبارهن)، و أحمد (٢١٣/٥)، و الطبراني في الكبير (٨٨/٤)، رقم (٣٧٣٣) مثل حديث عمر رضي الله عنه، قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، حجاج بن أرطاة يدلّس.
- ٣ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند المصنف في الباب نفسه بلفظ: « لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً، أو امرأة في الدبر ».
- ٤ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود (النكاح/ جامع النكاح)، و أحمد (٤٤٤/٢) بلفظ: « ملعون من أتى امرأته في دبرها ».

الحديث الرابع و الثلاثون بعد المائة

(الطلاق / باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح)

- ١١٨١ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا عَامِرُ الْأَحْوَلُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تَذَرُ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ».
- قَالَ: وَ فِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَ جَابِرٍ، وَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَ هُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة، وفيما نقله المزني في الأطراف (٨٧٢١)، و المنذري في المختصر «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح و التحسين معاً.

أخرجه أبو داود (الطلاق/ الطلاق قبل النكاح) من طريق مطر الوراق. و ابن ماجه (الطلاق/ لا طلاق قبل النكاح) من طريق عامر بن عبد الواحد الأحول، و عبد الرحمن بن

الحارث. و أحمد (٢٠٧/٢) من طريق محمد بن إسحاق. أربعتهم عن عمرو بن شعيب به.
مدار السند في هذا الحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، و الراوي عن
عمرو عامر بن عبد الواحد الأحول صدوق، يخطئ، قال أحمد، والنسائي: ليس بالقوي،
وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به، ذكره ابن حبان في الثقات. قلنا: و قد توبع هنا من غير
واحد كما مر في التخريج.

أما عمرو بن شعيب؛ فقال الحافظ في التريب: صدوق، وقال الذهبي في
الكاشف: قال القطان: إذا روى عنه ثقة؛ فهو حجة، و قال أحمد: ربما احتجنا به، و
قال أبو داود: ليس بحجة. وقال الذهبي في معرفة الرواة: صدوق في نفسه، لا يظهر لي
تضعيفه بحال قوي.

و أما شُعيب: فقال الحافظ في التريب: صدوق، ثبت سماعه من جده، و قال
الذهبي في الكاشف: صدوق. و قال في الميزان في ترجمة ابنه عمرو: لا مغمز فيه، ولكن
ما عُلِمَتْ أحداً وثقه. بلى؛ ذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: ههنا أمران، أحدهما: أن الجد المذكور في السند من هو؟ جد عمرو محمد
بن عبدالله، أم جد شعيب عبدالله بن عمرو عليه السلام، فقال الحافظ في التهذيب: و أما رواية
أبيه، عن جده؛ فإنما يعني بها الجد الأعلى عبدالله بن عمرو، لا محمد بن عبدالله.
و الأمر الثاني: أن شعيباً سَمِعَ من جده، أم لا؟ فقال ابن معين: هو ثقة في نفسه،
و ما روى عن أبيه، عن جده؛ لا حجة فيه، و ليس بمتصل، و هو ضعيف من قبيل أنه
مرسل، و جد شعيب كُتِبَ عبدالله بن عمرو، فكان يرويها عن جده إرسالاً، و هي
صحاح، عن عبدالله بن عمرو غير أنه لم يسمعها. فقال الحافظ تعقياً له: و قد صرح
شعيب بسماعه من عبدالله في أماكن، و صحَّ سَمَاعُهُ منه، لكن هل سَمِعَ منه جميع ما
روى عنه، أم سَمِعَ بعضها، و الباقي صحيفة؟ الثاني هو الأظهر عندي، و هو الجامع
لاختلاف الأقوال فيه، فإذا صح سماعه لبعضها؛ فغاية الباقي أن يكون وجادة، و هو أحد
وجوه التحمل، و لما قال ابن معين: ما يرويها عن جده إرسالاً؛ فهي صحاح، عن
عبدالله؛ غير أنه لم يسمعها منه؛ فصحت تلك الوجادة.

وتأكيداً لقول الحافظ يحسن بنا نقل كلام الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين (٩٤/٢) فصل رأي القائلين بشفاعة الجوار) في ضمن كلامه على حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه: غاية هذا أنه كتاب، و لم تنزل الأمة تعمل بالكتب قديماً، و حديثاً، و أجمع الصحابة على العمل بالكتب، و كذلك الخلفاء بعدهم، و ليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمل بما فيها تعطلت الشريعة. اهـ.

لذلك قال البخاري في التآريط الكبير (٣٤٢/٦، رقم ٢٥٧٨): رأيت أحمد، و علي بن المديني، و إسحاق بن راهوية، و أبا عبيد يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. اهـ. ما تركه أحد من المسلمين، قال البخاري: من الناس بعدهم؟ (تهذيب) قال الذهبي في الميزان: لسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قيل الحسن، و قال في الموقظة: هو من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن لذاته. فلما كان حال عمرو، و شعيب حال من لا يصححون لحديثه بالإضافة إلى ما اختلفوا في هذا الإسناد وصلاً، و انقطاعاً _ و إن كان الصحيح وصله _ و للحديث شواهد عديدة؛ حسنه الإمام الترمذي، فمن تلك الشواهد:

١ _ حديث علي رضي الله عنه عند أبي داود (الوصايا/ متى ينقطع اليتم)، و البيهقي (٣١٨/٧) قال علي رضي الله عنه: حفظت من رسول الله ﷺ: « لا طلاق إلا من بعد نكاح، و لا يُتم بعد احتلام ».

٢ _ حديث معاذ رضي الله عنه عند الحاكم (٤١٩/٢)، و البيهقي (٣١٨/٧) بلفظ: « لا طلاق إلا بعد نكاح، و لا عتق إلا بعد ملك ». و ذكره الهيثمي في المجمع (٣٣٤/٤) نقلاً عن الطبراني في الأوسط، و قال: رجاله ثقات؛ إلا أن طائفة لم يلق معاذ بن جبل.

٣ _ حديث جابر رضي الله عنه عند الحاكم (٤١٩/٢) مثله.

٤ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الحاكم (٤١٩/٢) نحوه.

٥ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند الدارقطني (٣٦/٤) بلفظ: « لا عتاق،

و لا طلاق في إغلاق ».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

هذا، وإن الإمام المنذري نقل في تلخيصه تحسين الترمذي فقط، و نقل قوله: إنه سأل البخاري، فقال: أي شيء أصح في الطلاق قبل النكاح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقال الخطابي: وأسعد الناس بهذا الحديث من قال بظاهره، وأجراه على عمومته؛ إذ لا حجة مع فرق بين حال، وحال، والحديث حسن. اهـ.

الحديث الخامس و الثلاثون بعد المائة

(الطلاق / باب ما جاء في المختلعات)

١١٨٧ - أُنْبَأَنَا بِذَلِكَ بُنْدَارٌ، أُنْبَأَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، أُنْبَأَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ؛ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَيُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢١٠٣). أخرج أبو داود (الطلاق/الخلع)، وابن ماجه (الطلاق/كراهية الخلع للمرأة)، وأحمد (٢٨٣/٥) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان. وأخرج أحمد (٢٧٧/٥) من طريق إسماعيل، عن أيوب، عن أبي قلابة، عمن حدثه، عن ثوبان.

و الكلام في إسناد هذا الحديث من وجوه:

أولاً: في إسناده عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وهو وإن كان ثقة؛ لكن تغير قبل موته بثلاث سنين، قال عمرو بن علي: اختلط حتى كان لا يعقل، وقال أبو داود: تغير، قال صاحب الاغتباط: ما ضره تغير حديثه، فإن ما حدث بحديث في زمن التغير، وقال أبو داود: تغير جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، فحجب الناس عنهم.

ثانياً: فيه رجل مبهم، حدث عنه أبو قلابة، و لكنه قد جاء في رواية غير عبد الوهاب مسمى، كما سبق في التخريج.

ثالثاً: اختلف في إسناده رفعاً، و وفقاً كما أشار إلى ذلك الترمذي، ولكن لم نجد رواية من أوقفه فيما تتبعنا، و الله أعلم، نعم أخرج عبد الرزاق في المصنف (٥١٥/٦) من طريق الثوري، عن أيوب، و خالد، عن أبي قلابة: أن النبي ﷺ قال. مرسلاً. فهذه الوجوه التي حملت أبا عيسى على إنزال إسناده الحديث من درجة الصحة، و حسنه لتعدد طرقه _ كما سبق _ و لما روي بمعناه عن ثوبان أيضاً: أن النبي ﷺ قال: «المختلعات هن المنافقات» عند المصنف في الباب نفسه.

ولحديث عقبة بن عامر ؓ نحو حديث ثوبان ؓ عند الطبراني في الكبير (٣٣٩/١٧)، قال الهيثمي في المجمع (٢٨٧/٤): فيه قيس بن الربيع، وثقه الثوري و شعبة، و فيه ضعف، و بقية رجاله رجال الصحيح.

و لحديث أبي هريرة ؓ نحوه عند البيهقي (٢١٦/٧) .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس و الثلاثون بعد المائة

(الطلاق / باب ما جاء في كفارة الظهار)

١٢٠٠ _ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أُنْبَأَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ، أُنْبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، أُنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أُنْبَأَنَا أَبُو سَلَمَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ: أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرٍ الْأَنْصَارِيَّ أَحَدَ بَنِي بَيَاضَةَ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظَهَرِ أُمِّهِ؛ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا مَضَى نِصْفٌ مِنْ رَمَضَانَ؛ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلاً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتَقُ رَقَبَةً»، قَالَ: لَا أَحِدُهَا، قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «أَطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا»، قَالَ: لَا أَحِدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفَرَوَةَ بِنِ

عَمَرُو: «أَعْطَاهِ ذَلِكَ الْعَرَقَ _ (وَهُوَ مِكْتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا) _ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

يقال: سَلَمَانُ بْنُ صَخْرٍ، و يقال: سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٥٥). أخرجه أبو داود (الطلاق/الظهار)، وابن ماجه (الطلاق/المظاهر يجمع قبل أن يكفر)، و الترمذي (الطلاق/المظاهر يواقع قبل أن يكفر)، وقال: حسن غريب، و (التفسير/سورة المجادلة)، وقال: حسن. والحاكم (٢/٢٠٣)، وأحمد (٥/٤٣٦)، و البيهقي (٧/٣٨٥) بأسانيدهم، من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، و وافقه الذهبي. و أخرجه أبو داود في الموضع المذكور من طريق ابن لهيعة، و عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشج. كلاهما عن سليمان بن يسار، عن سلمة ابن صخر به. و أخرجه الطبراني في الكبير (٧/٤٢)، رقم (٦٣٣١) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، و محمد بن عبد الرحمن به مثل الترمذي هنا.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين أبي سلمة، و محمد بن عبد الرحمن و بين سلمان بن صخر صاحب القصة؛ لأنهما تابعيان روي قصة لم يشهداها، قال السيوطي في التدريب: و القاعدة أن الراوي إذا روى حديثاً في قصة، أو واقعة؛ فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين النبي ﷺ، و بين بعض الصحابة، و الراوي بذلك صحابي أدرك تلك الواقعة؛ فهي محكوم لها بالاتصال،... و إن كان الراوي تابعياً؛ فهو منقطع. اهـ.

وحسن إسناده الإمام الترمذي لجيئه من غير وجه عن صاحب القصة _ كما سبق في التخريج _ و لما يشهد له من حديث خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها عند أبي داود (الموضع المذكور) نحوه. قال أبو داود: هذا أصح من حديث يحيى بن آدم، يعني: الحديث

الذي قبله في السنن؛ حديث سلمان بن صخر .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود .

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة

(البیوع / باب ما جاء في التجار و تسمية النبي ﷺ إياهم)

١٢٠٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ، وَالصَّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَأَبُو حَمْزَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ شَيْطَانٌ بَصْرِيٌّ. اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٩٩٤).

انفرد أبو عيسى بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة، وأخرجه الدارمي (البیوع / التاجر الصدوق) بنفس الإسناد.

و الحديث في إسناده علتان:

الأولى: فيه عبدالله بن جابر أبو حمزة، وهو مقبول (أي حيث يتابع)، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال البزار: لا بأس به، ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: بصري، مجهول، ينقل الحديث، يخالف في حديثه.

الثانية: أن هذا الحديث من مراسيل الحسن عن أبي سعيد رضي الله عنه؛ فإن الحسن لم يسمع من أبي سعيد، كذا قال غير واحد من أهل العلم، قال الحافظ الدارمي بعد إخراجه هذا الحديث: لا علم لي أن الحسن سمع من أبي سعيد. وقال الحاكم (٦/٢): هذا من مراسيل الحسن. وقال ابن أبي حاتم (المراسيل ص ٤٠): قيل لعلي بن المديني: الحسن سمع من أبي سعيد الخدري؟ قال: لا، لم يسمع منه شيئاً. وكذا نقل العلائي عن ابن المديني (جامع التحصيل).

و حسنه الإمام لما ورد معناه من طرق أخرى تعضده، منها:

١ _ حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند ابن ماجه (التجارات/ الحث على المكاسب)، والحاكم (٦/٢)، و الدارقطني (٦/٣) بلفظ: «التاجر، الأمين، الصدوق، المسلم مع الشهداء يوم القيامة» قال البوصيري:

٢ _ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند الأصفهاني في ترغيبه (كما في ترغيب المنذري) بلفظ: «التاجر الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة».

٣ _ حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند ابن النجار كما في التحفة بلفظ: «التاجر الصدوق لا يُحجَب من أبواب الجنة». فهذه الشواهد و إن كان لا يخلو طريق منها عن مقال؛ إلا أنها بمجموعها يقول بعضها بعضاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن و الثلاثون بعد المائة

(اليوع / باب ما جاء في التبكير بالتجارة)

١٢١٢ _ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمَارَةَ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ صَخْرٍ الْغَامِدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»، قَالَ: وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً، أَوْ جَيْشًا؛ بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تِجَارَةً؛ بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، فَأَثَرَى، وَكَثُرَ مَالُهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَبُرَيْدَةَ، وَأَنْسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ صَخْرٍ الْغَامِدِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِصَخْرٍ الْغَامِدِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٨٥٢).
أخرجه أبوداود (الجهاد/ الابتكار في السفر)، وابن ماجه (التجارات/ ما يرجى من البركة في البكور)، وأحمد (٤١٧/٣، ٤٣٢)، بأسانيدهم من طريق هشيم. والنسائي في الكبرى (السير/ الوقت الذي يُستحب فيه توجيه السرية)، والدارمي (السير/ بارك لأمتي في بكورها)، وأحمد (٤١٦/٣، ٤٣٢، ٣٨٤/٤) من طريق شعبة. كلاهما - هشيم، وشعبة - عن يعلى بن عطاء به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عُمارة بن حديد البجلي، وهو مجهول، ذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي في الميزان: صخر لا يُعرف إلا في هذا الحديث الواحد، ولا قيل: إنه صحابي إلا به، ولا نقل ذلك إلا عُمارة، وعُمارة مجهول، كما قال الرازيان، ولا يُفَرَّح بذكر ابن حبان له بين الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف، تفرد بهذا الحديث عنه يعلى بن عطاء، قال ابن القطان: أما قوله «حسن» فخطأ. انتهى.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لشواهد كثيرة

في الباب، منها:

- ١ - حديث علي ؓ عند أحمد (١٥٣/١، ١٥٦)، والبخاري (كشف ١٢٤٨) مثله، قال الهيثمي في المجمع (٦١/٤): فيه عبد الرحمن بن إسحاق، وهو ضعيف.
- ٢ - حديث أنس ؓ عند البخاري (كشف ١٢٤٩) مثله، وزاد: «يوم خميسها». قال الهيثمي (٦١/٤): فيه عنبة بن عبد الرحمن، وهو ضعيف.
- ٣ - حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (كشف ١٢٤٧) بلفظ: «باكروا طلب الرزق؛ فإن الغدو بركة، ونجاح». قال الهيثمي: فيه إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، وهو ضعيف.
- ٤ - حديث ابن عباس ؓ عند البخاري (كشف ١٢٥٠) مثل حديث أنس ؓ، قال الهيثمي: فيه عمرو بن مساور، وهو ضعيف.

٥ _ حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند ابن ماجه (التجارات / باب ما يرجى من البركة في البكور) مثله، قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الرحمن بن أبي بكر الجدةاني.

و قال المنذري في الترغيب (٣٣٦/٢): قد رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ، منهم علي، وابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن سلام، والنواس بن سمعان، وعمران بن حصين، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، وبعض أسانيد جيد، وبريدة، وأوس بن عبد الله، وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وفي كثير من أسانيدها مقال، وبعضها حسن. اهـ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه لا محالة، وشرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة

(اليوع / باب ما جاء في بيع من يزيد)

١٢١٨ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطٍ بْنُ عَجْلَانَ، حَدَّثَنَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْفِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ حِلْسًا، وَقَدَحًا، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ، وَالْقَدَحَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذْتُهُمَا بِدَرَاهِمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟، مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟»، فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْحَنْفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْحَنْفِيُّ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ كِبَارِ النَّاسِ، عَنْ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٧٨).

أخرجه أبو داود (الزكاة/ ما تجوز فيه المسألة)، و ابن ماجه (التجارات/ بيع المزايدة) من طريق عيسى بن يونس، و النسائي (اليوع/ البيع فيمن يزيد) من طريق المعتمر، و عيسى بن يونس. و أحمد (١٠٠/٣) من طريق المعتمر. و أخرجه أحمد (١٠٠/٣) من طريق يحيى بن سعيد، و عبدالله بن عثمان. و (١٢٦/٣) من طريق عيسى بن شميطة. خمستهم عن الأخضر بن عجلان به.

مدار الإسناد في هذا الحديث الأخضر بن عجلان؛ و هو صدوق، و نقل الترمذي عن البخاري قال: أخضر ثقة، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، و ثقة النسائي، و ابن حبان.

أما شيخه عبد الله أبو بكر الحنفي؛ فلا يُعرف حاله، قال الحافظ في التلخيص: أعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي، و نقل عن البخاري أنه قال: لا يصح حديثه.

فلذا نزل الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما يشهد له حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند الدارقطني (٢٨٠٢) بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن بيع المزايدة، و لا يبيع أحدكم على بيع أخيه؛ إلا الغنائم و الموارث. و لكن في سنده ابن لهيعة، و هو ضعيف، و أخرجه أيضاً هو و ابن الجارود (١٤٧/١) بسند آخر، و أقل أحواله أنه حسن . فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الأربعون بعد المائة

(اليوع / با ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك)

١٢٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا تَبِي الرَّجُلُ يَسْأَلُنِي مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي، أَتَبَاغُ لَهُ مِنَ السُّوقِ، ثُمَّ أَيْعُهُ؟ قَالَ: « لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ».

١٢٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُبَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، رَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَأَبُو بَشْرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَوْفٌ، وَهَيْشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، إِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ هَكَذَا. ١٢٣٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ، الْبَصْرِيُّ، أَبُو سَهْلٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُبَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى وَكَيْعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، وَرِوَايَةُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَصَحُّ.

وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِصْمَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزني فيما نقله في الأطراف (٣٤٣٦)، والمنذري في المختصر.

أخرجه أبو داود (البيوع/ الرجل يبيع ما ليس عنده) من طريق أبي عوانة. و النسائي (البيوع/ يبيع ما ليس عند البائع)، وأحمد (٤٣٤/٣) من طريق هشيم. وابن

ماجه (التجارات/ النهي عن بيع ما ليس عندك)، و أحمد (٤٠٢/٣) من طريق شعبة. ثلاثتهم عن أبي بشر جعفر بن أبي إياس. وأخرجه أحمد (٤٠٢/٣) من طريق إسماعيل بن إبراهيم. و النسائي في الكبرى (اليويع/..) من طريق حماد، و عبد الوارث، و ابن سيرين. أربعتهم عن أيوب. كلاهما _ أبو بشر، و أيوب _ عن يوسف بن ماهك به. و أخرجه النسائي في الكبرى في الموضع المذكور من طريق عوف، عن ابن سيرين، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه.

و أخرجه أحمد (٤٠٣/٣)، و النسائي في الموضع المذكور من طريق عطاء. و النسائي في الكبرى في الموضع المذكور من طريق يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك. كلاهما عن عبد الله بن عَصْمَة، عن حكيم بن حزام. و أخرجه أحمد (٤٠٢/٣) من طريق يحيى بن سعيد، و النسائي في الكبرى (الموضع المذكور) من طريق النضر بن شميل، و عبد الصمد بن عبد الوارث. ثلاثتهم عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عَصْمَة، عن حكيم رضي الله عنه به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع في السند؛ لأن يوسف بن ماهك لم يسمع حكيم بن حزام، قال العلالي: يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام، قال الإمام أحمد مرسل، قلت (العلالي): أخرجه ابن حبان في صحيحه، و الأصح ما قال الإمام أحمد: بينهما عبد الله بن عَصْمَة. اهـ.

و حسنه الإمام لمحيئه من طرق أخرى ما بين متصل و منقطع ذكر بعضها الترمذي نفسه، و لما يشهد له حديث عبد الله بن عمرو عند المصنف في نفس الباب، و أبو داود (اليويع/ الرجل يبيع ما ليس عنده) و ابن ماجه (التجارات/ النهي عن بيع ما ليس عندك)، و النسائي (اليويع/ شرطان في بيع) بلفظ: لا يحل سلف، و يبيع، و لا شرطان في بيع، و لا ربح ما لم يضمن، و لا يبيع ما ليس عندك.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و هو حسن.

الحديث الحادي والأربعون بعد المائة

(اليوع / باب ما جائ في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة)

١٢٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ - وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَوَانُ اثْنَانِ يَوْاحِدٍ لَا يَصْلُحُ نَسِيئًا، وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة، و التي من تحقيق فؤاد: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٦٧٨). أخرجه ابن ماجه (التجارات/ الحيوان بالحيوان نسيئة)، و أحمد (٣/ ٣١٠، ٣٨٠، ٣٨٢) من طريق حجاج بن أرتاة. و الطحاوي في معاني الآثار (اليوع/ استقراض الحيوان) من طريق الأشعث. كلاهما عن أبي الزبير به.

و الحديث في إسناده حجاج بن أرتاة، و أبو الزبير، أما حجاج بن أرتاة؛ فهو صدوق، كثير الخطأ، و التدليس، مدلس من أصحاب المرتبة الرابعة، وقد مر الكلام عليه في الحديث (رقم ١٢٠)، و قد توبع هنا من الأشعث عند الطحاوي. و أما أبو الزبير محمد بن مسلم؛ فهو صدوق؛ إلا أنه يدلس، وضعه الحافظ في أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين، و قد تقدم الكلام عليه في الحديث الخامس بعد المائة؛ لا سيما بالنسبة لروايته عن جابر، و قال الحافظ في الفتح (ح ٢٢٢٨): إسناده لئ.

فلذا نزل الحديث عن درجة الصحة، و حسنه لشواهد كثيرة، منها:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير كما في الجمع (١٠٥/٤) بلفظ: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. قال الهيثمي: فيه محمد بن دينار، وثقه ابن حبان، و ضعفه ابن معين.

٢ - حديث سُمرة رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و أبي داود (اليوع/ بيع

الحيوان بالحيوان نسيئة)، و النسائي (البیوع/ بيع الحيوان بالحيوان)، و ابن ماجه في الموضع المذكور مثل حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

٣ _ حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الطبراني في الكبير (١١/٣٥٤)، و البيهقي (٢٨٩/٥) مثله، قال الهيثمي في الجمع (٤/١٠٥): رجاله رجال الصحيح.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسط التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثاني والأربعون بعد المائة

(البیوع / باب ما جاء في البيّعين بالخيار مالم يتفرقا)

١٢٤٧ _ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا؛ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٧٩٧).
أخرجه أبو داود (البیوع/ خيار المتبايعين)، و النسائي (البیوع/ وجوب الخيار للمتبايعين) من طريق الليث بن سعد. و أحمد (٢/١٨٣) من طريق حماد بن مسعدة.
كلاهما عن محمد بن عجلان به.

و الحديث في إسناده محمد بن عجلان، و عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أما محمد بن عجلان؛ فهو صدوق؛ إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، و ثقه ابن معين، و النسائي، و أبو حاتم: و قال الترمذي (٢٦٣٨): سمعت ابن أبي عمر يقول: سمعت ابن عينة يقول: محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث، و ذكره العقيلي في الضعفاء.

و أما عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ فاختلفت أقوال الأئمة فيه، و الحق الثابت المعمول به أن حديثه من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن لذاته، و قد مرّ الكلام عليه في غير ما موضع (راجع مثلاً: الحديث ١٣٤).

و معلوم أن صنيع الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، فنظراً إلى اختلاف الأقوال في هذه الترجمة لم يحكم على إسناد الحديث بالصحة، بل حسنه لشواهد كثيرة تؤيده، و تعضده، منها:

- ١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري (اليوع/ كم يجوز الخيار)، و مسلم (اليوع/ ثبوت خيار المجلس للمتبايعين) و غيرهما بلفظ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».
 - ٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود في الموضع المذكور، و الطحاوي (اليوع/ خيار البيعين حتى يتفرقا) مثله.
 - ٣- حديث سمرة رضي الله عنه عند النسائي في الموضع المذكور، و الطحاوي في الموضع المذكور مثله، و زاد: و يأخذ كل واحد منهما ما رضي من البيع.
 - ٤- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود، و الطحاوي في الموضع المذكور مثله بزيادة: «أو يكون بيع خيار».
 - ٥- حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الحاكم (١٤/٢) بلفظ: «من اشترى بيعاً؛ فوجب بالخيار، فهو له ما لم يفارقه صاحبه إن شاء أخذه، فإن فارقه؛ فلا خيار له». قال الحاكم: صحيح الإسناد.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والأربعون بعد المائة

(اليوع / باب ما جاء في الانتفاع بالرهن)

- ١٢٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَيُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ

يُرْكَبُ إِذَا كَانَ مَرَهُوْنَا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرَهُوْنَا، وَعَلَى الَّذِي يُرْكَبُ، وَيَشْرَبُ نَفَقَتُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْقُوفًا.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة «حسن» فقط، و الباقية متفقة على «حسن صحيح» بينما نقل المزي في الأطراف (١٣٥٤٠): «حسن، صحيح، غريب».

أخرجه البخاري (الرهن/ الرهن مركوب و محلوب) من طريق أبي نعيم. و أيضاً في الموضع المذكور، و أبو داود (اليوع/ الرهن) من طريق ابن المبارك. و ابن ماجه (الرهون/ الرهن مركوب و محلوب) من طريق وكيع. و أحمد (٢٢٨/٢) من طريق هُشَيْم. و (٤٧٢/٢) من طريق يحيى. خمستهم عن زكريا بن أبي زائدة به.

و أخرجه البيهقي (٨٣/٦) من طريق أبي معاوية، و أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، و من طريق شعبة، و وكيع، و ابن عيينة، عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً. بلفظ: الرهن مركوب، و محلوب.

و الحديث رجاله ثقات، و لم يظهر لنا فيه علة تنزله عن درجة الصحة، اللهم إلا أن يقال: قد اختلف في إسناده رفعاً، ووقفاً، كما أشار إليه الترمذي، وقال الحافظ في التلخيص (٣٦/٣): حديث «الرهن مركوب و محلوب». رواه الدارقطني، و الحاكم من طريق الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة، و أعلل بالوقف، وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: رفعه مرة، ثم ترك الرفع بعد، ورجح الدارقطني، ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه، وهي رواية الشافعي عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه. انتهى.

فالحديث إسناده حسن و صحيح، و الحكم عليه بالغرابة مطابق للواقع؛ لأنه لا يُعرف مرفوعاً إلا من طريق عامر الشعبي، فما نقله المزي في الأطراف «حسن صحيح

الحديث الرابع و الأربعون بعد المائة

(البیوع / باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي)

١٢٥٩ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتَبُ حَدًّا، أَوْ مِيرَاثًا؛ وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ»، وَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُودَى الْمُكَاتَبُ بِحِصَّةِ مَا أَدَّى دِيَةَ حُرٍّ، وَمَا بَقِيَ دِيَةَ عَبْدٍ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَوْلَهُ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٩٩٣).
أخرجه أبو داود (الديات/ دية المكاتب)، و أحمد (٣٦٩/١) من طريق حماد بن سلمة، و النسائي (القسامة/ دية المكاتب) من طريق حماد بن زيد. كلاهما عن أيوب به.
و أخرجه أبو داود في الموضع المذكور من طريق يحيى بن سعيد، و هشام، و حجاج الصواف. و النسائي في الموضع المذكور من طريق ابن المبارك، و معاوية بن سلام. و أحمد (٢٢٢/١، ٢٢٦) من طريق هشام الدستوائي. و (٢٦٩/١) من طريق أبان العطار. كلهم عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة به.

أما ما علقه الترمذي عن خالد، عن عكرمة، عن علي رضي الله عنه موقوفاً؛ فأخرجه النسائي في الكبرى (العتق/ ذكر الاختلاف على علي في المكاتب يؤدي بعض كتابته) من طريق سفيان بن حبيب، عن خالد به. و أخرجه من طريق وهيب، عن أيوب، عن

عكرمة به مرفوعاً. و من طريق إسماعيل ابن علية، عن أيوب، عن عكرمة به موقوفاً. قال النسائي: ابن علية أثبت في أيوب من وهيب، و حديثه أشبه بالصواب.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الاضطراب في سنده، فبعض الرواة يجعله من مسند علي، و بعضهم من مسند ابن عباس، و كذلك رفعه بعضهم، و وقفه بعضهم على كل من ابن عباس، و علي عليه السلام.

قال ابن القيم في تهذيب السنن (٥١٤/٣): حديث ابن عباس حديث حسن، وقد روي من وجوه متعددة، و رواية أئمة ثقات، لا مطعن فيهم، و لا تعلق عليهم في الحديث سوى الوقف، أو الإرسال، و قد روي موقوفاً، و مرفوعاً، و مسنداً، و مرسلاً، و الذين رفعوه ثقات، و الذين وقفوه ثقات، و قد أعله قوم بتفرد حماد بن سلمة به، وليس كذلك، فقد رواه وهيب، و حماد بن زيد، و إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب.

وقد اضطرب (عكرمة) فيه اضطراباً كثيراً، فمرة يرويه عنه قوله، و مرة يرويه عكرمة، عن النبي ﷺ، لا يذكر ابن عباس، و مرة يقول: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، و مرة يرويه عن علي موقوفاً، و هذا الاضطراب يوجب التوقف في الحديث.

فنظراً إلى ذلك لم يصحح الإمام إسناده الحديث، و حسنه لما يشهد له حديث أم سلمة رضي الله عنها عند الترمذي في نفس الباب، و أبي داود (العتق/ المكاتب يودى بعد كتابته)، و ابن ماجه (العتق/ المكاتب) بلفظ: «إذا كان عند مكاتب إحداكن ما يؤدي؛ فلتحتجب منه».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والأربعون بعد المائة

(البیوع / باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له)
 ١٢٦٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لَيْتِيْمٍ، فَلَمَّا نَزَلَتْ

الْمَائِدَةُ؛ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَقُلْتُ: إِنَّهُ لَيَتِيمٌ؟ فَقَالَ: «أَهْرِيْقُوهُ».
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة العارضة، و التي من تحقيق فؤاد
«حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في
الأطراف (٣٩٩١).

انفرد أبو عيسى بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة، و أخرجه أحمد
(٢٦/٣) من طريق يحيى، عن مجالد به.

روى هذا الحديث مجالد عن أبي الوداك، و مجالد هذا قال الحافظ فيه: ليس
بالقوي، و قد تغير في آخر عمره، قال البخاري: أنا لا أكتب حديث مجالد، وقال أحمد:
أحاديثه كلها حل، و قال ابن معين: لا يحتج بحديثه، و مرة قال: ثقة، وقال ابن حبان:
كان ردئ الحفظ، يقلب الأسانيد، و يرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به، وقال
البخاري: صدوق.

و أما أبو الوداك جبر بن ثوف؛ فقال الحافظ: صدوق يهمل، وثقه ابن معين، و
ابن شاهين، و الذهبي في الكاشف، وقال بشار عواد في تعليقه على كتاب تهذيب
الكمال: لا أدري لِمَ قال الحافظ: صدوق يهمل؛ فإن أحداً لم يقله قبله فيما أعلم، و لم يبين
هو في أي من كتبه وهماً له.

فالحديث إسناده ضعيف بسبب مجالد، و حسنه الإمام لما يشهد له حديث أنس بن
مالك رضي الله عنه عند مسلم (الأشربة/ تحريم تخليل الخمر)، و المصنف (اليوع/ النهي أن يتخذ
الخمر خلاً)، و أحمد (١١٩/٣) بلفظ: سئل النبي ﷺ أَيَتَخَذُ الْخَمْرُ خَلًّا؟ قَالَ: «لَا».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود. و النسط التي فيها
التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السادس والأربعون بعد المائة

(البیوع / باب ما جاء في أن العارية مؤداة)

١٢٦٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ شَرْحِبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ، وَالذَّيْنُ مَقْضِيٌّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ، وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَأَنْسٍ رضي الله عنه.
قَالَ: وَحَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.
اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و فيما نقله المنذري «حسن صحيح»، و في نسخة التحفة، و فيما نقله المزني في الأطراف (٤٨٨٤): «حسن» فقط، و في نسخة العارضة، والتي من تحقيق فؤاد: «حسن غريب».
أخرجه أبو داود (البیوع/ تضمين العارية)، و ابن ماجه (الصدقات/ الكفالة)، و أحمد (٢٦٧/٥) بأسانيدهم من طريق إسماعيل بن عياش به.
مدار الإسناد في هذا الحديث إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، و قد اختلفت الأقوال فيهما.

أما إسماعيل بن عياش الشامي؛ فقال الحافظ فيه: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيره، و وضعه الحافظ في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.
و أما شرحبيل بن مسلم الخولاني؛ فقال الحافظ: صدوق، فيه لين، ذكره ابن حبان في الثقات، وثقه أحمد، والعجلي، وضعفه ابن معين. و قد مرَّ الكلام عليهما في الحديث الواحد والسبعين.

قلنا: لا يؤثر تخليط إسماعيل، و تدليسه في صحة الحديث؛ لأنه يروي هنا عن أهل

بلده، و قد صرح بالسماع عن شرحبيل عند أحمد، فدار الأمر على شرحبيل بن مسلم، و هو ممن اختلفوا في حديثهم بين تصحيح و تحسين.
 فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لكونه قد روي عن أبي أما مة عليه السلام من غير هذا الوجه كما أشار إليه الترمذي.

فأخرج ابن حبان (الإحسان ٢٧٧/٧) من طريق الجراح بن مليح البهراني، عن حاطب بن حريث الطائي عنه عليه السلام، و الدارقطني (٣٩/٣) من طريق محمد بن الوليد، عن أبي عامر الأوصابي عنه عليه السلام نحوه.

وللحديث شواهد كثيرة تويد معناه، منها:

١ _ حديث سمرة عليه السلام عند المصنف في نفس الباب، وأبي داود في الموضع المذكور، و ابن ماجه (الصدقات/ العارية) بلفظ: «على اليد ما أخذت؛ حتى تؤدي».
 ٢ _ حديث صفوان بن أمية عند أبي داود في الموضع المذكور، وفيه: أن رسول الله ﷺ استعار منه أدرعاً يوم حنين، فقال: أ غصب يا محمد؟ فقال: «لا، بل عارية مضمونة».

٣ _ حديث أنس عليه السلام عند ابن ماجه (الوصية/ لا وصية لوارث) الطبراني في مسند الشاميين (٣٦٠/١): «إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ يسيل عليّ لعابها، فسمعتة يقول: «إن الله جعل لكل ذي حق حقه، ألا! لا وصية لوارث، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، ... ألا لا تنفق امرأة من بيتها؛ إلا بإذن زوجها»، فقال رجل: إلا الطعام يا رسول الله؟ فقال: «و هل أفضل أموالنا إلا الطعام، ألا إن العارية مؤداة، والمنيحة مقضي، والزعيم غارم».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب. و انظر أيضاً الحديث (٢١٦).

الحديث السابع والأربعون بعد المائة

(البیوع / باب ما جاء أن العارية مؤداة)

١٢٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ؛ حَتَّى تُؤَدِّيَ»، قَالَ قَتَادَةُ: ثُمَّ نَسِيَ الْحَسَنُ، فَقَالَ: فَهُوَ أَمِينُكَ، لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، يَعْنِي الْعَارِيَةَ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و فيما نقله المزني في الأطراف (٤٥٨٤)، و المنذري في مختصره «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التحسين، و التصحيح معاً.

أخرجه أبو داود (البیوع/ تضمين العارية)، و ابن ماجه (الصدقات/ العارية)، و أحمد (٨/٥، ١٢، ١٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة به.

و الحديث رجاله ثقات، إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة، هو خيفة تدليس قتادة، واختلاف العلماء في سماع الحسن عن سمرة رضي الله عنه، و قد مر الكلام على هذا السند مفصلاً في غير ما موضع (انظر مثلاً الحديث ١٢٨).

فحسنه الإمام لشواهد قد سبق ذكرها في الحديث السابق، لا حاجة بنا إلى إعادتها. فتحسينه واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسط التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثامن و الأربعون بعد المائة

(البیوع / باب ما جاء في كسب الحمام)

١٢٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ مُحَيِّصَةَ أَخِي بَنِي حَارِثَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ، فَتَنَاهَا عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ، وَيَسْتَأْذِنُهُ؛ حَتَّى قَالَ: «اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ، وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَأَبِي جُحَيْفَةَ، وَجَابِرٍ، وَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مُحْيِصَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة، و فيما نقله المزي في الأطراف (١١٢٣٨)، و المنذري في المختصر: «حسن» فقط. و أما نسختنا العارضة، و فؤاد؛ ففيهما «حسن صحيح».

أخرجه أبو داود (اليويع/كسب الحجام) من طريق مالك. وابن ماجه (التجارات/كسب الحجام)، و أحمد (٤٣٦/٥) من طريق ابن أبي ذئب. و أحمد (٤٣٦/٥) من طريق معمر. ثلاثتهم عن ابن شهاب، عن ابن محيصة (حرام بن سعد)، عن أبيه.

وأخرجه أحمد (٤٣٦/٥) من طريق سفيان، عن الزهري، عن حرام بن سعد بن محيصة: أن محيصة سألت النبي ﷺ الحديث. (مرسل)

و أخرجه أحمد (٤٣٦/٥) من طريق محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن ابن محيصة، عن أبيه، عن جده .

و أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٤٧٢/٤) من طرق، ثم قال: وقال ابن عينة فيه: عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة، عن أبيه أن محيصة رضي الله عنه سألت النبي ﷺ، فذكر الحديث، وجوّد إسناده.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين سعد بن محيصة، و بين رسول الله ﷺ، قال الحافظ في التقريب: سعد بن محيصة، له صحبة، أو رؤية، و روايته مرسلة.

قال ابن عبد البر في التمهيد (٤٧٢/٤) وذلك من الغلط الذي لا إشكال فيه على أحد من أهل العلم، وليس لسعد بن محيصة صحبة، فكيف لابنه حرام؟ ولا يختلفون أن الذي روى عنه الزهري هذا الحديث هو حرام بن سعد بن محيصة، وقال ابن وهب، ومطرف، وابن بكير، وابن نافع، والقعنبي عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن محيصة، عن أبيه، والحديث مع هذا كله مرسل، ولا يتصل هذا الحديث عن ابن شهاب إلا من

رواية ابن إسحق، ورواية ابن عيينة مثلها، وسائرهما مراسلات.

و حسنه الإمام لمحيته موصولاً من طريق محمد بن إسحاق، و رواية لابن عيينة _ كما سبق في التخريج _ و لما يشهد له أحاديث أخرى صحيحة تؤيد معناه، منها:

١ _ حديث رافع بن خديج عند مسلم (المساقاة/ تحريم ثمن الكلب)، و أبو داود (اليوع/ كسب الحجام)، والنسائي (اليوع/ النهي عن ثمن الكلب) بلفظ: «كسب الحجام خبيث، و مهر البغي خبيث، و ثمن الكلب خبيث».

٢ _ حديث أبي جحيفة عند البخاري (اليوع/ ثمن الكلب) مطولاً، وفيه: إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم، و ثمن الكلب، و كسب الأمة. الحديث.

٣ _ حديث جابر ؓ عند أحمد (٣٠٧/٣، ٣٨١) بلفظ أن النبي ﷺ سئل عن كسب الحجام، فقال: «اعلفه ناضحك». قال الهيثمي (٩٣/٤) رجاله رجال الصحيح.

٤ _ حديث السائب ؓ عند الموصلي (كما في النصب ٥٢/٤) بلفظ: «السحت ثلاث: مهر البغي، و كسب الحجام، و ثمن الكلب»، و أعله نقلاً عن ابن أبي حاتم في العلل.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسط التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث التاسع والأربعون بعد المائة

(اليوع/ في من يشتري العبد و يستغله)

١٢٨٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ مَخْلَدِ بْنِ خُفَافٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة «حسن» فقط، و أما في نسخة فؤاد، و العارضة فـ «حسن صحيح»، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٧٥٥).

أخرجه أبو داود (الإجارة/ فيمن اشترى عبدا ثم استعمله، ثم وجد به عيبا)، و النسائي (اليوع/ الخراج بالضمان)، و ابن ماجه (التجارات/ الخراج بالضمان)، و أحمد (٩٤/٦، ١٦١، ٢٠٨، ٢٣٨) بأسانيدهم من طريق ابن أبي ذئب، عن مغلد بن خُفاف به.

و أخرجه المصنف في نفس الباب من طريق عمر بن علي المقدمي. و أبو داود، و ابن ماجه في الموضع المذكور، و أحمد (١١٦/٦) من طريق مسلم بن خالد الزنجي. كلاهما _ مسلم، عمر _ عن هشام بن عروة. كلاهما _ مغلد، و هشام _ عن عروة به. و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ ما عدا مغلد بن خُفاف؛ فإنه قد تكلم فيه العلماء، فقال الحافظ في التقریب: مقبول (حيث يُتَابَع)، و قال أبو حاتم: لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب، و ليس هذا إسناد تقوم بمثله الحجة، و قال البخاري: فيه نظر، فقال الحافظ تعليقا عليه: و في سماع ابن أبي ذئب منه عندي نظر، و قال محمد بن وضاح: كان ثقة. و قال الترمذي في العلل الكبير (ص ٥١٣): سألت محمداً عن حديث ابن أبي ذئب، عن مغلد بن خفاف، عن عروة، فقال: مغلد بن خُفاف لا أعرف له غير هذا الحديث، وهذا حديث منكر. قال: فقلت له: فحديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها؟ فقال: إنما رواه مسلم بن خالد الزنجي، و مسلم ذاهب الحديث، فقلت له: قد رواه عمر بن علي، عن هشام بن عروة؟ فلم يعرفه من حديث عمر بن علي، قال: قلت له: ترى أن عمر بن علي ذلك في؟ فقال محمد: لا أعرف أن عمر بن علي يدلس. قلت له: رواه جرير، عن هشام بن عروة، فقال: قال محمد بن حميد: إن جريراً روى هذا في المناظرة، ولا يدرون له فيه سماعاً، وضعف محمد حديث هشام بن

عروة في هذا الباب.

فهذا الذي حمل الترمذي على إنزال إسناد حديث مخلد بن خفاف عن درجة الصحة، و لكن حسنه لمجيئه من غير وجه، كما أشار إلى ذلك، ثم أخرج من طريق عمر بن علي المقدمي، عن هشام بن عروة، عن أبيه تأييداً لحديث مخلد بن خفاف، و حكم عليه بقوله: «حسن صحيح غريب» لأن رجاله رجال الصحيح، و عمر بن علي احتج به الشيخان، فكان الترمذي لم يقنع بتعليل البخاري، وقد صححه الحاكم (١٥/٢، ١٥) و أقره الذهبي، كما صححه ابن حبان (اليوع/ الخراج بالضم) و ابن القطان، و أثبت ابن القيم هذا الحديث، و دافع عنه في تهذيب السنن لأبي داود. فتحسين أبي عيسى لإسناد حديث مخلد بن خفاف واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الخمسون بعد المائة

(اليوع / الرخصة في أكل الثمرة للمار بها)

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ، فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ؛ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٧٩٨)،

و كذا المنذري في المختصر.

أخرجه أبو داود (اللقطة/ ما لا يُقطع فيه) من طريق عبيد الله بن عمر. و النسائي (القطع/ الثمر يسرق بعد أن يؤيه الجرير)، و أبو داود (الموضع المذكور) من طريق عبيد الله بن الأحنس. و أبو داود (نفس الموضع)، و ابن ماجه (الحدود/ من سرق من الحرز) من طريق الوليد بن كثير، و أحمد (١٨٠/٢، ٢٠٣، ٢٠٧)، و أبو داود (نفس الموضع)

من طريق محمد بن إسحاق. كلهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عليه السلام.
و أخرجه النسائي في الكبرى (كما في الأطراف) من طريق عبيد الله بن
الأخنس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن أبي ثعلبة الخشني عليه السلام. و
الروايات مطولة، و مختصرة.

و الحديث مداره على عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، و الراوي عن عمرو
هو محمد بن عجلان، وهو صدوق؛ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة عليه السلام، و ثقته
ابن معين، و النسائي، و أبو حاتم: و نقل الترمذي (الجمعة/ إذا جاء الرجل؛ و الإمام
يخطب) عن ابن عينة قال: محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث. اهـ. و ذكره
العقيلي في الضعفاء. قلنا: و لم ينفرد ابن عجلان بهذا الحديث، بل تابعه عليه كثيرون، و
رووا هذا الحديث أطول من حديثه.

أما عمرو بن شعيب؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، وقال الذهبي في
الكاشف: قال القطان: إذا روى عنه ثقة؛ فهو حجة، و قال أحمد: ربما احتججنا به، و
قال أبو داود: ليس بحجة. وقال الذهبي في معرفة الرواة: صدوق في نفسه، لا يظهر لي
تضعيفه بحال قوي.

و أما شعيب: فقال الحافظ في التقریب: صدوق، ثبت سماعه من جده، و قال
الذهبي في الكاشف: صدوق. و قال في الميزان في ترجمة ابنه عمرو: لا مغمز فيه، ولكن
ما عُلِمَ أحداً وثقه. بلى؛ ذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: ههنا أمران، أحدهما: أن الجد المذكور في السند من هو؟ جد عمرو محمد
بن عبدالله، أم جد شعيب عبدالله بن عمرو عليه السلام، فقال الحافظ في التهذيب: و أما رواية
أبيه، عن جده؛ فإنما يعني بها الجد الأعلى عبدالله بن عمرو، لا محمد بن عبدالله.
و الأمر الثاني: أن شعيباً سَمِعَ من جده، أم لا؟ فقال ابن معين: هو ثقة في نفسه،
و ما روى عن أبيه، عن جده؛ لا حجة فيه، و ليس بمتصل، و هو ضعيف من قبيل أنه
مرسل، و جد شعيب كُتِبَ عبدالله بن عمرو، فكان يرويها عن جده إرسالاً، و هي
صحاح، عن عبدالله بن عمرو غير أنه لم يسمعها. فقال الحافظ تعقيماً له: و قد صرح

شعيب بسماعه من عبدالله في أماكن، و صحَّ سَماعُه منه، لكن هل سَمِع منه جميع ما روى عنه، أم سَمِع بعضها، و الباقي صحيفة؟ الثاني هو الأظهر عندي، و هو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، فإذا صح سماعه لبعضها؛ فغاية الباقي أن يكون وجادة، و هو أحد وجوه التحمل، و لما قال ابن معين: ما يرويه عن جده إرسالاً؛ فهي صحاح، عن عبدالله؛ غير أنه لم يسمعها منه؛ فصحت تلك الوجادة.

و تأكيداً لقول الحافظ يحسن بنا نقل كلام الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين (١٥٢/٢) في ضمن كلامه على حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه قال: غاية هذا أنه كتاب، و لم تزل الأمة تعمل بالكتب قديماً، و حديثاً، و أجمع الصحابة على العمل بالكتب، و كذلك الخلفاء بعدهم، و ليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمل بما فيها تعطلت الشريعة. اهـ.

لذلك قال البخاري في التأريط الكبير (٣٤٢/٦): رأيت أحمد، و علي بن المديني، و إسحاق بن راهوية، و أبا عبيد يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين. و قال البخاري: من الناس بعدهم؟

قال الذهبي في الميزان: لسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن، و قال في الموقظة: هو من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن لذاته.

و معلوم أن صنيع الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، فنظراً إلى اختلاف الأقوال في هذه الترجمة لم يحكم على إسناد الحديث بالصحة، بل حسنه لشواهد كثيرة تعضده، منها:

١ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه مرفوعاً عند المصنف في نفس الباب، و عند ابن ماجه (التجارات/من مرَّ على ماشية قوم أو حائط، هل يصيب منه؟) بلفظ: «من دخل حائطاً؛ فليأكل، و لا يتخذ خبنة».

٢ - حديث رافع بن خديج رضي الله عنه عند أبي داود (الحدود/ ما لا قطع فيه)، و المصنف (الحدود/ لا قطع في ثمر، و لا كثر) مرفوعاً بلفظ: «لا قطع في ثمر، و لا كثر».

- ٣ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن ماجه (الحدود/ لا يقطع في ثمر، و لا كثر) مرفوعاً مثل حديث رافع بن خديج رضي الله عنه، و قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف.
- ٤ _ حديث عباد بن شرحبيل رضي الله عنه عند أبي داود (الجهاد/ في ابن السبيل يأكل من التمر، و يشرب من اللبن إذا مر به)، و ابن ماجه (التجارات/ من مر على ماشية قوم إلخ) مطولاً بمعنى حديث الباب.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والخمسون بعد المائة

- (الأحكام / باب ما جاء لا يقضي القاضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما)
- ١٣٣١ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ حَنْشٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ؛ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ؛ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي»، قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ.
- قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٠٨١).
أخرجه أحمد (٩٠/١، ١٤٣، ١٥٠)، و أبوداود (الأقضية/ القاضي كيف يقضي)، و ابن ماجه (الأحكام/ ذكر القضاء) بأسانيدهم من طريق سماك بن حرب به.
و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ ما عدا سماك بن حرب، و حنش بن ربيعة.
أما سماك بن حرب؛ فقال الحافظ فيه: صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، و قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وثقه ابن معين، و ضعفه شعبة، و قال أحمد: مضطرب الحديث، و قال أبو حاتم: صدوق، ثقة، و قال الدارقطني في العلل: سيئ الحفظ، و نقل المغطاي من كتاب الجرح و التعديل للدارقطني قال: إذا حدث عنه شعبة، و الثوري، و أبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة، و ما كان عن شريك، و حفص بن

جُمِيع، و نظرائهم ففي بعضها نكارة.

و أما حنّش بن ربيعة؛ فقد وثقه أبو داود، وقال البخاري: يتكلمون في حديثه، و قال الحافظ في التّريب: صدوق، له أوهام، و يُرسل.

فلذا نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الإمام لمجيئه من غير وجه، فأخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٥١/١١) من طريق سماك، عن عكرمه، عن ابن عباس، عن علي ؓ مطولاً، و ابن ماجه (الأحكام/ ذكر القضاة) من طريق أبي البختري، عن علي ؓ، وليس فيه ذكر سماع كلام الخصمين، وأخرجه البزار في مسنده من طريق أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي ؓ، وقال: هذا أحسن إسناده عن علي فيه (نصب الراية ٦١/٤)

و لما يشهد له حديث عبد الله بن الزبير ؓ عند أبي داود (الأقضية/ كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي) قال: قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يُقعدان بين يدي الحكم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثاني والخمسون بعد المائة

(الأحكام / باب ما جاء في الراشي و المرتشي في الحكم)

١٣٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ، وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ حَدِيدَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ؓ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمْرُو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُؤْيٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ.
قَالَ: وَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَصَحُّ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة فؤاد، و العارضة «حسن صحيح»، و الباقية
متفقة على التحسين فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (١٤٩٨٤).

لم يخرج من حديث أبي هريرة ؓ غير الترمذي من الستة، و أخرجه أحمد
(٣٨٧/٢) من طريق عفان، عن أبي عوانة به.

و أخرجه أبو داود (الأقضية/ كراهية الرشوة)، و ابن ماجه (الأحكام/ التغليظ في
الحيف و الرشوة)، و المصنف في نفس الباب، و أحمد (١٦٤/٢، ١٩٠) بأسانيدهم من
طريق ابن أبي ذئب، عن خاله الحارث بن عبد الرحمن، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن
عبد الله بن عمرو ؓ به.

و أما ما علقه المصنف عن أبي سلمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ؛ فأخرجه الدارقطني
في العلل (٢٧٤/٤) قال: يرويه الحسن بن عطاء، وقيل: هو الحسن بن أخي أبي سلمة،
عن أبي سلمة، عن أبيه، وخالفه الحارث بن عبد الرحمن، فرواه عن أبي سلمة، عن عبد
الله بن عمرو ؓ، عن النبي ﷺ، و هو أشبه بالصواب.

و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ إلا عمر بن أبي سلمة، فهو صدوق يخطئ
(تقريب). قال ابن المديني: تركه شعبة، و ليس ذا، و قال ابن معين: ليس به بأس، و
قال مرة: ضعيف الحديث، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، يخالف في بعض
الشيء، و قال البخاري: صدوق، إلا أنه يخالف في بعض حديثه. و روى له في الصحيح
تعليقاً.

قلنا: وهذا الحديث انفرد به عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ و ليس
هو بمثابة من يُصحح حديثه؛ فإنه يهمل، و يخطئ؛ و لكن حسن الترمذي إسناد حديثه
لحيثه من طرق صحيحة تشهد له، منها:

- ١ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه المذكور في الباب، وقد سبق تخريجه.
- ٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البزار (الكشف ١٢٤/٢)، و أبي يعلى (٤٦٠١/٨) مثله. و قال الهيثمي في المجمع (١٩٩/٤): فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة، و هو متروك.
- ٣ _ حديث أم سلمة رضي الله عنها عند الطبراني في الكبير (٩٥١/٢٣) مثله. قال الهيثمي في المجمع (١٩٩/٤): رجاله ثقات.
- ٤ _ حديث ابن حذيلة رضي الله عنه عند البخاري في التآريط الكبير (٤٢٩/٨)، رقم (٣٥٩٦) مثله.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثالث والخمسون بعد المائة

(الأحكام / باب ما جاء في الرقبى)

- ١٣٥١ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا، وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا».
- قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
- وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزني في الأطراف (٢٧٠٥).

أخرجه أبو داود (البيوع/ الرقبى) من طريق هشيم، و أبي معاوية. والنسائي (العمرى/ ذكر الاختلاف لألفاظ الناقلين لخبر جابر في العمرى) من طريق هشيم، و خالد بن الحارث. وابن ماجه (الهبات/ الرقبى)، و أحمد (٣٠٣/٣) من طريق هشيم. و

النسائي في الكبرى (١٣٠/٤) من طريق أبي خالد الأحمر. كلهم _ هشيم، خالد، أبو معاوية، أبو خالد الأحمر _ عن داود بن أبي هند به.

و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن هشيماً مدلس، عده الحافظ في المرتبة الرابعة من أهل التدليس، لكن لا يضر هنا كونه مدلساً؛ فقد تابعه غير واحد على هذا الحديث كما مر في التخريج.

و أيضاً: فيه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي؛ فهو صدوق إلا أنه يدلّس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة، الذين لا يقبل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماح، منهم من رد حديثهم مطلقاً، و منهم من قبلهم كأبي الزبير المكي هذا.

و سماعه من جابر صحيح، قال ابن معين: استحلف شعبة أبا الزبير بين الركن، والمقام أنك سمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: والله! إني سمعتها من جابر، يقول ثلاثاً. (تهذيب). و قال الليث بن سعد: قدمت مكة، فجئت أبا الزبير، فدفع إلي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته، فسألته، هل سمعت هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت، و منه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت، فأعلم لي على هذا الذي عندي. واحتج به مسلم حتى و في صحيحه عدة أحاديث مما يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، و هي من غير طريق الليث عنه، و لم يحتج به البخاري، بل روى له متابعة. (ميزان الاعتدال). و قال ابن عدي: و كفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك؛ فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، وهو صدوق، لا بأس به. اهـ. قلنا: و الذي يظهر من كلام هؤلاء النقاد فيه أنه حسن الحديث.

ونزل إسناد الحديث عن درجة الصحة لمكان أبي الزبير هذا، و لاختلاف الرواة عنه رفعاً ووقفاً _ كما أشار إلى ذلك الترمذي، و لم أظفر به موقوفاً _ وحسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه، فتابعه عطاء بن أبي رباح، عن جابر رضي الله عنه عند أبي داود (البیوع/ الرقبی)، و النسائي ((العمري/ ذكر الاختلاف لألفاظ الناقلين لخبر جابر في العمري))، و الحميدي (١٢٩٠)، ولفظه: «لا تُرَقِبُوا، و لا تُعْمِرُوا؛ فمن أرقب، أو أعمر شيئاً؛ فهو لورثته».

وله شاهد من: ١ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند النسائي في الموضع المذكور بلفظ: «العمري لمن أعمرها، و الرقي لمن أرقبها» .
 ٢ _ و حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عند النسائي في الموضع المذكور بلفظ: «الرقي جائزة» .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والخمسون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس)
 ١٣٥٢ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ؛ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا» .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي سائر النسط التي بين أيدينا: «حسن صحيح»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٧٧٥)، ولكن قال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٣/٣٨١): و في كثير من النسط: «حسن» فقط. قلنا: و هذا هو الصواب، و هو الموافق لصنيع الإمام بهذه الترجمة في غير ما موضع من الجامع .
 أخرجه ابن ماجه (الأحكام/ الصلح) من طريق خالد بن مخلد، عن كثير بن عبد الله به.

و الحديث مداره على كثير بن عبد الله عن أبيه، وقد تكلموا في كثير هذا، و أبيه.

أما كثير بن عبد الله المزني؛ فقال الحافظ في التقریب: ضعيف، أفرط من نسبه

إلى الكذب، و قال الذهبي في الكاشف: واه. اهـ. و في الميزان: قال الشافعي، و أبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه.

قال الشيط محمد عوامة في تعليقه على الكاشف: يبدو من ترجمة كثير في التهذيبن أن الإمام البخاري حسن الرأي فيه، والترمذي متأثر به في هذا، ففيهما: «قال الترمذي: قلت لمحمد في حديث كثير بن عبدالله، عن أبيه، عن جده في الساعة التي تُرجى في يوم الجمعة، كيف هو؟ قال: هو حديث حسن؛ إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه، و قد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عنه».

وقال البيهقي: «في بعض أحاديث كثير بن عبدالله إذا انضمت إلى غيرها من الأسانيد التي فيها ضعف قوتها». و قال الحافظ في الفتح (٤/٤٥١): «البخاري، و من تبعه كالترمذي، و ابن خزيمة يقوون أمره». اهـ.

قلنا: قد أخرج الترمذي له في الجامع خمسة أحاديث، و كل منها له شاهد يقويه، و لم يتجاوز به درجة الحسن؛ إلا ما في بعض النسب في هذا الموضع من التصحيح و التحسين معاً، و هو مرجوح، مخالف لعادته في كتابه، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (٥٧).

و أما عبد الله والد كثير؛ فقال الحافظ في التريب: مقبول، وقال الذهبي في الكاشف: وثق، وقال في الميزان: ما روى عنه سوى ابنه كثير.

فنزل إسناده الحديث إلى درجة الضعف، و حسنه الإمام لشواهد الكثرة،

منها:

١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود (الأقضية/الصلح)، والحاكم (٥٨/٢، رقم ٢٣١٣) مثله. قال الحاكم: على شرطهما.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند الحاكم (٤٩/٢، رقم ٢٣١٠) بلفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق».

٣ _ حديث أنس رضي الله عنه عند الحاكم أيضاً مثل حديث عائشة رضي الله عنها. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها

التحسين والتصحيح معاً مرجوحة، و تأباها عادة المصنف في الجامع.

الحديث الخامس والخمسون بعد المائة

(الأحكام / باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده)

١٣٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَكْثَرُهُمْ قَالُوا: عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة فؤاد و العارضة «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (١٧٩٩٢).

أخرجه الحميدي (رقم ٢٤٦)، و أحمد (٤١/٦، ٢٠٩، ٢٢٠)، أبو داود (البيوع/ الرجل يأكل من مال ولد)، و النسائي (البيوع/ الحث على الكسب) من طريق الأعمش. و أحمد (٣١/٦، ١٢٧، ١٩٣)، و الدارمي (٢٥٤٠)، و أبو داود الموضع المذكور، و النسائي في الموضع المذكور من طريق منصور. كلاهما - الأعمش، منصور - عن إبراهيم، عن عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عن عمته به.

و أخرجه أحمد (١٧٣/٦) من طريق شعبة. و أيضاً (١٦٢/٦)، و ابن ماجه (التجارات/ الحث على المكاسب) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة. كلاهما عن الأعمش، عن عُمَارَةَ، عن عمته به، و ليس فيه إبراهيم.

و أخرجه أحمد (٢٠٢/٦) من طريق يحيى بن زكريا، و محمد بن جعفر. و أبو

داود في الموضوع المذكور من طريق محمد بن جعفر. كلاهما عن شعبة، عن الحكم، عن عُمارة، عن أمه، عن عائشة رضي الله عنها.

و الحديث رجال إسناده كلهم ثقات معروفون؛ ما عدا عمة عُمارة بن عمير؛ فإنها لا تُعرف، فهي مجهولة كما في التقريب و الكاشف.

وبالإضافة إلى جهالة عمة عُمارة قد اختلف في إسناده الحديث، فروي: عن الأعمش، و منصور، عن إبراهيم، عن عُمارة، عن عمته، و رُوي: عن الأعمش، عن عُمارة، عن عمته، بغير واسطة إبراهيم، و روي: عن شعبة، عن الحكم، عن عُمارة، عن أمه. فهذا الاختلاف ينبئ عن قلة ضبط أحد رواة الحديث.

فبناء على الوجهين لم يصحح الترمذي إسناده الحديث؛ بل حسنه لما له من شواهد مشهورة صحيحة، منها:

- ١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند ابن ماجه (التجارات/ ما للرجل من مال ولده) مطولاً بقصة، و فيه: «أنت و مالك لأبيك». قال البوصيري: رجاله ثقات.
- ٢ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند أحمد (٢/٢١٤)، و أبي داود (اليوع/ الرجل يأكل من مال ولده) مطولاً بقصة، و فيه: «أنت و مالك لوالدك».
- ٣ _ حديث سمرة رضي الله عنه أورده الهيثمي في المجمع (٤/١٥٧) معزوا للبخاري، و الطبراني في الكبير مثله، و قال: فيه عبد الله بن إسماعيل، قال أبو حاتم: لين، و بقية رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السادس والخمسون بعد المائة

(الأحكام / باب ما جاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء)

١٣٦٣ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّهُ

حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ؛ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَّحَ الْمَاءَ يَمْرُ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاحْتَصَمُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ»، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا زُبَيْرُ اسْقِ، ثُمَّ احْسِ الْمَاءَ؛ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ» فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأَحْسِبُ نَزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي ذَلِكَ «فَلَا؛ وَرَبُّكَ! لَا يُؤْمِنُونَ؛ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنِ اللَّيْثِ، وَيُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ نَحْوَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة فؤاد، و العارضة «حسن صحيح»، و أما الباقية؛ فمتفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٢٧٥). أخرج أحمد (٤/٤)، و البخاري (الشرب/ سكر الأنهار)، و مسلم (الفضائل/ وجوب اتباعه ﷺ)، و أبو داود (القضايا/ أبواب من القضاء)، و النسائي (آداب القضاة/ الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم؛ وهو غضبان) بأسانيدهم من طريق الليث، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير ﷺ.

و أخرج النسائي (الموضع المذكور)، و ابن الجارود في المنتقى (رقم ١٠٢١) من طريق يونس بن عبد الأعلى، و الحارث بن مسكين، عن ابن وهب، عن يونس، والليث. والحاكم في المستدرک (٣/٣٦٤) من طريق ابن أخي الزهري. ثلاثتهم عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام ﷺ. قال الحافظ في الفتح (٣٥/٥): وكان ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس؛ وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر

الزبير، والله أعلم. اهـ.

و أخرجه أحمد (١/١٦٥)، و البخاري (الصلح/ إذا أشار الإمام بالصلح فأبى حكم عليه بالحكم البين) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عروة، أن الزبير رضي الله عنه كان يحدث. قال الدارقطني في العلل (كما في الفتحة): و المحفوظ رواية شعيب. وأخرجه البخاري (الشرب/ شرب الأعلى قبل الأسفل، و التفسير/ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك إلخ) من طريق معمر. و (الشرب/ شرب الأعلى إلي الكعنين) من طريق ابن جريج، عن الزهري، عن عروة قال: خاصم الزبير رضي الله عنه. قال الحافظ: لكن أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن جريج كرواية شعيب التي ليس فيها عن عبد الله.

والحديث رجاله ثقات، أثبات، من رجال الصحيح، إلا أن الذي حمل أبا عيسى على حظه من درجة الصحة هو الاختلاف في إسناده وصلاً، و إرسالاً، و حسنه _ كما في أكثر النسب _ بناءً على كثرة طرقه؛ و إلا فالحديث حسن صحيح. قال الحافظ: قلت: وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتماداً على صحة سماع عروة من أبيه، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ، فكيفما دار؛ فهو على ثقة. اهـ.

الحديث السابع والخمسون بعد المائة

(الأحكام / باب ما جاء في القطائع)

١٣٨١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، عَنْ شُعْبَةَ، وَزَادَ فِيهِ: وَبَعَثَ لَهُ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه لِيُقْطِعَهَا إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة فؤاد «حسن» فقط؛ بينما وقع في نسختنا الهندية، و العارضة، و التحفة «حسن صحيح»، و نقل المزي في الأطراف (١١٧٧٣): «صحيح» فقط.

أخرجه أحمد (٣٩٩/٦)، و الدارمي (رقم ٢٦١٢)، و أبو داود (الإمارة/إقطاع الأرضين) بأسانيدهم من طريق سماك بن حرب. و البخاري في رفع اليدين (٤٣)، و أبو داود في الموضوع المذكور من طريق جامع بن مطر. كلاهما عن علقمة ابن وائل به. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سماك بن حرب؛ فقد اضطربت آراء العلماء فيه، فقال النسائي: ليس بالقوي، و كان يقبل التلقين، وقال ابن المبارك: ضعيف الحديث، و كان شعبة يضعفه، و قال الذهبي: هو ثقة ساء حفظه، وقال الحافظ في التقریب: صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، و قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن. اهـ. لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما توبع سماك بجامع بن مطر _ كما سبق في التخریج _ و لما له من شواهد تشهد لمعناه، منها:

١ _ حديث أَيْضَ بن حمال عند المصنف في نفس الباب، و أبي داود في الموضوع المذكور مطولاً بقصة في إقطاعه له الملح الذي بمأرب.

- ٢ _ حديث عمرو بن عوف المزني عند أبي داود في الموضع المذكور أن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث معادن القبيلة.
- ٣ _ حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما عند أبي داود في الموضع المذكور بلفظ: أن رسول الله ﷺ أقطع للزبير نخيلاً.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثامن والخمسون بعد المائة

(الديات / باب ما جاء في الموضحة)

- ١٣٩٠ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ، خَمْسٌ».
- قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسب الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة : «حسن» فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٦٨٠)، و الباقية متفقة على التحسين، و التصحيح معاً.

أخرجه أبو داود (الديات / باب في دية الأعضاء)، و النسائي (القسامة / في الموضحة) من طريق حسين المعلم. و ابن ماجه (الديات / في الموضحة) من طريق مطر.

كلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

و الحديث رجاله ثقات، و مداره على عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، و قد تقدم الكلام مفصلاً على هذه الترجمة في غير ما موضع من دراستنا، (انظر مثلاً حديث رقم ١٥٠) محصله أنهم تكلموا فيها وصلاً، و قطعاً، و الصواب المقرر لدى جمهور العلماء أن حديثه من قبيل الحسن، فقال الذهبي في الموقظة: هو من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن لذاته. و من المعلوم أن صنيع الإمام الترمذي التورع في

الحكم على الحديث، فنظراً إلى اختلاف الأقوال في هذه الترجمة لم يحكم على إسناد الحديث بالصحة، بل حسنه لما يشهد له حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، عند النسائي (القسماء/ في الموضحة)، و ابن ماجه (الديات/ الموضحة) مطولاً، وفيه: «و في الموضحة خمس من الإبل».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود. و النسب التي فيها لتحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث التاسع والخمسون بعد المائة

(الديات / باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر)

١٤١٣ - حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ». وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَةُ عَقْلِ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ عَقْلِ الْمُؤْمِنِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٦٥٨).
أخرجه النسائي (الديات و القسماء/ كم دية الكافر) من طريق أسامة بن زيد الليثي. وأبو داود (الجهاد/ السرية ترد على أهل العسكر) الجزء الأول فقط من يحيى بن سعيد، و محمد بن إسحاق. ، و ابن ماجه (الديات/ لا يقتل مسلم بكافر)، و أحمد (٢١٥/٢) تمام الحديث من طريق عبد الرحمن بن حارث بن عياش. و أحمد (١٨٠/٢)، و ابن خزيمة (٢٦/٤، رقم ٢٢٨٠) بتمامه من طريق محمد بن إسحاق. كلهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

و الحديث مداره على عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقد تقدم الكلام مفصلاً على هذه الترجمة في غير ما موضع من دراستنا، (انظر مثلاً حديث رقم ١٥٠)،

محصله أنهم تكلموا فيها وصلاً، و قطعاً، و الصواب المقرر لدى جمهور العلماء أن حديثه من قبيل الحسن، فقال الذهبي في الموقظة: هو من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن لذاته.

ولكن الراوي عن عمرو هنا أسامة بن زيد الليثي، قد تكلم فيه العلماء، فقال أحمد: ليس بشيء، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، و قال النسائي: ليس بالقوي، و قال ابن معين: ثقة صالح، و قال الحافظ في التقریب: صدوق يهم.

فلأجل أسامة هذا، و كلام الناس في ترجمة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده لم يحكم الإمام الترمذي عليه بالصحة، و حسنه لمتابعات، و شواهد، فقد تابع أسامة بن زيد خليفة بن خياط، و عبدالرحمن بن حارث بن عياش، و محمد بن إسحاق، و غيرهم كما مر في التخريج، و أما الشواهد، فمما يشهد لجزءه الأول:

حديث أبي جحيفة رضي الله عنه عند البخاري (الجهاد/ فكاك الأسير) قال: قلت لعلي رضي الله عنه: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة! ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.

ومما يشهد لجزءه الآخر حديث ابن عمر رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (كما في المجمع ٢٩٩/٦) قال: قال رسول الله ﷺ: «ان دية المعاهد نصف دية المسلم». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الستون بعد المائة

(الديات / باب ما جاء في الحبس في التهمة)

١٤١٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ، ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بَهْزٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
 وَقَدْ رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَتَمَّ مِنْ
 هَذَا وَأَطْوَلَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٣٨٢).
 أخرجه أحمد (٤٤٧/٤) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي قرعة سويد بن حُجير
 الباهلي. وأحمد (٤/٥، ٢)، وأبو داود (القضاء/ في الدين هل يحبس فيه)، والنسائي
 (القطع/ باب امتحان السارق بالضرب، والحبس) بأسانيدهم من طريق معمر، عن بهز
 بن حكيم. كلاهما - أبو قرعة، وبهز - عن حكيم بن معاوية، عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه.
 والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تُكلم في ترجمة بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده،
 فقد تكلم في بهز بعض أهل العلم، فقال أبو زرعة: صالح، ولكن ليس بمشهور، وقال
 أبو حاتم: هو شيط يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال الحاكم أبو عبد الله: كان من
 الثقات، ممن يجمع حديثه، وإنما أُسقط من الصحيح روايته عن أبيه، عن جده؛ لأنها
 شاذة، لا متابع لها فيها، وقال ابن حبان في المجروحين: كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد، و
 إسحاق؛ فاحتجا به، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث «إنا أخذوها، و شطر ماله،
 عزمة من عزمات ربنا»؛ لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه. وقال الحافظ
 في التهذيب: قال الترمذي: قد تكلم شعبة في بهز، وهو ثقة عند أهل الحديث، قلت
 (الحافظ): و كأن مقصد أبي عيسى قول شعبة لبهز: من أنت؟، و من أبوك؟

وسئل ابن معين عن بهز، عن أبيه، عن جده، فقال إسناد صحيح، إذا كان دون
 بهز ثقة، وقال ابن المديني، والنسائي: ثقة، وأثبت له السماع من أبيه البخاري في
 التآريط الكبير، فقال: سمع أباه، وغير واحد، واستشهد به في الصحيح، و روى له في
 الأدب، وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً، ولم أر أحداً من الثقات يختلف في الرواية
 عنه.

قلنا: أما قول الحاكم: روايته، عن أبيه شاذة، لا متابع له فيها؛ فهذا مبني على مذهبه في تعريف الشاذ، فقال في علوم الحديث (ص ١١١): أما الشاذ؛ فإنه حديث ينفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة. اهـ. وهذا التعريف فيه مؤاخذات، لم يحظَ بالقبول من جمهور العلماء، إذ يوجب إسقاط كثير من الأفراد الصحيحة حتى المخرجة في الصحيحين (كما رد عليه ابن الصلاح في مقدمته).

و أما قول ابن حبان: تركه جماعة من أئمتنا؛ فرد عليه الذهبي في الميزان بقوله: ما تركه عالم قط، وإنما توقفوا في الاحتجاج به. و أما قوله: لولا حديثه هذا لأدخلناه في الثقات؛ فقال ابن قيم في تهذيب السنن (١٩٤/٢): كلام ساقط جداً؛ فإنه إذا لم يكن لضعفه سبب إلا روايته هذا الحديث _ وهذا الحديث إنما رد لضعفه _ كان هذا دورا باطلاً، وليس في روايته لهذا ما يوجب ضعفه؛ فإنه لم يخالف فيه الثقات، وهذا نظير رد من رد (يعني: شعبة) حديث عبد الملك بن أبي سليمان بحديث جابر رضي الله عنه في شفعة الجوار، وضعفه بكونه روى هذا الحديث، وهذا غير موجب للضعف بحال. والله أعلم.

و أما قول شعبة؛ من أنت؟ و من أبوك؟ فجرح مبهم، لا يقبل بجنب توثيق الرجل من غير واحد من أئمة الجرح و التعديل. و قد جعل الذهبي حديثه من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن.

و لكن لما كان من دأب الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لم يحكم على هذا الإسناد بالصحة، بل حسنه لمجيئه من وجه آخر، فتابع بهزاً أبو قزعة، عن حكيم بن معاوية عند أحمد (٤٤٧/٤)، و له شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البيهقي (١٢٧/٦)، و لفظه: أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة، و قال مرة: أخذ من متهم كفيلاً تثبتاً و احتياطاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الحادي والستون بعد المائة

(الديات / باب ما جاء في من قتل دون ماله فهو شهيد)

١٤١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ،
وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ
مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، بينما نقل المزي في الأطراف (٨٦٠٣): «حسن صحيح».

أخرجه أحمد (١٩٣/٢، ١٩٤)، و أبو داود (السنة/ قتال اللصوص)، و المصنف
في نفس الباب، و النسائي (المحاربة/ من قتل دون ماله) بأسانيدهم من طريق سفيان
الثوري. و أحمد (٢١٧/٢) من طريق عبد العزيز بن المطلب. كلاهما عن عبد الله بن
حسن، عن إبراهيم بن محمد، عنه رضي الله عنه به.

و أخرجه البخاري (المظالم/ من قتل دون ماله)، و النسائي في الموضع المذكور،
وأحمد (٢٢٣/٢) من طريق أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن. و النسائي في نفس الموضع
من طريق عبد الله بن الحسن. كلاهما، عن عكرمة، عنه رضي الله عنه به.

و أخرجه أحمد (١٦٣/٢، ٢٢١) من طريق أبي قلابة، عنه رضي الله عنه به.

و أخرجه أحمد (٢٠٦/٢)، و مسلم (الإيمان/ الدليل على أن من قصد أخذ مال
غيره إلخ)، من طريق ابن جريج، عن سليمان الأحول، عن ثابت مولى عمر بن عبد
الرحمن، عنه رضي الله عنه به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ ما عدا عبد العزيز بن عبد المطلب؛ فإنه مختلف فيه، قال ابن معين: صالح، و قال أبو حاتم: صالح الحديث، و ذكره ابن حبان في الثقات، و ذكره العقيلي في الضعفاء، و قال: لا يُتَابَع في حديثه عن الأعرج، و قال الدارقطني: شيط مدني، يعتبر به، و قال الحافظ في التقریب: صدوق.

فلذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعة سفيان الثوري إياه، و لجيئه عن عبد الله عمرو ؓ من غير وجه _ كما سبق في التخریج _ بالإضافة إلى شواهد كثيرة أشار إليها في الباب، منها:

١ _ حديث علي ؓ عند أحمد (٧٩/١) مثله.

٢ _ حديث سعيد بن زيد ؓ عند المصنف في نفس الباب، و أبي داود (السنة/ قتال اللصوص)، و النسائي (المحاربة/ من قُتل دون ماله)، و أحمد (١٨٧/١) مثله.

٣ _ حديث أبي هريرة ؓ عند مسلم (الإيمان/ الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره إلخ) بمعناه.

٤ _ حديث ابن عباس ؓ عند أحمد (٣٠٥/١) مثله، و قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٥ _ حديث ابن عمر ؓ عند البيهقي (٢٦٥/٣) مثله.

٦ _ حديث جابر ؓ عند أبي يعلى (كما في المجمع ٢٤٧/٦) نحوه، قال الهيثمي: فيه هارون بن حيان قيل: كان يضع الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثاني و الستون بعد المائة

(الحدود / باب ما جاء في التلقين في الحد)

١٤٢٧ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ

سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ»، قَالَ: نَعَمْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ، فَرُجِمَ.
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٥١٩).
أخرجه مسلم (الحدود/ حد الزنا)، وأبو داود (الحدود/ الرجم)، والنسائي في الكبرى (الرجم/ الاعتراف بالزنا أربع مرات ٢٨٩/٤) بأسانيدهم من طريق سماك بن حرب، عن سعيد بن جبيرة، عنه رضي الله عنه به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سماك بن حرب، فقال الحافظ فيه: صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وثقه ابن معين، وضعفه شعبة، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة، وقال الدارقطني في العلل: سيئ الحفظ، ونقل المغلطي من كتاب الجرح والتعديل للدارقطني قال: إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك، وحفص بن جُميع، ونظرائهم ففي بعضها نكارة.

و إضافة إلى هذا: أنه قد اختلف في إسناد الحديث وصلاً، وإرسالاً، فرواه شعبة عن سماك، عن سعيد بن جبيرة مرسلاً - كما أشار إلى ذلك الترمذي، ولم نجده مرسلاً - ، و رواه عنه غيره مسنداً من حديث ابن عباس، لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه لما يشهد له حديث السائب بن يزيد رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٧/٧) عن السائب رضي الله عنه قال: أتني برجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله! إن هذا سرق جل بعير، أو جل دابة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

ما إخاله فعل، ثم قالوا: يا رسول الله! إن هذا سرق، قال: ما إخاله فعل؛ حتى شهد على نفسه شهادات، فقال: «اذهبوا به، فاقطعوه، ثم ائتوني به»، فقطعوه، ثم جاؤوا به إلى رسول الله ﷺ، فقال: «ويحك؛ ثب إلى الله» قال: تبت إلى الله، قال: «اللهم تب عليه». قال الهيثمي (٦/ ٢٤٨): رجاله رجال الصحيح. فتحسينه واقع موقعه، و شرطه واقع موقعه.

الحديث الثالث والستون بعد المائة

(الحدود / باب ما جاء في درء الحد عن المعترف)

١٤٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ مَا عِزُّ الْأَسْلَمِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخَرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخَرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَمَرَ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ، فَأُخْرِجَ إِلَى الْحَرَّةِ، فُرْجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ؛ فَرَّ يَشْتَدُّ؛ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٍ، فَضَرَبَهُ بِهِ، وَضَرَبَهُ النَّاسُ؛ حَتَّى مَاتَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ فَرَّ حِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ، وَمَسَّ الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٠٦١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٨٦، ٤٥٠)، وابن ماجه (الحدود/الرجم)، والنسائي في الكبرى (الحدود/..) بأسانيدهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة به. وأخرجه أحمد (٢/ ٤٥٣)، والبخاري (المحاريب/ لايرجم المجنون والمجنونة، والأحكام/ من حكم في المسجد حتى أتى على حد)، ومسلم (الحدود/ حد الزنا)

بأسانيدهم من طريق الزهري، عن أبي سلمة، و سعيد بن المسيب، عنه عليه السلام به.
 و أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧٣٧)، و أبوداود (الحدود/الرجم) من
 طريق أبي الزبير، عن عبد الرحمن بن الهضهاض نحوه بتغيير.
 و الحديث رجاله رجال ثقات؛ ما عدا محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص
 الليثي؛ فإنه مختلف فيه، قال الحافظ: صدوق، له أوهام، و قال ابن معين: ما زال الناس
 يتقون حديثه، قيل له: و ما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من
 رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عليه السلام، و قال أبو حاتم: صالح
 الحديث، يكتب حديثه، و هو شيط. قال النسائي: ليس به بأس، و قال في موضع: ثقة.
 فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمحيته من غير وجه عن أبي
 هريرة عليه السلام كما مر في التخريج، و لما يشهد له حديث جابر بن عبد الله عليه السلام عند المصنف في
 نفس الباب، و البخاري (الحدود/رجم المحسن) و مسلم (الحدود/من اعترف على نفسه
 بالزنا) نحوه. و هناك أحاديث أخر تؤيد حديث الباب.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والستون بعد المائة

(الحدود / باب ما جاء في حد السكران)

١٤٤٢ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ زَيْدِ
 الْعَمِّيِّ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 ضَرَبَ الْحَدَّ بِنَعْلَيْنِ أَرْبَعِينَ، قَالَ مِسْعَرٌ: أَظْنُهُ فِي الْخَمْرِ.
 قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ،
 وَالسَّائِبِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ عليه السلام.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو الصَّدِّيقِ النَّاجِيُّ
 اسْمُهُ بَكْرُ بْنُ عَمْرٍو وَيُقَالُ بَكْرُ بْنُ قَيْسٍ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزى فيما نقله في الأطراف (٣٩٧٥).
أخرجه أحمد (٣٢/٣، ٦٧، ٩٨)، و النسائي في الكبرى (٣/٢٥٤)، رقم
(٥٢٩٣) من طريق مسعر، عن زيد العمي به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سفيان بن وكيع، و زيد العمي؛ فقد اضطربت
فيهما أقوال أئمة الجرح، و التعديل.

أما سفيان بن وكيع؛ فقال البخاري: يتكلمون فيه لأشياء لقنوه، و قال أبو زرعة:
لا يشتغل به، قيل: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً، قيل له: كان يتهم
بالكذب؟ قال: نعم، و قال الآجري: حضرت أبا داود؛ يُعرض عليه الحديث من مشايخه،
فُعرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع، فأبى أن يقبله، و قال النسائي: ليس بثقة، و
ذكره ابن حبان في المجروحين، و قال: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراق
سوء، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه. (تهذيب). و بمثله قال الحافظ في التقریب.

و أما زيد العمي؛ فهو زيد بن الحواري، أبو الحواري، البصري، قاضي هراة، قال
فيه أحمد: صالح، و قال ابن معين: لاشيء، و في موضع: صالح، و قال النسائي: ضعيف،
و قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكتب حديثه، و لا يحتج به، و كذا قال ابن حبان في
المجروحين، و قال الحافظان الذهبي و ابن حجر: ضعيف.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لكثرة
الشواهد كما أشار إليها في الباب، منها:

١ _ حديث علي ؑ عند مسلم (الحدود/ حد الخمر) مطولاً، وفيه: فقال: يا
عبد الله ابن جعفر! قم، فاجلده، فجلده؛ و علي يعد؛ حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك، ثم
قال: جلد النبي ﷺ أربعين، و أبو بكر ؓ أربعين، و عمر ؓ ثمانين، و كل سنة، و هذا
أحب إليّ.

٢ _ حديث عبد الرحمن بن أزهر عند أبي داود (الحدود/ إذا تتابع في شرب
الخمر) نحوه.

٣ _ حديث أبي هريرة ؓ عند البخاري (الحدود/ الضرب بالجريد و النعال)

بلفظ: أتى النبي ﷺ برجل قد شرب، فقال: اضربوه، فقال أبو هريرة ؓ: فمن الضارب بيده، و الضارب بنعله، و الضارب بثوبه. الحديث.

٤ _ حديث السائب بن يزيد ؓ عند البخاري في الموضع المذكور نحوه.

٥ _ حديث ابن عباس ؓ عند الحاكم (٣٧٥/٤) بمعناه.

٦ _ حديث عقبة بن الحارث ؓ عند البخاري (الحدود/ من أمر بضرب الحد في البيت)، و أحمد (٧/٤) نحو حديث أبي هريرة ؓ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والستون بعد المائة

(الصيد / باب ما يؤكل من صيد الكلب و ما لا يؤكل)

١٤٦٥ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ. ح وَالْحَجَّاجُ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَائِذِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيَّ ؓ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا أَهْلُ صَيْدٍ، قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ؛ فَكُلْ» قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ؟ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلَ» قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ رَمْيٍ، قَالَ: «مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ؛ فَكُلْ»، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ سَفَرٍ، نَمُرُّ بِالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسِ، فَلَا نَجِدُ غَيْرَ آيَتِهِمْ؟ قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا؛ فَاغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَاشْرَبُوا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن صحيح»، و في نسختنا الهندية، و التحفة «حسن» فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٨٧٣).

أخرجه أحمد (١٩٣/٤) من طريق الحجاج بن أرطاة، و مسلم (الصيد/ الصيد بالكلاب المعلمة) من طريق العلاء بن عبد الرحمن. كلاهما عن مكحول، عنه رضي الله عنه به. و أخرجه أحمد (١٩٥/٤)، و البخاري (الذبائح/ ما جاء في التصيد)، و مسلم (الصيد/ الصيد بالكلاب المعلمة)، و أبو داود (الصيد والذبائح/ اتخاذ الكلب للصيد)، و ابن ماجه (الصيد/ صيد الكلب)، و النسائي (الصيد/ صيد الكلب الذي ليس بمعلم) بأسانيدهم من طريق حيوة بن شريح، عن ربيعة بن يزيد الدمشقي. و أحمد (١٩٥/٤)، و أبو داود في الموضع المذكور من طريق الزبيدي، عن يونس بن سيف. و أبو داود في نفس الموضع من طريق بسر بن عبيد الله. ثلاثتهم - ربيعة، يونس، بسر - عن أبي إدريس الخولاني، عنه رضي الله عنه به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا الحجاج بن أرطاة؛ فهو صدوق، كثير الخطأ، و التدليس (تقريب)، و قال أبو زرعة: صدوق، مدلس، و قال أبو حاتم: صدوق يدلّس عن الضعفاء، يكتب حديثه، فإذا قال: حدثنا؛ فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه، و حفظه إذا بين السماع، لا يُحتج بحديثه، و قال ابن خراش: كان حافظاً للحديث، و قال الخليلي: عالم، ثقة، كبير، ضعفه لتدليسه، و عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء و المجاهيل. فنزل إسناد الحديث، عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعة العلاء بن عبد الرحمن إياه عند مسلم كما سبق، و لمحى الحديث من غير وجه عن أبي ثعلبة رضي الله عنه كما سبق في التخريج.

و للحديث شاهد صحيح في أكل صيد الكلب من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه عند البخاري (الصيد/ ما أصاب المعراض بعرضه)، و مسلم (الصيد/ الصيد بالكلاب المعلمة)، و غيرهما نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السادس والستون بعد المائة

(الصيد / باب ما جاء في ذكاة الجنين)

١٤٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ.
ح قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِي
الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ».
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم، و العارضة «حسن صحيح»، و في
نسختنا الهندية، و التحفة «حسن» فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (٣٩٨٦).
أخرجه أحمد (٣١/٣، ٣٩، ٥٣)، و أبو داود (الضحايا/ ذكاة الجنين)، و ابن
ماجه (الضحايا/ ذكاة الجنين) بأسانيدهم من طريق مجالد بن سعيد به.
و أخرجه أحمد (٤٥/٣) من طريق طريق ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد
رضي الله عنه.

و الحديث ساقه المصنف من طريقين مدارهما على مجالد بن سعيد، عن أبي
الوداع، و في أحد الطريقين سفيان بن وكيع، وهو صدوق، ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما
ليس من حديثه، فنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثه، و تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث
(١٦٤).

و أما مجالد هذا قال الحافظ فيه: ليس بالقوي، و قد تغير في آخر عمره، قال
البخاري: أنا لا أكتب حديث مجالد، وقال أحمد: أحاديثه كلها حلو، و قال ابن معين: لا
يحتج بحديثه، و مرة قال: ثقة، وقال ابن حبان: كان ردئ الحفظ، يقلب الأسانيد، و يرفع
المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به، وقال البخاري: صدوق.

و أما أبو الوداك جبر بن ثوف؛ فقال الحافظ: صدوق يهم، وثقه ابن معين، و ابن شاهين، و الذهبي في الكاشف، وقال بشار عواد في تعليقه على كتاب تهذيب الكمال: لا أدري لم قال الحافظ: صدوق يهم؛ فإن أحداً لم يقله قبله فيما أعلم، و لم يبين هو في أي من كتبه وهماً له. اهـ.

فالحديث إسناده ضعيف، لكن حسنه الترمذي لجيئه من غير وجه عن أبي سعيد رضي الله عنه _ كطريق عطية عند أحمد _ و لما له من شواهد عديدة أشار إليها في الباب، منها:

١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند أبي داود (الأضاحي/ ذكاة الجنين)، و الدارمي (الأضاحي/ ذكاة الجنين ذكاة أمه) مثله.

٢،٣ _ حديث أبي أمامة، و أبي الدرداء رضي الله عنهما عند البزار (كشف رقم ١٢٢٦)، قال الهيثمي في المجمع (٣٨/٤): وفيه بشر بن عمار، و قد وثق، و فيه ضعف.

٤ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الحاكم (١١٤/٤) من طريق عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده، عنه رضي الله عنه مثله. و صحح إسناده، فتعقبه الذهبي بقوله: عبد الله هالك. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط هي الصواب.

الحديث السابع والستون بعد المائة

(الصيد / باب ما جاء في كراهية كل ذي نابٍ وذي مخلبٍ)

١٤٧٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٠٤٦). أخرجه أحمد (٣٦٦/٢)، و المصنف (الأطعمة/ لحوم الحمر الأهلية) من طريق

زائدة. و أحمد (٤١٨/٢) من طريق عبد العزيز. كلاهما عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة به.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، و محمد بن عمرو بن علقمة؛ فقد تكلم فيهما توثيقاً، و تجريحاً.

أما عبد العزيز بن محمد الدراوردي؛ فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال الحافظ في المقدمة: وثقه ابن معين، و ابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، و إذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، و إذا حدث من كتب الناس؛ وهم، و كان يقرأ من كتبهم، فيخطئ. ولكن تابعه هنا زائدة كما سبق في التخريج. و أما محمد بن عمرو بن علقمة؛ فصدوق له أوهام، و تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (١٦٣).

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي بناء على ما له من شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند مسلم (الصيد/ تحريم كل ذي ناب من السباع) بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، و كل ذي مخلب من الطير. و النسائي (اليوع/ بيع المغانم) نحوه مطولاً.

٢ _ حديث أبي ثعلبة الخشني عند مسلم في الموضع المذكور مثله.

٣ _ حديث جابر رضي الله عنه عند البخاري (المغازي/ باب غزوة خيبر)، و مسلم (الصيد/ أكل لحوم الخيل)، و أبي داود (الأطعمة/ أكل لحوم الخيل) مثل حديث ابن عباس رضي الله عنه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن و الستون بعد المائة

(الصيد / باب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره)

١٤٨٧ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُعْقَلٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنِّي لَمِمَّنْ يَرْفَعُ أَغْصَانَ الشَّجَرَةِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ؛ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بِهِمٍ، وَمَا مِنْ أَهْلٍ يَنْتِ يَرْتَبُطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ؛ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ، أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٦٤٩) أخرجه أحمد (٨٥/٤)، وأبو داود (الصيد/ اتخاذ الكلب للصيد، وغيره)، والنسائي (الصيد/ الأمر بقتل الكلاب) من طريق يونس بن عبيد. و (٥٤/٥) من طريق أبي سفيان. وفيه من طريق عوف. ثلاثتهم عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه. والحديث رجاله رجال الصحيح؛ ما عدا إسماعيل بن مسلم؛ فإنه ضعيف، وسبب ضعفه أنه يروي المناكير، ويكثر الغلط، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال الحافظ في التقریب: ضعيف الحديث.

لذلك نزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف؛ ولكن حسنه الإمام لما له من متابعات، وشواهد، أما المتابعات فكثيرة، منها ما سبق في التخریج من طريق يونس بن عبيد، وأبي سفيان، وعوف، وأما الشواهد فمناها:

١ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه عند البخاري (الصيد/ من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد، أو ماشية)، ومسلم (المساقاة/ الأمر بقتل الكلاب) بلفظ: «من اقتنى كلباً أو اتخذ كلباً ليس بضار، ولا كلب ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان».

- ٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور مثله.
 ٣ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الشيخين في الموضع المذكور مثله.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والستون بعد المائة

(الأصاحي / باب ما جاء في الدليل على أن الأضحية سنة)

١٥٠٦ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ أَنَّ رَجُلًا، سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ الْأُضْحِيَّةِ؛ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْمُسْلِمُونَ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَتُعْقِلُ؟ ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الحديث السبعون بعد المائة

١٥٠٧ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَهَنَادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ يُضَحِّي.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة «حسن» فقط في الموضوعين، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٦٧١، ٧٦٤٥) حينما وقع في نسخة إبراهيم عطوة و العارضة في الموضع الأول: «حسن صحيح».
 أخرجه ابن ماجه (الأصاحي/ الأصاحي واجبة هي أم لا) من طريق إسماعيل بن عياش، عن الحجاج بن أرتاة، حدثنا جبلة، عنه رضي الله عنه.
 و أخرجه أحمد (٣٨/٢) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن حجاج،

عن نافع، عنه عليه السلام.

و أخرجه ابن ماجه في الموضع المذكور من طريق إسماعيل بن عياش، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ ما عدا حجاج بن أرطاة؛ فهو صدوق كثير الخطأ و التدليس، و عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء و المجاهيل، تقدم ذكره مفصلاً في الحديث (١٦٥) ولم يصرح حجاج هنا بالسماع في الإسنادين.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لأمر ثلاثة: أحدها: أن في رواية ابن ماجه تصريحاً بتحديث حجاج، فقال: حدثنا جبلة ابن

سحيم.

ثانيها: له متابعة قاصرة عند ابن ماجه من حديث ابن عون عن ابن سيرين، عن

ابن عمر عليه السلام.

ثالثها: يشهد له حديث أبي هريرة عليه السلام مرفوعاً عند أحمد (٣٢١/٢)، و ابن ماجه (الأضاحي / الأضاحي أهى واجبة أم لا) بلفظ: «من وجد سعة، و لم يضح؛ فلا يقرئ مصلاًنا».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط في كلا الإسنادين أولى بالصواب.

الحديث الحادي والسبعون بعد المائة

(الأضاحي / باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحى)

١٥٢٣ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَكَمِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو - أَوْ عَمْرٍ - بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي

الْحِجَّةَ، وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ؛ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ نَحْوَ هَذَا.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التحسين و التصحيح معاً، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨١٥٢).

أخرج مسلم (الأضاحي) نهي من دخل عليه عشر ذي الحجة؛ وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره)، وأبو داود (الضحايا) الرجل يأخذ من شعره في العشر؛ و هو يريد أن يضحي)، والنسائي (الضحايا) من أراد أن يضحي؛ فلا يأخذ من شعره)، و ابن ماجه (الأضاحي) من أراد أن يضحي؛ فلا يأخذ في العشر من شعره)، و أحمد (٣٠١/٦) بأسانيدهم من طريق عمرو بن مسلم.

و أخرجه مسلم، و ابن ماجه، والنسائي في المواضع المذكورة، و أحمد (٢٨٩/٦) من طريق عبد الرحمن بن حميد. كلاهما _ عمرو بن مسلم، و عبد الرحمن بن حميد _ عن سعيد المسيب، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً.

و أخرجه الطحاوي (الصيد) من أوجب أضحية في أيام العشر هل له أن يقص شعره أو أظفاره) من طريق عبد الله بن وهب، و عمر بن فارس، عن مالك به موقوفاً على أم سلمة رضي الله رضي الله عنها.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ وليس في أحد منهم ما يوجب حطه من درجة الصحة؛ اللهم إلا أن يقال: اختلف في إسناده على مالك، فروى عنه شعبه مرفوعاً، و روى عنه ابن وهب، و ابن فارس موقوفاً على أم سلمة رضي الله عنها، و كذلك رواية عبد الرحمن بن حميد، عن سعيد بن المسيب، فرواه ابن عيينة عن عبد الرحمن مرفوعاً، و رواه يحيى القطان موقوفاً كما نقل ذلك ابن عبد البر في التمهيد (٢٣٦/١٧) عن الإمام أحمد.

و حسنه الإمام الترمذي لمحيته من غير وجه كما أشار إلى ذلك، ويؤيده أيضاً ما روي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب أن أصحاب النبي ﷺ كانوا إذا اشتروا ضحاياهم؛ أمسكوا عن شعورهم، وأظفارهم إلى يوم النحر. قال الإمام أحمد حينما سئل عن حديث أم سلمة و قتادة: هذا يقوي هذا ولم يره خلافاً، ولا ضعفه. (التمهيد ١٧/٢٣٧).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب. و الله أعلم.

الحديث الثاني والسبعون بعد المائة

(الأيمن / باب ما جاء في الاستئناء في اليمين)

١٤٥١ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْثُوقًا، وَهَكَذَا رَوَى عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْثُوقًا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ، وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: وَكَانَ أَيُّوبُ أَحْيَانًا يَرْفَعُهُ، وَأَحْيَانًا لَا يَرْفَعُهُ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٥١٧).

أخرجه أبو داود (الأيمن و النذور/ الاستئناء في اليمين)، والنسائي (الأيمن/ الاستئناء)، و ابن ماجه (الكفارات/ الاستئناء في اليمين) بأسانيدهم من طريق سفيان. و الثلاثة أيضاً في المواضع المذكورة من طريق عبد الوارث. و النسائي في نفس الموضع من طريق وهيب. و أحمد (٤٨/٢) من طريق إسماعيل بن علية. أربعتهم عن أيوب. و

أخرجه النسائي في الموضع المذكور من طريق كثير بن فرقذ. كلاهما -أيوب، و كثير -
عن نافع به مرفوعاً.

و أخرجه مالك (النذور و الأيمان/ ما لا تجب فيه الكفارة من اليمين ص
١٨٠)، و البيهقي (٤٦/١٠) من طريق مالك، و عبدالله بن عمر، و أسامة بن زيد،
كلهم عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه موقوفاً.
و أما رواية سالم، عن ابن عمر موقوفاً؛ فقال الحافظ في الفتح (٧٤٢/١١) ح
(٦٧٢٠): أخرجه سعيد بن منصور، والبيهقي.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة إنما هو
اختلاف الرواة في إسناده رفعاً و وقفاً، كما أشار إلى ذلك الترمذي، و سبق منا مفصلاً
في التخريج، و حسنه الإمام الترمذي لجيئه من طرق، و ذكر البيهقي أنه جاء من رواية
أيوب بن موسى، و كثير بن فرقذ، و موسى بن عقبة، و عبد الله بن العمري المكبر، و أبي
عمرو بن العلاء، و حسان بن عطية، كلهم عن نافع مرفوعاً انتهى. قال الحافظ: ورواية
أيوب بن موسى عند ابن حبان في صحيحه، ورواية كثير عند النسائي، و الحاكم، ورواية
موسى بن عقبة، و أبي عمرو بن العلاء عند ابن عدي في ترجمة داود بن عطاء، و رواية
العمري، و حسان بن عطية عند البيهقي. اهـ. (انظر: الفتح ٧٤٢/١١)
و له شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و أحمد
(٣٠٩/٢) مثله، و حديث آخر له عند البخاري (كفارات الأيمان/ الاستثناء في الأيمان
رقم ٦٧٢٠) مطولاً، و فيه: «لو قال (سليمان عليه السلام) إن شاء الله ؛ لم يحنث». .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والسبعون بعد المائة

(الأيمان / باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله)

١٥٣٥ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُيَيْدٍ

الله، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَا؛ وَالْكَعْبَةُ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشْرَكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٠٤٥).
أخرجه أبو داود (الأيمان/ كراهية الحلف بالآباء)، وأحمد (٣٤/٢)، و٦٠، ٥٨،
(٦٩) بأسانيد من طريق سعد بن عبيدة به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ ما عدا أبا خالد الأحمر سليمان بن حيان؛ فقال ابن معين: صدوق، ليس بحجة، وقال ابن عدي: إنما أتى بسوء حفظه، فيغلط، ويخطئ، وقال البزار: اتفق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه روى عن الأعمش، وغيره أحاديث لم يتابع عليها، وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن المديني، وغيرهم، وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

قلنا: فالرجل وإن كان مختلفاً في الاحتجاج به، وعدمه، ولكنه لم ينفرد بالحديث، فقد تابعه عبد الله بن إدريس عند أبي داود، وعبد الواحد بن زياد، وفضيل بن سليمان كما قال المزي في أطرافه.

هذا، وأظهر بعضهم فيه علة أخرى، وهي الانقطاع بين سعد بن عبيدة، وبين ابن عمر رضي الله عنه، فقد قال الحافظ في التلخيص (١٦٨/٤) قال البيهقي: لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر، قلت: قد رواه شعبة، عن منصور، عنه قال: كنت عند ابن عمر رضي الله عنه، ورواه الأعمش عن سعد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن عمر.

فلعل الإمام الترمذي أنزله عن درجة الصحة من أجل العلتين _ الكلام في أبي خالد، و الانقطاع _ ثم حسنه لجيئه من غير وجه.

فأخرج البخاري (الأدب/ من لم ير إكفار من قال ذلك متولاً أو جاهلاً) من طريق الليث، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب؛ وهو

يُحْلِفُ بِأَيْهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا! إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا؛ فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، وَإِلَّا فليَصْمِتْ».

و أخرجَه أحمد (٤٧/١) من طريق سعد بن عبيدة، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه بلفظ: «من حلف بشيء دون الله فقد أشرك».

و له شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري في الموضع المذكور، و ابن حبان (٤٨٤/٧) بلفظ: «من حلف باللات والعزى؛ فليقل: لا إله إلا الله». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والسبعون بعد المائة

(الأيمن / باب بلا ترجمة بعد باب كراهية الحلف بغير ملة الإسلام)

١٥٤٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الرَّعِينِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْيَحْصَبِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ حَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءٍ أُخْتِكَ شَيْئًا، فَلْتَرْكَبْ، وَلْتَخْتَمِرْ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٩٣٠). أخرجَه أبو داود (الأيمن/ من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية)، و النسائي (الأيمن/ من نذر أن يمشي إلى بيت الله)، و ابن ماجه (الكفارات/ من نذر أن يحج ماشياً)، و أحمد (١٤٣/٣، ١٤٥/٤) بأسانيدهم من طريق عبيد الله بن زحر. و أخرجَه أحمد (١٤٧/٤) من طريق بكر بن سواده. كلاهما عن أبي سعيد الرعيني به.

و أخرجَه ابن خزيمة (٣٠٤٥) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، عن عقبة رضي الله عنه

نحوه.

و أخرجه أبو داود في الموضع المذكور، و أحمد (٢٠١/٤) من طريق عكرمة، عن عقبة بن عامر بغير واسطة ابن عباس.

و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ ما عدا عبيد الله بن زحر، فإنه موصوف بالخطأ و الضعف، قال أحمد: ضعيف، و قال ابن معين: ليس بشيء، و قال أبو حاتم: لين الحديث، و قال ابن عدي: يقع في حديثه ما لا يتابع عليه، و قال الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمجيئه من غير وجه، فتابع عبيد الله بكر بن سودة متابعة تامة، و له متابعة قاصرة أيضاً كما سبق في التخريج.

هذا، و يشهد له حديث ابن عباس المشار إليه في الباب عند أبي داود في الموضع المذكور، و أحمد (٣١٠ / ١) بلفظ: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله ...! مثل حديث عقبة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الخامس و السبعون بعد المائة

(السير / باب ما جاء في الدعوة قبل القتال)

١٥٤٨ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَاثَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ أَنَّ جَيْشًا مِنْ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ أَمِيرَهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ﷺ حَاصِرُوا قَصْرًا مِنْ قُصُورِ فَارِسَ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! أَلَا نَنْهَدُ إِلَيْهِمْ، قَالَ: دَعُونِي؛ أَدْعُهُمْ، كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوهُمْ، فَأَتَاهُمْ سَلْمَانُ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ فَارِسِيٌّ، تَرَوْنَ الْعَرَبَ يُطِيعُونَنِي، فَإِنْ أَسْلَمْتُمْ؛ فَلَكُمْ مِثْلُ الَّذِي لَنَا، وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَا، وَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا دِينَكُمْ؛ تَرَكْنَاكُمْ عَلَيْهِ،

وَأَعْطُونَا الْحِزْيَةَ عَنْ يَدٍ؛ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ، قَالَ: وَرَطَنَ إِلَيْهِمْ بِالْفَارِسيَّةِ: وَأَنْتُمْ غَيْرُ مَحْمُودِينَ، وَإِنْ أَبَيْتُمْ؛ نَابِذْنَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ، قَالُوا: مَا نَحْنُ بِالَّذِي نُعْطِي الْحِزْيَةَ، وَلَكِنَّا نُقَاتِلُكُمْ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! أَلَا نَنْهَدُ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: لَا، فَدَعَاهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى مِثْلِ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: انْهَدُوا إِلَيْهِمْ، قَالَ: فَنَهَدْنَا إِلَيْهِمْ، فَفَتَحْنَا ذَلِكَ الْقَصْرَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ، وَالثُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَحَدِيثُ سَلْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ ابْنِ السَّائِبِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ لَمْ يُدْرِكْ سَلْمَانَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا، وَسَلْمَانُ مَاتَ قَبْلَ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزني فيما نقله في الأطراف (٤٤٩٠).
انفرد به أبو عيسى الترمذي من بين أصحاب الكتب الستة، وأخرجه أحمد (٤٤٠/٥) من طريق إسرائيل. و (٤٤١/٥) من طريق حماد. و (٤٤٤/٥) من طريق علي بن عاصم. ثلاثتهم عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري به.
و الحديث رجاله رجال الصحيح، و مداره على عطاء بن السائب، و هو من رجال البخاري، و هو مختلط، و من المعلوم أن من روى عنه قبل الاختلاط؛ فحديثه مقبول، و من روى عنه بعد الاختلاط، أو لم يعرف أسمع منه بعد الاختلاط أو قبله؛ فغير مقبول.

و أبو عوانة الراوي عن عطاء قال ابن معين: سمع منه في الصحيح و الاختلاط جميعاً، ولا يُحتج بحديثه، و قال ابن المديني: كان أبو عوانة حمل عنه قبل أن يختلط، ثم حَمَلَ عنه بعد، فكان لا يعقل ذا من ذا. (تهذيب)، و ممن سمع منه قبل الاختلاط سفيان الثوري، و شعبة، و زهير، و زائدة، و حماد بن زيد، و أيوب، قال الحافظ: سماع هؤلاء صحيح، و من عداهم يتوقف فيهم.

- هذا، و في الحديث علة أخرى، و هي الانقطاع بين أبي البختري، و سلمان رضي الله عنه، فلم يلق أبو البختري سلمان كما نقل ذلك الترمذي عن البخاري.
- فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعة غير واحد بأعوانة في روايته عن عطاء، و منهم من سماعه منه صحيح، و لشواهد كثيرة تعضده، منها:
- ١ _ حديث بُريدة رضي الله عنه عند مسلم (الجهاد/ تأمير الإمام الأمير على البعوث)، و عند المصنف (السير/ في وصيته عليه السلام)، و أبي داود (الجهاد/ دعاء المشركين) مطولاً نحوه.
- ٢ _ حديث النعمان بن مقرن رضي الله عنه عند أبي داود في الموضع المذكور، و ابن ماجه (الجهاد/ وصية الإمام) نحوه.
- ٣ _ و حديث ابن عمر رضي الله عنه عند مسلم (الجهاد/ جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير تقدم الإعلام بالإغارة) نحوه.
- ٤ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند أحمد (٢٣١/١، ٢٣٦)، و الحاكم (١٥/١) بلفظ: ما قاتل رسول الله ﷺ قوماً قط إلا دعاهم. و قال الحاكم: صحيح.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس و السبعون بعد المائة

(السير / باب في النفل)

- ١٥٦١ _ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْفِلُ فِي الْبَدَأَةِ الرَّبْعَ، وَفِي الْقُفُولِ الثَّلَاثَ.
- وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ، وَمَعْنِ بْنِ يَزِيدَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه.
- قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ عُبَادَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا

الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٠٩١).
أخرجه ابن ماجه (الجهاد/ النفل)، و أحمد (٣١٩/٥) من طريق سفيان الثوري.
و أحمد (٣٢٢/٥) من طريق ابن إسحاق. كلاهما عن عبد الرحمن بن الحارث، عن
سليمان، عن مكحول، عن أبي سلام به.

و أخرجه أحمد (٣٢٣/٥)، و الدارمي (السير/ أن ينفل في البدأة الربع) من طريق
أبي إسحاق الفزاري، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن سليمان، عن أبي سلام به بغير
واسطة مكحول.

و الحديث في إسناده رجالان تكلم العلماء فيهما، و كلاهما يحتاج لمتابع:

١ _ عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، قال أحمد: متروك الحديث،
و قال ابن معين: صالح، ليس به بأس، و قال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم:
شيط، و ضعفه علي بن المديني، و وثقه العجلي، و قال الحافظ في التقریب: صدوق له
أوهام.

٢ _ سليمان بن موسى الأموي، الأشدق، قال ابن عدي: روى أحاديث ينفراد
بها، لا يرونها غيره، وهو عندي ثبت صدوق، و قال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه
بعض الاضطراب، وقال النسائي: أحد الفقهاء، وليس بالقوي، وقال البخاري: منكر
الحديث، لا أروي عنه شيئاً، وقال الحافظ في التقریب: صدوق، فقيه، في حديثه بعض
لين، و خولط قبل موته بقليل.

و في الحديث علة أخرى، فقال الترمذي في العلل (٢٥٧/١): سألت محمداً عن
هذا الحديث، فقال: لا يصح هذا الحديث، إنما روى هذا الحديث داود بن عمرو، عن
أبي سلام، عن النبي ﷺ مرسلًا، و سليمان بن موسى منكر الحديث.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة إلى الضعف، و لكن حسنه الترمذي

لشواهده في الباب، منها:

١ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و أبي داود (الجهاد/ باب في النفل) أن النبي ﷺ تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر، و هو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد.

٢ _ حديث حبيب بن مسلمة عند أبي داود (الجهاد/ في من قال الخمس قبل النفل)، و ابن ماجه (الجهاد/ النفل) بلفظ: نفل الربع بعد الخمس في بدأته، و نفل الثلث بعد الخمس في رجعتة. و أخرجه الطحاوي (السير/ النفل بعد الفراغ من قتال العدو) من طرق عدة.

٣ _ حديث معن بن يزيد عند أبي داود (الجهاد/ النفل من الذهب و الفضة)، و أحمد (٤٧٠/٣) مرفوعاً بلفظ: لا نفل إلا بعد الخمس.

٤ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند البخاري (فرض الخمس/ إذا بعث الإمام رسولاً في حاجة هل يسهم له)، و مسلم (الجهاد/ الأنفال) نحوه.

٥ _ حديث سلمة بن أكوع عند مسلم (الجهاد/ استحقاق القاتل سلب القاتل) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع والسبعون بعد المائة

(السير / باب ما جاء في طعام المشركين)

١٥٦٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْصَةَ بْنَ هَلْبٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى، فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ، ضَارَعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قال محمود: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ

قَيْصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، قَالَ مَحْمُودٌ: وَقَالَ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُرِيٍّ بْنِ قَطَرِيٍّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و لم ينقل المزي هنا كلاماً (١١٧٣٤).

أخرجه أبو داود (الأطعمة/ كراهية التقذر للطعام)، و ابن ماجه (الجهاد/ الأكل في قدور المشركين)، و أحمد (٢٢٦/٥، ٢٢٧) بأسانيدهم من طريق سماك بن حرب، عن قبيصة، عن أبيه ﷺ به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سماك بن حرب، و قبيصة بن هلب. أما سماك بن حرب؛ فقد اضطربت فيه آراء العلماء فيه، فقال النسائي: ليس بالقوي، و كان يقبل التلقين، وقال ابن المبارك: ضعيف الحديث، و كان شعبة يضعفه، و قال الذهبي: هو ثقة ساء حفظه، وقال الحافظ في التقریب: صدوق، روايته عن علقمة خاصة مضطربة، و قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن. اهـ. و أما قبيصة بن هلب؛ فقال الذهبي في الكاشف: وثق، و قال ابن عدي: مجهول، لم يرو عنه غير سماك، و كذا قال النسائي، و ذكره ابن حبان في الثقات، و ثقة العجلي، لذلك قال الحافظ في التقریب: مقبول (أي حيث يتابع). فلذا نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لحيته من طريق آخر، و هو طريق مري بن قَطَرِيٍّ، عن عدي بن حاتم ﷺ عند أبي داود (الضحايا/ الذبيحة بالمروة)، و النسائي (الصيد/ الصيد إذا أُنْتِنَ)، و ابن ماجه (الذبائح/ ما يذكَى به) مثله. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الثامن والسبعون بعد المائة

(السَّيْرُ/ باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس)

١٥٨٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِةَ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزْرِ بْنِ

مُعَاوِيَةَ، عَلَى مَنَازِرَ، فَجَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: انْظُرْ مَجُوسَ مَنْ قَبْلَكَ، فَخُذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ، فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و لم ينقل المزي في الأطراف (٩٧١٧) أي حكم عن الترمذي .

أخرجه البخاري (الجزية/ الجزية و المودعة مع أهل الذمة والحرب)، و أبو داود (الإمارة/ أخذ الجزية من المجوس)، و النسائي في الكبرى (السير/ أخذ الجزية من المجوس)، و الترمذي في نفس الباب، كلهم بأسانيدهم من طريق سفيان. و أحمد (١٩٤/١) من طريق ابن جريج. كلاهما عن عمرو بن دينار، عن بَجَالَةَ بِهِ.

و الحديث رجاله ثقات، و مدار إسناده على الحجاج بن أرطاة، وهو صدوق، كثير الخطأ، و التدليس (تقريب)، و عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء و المجاهيل، و تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (١٦٥).

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة لمكان حجاج، و قد عنعن، و حسنه الإمام لمتابعة ابن جريج، و سفيان بن عيينة إياه عن عمرو بن دينار كما سبق في التخريج، و لما له من شاهد من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (الجزية/ الجزية و المودعة مع أهل الذمة والحرب) مطولاً، و فيه: أنه قال لعامل كسرى: أمرنا نبينا ﷺ أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده، أو تؤدوا الجزية.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والسبعون بعد المائة

(السير / باب ما يحل من أموال أهل الذمة)

١٥٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَمُرُّ بِقَوْمٍ، فَلَا هُمْ يُضَيِّقُونَا، وَلَا هُمْ يُؤَدُّونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ، وَلَا نَحْنُ نَأْخُذُ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَبَوْا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرَهَا؛ فَخُذُوا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٩٥٤).
أخرجه أحمد (٤/ ١٤٩)، و البخاري (المظالم/ قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه)، ومسلم (اللقطة/ الضيافة، ونحوها)، وأبو داود (الأطعمة/ الضيافة) من طريق الليث، عن يزيد بن أبي حبيب به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الله بن لهيعة، قال الحافظ: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، و رواية ابن المبارك، و ابن وهب أعدل من غيرهما، و له في مسلم بعض شيء مقرون. اهـ. قلنا: و الراوي عنه هنا قتيبة بن سعيد قال الذهبي في السير (٨/ ١٧) قال قتيبة: كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن وهب، ثم نسمعه من ابن لهيعة. اهـ فسماعه منه صحيح.

و لكن الإمام قد أنزل هذا الإسناد عن درجة الصحة لما تكلموا في ابن لهيعة من الاختلاط، و حسنه لمجئته من طريق الليث كما أشار إلى ذلك نفسه، و تقدم منا تخريجه. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و يصدق عليه شرطه، و إلا فالحديث صحيح.

الحديث الثمانون بعد المائة

(فضائل الجهاد / باب ما جاء في فضل النفقة في سبيل الله)

١٦٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّيِّعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمِيلَةَ، عَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ

ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ كُتِبَتْ لَهُ بِسَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّيِّعِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٥٢٦).

أخرجه أحمد (٣٤٥/٤) من طريق زائدة. والنسائي (الجهاد/فضل النفقة في سبيل

الله) من طريق سفيان الثوري. كلاهما عن الرُّكَيْنِ بن الربيع.

و الحديث رجاله ثقات؛ لاندري ما الذي حمل أبا عيسى على إنزاله من درجة

الصحة، اللهم إلا أن يقال: إن الركين بن الربيع اختلف عليه في إسناده، فروى سفيان، و

شيبان، و زائدة عنه، عن أبيه الربيع بن عميلة، عن عمه يسير بن عميلة، عن خريم ؓ؛

بينما روى المسعودي عند أحمد (٣٤٦/٤)، و عمرو بن قيس المالائي عند الطبراني في

الكبير (٢٠٦/٤) عنه، عن أبيه، عن خريم ؓ، و لم يذكر عمه.

و معلوم أن صنيع الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، فنظراً إلى هذا

الاختلاف في الإسناد مما يشعر بقلّة الضبط لم يحكم عليه بالصحة، بل حسنه لما يشهد له:

١ _ حديث أبي مسعود الأنصاري ؓ عند النسائي (الجهاد/ فضل الصدقة في

سبيل الله)، و عند ابن حبان (٥٠٦/١٠) أن رجلاً تصدق بناقّة مخطومة في سبيل الله،

فقال رسول الله ﷺ: « لتأتين يوم القيامة بسبعمائة ناقّة مخطومة ».

٢ _ حديث أبي هريرة ؓ عند البزار (كشف ٣٨/١، رقم ٥٥) مطولاً، و فيه:

« هؤلاء المجاهدون في سبيل الله تضاعف لهم الحسنة بسبعمائة ضعف، و ما أنفقوا من

شيء فهو يخلفه »، قال الهيثمي (٧٢/١): رجاله موثقون، إلا أن الربيع بن أنس قال: « عن

أبي العالية أو غيره »، فتابعه مجهول.

٣ _ حديث أنس بن مالك ؓ عند البزار (الكشف ٢٦٣/٢) بلفظ: « النفقة في

سبيل الله تضاعف بسبع مائة ضعف ».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

تنبيه: ذكر الحديث الحافظ ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٠٧/٢) بهذا الإسناد، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم به الركين، قال جرير: لم يكن ممن يؤخذ عنه الحديث، كان عريفاً، وكان مغفلاً. قلنا: شُبّه عليه الركين هذا بالركين الضبي، فقال ما قال، وإلا رجال الإسناد كلهم ثقات.

الحديث الحادي والثمانون بعد المائة

(فضائل الجهاد / باب ما جاء في فضل من جهّز غازياً)

١٦٢٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ؛ فَقَدْ غَزَا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و نقل المزي في الأطراف (٣٧٦١) «حسن

صحيح».

أخرجه الحميدي (٨١٨)، و النسائي في الكبرى (الصوم/ ثواب من فطر صائماً)، و ابن ماجه (الجهاد/ من جهز غازياً)، و ابن خزيمة (٢٠٦٤) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. و أخرجه المصنف في نفس الباب، و أحمد (١١٤/٤)، و ابن ماجه في الموضع المذكور، و ابن خزيمة (٢٠٦٤) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان. و أخرجه ابن ماجه في نفس الموضع من طريق الحجاج بن أرطاة. ثلاثتهم - ابن أبي ليلى، عبد الملك، حجاج - عن عطاء به.

و أخرجه البخاري (الجهاد/ فضل من جهز غازياً)، و مسلم (الجهاد/ فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب و غيره)، و أبو داود (الجهاد/ ما يجزئ من الغزو) و المصنف في نفس الباب، كلهم بأسانيدهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة،

عن بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد رضي الله عنه.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ ما عدا محمد بن يحيى بن أبي عمر، و محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، فقد تُكلم فيهما.

أما ابن أبي عمر؛ فهو صدوق (تقريب)، و قال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، و كان به غفلة، و رأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة.

و أما محمد بن عبد الرحمن؛ فهو صدوق سيئ الحفظ جداً، قال أحمد: مضطرب الحديث، و فقهه أحب إلينا من حديثه، و قال: ضعيف، و في عطاء أكثر خطأ، و قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، سيئ الحفظ، و هو أحد الفقهاء، و قال أبو حاتم: محله الصدق، كان سيئ الحفظ، شُغل بالقضاء، فسَاء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما يُنكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه، و لا يحتج به.

فلأجلهما نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمحيته من طرق صحيحة كما سبق في التخريج، على ما له من شواهد صحيحة من حديث عمر بن الخطاب، و أبي هريرة، و زيد بن ثابت، و معاذ بن جبل، و غيرهم رضي الله عنهم لا حاجة بنا إلى ذكرها.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و ما نقل المزي من التصحيح و التحسين معاً؛ فغير متجه.

الحديث الثاني والثمانون بعد المائة

(فضائل الجهاد / باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله)

١٦٣٧ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَالْمُمِدَّ بِهِ»، وَقَالَ: «ارْمُوا، وَارْكَبُوا، وَلَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

تَرْكَبُوا، كُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ؛ إِلَّا رَمِيَهُ بِقَوْسِهِ، وَتَأْدِيهِهِ فَرَسَهُ،
وَمُلاَعَبَتَهُ أَهْلَهُ؛ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ
عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.
قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ، وَعَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ، وَعَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية «حسن» فقط، و الباقية متفقة على
التصحيح، و التحسين معاً، و لم ينقل المزي عليه كلاماً (٩٩٢٩، ١٨٩١٤).

أخرجه أحمد (١٤٨/٤) من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن
سلام. و أخرجه ابن ماجه (الجهاد/ الرمي في سبيل الله)، و الدارمي (٢٤١٠)، و أحمد
(١٤٤/٤) بأسانيدهم من طريق هشام، عن يحيى، عن أبي سَلَام. كلاهما _ أبو سلام،
زيد بن سلام _ عن عبد الله الأزرق به.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ غير أن في إسناده الأول محمد بن إسحاق؛ فهو
صدوق، مدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا يحتج بشيء من
حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل. وقال الذهبي
في الكاشف: اختلف الاحتجاج به، و حديثه حسن، و قد صححه جماعة. اهـ.

و عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين تابعي صغير، ثقة، عالم بالمناسك، أرسل
الحديث عن رسول الله ﷺ.

و إسناده الحديث الثاني فيه عبد الله بن زيد الأزرق، اختلف في اسمه، و اسم أبيه،
فقليل: عبد الله بن زيد، و قيل: خالد بن زيد، و أبوه قليل: زيد، و قيل: يزيد، لم يرو عنه
غير أبي سلام، و اختلف في إسناده حديثه، قال الحافظ: مقبول.

قلنا: اختلف على يحيى بن أبي كثير، فروى معمر، عنه، عن زيد بن سلام، عن

عبد الله الأزرق، و روى هشام الدستوائي عنه، عن أبي سلا، عن عبد الله الأزرق، و روى .. عنه، عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن عبد الله الأزرق. فهذا الذي أنزل الإسنادين عن درجة الصحة، و حسنهما الإمام نظراً إلى مجموعهما، و نظراً إلى ما له من شواهد، منها:

١ _ حديث كعب بن مرة رضي الله عنه عند أبي داود (العتق/ أي الرقاب أفضل، و الجهاد/ من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا)، و النسائي (الجهاد/ من رمى بسهم في سبيل الله) نحوه.

٢ _ حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه عند أبي داود (العتق/ أي الرقاب أفضل)، و النسائي في الموضع المذكور، و الترمذي في نفس الباب بلفظ: من رمى بسهم في سبيل الله فهو له عدلٌ محرّر.

٣ _ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند البزار (الكشف ٢/ ٢٨٠)، و الطبراني في الأوسط (كما في الجمع ٥/ ٢٧٠) بلفظ: «من رمى رمية في سبيل الله قصر أو بلغ كان له مثل أجر أربع أناس من بني إسماعيل، أعتقهم». وقال الهيثمي: فيه شيب بن بشر، و هو ثقة، و فيه ضعف.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثالث والثمانون بعد المائة

(فضائل الجهاد / باب ما جاء من شاب شية في الإسلام)

١٦٣٤ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ أَنَّ شُرَحْبِيلَ بْنَ السَّمْطِ قَالَ: يَا كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ! حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاحْذَرُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؛ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال أبو عيسى: وفي الباب عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه.

وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
هَكَذَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَنْصُورٍ،
عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، وَأَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا.

هذا التحسين إنما هو في نسختنا الهندية، و التحفة بينما لا يوجد في الباقية و
أطراف المزري (١١٦٤) أي حكم على هذا الحديث.

أخرجه أحمد (٢٣٥/٤)، و النسائي (الجهاد/ ثواب من رمى بسهم في سبيل الله)
من طريق أبي معاوية، عن الأعمش به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو
الاختلاف في السند؛ حيث رواه الأعمش مرة، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن
شرحبيل، عن كعب بن مرة كما هو عند النسائي، و أحمد، و مرة رواه عن عمرو بن
مرة، عن سالم أن شرحبيل بن السمط، قال يا كعب إلخ. و رواه منصور مرة: عن سالم بن
أبي الجعد، عن كعب بن مرة، و مرة: عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن
رجل، عن كعب بن مرة _ كما قال الترمذي _ و يتأيد ذلك بما في مسند الإمام أحمد
(٢٣٤/٤) قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي
الجعد، عن مرة بن كعب (أو كعب بن مرة السلمي) قال شعبة: وقد حدثني به منصور،
و ذكر ثلاثة بينه، و بين مرة بن كعب، ثم قال بعد: عن منصور، عن سالم، عن مرة، أو
عن كعب.

وقال الإمام أبو داود: لم يسمع سالم بن أبي الجعد من شرحبيل بن السمط،
فالإسناد معلول بالاضطراب و الانقطاع، ولكن حسنه الإمام لما له شواهد، منها:

١ _ حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٨ / ٣٠٤)، رقم
(٧٨٢)، و أحمد (٢٠/٦) مثله. وقال الهيثمي (١٥٨/٥) و فيه ابن لهيعة، و حديثه حسن،
وفيه ضعف، و بقية رجاله ثقات.

٢ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند أبي داود (الترجل/ نتف الشيب) بلفظ:

« لا تتفوا الشيب، ما من مسلم يشيب شيعة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة ».

٣ _ عمرو بن عبسة رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و النسائي (الجهاد/ ثواب من رمى بسهم في سبيل الله) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الرابع والثمانون بعد المائة

(فضائل الجهاد / باب ما جاء في ثواب الشهيد)

١٥٦٦ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرٍ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَامِرِ الْعَقِيلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: شَهِيدٌ، وَعَقِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، وَنَصَحَ لِمَوَالِيهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٤٩١).
انفرد به الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٤٢٥/٢)، و ابن خزيمة (٢٢٤٩) من طريق هشام الدستوائي. و أحمد (٤٧٩/٢) من طريق علي بن المبارك. و عبد بن حميد (١٤٤٦) من طريق حميد بن مهران. ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن عامر العقيلي، عن أبيه، عنه رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات، و مداره على عامر بن عقبة العقيلي، عن أبيه، لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير، فهو مجهول، فقال الذهبي في الميزان و المغني: لا يعرف، وقال الحاكم في المستدرک (٣٨٧/١): عامر العقيلي شيط من أهل المدينة، مستقيم الحديث، و وافقه الذهبي، فقال: هذا مستقيم الحديث. اهـ قلنا : و معناه أنه لا يأتي بما يخالف أحاديث الثقات، و أن حديثه يوافق أصول الشرع؛ و إلا فهو مجهول الذات، و الحال حسب قاعدة المحدثين، فلا يحتج إلا بما توبع عليه، لذلك قال الحافظ حسب اصطلاحه:

مقبول، أي حيث يتابع.

فنزل الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لما ورد في ثواب الشهيد، و العفة، و حسن عبادة الله مع مراعاة حق السيد آثار كثيرة:

١ _ حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند أحمد (٧/١) : «إن أول من يدخل الجنة المملوك إذا أطاع الله، و أطاع سيده».

٢ _ حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عند أحمد، و الطبراني كما في المجمع (٢٩٣/٥) مطولاً، و فيه: «إن للشهيد عند الله عزوجل ست خصال: أن يُغفر له في أول دفعة من دمه، و يُرى مقعده من الجنة»، الحديث. قال الهيثمي: رجاله ثقات.

٣ _ و حديث عياض بن حمار الجاشعي عند مسلم (الجنة وصفة نعيمها/ صفة يوم القيامة) مطولاً، و فيه: «وأهل الجنة ثلاثة ذو سلطان مقسط، متصدق، موفق، ورجل رحيم، رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم، وعفيف متعفف ذو عيال».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الخامس والثمانون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب ما جاء في الغدو و الرواح في سبيل الله)

١٦٤٨ _ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي دُبَابٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشُعْبٍ فِيهِ عُيَيْنَةٌ مِنْ مَاءٍ، عَذْبَةٌ، فَأَعْجَبَتْهُ لَطِيبُهَا، فَقَالَ: لَوْ اعْتَزَلْتُ النَّاسَ، فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشُّعْبِ! وَلَكِنْ أَفْعَلُ؛ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ، وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ؟ اغْزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَ نَاقَةٍ؛ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٣٥٧٩).
انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٤٤٦/٢، ٥٢٤)، والحاكم في
المستدرک (٦٨/٢) من طريق هشام بن سعد به. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم،
و وافقه الذهبي.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا هشام بن سعد، و هو ضعيف، و سبب ضعفه أنه
يهم، و رُمي بالتشيع، قال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد؛ و هو لا يفهم، و يُسند
الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل
الاحتجاج به، و إن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه؛ فلا ضير (المجروحين ٨٩/٣)، و
قال ابن معين: ضعيف، حديثه مختلط، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، وقال
أحمد: لم يكن بالحافظ، وليس هو محكم الحديث، و قال الحافظ: صدوق له أوهام، رمي
بالتشيع.

فلذا نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما يشهد له من

أحاديث:

١ _ حديث معاذ بن جبل ؓ عند أبي داود (الجهاد/ من سأل الله الشهادة)، و
النسائي (الجهاد/ ثواب من قاتل في سبيل الله) بلفظ: «من قاتل في سبيل الله فواق ناقة
فقد وجبت له الجنة».

٢ _ حديث أبي أمامة ؓ عند أحمد (٢٦٦/٥) مطولاً، و فيه: «و الذي نفس
محمد بيده! لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا، و ما فيها، و لمقام أحدكم في
الصف خير من صلاته ستين سنة»، قال الهيثمي في الجمع (٢٧٩/٥): فيه علي بن يزيد
الألهاني، و هو ضعيف.

٣ _ حديث أنس ؓ عند الترمذي في نفس الباب، و البخاري (الجهاد/ الغدوة
و الروحة في سبيل الله) مطولاً، و فيه: «لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا و ما

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث السادس والثمانون بعد المائة

(فضائل الجهاد / باب ما جاء في المجاهد و الناكح و المكاتب و عون الله إياهم)
 ١٦٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ
 الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ
 عَوْنُهُمْ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمُكَاتَّبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاكِحُ الَّذِي
 يُرِيدُ الْعَفَافَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٣٠٣٩).
 أخرجه النسائي (الجهاد/ فضل الروحة في سبيل الله)، و ابن ماجه (الأحكام/
 المكاتب)، و أحمد (٤٣٧/٢)، و ابن حبان (١٣٥/٦) كلهم بأسانيدهم عن محمد بن
 عجلان به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا محمد بن عجلان، وهو صدوق؛ إلا أنه اختلطت
 عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال يحيى القطان: سمعت محمد بن عجلان يقول: كان
 سعيد المقبري يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة، فاختلط عليّ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة
رضي الله عنه، و ثقة ابن معين، و النسائي، و أبو حاتم: و نقل الترمذي (الجمعة/ إذا جاء الرجل؛ و
 الإمام يخطب) عن ابن عيينة قال: محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث. اهـ. و
 ذكره العقيلي في الضعفاء.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه أبو عيسى لشواهده، منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الحميدي (١٠٩٠) بلفظ: «ثلاثة في ضمان الله
 عز وجل: رجل خرج من بيته إلى مسجد من مساجد الله عز وجل، و رجل خرج

غازياً في سبيل الله عز و جل، و رجل خرج حاجاً.

٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في المجمع (٣٠١/٦) بلفظ: «ثلاث من فعلهن ثقة بالله؛ كان حقاً على الله أن يعينه: من سعى في فكاك رقبة، و من تزوج، و من أحى أرضاً ميتة».

٣ _ و حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و النسائي (الجهاد/ ثواب من قاتل في سبيل الله فواق ناقة) مطولاً و فيه: «من قاتل في سبيل الله من رجل مسلم فواق ناقة؛ وجبت له الجنة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع و الثمانون بعد المائة

(فضائل الجهاد / باب ما جاء في فضل المرباط)

١٦٦٥ _ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: مَرَّ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ بِشَرْحِبِيلَ بْنِ السَّمْطِ؛ وَهُوَ فِي مُرَابَطٍ لَهُ؛ وَقَدْ شَقَّ عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ، قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ يَا ابْنَ السَّمْطِ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ - وَرُبَّمَا قَالَ: خَيْرٌ - مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ، وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ فِيهِ؛ وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَتُمِّيَ لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَحَدِيثُ سَلْمَانَ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ لَمْ يُدْرِكْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ شَرْحِبِيلَ بْنِ السَّمْطِ عَنْ سَلْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥١٠).

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق محمد بن المنكدر، عن سلمان رضي الله عنه، و أخرجه

مسلم (الجهاد/ فضل الرباط في سبيل الله)، و النسائي (الجهاد/ الرباط) من طريق أيوب بن موسى عن مكحول. و النسائي في الموضع المذكور من طريق أبي عبيدة. و أحمد (٥/ ٤٤١) من طريق خالد بن معدان. ثلاثتهم عن شرحبيل بن السمط، عن سلمان رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات خلا ابن أبي عمر فصدوق، و كان به غفلة، تقدم ذكره قريباً في الحديث (١٨١)، و أنزله أيضاً عن درجة الصحة الانقطاع بين ابن المنكدر، و سلمان الفارسي رضي الله عنه كما صرح به الترمذي.

و حسنه الإمام لمحيته من وجه آخر صحيح موصولاً كما أشار إلى ذلك الترمذي نفسه، و تقدم منا في التخريج، بالإضافة إلى أن له شواهد صحيحة، منها:

١ _ حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عند البخاري (الجهاد/ فضل رباط يوم في سبيل الله) بلفظ: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا، و ما عليها إلخ».

٢ _ حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه عند النسائي (الجهاد/ الرباط) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث الثامن و الثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء في الرهان و السبق)

١٧٠٠ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ نَافِعٍ

بْنِ أَبِي نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلِ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن»، و أما

نسختنا الهندية، و التحفة، و الأطراف للمزي (١٤٦٣٨) فليس فيها أي حكم.

أخرجه أحمد (٤٧٤/٢)، و أبو داود (الجهاد/ السبق)، و النسائي (الخيال/ السبق)

بأسانيدهم من طريق ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع به.

و أخرجه أحمد (٢/٢٥٦، ٣٨٥، ٤٢٤)، و ابن ماجه (الجهاد/ السبق والرهان) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي الحكم مولى بني ليث، عنه رضي الله عنه.
و الحديث رجاله ثقات إلا أن نافع بن أبي نافع البزاز قال ابن معين: ثقة، و قال ابن المديني: مجهول، و فرق الحافظان الذهبي، و العسقلاني تبعاً لابن أبي حاتم بين نافع بن أبي نافع، الراوي عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث السبق، و بين نافع بن أبي نافع، الراوي عن معقل بن يسار حديث «من قال حين يصبح أعوذ بالله السميع العليم إلخ»، فقالا: الذي وثقه ابن معين هو الذي روى عن أبي هريرة، و عنه ابن أبي ذئب، و أما الآخر الذي روى عنه خالد بن طهمان؛ فهو أبو داود نفيح، ضعيف الحديث، دلّسه خالد بن طهمان.

و لكن الإمام الترمذي جعلهما واحداً _ و كذا المزي في تهذيبه و أطرافه _ تبعاً للإمام البخاري، فأخرج هنا هذا الحديث، و في فضائل القرآن حديث معقل رضي الله عنه، ثم لاحظ هذا الاختلاف في التعيين، و كلام ابن المديني بالتجهيل، فلم يصحح حديثه، و حسنه لورود شاهد له من حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٠/٣١٤) مثله، و قال الهيثمي: فيه عبد الله بن هارون الفروي ضعيف. اهـ. قلنا: لكن يصلح لأن يستشهد به لرواية الباب.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والثمانون بعد المائة

(الجهاد / باب ما جاء في المشورة)

١٧١٤ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، وَجِيءَ بِالْأَسَارَى؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟» فَذَكَرَ قِصَّةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ طَوِيلَةً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَنْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٦٢٨).
أخرجه أحمد (٣٨٣/١، ٣٨٤) و الترمذي (التفسير/ سورة الأنفال) مطولاً من طريق الأعمش به.

و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين أبي عبيدة، و أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؛ فإنه لم يسمع منه كما قال الترمذي نفسه عقب الحديث، قال شعبة، عن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا. و ذكر ذلك العلائي و غيره في كتب الرجال.
و حسنه الإمام الترمذي لشواهد أتت له، منها:

١ _ حديث أنس رضي الله عنه عند أحمد (٢٤٣/٣) بلفظ: استشار رسول الله ﷺ في الأسارى يوم بدر... إلخ.

٢ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند الحاكم في المستدرک (٣٢٩/٢) بلفظ: استشار رسول الله ﷺ في الأسارى أبا بكر، و... إلخ. قال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال الذهبي: على شرط مسلم.

٣ _ حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند مسلم (الجهاد/ الإمداد بالملائكة في غزوة بدر) مطولاً، وفيه: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر، و عمر رضي الله عنهما: ما ترون في هؤلاء الأساري... الحديث.

٤ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند المصنف (الزهد/ معيشة النبي ﷺ) مطولاً، وفيه: «إن المستشار مؤتمن»

٥ _ حديث أبي أيوب رضي الله عنه عند البخاري في الأدب المفرد (٩٢٢) بلفظ: «إن للمسلم على أخيه ست خصال واجبة: ... و ينصحه إذا استنصحه».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث التسعون بعد المائة

(اللباس / باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبغت)

١٧٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، وَالشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ، وَلَا عَصَبٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَيُرَوَّى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاحٍ لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ، قَالَ وَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ لِمَا ذُكِرَ فِيهِ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ وَكَانَ يَقُولُ كَانَ هَذَا آخِرَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ لِمَا اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ؛ حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاحٍ لَهُمْ مِنْ جُهَيْنَةَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٦٤٢).

أخرجه أحمد (٣١٠/٤)، و أبوداود (اللباس / من رأى أن لا يستنفع بإهاب الميتة)، و النسائي (الفرع و العتيرة / يدبغ جلود الميتة)، و ابن ماجه (اللباس / من قال: لا يتنفع من الميتة بإهاب و لا عصب) بأسانيدهم من طريق الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. و أحمد (٣١٠/٤)، و النسائي في الموضع المذكور من طريق هلال الوزان. كلاهما، عن عبد الله بن عكيم رضي الله عنه.

و أخرجه (٣١٠/٤) و أبو داود في الموضع المذكور من طريق الحكم، عن عبد الله بن عكيم، ليس فيه ذكر ابن أبي ليلى.

هذا، و الروايات مختلفة في الإسناد، و المتن.

و الحديث رجاله رجال الصحيح، و لكن الذي أنزله عن درجة الصحة اضطراب الرواة فيه سنداً و متناً، كما أشار إليه المصنف، و قال الحافظ في التلخيص (٤٧/١): تضعيف من ضعفه ليس من قبل الرجال؛ فإنهم كلهم ثقات، و إنما يحمل الضعف على الاضطراب.

و قد بين هذا الاضطراب، و غيره من العلل في هذا الحديث العلامة الشوكاني في النيل (٧٧/١ - ٧٩)، و الزيلعي في نصب الراية (١٢٠/١) نذكر محصله فيما يلي: و محصل ما يُعل به هذا الحديث:

١ - الإرسال لعدم سماع عبد الله بن عكيم رضي الله عنه من النبي ﷺ؛ قال البيهقي والخطابي: هذا الخبر مرسل، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: ليست لعبد الله بن عكيم الصحبة، وإنما روايته كتابه.

٢ - الانقطاع لعدم سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم؛ لأن في رواية أبي داود من حديث خالد، عن الحكم، عن عبد الرحمن أنه انطلق هو، وأناس معه إلى عبد الله بن عكيم، فدخلوا، وقعدت على الباب، فخرجوا إليّ، وأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم الحديث، فهذا يدل على أن عبد الرحمن ما سمعه من ابن عكيم.

٣ - الاضطراب في سنده؛ فإنه تارة قال: عن كتاب النبي ﷺ، وتارة: عن مشيخة من جهينة، وتارة: عن قرأ الكتاب.

٤ - ثم الاضطراب في متنه، فرواه الأكثر من غير تقييد، ومنهم من رواه بتقييد شهر، أو شهرين، أو أربعين يوماً، أو ثلاثة أيام.

فلأجل ذلك أنزل الإمام الترمذي الحديث عن درجة الصحة، و حسنه لشواهد في الباب تعضده، منها:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنه عند ابن شاهين في ناسط الحديث و منسوخه (ص ١٥٤): نهى رسول الله ﷺ أن ينتفع من الميتة بعصب، أو إهاب. وفيه عياض بن يزيد مجهول.

- ٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عنده أيضاً: « لا ينتفع من الميتة بشيء ». .
- ٣ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عنده أيضاً: « كل شيء مات لم يُذكَّ حرام داخله، و خارجُه »، و في إسناده نهشل بن سعيد ضعيف جداً، مع ما فيه من انقطاع .
- فهذه الأحاديث و إن كانت ضعيفة، لكن تصلح لأن يستشهد بها لحديث الباب، فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود .

الحديث الحادي والتسعون بعد المائة

(الباس / باب ما جاء في كراهية خاتم الذهب)

- ١٧٣٨ _ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِيُّ، الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ اللَّيْثِيِّ، قَالَ أَشْهَدُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّهُ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ .
- قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه .
- قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عِمْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة « حسن » فقط، و الباقية متفقة على التصحيح و التحسين معاً، و كذا المزني فيما نقله في الأطراف (١٠٨١٨) .

أخرجه أحمد (٤٢٧/٤، ٤٤٣)، و النسائي (الزينة/ خاتم الذهب) من طريق أبي التَّيَّاحِ، عن حفص الليثي به .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا حفص الليثي، فقال الذهبي في الميزان: ما علمت روى عنه سوى أبي التَّيَّاحِ، ففيه جهالة، و لكن صحح الترمذي حديثه، و ذكره ابن حبان في الثقات، و قال الحافظ في التقریب: مقبول (أي حيث يتابع) .

فلجهالة حفص نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه أبو عيسى لشواهد في الباب، منها:

- ١ _ حديث علي ؓ عند مسلم (اللباس والزينة/ النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر)، و أبي داود (اللباس/ من كرهه أي لبس الحرير)، و النسائي (الزينة/ خاتم الذهب للرجال) بلفظ: نهاني رسول الله ﷺ عن التختم بالذهب.. الحديث.
- ٢ _ حديث ابن عمر ؓ عند البخاري (اللباس/ من جعل الخاتم في بطن كفه)، و مسلم (اللباس/ تحريم خاتم الذهب للرجال) نحوه.
- ٣ _ حديث أبي هريرة ؓ عند مسلم في الموضع المذكور نحوه.
- ٤ _ حديث معاوية ؓ عند أبي داود (الخاتم/ الذهب للنساء) بلفظ أن رسول الله ﷺ نهى عن ركوب النمار، و عن لبس الذهب؛ إلا مقطوعاً.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب، دون التصحيح والتحسين، و هذا مما انتقد به الذهبي تصحيح الإمام الترمذي، وهو نتيجة لاختلاف النسب في الحكم، و الحق أنه لا يتجه الاعتراض عليه؛ فإن الصواب إنما هو التحسين فقط؛ دون التصحيح، و هذا هو الموافق لصنيعه.

الحديث الثاني التسعون بعد المائة

(اللباس / باب ما جاء في الاكتحال)

- ١٧٥٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ _ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ _ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اَكْتَحِلُوا بِالْإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ»، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مَكْحَلَةٌ، يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ، وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ.
- قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عُمرَ ؓ.
- قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. لَا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى

قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ.
وَقَدْ رَوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِالْإِيمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو
الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم، و العارضة «حسن غريب»، و
الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦١٣٧).
أخرجه أحمد (٣٥٤/١)، و ابن ماجه (الطب/ من اكتحل وتراً)، و المصنف في
الشمال بأسانيدهم من طريق عباد بن منصور، عن عكرمة به.
و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم:

١ _ محمد بن حُميد شيط الترمذي، قال البخاري: حديثه فيه نظر، وقال
النسائي: ليس بثقة، و قال الترمذي: كان البخاري حسن الرأي في محمد بن حميد، ثم
ضعفه بعد، و كان ابن معين حسن الرأي فيه، وقال الحافظ في التقریب: ضعيف. قلنا: لم
ينفرد بالحديث هنا، بل توبع عليه من غير واحد عند المصنف وغيره.

٢ _ عباد بن منصور، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: لين، و قال
أبو حاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه، و قال الحافظ في التقریب: صدوق رُمي بالقدر،
و كان يُدلس، و تغير بأخرة، و عده في المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بشيء
من حديثهم ما لم يصرحوا بالسماح لكثرة تدليسهم عن الضعفاء و المجاهيل. وقال البزار في
مسنده: لم يسمع عباد من عكرمة.

٣ _ عكرمة مولى ابن عباس، احتج به البخاري، و أصحاب السنن، و تركه
مسلم، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبیر، و إنما تركه
لكلام مالك فيه، و الجمهور على توثيقه.

فمدار إسناده على عباد بن منصور عن عكرمة، و عباد مدلس، و لم يسمع من
عكرمة، فالإسناد ضعيف، و لكن حسنه الإمام لشواهد في الباب تعضد معنى الحديث؛
منها:

- ١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند المصنف في الشمائل (الكحل بالإثمد)، و ابن ماجه (الطب/ الكحل بالأثمد) بلفظ: «عليكم بالإثمد؛ فإنه يجلو البصر، و ينبت الشعر».
- ٢ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند المصنف و ابن ماجه في الموضع المذكور نحوه
- ٣ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي الشيط بسند ضعيف في كتاب «أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم» بلفظ: كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم إثمد، يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثاً. ذكره الحافظ في الفتح (١٣/١٩٤).
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و النسب التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثالث والتسعون بعد المائة

(اللباس / باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب)

- ١٧٧٠ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ، وَأَبُو سَعْدٍ الصَّغَانِيُّ، عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ رضي الله عنه قَالَ: أَصِيبَ أَنْفِي يَوْمَ الْكُلابِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَتَّخَذْتُ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ، فَأَتَّخَذْتُ مِنْهُ أَنْفًا مِنْ دَهَبٍ.
- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الرَّيِّعُ بْنُ بَدْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ، وَقَدْ رَوَى سَلَمُ بْنُ زَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي الْأَشْهَبِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ شَدُّوا أَسْنَانَهُمْ بِالذَّهَبِ.

اختلفت هنا نسب الجامع، ففي نسخة إبراهيم، و العارضة «حسن غريب»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٨٩٥).

أخرجه أبو داود (الخاتم/ ربط الأسنان بالذهب)، و النسائي (الزينة/ من أصيب

أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب؟) بأسانيد من طريق أبي الأشهب. و النسائي أيضاً في الموضوع المذكور من طريق سلم بن زريق. كلاهما عن عبد الرحمن بن طرفة، عن جده عرفجة.

و أخرجه أبو داود في الموضوع المذكور من طريق إسماعيل بن عليه، عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة، عن أبيه، عن جده. بزيادة أبيه.

و أخرجه أبو داود في الموضوع المذكور من طريق موسى بن إسماعيل، و محمد بن عبدالله الخزازي، عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة بن أسعد أن جده عرفجة بن أسعد أصيب أنفه... فذكره مرسلًا.

و الحديث رجاله ثقات سوى أبي سعد محمد بن ميسر الصاغانى، و هو ضعيف، رُمي بالإرجاء، تقريب. وقال الذهبي في الكاشف: ضَعَفُوهُ، رمي بالتجهم، وقال البخاري: فيه اضطراب. قلنا: لكنه توبع هنا من طرق عدة كما مر في التخريج.

و إضافةً إلى ذلك فيه علة أخرى مما تسبب لإنزال الحديث عن درجة الصحة، و هو الاضطراب، و الانقطاع في الإسناد كما ظهر من تخريج الحديث.

قال ابن القطان: وهذا حديث لا يصح؛ فإنه من رواية أبي الأشهب، واختلف عنه، فالأكثر يقول: عنه، عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة، عن جده، وابن عليه _ عند أبي داود _ يقول: عنه عن عبد الرحمن بن طرفة، عن أبيه، عن عرفجة. قال: فعلى طريقة المحدثين ينبغي أن تكون رواية الأكثرين منقطعة؛ فانها معنونة، وقد زاد فيها ابن عليه واحداً، ولا يدارى هذا قولهم: إن عبد الرحمن بن طرفة سمع جده، وقول يزيد بن زريع: إنه سمع من جده؛ فإن هذا الحديث لم يقل فيه: إنه سمعه منه، وقد أدخل بينهما فيه الأب.

وعلى هذا؛ فان عبد الرحمن بن طرفة المذكور لا يعرف بغير هذا الحديث، ولا يعرف روى عنه غير أبي الأشهب، وإن احتيج فيه إلى أبيه طرفة _ على ما قال ابن عليه، عن أبي الأشهب _ ؛ كان الحال فإنه ليس بمعروف الحال ولا مذكوراً في رواة الأخبار انتهى كلامه.

فبناءً على ما قيل في روايته، و على ما في إسناده من الاضطراب لم يحكم عليه الترمذي بالصحة، بل حسنه لمحيي غير واحد من الآثار مرفوعاً و موقوفاً في الباب مما يؤيد معنى الحديث، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أن ثنيته أصيبت مع رسول الله ﷺ، فأمره أن يتخذ ثنية من ذهب. قال الهيثمي في المجمع (١٥٠/٥): رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح؛ خلا بشر بن معاذ، وهو ثقة، و لكن عروة بن الزبير لم يدرك عبد الله.

٢ _ أثر عثمان ؓ: عن واقد بن عبد الله التميمي، عمن رأى عثمان بن عفان ؓ أنه ضَبَّ أسنانه بذهب. قال الهيثمي: رواه عبد الله بن أحمد، وفيه راوٍ لم يسم، وبقية رجاله ثقات.

٣ _ أثر أنس ؓ: عن سعدان قال: رأيت أنس بن مالك ؓ يطوف به بنوه حول البيت على سواعدهم، و قد شدوا أسنانه بالذهب. قال الهيثمي: رواه الطبراني، و فيه من لم أعرفه.

٤ _ عن حماد بن أبي سليمان قال: رأيت المغيرة بن عبد الله قد شد أسنانه بالذهب، فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: لا بأس. رواه عبد الله بن أحمد، و رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود. و الغرابة هنا _ على ما في بعض النسب _ لا تنافي التحسين، فإن قصة أنف عرفة ؓ انفرد بها عبدالرحمن ابن طرفة.

الحديث الرابع والتسعون بعد المائة

(اللباس / باب دخول النبي ﷺ مكة)

١٧٨١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ الْمَكِّيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رَضِيَ اللَّهُ

عنها قالت: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ؛ وَلَهُ أَرْبَعُ ضَفَائِرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ لِمُجَاهِدٍ سَمَاعًا مِنْ أُمِّ هَانِيٍّ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم، والعارضة «حسن غريب»، و
الباقية متفقة على التحسين فقط. وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٠١١).

أخرجه أبو داود (الترجل/ الرجل يعقص شعره)، وابن ماجه (اللباس/ اتخاذ
الجمعة و الذوائب)، و المصنف في نفس الباب و أحمد (٣٤١/٦، ٤٢٥) من طريق سفيان
بن عيينة. و أحمد (٤٢٥/٦) من طريق إبراهيم بن نافع. كلاهما عن ابن أبي نجيح به.
و الحديث رجاله كلهم ثقات، و سبب إنزال الحديث عن درجة الصحة
الانقطاع بين مجاهد، و بين أم هانئ كما صرح به الترمذي نقلاً عن الإمام البخاري،
فالحديث إسناده منقطع، و هو من أقسام الضعيف؛ لكن حسنه الإمام الترمذي لشواهد
أتت له تؤيد معناه منها:

١ _ حديث أنس ؓ عند البخاري (اللباس/ باب الجعد)، و مسلم (الفضائل/
صفة شعره ﷺ) بلفظ: كان يضرب شعره ﷺ منكبيه، و في رواية: إلى أنصاف أذنيه، و
في أخرى: إلى شحمة أذنيه.

٢ _ و منها حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود (الترجل/ ما جاء في
الشعر) بلفظ: كان شعر رسول الله ﷺ فوق الوفرة، و دون الجملة.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، و أما الغرابة _ على ما في
بعض النسط _ فلا تنافي التحسين؛ فإن قصة دخوله ﷺ مكة مع الضفائر الأربعة تفرد بها
ابن أبي نجيح.

الحديث الخامس والتسعون بعد المائة

(الأطعمة / باب ما جاء في الحمد على الطعام)

١٨١٦ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَكْرِيَّا ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ، فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ نَحْوَهُ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٥٧). أخرجه أحمد (١٠٠/٣)، ومسلم (الدعوات/ استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب) من طريق إسحاق بن يوسف. والنسائي في الكبرى (الوليمة/ الدعاء بعد الأكل) من طريق أبي أسامة. ومسلم في الموضع المذكور من طريق أبي أسامة، ومحمد بن بشر. ثلاثتهم عن زكريا بن أبي زائدة به.

و الحديث رجاله رجال الصحيح، كلهم ثقات، إلا أن الذي حمل أبا عيسى على حطه عن درجة الصحة هو الكلام في حماد بن أسامة من قبل سفيان بن وكيع حيث قال: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بيناً، كان من أسرق الناس لحديث جيد، وقال: كان يتتبع كتب الرواة، فيأخذها، وينسخها، فقال لي ابن نمير: إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه، ثم إنه تتبع الأحاديث من الناس، فنسخها. اهـ. نقله الأزدي في الضعفاء، وقال الحافظ في المقدمة: سفيان بن وكيع هذا ضعيف، لا يُعتمد به كما لا يُعتمد بالناقل عنه، وقال الذهبي في الميزان ردّاً عليه: إنه قول باطل، وأبو أسامة قد قال أحمد فيه: كان ثبناً، ما كان أثبتّه، لا يكاد يخطئ، و روى له الجماعة.

ولكن لما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، لاحظ هذا الجانب في أبي أسامة، فلم يحكم عليه بالصحة، وحسنه لما رأى من المتابعة له، لذلك قال: قد رواه غير واحد عن زكريا بن أبي زائدة نحوه. إضافةً إلى ما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عند أبي داود (الأطعمة/ ما يقول الرجل إذا طعم)، و ابن حبان (٣١٧/٤، رقم ١٣٥١) بلفظ: أنه ﷺ كان إذا أكل، أو شرب؛ قال: «الحمد لله الذي أطعم، و سقى، و سوَّغَه، و جعل له مخرجاً».

٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن حبان (٣١٨/٤)، و الحاكم (٥٤٦/١) بلفظ: «الحمد لله أطعم، و يطعم، و من علينا، فهدانا». و قال: صحيح على شرط مسلم.

٣ _ حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند المصنف (الدعوات/ ما يقول إذا فرغ من الطعام) بلفظ: كان النبي ﷺ إذا أكل، أو شرب؛ قال: «الحمد لله الذي أطعمنا، و سقانا، و جعلنا مسلمين».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السادس و التسعون بعد المائة

(الأطعمة / باب ما جاء في أكل الدجاج)

١٨٢٦ _ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى رضي الله عنه؛ وَهُوَ يَأْكُلُ دَجَاجَةً، فَقَالَ: اذْنُ، فَكُلْ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنْ زَهْدَمٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَهْدَمٍ، وَأَبُو الْعَوَّامِ هُوَ عِمْرَانُ الْقَطَّانُ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٩٩٠).

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق أبي العوام، عن قتادة. و أخرجه البخاري (الذبائح/ لحم الدجاج) مطولاً بتمامه من طريق القاسم بن عاصم. و (الأيمان والنذور/ لا تحلفوا بآبائكم)، و مسلم (الأيمان و النذور/ ندب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها) من طريق أبي قلابة، و القاسم. و مسلم في الموضع المذكور من طريق أبي السليل

ضريب بن ثقيف. ومسلم أيضاً من طريق مطر الوراق. كلهم _ قتادة، القاسم، أبو قلابة، مطر، أبو السليل _ عن زهدم الجرمي به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا العوَّام عمران القطان؛ فإنه صدوق يهمل، و رُمي برأي الخوارج، قال ابن معين: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، و قال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، و قال ابن عدي: وهو ممن يُكْتَب حديثه، و ذكره ابن حبان في الثقات.

و قتادة بن دعامة السدوسي ثقة، رمي بالتدليس، و وضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، و هم الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماح، و منهم من قبلهم، وقد عنعن هنا.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لجيئه من طرق عن زهدم كما أشار إليه هو، و تقدم تفصيله في التخريج.

هذا، و يؤيده أثر ابن عمر رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (٢٤٩٩٨/٥) بسند صحيح أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث السابع والتسعون بعد المائة

(الأطعمة / باب ما جاء في ترك الوضوء قبل الطعام)

١٨٤٧ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ، فَقَالُوا: أَلَا نَأْتِيكَ بِوَضُوءٍ. قَالَ: «إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوَضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم، والعارضة: «حسن صحيح»، و
 الباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٧٩٣).
 أخرجه أبوداود (الأطعمة/ غسل اليدين عند الطعام)، والنسائي (الطهارة/
 الوضوء لكل صلاة) من طريق إسماعيل بن علية به. وأخرجه مسلم (الطهارة/ جواز
 أكل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في ذلك إلخ).
 والحديث رجاله رجال الصحيح، كلهم ثقات أثبات، لم نهتد فيه إلى علة توجب
 إنزاله عن درجة الصحة، ثم تحسينه بمجيئه من طرق، فعلى هذا؛ النسط التي فيها
 التصحيح، والتحسين معاً أولى بالصواب. والله أعلم.

الحديث الثامن والتسعون بعد المائة

(الأشربة / باب ما جاء في شارب الخمر)

١٨٦٢ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ
 السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ؛ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً
 أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ؛ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ؛ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ
 صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ؛ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ؛ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ
 صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ؛ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ؛ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ
 صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ؛ لَمْ يَتُبِ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَسَقَاهُ مِنْ نَهْرِ الْخَبَالِ»، قِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ! وَمَا نَهْرُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: نَهْرٌ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النَّارِ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عَمْرٍو، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٣١٨).
 انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٣٣/٢) من طريق معمر،

عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن عمر رضي الله عنه به. وليس فيه: عن أبيه.

وإسناد الحديث فيه ضعف؛ لأنه من رواية جرير، عن عطاء، وجرير بن عبد الحميد الضبي ثقة، صحيح الكتاب، وقيل: كان في آخر عمره يهتم من حفظه، و عطاء بن السائب صدوق، اختلط بأخرة، و سماع جرير منه ليس بصحيح؛ لأنه سمع منه بعد الاختلاط، قال ابن معين: ما سمع منه جرير، و ذووه ليس من صحيح حديثه، و قال يعقوب بن سفيان: تغير بأخرة، و رواية جرير، و ابن فضيل، و طبقتهم عنه ضعيفة (نهاية الاغتباط). قال الحافظ في المقدمة: هو (عطاء بن السائب) من مشاهير الرواة الثقات؛ إلا أنه اختلط، فضعفوه بسبب ذلك، و تحصل لي من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة، و سفيان الثوري، و زهير بن معاوية، و زائدة، و أيوب، و حماد بن زيد عنه قبل الاختلاط، و أن جميع من روى عنه غير هؤلاء؛ فحديثه ضعيف؛ لأنه بعد اختلاطه، إلا حماد بن سلمة، فاختلف قولهم فيه. اهـ.

و للحديث علة أخرى، وهي الانقطاع بين عبد الله بن عبيد بن عمير، و بين أبيه، قال البخاري: لم يسمع من أبيه شيئاً (تهذيب). و كذا نقل ابن محرز عن ابن معين (كما في هامش تهذيب الكمال نقلاً عن سؤالات ابن محرز).

قلنا: ففيه ثلاث علل: فأولاً: اختلاط عطاء، و الرواي عنه جرير، أو معمر كلاهما أخذ عنه بعد الاختلاط، و ثانياً: الاختلاف على عطاء، فروى جرير عنه، عن عبد الله بن عبيد، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنه، و روى معمر عنه، عن عبد الله بن عبيد، عن ابن عمر بغير واسطة أبيه. وثالثاً: الانقطاع على كل حال.

و مع ذلك حسنه الإمام الترمذي لما يشهد له في الباب:

١ _ من حديث عبد الله بن عمرو عند النسائي (الأشربة/ ذكر الرواية المبينة عن صلوات شارب الخمر) بلفظ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي، فَيَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا». وفي رواية: (الأشربة/ توبة شارب الخمر): «من شرب الخمر شربة؛ لم تقبل له توبة أربعين صباحاً، فإن تاب؛ تاب الله عليه، فإن عاد؛ لم

تقبل توبته أربعين صباحاً، فإن تاب؛ تاب الله عليه، فإن عاد؛ كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال يوم القيامة».

٢ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند أبي داود (الأشربة/ ما جاء في السكر) بلفظ: «كل مخمر خمر، وكل مسكر حرام، ومن شرب مسكراً؛ نجست صلاته أربعين صباحاً، فإن تاب؛ تاب الله عليه، فإن عاد الرابعة؛ كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال، قيل: وما طينة الخبال يا رسول الله! قال: صديد أهل النار، ومن سقاه صغيراً لا يعرف حاله من حرامه؛ كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث التاسع والتسعون بعد المائة

(الأشربة / باب ما جاء ما أسكر قليله فكثيره حرام)

١٨٦٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مَهْدِيٍّ بْنِ مَيْمُونٍ. ح و حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ بْنُ مَيْمُونٍ - الْمَعْنَى وَاحِدٌ - ؛ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، مَا أَسْكَرَ الْفَرْقُ مِنْهُ؛ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ». قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ أَحَدُهُمَا فِي حَدِيثِهِ: «الْحَسَنَةُ مِنْهُ حَرَامٌ».

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَالرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ نَحْوَ رِوَايَةِ مَهْدِيٍّ بْنِ مَيْمُونٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ، وَيُقَالُ عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٥٦٥).

أخرجه أبو داود (الأشربة/ النهي عن المسكر)، وأحمد (٧١/٦، ٧٢، ١٣١) من طريق أبي عثمان الأنصاري به.

و الحديث رجاله ثقات محتج بهم في الصحيحين؛ إلا أبا عثمان عمرو بن سالم، قال الحافظ في التقریب: مقبول (أي حيث يتابع)، و قال الذهبي في الميزان: لا يكاد يُدرى من هو؟ و قال المنذري في مختصر السنن بعد ما نقل تحسين الترمذي: و الأمر كما ذكره؛ فإن راوته جميعهم محتج بهم في الصحيحين سوى أبي عثمان عمرو بن سالم الأنصاري، وهو مشهور لم أجد لأحد فيه كلاماً انتهى. قال الزيلعي في النصب (٣٠٤/٤) : قلت: قال ابن القطان في كتابه: وأبو عثمان هذا لا يعرف حاله بالإجماع، وتعبه صاحب التقيح، فقال: وثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات انتهى.

هذا، و قد نقل الحافظ في التلخيص (٧٣/٤) عن الدارقطني تعليقه بالوقف أيضاً، فلأجل ذلك كله أنزله الإمام عن درجة الصحة، و حسنه لشواهد تعضده، منها:

١ _ حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً عند أحمد (٩١/٢)، و عند ابن ماجه (الأشربة/ ما أسكر كثيره فقليله حرام) بلفظ: «كل مسكر حرام، ما أسكر كثيره، فقليله حرام».

٢ _ حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند النسائي (الأشربة/ تحريم كل ما أسكر كثيره) بلفظ: أن النبي ﷺ نهى عن قليل ما أسكر كثيره.

٣ _ حديث جابر رضي الله عنه عند أبي داود (الأشربة/ النهي عن المسكر)، و النسائي، و ابن ماجه في الموضع المذكور نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

الحديث المائتان

(البر و الصلة/ باب ما جاء في بر الوالدين)

١٨٩٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ أَبْرُ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ، فَلَا أَقْرَبَ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَبَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ هُوَ أَبُو مُعَاوِيَةَ بْنُ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيُّ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَرَوَى عَنْهُ مَعْمَرٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٣٨٣). أخرج أبو داود (الأدب/ بر الوالدين)، وأحمد (٥، ٣/٥)، والحاكم (١٥٠/٤) بأسانيدهم من طريق بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

رجال الإسناد ثقات، ومداره على بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. وقد تكلم في هذه الترجمة فقال أبو زرعة: صالح، ولكن ليس بمشهور، وقال أبو حاتم: هو شيط يكتب حديثه، ولا يحتج به، وجعل الذهبي حديثه من أدنى مراتب الصحيح، وأعلى مراتب الحسن، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (١٦٠)، فراجع له لزماً.

ولما كان من دأب الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لم يحكم على هذا الإسناد بالصحة، بل حسنه بناءً على شواهده، منها:

_ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند المصنف (البر/ الفضل في رضا الوالدين) بلفظ: «رضا الرب في رضا الوالد، وسخط الرب في سخط الوالد».

٣ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (١٥١/٦)، والحاكم (٢٠٨/٣) قال رسول الله ﷺ: «نمت، فرأيتني في الجنة، فسمعت قارئاً يقرأ، فقلت: من هذا؟ قالوا: هذا حارثة بن النعمان»، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك البر، كذلك البر»، وكان أبرّ الناس بأمه.

٤ _ حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند المصنف (البر/ الفضل في رضا الوالدين) مطولاً

بقصة، و فيه: «الوالد أوسط أبواب الجنة، فإن شئت؛ فأضِعْ ذلك الباب، أو احفظه». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

الحديث الحادي بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في النفقة على البنات)

١٩١٣ - حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَحِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتُلِيَ بِشَيْءٍ مِنَ الْبَنَاتِ، فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ؛ كُنَّ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٦٦٥). أخرج البخاري (الأدب / رحمة الولد و تقييله ومعانقته)، و مسلم (الأدب / فضل الإحسان إلى البنات) من خريق شعيب. و البخاري (الزكاة / اتقوا النار و لو بشق ثمرة)، و المصنف (البر / النفقة على البنات و الأخوات) من خريق معمر. و أحمد (٨٧/٦) من خريق محمد بن أبي حفصة. ثلاثتهم - شعيب، معمر، محمد - عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة به مطولاً بقصة.

و أخرجه أحمد (٣٣/٦) عن عبد الأعلى. و (١٦٦/٦)، و عبد بن حميد (١٤٧٣) عن عبد الرزاق. كلاهما عن معمر، عن الزهري، عن عروة به مثل المصنف هنا. وفي رواية أحمد (١٦٦/٦): قال عبد الرزاق: و كان (معمر) يذكره، عن عبد الله بن أبي بكر، و كذا كان في كتابه، يعني: الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة. والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا العلاء بن مسلمة البغدادي شيخ المصنف؛ فإنه ضعيف، قال الأزدي: كان رجلاً سوء، لا يُيالي ما روى، و لا على ما أقدم، لا يحل من عرفه أن يروي عنه، وقال ابن حبان: يروي المقلوبات، و الموضوعات عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به، و قال الذهبي في الكاشف: أثمهم. و قال الحافظ في التريب: متروك. قلنا: و قد توبع هنا.

هذا، و في إسناده اختلف على معمر، فروى عبد الرزاق، و عبد الأعلى، و عبد المجيد عنه، عن الزهري، عن عروة، و روى عنه عبد الله بن المبارك، فزاد بين الزهري و عروة عبد الله بن أبي بكر، كما سبق في التخريج.

لأجل ذلك كله نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام للمتابعات السابق ذكرها، و الشواهد، منها:

- ١ _ حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عند أحمد (٥١/٤) بلفظ: «لا تكَرَهُوا البنات؛ فإنهن المؤمنات الغاليات»، قال الهيثمي (١٥٧/٨): و فيه ابن لهيعة، و حديثه حسن.
- ٢ _ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند أحمد (٤٢/٣، ٩٧)، و البخاري في الأدب المفرد (٧٩) بلفظ: «من عال ثلاث بنات، فأدبهن، و زوجهن، و أحسن إليهن، فله الجنة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثاني بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في رحمة المسلمين)

١٩٢٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: كَتَبَ بِهِ إِلَيَّ مَنْصُورٌ، وَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ: سَمِعَ أَبَا عُمَانَ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه يَقُولُ: «لَا تُنْزَعُ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ».

قَالَ: وَأَبُو عُمَانَ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ، وَيُقَالُ: هُوَ وَالِدُ مُوسَى بْنِ أَبِي عُمَانَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو الزُّنَادِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ مُوسَى ابْنِ أَبِي عُمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ حَدِيثٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٣٣٩١).
أخرجه أبو داود (الأدب/ الرحمة)، وأحمد (٣٠١/٢، ٤٤٢، ٤٦١) بأسانيد من
خريق منصور، عن أبي عثمان به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا عثمان مولى المغيرة بن شعبة، قال الترمذي: لا
يُعرف اسمه، قال الحافظ في التقریب: أبو عثمان التَّبَّان، قيل: اسمه سعيد، وقيل: عمران،
مقبول (أي حيث يتابع)، من الثالثة.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الأمام لشواهد كثيرة،

منها:

١ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، وأبي داود
(الأدب/ الرحمة)، وأحمد (١٦٩/٢) بلفظ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في
الأرض؛ يرحمكم من في السماء.» الحديث.

٢ _ حديث جرير بن عبد الله عند مسلم (الفضائل/ رحمته ﷺ الصبيان) بلفظ:
«من لا يرحم الناس لا يرحمه الله».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثالث بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في الستر على المسلمين)

١٩٣٠ _ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ
الْأَعْمَشِ، قَالَ حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«مَنْ نَفْسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا؛ نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ
الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ فِي الدُّنْيَا؛ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ
سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ فِي الدُّنْيَا؛ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ
مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو عَوَانَةَ، وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ. اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٢٥١٠). أخرج مسلم (الذكر والدعاء/ فضل الاجتماع على تلاوة القرآن)، وأبو داود (الأدب/ المعونة للمسلم)، وابن ماجه (المقدمة/ فضل العلماء والحث على خلب العلم) بأسانيده من خريق الأعمش. وأحمد (٥٢٢/٢) من خريق سهيل بن أبي صالح. والنسائي في الكبرى (كما في الأخراف) من خريق محمد بن المنكدر. ثلاثتهم - الأعمش، ابن المنكدر، سهيل - عن أبي صالح به.

والحديث رجاله ثقات، إلا عبيد بن أسباط، قال أبو حاتم: شيخ، وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: ثقة، وقال الذهبي: وثق، وقال الحافظ في التقریب: صدوق. قلنا: لم ينفرد بالحديث هنا، بل توبع من غير واحد.

وأصل العلة في الإسناد الانقطاع بين الأعمش، وأبي صالح، فقال الأعمش: حَدَّثْتُ، وهذا يشعر بجذف الراو عن أبي صالح، ولا يُدرى من هو؟ فصار الإسناد ضعيفاً، ولكن حسنه الإمام الترمذي لما رواه غير واحد، عن الأعمش، عن أبي صالح، ولم يذكروا فيه: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ كما قال الترمذي نفسه.

نعم، بقيت هنا خيفة، وهي أن الأعمش مدلس، عساه قد دلس في رواية أولئك، ولا سيما حين وجود قوله في إسنادنا هذا: حَدَّثْتُ، ولكن قد زالت الخيفة حينما نرى الأعمش قد صرح بالتحديث في رواية أبي أسامة عنه عند مسلم. وللحديث شواهد كثيرة تؤيده منها:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنه عند البخاري (المظالم/ لا يظلم المسلم المسلم)، و مسلم (الأدب/ تحريم الظلم)، والمصنف (الحدود/ الستر على المسلم) بلفظ: «المسلم

أخو المسلم، لا يظلمه، و لا يُسْلِمه، و من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، و من فرّج عن مسلم كربة؛ فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، و من ستر مسلماً؛ ستره الله يوم القيامة» .

٢ _ حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عند أبي داود (الأدب / الستر على المسلم)، و النسائي (الرجم / الترغيب في ستر العورة) بلفظ: «من ستر عورة أخيه فكأنما استحيا مؤودة في قبرها» .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الرابع بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في الذب عن عرض المسلم)

١٩٣١ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ النَّهْشَلِيِّ، عَنْ مَرْزُوقِ أَبِي بَكْرٍ التَّيْمِيِّ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ؛ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٩٩٥).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٤٤٩/٦) من خريق الليث، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء به.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا بكر النهشلي، و مرزوق، فقد اختلف فيهما توثيقاً و تضعيفاً.

أما أبو بكر؛ فقال ابن معين: ثقة، و قال أبو داد: ثقة، مرجى، وقال أبو حاتم: شيخ صالح، يكتب حديثه، و بالغ ابن حبان، فقال: غلب عليه التقشف؛ حتى صار يهمل؛ ولا يعلم، و يخطئ؛ و لا يفهم، فبطل الاحتجاج به؛ و إن كان ظاهره الصلاح، وقال

الذهبي في الميزان: هو حسن الحديث، صدوق، وقال الحافظ في التقریب: صدوق، رمي بالإرجاء.

و أما مرزوق؛ فقال الذهبي في الميزان: ما روى عنه سوى أبي بكر النهشلي، و قال الحافظ في التقریب: مقبول (أي حيث يُتَابَع)، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة. قال الحافظ: قول الذهبي هذا مبني على توثيق ابن حبان له. لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام بناءً على المتابعة كما سبق في التخریج، و على ما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها عند أحمد (٤٦١/٦) بلفظ: «من ذبَّ عن لحم أخيه بالغيبة؛ كان حقاً على الله أن يعتقه من النار»، و حسنه المنذري في الترغيب، و الهيثمي في المجمع (٩٥/٨).

٢ _ حديث أنس ؓ عند البيهقي في السنن (١٦٨/٨) «من نصر أخاه بظهر الغيب؛ نصره الله في الدنيا و الآخرة». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الخامس بعد المائتين

(البر والصلة / باب ما جاء في التباعد)

١٩٣٧ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَيْسُ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ».

قَالَ: وَ فِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ ؓ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو سُفْيَانَ اسْمُهُ خَلْحَةٌ بْنُ نَافِعٍ. اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٢٣٠٢).

أخرجه مسلم (التوبة/ تحريش الشيطان و بعثه سراياه لفتنة الناس)، و أحمد

(٣١٣/٣) من خريق الأعمش به.

و الحديث رجاله ثقات إلا أبا سفيان خلد بن نافع، قال الحافظ في التريب: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: قال جماعة: ليس به بأس، وقال شعبة: حديثه عن جابر صحيفة. اهـ. و في الميزان: سئل عنه ابن معين، فقال: لا شيء، و قال أبو حاتم: أبو الزبير أحب إليّ منه، و قال ابن المديني: كانوا يضعفونه في حديثه، وقال شعبة: لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث. قلنا: و هذا الحديث ليس منها.

فلذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما له من شواهد،

منها:

١ _ حديث أنس، و أبي الدرداء، و أبي أمامة، و واثلة بن الأسقع ؓ عند الطبراني في الكبير (١٥٢/٨) مطولاً، و فيه: «إن الشيطان قد يئس أن يُعبد؛ ولكنه قد رضي منكم بالتحريش..» الحديث. قال الهيثمي في المجمع (١٥٦/١): فيه كثير بن مروان، و هو ضعيف جداً.

٢ _ حديث أنس ؓ عند البخاري (الأدب/ ما ينهى عن التحاسد، و التبداير)، و مسلم (البر/ النهي عن التحاسد، و التباغض) بلفظ: «لا تفلخعوا، و لا تدابروا، و لا تباغضوا، و لا تحاسدوا، و كونوا عباد الله إخواناً».

٣ _ حديث عمرو بن الأحوص ؓ عند الطبراني في الكبير (٣١/١٧) مطولاً بقصة حجة الوداع، و فيه: «ألا إن الشيطان قد أيس أن يُعبد في بلدكم هذا، في شهركم هذا...». و أخرجه المصنف (التفسير/ سورة التوبة) مطولاً، و ليس فيه هذا اللفظ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث السادس بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في إصلاح ذات البين)

١٩٣٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ، قَالَ ح وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، وَأَبُو أَحْمَدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ الْكَذِبُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: يُحَدِّثُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لِيَرْضِيَهَا، وَالْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ، وَالْكَذِبُ لِيُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ»، وَ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي حَدِيثِهِ: «لَا يَصْلُحُ الْكَذِبُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ خُثَيْمٍ، وَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَسْمَاءَ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ دَاوُدَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم، والعارضة لم يُحَكِّمْ عليه بشيء، و في نسختنا الهندية، و التحفة «حسن» فقط، و نقل المزي في الأخراف (١٥٧٧٠): «حسن غريب».

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٤٥٤/٦) من خريق داود بن عبد الرحمن. و (٤٥٩، ٤٦٠) من خريق سفيان. كلاهما عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشب به.

و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: أبو أحمد الزبيري، و ابن خثيم، و شهر بن حوشب.

أما أبو أحمد؛ فقال الحافظ فيه: ثقة، ثبت؛ إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، قال أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، قلت: و هو يروي هنا عن سفيان، لكن عضده في هذا الحديث بشر بن السري، و هو ثقة.

و أما عبد الله بن عثمان بن خثيم؛ فقال ابن المديني: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، و قال في موضع: ثقة، وقال ابن

عدي: هو عزيز الحديث، أحاديثه حسان، و قال الحافظ في التقریب: صدوق.
وأما شهر؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، كثير الإرسال، والأوهام، وقال
الذهبي في الكاشف: عن شعبة: لقيت شهراً، فلم أعتدَّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي، و
وثقه أحمد، و ابن معين. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، و عن
الأثبات المقلوبات، و نقل الترمذي عن البخاري: شهر حسن الحديث، و قوى أمره.
وقال أحمد: روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسناً.

هذا، و هنا أمر آخر مما تسبب لضعف الإسناد، و هو الاختلاف على شهر _
كما قال الترمذي _ فروى عنه ابن خثيم مسنداً من حديث أسماء، و روى عنه داود بن
أبي هند مرسلًا عن النبي ﷺ.
فلأجل ذلك كله نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الترمذي لما يعضده من
شواهد، منها:

١ _ حديث أبي بكر ﷺ الذي أشار إليه الترمذي في الباب لم نجده مسنداً، وقال
ابن عبد البر في التمهيد (٢٥١/١٦): وفي حديث هجرة النبي ﷺ مع أبي بكر ﷺ إلى
المدينة: أنهما لقيا سراقاً بن مالك بن جعشم، وكان النبي ﷺ، قد أراد من أبي بكر ﷺ
أن يكون المقدم على دابته، ويكون النبي ﷺ خلفه، فلما لقيا سراقاً؛ قال لأبي بكر: من
الرجل؟ قال: باغ، قال: فمن الذي خلفك؟ قال: هاد؟ قال: أحسست محمداً؟ قال: هو
ورائي.

٢ _ حديث أبي أيوب ﷺ عند أبي عوانة (٢١٢/٤) قال: قال رسول الله ﷺ: «
لا يحل الكذب؛ إلا في ثلاث: الرجل يكذب امرأته؛ يرضيها بذلك»، وقال النبي ﷺ:
«الحرب خدعة، والرجل يمشي بين رجلين يصلح بينهما».

٣ _ حديث أم كلثوم رضي الله عنها عند البخاري (الصلح/ ليس الكاذب الذي
يصلح بين الناس)، و مسلم (البر/ تحريم الكذب، و بيان ما يباح منه) قالت: لم أسمعه
يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث: الحرب، و حديث الرجل لامرأته، و
الإصلاح بين الناس.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود. و أما ما نقل المزي من الغرابة فلا ينافي التحسين؛ فإن الحديث غريب من مسند أسماء بنت يزيد، لم يروه عنها إلا شهر، تفرد به ابن خثيم.

الحديث السابع بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء أن المجالس بالأمانة)

١٩٥٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ الْحَدِيثَ، ثُمَّ التَّفَتَ، فَهِيَ أَمَانَةٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٢٣٨٤).
أخرجه أبو داود (الأدب/ نقل الحديث)، و أحمد (٣/ ٣٢٤، ٣٧٩، ٣٨٠) من خريق ابن أبي ذئب. و أحمد (٣/ ٣٩٤) من خريق سليمان بن بلال. كلاهما عن عبد الرحمن بن عطاء به.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ ما عدا عبد الرحمن بن عطاء، قال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ثقة، و ترك مالك الرواية عنه؛ وهو جاره، و قال الحافظ في التقریب: صدوق، فيه لين.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لشواهد، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند البخاري (الاستئذان/ التسليم على الصبيان)، و مسلم (السلام/ استحباب السلام على الصبيان)، و (فضائل الصحابة/ فضل أنس ﷺ) قال: مر النبي ﷺ؛ و أنا مع الصبيان، فسلم علينا، ثم أخذ بيدي، فأرسلني برسالة، فقال: «لا تخبر

بسر رسول الله ﷺ أحداً».

٢ _ حديث أبي سعيد ؓ عند مسلم (النكاح/ تحريم إفشاء سر المرأة)، و أبي داود (الأدب/ نقل الحديث) بلفظ: «إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته، و تفضي إليه ينشر سرها». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الثامن بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في خلاقه الوجه و حسن البشر)

١٩٧٠ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا الْمُكْدِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُكْدِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ خَلْقٍ، وَأَنْ تُفْرِغَ مِنْ دَلْوِكَ فِي إِثْنَاءِ أَخِيكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة «حسن» فقط، و أما في نسختنا الهندية، و التحفة؛ فـ«حسن صحيح» و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٠٨٥).

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٣٠٤)، و أحمد (٣٤٤/٣، ٣٦٠) من خريق المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه به. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا المنكدر بن محمد بن المنكدر، قال الذهبي: فيه لين، و قال ابن معين: ليس بشيء، و قال أبو زرعة: ليس بالقوي، و قال النسائي: ضعيف، و قال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، لا يفهم الحديث، و كان كثير الخطأ، لم يكن بالحافظ لحديث، و قال الحافظ: لين الحديث.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما يشهد له:

- ١ _ حديث أبي ذر رضي الله عنه عند المصنف (البر/ صنائع المعروف)، و ابن حبان (٢٢١/٢، رقم ٤٧٤) بلفظ: «تسمك في وجه أخيك لك صدقة..» الحديث.
- ٢ _ حديث الحسن البصري عند البيهقي في الشعب (٢٥٣/٦) مرسلًا: أن رسول الله ﷺ قال: «إن من الصدقة أن تسلم على الناس؛ وأنت منطلق الوجه». و في رواية: «وأنت خلق الوجه». قال البيهقي: هكذا جاء مرسلًا.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث التاسع بعد المائتين

(البر والصلة / باب ما جاء في الصدق والكذب)

- ١٩٧٣ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا كَانَ خُلُقُ أَبِغَضَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْكُذْبِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَذِبَةِ؛ فَمَا يَزَالُ فِي نَفْسِهِ؛ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ مِنْهَا تَوْبَةً.
- قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

هذا الحديث مع حكمه لم نجده في نسختنا الهندية، و لا التحفة، و لم يذكره المزي في الأخراف، و إنما هو في نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة.

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (١٥٢/٦) . و ابن حبان (رقم ٥٧٣٦) من خريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه . و البزار (كشف ١٠٨/١) من خريق الحسين بن مهدي، و زهير بن محمد. و البيهقي في السنن (١٩٦/١٠) من خريق أحمد بن منصور الرمادي. و في الشعب (٢٠٨/٤) من خريق إسحاق بن إبراهيم الدبري، ستمهم _ أحمد، و ابن زنجويه، و الحسين بن مهدي، و زهير، و أحمد بن منصور، و الدبري _ عن عبد الرزاق به.

و أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢٠٨/٤) من خريق علي بن سلمة اللبقي .
كلاهما _ عبد الرزاق، و اللبقي _ عن معمر به .

و أخرجه البيهقي في السنن (١٩٦/١٠) بإسناده من خريق محمد بن مسلم .
كلاهما _ معمر، و محمد بن مسلم _ عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي
الله عنها به .

و أخرجه البيهقي في السنن (نفس الموضع) بإسناده من خريق محمد بن مسلم، عن
أيوب، عن ابن سيرين، عن عائشة رضي الله عنها .

واختلف في الحديث سنداً و متناً، أما السند؛ فقال أحمد بن منصور الرمادي:
كان في نسختنا عن عبد الرزاق هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، أو غيره، فحدثنا عبد
الرزاق بغير شك، فقال: عن ابن أبي مليكة، ولم يذكر: أو غيره. اهـ. و كذا في رواية
الدبري، و أحمد بن حنبل : عن ابن أبي مليكة، أو غيره، يعني بالشك .

قال البيهقي في الشعب: ورواه محمد بن أبي بكير، عن أيوب، عن ابراهيم بن
ميسرة، عن عائشة رضي الله عنها. قال البخاري: هو مرسل، يعني بين ابراهيم بن
ميسرة، وعائشة، ولا يصح حديث ابن أبي مليكة، قال البخاري: ما أعجب حديث
معمر عن غير الزهري؛ فإنه لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح .

قال البيهقي : وروي من وجه آخر عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عائشة رضي
الله عنها، ولا يصح .

و أما المتن؛ ففي رواية أحمد بن حنبل، و زهير: « ما كان خلق أبغض إلى
أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب ». و في رواية الباقرين: « ما كان خلق أبغض إلى
رسول الله ﷺ من الكذب » .

قلنا: فهذا الاختلاف سنداً و متناً هو الذي منع الترمذي عن تصحيح الحديث؛
وخاصةً حينما رأى البخاريّ يضعفه، و حسنه لمحيّيه من غير وجه _ كما سبق في
التخريج _ و لشواهد في الباب، منها:

١ _ حديث عبد الله بن مسعود ؓ عند المصنف في نفس الباب، و عند

البخاري، مسلم (البر/ قبح الكذب، و حسن الصدق) مطولاً، و فيه: «و إياكم والكذب...»

٢ _ و حديث ابن عمر ؓ عند المصنف في نفس الباب بلفظ: «إذا كذب العبد؛ تباعد عنه الملك ميلاً من نتن ما جاء به». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث العاشر بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في المراء)

١٩٩٣ _ حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ وَرْدَانَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الْكَذِبَ؛ وَهُوَ بَلْخَلٌ؛ بُنِيَ لَهُ فِي رَبْضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ؛ وَهُوَ مُحِقٌّ؛ بُنِيَ لَهُ فِي وَسْطِهَا، وَمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ؛ بُنِيَ لَهُ فِي أَعْلَاهَا». وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٦٨). أخرجه ابن ماجه (السنة/ اجتناب البدع والجد) من خريق ابن أبي فديك، عن سلمة بن وردان به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سلمة بن وردان؛ فإنه ضعيف، قال أحمد: ضعيف الحديث، منكر الحديث، و قال ابن معين: ليس بشيء، و قال النسائي، و أبو داود: ضعيف، و سبب ضعفه كما قال ابن حبان: أنه كبير، و حطمه السنن، فكان يأتي بالشيء على التوهم؛ حتى خرج عن حد الاحتجاج به.

لذلك ضعف إسناده الحديث، و حسنه الإمام لشواهده في الباب، منها:

١ _ حديث أبي أمامة ؓ عند أبي داود (الأدب/ حسن الخلق): قال رسول الله

ﷺ: «أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء؛ وإن كان محققاً، وبيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب؛ وإن كان مازحاً، وبيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه».

٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند المصنف في نفس الباب مرفوعاً: «لا ثمار أخاك، ولا تمازحه، ولا تعدّه موعده فتخلفه».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الحادي عشر بعد المائتين

(الطب / باب ما جاء في أخذ الأجر على التعويد)

٢٠٦٣ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؓ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَتَزَلْنَا بِقَوْمٍ، فَسَأَلْنَاهُمْ الْقَرَى، فَلَمْ يَقْرُونَا، فَلَدَغَ سَيْدُهُمْ، فَأَتُونَا، فَقَالُوا: هَلْ فِيكُمْ مَنْ يَرْقِي مِنَ الْعَقَرِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ؛ أَنَا، وَلَكِنْ لَا أَرْقِيهِ؛ حَتَّى تُعْطُونَا غَنَمًا، قَالَ: فَأَنَا أُعْطِيكُمْ ثَلَاثِينَ شَاةً، فَقَبِلْنَا، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَبَرَأَ، وَقَبَضْنَا الْغَنَمَ، قَالَ: فَعَرَضَ فِي أَنْفُسِنَا مِنْهَا شَيْءٌ، فَقُلْنَا: لَا تَعْجَلُوا؛ حَتَّى تَأْتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَيْهِ؛ ذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي صَنَعْتُ، قَالَ: «وَمَا عَلِمْتُ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ، أَقْبِضُوا الْغَنَمَ، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَأَبُو نَضْرَةَ اسْمُهُ الْمُنْدَرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قُطَيْعَةَ. وَجَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ؛ هُوَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ، وَهُوَ أَبُو بَشَرٍ، وَرَوَى شُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَّانَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

٢٠٦٤ _ حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَشَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُتَوَكِّلِ يُحَدِّثُ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَرُّوا بِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، فَلَمْ يَقْرُوهُمْ، وَلَمْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَاسْتَكَى سَيِّدُهُمْ، فَأَتَوْنَا، فَقَالُوا: هَلْ عِنْدَكُمْ دَوَاءٌ؟ قُلْنَا: نَعَمْ؛ وَلَكِنْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَلَا نَفْعُ؛ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا عَلَى ذَلِكَ قَطِيعًا مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ: فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنَّا يَقْرَأُ عَلَيْهِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَبَرَأَ، فَلَمَّا أَتَيْنَا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم؛ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟» وَلَمْ يَذْكُرْ نَهْيًا مِنْهُ، وَقَالَ: «كُلُّوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهُمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ، وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَّةٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح و التحسين معاً، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٣٠٧).

أخرجه أحمد (١٠/٣)، و عبد بن حميد (٨٦٦)، و ابن ماجه (التجارات/ أجر الراقي)، و النسائي (اليوم والليلة ١٠٢٧) بأسانيدهم من خريق الأعمش، عن جعفر بن إياس، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

و أخرجه البخاري (الإجارة/ ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب)، و أبو داود (الطب/ كيف الرقي) من خريق أبي عوانة. و البخاري (الطب/ الشفاء في ثلاث)، و مسلم (الطب/ جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن)، و المصنف هنا من خريق شعبة. و مسلم في نفس الموضع، و النسائي في الكبرى (الطب/ الشرط في الرقية)، و ابن ماجه في الموضع المذكور من خريق هشيم. ثلاثتهم _ أبو عوانة، شعبة، هشيم _ عن أبي بشر، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

و حديث الأعمش هذا رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن رتبة الصحة مخالفته لثقات ذوي عدد _ كشعبة، و أبي عوانة، و هشيم _ حيث رووا عن أبي بشر، عن أبي

المتوكل، مكان أبي بشر، عن أبي نضرة، فتكون رواية الأعمش شاذ الإِسناد على خريقة المحدثين، لذلك علله الدارقطني في العلل (كما نقل عنه الحافظ في الفتح)، و مع ذلك حسنه الإمام الترمذي لكون الحديث مؤيداً بمجيئه من غير وجه.

فتحسين أبي عيسى لحديث الأعمش واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب بالنسبة لإِسناد حديث الأعمش.

الملاحظة: قال الحافظ في الفتح (ح ٢٢٧٦): و الذي يترجح في نقدي أن الطريقين _ خريق الأعمش، وخريق شعبة ومن تابعه _ محفوظان؛ لاشتغال خريق الأعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة، و من تابعه، فكأنه عند أبي بشر عن شيخين، فحدث به تارة عن هذا، و تارة عن هذا. اهـ.

الحديث الثاني عشر بعد المائتين

(الطب / باب ما جاء في الكمأة و العجوة)

٢٠٦٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالُوا: الْكَمَاءُ جُدْرِي الْأَرْضِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (١٣٤٩٦). أخرجه أحمد (٣٠١/٢، ٣٠٥، ٣٥٦)، و ابن ماجه (الطب / الكمأة و العجوة)، و النسائي في الكبرى (الوليمة/ عجوة العالية) بأسانيدهم من خريق شهر بن حوشب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و أخرجه أحمد (٣٢٥/٢) من خريق شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا شهر بن حوشب؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، وقال الذهبي في الكاشف: عن شعبة: لقيت شهراً، فلم أعتد به، وقال النسائي: ليس بالقوي، و وثقه أحمد، و ابن معين. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، و عن الأثبات المقلوبات، و نقل الترمذي عن البخاري: شهر حسن الحديث، و قوى أمره.

و إضافة إلى ذلك قد اختلف في إسناده على قتادة، فرواه مرة: عن شهر، عن أبي هريرة، و مرة: عن شهر، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي هريرة رضي الله عنه. لذلك كله أنزله الإمام الترمذي عن درجة الصحة، و حسنه لما له من شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه عند البخاري (الطب/ المن شفاء العين)، و مسلم (الأشربة/ فضل الكمأة و مداواة العين بها) بلفظ: «الكمأة من المن، و ماؤها شفاء للعين».

٢ _ حديث رافع بن عمرو المزني رضي الله عنه عند أحمد (٤٨/٣)، و ابن ماجه (الطب/ الكمأة و العجوة) بلفظ: «العجوة و الصخرة من الجنة».

٣ _ حديث أبي سعيد، و جابر رضي الله عنه عند ابن ماجه في الموضع المذكور بلفظ: «الكمأة من المن، و ماؤها شفاء للعين، و العجوة من الجنة». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثالث عشر بعد المائتين

(الفرائض / باب ما جاء في ميراث العصبه)

٢٠٩٨ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ خِثْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ؛ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ خِثْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ خِثْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.
اتَّفَقَتْ نَسْخُ الْجَامِعِ عَلَى تَحْسِينِهِ، وَكَذَا الْمَرْيُ فِي مَا نَقَلَهُ فِي الْأَخْرَافِ (٥٧٠٥).
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٢/٢)، وَابْنُ خِثْلٍ (الفرائض/ ميراث ابن الأب إذا لم يكن ابن)،
وَمُسْلِمٌ (الفرائض/ الحقوا الفرائض بأهلها) بِأَسَانِيدِهِمْ مِنْ خَرِيقٍ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، وَ
مُسْلِمٌ فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ، وَابْنُ دَاوُدَ (الفرائض/ ميراث العصبه)، وَابْنُ مَاجَهَ (الفرائض/
ميراث العصبه)، وَأَحْمَدُ (٣١٣/١) بِأَسَانِيدِهِمْ مِنْ خَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَ
ابْنِ خِثْلٍ، وَمُسْلِمٌ فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ مِنْ خَرِيقِ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ. وَابْنُ مَاجَهَ (الفرائض/
ميراث العصبه)، وَأَحْمَدُ (٣١٣/١) بِأَسَانِيدِهِمْ مِنْ خَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَ
ابْنِ خِثْلٍ، وَأَبُو يُونُسَ. أَرَبَعَتُهُمْ - وَهَيْبٌ، مَعْمَرٌ، رُوحٌ، يَحْيَى - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خِثْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِ (الفرائض/ ابنة وأخ لأب مع أخت لأب وأم) مِنْ
خَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ ابْنِ خِثْلٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا. وَقَالَ: حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ أَشْبَهُ
بِالصَّوَابِ. وَأَيْضًا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (الفرائض/ الرجل يموت و
يترك بنتاً وأختاً وعصبه سواها) بِإِسْنَادِهِ مِنْ خَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ الثَّوْرِيِّ، وَمَعْمَرٍ مَعًا،
عَنْ ابْنِ خِثْلٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا.

وَالْحَدِيثُ رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحَّةِ هُوَ
الِاخْتِلَافُ فِي سَنَدِهِ وَصَلَاً وَإِرْسَالاً، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيِّ لِحَيْثِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَلَمَّا يَشْهَدُ لَهُ
حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عِنْدَ ابْنِ خِثْلٍ (الفرائض/ ابني عم أحدهما أخ لأم، والآخر زوج)
مَرْفُوعًا: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ، وَتَرَكَ مَالًا؛ فَمَالُهُ لِمَوَالِي الْعَصْبَةِ، وَ
مَنْ تَرَكَ كَلًّا، أَوْ ضِيَاعًا؛ فَأَنَا وَلِيُّهُ، فَلَا دُعَى لَهُ».

فَتَحْسِينُ أَبِي عِيسَى وَاقِعٌ مَوْقِعُهُ، وَشَرْخُهُ فِيهِ مَوْجُودٌ.

الحديث الرابع عشر بعد المائتين

(الفرائض / باب ما جاء في الذي يموت؛ و ليس له وارث)

٢١٠٥ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَهُوَ ابْنُ وَرْدَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ مَوْلَى لِلنَّبِيِّ ﷺ وَقَعَ مِنْ عِدْقٍ نَخْلَةٍ، فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرُوا هَلْ لَهُ مِنْ وَارِثٍ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَادْفَعُوهُ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٦٣٨١). أخرجه أحمد (٦/١٣٧، ١٧٤)، و أبو داود (الفرائض/ ميراث ذوي الأرحام)، و النسائي في الكبرى (الفرائض/ توريث ذوي الأرحام دون الموالي)، و ابن ماجه (الفرائض/ ميراث الولاء) بأسانيدهم من خريق عبد الرحمن بن الأصبهاني، عن مجاهد بن وردان به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا مجاهد بن وردان، قال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، و قال الحافظ في التقریب: صدوق.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما يشهد له حديث بريدة ؓ عند أبي داود في الموضع المذكور: مات رجل من خزاعة، فأتى النبي ﷺ بميراثه، فقال: «التمسوا له وارثاً، أو ذا رحم، فلم يجدوا له وارثاً، و لا ذا رحم، فقال رسول الله ﷺ: «أعطوه الكبير من خزاعة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الخامس عشر بعد المائتين

(الفرائض / باب في ميراث المولى الأسفل)

٢١٠٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَدَعْ وَارثًا؛ إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَعْتَقَهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثَهُ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦٣٢٦).
أخرجه أحمد (٢٢١/١)، والحميدي (٥٢٣)، وأبو داود (الفرائض/ ميراث ذوي الأرحام)، والنسائي في الكبرى (الفرائض/ إذا مات المعتق و يبقى المعتق)، وابن ماجه (الفرائض/ من لا وارث له) بأسانيدهم من خريق عمرو بن دينار، عن عوسجة به.
والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عوسجة؛ فإنه مجهول العين، و اختلف في توثيقه و تضعيفه، فقال أبو زرعة: ثقة، و قال البخاري: لم يصح حديثه، و قال أبو حاتم: ليس بمشهور، و قال النسائي: ليس بالمشهور، و لا نعلم أحداً يروي عنه غير عمرو، و ذكره العقيلي في الضعفاء، و ساق له هذا الحديث، و قال: لا يُتَابَعُ عليه، و قال الذهبي: مجهول.
فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لاعتضاده بقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق (١٨/٩) من خريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح أن قيناً كان في خط ابن جمح مات، و لم يترك وارثاً؛ إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَعْتَقَهُ، فقدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مكة، و رُفِعَ ذلك إليه، فأمر أن يُعْطَى ميراثه ذلك العبد الذي أعتق.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث السادس عشر بعد المائتين

(الوصايا / باب ما جاء لا وصية لوارث)

٢١٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَهَنَادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا شَرْحِبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ التَّابِعَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا تُنْفِقُ امْرَأَةٌ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَا الطَّعَامُ؟ قَالَ: «ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا»، ثُمَّ قَالَ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالذَّيْنُ مَقْضِيٌّ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ، وَأَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا.

وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَرَوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَأَهْلِ الْحِجَازِ لَيْسَ بِذَلِكَ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُمْ مَنَّا كَثِيرٌ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ أَصَحُّ، هَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ أَصْلَحُ حَدِيثًا مِنْ بَقِيَّةٍ، وَلِبَقِيَّةٍ أَحَادِيثُ مَنَّا كَثِيرٌ عَنِ الثَّقَاتِ. وَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِيٍّ يَقُولُ: قَالَ أَبُو إِسْحَقَ الْفَزَارِيُّ: خُذُوا عَنْ بَقِيَّةٍ مَا حَدَّثَ عَنِ الثَّقَاتِ، وَلَا تَأْخُذُوا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ مَا حَدَّثَ عَنِ الثَّقَاتِ، وَلَا عَنْ غَيْرِ الثَّقَاتِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضه: «حسن صحيح»، وفي نسختنا الهندية، والتحفة «حسن» فقط، وكذا فيما نقله المزي في الأخراف (٤٨٨٢)، والحافظ في الفتح (٢٧٤٧).

أخرجه أحمد (٢٦٧/٥)، وأبو داود (اليوع/تضمنين العارية)، و (الوصايا/ الوصية للوارث)، و ابن ماجه (النكاح/ الولد للفراش وللعاشر الحجر)، و (التجارات/ ما للمرأة من مال زوجها)، و (الصدقات/ العارية، والكفالة) و (الوصايا/ لا وصية لوارث) بأسانيدهم من خريق إسماعيل بن عياش، عن شرحيل بن مسلم به. والروايات مطولة، و مختصرة.

و أخرجه الطبراني في الكبير (١١٤/٨) من خريق إسماعيل بن عياش الحمصي، عن محمد بن زياد الألهاني الحمصي، عن أبي أمامة رضي الله عنه.

و أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ص ٢٣٨، رقم ٩٤٩) من خريق سليم بن عامر وغيره، عن أبي أمامة وغيره ممن شهد خطبة النبي ﷺ.

و الحديث في إسناده إسماعيل بن عياش، و شرحيل بن مسلم، و قد اختلفت الأقوال فيهما.

أما إسماعيل بن عياش الشامي؛ فعلاوة على ما نقل المصنف هنا من الأئمة: قال الحافظ فيه: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيره، و وضعه الحافظ في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا تقبل رواياتهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و منهم من رد حديثهم مطلقاً، و منه من قبلهم.

و أما شرحيل بن مسلم الخولاني؛ فقال الحافظ: صدوق، فيه لين، ذكره ابن حبان في الثقات، و وثقه أحمد، والعجلي، وضعفه ابن معين. وقد مرّ الكلام عليهما في الحديث (٧١).

قلنا: لا يؤثر تخليط إسماعيل، وتدليسه في صحة الحديث؛ لأنه يروي هنا عن أهل بلده، و قد صرح بالسماع عن شرحيل عند أحمد، فدار الأمر على شرحيل بن مسلم، و هو ممن اختلفوا في حديثهم بين صحيح و تحسين.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لما قد روي هذا الحديث عن أبي أمامة رضي الله عنه من غير هذا الوجه كما أشار إلى ذلك نفسه، وتقدم في التخريج ذكر حديث محمد بن زياد الألهاني، وسليم بن عامر، مع ما للحديث من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس رضي الله عنه عند ابن ماجه (الوصايا/ لا وصية لوارث)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٦٠/١): إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ يسيل عليّ لعابها، فسمعتة يقول: «إن الله جعل لكل ذي حق حقه، ألا! لا وصية لوارث، الولد للفراش، وللعاهر الحجر...» الحديث. قال البوصيري: إسناده صحيح.

٢ _ حديث عمرو بن خارجة عند الترمذي في نفس الباب، والنسائي (الوصايا/ إبطال الوصية للوارث)، وابن ماجه في الموضع المذكور مطولاً مثله. وقال الترمذي: حسن صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، فعلى هذا النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السابع عشر بعد المائتين

(القدر / باب ما جاء أن القلوب بين إصبعي الرحمن)

٢١٤٠ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ! ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! آمَنَّا بِكَ، وَبِمَا جِئْتَ بِهِ، فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ الثَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، لَوْعَدِ اللَّهُ ابْنَ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدِيثُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَنَسٍ أَصَحُّ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة: «حسن صحيح»،
والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٩٢٤).
أخرجه أحمد (١١٢/٣) من خريق أبي معاوية. و (٢٥٧/٣) من خريق عبد
الواحد. كلاهما عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس رضي الله عنه.
و أخرجه ابن ماجه (الدعاء/ دعاء رسول الله ﷺ) من خريق عبد الله بن نمير،
عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس رضي الله عنه.
و أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٦٨٣) من خريق أبي الأحوص، عن
الأعمش، عن أبي سفيان، و يزيد الرقاشي، عنه رضي الله عنه، فجمع بينهما.
و أخرجه أبو يعلى (٣٣١٨/٤) من خريق قبصة، عن سفيان، الأعمش، عن أبي
سفيان، عن جابر رضي الله عنه مثله. وقال الهيثمي في المجمع (١٧٦/١٠): رجاله رجال الصحيح .
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا سفيان، وهو خلد بن نافع الواسطي، قال
الحافظ في التقريب: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: قال جماعة: ليس به بأس، و قال
شعبة: حديثه عن جابر صحيفة. اهـ. و في الميزان: سئل عنه ابن معين، فقال: لا شيء، و
قال أبو حاتم: أبو الزبير أحب إليّ منه، و قال ابن المديني: كانوا يضعفونه في حديثه،
وقال شعبة: لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث. و هذا الحديث ليس منها.
على أنه قد اختلف في إسناده على الأعمش أيضاً، فرؤي عنه: عن أبي سفيان،
عن أنس ، و روي عنه، عن يزيد الرقاشي، عن أنس رضي الله عنه، و روي عنه: عن أبي سفيان،
ويزيد الرقاشي جميعاً، عن أنس رضي الله عنه، و روي عنه: عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه .
فلأجل ذلك كله نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي
لمتابعات سبق ذكرها في التخريج، و لشواهد، منها:

١ _ حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه عند ابن ماجه (المقدمة/ فيما أنكرت الجهمية)

نحوه.

- ٢ _ حديث أم سلمة رضي الله عنها عند المصنف (الدعوات/ باب: مقلب القلوب إلخ)، و أحمد (٣١٥/٦)، نحوه. وقال الترمذي: حسن.
- ٣ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (٩١/٦، ٢٥٠) مثله. قال الهيثمي في الجمع (٢١٠/٧): فيه صالح بن محمد، وقد وثقه أحمد، ضعفه أكثر الناس، وبقية رجاله رجال الصحيح.
- ٤ _ حديث أبي ذر رضي الله عنه عند ابن جرير الطبري كما في الكنز (١/ رقم ١١٦١) مختصراً.
- ٥ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند مسلم (القدر/ تصريح الله تعالى القلوب كيف شاء) نحوه.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثامن عشر بعد المائتين

- (الفتن / باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث)
- ٢١٥٨ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه أَشْرَفَ يَوْمَ الدَّارِ، فَقَالَ: أَنُشِدُكُمْ اللَّهَ: أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ؛ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: زَنًا بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ ارْتِدَادٍ بَعْدَ إِسْلَامٍ، أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ بَغَيْرِ حَقٍّ، فَقُتِلَ بِهِ؟» فَوَاللَّهِ مَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ، وَلَا فِي إِسْلَامٍ، وَلَا ارْتَدَدْتُ مُنْذُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَا قَتَلْتُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، فِيمَ تَقْتُلُونَنِي؟
- قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَاهُ حَمَّادُ ابْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،
فَرَفَعَهُ، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هَذَا
الْحَدِيثَ، فَأَوْقَفُوهُ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُثْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا.
اتَّفَقَتْ نَسَخُ الْجَامِعِ عَلَى تَحْسِينِهِ، وَكَذَا الْمَزِي فِي مَا نَقَلَهُ فِي الْأَخْرَافِ (٩٧٨٢).
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦١/١، ٦٥، ٧٠)، وَابْنُ دَاوُدَ (الْدِّيَاتِ) / الْإِمَامُ يَأْمُرُ بِالْعَفْوِ فِي
الْدَّمِ، وَابْنُ مَاجَهَ (الْحُدُودِ) لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ (بَأْسَانِيْدِهِمْ مِنْ خَرِيْقٍ
حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ بِهِ).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (الْمَحَارِبَةُ) ذَكَرَ مَا يَحِلُّ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ مِنْ خَرِيْقٍ عَيْسَى بْنُ
خُبَاعٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ
بْنُ رِبْعَةٍ، قَالَا: كُنَّا مَعَ عُثْمَانَ. الْحَدِيثُ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ الْكَبِيرِ مِنْ خَرِيْقٍ الْبُخَارِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ شَيْبٍ، عَنْ
حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ مِثْلَهُ مَرْفُوعًا.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (الْمَحَارِبَةُ) الْحَكَمُ فِي الْمُرْتَدِّ مِنْ خَرِيْقٍ بَسْرُ بْنُ سَعِيدٍ. وَأَحْمَدُ
(٦٣/١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ مِنْ خَرِيْقٍ ابْنِ عَمْرِو. وَأَحْمَدُ (٦٣/١) مِنْ خَرِيْقٍ
مُجَبَّرٍ. ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ عُثْمَانَ ﷺ مَرْفُوعًا.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٥١/٥) مِنْ خَرِيْقٍ وَكِيعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي
حَصِينٍ، عَنْ عُثْمَانَ ﷺ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ، وَزَادَ فِيهِ رَجُلًا رَابِعًا، وَهُوَ مِنْ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ.

وَالْحَدِيثُ رَجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مَعْرُوفُونَ؛ إِلَّا أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحَّةِ
اِخْتِلَافُ الرِّوَاةِ فِي الْإِسْنَادِ رَفْعًا، وَوَقْفًا؛ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ، وَنَقَلَ فِي الْعِلَلِ الْكَبِيرِ
(ص ٨١٣) عَنِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، فَقَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: رَوَاهُ حَمَادُ
بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَهُ، وَرَفَعَهُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ

بن ربيعة، عن عثمان رضي الله عنه قوله، وحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عثمان، عن النبي ﷺ مرفوع. (يعني: أن ما في رواية النسائي عن عبد الله بن عامر مرفوعاً وهم، و مثله قال الدارقطني في العلل). قال محمد: روى الحديثين جميعاً يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أبو عيسى: وإنما روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري مرفوعاً حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأما الآخرون؛ فرووا عن يحيى بن سعيد موقوفاً. فهذا الاختلاف في رفع الحديث ووقفه حمل أبا عيسى على حظه من درجة الصحة، ثم تحسينه بناءً على الشواهد، منها:

١ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند البخاري (الديات/ قول الله تعالى إن النفس بالنفس)، و مسلم (القسامة/ ما يباح به دم المسلم) و المصنف (الديات/ لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث) بلفظ: « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، و اني رسول الله إلا باحدى ثلاث، النفس بالنفس، والثيب الزاني، و المفارق لدينه، التارك الجماعة ».

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود (الحدود/ الحكم في من ارتد)، و النسائي (المحاربة/ ذكر ما يحل به دم المسلم)، و أحمد (٥٨/٦، ١٨١، ٢٠٥) مثله، و قال الحاكم (٣٥٣/٤، ٣٥٤): على شرط الشيخين، و وافقه الذهبي .

٣ - حديث جابر رضي الله عنه عند البزار (كشف ٢١١/٢) نحوه، وقال الهيثمي في المجمع (٢٥٢/٦): فيه محمد بن أبي ليلي، و هو سيئ الحفظ. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث التاسع عشر بعد المائتين

(الفتن / باب ما جاء في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر)

٢١٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَنْبِئَكُمْ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُوْنَهُ، فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهِذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا فيما نقله المزي في الأخراف (٣٣٦٦)، و نقل المنذري في الترغيب (١٦٠/٣) عن الترمذي «حسن غريب».

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٣٨٩/٥، ٣٩١) من خريق إسماعيل بن جعفر، و سليمان بن بلال. كلاهما عن عمرو بن أبي عمرو به.

و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، و عمرو بن أبي عمرو، و عبد الله الأنصاري.

أما عبد العزيز بن محمد الدراوردي؛ فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال الحافظ في المقدمة: وثقه ابن معين، و ابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، و إذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، و إذا حديث من كتب الناس؛ وهم، و كان يقرأ من كتبهم، فيخطئ. و لكن توبع هنا بإسماعيل بن جعفر عند المصنف و أحمد، و بسليمان بن بلال عند أحمد كما تقدم في التخريج.

و أما عمرو بن أبي عمرو؛ ففي التقريب: ثقة، ربما وهم، وقال النسائي (المناسك/ إذا أشار الحرم إلى الصيد، فقتله الحلال): ليس هو بالقوي في الحديث؛ و إن كان قد روى عنه مالك، و قال الحافظ في المقدمة: وثقه أحمد، و أبو زرعة، و أبو حاتم، والعجلي، وضعفه ابن معين، و النسائي، و عثمان الدارمي لروايته عن عكرمة حديث البهيمة، و احتج به البخاري عن غير عكرمة اهـ ملخصاً. و هنا يروي عن غير عكرمة.

و أما عبد الله الأنصاري؛ فقال يحيى بن معين: لا أعرفه، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، و قال الذهبي في الكاشف: وثق. ذكره ابن حبان في الثقات.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لما له من شواهد،

منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البزار كما في المجمع (٧/ ٢٦٦)، و الطبراني في الأوسط (البحرين ٤ / ١٣٩) قال الهيثمي: فيه حبان بن علي، وهو متروك، وقد وثقه ابن معين في رواية، وضعفه في غيرها.

٢ - حديث علي رضي الله عنه موقوفاً عليه نحوه عند الحارث بن أبي أسامة كما في المطالب (٣ / ٢١٠)، وقال البوصيري في الاتحاف (١٠ / ١٤٤): رواه الحارث موقوفاً بسند فيه راوٍ لم يُسمَّ.

٣ - حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه عند الحارث كما في الاتحاف (١٠ / ١٥٢)، و عند ابن حبان في الصحيح (١) (البرو الاحسان/ الصدق و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ١/ ٢٥٩، ٢٦٠) مثله.

٤ - حديث عائشة رضي الله عنها عند ابن حبان في الموضع المذكور نحوه. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث العشرون بعد المائتين

(الفتن / باب ما جاء في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر)

٢١٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، الْأَشْهَلِيُّ، عَنْ حَدِيثِ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا تَقُومُ السَّاعَةُ؛ حَتَّى تَقْتُلُوا إِمَامَكُمْ، وَتَجْتَلِدُوا بِأَسْيَافِكُمْ، وَيَرِثَ دُنْيَاكُمْ شِرَارُكُمْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٣٦٥).

أخرجه ابن ماجه (الفتن/ أشرط الساعة) من خريق عبد العزيز الدراوردي. و أحمد (٣٨٩/٥)، و الطيالسي (رقم ٤٣٩) من خريق إسماعيل بن جعفر. كلاهما عن عمرو بن أبي عمرو به.

و الحديث إسناده نفس إسناده الحديث السابق، و قد تقدم ما فيه مع الكلام عليه، و لذلك نزل عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لشواهد تعضده، و تناول الحديث ثلاث معاني تقع قبل وقوع الساعة: قتل الإمام، و القتال فيما بين المسلمين، و تسلط الأشرار، و كل من هذه المعاني قد وردت به نصوص عديدة، منها:

١ _ حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه عند أحمد (٢٦٣/٤)، و الطبراني، و أبي يعلى (٢١٢/٣) كما في المجمع (٢٩٢/٧) مرفوعاً: «يكون بعدي قوم يأخذون الملك، يقتل عليه بعضهم بعضاً» قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح؛ غير ثروان، و هو ثقة.

٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (الفتن/ باب بدون ترجمة بعد باب خروج النار) مطولاً، وفيه: «ويكثر الهرج، و هو القتل، القتل».

٣ _ حديث أبي موسى رضي الله عنه عند البخاري (الفتن/ ظهور الفتن)، و مسلم (العلم/ رفع العلم وقبضه) بلفظ: «إن بين يدي الساعة أياماً يُرفع فيها العلم، و ينزل فيها الجهل، ويكثر فيها الهرج، و الهرج؛ القتل».

٤ _ حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند مسلم (الفتن/ قرب الساعة) بلفظ: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق»

٥ _ حديث أنس رضي الله عنه عند ابن ماجه (الفتن/ شدة الزمان) بلفظ: «لا يزداد الأمر إلا شدة، و لا الدنيا إلا إدياراً، و لا الناس إلا شحاً، و لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والعشرون بعد المائتين

(الفتن / باب ما أخبر النبي ﷺ بما هو كائن إلى يوم القيامة)

٢١٩١ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ، الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ الْقُرَشِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا صَلَاةَ الْعَصْرِ بِنَهَارٍ، ثُمَّ قَامَ خَطِيبًا، فَلَمْ يَدَعْ شَيْئًا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ؛ إِلَّا أَخْبَرَنَا بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، وَكَانَ فِيمَا قَالَ: «إِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا، فَنَظِيرٌ كَيْفَ تَعْمَلُونَ أَلَا! فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا النَّسَاءَ»، وَكَانَ فِيمَا قَالَ: «أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ»، قَالَ: فَبَكَى أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: قَدْ وَاللَّهِ رَأَيْنَا أَشْيَاءَ، فَهَبْنَا، فَكَانَ فِيمَا قَالَ: «أَلَا! إِنَّهُ يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَدَرِ غَدْرَتِهِ، وَلَا غَدْرَةَ أَعْظَمَ مِنْ غَدْرَةِ إِمَامٍ عَامَّةٍ، يُرَكِّزُ لَوَاؤُهُ عِنْدَ اسْتِهِ»، فَكَانَ فِيمَا حَفِظْنَا يَوْمَئِذٍ: «أَلَا إِنَّ بَنِي آدَمَ خُلِقُوا عَلَى خَبَقَاتٍ شَتَّى، فَمِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ مُؤْمِنًا، وَيَحْيَى مُؤْمِنًا، وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ كَافِرًا، وَيَحْيَى كَافِرًا، وَيَمُوتُ كَافِرًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ مُؤْمِنًا، وَيَحْيَى مُؤْمِنًا، وَيَمُوتُ كَافِرًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ كَافِرًا، وَيَحْيَى كَافِرًا، وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا. أَلَا! وَإِنَّ مِنْهُمْ الْبَاطِلِيَّ الْعَظْبَ، سَرِيعَ الْفِيءِ، وَمِنْهُمْ سَرِيعُ الْعَظْبِ، سَرِيعُ الْفِيءِ، فَتِلْكَ بِتِلْكَ. أَلَا! وَإِنَّ مِنْهُمْ سَرِيعَ الْعَظْبِ، بَاطِلِيَّ الْفِيءِ، أَلَا! وَخَيْرُهُمْ بَاطِلِيَّ الْعَظْبِ، سَرِيعُ الْفِيءِ، أَلَا! وَشَرُّهُمْ سَرِيعُ الْعَظْبِ، بَاطِلِيَّ الْفِيءِ، أَلَا! وَإِنَّ مِنْهُمْ حَسَنَ الْقَضَاءِ، حَسَنَ الطَّلَبِ، وَمِنْهُمْ سَيِّئُ الْقَضَاءِ، حَسَنُ الطَّلَبِ، وَمِنْهُمْ حَسَنُ الْقَضَاءِ، سَيِّئُ الطَّلَبِ، فَتِلْكَ بِتِلْكَ، أَلَا! وَإِنَّ مِنْهُمْ السَّيِّئَ الْقَضَاءِ، السَّيِّئَ الطَّلَبِ، أَلَا! وَخَيْرُهُمْ الْحَسَنُ الْقَضَاءِ، الْحَسَنُ الطَّلَبِ، أَلَا! وَشَرُّهُمْ سَيِّئُ

الْقَضَاءِ، سَيِّئُ الطَّلَبِ، أَلَا! وَإِنَّ الْعُضْبَ جَمْرَةٌ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، أَمَا رَأَيْتُمْ إِلَى حُمْرَةِ عَيْنَيْهِ، وَانْتِفَاحِ أَوْذَاحِهِ؟ فَمَنْ أَحَسَّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ فَلْيَلْصِقْ بِالْأَرْضِ، قَالَ: وَجَعَلْنَا نَلْتَفِتُ إِلَى الشَّمْسِ، هَلْ بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا! إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا فِيهَا مَضَى مِنْهَا؛ إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا فِيهَا مَضَى مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ، وَأَبِي مَرْيَمَ، وَأَبِي زَيْدِ بْنِ أَخْطَبَ، وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّثَهُمْ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا فيما نقله المزني في الأخرا ف (٤٣٦٦)، و الحافظ في الفتح (ح ٣١٩٢).

أخرجه الحميدي (٧٥٢)، و أحمد (٧/٣، ١٩، ٦١، ٧٠)، و ابن ماجه (الفتن/ فتنة النساء)، و أيضاً (باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر)، و الحاكم (٥٥١/٤) بأسانيدهم من خريق علي بن زيد بن جدعان به. و الأحاديث مطولة و مختصرة. و أخرجه الطبراني في الأوسط (١٤١/٤، رقم ٣٨١٧) من خريق علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عطاء بن ميسرة، عن أبي نضرة، عنه رضي الله عنه نحوه بتمامه. و أخرجه أحمد (٨٤/٣)، و النسائي في الكبرى (كما في الأخرا ف ٣٩٩٥) من خريق ابن عون، عن الحسن البصري، عنه رضي الله عنه مقتصراً بقوله: «إن الدنيا خضرة حلوة، ألا فاتقوا الدنيا، و اتقوا النساء، ألا! و إن لكل غادر لواء، و إن أكثر ذاكم غلراً أمير العامة».

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا علي بن زيد بن جدعان؛ فقال الحافظ في التقريب: ضعيف، و قال الذهبي في الكاشف: أحد الحفاظ، ليس بالثبت، و قال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين، و قال في المغني: صالح الحديث، قال حماد بن زيد:

كان يقلب الأحاديث، وذكر شعبة أنه اختلط، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، يهم، و يخطئ، وقال أبو حاتم: لا يُحتج به، وقال المصنف في الجامع (العلم/ الأخذ بالسنة و اجتناب البدعة): صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره، وقال شعبة: كان رفاعاً.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما توبع ابن جدعان بعطاء بن ميسرة متابعاً تامة في تمام الحديث، و من ابن عون متابعاً قاصرة في بعضه؛ كما تقدم في التخريج، إضافةً إلى أنه يتأيد كل واحد من مضامين الحديث بأحاديث أخرى، كما اعتضد الحديث بما ورد عن غير واحد من الصحابة مرفوعاً الخبر بما هو كائن إلى يوم القيامة مطلقاً، منها:

١ _ حديث حذيفة بن اليمان ؓ عند البخاري (القدر/ باب قوله تعالى و كان أمر الله قدراً مقدوراً)، و مسلم (أوائل الفتن) بلفظ: «لقد خطبنا النبي ﷺ خطبة ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره، علمه من علمه، و جهله من جهله. إلخ.

٢ _ حديث أبي زيد بن أخطب ؓ عند مسلم في الموضع المذكور، وأحمد (٥/ ٣٤١) بلفظ: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح، ثم صعد المنبر، فخطبنا؛ حتى حضرت الظهر، ثم نزل، فصلى الظهر، ثم صعد المنبر، فخطبنا؛ حتى حضرت العصر، ثم نزل، فصلى العصر، فصعد المنبر؛ حتى غابت الشمس، فحدثنا بما كان، و ما هو كائن، فأعلمنا أحفظنا.

٣ _ حديث سهل بن سعد الساعدي ؓ عند البخاري (الجهاد/ لايقول: فلان شهيد)، و مسلم (الإيمان/ غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه) مطولاً، وفيه: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس؛ وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس؛ وهو من أهل الجنة».

٤ _ حديث أبي ذر ؓ عند ابن حبان (٥٠١/١٢) مرفوعاً بلفظ: «إذا غضب أحدكم؛ وهو قائم؛ فليجلس، فإن ذهب عنه الغضب؛ و إلا؛ فليضطجع».

٥ _ حديث حذيفة ؓ عند البخاري (الاستقراض/ حسن التقاضي) قال: سمعت

النبي ﷺ يقول: مات رجل فقيل له، قال: كنت أبايع الناس، فأتجوز عن الموسر، وأخفف عن المعسر، فغفر له.

٦ - حديث أبي هريرة ؓ عند البخاري (الاستقراض/ هل يعطى أكبر من سنه) مرفوعاً: «فإن من خيار الناس أحسنهم قضاء».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثاني والعشرون بعد المائتين

(الفتن / باب ما جاء أنه تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم)

٢١٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْجِيِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ؓ قَالَ عِنْدَ فِتْنَةِ عُمَانَ بْنِ عَقَّانٍ ؓ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي»، قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي، وَبَسَطَ يَدُهُ إِلَيَّ لِيَقْتُلَنِي؟ قَالَ: «كُنْ كَابِنِ آدَمَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَخَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي وَاقِدٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَخَرَشَةَ ؓ.

وهذا حديث حسن. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَزَادَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ رَجُلًا، قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَعْدٍ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٨٤٦).

أخرجه أحمد (١٨٥/١) بنفس السند و المتن.

و أخرجه أبوداود (الفتن/ النهي عن السعي في الفتنة) من خريق مفضل، عن

عياش به. و لكن زاد بين بسر بن سعيد و سعد بن أبي وقاص واسطة حسين بن عبد الرحمن الأشجعي.

و أخرجه أحمد (١/ ١٦٨) من خريق ابن لهيعة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن حسين، عنه عليه السلام، وليس فيه بسر، و قلب ابن لهيعة حسين بن عبد الرحمن.

و أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (١/ ١٨٢، رقم ١٢٨) من خريق محمد بن الأسود بن خلف مولى لسعد، عن أم ولد سعد عليه السلام نحوه مطولاً بقصة. و الحديث رجاله ثقات، معروفون؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الاختلاف، و الاضطراب في إسناده؛ كما أشار إلى ذلك الترمذي، و اتضح ذلك خلال تخريجنا للحديث.

و أيضاً في الإسناد مظنة الانقطاع، عُلِمَ ذلك من زيادة حسين بن عبد الرحمن الأشجعي في رواية المفضل بن فضالة، عن عياش بن عباس، قال الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ١٤٥): سئل الدارقطني عنه، فذكر الاختلاف فيه، قال: وحديث مفضل بن فضالة أشبه بالصواب والله أعلم. اهـ.

و مع ذلك حسنه الإمام الترمذي لجيئ الحديث عن سعد عليه السلام من غير هذا الوجه، و لاعتضاده بشواهد أخرى في الباب، منها:

١ _ حديث أبي هريرة عليه السلام عند البخاري (الفتن/ تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم) و مسلم (الفتن) مثله.

٢ _ حديث أبي بكرة عليه السلام عند مسلم في الموضع المذكور، و أبي داود (الفتن/ النهي عن السعي في الفتنة) نحوه.

٣ _ حديث خباب بن الأرت عند أحمد (٥/ ١١٠) نحوه مطولاً بقصة. قال الهيثمي في المجمع (٣٠٣/ ٧) ما معناه: فيه رجل من عبد القيس لم أعرفه، و بقية رجاله رجال الصحيح .

٤ _ حديث ابن مسعود عليه السلام عند أبي داود في الموضع المذكور، و أحمد (١/

(٤٤٨) نحوه، قال المنذري في المختصر: في إسناد القاسم بن غزوان، و هو شبه مجهول، وفيه أيضاً شهاب بن خراش أبو السلط الحوشبي، قال ابن المبارك و غيره ثقة، وقال ابن عدي: في بعض رواته ما ينكر عليه. انتهى ملخصاً.

٥ _ حديث أبي موسى رضي الله عنه عند المصنف (الفتن/ اتخاذ السيف من خشب)، و أبي داود في الموضع المذكور، وابن ماجه (الفتن/ باب الثبوت في الفتنة)، و أحمد (٤/ ٤٠٨)، (٤١٦) نحوه. قال المنذري في المختصر: فيه عبد الرحمن بن ثروان تكلم فيه بعضهم، و وثقه يحيى بن معين، و احتج به البخاري.

٦ _ حديث خرشة بن الحر رضي الله عنه عند أحمد (٤/ ١١٠)، و أبي يعلى (٢/ ٢٢٥)، و الطبراني في الكبير (٤/ ٢١٨) نحوه. قال الهيثمي في الجمع (٧/ ٣٠٠): فيه أبو كثير المحاربي، و لم أعرفه، و بقية رجاله ثقات.

٧ _ حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٣٣٠٧)، والأوسط (البحرين ٤/ ١٦٠) نحوه، و قال الهيثمي (٧/ ٣٠٣): فيه عبد الله بن صالح، وقد وثق، وفيه ضعف، و بقية رجاله رجال الصحيح . فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الثالث والعشرون بعد المائتين

(الفتن / باب منه، أي: من باب ما جاء في أشراف الساعة)

٢٢٠٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزى فيما نقله في الأخراف (٧٥٤).
أخرجه أحمد (٣/ ١٠٧)، من خريق ابن أبي عدي. و (٣/ ٢٠١)، و عبد بن حميد (١٤١٢) من خريق يزيد بن هارون. كلاهما عن حميد به.

و أخرجه مسلم (الإيمان/ ذهاب الإيمان آخر الزمان)، و أحمد (٣/ ١٦٢) و عبد بن حميد (١٢٤٧) من خريق معمر. و مسلم في الموضع المذكور، و أحمد (٣/ ٢٥٩)، (٢٦٨) من خريق حماد بن سلمة. كلاهما، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه.

و الحديث رجال إسناده كلهم ثقات، من رجال الصحيح؛ لانعلم سبباً يوجب حطه عن درجة الصحة، اللهم إلا أن يقال: إن العلماء قد تكلموا في رواية حميد عن أنس، فقال حماد بن سلمة: عامة ما يرويه عن أنس رضي الله عنه سمعه من ثابت، و هكذا قال ابن خراش، و قال عيسى بن عامر بن الطيب، عن أبي داود، عن شعبة: كل شيء سمع حميد عن أنس خمسة أحاديث، و قال الحميدي عن سفيان: كان عندنا شويب بصري، يقال له درست، فقال لي: إن حميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس رضي الله عنه، و من ثابت، و قتادة، عن أنس؛ إلا شيء يسير، فكنت أقول له: أخبرني بما شئت من غير أنس، فأسأل حميداً عنها، فيقول: سمعت أنساً. و قال يوسف بن موسى، عن يحيى بن يعلى المحاربي: خرج زائدة حديث حميد الطويل، و قال ابن حبان: كان يدلّس، سمع من أنس ثمانية عشر حديثاً، و سمع من ثابت البناني، فدّلّس عنه. و لكن قال العلائي: فعلى تقدير أن يكون أحاديث حميد مدّلّساً، فقد تبين الوساطة فيها، و هو ثقة صحيح.

وقال الحافظ ابن حجر: و رواية عيسى بن عامر المتقدمة أن حميداً إنما سمع من أنس خمسة أحاديث قول بلخل، فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة، و عيسى بن عامر ما عرفت، و حكاية سفيان عن درست ليست بشيء؛ فإن درست هالك، و أما ترك زائدة حديثه فذاك لأمر آخر لدخوله في شيء من أمور الخلفاء. اهـ ملخصاً من التهذيب.

و إضافة إلى ذلك قد بين الترمذي في إسناده اختلافاً على حميد، فروى ابن أبي عدي عنه مرفوعاً، و روى خالد بن الحارث عنه موقوفاً، فقال في العلل (ص ٨١٩):

سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث فيه اضطراب، و روى بعضهم هذا الحديث عن حميد، ولم يرفعه. اهـ. و هذا الاختلاف في نفسه مما ينبئ عن قلة ضبط الراوي للحديث.

فلعل الإمام الترمذي لاحظ الأمرين _ أو الأمر الثاني فقط _ ، فأنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه لما له من متابعات، فتابع ابن أبي عدي يزيد بن هارون، و غيره، و تابع حميداً ثابت كما سبق في التخريج، علاوةً على ما له من شواهد في الباب مما يدل على أن الساعة لا تقوم ما دام يبقى مؤمن واحد على صعيد الأرض، منها:

١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الحاكم (٥٤١/٤) مطولاً، وفيه: «لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد لله فيه حاجة» الحديث. و قال: هذا حديث صحيح الإسناد. وفي رواية له في مسند الفردوس (٨٤/٥، رقم ٧٥٣٢): «لا تقوم الساعة على أحد يشهد أن لا إله إلا الله، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر».

٢ _ حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند مسلم (الفتن/ قرب الساعة) بلفظ: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق».

٣ _ حديث علباء السلمي عند أحمد (٤٩٩/٣)، والطبراني في الكبير (١٨/ ١٥٦) نحو حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال الهيثمي في المجمع (١٣/ ٨) رجاله ثقات. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الرابع والعشرون بعد المائتين

(الفتن/ باب منه، أي من باب ما جاء في أشراط الساعة)

٢٢٠٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، قَالَ ح. وَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، الْأَشْهَلِيُّ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ؛ حَتَّى

يَكُونُ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكْعُ ابْنِ لُكْعٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضه: «حسن غريب»، وفي نسختنا الهندية و التحفة «حسن» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٣٦٧، مقارنة بـ ٣٣٦٦).

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٣٨٩ / ٥)، و البيهقي في الدلائل (٣٩٢ / ٦) من خريق إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن عمرو به. و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وهو صدوق، وقد توبع هنا.

وعمر بن أبي عمرو: وثقه أحمد، و أبو زرعة، و أبو حاتم، والعجلي، وضعفه ابن معين، و النسائي، و عثمان الدارمي لروايته عن عكرمة حديث البهيمة، و احتج به البخاري عن غير عكرمة، و هنا يروي عن غير عكرمة .

و عبد الله الأنصاري، مقبول. و تقدم الكلام عليهم قريباً في الحديث (٢١٩). لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام نظراً لشواهد الكثرة، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ؓ عند أحمد (٣٢٦ / ٢)، نحوه، و قال الهيثمي في المجمع (٢٢٠ / ٧): رجاله رجال الصحيح غير كامل بن العلاء، وهو ثقة.

٢ _ حديث أنس ؓ عند ابن حبان في صحيحه (٦٧٢١) مثله مطولاً.

٣ _ حديث عمر بن الخطاب ؓ عند الطبراني في الأوسط (٦٤ / ٥)، وقال الهيثمي في المجمع (٣٢٥ / ٧): رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين، و رجال أحدهما ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود. و ما في بعض النسخ من قوله «حسن غريب»؛ فلا ينافي ذلك، فإنه تفرد به عمرو بن أبي عمرو عن عبد الله، عن

الحديث الخامس والعشرون بعد المائتين

(الفتن / باب ما جاء في الخلافة)

٢٢٢٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَشْرَجُ بْنُ نُبَاتَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ، قَالَ حَدَّثَنِي سَفِينَةُ رضي الله عنها : « الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ مَلِكٌ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ لِي سَفِينَةُ: أَمْسِكَ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، ثُمَّ قَالَ: وَخِلَافَةَ عُمَرَ رضي الله عنه، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ رضي الله عنه، ثُمَّ قَالَ لِي: أَمْسِكَ خِلَافَةَ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: فَوَجَدْنَاهَا ثَلَاثِينَ سَنَةً، قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ، قَالَ: كَذَبُوا بَنُو الزَّرْقَاءِ، بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: لَمْ يَعْهَدْ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي الْخِلَافَةِ شَيْئًا.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ.

اتَّفَقَتْ نَسَخُ الْجَامِعِ عَلَى تَحْسِينِهِ، وَكَذَا الْمَزِي فِي مَا نَقَلَهُ فِي الْأَخْرَافِ (٤٤٨٠)، وَالْمَنْذَرِي فِي الْمَخْتَصَرِ (٢٧١/٤).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (السَّنَةِ / بَابُ فِي الْخُلَفَاءِ)، وَالحَاكِمُ (١٤٥/٣) مِنْ خَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ. وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (الْمَنَاقِبُ / بَابُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنهم ٤٦ / ٥) مِنْ خَرِيقِ الْعَوَامِ. وَأَحْمَدُ (٢٢٠ / ٥)، وَالحَاكِمُ (٧١ / ٣) مِنْ خَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَأَحْمَدُ (٢٢١ / ٥) مِنْ خَرِيقِ حَشْرَجِ بْنِ نُبَاتَةَ الْعَبْسِيِّ. وَالبَزَارُ (٢٨٠ / ٩) مِنْ خَرِيقِ يَحْيَى بْنِ خَلْحَةَ. كُلُّهُمْ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ، عَنْ سَفِينَةَ رضي الله عنها بِهِ.

وَالْحَدِيثُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، مَا عَدَا حَشْرَجَ بْنَ نُبَاتَةَ، وَسَعِيدَ بْنَ جُمَهَانَ.

أما حشَرَج؛ فقال الحافظ في التقریب؛ صدوق یَهِم، و قال الذهبي في الكاشف: وثقه أحمد، و جماعة، و قال أبوحاتم: لا یحتج به، و قال النسائي: ليس بالقوي، و ليس به بأس. اهـ قلنا: لم ینفرد هنا، بل تويع من غیر واحد، كما سبق في التخریج. و أما سعيد بن جُمهان؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، له أفراد، و قال الذهبي في الكاشف: صدوق، وسط، قال أبو حاتم: لا یُحتج به. اهـ و هو متفرد بهذا الحديث كما صرح به المصنف.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعات _ سبق ذكرها _ ، وشواهد، منها:

١ _ حديث معاذ بن جبل ؓ عند الطبراني في الأوسط (البحرين ٢/٣٩٥) بلفظ: «ثلاثون نبوة و ملك، وثلاثون ملك و جبروت، و ما وراء ذلك لا خير فيه». قال الهيثمي في المجمع (١٩٠ / ٥): و فيه مطر بن العلاء الرملي، و لم أعرفه، و بقية رجاله ثقات.

٢ _ حديث أبي بكرة ؓ عند أحمد (٥ / ٤٤ ، ٥٠)، و الطيالسي (رقم ٨٦٦) مطولاً، وفيه: «خلافة نبوة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء».

٣ _ حديث ابن عباس ؓ عند الطبراني كما في المجمع (١٩٠ / ٥) بلفظ: «أول هذا الأمر نبوة ورحمة، ثم يكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملكاً ورحمة، ثم يكون إمارة ورحمة، ثم يتكادمون عليها تكادم الحمير» الحديث. قال الهيثمي: رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث السادس والعشرون بعد المائتين

(الفتن / باب منه يعني: في المهدي)

٢٢٣٢ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدًا الْعَمِّيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الصَّدِّيقِ النَّاجِيَّ؛ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي

سَعِيدُ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: خَشِينَا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ نَبِيِّنَا حَدَثٌ، فَسَأَلْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيِّ، يَخْرُجُ، يَعِيشُ خَمْسًا، أَوْ سَبْعًا، أَوْ تِسْعًا - زَيْدُ الشَّائِكُ - قَالَ: قُلْنَا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: «سِنِينَ» قَالَ: فَيَحْيِي إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَيَقُولُ: يَا مَهْدِي! أَعْطِنِي، أَعْطِنِي، قَالَ: فَيَحْيِي لَهُ فِي ثَوْبِهِ مَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَحْمِلَهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٩٧٦). أخرجه أحمد (٢١/٣، ٢٦)، وابن ماجه (الفتن/ خروج المهدي) من خريق زيد العمي به.

و أخرجه أحمد (٣/ ٣٧، ٥٢) من خريق المعلی بن زیاد، عن العلاء بن بشير المزني، عن أبي الصديق نحوه مطولاً.

و أخرجه أبو داود (الفتن/ المهدي) من خريق قتادة، عن أبي نضرة، عنه رضي الله عنه مرفوعاً: «المهدي مني، أجلي الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً، وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يملك سبع سنين».

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ ما عدا زيد بن الحواري، أبو الحواري، البصري، العمي، قاضي هراة، قال فيه أحمد: صالح، وقال ابن معين: لا شيء، وقال في موضع: صالح، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وكذا قال ابن حبان في المجروحين، وقال ابن عدي: لعل شعبة لم يرو عن أضعف منه، وقال الحافظان الذهبي و ابن حجر: ضعيف.

فنزل إسناده الحديث إلى درجة الضعف، وحسنه الإمام الترمذي لما توبع زيد من قبل غيره على هذا الحديث كما سبق في التخريج، ولما روي عن أبي سعيد من غير هذا الوجه، ولما له شواهد، منها:

١ - حديث جابر رضي الله عنه عند البزار كما في المجمع (٣١٦/٧) بلفظ: «يكون في

أمتي خليفة يحنو المال في الناس حثياً، لا يعده عدداً» الحديث. و قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (البحرين ٤ / ١٦٨) نحو حديث الباب، و قال الهيثمي في المجمع (٣١٧ / ٧): رجاله ثقات.

٣ _ حديث قرة بن إياس رضي الله عنه عند البزار، و الطبراني في الكبير (٣٢ / ١٩)، و الأوسط (البحرين ٤ / ١٦٣) نحوه. و قال الهيثمي في المجمع (٣١٤ / ٧): فيه داود بن المخبر بن قهزم، عن أبيه، و كلاهما ضعيف.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث السابع والعشرون بعد المائتين

(الفتن / باب ما جاء في علامات خروج الدجال)

٢٢٣٨ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُطَيْبِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي بَحْرَةَ صَاحِبِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَلْحَمَةُ الْعُظْمَى، وَفَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ، وَخُرُوجُ الدَّجَالِ فِي سَبْعَةِ أَشْهُرٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة: «حسن» فقط، و في نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن غريب» بينما نقل المزي في الأخراف (١١٣٢٨): «غريب».

أخرجه أحمد (٢٣٤ / ٥) من خريق المغيرة، و أبي اليمان. و أبو داود (الملاحم/

تواتر الملاحم) من خريق عيسى بن يونس. و ابن ماجه (الفتن/ الملاحم) من خريق الوليد بن مسلم، و إسماعيل بن عياش. خمستهم عن أبي بكر بن أبي مريم به. وأخرجه أحمد (٥ / ٢٤٥)، و أبو داود في الموضع المذكور من خريق مكحول، عن جبير بن نفير، عن مالك بن يُخامر، عن معاذ رضي الله عنه نحوه، وليس فيه «سبعة أشهر». و أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٨، رقم ٣٧٢٠٨) عن مكحول مرسلًا مثله. و الحديث في إسناده خمسة تكلم العلماء فيهم: الحكم بن المبارك، و الوليد بن مسلم، و أبي بكر بن أبي مريم، و الوليد بن سفيان، و يزيد بن قُطيب السَّكوني. أما الحكم بن المبارك؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهم، و نقل الذهبي في الميزان توثيقه عن ابن حبان، و ابن منده، و نقل عن ابن عدي: أنه ممن يسرق الحديث.

و أما الوليد بن مسلم؛ فهو و إن كان ثقة، لكنه مدلس، عده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم الذين لا يقبل أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. و أما أبو بكر بن أبي مريم؛ فقال الحافظ في التقريب: ضعيف، و كان قد سُرق بيته، فاختلط، و قال الذهبي في الكاشف: ضعّفوه، له علم، و ديانة، و قال في التذهيب: هو ممن يكتب حديثه على لين فيه.

و أما الوليد بن سفيان؛ فقال الحافظ في التقريب: شامي، مجهول، و قال الذهبي في الميزان: لا يدرى منه هو؟. و ذكره ابن حبان في الثقات.

و أما يزيد بن قُطيب السكوني؛ فقال الحافظ في التقريب: مقبول، و قال في الفتح (ح ٢٩٩٦)، و كذا الذهبي في الكاشف: ثقة.

فلأجل هؤلاء نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمحييه عن معاذ من غير هذا الوجه إلا قوله «سبعة أشهر»، و لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عبد الله بن بُسر رضي الله عنه عند أبي داود (الفتن/ تواتر الملاحم)، و ابن ماجه (الفتن/ الملاحم) بلفظ: «بين المحمة و فتح المدينة ست سنين، و يخرج المسيح الدجال في السابعة» قال أبو داود: هذا أصح من حديث عيسى (يعني: من حديث معاذ

الذي نحن بصددده).

و أما الأحاديث المشار إليها في الباب؛ فإنما تعرض لعلامات خروج الدجال فقط، لا توافق لمعظم معنى حديثنا هذا، فلا نتشغل بإخراجها.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، و أما وصفه بالغرابة كما في بعض النسخ؛ فلأن قوله «سبعة أشهر» لم يرو إلا من خريق أبي بكر بن أبي مريم به.

الحديث الثامن والعشرون بعد المائتين

(الفتن / باب ما جاء في ذكر ابن صياد)

٢٢٤٦ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: صَحِبَنِي ابْنُ صَائِدٍ؛ إِذَا حُجَّاجًا، وَإِنَّمَا مُعْتَمِرِينَ، فَأَنْطَلَقَ النَّاسُ، وَتُرِكَتُ أَنَا، وَهُوَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ بِهِ؛ اقْشَعَرَّتْ مِنْهُ، وَاسْتَوْحَشْتُ مِنْهُ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ، فَلَمَّا نَزَلْتُ؛ قُلْتُ لَهُ: ضَعْ مَتَاعَكَ حَيْثُ تِلْكَ الشَّجَرَةُ، قَالَ: فَأَبْصَرَ غَنَمًا، فَأَخَذَ الْقَدَحَ، فَأَنْطَلَقَ، فَاسْتَحْلَبَ، ثُمَّ أَتَانِي بِلَبَنٍ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا سَعِيدٍ! اشْرَبْ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَشْرَبَ مِنْ يَدِهِ شَيْئًا لِمَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا الْيَوْمُ يَوْمٌ صَائِفٌ، وَإِنِّي أَكْرَهُ فِيهِ اللَّبَنَ، قَالَ لِي: يَا أَبَا سَعِيدٍ! لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آخِذَ حَبَلًا، فَأَوْثِقَهُ إِلَى شَجَرَةٍ، ثُمَّ أَخْتِنِقَ لِمَا يَقُولُ النَّاسُ لِي، وَفِيَّ، أَرَأَيْتَ مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ حَدِيثِي؛ فَلَنْ يَخْفَى عَلَيْكُمْ، أَلَسْتُمْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ كَافِرٌ»؛ وَأَنَا مُسْلِمٌ، أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ عَقِيمٌ، لَا يُوَلِّدُ لَهُ»؛ وَقَدْ خَلَفْتُ وَلَدِي بِالْمَدِينَةِ، أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ - أَوْ لَا تَحِلُّ لَهُ - مَكَّةُ، وَالْمَدِينَةُ»، أَلَسْتُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ ذَا أَنْطَلِقُ مَعَكَ إِلَى مَكَّةَ؟ فَوَاللَّهِ! مَا زَالَ يَجِيءُ بِهَذَا؛ حَتَّى قُلْتُ: فَلَعَلَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! وَاللَّهِ

لَأُخْبِرَنَّكَ خَبْرًا حَقًّا، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ، وَأَعْرِفُ وَالِدَهُ، وَأَعْرِفُ أَيَّنَ هُوَ السَّاعَةَ
مِنَ الْأَرْضِ؟ فَقُلْتُ: تَبَّ لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٣٢٨).

أخرجه أحمد (٣/ ٢٦، ٤٣، ٧٩، ٩٧)، و مسلم (الفتن/ ذكر ابن صياد) بأسانيد مختلفة من خريق أبي نضرة، عنه رحمه الله.

و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ ما عدا سفيان بن وكيع، فقال البخاري: يتكلمون فيه لأشياء لقنوه، و قال أبو زرعة: لأشغل به، قيل: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً، قيل له: كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم، و قال الآجري: حضرت أبا داود؛ يُعرض عليه الحديث من مشايخه، فعرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع، فأبى أن يقبله، و قال النسائي: ليس بثقة، و ذكره ابن حبان في المجروحين، و قال: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراق سوء، فنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثه. (تهذيب). و بمثله قال الحافظ في التقریب.

لذلك نزل إسناده الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الإمام لمتابعة غير واحد إياه متابعة قاصرة فروى مسلم الحديث بأسانيد من خريق سليمان التيمي، و الجريري، و داود. و أحمد من خريق عوف، أربعتهم عن أبي نضرة. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث التاسع والعشرون بعد المائتين

(الفتن / باب ما جاء في ذكر ابن صياد)

٢٢٤٧ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَ صَائِدٍ فِي بَعْضِ خُرُقِ الْمَدِينَةِ، فَاحْتَبَسَهُ؛ وَهُوَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ، وَلَهُ ذُؤَابَةٌ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْتَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا تَرَى؟» قَالَ: أَرَى عَرْشًا فَوْقَ الْمَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَرَى عَرْشَ إِبْلِيسَ فَوْقَ الْبَحْرِ»، قَالَ: «مَا تَرَى؟» قَالَ: أَرَى صَادِقًا، وَكَاذِبِينَ، أَوْ صَادِقِينَ، وَكَاذِبًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَيْهِ، فَدَعَاهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، وَحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرٍ، وَحَفْصَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٣٢٩). أخرجه أحمد (٦٦/٣، ٩٧) من خريق علي بن زيد. ومسلم (الفتن) ذكر ابن صياد) من خريق الجريري. كلاهما عن أبي نضرة، عنه رضي الله عنه. وأخرجه أحمد (٨٢/٣) من خريق أبي سلمة، عنه رضي الله عنه ببعض الحديث مختصراً. والحديث رجال إسناده رجال الحديث السابق، وقد سبق ما فيه من ضعف سفيان بن وكيع، فانحط الإسناد إلى الضعف، ولكن حسنه الإمام لمتابعته القاصرة، كما سبق في التخريج، ولحيثه عن أبي سعيد من غير هذا الوجه، ولشواهد، منها:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور، والمصنف في نفس الباب مثله.

٢ - حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور مثل حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

٣ - حديث ابن ابن مسعود عند مسلم في الموضع المذكور مختصراً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثلاثون بعد المائتين

(الفتن / باب بلا ترجمة بعد باب ذكر ابن صياد)

٢٢٥٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ، - يَعْنِي الْيَوْمَ - تَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَبُرَيْدَةَ رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٢٣٣١).
أخرجه مسلم (فضائل الصحابة/ بيان معنى قول النبي ﷺ على رأس مائة سنة لا يبقى نفس منفوسة إلخ) من خريق أبي الزبير، و أبي نضرة، و عبد الرحمن صاحب السقاية، وسالم. و أحمد (٣/ ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٤٥، ٣٨٥) من خريق أبي الزبير، والحسن. كلهم عن جابر رضي الله عنه.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ ما عدا أبا سفيان خلدحة بن نافع، قال الحافظ في التقريب: صدوق، و قال ابن المديني: كانوا يضعفونه في حديثه، وقال شعبة: لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث. و هذا الحديث ليس منها، و راجع لمزيد الكلام فيه الحديث (٢١٧).

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لأن أبا سفيان قد توبع بغيره، كما سبق في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و أبي داود (الملاحم/ قيام الساعة، وأحمد (٢/ ١٢١، ١٣١) مثله.

٢ - حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور مثله.

٣ - حديث بريدة رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة، و أبي يعلى كما في الإتحاف للبوصيري

(١٠/١٦٦)، وقال: إسناده حسن .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائتين

(الرؤيا / باب قوله «لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»)

٢٢٧٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»، فَقَالَ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ غَيْرُكَ؛ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ غَيْرُكَ مُنْذُ أُنْزِلَتْ، هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ؛ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تُرَى لَهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه. قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٩٧٧).
انفرد الإمام الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أيضاً (في التفسير / يونس)
بنفس الإسناد.

و من خريق عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

و من خريق عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وليس فيه: عن عطاء بن يسار، و لا رجل من أهل مصر.

و أخرجه أحمد (٤٤٥/٦، ٤٤٧٩) من خريق عطاء بن يسار، و أبي صالح. كلاهما عن رجل عن أبي الدرداء.

و أخرجه الحاكم (٤٣٣/٤) من خريق ابن أبي عمر، عن سفیان، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح السمان، عن عطاء بن يسار قال: سألت أبا الدرداء رضي الله عنه إلخ.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أبي عمر، فهو صدوق، (تقريب). و قال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، و كان به غفلة، و رأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة، وهو صدوق. قلنا: ولم ينفرد هنا، بل توبع هنا كما سبق في التخريج.

و للحديث علة أخرى، و هي الاختلاف في إسناده، قال الدارقطني في العلل (٢١١/٦): يروى عن أبي صالح السمان، واختلف عنه، فرواه عاصم بن أبي النجود: عن أبي صالح، عن أبي الدرداء. ورواه الأعمش، عن أبي صالح، واختلف عنه، فرواه سليمان التيمي، عن الأعمش، وعاصم: عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء، وقال يحيى بن هاشم عن الأعمش: عن أبي صالح، عن أبي الدرداء، وقال الثوري، ووكيع، وأبو معاوية الضرير، وشريك، عن الأعمش: عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء، ورواه عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، كذلك: عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء، ورواه محمد بن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وهو الصواب.

قلنا: و أما ما ورد في رواية الحاكم عن عطاء بن يسار من قول عطاء يسار سألت أبا الدرداء فالظاهر أنه وهم من بعض الرواة؛ إذ يقول ابن عبد البر في التمهيد (٧١/٤)، (٧٢): ظاهر هذا الحديث الانقطاع لأن عطاء لا أحفظ له سماعاً من أبي الدرداء، وما أظنه سمع منه شيئاً؛ لأن أبا الدرداء توفي بالشام في خلافة عثمان رضي الله عنه لسنتين بقتنا من خلافته، ذكر ذلك أبو زرعة، عن أبي مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، وقال الواقدي: توفي أبو الدرداء سنة اثنتين وثلاثين، ومولد عطاء بن يسار سنة إحدى وعشرين، وقيل سنة عشرين.

فثبت أن المحفوظ إنما هو: عن عطاء، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء رضي الله عنه كما أخرجه المصنف هنا، و أن في الإسناد رجلاً مبهماً لا يُعرف كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل (٨٨/٢) فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و إنما حسنه الإمام لشواهده في الباب، منها:

- ١ _ حديث عبادة بن صامت رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و حسنه.
 - ٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (أول الرؤيا) مثله من غير ذكر الآية.
 - ٣ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند أحمد (٢ / ٢١٩) مثله، قال الهيثمي في المجمع (٣٦/٧): فيه ابن لهيعة، و حديثه حسن، و فيه ضعف.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائتين

(الرؤيا / باب قوله تعالى ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾)

٢٢٧٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، وَعِمْرَانُ الْقَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: بُنِيتُ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، قَالَ: «هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ؛ يَرَاهَا الْمُؤْمِنُ، أَوْ تُرَى لَهُ». قَالَ حَرْبٌ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

هذا التحسين إنما هو في نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة، أما الباقية؛ فساكنة عن الحكم، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥١٢٣)، بل زاده محققه فيما بين القوسين. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٩١) من خريق عبد الله بن رجاء، عن حرب بن شداد، عن يحيى، عن أبي سلمة قال: بُنِيتُ عَنْ عِبَادَةَ.

و أخرجه أحمد (٥ / ٣١٥)، و ابن ماجه (الرؤيا/ الرؤيا الصالحة)، و الحاكم (٢ / ٣٤٠) من خريق علي بن المبارك. و أحمد (٥ / ٣١٥)، و الدارمي (الرؤيا/ قوله تعالى لهم البشري) من خريق أبان. و أحمد (٥ / ٣٢١) من خريق أبي سعيد مولى بني هاشم، عن حرب بن شداد. ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عبادة رضي الله عنه. بعننة أبي سلمة دون «بُنِيتُ».

و أخرجه أحمد (٣٢٥ / ٥) من خريق صفوان، عن حميد بن عبد الرحمن اليزني، عنه رضي الله عنه مثله.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ ما عدا أبا العوّام عمران القطان؛ فإنه صدوق بهم، و رُمي برأي الخوارج، قال ابن معين: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، و قال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، و قال ابن عدي: وهو ممن يُكْتَب حديثه، و ذكره ابن حبان في الثقات. قلنا: ولكن لم ينفرد هنا، بل تابعه حرب.

إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين أبي سلمة و عبادة بن الصامت، قال الحافظ في الفتح (الرؤيا/ المبشرات) رواه ثقات إلا أن أبا سلمة لم يسمعه من عبادة، وكذا قال المزي في الأخراف، ولكن حسنه الإمام لمجيبه عن عبادة رضي الله عنه من غير هذا الوجه، و لما له من شواهد كثيرة سبق ذكر بعضها في الحديث السابق لاجابة بنا إلى إعادته.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائتين

(الرؤيا / باب في الذي يكذب في حلمه)

٢٢٨١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: أَرَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ؛ كُفِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَقْدَ شَعِيرَةٍ». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي شُرَيْحٍ، وَوَائِلَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

هذا التحسين إنما هو في نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة، أما الباقية؛ فساكنة عن

الحكم، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠١٧٢).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٩١/١)، و الحاكم (٣٩٢/٤) من خريق سفيان. و أحمد (٧٦/١، ٩٠)، و عبد بن حميد (رقم ٨٦) من خريق إسرائيل. و أحمد (١٠١/١) و الحاكم (٣٩٣/٤) من خريق أبي عوانة. ثلاثتهم عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات ما عدا عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، فقال الحافظ في التقريب: صدوق بهم، و قال الذهبي: لئِن، ضعفه أحمد، و أبو زرعة.

و أيضاً في الإسناد الأول أبو أحمد الزبيري الرواي عن سفيان، و هو و إن كان ثقة ثبتاً؛ إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، قال أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان. قلنا: و هنا قد شك في رفع الحديث؛ فإن سائر من روى عن سفيان رفعه، و كذا سائر من روى عن عبد الأعلى غير سفيان، لذلك قال الترمذي بعد حديث أبي عوانة عن عبد الأعلى: وهذا _ يعني الجزم بالرفع _ أصح من الحديث الأول.

و دار أمر الحديث على عبد الأعلى بن عامر؛ و قد تكلم من قبل حفظه، فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لشواهد أتت له في الباب، منها:

١ _ حديث ابن عباس ؓ عند البخاري (التعبير/ من كذب في حلمه)، و أبي داود (الأدب/ الرؤيا)، و المصنف في نفس الباب مثله.

٢ _ حديث ابن عمر ؓ عند البخاري في الموضع المذكور مرفوعاً بلفظ: «إن أفرى الفرى أن يُرى عينيه ما لم تريا».

٣ _ حديث أبي هريرة ؓ عند أحمد (٥٠٤/٢) مثل حديث علي ؓ مطولاً، إشار إليه البخاري تعليقاً في الموضع المذكور، و أخرجه الحافظ بإسناده من خريق النسائي، في تعليق التعليق (٢٧٥/٥).

٤ _ حديث أبي شريح الخزاعي ؓ عند أحمد (٣٢/٤)، و الطبراني كما في المجمع (١٧٤/٧) بلفظ: «إن من أعتى الناس من قتل غير قاتله، أو خلب بدم الجاهلية في الإسلام، أو بصّر عينيه في النوم ما لم تبصرا». وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٥ _ حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه عند البخاري (المناقب / باب بدون ترجمة بعد باب نسبة اليمن إلى إسماعيل عليه السلام) بلفظ: «إن من أعظم الفري أن يدعي الرجل إلى غير أبيه، أو يُري عينه ما لم تر» الحديث.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائتين

(الشهادات / باب ما جاء في الشهداء أيهم خير)

٢٢٩٥ _ حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ نَحْوَهُ، وَ قَالَ: ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَقُولُونَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، وَاخْتَلَفُوا عَلَى مَالِكٍ فِي رَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي عَمْرَةَ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ، وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ.

٢٢٩٧ _ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ ابْنُ بَنْتِ أَزْهَرَ السَّمَّانِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا أَبِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ سَهْلٍ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه

أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « خَيْرُ الشُّهَدَاءِ مَنْ أَدَّى شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

_ اتفقت نسخ الجامع على تحسينه؛ إلا أن المزي لم ينقل هذا الحكم، وإنما نقل حكم الترمذي على حديث أبي بن عباس بن سهل الآتي من قوله حسن غريب من هذا الوجه. (٣٧٥٤).

أخرجه مالك (الأقضية/ الشهادات)، و أحمد (١١٥/٤، ١٩٣/٥)، و مسلم (الأقضية/ بيان خير الشهداء)، و أبو داود (القضاء/ الشهادات) بأسانيدهم من خريق مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن ابن أبي عمرة، أو أبي عمرة، عن زيد ؓ.

و أخرجه ابن ماجه (الشهادات/ الرجل عنده الشهادة لا يعلم بها صاحبها)، و أحمد (١٩٣/٥) من خريق زيد بن حباب، عن أبي بن عباس بن سهل، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن خارجة بن زيد، عن ابن أبي عمرة، عن زيد بن خالد ؓ.

و أخرجه أحمد (١١٦/٤) من خريق محمد بن عمار، عن أبي بكر بن محمد. و (١٩٢/٥) من خريق عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عن أبي بكر بن محمد، عن أبيه. كلاهما _ أبوبكر، و أبوه محمد _ عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن زيد بن خالد ؓ. وليس فيه واسطة ابن أبي عمرة أو أبي عمرة.

و أخرجه أحمد (١١٧/٤) من خريق عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عن محمد بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عمرو بن عثمان، عن زيد بن خالد ؓ.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ ما عدا عبد الله بن أبي بكر بن حزم و هو _ وإن كان من رجال الجماعة _ نقل فيه الشافعي عن ابن عينة يقول: كنا إذا رأينا الرجل يكتب الحديث عند واحد من نفر سماهم منهم عبد الله بن أبي بكر؛ سخرنا منه؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون الحديث. (شرح معاني الآثار في الطهارة/ مس الفرج).

و هناك علة أخرى تسببت لضعف الحديث، وهي اختلاف الرواة على مالك، و على عبد الله بن عمرو بن عثمان.

أما الاختلاف على مالك؛ فقال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٩١/٧ / ٤٤٧) : هكذا قال يحيى عن مالك في إسناد هذا الحديث: عن أبي عمرة الأنصاري، وكذلك قال فيه ابن القاسم، وأبو مصعب الزهري، ومصعب الزبيري. وقال القعنبي، ومعن بن عيسى، وسعيد بن عفير، ويحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بإسناده: ابن أبي عمرة، وكذلك قال ابن وهب، وعبد الرزاق؛ إلا أنهما سمياه، قالوا: عبد الرحمن بن أبي عمرة.

و أما الاختلاف على عبد الله بن عمرو بن عثمان؛ فتارة يرويه عن ابن أبي عمرة، عن زيد رضي الله عنه. و تارة: عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن ابن أبي عمرة، عن زيد رضي الله عنه. و تارة: عن زيد رضي الله عنه مرسلاً من غير واسطة. هذا، و قد روى عبد الرحمن بن إسحاق، عن محمد بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عبد الرحمن _ بدل عبد الله _ ابن عمرو بن عثمان، عن زيد رضي الله عنه كما سبق كل ذلك في التخريج.

لذلك لم يحكم الإمام الترمذي عليه بالصحة، و حسنه لمحيئه من خرق _ كما سبق _ و لما يتأيد هذا المعنى بآثار الصحابة؛ فقال ابن عبد البر في التمهيد (٩٤/٧): و أما لفظه؛ فلم يختلف في معناه، و هو معنى صحيح؛ لأن أداء الشهادة فعل خير، ومعلوم أن من بدر إلى فعل الخير حمد له ذلك. ثم أخرج عن ابن عباس قال: إذا كان عندك لأحد شهادة، فسألك عنها، فأخبره بها، ولا تقل: لا أخبرك إلا عند الأمير، أخبره بها؛ لعله أن يرجع أو يرعوي. ثم أخرج من خريق إبراهيم بن ميسرة قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «خير الشهداء إلخ».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود. و أما قوله بعد حديث أبي بن عباس (٢٢٩٧): حسن غريب من هذا الوجه؛ فلأنه قد تفرد بزيادة خارجة بين عبد الله بن عمرو، و بين ابن أبي عمرة.

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائتين

(الزهد / باب ما جاء في إنذار النبي ﷺ قومه)

٢٣١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْعَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! يَا فُلَحِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ! يَا بِنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مُوسَى، وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ نَحْوَ هَذَا، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. اختلفت هنا نسخ الجامع؛ ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن غريب»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٧٢٣٧).

أخرجه أحمد (١٣٦/٦، ١٨٧) من خريق و كيع. و مسلم (الإيمان/ بيان أن من مات على الكفر فهو في النار) من خريق و كيع و يونس بن بكير. و المصنف (التفسير/ الشعراء)، و النسائي (الوصايا/ إذا أوصى لعشيرته الأقربين) من خريق أبي معاوية. و المصنف (التفسير/ الشعراء) من خريق الطفاوي. اربعتهم عن هشام بن عروة به. و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ إلا ما تكلم في أبي الأشعث أحمد بن المقدم شيخ المصنف، و محمد بن عبد الرحمن الطفاوي.

أما أبو الأشعث؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، صاحب سنة، خعن أبو داود في مروته، و قال الذهبي في الكاشف: الثقة. قلنا: احتج به البخاري، و كلام أبي داود

فيه مبني على ما هو غير قادح. (راجع: هدي الساري ص ٥٤٧).

و أما الطفاوي؛ فقال الحافظ في التريب: صدوق يهم، و قال في الهدي: وثقه ابن المديني، و قال أبو حاتم: صدوق؛ إلا أنه يهم أحياناً، و قال ابن معين: لا بأس به، و قال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، و قال: إنه لا بأس به. و علاوةً على ذلك قد اختلف في الإسناد وصلاً و إرسالاً كما أشار إلى ذلك الترمذي، و لم نظفر بطريق مرسل، فبناءً على ذلك كله أنزله الإمام عن درجة الصحة، و حسنه بناءً على المتابعات _ كما في التخريج _ و على الشواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (التفسير / الشعراء، و الوصايا / هل يدخل النساء و الولد في الأقارب، و المناقب / من انتسب إلى آباءه في الأسلام والجاهلية)، و مسلم (الإيمان / بيان أن مات في الكفر فهو في النار)، و المصنف (التفسير / الشعراء)، و النسائي (الوصايا / إذا أوصى لعشيرته الأقربين) نحوه مطولاً.

٢ _ حديث أبي أمامة عند الطبراني في الكبير (٢٢٥/٨) نحوه مطولاً، و قال الهيثمي في الجمع (٨٦/٧): فيه علي بن يزيد الألهاني، و هو متروك. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث السادس و الثلاثون بعد المائتين

(الزهد / باب ما جاء من تكلم بالكلمة ليضحك الناس)

٢٣١٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، فَيَكْذِبُ، وَيُلُّ لَهُ، وَيُلُّ لَهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٣٨١).

أخرجه أحمد (٢/٥، ٥، ٧)، و أبو داود (الأدب/ التشديد في الكذب)، والنسائي في الكبرى (التفسير/ نساء ٦/ ٣٢٩)، و الدارمي (الاستيذان/ في الذي يكذب ليضحك به الناس)، والحاكم (٤٦/١) بأسانيدهم من خريق بهز بن حكيم به. قال الحاكم: و قد روى سعيد بن إياس الجريري، عن حكيم بن معاوية، و روي عن أبي التياح الضبعي، عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ و مدار الإسناد على بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. و قد تكلم في بهز، وأبيه، أما بهز؛ فقال أبو زرعة: صالح، و لكن ليس بمشهور، و قال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه، و لا يحتج به. وأبوه قال الحافظ: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: قال النسائي: لا بأس به، و جعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن، و قد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (١٦٠)، فراجع له لزاماً.

و لما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لم يحكم على هذا الإسناد بالصحة، بل حسنه بناءً على متابعاته كما سبق في كلام الحاكم ضمن التخريج، و بناءً على شواهد، منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (الرقاق/ حفظ اللسان) و مسلم (الزهد/ حفظ اللسان)، و المصنف في نفس الباب نحوه.

٢ - حديث بلال بن الحارث المزني رضي الله عنه عند الحاكم (١٤٥/١) من خرق عديدة نحوه، و صححه، و وافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث السابع والثلاثون بعد المائتين

(الزهد / باب ما جاء في هوان الدنيا على الله تعالى)

٢٣٢١ - حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ

مُجَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ الرُّكْبِ الَّذِينَ وَقَفُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّخْلَةِ الْمَيْتَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَرَوْنَ هَذِهِ هَانَتْ عَلَى أَهْلِهَا حِينَ أَلْقَوْهَا؟» قَالُوا: مِنْ هَوَانِهَا أَلْقَوْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَالدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُسْتَوْرِدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٢٥٨). أخرجه أحمد (٢٢٩/٤، ٢٣٠)، وابن ماجه (الزهد/ مثل الدنيا) من خريق مجالد بن سعيد به.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا مجالد، قال الحافظ فيه: ليس بالقوي، وقد تغير حفظه في آخر عمره. وقال الذهبي في المغني: صالح الحديث. قال البخاري: أنا لا أكتب حديث مجالد، وقال أحمد: أحاديثه كلها حلو، وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، و مرة قال: ثقة، وقال ابن حبان: كان ردئ الحفظ، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به، وقال البخاري: صدوق.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام بناءً على شواهد الكثرة في الباب، منها:

١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم (أوائل الرقاق)، وأبي داود (الطهارة/ ترك الوضوء من مس الميتة) نحوه.

٢ _ حديث ابن عمر عند الطبراني في الأوسط (البحرين ٣٣١/٤) نحوه، وقال الهيثمي في المجمع (٢٨٧/١٠): رجاله ثقات.

٣ _ حديث عبد الله بن ربيعة السلمي عند أحمد (٣٣٦/٤) نحوه مطولاً، قال الهيثمي في المجمع (٢٨٧/١٠): رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائتين

(الزهد / باب ما جاء في هم الدنيا وحبها)

٢٣٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شِمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْأَخْرَمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تَتَّخِذُوا الضَّيْعَةَ، فَتَرْغَبُوا فِي الدُّنْيَا ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٩٢٣١)،
والذهبي في الميزان (رقم ٣١٠٣).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه الحميدي (١٢٢)، وأحمد (٢٧٧/١، ٤٢٦، ٤٤٣)، وابن حبان (٤٧/٢)، والحاكم (٣٢٢/٤) بأسانيد من خريق الأعمش، عن شمر بن عطية به. قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.
والحديث في إسناده شمر بن عطية، قال الحافظ في التقریب: صدوق، وكذا قال الذهبي في الكاشف، والمغني، وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن نمير، وابن سعد، وابن حبان، ولم يضعفه أحد.
والمغيرة بن سعد بن الأخرم قال الحافظ في التقریب: مقبول، لم يرو غير هذا الحديث.

وأبوه سعد بن الأخرم الطائي؛ فقال الحافظ في التقریب: مختلف في صحبته، ذكره ابن حبان في الصحابة ثم أعاده في التابعين، وقال المناوي في فيض القدير (٣٨٧/٦): وفي سنده شهر بن عطية، عن المغيرة بن سعد بن الأخرم، عن أبيه، ولم يخرج الستة عن هؤلاء الثلاثة غير الترمذي، وقد وثقوا.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الإمام لمجيئه من غير وجه،

فأخرج أحمد (١/ ٤٣٩) من خريق حجاج، ثنا شعبة، عن أبي التياح، عن رجل من خبيء، عن عبد الله رضي الله عنه قال: نهانا رسول الله ﷺ عن التبقر في الأهل والمال، فقال أبو حمزة (جار لشعبة) كان جالسا عنده: نعم حدثني أخرم الطائي، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: فقال عبد الله: فكيف بأهل براذان، وأهل بالمدينة، وأهل كذا؟ قال شعبة: فقلت لأبي التياح: ما التبقر؟ فقال: الكثرة.

قال الحافظ: في (تعجيل المنفعة ص ٥٣٦): وأخرجه أحمد أيضاً عن محمد بن جعفر، عن شعبة، سمعت أبا حمزة يحدث عن ابن الأخرم، عن أبيه، فالحاصل أن أبا حمزة زاد لشعبة في الإسناد قول «عن أبيه» بخلاف أبي التياح. اهـ. ثم قال: وقد روى المتن غير شعبة، فجود الإسناد، فذكر حديث الأعمش، عن شمر بن عطية هذا، ثم قال: و على هذا؛ فابن الأخرم في رواية شعبة هو المغيرة بن سعد بن الأخرم، نسب إلى جده اهـ.

و للحديث شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنه أخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٥٥١) مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائتين

(الزهد / باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه)

١/ ٢٣٤٧ أَخْبَرَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْبَطَ أَوْلِيَائِي عِنْدِي لِمُؤْمِنٍ خَفِيفُ الْحَاذِ، ذُو حَظٍّ مِنَ الصَّلَاةِ، أَحْسَنَ عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَلَخَافَهُ فِي السِّرِّ، وَكَانَ غَامِضًا فِي النَّاسِ، لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ، وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا، فَصَبَرَ عَلَى ذَلِكَ»، ثُمَّ نَقَرَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: «عُجِّلْتُ مَنِيَّتُهُ، قَلْتُ بَوَاكِيهِ، قَلَّ ثِرَاتُهُ».

وقال: هذا حديث حسن.

وَفِي الْبَابِ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَالْقَاسِمِ هَذَا هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُكْنَى
أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُقَالُ أَيْضًا: يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْمَلِكِ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ شَامِيٌّ، ثِقَّةٌ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ،
وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْمَلِكِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٩٠٩).
أخرجه أحمد (٢٥٢/٥، ٢٥٥) من خريق علي بن صالح، والحسن بن صالح، عن
أبي المهلب. والحاكم (١٢٣/٤) من خريق يحيى بن أيوب. كلاهما عن عبيد الله بن
زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم به.
و أخرجه الحميدي (٩٠٩) من خريق سفيان، عن أبي المهلب. وأحمد
(٢٥٥/٥) من خريق ليث بن أبي سليم. كلاهما عن عبيد الله بن زحر، عن القاسم به.
بدون واسطة علي بن يزيد.

و أخرجه ابن ماجه من خريق عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبدالله، عن
إبراهيم بن مرة، عن أيوب بن سليمان، عن أبي أمامة رضي الله عنه.
و الحديث في إسناده أربعة تكلم العلماء فيهم:

١ _ يحيى بن أيوب، هو صدوق، ربما أخطأ، قال أحمد: سيئ الحفظ، قال ابن
معين: صالح، و قال النسائي: ليس بالقوي، قال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب، و
قال ابن عدي: هو عندي صدوق.

٢ _ عبيد الله بن زحر موصوف بالخطأ والضعف، قال أحمد: ضعيف، و قال
ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال ابن عدي: يقع في حديثه ما لا
يُتَابَعُ عليه، وقال الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ، وقال الذهبي في الكاشف: فيه
اختلاف، و له مناكير، و نقل المصنف (الاستيذان/ المصافحة) عن البخاري توثيقه، و
نقل الحافظ عن التاریخ الكبير للبخاري: مقارب الحديث.

٣ _ علي بن يزيد الألهاني يضعف في الحديث كما قال المصنف، وقال الحافظ في

التقريب: ضعيف، و قال الذهبي في الكاشف: ضعفه جماعة، ولم يترك، وقال في المغني: ضعفه، و تركه الدارقطني.

٤ _ القاسم أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمانة عليه السلام، قال الحافظ في التقريب: صدوق، يُغرب كثيراً، و قال أحمد: روى عنه علي بن يزيد أعاجيب، و ما أراها إلا من قبل القاسم، وقال ابن حبان: يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ العضلات، و وثقه المصنف هنا و في (الصلاة/ الركعتين بعد الظهر).

و قال الحاكم بعد ما أخرج الحديث: هذا إسناد للشاميين صحيح عندهم، و رده الذهبي في التلخيص قائلاً: لا؛ بل إلى الضعف هو. اهـ قلنا: ويزيده ضعفاً الاختلاف علي عبيد الله بن زحر في الإسناد، فرُوي عنه: عن علي بن يزيد، عن القاسم، و روي عنه: عن القاسم بدون الوساطة.

و حسنه الإمام للمتابعات؛ لأن يحيى بن أيوب قد توبع بأبي المهلب، وليث بن أبي سليم متبعة تامة؛ كما سبق في التخريج، و أما الثلاثة الآخرون فتوبعوا أيضاً من حديث أيوب بن سليمان، عن أبي أمانة عليه السلام عند ابن ماجه، و إسناده _ و إن كان ضعيفاً _ يكفي للاعتبار.

ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث فضالة بن عبيد عليه السلام عند المصنف في نفس الباب بلفظ: «خولى لمن هُدي للإسلام، و كان عيشه كفافاً، و قَنَع». و قال: صحيح.

٢ _ حديث عبد الله بن عمر عليه السلام عند مسلم (الزكاة/ فضل التعفف و الصبر و القناعة)، و المصنف في نفس الباب بلفظ: «قد أفلح من أسلم، و رُزق كفافاً، و قَنَعه الله»، و قال: حسن صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الأربعون بعد المائتين

٢/٢٣٤٧ - وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي؛ لِيَجْعَلَ لِي بَطْحَاءَ مَكَّةَ ذَهَبًا، قُلْتُ: لَا يَا رَبِّ، وَلَكِنْ أَشْبَعُ يَوْمًا، وَأَجُوعُ يَوْمًا»، أَوْ قَالَ: ثَلَاثًا، أَوْ نَحْوَ هَذَا، «فَإِذَا جُعْتُ؛ تَضَرَّعْتُ إِلَيْكَ، وَذَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ؛ شَكَرْتُكَ، وَحَمِدْتُكَ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٩٠٨).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٥/٢٥٤) من خريق ابن المبارك. و الطبراني في الكبير (٨/٢٠٧) من خريق سعيد بن أبي مريم . كلاهما عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر به.
و أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/١٣٣) من خريق فضيل بن عياض، عن مطرح بن يزيد، عن عبيد الله به.

و الحديث إسناده نفس إسناده الحديث السابق، و هذا إسناده ضعيف، وقد تقدم ما فيه، و تابع يحيى بن أيوب أبو المهلب مطرح بن يزيد في روايته عن عبيد الله، قال أبو نعيم في الحلية: وهذا الحديث لا أعلمه روي بهذا اللفظ إلا عن علي بن يزيد، عن القاسم. اهـ.

و حسنه الإمام الترمذي لمحيى معنى هذا الحديث في غير هذا الحديث، فروى حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد في «تركة النبي» (ص ٤٧) من خريق يحيى بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن خيثمة بن عبد الرحمن مرسلًا قال: قيل للنبي ﷺ: إن شئت؛ أعطيت خزائن الأرض ما لم يُعطه أحد قبلك، ولا يُعطاه أحد بعدك، ولا يُنقصك من الآخرة شيئًا، قال: «اجمعوهما لي في الآخرة»، فنزلت ﴿تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جناتٍ تجري من تحتها الأنهار، ويجعل

لك قصوراً».

و نقل المنذري في الترغيب (٩٢/٤) عن كتاب الثواب لأبي الشيخ ابن حيان بصيغة التضعيف: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ؛ حتى دخل بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر، ويأكل، فقال لي: «يا ابن عمر! ما لك لا تأكل؟» قلت: لا أشتهيه يا رسول الله! قال: «ولكنني أشتهيه، وهذه صبح رابعة منذ لم أذق خعاماً، ولو شئت؛ لدعوت ربي عز وجل، فأعطيني مثل ملك كسرى، وقيصر. الحديث بطوله، وفيه: «ألا وإنني لا أكنز ديناراً، ولا درهماً، ولا أخبأ رزقاً لغد».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والأربعون بعد المائة

(الزهد / باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم)

٢٣٥٥ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي آثُوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٢٥٠٣).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٣/٣٢٤)، و عبد بن حميد (١١١٧) من خريق عبد الله بن يزيد المقرئ به.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ ما عدا عمرو بن جابر الحضرمي، فقال الحافظ في التقريب: ضعيف شيعي، و قال الذهبي في الكاشف: قال ابن لهيعة: شيخ أحمق، كان يقول: إن علياً في السحاب، و كذبه غيره. اهـ وقال أحمد في العلل و معرفة الرجال

(١٢٤٧/٢): بلغني أن عمرو بن جابر الحضرمي الذي حدث عنه ابن لهيعة، و سعيد بن أيوب كان يكذب. وقال: يروي عن جابر بن عبد الله أحاديث مناكير، و قال الأزدي: كذاب، وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

فانحط إسناد الحديث إلى درجة الضعف، و حسنه الإمام لشواهده، منها:

- ١ _ حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند مسلم (أوائل الزهد) مثله.
- ٢ _ حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (البحرين ٤/٣٧٥) مثله مطولاً، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٦٢) بعد ما عزاه إلى الأوسط والكبير: رجاله ثقات.

- ٣ _ حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (البحرين ٤/٣٧٥) مثله مطولاً، قال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٦٢): فيه علي بن سعيد بن بشير، قال الدارقطني: ليس بذاك، تفرد بأشياء، وقال ابن يونس: كان يفهم و يحفظ، و قال الذهبي: حافظ رحال، وبقية رجاله ثقات. اهـ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثاني والأربعون بعد المائتين

(الزهد / باب ما جاء في معيشة النبي ﷺ و أهله)

- ٢٣٥٦ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَدَعَتْ لِي بِطَعَامٍ، وَقَالَتْ: مَا أَشْبَعُ مِنْ خَعَامٍ، فَأَشَاءُ أَنْ أَبْكِيَ إِلَّا بَكَيْتُ، قَالَ: قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَتْ: أَذْكُرُ الْحَالَ الَّتِي فَارَقَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدُّنْيَا، وَاللَّهُ! مَا شَبِعَ مِنْ خُبْزٍ، وَلَحْمٍ مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.*

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة «حسن صحيح»،

و في نسختنا الهندية، والتحفة: «حسن» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٧٦٢٧).

أخرجه مسلم (الزهد/ معيشة النبي ﷺ) من خريق عروة بن الزبير عنها رضي الله عنها بدون قصة، وفيه «الزيت» مكان «اللحم». و الحديث رجال إسناده ثقات ما عدا عباداً و مجالداً. أما عباد؛ فو ثقاه الجمهور، و ضعفه أبو حاتم، و ابن سعد، قال الحافظ في التقريب: ثقة، ربما وهم، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة.

و أما مجالد بن سعيد فقال الحافظ فيه: ليس بالقوي، و قد تغير حفظه في آخر عمره. و قال الذهبي في المغني: صالح الحديث. و قد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (٢٣٧).

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمحيي معناه في غير واحد من الأحاديث عن عائشة رضي الله عنها، و غيرها من الصحابة رضي الله عنهم، منها:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها من خريق الأسود عنها عند أخرجه البخاري (الأخجمة/ ما كان النبي ﷺ و أصحابه يأكلون)، و (الرقاق/ كيف كان عيش النبي ﷺ و أصحابه)، و مسلم (الزهد/ معيشة النبي ﷺ) قالت: ما شبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من خعام بر ثلاث ليال تباعاً حتى قبض.

٢ - و من خريق عروة عنها قالت: ما أكل آل محمد ﷺ أكلتين في يوم إلا احدهما تمر. أخرجه البخاري (الرقاق/ كيف كان عيش النبي ﷺ و أصحابه)، و مسلم في الموضع المذكور نحوه.

٣ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند المصنف في نفس الباب بلفظ: كان رسول الله ﷺ يبيت الليالي المتتابعة خاوياً؛ و أهله لا يجدون عشاءً، و كان أكثر خبزهم خبز الشعير. و قال: حسن صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثالث والأربعون بعد المائتين

(الزهد / باب ما جاء في صحبة المؤمن)

٢٣٩٥ - حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ غِيلَانَ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ قَيْسٍ التَّجِيبِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه، قَالَ سَالِمٌ: أَوْ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ خَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ *.

اختلفت هنا نسخ الجامع، و هذا التحسين إنما هو في نسخة إبراهيم عطوة والعارضه، و الباقية عارية عنه، و إنما فيها قول الترمذي: « هذا حديث إنما نعرفه من هذا الوجه »، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (٤٣٩٩)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أحمد (٣٨/٣)، و الدارمي (الأخجمة/ من كره أن يطعم خعامه إلا الأتقياء)، و أبو داود (الأدب/ من يؤمر أن يجالس)، و ابن حبان (٣٨٣/١) رقم ٥٥٥، ٥٥٦، و الحاكم (١٢٨/٤) بأسانيدهم من خريق حيوة بن شريح به. قال الحاكم: صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي.

و البيهقي في الشعب (٤٢/٧)، رقم ٩٣٨٢ من خريق عبد الله بن يزيد المقرئ، عن حيوة بن شريح، عن سالم بن غيلان، عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سالم بن غيلان التجيبي، و الوليد بن قيس التجيبي. أما سالم؛ فقال الحافظ في التقریب: ليس به بأس، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وقال في المغني: تركه الدارقطني.

و أما الوليد؛ فقال الحافظ في التقریب: مقبول، وقال الذهبي في الكاشف: وثق. قلنا: و ثقة العجلي، و ذكره ابن حبان في الثقات، و ليس له إلا هذا الحديث الواحد؛ عن

أبي سعيد، أو عن أبي الهيثم عن أبي سعيد على الشك. و توبع بدراج أبي السمح، عن أبي الهيثم.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام بناءً على ما يعضد معنى الحديث من الأحاديث، منها:

١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود (الأدب/ من يؤمر أن يجالس)، والمصنف (الزهد/ باب رقم ٤٥ بدون ترجمة قبل باب ما جاء مثل ابن آدم و أهله و ولده) بلفظ «الرجل على دين خيله، فلينظر أحدكم من يخال». قال الترمذي: حسن غريب، وقال المنذري: في إسناده موسى بن وردان، وقد ضعفه بعضهم، وقال بعضهم: لا بأس به، و رجح بعضهم في هذا الحديث الإرسال.

٢ _ حديث أنس رضي الله عنه عند أبي داود في الموضع المذكور مطولاً، و فيه: «و مثل جليس الصالح كمثل صاحب المسك، إن لم يصبك منه شيء أصابك من ريحه، و مثل جليس السوء كمثل صاحب الكير، إن لم يصبك من سواده؛ أصابك من دخانه». و سكت عليه أبو داود و المنذري.

٣ _ حديث أنس رضي الله عنه عند أبي داود (الأخعة/ الدعاء لرب الطعام)، و أحمد (١٣٨/٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى سعد بن عبادة رضي الله عنه، فجاء بنخبز و زيت، فأكل، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أفطر عندكم الصائمون، أكل خعمامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة». سكت عليه هو و المنذري، ورجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الرابع والأربعون بعد المائتين

(الزهد / باب ما جاء في حفظ اللسان)

٢٤٠٦ _ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ. ح و حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

زَحْر، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا النَّجَاةُ؟ قَالَ: أَمْلِكُ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلْيَسَعَكَ بَيْتُكَ، وَأَبْكُ عَلَى خَطِيئَتِكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٩٩٢٨)؛ إلا أن المنذري نقل: «حسن غريب».

أخرجه أحمد (٢٥٩ / ٥)، و ابن عدي في الكامل في ترجمة عبيد الله بن زحر من خريق يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر. و أحمد (١٤٨ / ٤) من خريق أبي المغيرة، عن معاذ بن رفاعه مطولاً. كلاهما عن علي بن يزيد به.

والحديث في إسناده أربعة تكلم العلماء فيهم، تقدم الكلام عليهم قريباً في الحديث (٢٣٩)، لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة إلى الضعف، ولكن تابع عبيد الله معاذ بن رفاعه، فهذه المتابعة لعبيد الله تامة، وليحيى بن أيوب قاصرة، أما علي بن يزيد الألهاني، والقاسم فتفردا بالحديث، و مع ذلك حسنه الإمام بناءً على شواهد، منها:

١ - حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ عند الطبراني في الأوسط، والصغير كما في البحرين (٣٩٥ / ٤) مثله. و قال الهيثمي في المجمع (٢٩٩ / ١٠): حسن - يعني: الطبراني - إسناده.

٢ - حديث الأسود بن أصرم رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٨١ / ١) مطولاً نحوه. و قال الهيثمي في المجمع (٣٠٠ / ١٠): إسناده حسن.

٣ - حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٥٠ / ٩)، و الأوسط كما في البحرين (٣٩٦ / ٤) مثله. و قال الهيثمي: و فيه المسعودي، وقد اختلط. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الخامس والأربعون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب ما جاء في شأن الحشر)

٢٤٢٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ رَجَالًا، وَرُكْبَانًا، وَتُجْرُونَ عَلَى وُجُوهِكُمْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط. وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٣٩١)، والمنذري في الترغيب (٢٠٨/٤).

أخرجه أحمد (٥/٣، ٥)، والمصنف أيضاً (التفسير/ بني إسرائيل)، والحاكم (٥٦٤/٤) من خريق بهز. والنسائي في الكبرى (كما في الأخراف ١١٣٩٩)، وأحمد (٤٤٧/٤) من خريق أبي قرعة. كلاهما عن حكيم بن معاوية به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تكلم في بهز بن حكيم، وأبيه، وقد تكلم الكلام عليه مفصلاً، وقد جعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب الصحيح، وأعلى مراتب الحسن، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (١٦٠)، فراجع له لزماً.

و لما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لم يحكم على هذا الإسناد بالصحة، بل حسنه بناءً على متابعة لبهز، و بناءً على شواهد، منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند المصنف (التفسير/ بني إسرائيل) نحوه، وقال:

حسن.

٢ - حديث أبي ذر رضي الله عنه عند أحمد (١٦٤/٥)، والنسائي (الجنائز/ البعث)، و

الحاكم (٥٦٥/٤)، وقال صحيح الإسناد إلى الوليد بن جميع، و قال الذهبي في التلخيص:

الوليد قد روى له مسلم متابعة، و احتج به النسائي. نحوه.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، فالنسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السادس والأربعون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب ما جاء في الصور)

٢٤٣٠ - حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَسْلَمَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ بَشْرِ بْنِ شَعَّافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَا الصُّورُ؟ قَالَ: «قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية و التحفة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٦٠٨)، و المنذري في المختصر (السنة/ خلق الجنة و النار).

أخرجه أحمد (١٦٢/٢، ١٩٢)، و أبو داود (السنة/ البعث والصور)، و المصنف أيضاً (التفسير/ الزمر)، و النسائي في الكبرى (التفسير/ الزمر ٦/٤٤٨)، و الدارمي (الرقاق/ نفخ الصور)، و الحاكم (٥٠٦/٢) بأسانيدهم من خريق سليمان التيمي به .

و الحديث رجاله كلهم ثقات، و لم نهتد إلى وجه يوجب حطه من درجة الصحيح، و قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقته الذهبي، قلنا: نعم؛ ولا سيما وللحديث شواهد، منها:

١ - حديث أبي سعيد عند المصنف في نفس الباب مرفوعاً «و كيف أنعم؛ و صاحب القرن قد التقم القرن، و استمع الإذن متى يؤمر بالنفخ، فينفخ» الحديث.

- ٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الأحاديث الطوال الملحق بآخر الكبير (٢٥/٢٦٦، رقم ٣٦) من خريق إسماعيل بن رافع، عن محمد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة أنه قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! ما الصور؟ قال: «القرن»، قلت: كيف هو؟ قال: «عظيم، والذي بعثني بالحق؛ إن عظم دارة فيه كعرض السماوات والأرض، ينفخ فيه ثلاث نفخات إلخ»، الحديث مطول جداً.
- ٣ _ ونقل السيوطي في الدر المنثور (الزمر/ الآية ٦٨) من عبد بن حميد، و مسدد، وابن المنذر حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً قال: الصور كهيئة القرن ينفخ فيه. فالظاهر أن النسخ التي فيها «حسن صحيح» أولى بالصواب، والله أعلم.

الحديث السابع والأربعون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب ما جاء في الصور)

- ٢٤٣١ _ حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَلَاءِ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْعَمُ؛ وَصَاحِبُ الْقُرْنِ قَدْ التَّقَمَ الْقُرْنُ، وَاسْتَمَعَ الْإِذْنَ مَتَى يُؤْمَرُ بِالنَّفْخِ؟ فَيَنْفُخُ، فَكَأَنَّ ذَلِكَ ثَقُلَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: «قُولُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا».
- قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
- وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤١٩٥).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه الحميدي (٧٥٤)، وأحمد (٧/٣)، والمصنف أيضاً (التفسير/ الزمر)، والحاكم (٥٥٩/٤) من خريق مطرف. وأحمد (٧٣/٣) من خريق سفيان عن الأعمش. كلاهما عن عطية العوفي به.
و أخرجه الحاكم (٥٥٩/٤) من خريق إسماعيل أبي يحيى التيمي، عن الأعمش،

عن أبي صالح، عن أبي سعيد رضي الله عنه، و قال: لم نكتبه من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، ولولا أن أبا يحيى التيمي على الطريق؛ لحكمت للحديث بالصحة على شرط الشيخين، وقال الذهبي: أبو يحيى وإي. قلنا: ولكن تابعه جرير بن عبد الحميد عند ابن حبان (٩٥/٢، رقم ٨٢٠).

و أخرج الحاكم أيضاً من خريق خارجة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد رضي الله عنه، وقال: تفرد به خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، و قال الذهبي: وخارجة ضعيف.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا العلاء خالد بن خهمان، و عطية العوفي. أما خالد؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، رمي بالتشيع، ثم اختلط، و قال الذهبي في الكاشف: صدوق شيعي، ضعفه ابن معين. اهـ قال ابن معين: خلط قبل موته بعشر سنين، و كان قبل ذلك ثقة، و كان في تخليطه كلما جاؤا به يقرأ به، و قال ابن عدي: و لم أر في مقدار ما يرويه حديثاً منكراً.

و أما عطية بن سعد؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً، و قال الذهبي في الكاشف: ضعفه. اهـ. و قال ابن معين: صالح، و قال أبو زرعة: لئین، و قال أبو حاتم ضعيف يكتب حديثه، كما في التهذيب. و هو مدلس أيضاً، عده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين الذي لا يحتج بحديثهم ما لم يصرحوا بالسماع. و قال: مشهور بالتدليس القبيح.

فلأجلهما نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام للمتابعة، فتوبع خالد من قبل الأعمش، و المطرف، كما توبع عطية من أبي صالح، و عطاء بن يسار كما سبق في التخریج، و لشواهد تعضد الحديث، منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الحاكم (٥٥٨/٤، ٥٥٩) نحوه. و قال: صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي، فقال: صحيح على شرط مسلم.

٢ - حديث ابن عباس عند أحمد (٣٢٦/١) مثله، قال الهيثمي في المجمع (٣٣١/٣): و فيه عطية العوفي، و هو ضعيف، وفيه توثيق لين.

٣ _ حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه عند أحمد (٣٧٤/٤) نحوه، قال في الجمع: رجاله وثقوا على ضعف فيهم.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب منه يعني باب ما جاء في الشفاعة)

٢٤٤٠ _ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَشْفَعُ لِلْفِئَامِ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْفَعُ لِلْقَبِيلَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْفَعُ لِلْعَصْبَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْفَعُ لِلرَّجُلِ؛ حَتَّى يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ».
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. *

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤١٩٧).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢٠/٣، ٦٣)، وعبد بن حميد (٩٠٣) بأسانيد من خريق عطية به.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عطية، وهو صدوق يخطئ كثيراً، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث السابق.
فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الإمام الترمذي بناءً على ما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند البخاري (التوحيد/ قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة) مطولاً، وفيه: «فيشفع النبيون، والملائكة، والمؤمنون، فيقول الجبار: بقيت شفاعتي» الحديث.

٢ _ حديث أنس رضي الله عنه عند البزار كما في الجمع (٣٨٢/١٠) بلفظ: «إن الرجل ليشفع للرجلين والثلاثة»، وقال: رجاله رجال الصحيح.

- ٣ _ حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه عند أحمد (٢١٢/٤) بلفظ: «إن من أمتي لمن يشفع لأكثر من ربيعة و مضر»، وقال الهيثمي في المجمع (٣٨١/١٠): رجاله ثقات.
- ٤ _ حديث عبد الله بن أبي الجدعاء عند المصنف في نفس الباب: «يدخل الجنة بشفاعه رجل من أمتي أكثر من بني تميم»، قيل: يا رسول الله! سواك؟ قال: «سواي». وقال: حسن صحيح غريب.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث التاسع والأربعون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٢٣) بدون ترجمة بعد باب صفة أواني الحوض)

- ٢٤٥٧ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنْ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَهَبَ لُنَا اللَّيْلُ قَامَ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! اذْكُرُوا اللَّهَ، اذْكُرُوا اللَّهَ، جَاءَتِ الرَّاحِفَةُ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ، جَاءَ الْمَوْتُ بِمَا فِيهِ، جَاءَ الْمَوْتُ بِمَا فِيهِ» قَالَ أَبِي: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَكْثِرُ الصَّلَاةَ عَلَيْكَ، فَكَمْ أَجْعَلُ لَكَ مِنْ صَلَاتِي؟ فَقَالَ: «مَا شِئْتَ»، قَالَ: قُلْتُ: الرَّبُّع؟ قَالَ: «مَا شِئْتَ، فَإِنْ زِدْتَ؛ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» قُلْتُ: النَّصْفُ؟ قَالَ: «مَا شِئْتَ، فَإِنْ زِدْتَ؛ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» قَالَ: قُلْتُ: فَالْثُلُثَيْنِ؟ قَالَ: «مَا شِئْتَ، فَإِنْ زِدْتَ؛ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: أَجْعَلُ لَكَ صَلَاتِي كُلَّهَا؟ قَالَ: «إِذَا تُكْفَى هَمَّكَ، وَيُغْفَرُ لَكَ ذَنْبُكَ».
- قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضه: «حسن صحيح»، و كذا فيما نقل المنذري في الترغيب (٣٢٧/٢)، و الباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٠).

انفرد الإمام الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (١٣٦/٥) من

خريق وكيع. و عبد بن حميد (١٧٠)، و الحاكم (التفسير/ الأحزاب ٤٢١/٢، و النازعات ٥١٣/٢) من خريق قبيصة بن عقبة. كلاهما عن سفيان به. وقال الحاكم في الموضوعين: صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ ما عدا قبيصة، و عبد الله بن محمد بن عقيل. أما قبيصة بن عقبة، فقال الحافظ في التريب: صدوق، ربما خالف، و قال الذهبي في الميزان: صدوق جليل، محتج به عندهم، موثق مع وجود غلطه، و ضعفه الأكثرون في سفيان الثوري لصغره؛ إلا أبا حاتم؛ فإنه قال: صدوق، لم أرَ من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد، لا يغيره سوى قبيصة بن عقبة، وعلي بن الجعد، و أبي نعيم في الثوري. اهـ ملخصاً. و قال الحافظ في هدي الساري: و قال الفضل بن سهل: و كان قبيصة يحدث بحديث سفيان على الولاء درساً درساً حفظاً.

و أما عبد الله بن محمد بن عقيل؛ فقال الحافظ في التريب: صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة. و قال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم، وعدة: لين الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به. اهـ. وقال في المغني: حسن الحديث، احتج به أحمد، و إسحاق، و ختم ترجمته في الميزان بقوله: حديثه في مرتبة الحسن. وقال الترمذي نفسه في جامعه: صدوق، و قد تكلم بعض أهل العلم من قبل حفظه، و سمعت محمد بن إسماعيل يقول: مقارب الحديث، و تقدم الكلام عليه في الحديث الأول.

لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما توبع قبيصة من غيره كما سبق في التخريج، و لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث حبان بن منقذ عند الطبراني في الكبير (٣٥/٤) مكتفياً بما يتعلق بالصلاة على النبي ﷺ، و قال الهيثمي في الجمع (١٦٠/١٠): إسناده حسن.

٢ _ حديث أبي هريرة ؓ عند البزار (كما في الجمع (١٦٠/١٠) مثل حديث حبان، و قال الهيثمي: فيه عمر بن محمد متروك.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرط فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الخمسون بعد المائتين

(القيامة / باب (٢٥) بدون ترجمة بعد باب صفة أواني الحوض)

٢٤٥٩ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُوْنُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ. ح و حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَيُرَوَّى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، قَالَ: حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسِبُوا، وَتَزَيِّنُوا لِلْعَرْضِ الْأَكْبَرِ، وَإِنَّمَا يَخِفُّ الْحِسَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٨٢٠)، والمنذري في الترغيب (١٢٥/٤).

أخرجه أحمد (١٢٤/٤)، و ابن ماجه (الزهدي ذكر الموت و الاستعداد له) من خريق أبي بكر بن أبي مريم به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سفيان بن وكيع، و هو ضعيف و تقدم الكلام عليه مراراً (راجع مثلاً الحديث ٢٢٨) و قد توبع هنا. و ما عدا ابن أبي مريم، فهو أيضاً ضعيف، تقدم الكلام عليه مراراً (راجع مثلاً الحديث ٢٢٧).

فنزل إسناد الحديث إلى الضعف، و لكن حسنه الإمام الترمذي لشواهده في الباب، منها:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنه عند ابن ماجه في الموضع المذكور، و الطبراني في

الصغير كما في البحرين (الزهد/ ذكر الموت) مثله، و قال الهيثمي في المجمع (٣٠٩/١٠): إسناده حسن.

٢ _ حديث آخر له عند أبي يعلى كما في الإتحاف للبوصيري (٧٠/١٠)، و عند البزار كما في المجمع (٣١٨/٥) مطولاً نحوه، وقال البوصيري، و الهيثمي: رواه ثقات.

٣، ٤ _ حديث عمران بن الحصين، و زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام عند الحارث بن أبي أسامة كما في الإتحاف (٥٩/١٠)، وضعفهما.

٥ _ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند المصنف المذكور في نفس الباب تعليقاً، أخرجه ابن أبي شبة (٩٦/٧، رقم ٣٤٤٠٩)، و ابن المبارك في الزهد (ص ١٠٣ رقم ٣٠٦). فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والخمسون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٣٠) بدون ترجمة بعد باب صفة أواني الحوض)

٢٤٦٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه قَالَ: ابْتُلِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالضَّرَاءِ، فَصَبَرْنَا، ثُمَّ ابْتُلِينَا بِالسَّرَاءِ بَعْدَهُ، فَلَمْ نَصْبِرْ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسح الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٩٧١٩) انفراد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أبونعيم في الحلية (١٠٠/١) من خريق شعيب . و عبد الرزاق في المصنف (١١ / ٤٥٧) عن معمر. كلاهما عن الزهري، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه رضي الله عنه مثله، و رواية معمر مطولة بقصة.

و ابن المبارك في الزهد (ص ١٨٢، رقم ٥١٩) من خريق يونس، عن الزهري،

عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن رجل، عن عبد الرحمن بن عوف مطولا بقصة.

و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن رواية يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري تكلم فيها بعض أهل العلم، قال أحمد: روى عن الزهري أحاديث منكورة، و قال في رواية: ما أعلم أحداً أحفظ بحديث الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس؛ فإنه كتب كل شيء هناك، و قوى أمره أيضاً في الزهري ابن معين، و ابن المبارك، و أحمد بن صالح.

و أيضاً: قد اختلف في سماع حميد بن عبد الرحمن عن أبيه، فأثبتته ابن أبي حاتم، والعلائي، وقال بعضهم: لم يسمع حميد بن عبد الرحمن عن أبيه، فقد توفى سنة ١٠٥ عن ٧٣ سنة، و توفي أبوه سنة ٣٢ من الهجرة، فكان عند وفاة أبيه ابن سنة، أو لم يولد بعد، فقال الحافظ في التهذيب: إن صح ذلك؛ فروايته عن عمر رضي الله عنه منقطعة قطعاً، و كذا عن عثمان، و أبيه. والله أعلم.

فلأجل ذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لحيثه من غير وجه، فقد اتضحت المتابعة ليونس من شعيب، و معمر، و حميد من أخيه إبراهيم كما سبق في التخريج.

هذا، و للحديث شاهد من أثر معاذ بن جبل رضي الله عنه عند ابن المبارك في الزهد (ص ٢٧١، رقم ٧٨٥) من خريق رجاء بن حيوة عنه رضي الله عنه، قال: إنكم ابتليتم بفتنة الضراء، فصبرتم، وستبتلون بفتنة السراء، وإن أخوف ما أخاف عليكم فتنة النساء إذا تسورن الذهب، ولبسن رِيْط الشام.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثاني والخمسون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٣٢) بدون ترجمة بعد باب صفة أواني الحوض)

٢٤٦٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ لَنَا قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلُ عَلَى بَابِي، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «انْزَعِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُدَكِّرُنِي الدُّنْيَا»، قَالَتْ: وَكَانَ لَنَا سَمَلٌ قَطِيفَةٌ، عَلِمُهَا مِنْ حَرِيرٍ، كُنَّا نَلْبَسُهَا.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العاضة: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، و الباقية متفقة على التحسين فقط. و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٦١٠١).

أخرجه أحمد (٤٩/٦) من خريق إسماعيل بن عليّة. و (٥٣/٦، ٢٤١) من خريق ابن أبي عدي. و مسلم (اللباس/ تحريم تصوير صورة الحيوان) من خريق ابن عليّة، وابن أبي عدي، و عبد الأعلى. و النسائي (الزينة/ التصاوير) من خريق يزيد بن زريع. أربعتهم عن داود بن أبي هند، عن عزرة، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن سعد بن هشام، عن عائشة رضي الله عنها.
 و أخرجه النسائي في الكبرى (الزينة/ التصاوير) من خريق سفيان، عن داود، عن عزرة، عن عائشة رضي الله عنها نحوه، وليس فيه بين عزرة وعائشة واسطة.
 و أخرج أحمد (٢٢٩/٦) بعضه من خريق أبي معاوية الضرير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن في أبي معاوية، و داود بن أبي هند كلام يسير.
 أما أبو معاوية الضرير؛ فقال الحافظ في التريب: ثقة في الأعمش، و قد يهمل في حديث غيره، و يروي هنا عن غير الأعمش، و تقدم الكلام عليه مراراً، راجع مثلاً:
 الحديث (٨٧)

و أما داود بن أبي هند؛ فقال الحافظ في التريب: ثقة، متقن، كان يهمل بأخرة،

و قال ابن حبان: كان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الراويات؛ إلا أنه كان يهتم إذا حدث من حفظه، وقال أحمد: كان كثير الاضطراب والخلاف.

لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي للمتابعة، فتوبع أبو معاوية هنا من عدة كما توبع داود بن أبي هند من هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها كما سبق في التخريج.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثالث والخمسون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٣٥) بدون ترجمة بعد با صفة أواني الحوض)

٢٤٧٦ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي خَالِبٍ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنَّا لَجُلُوسٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ؛ إِذْ خَلَعَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ رضي الله عنه؛ مَا عَلَيْهِ إِلَّا بُرْدَةٌ لَهُ، مَرْقُوعَةٌ يَفْرُو، فَلَمَّا رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ بَكَى لِلَّذِي كَانَ فِيهِ مِنَ النُّعْمَةِ، وَالَّذِي هُوَ الْيَوْمَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكُمْ إِذَا غَدَا أَحَدُكُمْ فِي حُلَّةٍ، وَرَاحَ فِي حُلَّةٍ، وَوُضِعَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ صَحْفَةٌ، وَرُفِعَتْ أُخْرَى، وَسَتَرْتُمْ بُيُوتَكُمْ كَمَا تُسْتَرُّ الْكَعْبَةُ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مِنَّا الْيَوْمَ؛ نَتَفَرَّغُ لِلْعِبَادَةِ، وَتُكْفَى الْمُؤَنَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكُمْ يَوْمَئِذٍ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن» فقط، و الباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٣٣٩)، و المنذري في الترغيب (٨١/٣، ١٠٤/٤).

انفرد الإمام الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه هناد بن السري في الزهد (٣٨٩/٢) بنفس الإسناد، و المتن.

و أخرجه أبو يعلى من خريق أبي إسحاق، عن يزيد بن رومان القرظي، عن رجل، عن علي عليه السلام مطولاً مثله. قال الهيثمي في المجمع (٣١٤/١٠) فيه راوٍ لم يسم، و بقية رجاله ثقات.

و الحديث في إسناده رجالان تكلم فيهما، و راوٍ مبهم.

١ _ يونس بن بكير، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ، و قال الذهبي في المغني: صدوق، شيعي، و ختم ترجمته في الميزان بقوله: أخرج مسلم ليونس في الشواهد، لا الأصول، و كذلك ذكره البخاري مستشهداً به، و هو حسن الحديث. اهـ. وثقه ابن معين، و قال أبو حاتم: محله الصدق، و قال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ليس بحجة، يوصل كلام ابن إسحاق بالأحاديث.

٢ _ محمد بن إسحاق فهو صدوق، مدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماح لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل. وقال الذهبي في الكاشف: اختلف الاحتجاج به، و حديثه حسن، و قد صححه جماعة. اهـ.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمجيئه عن علي عليه السلام من غير هذا الوجه؛ كما سبق في التخريج، و هو و إن كان في إسناده أيضاً راوٍ مجهول لكن يكفي عاضداً لهذا الإسناد، مع أن للحديث شواهد صحيحة تقويه، منها:

١ _ حديث عبد الله بن يزيد الخطمي عليه السلام عند البيهقي (٢٧٢/٧)، رقم (١٤٣٦٤) و الطبراني كما في المجمع (٣٢٣/١٠) مطولاً مثله، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، غير أبي جعفر الخطمي، و هو ثقة.

٢ _ حديث عبد الله بن مسعود عليه السلام عند البزار كما في المجمع (٣٢٣/١٠) نحوه، وقال الهيثمي، و المنذري في الترغيب (١٠٨/٤) : إسناده جيد.

٣ _ حديث أبي جحيفة عليه السلام عند البزار كما في المجمع في نفس الموضع نحوه

مختصراً، وقال: رجاله رجال الصحيح؛ غير عبد الجبار بن العباس، و هو ثقة.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الرابع والخمسون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٣٩) بدون ترجمة بعد باب صفة أواني الحوض)

٢٤٨١ _ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ
الْمُقَرِّيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مَرْحُومِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مَيْمُونٍ،
عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ
تَرَكَ اللَّبَاسَ تَوَاضَعًا لِلَّهِ؛ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ دَعَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُءُوسِ
الْخَلَائِقِ؛ حَتَّى يُخَيَّرَهُ مِنْ أَيِّ حُلْلِ الْإِيمَانِ شَاءَ يَلْبَسُهَا».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

هذا التحسين إنما هو في نسخة إبراهيم بن عطوة، والعارضه، و كذا المزني فيما
نقله في الأخراف (١١٣٠٢)، و المنذري في الترغيب (٧٧/٣)، و أما الباقية؛ فعارية
عن حكم مّا.

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٤٣٩/٣)، و أبو يعلى
(١٤٨٤/٣، ١٤٩٩)، و البيهقي (٢٧٣/٣)، و الحاكم (١٨٣/٤) بأسانيدهم من
خريق عبد الله بن يزيد المقرئ به. و قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.
و أخرجه أحمد (٤٣٨/٣)، و الحاكم (٦١/١) من خريق زبان بن فائد، عن
سهل بن معاذ الجهني، عن أبيه به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أبا مرحوم عبد الرحيم بن ميمون، و سهل بن معاذ.
أما أبو مرحوم؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، زاهد، و قال الذهبي في
الكاشف: فيه لين، و قال المنذري في المختصر (٣٦٤/٤): لا يحتج بحديثه، و قال ابن
معين: ضعيف، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، و قال النسائي: أرجوا

أنه لا بأس به.

و أما سهل؛ فقال الحافظ في التقریب: لا بأس به إلا في روايات زبان عنه، وقال الذهبي في الكاشف: ضَعُف، وقال في المغني: ضعفه ابن معين، و لم يُتْرَك، وقال المنذري في المختصر (٣٦٤/٤): ضعيف. قلنا: ليس حديث الترمذي هذا من خريق زبان عنه، بل من خريق أبي مرحوم، و تابعه زبان عند أحمد، و الحاكم كما مر في التخریج.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعة أبي مرحوم، و لشواهد تعضد معنى الحديث، منها:

١ _ حديث رجل من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن أبيه عند أبي داود (الأدب/ من كظم غيظاً) نحوه، قال المنذري في المختصر (٣٦٤ / ٤): فيه رواية مجهول.

٢ _ حديث أبي هريرة ؓ عند ابن الجوز في العلل المتناهية (٦٢١/٢) نحوه، و نقل عن الدارقطني: غير محفوظ.

و هذا الإسنادان و إن كانا لا يخلوان عن ضعف؛ و لكن يصلحان للاعتبار، فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والخمسون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٤٧) بدون ترجمة بعد باب صفة أواني الخوض)

٢٤٩٢ _ حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُحْشَرُ الْمُتَكَبِّرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْثَالَ الدَّرِّ فِي صُورِ الرِّجَالِ؛ يَعْشَاهُمُ الدَّلُّ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، فَيُسَاقُونَ إِلَى سِجْنٍ فِي جَهَنَّمَ يُسَمَّى بُولَسَ؛ تَعْلُوهُمْ نَارُ الْأَنْثَارِ، يُسْقَوْنَ مِنْ عُصَارَةِ أَهْلِ النَّارِ خَبِئَةَ الْخَبَالِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٨٠٠)، والمنذري في الترغيب (٣٥٦/٣).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه الحميدي (٥٩٨) من خريق داود بن شابور، و محمد بن عجلان. و أحمد (١٧٩/٢)، و البخاري في الأدب المفرد (٥٥٧) من خريق ابن عجلان. كلاهما _ ابن شابور، و ابن عجلان _ عن عمرو بن شعيب به.

والحديث مداره على عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، و اختلفت أقوال العلماء في هذه الترجمة، وقد سبق الكلام عليها مفصلاً مراراً، وقد جعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن. و الراوي عن عمرو هنا محمد بن عجلان، و هو صدوق؛ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، و راجع لمعرفة حال ابن عجلان، و ترجمة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده الحديث (١٥٠).

و معلوم أن صنيع الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، فنظراً إلى اختلاف الأقوال في هذه الترجمة لم يحكم على إسناد الحديث بالصحة، بل حسنه لمتابعة ابن عجلان من ابن شابور كما مر في التخريج، و لشواهد تعضده، منها:

- ١ _ حديث أنس رضي الله عنه عند البيهقي في الشعب (٢٨٩/٦، رقم ٨١٨٦) نحوه.
- ٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند البزار كما في المجمع (٣٣٤/١٠) نحوه ، وقال الهيثمي: فيه أبو القاسم بن عبد الله العمري، و هو متروك.
- ٣ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البزار أيضاً كما في المجمع في نفس الموضع، وقال الهيثمي: و فيه من لم أعرفه.

٤ _ حديث آخر له عند عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد نحوه، ذكره السيوطي

في البدور السافرة كما قال المباركفوري في التحفة (١٦٣/٧)

٥ _ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند البيهقي في الشعب (٦/٢٨٩، رقم ٨١٨٥) نحوه موقوفاً عليه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السادس والخمسون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٤٨) بلا ترجمة بعد باب صفة أواني الحوض)

٢٤٩٥ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ ضَالٌّ؛ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَسَلُونِي الْهُدَى؛ أَهْدِكُمْ، وَكُلُّكُمْ فَقِيرٌ؛ إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُ، فَسَلُونِي؛ أَرْزُقْكُمْ، وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ؛ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ، فَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ، فَاسْتَغْفِرْنِي؛ غُفِرَتْ لَهُ؛ وَلَا أَبَالِي، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ، وَآخِرَكُمْ، وَحَيِّكُمْ، وَمَيِّتَكُمْ، وَرَخِبَكُمْ، وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَثْقَى قَلْبِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي؛ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ، وَآخِرَكُمْ، وَحَيِّكُمْ، وَمَيِّتَكُمْ، وَرَخِبَكُمْ، وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَشْقَى قَلْبِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ، وَآخِرَكُمْ، وَحَيِّكُمْ، وَمَيِّتَكُمْ، وَرَخِبَكُمْ، وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ، فَأَعْطِيتُ كُلَّ سَائِلٍ مِنْكُمْ مَا سَأَلَ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِالْبَحْرِ، فَعَمَسَ فِيهِ إِبْرَةً، ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَيْهِ، ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ، مَا حِدُّ، أَفْعَلُ مَا أُرِيدُ، عَطَائِي كَلَامٌ، وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُهُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: كُنْ؛ فَيَكُونُ».

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ مَعْدِي كَرْبٍ،
عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٩٦٤)، والمنذري في الترغيب (٣٠٨/٢).

أخرجه أحمد (١٥٤/٥) من خريق ليث بن أبي سليم، وعبد الحميد. و
(١٧٧/٥)، وابن ماجه (الزهد/ ذكر التوبة) من خريق موسى بن المسيب الثقفي.
كلاهما عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم به .

وأخرجه أحمد (١٦٧/٥، ١٧٢)، والدارمي (٢٧٩١) من خريق غيلان بن
جرير. وأحمد (١٧٢/٥) من خريق عامر الأحول. كلاهما عن شهر بن حوشب، عن
معدى كرب، عن أبي ذر رضي الله عنه نحوه مختصراً.

وأخرجه مسلم (البر والصلة/ تحريم الظلم)، والبخاري في الأدب المفرد (٤٩٠)
من خريق ربيعة بن عبد العزيز، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر رضي الله عنه نحوه .
وأخرجه أحمد (١٦٠/٥)، ومسلم في الموضع المذكور من خريق أبي قلابة،
عن أبي أسماء الرحبي، عن أبي ذر رضي الله عنه نحوه .

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ليث بن أبي سليم، وشهر بن حوشب.
أما ليث؛ فصدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فترك (تقريب). وقال
الذهبي في الكاشف: فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة، وصيام، وعلم
كثير. قال أحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة: مضطرب الحديث، وقال ابن معين:
ضعيف؛ إلا أنه يُكْتَب حديثه، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه
شعبة، والثوري، ومع الضعف الذي فيه يُكْتَب حديثه.

قلت: تبين من ذلك أن حديثه ليس بحجة، وإنما يُحَسَّن لغيره، ولذا روى له
مسلم مقروناً.

وأما شهر؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، وقال الذهبي في الكاشف: عن شعبة: لقيت شهراً، فلم أعتد به، وقال النسائي: ليس بالقوي، و وثقه أحمد، و ابن معين. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، و عن الأثبات المقلوبات، و نقل الترمذي عن البخاري: شهر حسن الحديث، و قوى أمره، قال أحمد: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر. فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعة كل من ليث، و شهر، أما ليث؛ فتابعه عبد الحميد، و موسى بن المسيب الثقفي، و أما شهر؛ فتابعه متابعة قاصرة أبو قلابة عن أسماء عن أبي ذر رضي الله عنه، و ربيعة بن عبد العزيز، عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر رضي الله عنه، على أن مضمون الحديث مؤيد بالقرآن، والأحاديث الكثيرة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث السابع والخمسون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٤٨) بدون ترجمة بعد باب صفة أواني الخوض)

٢٤٩٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ سَعْدِ مَوْلَى خَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ لَمْ أَسْمَعُهُ إِلَّا مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ؛ وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَانَ الْكِفْلُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ ذَنْبِ عَمَلِهِ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَأَعْطَاهَا سِتِّينَ دِينَارًا عَلَى أَنْ يَطَّأَهَا، فَلَمَّا قَعَدَ مِنْهَا مَقْعَدَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ؛ أَرْعَدَتْ، وَبَكَتْ، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ أَمْ أَكْرَهْتُكَ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنَّهُ عَمِلَ مَا عَمِلْتُهُ قَطُّ، وَمَا حَمَلَنِي عَلَيْهِ إِلَّا الْحَاجَةُ، فَقَالَ: تَفْعَلِينَ أَنْتِ هَذَا؟ وَمَا فَعَلْتِهِ؟ اذْهَبِي، فَهِيَ لَكَ، وَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ! لَا أَغْصِي اللَّهَ بَعْدَهَا أَبَدًا، فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ، فَأَصْبَحَ مَكْتُوبًا

عَلَى بَايِهِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِلْكَفْلِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ شَيْبَانُ، وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنِ الْأَعْمَشِ نَحْوَ هَذَا، وَرَفَعُوهُ، وَرَوَى
بَعْضُهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، فَلَمْ يَرْفَعُوهُ، وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ
الْأَعْمَشِ، فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ هُوَ كُوفِيٌّ، وَكَانَتْ جَدَّتُهُ سُرَيَّةَ لِعَلِيِّ بْنِ
أَبِي خَالِبٍ رضي الله عنه، وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عُبَيْدَةَ الضَّبِّيَّ، وَالْحَجَّاجُ
بْنُ أَرْخَاةَ، وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ. *

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٧٠٤٩)،

و المنذري في الترغيب (١٢٩/٤).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٣٢/٢) عن أسباط بن
محمد. و الحاكم (٢٥٤/٤) من خريق شيان بن عبد الرحمن. و البيهقي في الشعب (٥/
٤١٣، رقم ٧١٠٨) من خريق أبي عبيدة بن معن. و محمد بن فضيل بن غزوان في
كتاب الدعاء (ص ٣٤٢، رقم ١٤٦). كلهم - أسباط، شيان، أبو عبيدة، ابن فضيل -
عن الأعمش، به مرفوعاً.

و أخرجه ابن أبي شيبه (٦١/٧، رقم ٣٤٢٠٩) من خريق يحيى بن عيسى، عن
الأعمش به موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنه.

و أخرجه ابن حبان (١١١/٢، رقم ٣٨٧)، و أبو نعيم في الحلية (٢٩٧/٤) من
خريق أبي بكر بن عياش. و أبو نعيم من خريق قتيبة بن سعيد، عن أسباط بن محمد، و
أبي بكر بن عياش. كلاهما - أبوبكر، و أسباط - عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد
الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنه به مرفوعاً.

و الحديث في إسناده غير واحد متكلم فيه:

١ _ عبيد بن أسباط: قال الحافظ في التقریب: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: وثق.

٢ _ أسباط بن محمد: قال الحافظ: ثقة، ضَعْف في الثوري، و قال الذهبي في الكاشف: وثقه ابن معين، و في المغني: ثقة مشهور، قال ابن سعد: فيه بعض الضعف، وقال: لا بأس به. وفي الميزان: صدوق.

٣ _ عبد الله بن عبد الله الرازي، قال الحافظ في التقریب: صدوق.

٤ _ سعد مولى خَلِجَة: قال الحافظ: مجهول، وقال الذهبي في الكاشف: وثق، وقال أبو حاتم: لا يُعْرَف إلا بحديث واحد، ذكره ابن حبان في الثقات.

و علاوة على مكان هؤلاء في الإسناد قد اختلف في الإسناد من وجوه:

الأول: رواه بعضهم _ كیحیی بن عیسی _ عن الأعمش موقوفاً، ورواه غير واحد كأسباط، و شيان، و أبو عبيدة، و ابن فضيل عن الأعمش مرفوعاً، و قال البخاري: والصحيح أنه مرفوع كما في العلل الكبير للمصنف.

الثاني: اختلف فيه على الأعمش اختلافاً آخر، فروى أبو بكر بن عياش عنه، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عمر ؓ حينما روى أكثر أصحابه عنه: عن عبد الله بن عبد الله، عن سعد مولى خَلِجَة، عن ابن عمر ؓ.

الثالث: اختلف أيضاً على أسباط بن محمد، فروى قتيبة عنه، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عمر ؓ حينما روى أكثر أصحابه عنه _ منهم ابنه عبيد، و الإمام أحمد _ عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن سعد مولى خَلِجَة، عن ابن عمر ؓ.

قال الإمام الترمذي في العلل الكبير: قلت له _ يعني البخاري _: روى أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عمر، فقال: أبو بكر بن عياش يهتم فيه، لذلك قال المصنف هنا: غير محفوظ. وقال أبو نعيم في الحلية: غريب من حديث سعيد، لم يرو عنه إلا الأعمش، ولا عنه إلا أبو بكر بن عياش، و أسباط، و رواه غيرهما عن الأعمش، فقال بدل سعيد: عن سعد مولى

خلجة. اهـ.

قلنا: هذا الاختلاف في الإسناد و إن كان غير مضعف للحديث؛ لأن الأئمة رجحوا فيه الرفع من خريق الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن سعد مولى خلجة؛ و لكن يشعر بقلّة ضبط الراوي مما يوجب حطه عن درجة الصحيح، لذلك لم يحكم عليه المصنف بالصحة، و حسنه لحديثه من و جوه يعضد بعضه بعضاً. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثامن والخمسون بعد المائتين

(صفة القيامة / باب (٦٠) قبيل «صفة الجنة»)

٢٥٢١ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مَرْحُومٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُعْطِيَ اللَّهَ، وَمَنَعَ اللَّهَ، وَأَحَبَّ اللَّهَ، وَأَبْغَضَ اللَّهَ، وَأَنْكَحَ اللَّهَ؛ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ إِيْمَانَهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، والتحفة: «منكر»، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٣٠١)، و المنذري في الترغيب، و أما في نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة؛ فـ «حسن».

أخرجه أحمد (٤٤٠/٣)، و أبو يعلى (١٤٨٥/٣، ١٥٠٠)، والحاكم (١٦٤/٢) من خريق عبد الله بن يزيد المقرئ به. و أحمد (٤٣٨/٣) من خريق ابن لهيعة، عن زبان، عن سهل به.

و الحديث في إسناده رجالان تكلم العلماء فيهما: أبو مرحوم، و سهل بن معاذ، وهما صدوقان على لين فيهما، و تقدما جميعاً في الحديث (٢٥٤) فراجعه. فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما توبع أبو

مرحوم من قبل زبان بن فائد عن سهل، و زبان ضعيف يصلح للمتابعة، و لما للحديث من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي امامة رضي الله عنه عند أبي داود (السنة/ رد الإرجاء) مثله دون قوله: «و أنكح لله» وقال المنذري: في إسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي، وقد تكلم فيه غير واحد. قلنا: قال الحافظ: صدوق يغرب كثيراً. فالرجل صالح للاعتضاد.

٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً عند المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٠٧/١، رقم ٣٩٨) مثله بدون قوله: «أنكح لله».

٣ _ حديث كعب رضي الله عنه موقوفاً عند المروزي في نفس الموضع (رقم ٣٩٧) مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

و أما قوله: «و أنكح لله»؛ فله أيضاً عاضد من حديث رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عند أبي داود (الأدب/ من كظم غيظاً) مرفوعاً مطولاً، و فيه: و من زوج لله؛ تَوَجَّهَ الله تاج الملك». و من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً عند ابن الجوزي في العلل المتناهية (٦٢١/٢) بلفظ: «من أنكح لله توجه الله تاجاً يوم القيامة». و الحديثان مع ضعفهما يصلحان للاعتضاد، وقد تقدم ذكرهما استشهاداً في الحديث (٢٥٤).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرح فيه موجود، و أما ما في بعض النسخ من قوله: «منكر»، فيأباه صنيع الإمام بحديث أبي مرحوم عن سهل بن معاذ في جامعه هذا، و قد سبق منه التحسين في الحديث (٤٩ و ١٥٢)، فلفظة «منكر» هنا مقحمة، لا وجه لها.

الحديث التاسع والخمسون بعد المائتين

(صفة الجنة / باب ما جاء في صفة نساء أهل الجنة)

٢٥٣٥ _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ،

عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَوْءٌ وَجُوهُهُمْ عَلَى مِثْلِ ضَوْءِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالزُّمَرَةُ الثَّانِيَةُ عَلَى مِثْلِ أَحْسَنِ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ؛ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ، عَلَى كُلِّ زَوْجَةٍ سَبْعُونَ حُلَّةً، يُرَى مَخُ سَاقِهَا مِنْ وَرَائِهَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٢٢٩). انفراد الإمام الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه المصنف في نفس الباب من خريق شيان، عن فراس . و أحمد (١٦/٣) عن يحيى بن آدم، عن فضيل بن مرزوق. كلاهما عن عطية به. و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: سفيان بن وكيع، و فضيل بن مرزوق، و عطية العوفي.

أما سفيان؛ فصدوق، ابتلي بوراقه، فُنْصِحَ، فلم يقبل، فسقط حديثه، و تقدم الكلام عليه مراراً، انظر مثلاً: الحديث (٢٢٨).

وأما فضيل؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، يهمل، و رُمي بالتشيع، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة، و قال في المغني: وثقه غير واحد، و ضعفه النسائي، و ابن معين، و قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، عندي أنه إذا وافق الثقات؛ يحتج به، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان ممن يخطئ على الثقات، و يروي عن عطية المعضلات، وقال الحاكم: عيب على مسلم إخراجه حديثه.

و أما عطية العوفي؛ فصدوق، يخطئ كثيراً، و كان شيعياً، مدلساً، وقال الهيثمي: و هو ضعيف وفيه توثيق لين. و تقدم غير مرة، راجع مثلاً الحديث (٢٤٧).

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الإمام للمتابعة، فتوبع هنا سفيان متابعة قاصرة، كما توبع فضيل متابعة تامة، أما عطية فمتفرد عن أبي سعيد

ﷺ، و لكن للحديث شواهد تقوي معناه، منها:

- ١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (بدء الخلق/ صفة الجنة، و أنها مخلوقة)، و مسلم (الجنة، و صفة نعيمها) نحوه، و فيه: «يُرى مخ ساقها من وراء اللحم، من الحسن» بدل قوله: «سبعون حلة يرى مخ ساقها من ورائها».
- ٢ _ حديث ابن مسعود ﷺ عند المصنف في نفس الباب بلفظ: «إن المرأة من نساء أهل الجنة ليرى بياض ساقها من وراء سبعين حلة، حتى يرى مخ ساقها» الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الستون بعد المائتين

(صفة الجنة / باب ما جاء في صفة خير الجنة)

- ٢٥٤٢ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا الْكَوْثُرُ؟ قَالَ: «ذَلِكَ نَهْرٌ أَعْطَانِيهِ اللَّهُ - يَعْنِي فِي الْجَنَّةِ - أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، فِيهَا خَيْرٌ أَعْنَاقُهَا كَأَعْنَاقِ الْجُزْرِ»، قَالَ عُمَرُ: إِنَّ هَذِهِ لَنَاعِمَةٌ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكَلْتُهَا أَنْعَمَ مِنْهَا».
- قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن غريب»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (٩٧٥)، و المنذري في الترغيب (٢٨٧/٤).

أخرجه أحمد (٢٣٦/٣) من خريق إبراهيم بن سعد. و (٢٣٧/٣) من خريق أبي أويس. كلاهما عن محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري. و أحمد (٢٣٦/٣)، (٢٣٧) من خريق أبي أويس، عن ابن شهاب الزهري. كلاهما _ الزهري، و ابن أخيه

_ عن عبد الله بن مسلم به.

و أخرجه (٢٢٠/٣) عن أبي سلمة الخزاعي، عن الليث، عن يزيد بن الهاد، عن عبد الوهاب بن أبي بكر، عن عبد الله بن مسلم، عن ابن شهاب الزهري، عن أنس رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أخي الزهري؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام، وقال الذهبي في الكاشف: لينه ابن معين، ووثقه أبو داود. وقال في الميزان: صدوق، صالح الحديث. وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً، و احتجاً به. قلنا: لم يخرج له البخاري سوى أحاديث قليلة توبع عليها كما قال الحافظ في هدي الساري، وقال: ذكره الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع محمد بن إسحاق، وفليح.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما توبع ابن أخي الزهري من قبل عمه الزهري، و عبد الوهاب بن أبي بكر، عن عبد الله بن مسلم، إلا أن عبد الوهاب رواه عن عبد الله بن مسلم، عن ابن شهاب، عن أنس، و رواة حديثه أيضاً ثقات أثبات، فلعل عبد الله، وابن شهاب قد روى كل منهما عن الآخر، و عن أنس جميعاً.

على أن متنه مؤيد بأحاديث كثيرة، و للحديث حصتان، الأولى في صفة الحوض، و الثانية في صفة خير الجنة، أما الحصة الأولى فتعضدها أحاديث، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عند البخاري (الحوض)، و مسلم (الفضائل/ إثبات حوض نبينا ﷺ و صفاته).

٢ _ حديث ثوبان رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور، و الترمذي (صفة القيامة/ صفة أواني الحوض)، و ابن ماجه (الزهد/ ذكر الحوض).

٣ _ حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند أحمد (٢٥٠/٥)، وقال المنذري في الترغيب (٢٢٦/٤): رواه محتج بهم في الصحيح.

وأما الحصة الثانية؛ فيعضدها حديث أنس رضي الله عنه من خريق ثابت عنه عند أحمد

(٢٢١/٣) بلفظ: «إن خير الجنة كأمثال البخت، ترعى في شجر الجنة، فقال أبو بكر: يا رسول الله! إن هذه لطير ناعمة، فقال: «أكلتها أنعم منها» قالها ثلاثاً، «وإني لأرجو أن تكون ممن يأكلها يا أبا بكر». قال الهيثمي في المجمع (٤١٤/١٠): رجاله رجال الصحيح غير سيار بن حاتم، وهو ثقة. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الحادي والستون بعد المائتين

(صفة الجنة / باب ما جاء في كم صف أهل الجنة)

٢٥٤٦ _ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ يَزِيدَ الطَّحَّانُ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ ضِرَّارِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْلُ الْجَنَّةِ عِشْرُونَ وَمِائَةٌ صَفٍّ، ثَمَانُونَ مِنْهَا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَرْبَعُونَ مِنْ سَائِرِ الْأُمَمِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَحَدِيثُ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ حَسَنٌ. وَأَبُو سِنَانٍ اسْمُهُ ضِرَّارُ بْنُ مُرَّةَ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٩٣٨). انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه الحاكم (٨٢/١) من خريق أحمد بن عبد الجبار، وابن حبان (٢٧٤/٩) من خريق محمد بن المثني. كلاهما عن محمد بن فضيل بن غزوان. وأحمد (٣٤٧/٥، ٣٥٥، ٣٦١) من خريق عبد العزيز بن مسلم. كلاهما - ابن فضيل، و عبد العزيز - عن ضرار بن بن مرة، عن محارب بن دثار. وأخرجه الدارمي (الرقاق/ صفوف أهل الجنة)، و ابن ماجه (الزهد/ صفة أمة

محمد عليه السلام، و ابن حبان (٢٧٤/٩) من خريق سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد. كلاهما _ محارب، علقمة _ عن سليمان بن بريدة به؛ إلا أن محارباً لم يسمه .
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا حسين بن يزيد الطحان الكوفي، و محمد بن فضيل بن غزوان.

أما حسين؛ فقال الحافظ في التقریب: لئن الحديث، و قال أبو حاتم: لئن . و ذكره ابن حبان في الثقات.

و أما محمد بن فضيل؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، عارف رمي بالتشيع، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة، شيعي، وقال في الميزان: صدوق مشهور. وقال ابن سعد: بعضهم لا يحتج به، قال الحافظ في هدي الساري: إنما توقف فيه من توقف لتشيعه، واحتج به الجماعة.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام للمتابعة، فتويع حسين بابن المثنى، و أحمد بن عبد الجبار؛ كما تُويع ابن فضيل بعبد العزيز بن مسلم كما مر في التخریج ، ولشواهد تعضد الحديث، منها:

١ _ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٠٣٥٠/١٠)، (١٠٣٩٨)، و الأوسط و الصغير كما في البحرين (٣٢٧/٤)، وأحمد (٤٥٣/١)، و أبي يعلى (٢٤١/٩) مثله مطولاً. قال الهيثمي في المجمع (٤٠٣/١٠): رجالهم رجال الصحيح غير الحارث بن حصيرة؛ وقد وثق .

٢ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٠٦٨٢/١٠) مثله، وقال الهيثمي : إسناده جيد .

٣ _ حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٠١٢/١٩) مثله، وقال الهيثمي في المجمع: فيه حماد بن عيسى الجهني، وهو ضعيف.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثاني والستون بعد المائتين

(صفة الجنة / باب ما جاء في خلود أهل الجنة و أهل النار)

٢٥٥٨ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه يَرْفَعُهُ، قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ؛ أَتَى بِالْمَوْتِ كَالْكَبْشِ الْأَمْلَحِ، فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَذْبَحُ؛ وَهُمْ يَنْظُرُونَ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مَاتَ فَرَحًا؛ لَمَاتَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مَاتَ حُزْنًا؛ لَمَاتَ أَهْلُ النَّارِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٢٣٠).

أخرجه البخاري (التفسير/ مريم، قوله تعالى: و أنذرهم يوم الحسرة)، و مسلم (الجنة و نعيمها/ باب الجهنم)، والنسائي في الكبرى (التفسير/ مريم، قوله تعالى: و أنذرهم) بأسانيدهم من خريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد رضي الله عنه أتم من حديث الترمذي هذا.

و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم فيهم: سفيان بن وكيع، و فضيل، و عطية. أما سفيان؛ فصدوق، ابتلي بوراقه، فنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثه، و تقدم الكلام عليه مراراً، انظر مثلاً: الحديث (٢٢٨).

و أما فضيل؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، يهمل، و رُمي بالتشيع، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة، و قال في المغني: وثقه غير واحد، و ضعفه النسائي، و ابن معين، تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (٢٥٩)

و أما عطية العوفي؛ فصدوق، يخطئ كثيراً، و كان شيعياً، مدلساً، وقال الهيثمي: و هو ضعيف وفيه توثيق لين. و تقدم غير مرة، راجع مثلاً الحديث (٢٤٧).

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمجيئه من خريق صحيح غير هذا _ كما سبق في التخريج _ مع ما للحديث شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند البخاري (الرقاق/ صفة الجنة والنار)، ومسلم (الجنة، ونعيمها) مثله.

٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي في الكبرى (التفسير/ مريم قوله تعالى: و أنذرهم يوم الحسرة) مثله.

٣ _ حديث أنس رضي الله عنه عند أبي يعلى (٢٧٨/٥)، والطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣١١/٤) مثله. قال الهيثمي في الجمع (٣٩٥/١٠) بعد ما عزاه إلى البزار أيضاً: رجاله رجال الصحيح غير نافع بن خالد الطاحي، و هو ثقة، وقال المنذري في الترغيب (٣١٧/٤) بعد ما عزاه إلى البزار أيضاً: وأسانيدهم صحاح .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود. والنسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثالث والستون بعد المائتين

(صفة جهنم / باب ما جاء في عظم أهل النار)

٢٥٧٩ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، رَفَعَهُ قَالَ: «ضِرْسُ الْكَافِرِ مِثْلُ أُحُدٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو حَازِمٍ هُوَ الْأَشْجَعِيُّ، اسْمُهُ سَلْمَانُ مَوْلَى عَزَّةَ الْأَشْجَعِيَّةِ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٣٤٢٦).

أخرجه مسلم (الجنة و نعيمها/ الجهنم) من خريق هارون بن سعيد، عن أبي

حازم به أتم من حديث الترمذي هذا.

و أخرجه الترمذي في نفس الباب من خريق محمد بن عمار، وصالح مولى التوأمة. و أيضاً من خريق أبي صالح . و أحمد (٣٢٨/٢) من خريق سعيد بن أبي سعيد. و (٣٣٤/٢، ٥٣٧) من خريق عطاء بن يسار. كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا مصعب بن المقدم، فقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام، وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو داود: لا بأس به، و عن ابن المديني تضعيفه. و وثقه ابن معين و الدارقطني، و قال أبو حاتم: صالح الحديث.
فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمحيته من خريق كثيرة صحيحة كما سبق في التخريج . ولما له من شواهد، منها:

- ١ _ حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه عند أحمد (٣٦٧/٤)، وقال الهيثمي في المجمع (٣٩٢/١٠): رجاله رجال الصحيح غير عنبسة بن سعيد، و هو ثقة.
- ٢ _ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند أحمد (٢٩/٣)، و أبي يعلى (٢/ رقم ١٣٨٧)، و الحاكم (٥٩٨/٤)، وقال: صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي .
- ٣ _ حديث أنس رضي الله عنه عند مسدد كما في الإتحاف للبوصيري (٤٢٨/١٠)، وقال: رواه ثقات .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود .

الحديث الرابع والستون بعد المائتين

(الإيمان / باب ما جاء في استكمال الإيمان و زيادته ونقصانه)

- ٢٦١٢ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُليَّةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَأَلْطَفُهُمْ بِأَهْلِهِ».
- وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي قِلَابَةَ سَمَاعًا مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَدْ رَوَى أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ لِعَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَأَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ أَبَا قِلَابَةَ، فَقَالَ: كَانَ وَاللَّهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ ذَوِي الْأَلْبَابِ. *

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «صحيح»، و في نسختنا الهندية، والتحفة: «حسن»، و كذا فيما نقله المزي في الأخراف (١٦١٩٥)، و المنذري في الترغيب (٢٧١/٣).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٤٧/٦، ٩٩)، و النسائي في الكبرى (عشرة النساء/ لطف الرجل بأهله) من خريق خالد الحذاء، عن أبي قِلَابَةَ، عن عائشة رضي الله عنها .

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين أبي قِلَابَةَ، و عائشة رضي الله عنها كما أشار إلى ذلك المصنف، وحسنه الإمام بناءً على شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ؓ عند المصنف (الرضاع/ حق المرأة على زوجها)، و أبي داود (السنة/ الدليل على الزيادة و النقصان)، و الدارمي (الرقاق/ خلق الحسن)، و أحمد (٢٥٠/٢، ٤٧٢، ٥٢٧) مثله. و قال الترمذي: حسن صحيح.

٢ _ حديث أنس ؓ عند أبي يعلى (٤١٦٦/٧) البزار كما في الجمع (٥٨/١) مثله مطولاً. وقال الهيثمي: رجاله ثقات.

٣ _ حديث جابر بن سمرة ؓ عند أحمد (١٨٥/٢، ٣٦٩، ٤٠٣)، و أبي يعلى (٤١٦٦/٧)، و الطبراني في الكبير (٢٠٧٢/٢)، قال الهيثمي في الجمع (٢٥/٨)، و البوصيري (٣٥٦/٧)، و المنذري (ترغيب ٢٧٥/٣): رجاله ثقات .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود .

الحديث الخامس والستون بعد المائتين

(الإيمان / باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً)

٢٦٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ بْنِ زَيْدٍ بْنُ مِلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ لَيَأْرُزُ إِلَى الْحِجَازِ؛ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا، وَلَيَعْقِلَنَّ الدِّينُ مِنَ الْحِجَازِ مَعْقِلَ الْأُرْوِيَّةِ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ، إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَيَرْجِعُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (١٠٧٧٨).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه الطبراني في الكبير (١٦/١٧)، و ابن عدي في الكامل (٥٩/٦) ترجمة كثير) من خريق إسماعيل بن أبي أويس به. و الحديث مداره على إسماعيل بن أبي أويس، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، و الثلاثة متكلم فيهم .

أما إسماعيل؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه، وقال الذهبي في الميزان: محدث، مكثر، فيه لين، وقال في المغني: صدوق، له مناكير، ضعفه لذلك النسائي، و قال أبوحاتم: مغفل، محله الصدق. وقال الحافظ في هدي الساري: احتج به الشيخان؛ إلا أنهما لم يكثرأ من حديثه، و رويأ في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، و أذن له أن ينتقي منها... و على هذا لا

يُحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره؛ إلا إن شاركه فيه غيره، فيعتبر فيه. انتهى ملخصاً.

وأما كثير بن عبد الله المزني؛ فقال الحافظ في التقريب: ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، و قال الذهبي في الكاشف: واه. اهـ. و في الميزان: قال الشافعي، و أبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه.

قال الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف: يبدو من ترجمة كثير في التهذيبن أن الإمام البخاري حسن الرأي فيه، والترمذي متأثر به في هذا، ففيهما: «قال الترمذي: قلت لمحمد في حديث كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده في الساعة التي تُرجى في يوم الجمعة، كيف هو؟ قال: هو حديث حسن؛ إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه، و قد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عنه».

وقال البيهقي: «في بعض أحاديث كثر بن عبد الله إذا انضمت إلى غيرها من الأسانيد التي فيها ضعف قوتها». و قال الحافظ في الفتح (٤/٤٥١): «البخاري، و من تبعه كالترمذي، و ابن خزيمة يقوون أمره». اهـ.

قلنا: قد أخرج الترمذي له في الجامع خمسة أحاديث، و كل منها له شاهد يقويه، و لم يتجاوز به درجة الحسن؛ إلا ما في بعض النسخ في بعض المواضع من التصحيح و التحسين معاً، و هو مرجوح، مخالف لعادته في كتابه، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (٥١).

و أما عبد الله والد كثير؛ فقال الحافظ في التقريب: مقبول، و قال الذهبي في الكاشف: وثق، و قال في الميزان: ما روى عنه سوى ابنه كثير.

فنزل إسناده الحديث إلى درجة الضعف، و حسنه الإمام لشواهده الكثيرة، منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (فضائل المدينة/ الإيمان) يأرز إلى المدينة)، و مسلم (الإيمان/ بدأ الإسلام غريباً)، و ابن ماجه (الفتن/ بدأ الإسلام غريباً)، و أحمد (٢/٢٨٦، ٣٨٩، ٤٩٦) و الرواية بألفاظ مختلفة مجموعها شاهد لحديث الترمذي هذا تماماً.

- ٢ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور مثله .
- ٣ _ حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، و ابن ماجه في الموضع المذكور مثله . وقال الترمذي: حسن صحيح، غريب من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .
- ٤ _ حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عند الطبراني في الثلاثة كما في الجمع (٢٧٨/٧)، وقال: رجاله رجال الصحيح .
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود. و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب لأنه هو الموافق لدأب الإمام الترمذي في الجامع .

الحديث السادس والستون بعد المائتين

(الإيمان / باب افتراق هذه الأمة)

- ٢٦٤٢ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيَّانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ، فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ؛ اهْتَدَى، وَمَنْ أَخْطَأَهُ؛ ضَلَّ، فَلِذَلِكَ أَقُولُ: جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ».
- قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و لم يذكره المزي في الأخراف، و لم يستدركه الحافظ في النكت الظراف .

انفرد الإمام الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (١٧٦/٢)، و ابن حبان (١٦/٨)، رقم (٦١٣٧) من خريق ربيعة بن يزيد. وأحمد (١٩٧/٢) من خريق عروة بن رُويم . والحاكم (٣٠/١) من خريق ربيعة بن يزيد، و يحيى بن عمرو السيباني معاً. ثلاثتهم _ ربيعة، عروة، يحيى _ عن عبد الله بن الديلمي به . وقال الحاكم بعد ما أخرجه بإسناده: هذا حديث صحيح، قد تداوله الأئمة، وقد احتجا بجميع رواته، ثم

لم يخرجاه، و لا أعلم له علة، و وافقه الذهبي، فقال: على شرحهما، و لا علة له.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا الحسن بن عرفة، و إسماعيل بن عياش.
أما الحسن؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: وثقه
ابن معين . و قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به.
و أما إسماعيل؛ فهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخط في غيرهم، و روى
هذا الحديث عن أهل بلده، تقدم الكلام عليه مراراً، راجع مثلاً: الحديث (٢١٦).
فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و إنما حسنه الترمذي للمتابعة، فإن
الحسن بن عرفة قد حصلت له متابعة قاصرة من حديث ربيعة، و عروة بن رويم كما
مر في التخريج، و لم نظفر بشاهد له من هذا اللفظ.
فتحسين أبي عسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، فقد يصدق عليه قوله: و
روي من غير وجه نحوه.

الحديث السابع و الستون بعد المائتين

(العلم / باب فضل خلب العلم)

٢٦٤٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ
أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَلَكَ خَرِيقًا
يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ خَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف
(١٢٤٨٦).

أخرجه مسلم (الذكر و الدعاء/ فضل الاجتماع على تلاوة القرآن)، و أبو داود
(العلم/ فضل العلم)، و المصنف أيضاً (القراءات/ باب بلا ترجمة بعد باب أن القرآن
أنزل على سبعة أحرف) مطولاً، و ابن ماجه (المقدمة/ فضل العلماء و الحث على

خلب العلم)، و الدارمي (المقدمة/ فضل العلم و العالم) بأسانيدهم من خريق الأعمش به.

و الحديث رجاله ثقات، و أصل العلة في الإسناد خيفة الانقطاع بين الأعمش، و أبي صالح، فقال الأعمش في رواية أسباط بن محمد عنه عند الترمذي (البر و الصلة / الستر على المسلمين) : حَدَّثْتُ مِمَّا يَشْعُرُ بِحَذْفِ رَأْوٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَ لَا يُدْرَى مِنْ هُوَ؟ فَصَارَ الْإِسْنَادُ ضَعِيفًا، وَ لَكِنْ حَسَنَهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ لَمَّا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ - وَ هُمْ أَبُو أُسَامَةَ، وَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَ زَائِدَةُ، وَ ابْنُ نَمِيرٍ، وَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ - عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ نَفْسَهُ.

نعم، بقيت هنا خيفة، وهي أن الأعمش مدلس، عساه قد دلس في رواية أولئك، ولا سيما حين وجود قوله في رواية أسباط بن محمد: حَدَّثْتُ، و لكن قد زالت الخيفة حينما نرى الأعمش قد صرح بالتحديث في رواية أبي أسامة عنه عند مسلم .

فزالت خيفة الانقطاع و التدليس في إسناد الحديث، لذلك حسنه الإمام الترمذي مع ما له من شواهد، منها:

- ١ - حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند المصنف (العلم/ فضل الفقه على العبادة)، وأبي داود (العلم/ فضل العلم)، والدارمي (المقدمة/ فضل العلم والعالم)، وابن حبان (١٥٢/١، رقم ٨٨)، و أحمد (١٩٦/٥) مثله مطولاً.
 - ٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الدارمي في الموضع المذكور، و ابن أبي شبة (الأدب/ خلب العلم وتعليمه ٢٥٨/٥) مثله مطولاً.
 - ٣ - حديث آخر له عند الدارمي في الموضع المذكور نحوه مطولاً.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثامن و الستون بعد المائتين

(العلم / باب ما جاء في كتمان العلم)

٢٦٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بُدَيْلٍ بْنُ قُرَيْشٍ الْيَامِيُّ، الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ زَادَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ، ثُمَّ كَتَمَهُ؛ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٤١٩٦)، والمنذري في الترغيب (٧٠/١).

أخرجه أحمد (٢٦٣/٢، ٣٠٥، ٣٤٤)، وأبو داود (العلم/ كراهية منع العلم)، وابن حبان (١٥٤/١، رقم ٩٥) من خريق حماد بن سلمة. وابن ماجه (المقدمة/ من سئل عن علم فكتمه)، وأحمد (٤٩٥/٢) من خريق عمارة بن زاذان. كلاهما عن علي بن الحكم. وأخرجه أحمد (٢٩٦/٢، ٤٩٩، ٥٠٨) من خريق حجاج بن أرخاة. والحاكم (١٠١/١) من خريق ابن جريج. ثلاثتهم - علي، وحجاج، وابن جريج - عن عطاء بن أبي رباح به.

وأخرجه أحمد (٣٥٣/٢) من خريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه في الموضع المذكور من خريق ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم فيهم: أحمد بن بديل اليامي، و عمارة بن زاذان، و علي بن الحكم.

أما ابن بديل؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، له أوهام، وقال الذهبي في الكاشف: قال النسائي: لا بأس به، و ليّنه ابن عدي، و الدارقطني، وقال في المغني: مجهول، غير متهم، قال ابن عدي: يُكتب حديثه مع ضعفه.

و أما عُمارة بن زاذان؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، وقال الذهبي في الكاشف: قال أبو داود، وغيره: ليس بذلك، وقال في المغني: ضعفه الدارقطني، وغيره، وله مناكير.

و أما علي بن الحكم، فقال الحافظ في التقريب: ثقة، ضعفه الأزدي بلا حجة، وقال الذهبي في المغني: ثقة، وقال في الكاشف: صدوق.

وبالإضافة إلى ذلك: هناك علة أخرى، وهي الانقطاع بين علي بن الحكم و بين عطاء في حديث عمارة بن زاذان، و حماد بن سلمة، فقال الحافظ في النكت على أخراف المزي: خالف عبد الوارث بن سعيد حماد بن سلمة، فأدخل بين عطاء، و علي رجلاً لم يُسم، أخرجه مسدد في مسنده عنه، و أخرجه أبو عمر في العلم (٤٥/١) من خريق مسدد، وهذه علة خفية، و أخرجه من خريق يزيد بن هارون عن الحجاج بن أرخاة، عن عطاء، و من خريق عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء. قلت (الحافظ): فيحتمل أن يكون المبهمة أحد هذين، و العلم عند الله تعالى.

فلأجل ذلك كله نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لمتابعات، وشواهد، فتوبع كل من الثلاثة المتكلم فيهم متابعة تامة و قاصرة كما مر في التخريج ، حينما ترتفع علة الانقطاع من حديث حجاج بن أرخاة، و ابن جريج ، مع ما للحديث من شواهد، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عند الحاكم (١٠٢/١)، و ابن حبان (١٥٤/١)، رقم (٩٦) مثله. قال الحاكم : صحيح من حديث المصريين على شرط الشيخين، وليس له علة، و وافقه الذهبي.

٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند ابن ماجه (المقدمة/ من سئل عن علم فكتمه) بلفظ: «إذا لعن آخر هذه الأمة أولها؛ فمن كتم حديثاً فقد كتم ما أنزل الله»، قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناد، فيه الحسين بن أبي السري كذاب، و عبد الله بن السري ضعيف .

قال المنذري في المختصر: قد روي هذا الحديث أيضاً من رواية عبد الله بن مسعود، و عبد الله بن عباس، و عبد الله بن عمر بن الخطاب، و عبد الله بن عمرو بن العاص، و أبي سعيد الخدري، و جابر بن عبد الله، و أنس بن مالك، و عمرو بن عبسة، و علي بن خلق، و في كل منها مقال. اهـ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث التاسع و الستون بعد المائتين

(العلم / باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع)

٢٦٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنْ وَلَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنْ عِنْدِ مَرْوَانَ نِصْفَ النَّهَارِ، قُلْنَا: مَا بَعَثَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا لِشَيْءٍ سَأَلَهُ عَنْهُ، فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: نَعَمْ، سَأَلْنَا عَنْ أَشْيَاءَ سَمِعْنَاهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نُضِرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَقَّقَهُ؛ حَتَّى يُبْلَغَهُ غَيْرُهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنْسٍ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٦٩٤)، و المنذري في المختصر (٤١٢/٣)، و البوصيري في زوائد ابن ماجه.

أخرجه أحمد (١٨٣/٥)، و الدارمي (المقدمة/ الاقتداء بالعلماء)، و أبو داود (العلم/ فضل نشر العلم)، و النسائي في الكبرى (العلم/ الحث على إبلاغ العلم)، و ابن حبان (١٤٣/١، رقم ٦٧) بأسانيدهم من خريق شعبة، عن عمر بن سليمان العمري

به.

و أخرجه ابن ماجه (المقدمة/ من بلغ علماً) من خريق ليث بن أبي سليم، عن يحيى بن عباد بن شيان، عن أبيه. و الطبراني في الكبير (١٥٤/٥) من ليث بن أبي سليم، عن محمد بن وهب، عن أبيه. كلاهما عن زيد بن ثابت ؓ. و الروايات مطولة، ومختصرة.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ إلا أن عبد الرحمن بن أبان ثقة مُقل، عابد (تقريب) و قال الذهبي في الكاشف: صدوق، و قال الواقدي: كان قليل الحديث. قلنا: لما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، ولاحظ فيه هذا الجانب، فتخرج في تصحيح حديث عبد الرحمن هذا، و حسنه لما رأى له من متابعات _ كما سبق في التخريج _ وشواهد، منها:

١ _ حديث ابن مسعود ؓ عند المصنف في نفس الباب، وابن ماجه في الموضع المذكور، وابن حبان (١٤٣/١)، رقم ٦٦، ٦٨، ٦٩) مثله. و قال الترمذي: حسن صحيح.

٢ _ حديث معاذ بن جبل ؓ عند الطبراني في الكبير (١٥٥/٢) نحوه مطولاً. وقال الهيثمي في المجمع (١٣٨/١) بعد ما عزاه إلى الأوسط أيضاً: فيه عمرو بن واقد، رُمي بالكذب، و هو منكر الحديث.

٣ _ حديث جبير بن مطعم ؓ عند ابن ماجه في الموضع المذكور، و (المناسك/ خطبة يوم النحر)، و أحمد (٨٠/٤) مثله. قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف، فيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس، و رواه بالنعنة، والمتن على كل حال صحيح.

٤ _ حديث أبي الدرداء ؓ عند الطبراني في الكبير كما في المجمع (١٣٧/١) نحوه مطولاً، وقال: مداره على عبد الرحمن بن زيد، و هو منكر الحديث.

٥ _ حديث أنس ؓ عند ابن ماجه في الموضع المذكور، وقال البوصيري في الزوائد: هذا إسناده ضعيف، فيه محمد بن إبراهيم الشامي، وهو كذاب، و نسبه ابن حبان للوضع. و أخرجه أحمد (٢٢٥/٣) مطولاً، و ليس فيه الشامي المذكور.

٦ _ حديث عبيد بن عمير، عن أبيه عند الطبراني في الكبير (١٠٦/١٧) مثله، قال الهيثمي في المجمع (١٣٨/١): رجاله موثقون .
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، والمتن على كل حال صحيح .

الحديث السبعون بعد المائتين

(العلم / باب ما نُهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ)
 ٢٦٦٣ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَسَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ وَغَيْرِهِ، رَفَعَهُ، قَالَ: «لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ أَمْرٌ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ اتَّبَعْنَاهُ» .
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .
 وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَسَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ إِذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؛ بَيَّنَّ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ مِنْ حَدِيثِ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، وَإِذَا جَمَعَهُمَا؛ رَوَى هَكَذَا، وَأَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ اسْمُهُ أَسْلَمٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٢٠١٩)، والمنذري في المختصر (٢٦٢/٤)

أخرجه الحميدي (٥٥١)، وأحمد (كما في لأخراف المسند للحافظ)، وأبو داود (السنة/ في لزوم السنة)، وابن ماجه (المقدمة/ تعظيم حديث رسول الله ﷺ)، و الحاكم (١٠٨/١) بأسانيدهم من خريق سفيان بن عيينة. وأحمد (٨/٦) من خريق ابن

لهيعة، و ابن حبان (١٠٧/١، رقم ١٣) من خريق مالك. ثلاثتهم عن سالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه مرفوعاً.

قال الحميدي (٥٥١): قال سفيان: و حدثنا ابن المنكر قال: قال رسول الله ﷺ: « لا ألفين إلخ ». مرسلًا. ثم قال: قال سفيان: وأنا لحديث ابن المنكر أحفظ؛ لأنني سمعته أولاً وقد حفظت هذا (يعني حديث سالم) أيضاً.

وفي سنن ابن ماجه: نصر بن علي، عن ابن عيينة، عن سالم أبي النضر، أو زيد بن أسلم، عن عبيد الله بن أبي رافع به.

و الحديث رجال إسناده كلهم ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحيح اختلاف الرواة فيه وصلاً و إرسالاً كما بينه المصنف إجمالاً، و اتضح ذلك من قول الحميدي، ولكن هناك وجوه آخر للاختلاف غير ما ذكره المصنف و الحميدي، ذكر كل ذلك الدارقطني مفصلاً في العلل (٧/ ٨ - ١٠، رقم ١١٧٢) نوجزه فيما يلي:

فقال: يرويه سالم أبو النضر، واختلف عنه، فرواه مالك: عن أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، قاله أبو إسحاق الفزاري عنه. و خالفه عبد الله بن ربيعة، فرواه عن مالك: عن محمد بن المنكر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه. و خالفهما ابن وهب، فرواه عن مالك: عن أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع مرسلًا.

و اختلف عن ابن عيينة، فقال الحميدي عنه: عن أبي النضر، أخبرني عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وقال في آخره: قال سفيان: وكان ابن المنكر حدثناه أولاً عن النبي ﷺ، وأنا لحديث ابن المنكر أحفظ. و قال يوسف القطان عن ابن عيينة: عن ابن المنكر وحده بهذا الإسناد (يعني موصولاً). و قال نصر بن علي عن ابن عيينة: عن أبي النضر، أو زيد بن أسلم، عن ابن أبي رافع، عن أبيه.

و (اختلف على أبي النضر) فرواه محمد بن إسحاق عن أبي النضر: عن موسى بن عبد الله بن قيس، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه. و قال الليث بن سعد عن أبي النضر:، عن موسى بن عبد الله بن قيس، عن أبي رافع (يعني: ترك واسطة عبيد

الله). وقال عمرو بن الحارث عن أبي النضر: عن عبيد الله بن أبي رافع عن النبي ﷺ . قال الدارقطني: والصواب قول من قال عن أبي النضر، عن ابن أبي رافع، عن أبيه. فبناءً على هذا الاختلاف الكثير في الإسناد لم يصححه الترمذي، بل حسنه نظراً إلى خرقه، و شواهده، فمن الشاهد:

١ _ حديث المقدام بن معدي كرب ؓ عند المصنف في نفس الباب، وأبي داود (السنة/ في لزوم السنة)، وابن ماجه (المقدمة/ تعظيم حديث رسول الله ﷺ)، و ابن حبان (١٠٧/١، رقم ١٢)، والحاكم (١٠٩/١) مثله . و صححه الحاكم .

٢ _ حديث أبي هريرة ؓ عند أحمد (٣٦٧/٢، ٤٨٣)، وابن ماجه في الموضع المذكور مثله. قال الهيثمي في الجمع (١٥٤/١) بعد ما عزاه إلى البزار أيضاً: وفيه أبو معشر نجيح، ضعفه أحمد، وغيره، وقد وثق .

٣ _ حديث عمران بن حصين ؓ عند الحاكم (١٠٩/١) مثله، و صححه، و وافقه الذهبي .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الحادي والسبعون بعد المائتين

(العلم / باب الأخذ بالسنة و اجتناب البدعة)

٢٦٧٧ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ _ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ الْمُزَنِيِّ _ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِيلَالِ بْنِ الْحَارِثِ: «اعْلَمْ» قَالَ: مَا أَعْلَمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اعْلَمْ يَا لِيلَالُ!» قَالَ: مَا أَعْلَمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي؛ فَإِنَّ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَنْ عَمِلَ بِهَا؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ ابْتَدَعَ بِدْعَةً ضَلَالَةً؛ لَا

يَرْضَاهَا اللَّهُ، وَرَسُولُهُ؛ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ عَمِلَ بِهَا؛ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِ النَّاسِ شَيْئًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ هُوَ مَصْيُصِيٌّ، شَامِيٌّ، وَكَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيُّ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٧٧٦)، والمنذري في الترغيب (٤٧/١).

أخرجه عبد بن حميد (٢٨٩)، وابن ماجه (المقدمة/ من أحى سنة قد أميتت) من خريق زيد بن الحباب. وابن ماجه في الموضع المذكور من خريق إسماعيل بن أبي أويس. كلاهما عن كثير بن عبد الله به.

والحديث في إسناده محمد بن عينة المصيصي، و مروان بن معاوية، وكثير بن عبد الله عن أبيه تكلم العلماء فيهم.

أما المصيصي؛ فقا الحافظ في التقریب: مقبول. وذكره ابن حبان في الثقات. وأما مروان الفزاري؛ فهو وإن كان ثقة حافظاً لكن يدلّس تدليس الشيوخ، فعده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم ما لم يصرحوا بالسماح، ومنهم من قبل بعضهم، وقد عنعن هنا. وأما كثير؛ فهو ضعيف عند الجمهور وحديثه حسن إذا اعتضد، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً غير مرة، راجع مثلاً الحديث (٢٦٥).

وأما أبوه، فمقبول، لا يعرف إلا برواية ابنه كثير. تقدم أيضاً في الحديث (٢٦٥)

قلنا: أما المصيصي، و مروان الفزاري؛ فتوبعا كما سبق في التخریج، و انفرد بالحديث كثير بن عبد الله عن أبيه، فنزل الإسناد إلى درجة الضعف، ومع ذلك حسنه الإمام الترمذي لشواهده، منها:

١ - حديث جرير رضي الله عنه عند مسلم (الزكاة/ الحث على الصدقة، وفي العلم/ من سن سنة حسنة أو سيئة)، والمصنف (العلم/ من دعا إلى هدى فاتبع)، و النسائي (الزكاة/ التحريض على الصدقة)، و ابن ماجه (المقدمة/ من سن سنة حسنة أو سيئة) نحوه مطولاً.

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم في العلم (نفس الموضع) ، و المصنف في الموضع المذكور، وابن ماجه في الموضع المذكور نحوه.

٣ - حديث حذيفة رضي الله عنه عند أحمد (٣٨٧/٥)، و البزار (٣٦٦/٧)، و الطبراني في الأوسط كما في الجمع (١٦٧/١) نحوه. وقال الهيثمي: ورجال الطبراني في الأوسط رجال الصحيح؛ إلا أبا عبيدة بن حذيفة، وقد وثقه ابن حبان.

٤ - حديث واثلة بن الأسقع عند الطبراني في الكبير (٢٢٧٦) نحوه مطولاً، وقال الهيثمي في الجمع (١٦٨/١): رجاله موثقون.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثاني والسبعون بعد المائتين

(العلم / باب ما جاء في عالم المدينة)

٢٦٨٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، وَإِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَايَةً: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ؛ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا، سُئِلَ مَنْ عَالِمُ الْمَدِينَةِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَقَالَ إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: هُوَ الْعُمَرِيُّ، الزَّاهِدُ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَ سَمِعْتُ

يَحْيَى بْنُ مُوسَى يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: هُوَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ .
اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف
(١٢٨٧٧).

أخرجه الحميدي (١١٤٧)، و أحمد (٢٩٩/٢)، و ابن حبان (٢٠/٦)،
(٣٧٢٨)، و الحاكم (٩١/١) بأسانيدهم من خريق سفيان بن عيينة به . وقال الحاكم:
صحيح على شرط مسلم، و وافقه الذهبي .
و الحديث رجال إسناده ثقات؛ إلا ما تكلم في الحسن بن الصباح البزار، و ابن
جريح، و أبي الزبير .

أما الحسن بن الصباح ؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق يهمل، و كان عابداً
فاضلاً، و قال الذهبي في الكاشف: أحد الأعلام، قال أحمد: ثقة، صاحب سنة، و قال
أبو حاتم: صدوق، له جلالة عجيبة ببغداد، قال النسائي: ليس بالقوي. قلنا: فالرجل
محتاج إلى المتابعة، و قد توبع هنا عند المصنف .

و أما ابن جريح؛ فهو و إن كان ثقة فقيهاً فاضلاً، لكنه يدلّس، و يرسل
(تقريب) و قال الدارقطني: شرالتدليس تدليس ابن جريح؛ فإنه قبيح التدليس، لا
يدلّس إلا سمعه من مجروح ، و عده الحافظ في أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين
الذي لا يحتج بحديثهم ما لم يصرحوا بالتحديث، لكن أشار الحافظ في الفتح
(٤١٢/٣، ٤٠٩/٤، ٣٦٤/١٠) إلى قلة تدليسه .

و أما أبو الزبير المكي؛ فهو صدوق؛ إلا أنه يدلّس، و قال أبو حاتم: لا يُحتج به، و
عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا يقبل ما رَوَوْا ما لم يصرحوا بالسماع، و
منهم من رُدّ حديثهم مطلقاً، و منهم من قبلهم بعضهم كأبي الزبير المكي، و قد عنعن هنا.
قلنا: قد انفرد ابن جريح، عن أبي الزبير به، قال البزار كما نقل عنه ابن حزم
في الإحكام (٢٨٨/٦): لم يرو غير ابن جريح عن أبي الزبير هذا الحديث. اهـ. ولم
نظفر في أي خريق من خرق الحديث على تصريح بسماع ابن جريح عن أبي الزبير، و

لا بسماع أبي الزبير، عن أبي صالح.

هذا، وهناك علة أخرى، وهي الاختلاف في الإسناد رفعا، ووقفاً، فرواية ابن عيينة عن ابن جريج مرفوعاً في رواية أكثر أصحابه، حينما روى بعضهم عنه على الشك ففي رواية أحمد بن حنبل عنه: عن أبي هريرة إن شاء الله عن النبي ﷺ. وقال المزي في الأخراف، و الذهبي في السير (٥٦/٨): قد رواه المحاربي عن ابن جريج، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً. ولهذا قال ابن حزم في (الإحكام ٢٨٨/٦): وحديث عالم المدينة معلول، لا يصح.

و لكن حسنه الإمام الترمذي لحجئه من غير هذا الوجه، فله شاهد من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ عند ابن عدي في الكامل في ترجمة مالك (٨٩/١)، والطبراني في الكبير كما في المجمع (١٣٤/١)، وقال: فيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو ضعيف عند الأكثرين. قلنا: كذا قال: و الصواب أنه صدوق في حديثه لين، و يقال تغير بأخرة، و هو من رجال الحسن . وقد أخرجه ابن نقطة في التقييد (٤٣٧/١) بإسناده من خريق معن بن عيسى القزاز، عن زهير بن محمد، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى ﷺ. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثالث والسبعون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في أن الاستيذان ثلاث)

٢٦٩٠ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: اسْتَأْذَنَ أَبُو مُوسَى ﷺ عَلَى عُمَرَ ﷺ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلْ؟ قَالَ عُمَرُ ﷺ: وَاحِدَةٌ، ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلْ؟ قَالَ عُمَرُ ﷺ: ثِنْتَانِ، ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، فَقَالَ:

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلُ؟ فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: ثَلَاثٌ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه لِلْبَوَّابِ: مَا صَنَعَ؟ قَالَ: رَجَعَ، قَالَ: عَلَيَّ بِهِ، فَلَمَّا جَاءَهُ؛ قَالَ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتَ؟ قَالَ: السُّنَّةُ، قَالَ: آ السُّنَّةُ؟ وَاللَّهِ! لَتَأْتِيَنِي عَلَى هَذَا يَبْرَهَانُ، أَوْ بَيْتَةُ؛ أَوْ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ، قَالَ: فَأَتَانَا؛ وَنَحْنُ رُفْقَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَلَسْتُمْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْإِسْتِذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ؛ وَإِلَّا؛ فَارْجِعْ»؟، فَجَعَلَ الْقَوْمُ يُمَارِضُونَهُ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه: ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: فَمَا أَصَابَكَ فِي هَذَا مِنَ الْعُقُوبَةِ؛ فَأَنَا شَرِيكَكَ، قَالَ: فَأَتَى عُمَرَ رضي الله عنه، فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: مَا كُنْتُ عَلِمْتُ بِهِذَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأُمِّ خَارِقِ مَوْلَاةِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْجُرَيْرِيُّ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ إِيَّاسٍ، يُكْنَى أَبَا مَسْعُودٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا غَيْرُهُ
أَيْضًا عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، وَأَبُو نَضْرَةَ الْعَبْدِيُّ اسْمُهُ الْمُنْذِرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قُطْعَةَ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح و التحسين معاً، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٣٣٠).

أخرجه أحمد (٣٩٣/٤)، ومسلم (الأدب/ الاستيذان) من خريق الجريري. وأحمد (١٩/٣، ٤١٠/٤، ٤١٨)، و ابن ماجه (الأدب/ الاستيذان)، و الدارمي (الاستيذان/ الاستيذان ثلاث) من خريق داود بن أبي هند. و مسلم في الموضع المذكور من خريق أبي مسلمة سعيد بن يزيد. ثلاثتهم - الجريري، و داود، وأبومسلمة - عن أبي نضرة به.

و أخرجه الحميدي (٧٣٤)، و أحمد (٦/٣)، و البخاري (الاستيذان/ التسليم و الاستيذان ثلاثاً)، و مسلم في الموضع المذكور، وأبو داود (الأدب/ كم مرة يسلم الرجل في الاستيذان) من خريق بسر بن سعيد، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

وقد روي هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه صاحب القصة من خرق، لا حاجة بنا إلى تخريجها هنا.

و الحديث رجال إسناده ثقات إلا سفيان بن وكيع، و هو ضعيف، كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوارق سوء، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فترك حديثه، و قد تقدم الكلام عليه مراراً، راجع مثلاً: الحديث (٢٢٨)

و أيضاً في الإسناد سعيد بن إيّاس الجريري، و هو ثقة من رجال الجماعة؛ إلا أنه اختلط قبل موته بثلاث سنين؛ لكن قال العجلي: عبد الأعلى من أصحابهم عنه حديثاً، سمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين، و هذا الحديث من رواية عبد الأعلى عنه.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة لمكان سفيان بن وكيع، و يمكن أن يكون الإمام قد لاحظ اختلاط الجريري أيضاً، و يشعر بذلك قوله: «وقد روى هذا غيره أيضاً عن أبي نضرة»، ثم حسنه لما رأى له من متابعات، و شواهد، فتوبع سفيان متابعة قاصرة، كما توبع الجريري من داود بن أبي هند، و أبي مسلمة متابعة تامة، على أن الحديث قد روي من غير وجه عن أبي سعيد، و أبي موسى رضي الله عنهما. أما الشواهد؛ فمنها:

١ _ حديث أم خنّار مولاة سعد بن عبادة الأنصارية رضي الله عنهما عند أحمد (٣٧٨/٦)، والطبراني في الكبير (١٤٤/٢٥، ١٤٥، ٣٤٨) نحوه، و قال الهيثمي في المجمع (٣٠٦/٢): رجاله ثقات، وقال البوصيري في الإتحاف (٣٩٧/٧) بعد ما عزاه إلى ابن أبي شيبة: هذا إسناده رواه ثقات.

٢ _ حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب بلفظ: استأذنت رسول الله ﷺ ثلاثاً، فأذن لي، وقال الترمذي: حسن غريب.

٣ _ حديث جندب بن سفيان عند الطبراني في الكبير (١٦٨/٢) نحوه، وقال الهيثمي في المجمع (٤٦/٨): رجاله رجال الصحيح غير العباس بن محمد الدوري، وهو ثقة. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الرابع والسبعون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب كيف رد السلام)

٢٦٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ؛ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ، ارْجِعْ، فَصَلِّ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ هَذَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَقَالَ وَعَلَيْكَ. قَالَ: وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَصَحُّ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف

(١٢٩٨٣).

أخرجه البخاري (الاستيذان/ من رد فقال: عليك السلام)، ومسلم (الصلاة/ وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة)، وابن ماجه (الصلاة/ إتمام الصلاة) و (الأدب/ رد السلام) من خريق عبد الله بن نمير. و أخرجه البخاري (الأيمان والنذور/ إذا حنث ناسياً في الأيمان)، و مسلم في الموضع المذكور من خريق أبي أسامة. وأبو داود (الصلاة/ صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود) من خريق أنس بن عياض. وابن خزيمة (٤٥٤) من خريق ابن نمير، وعيسى بن يونس. أربعتهم - ابن نمير، وأبو أسامة، وأنس، وعيسى - عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

و أخرجه أحمد (٤٣٧/٢)، و البخاري (الأذان/ وجوب القراءة للإمام و المأموم، وباب: أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة)، و مسلم في الموضع

المذكور، وأبو داود في الموضع المذكور، والمصنف (الصلاة/ وصف الصلاة)، و النسائي (الصلاة/ فرض التكبيرة الأولى) بأسانيدهم من خريق يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه . و الروايات مطولة، و مختصرة.

و الحديث رجال إسناده كلهم ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة عند الإمام الترمذي مخالفة يحيى بن سعيد القطان لابن نمير؛ حيث زاد يحيى في روايته بعد سعيد المقبري: «عن أبيه»، و نقصه ابن نمير، و يحيى ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة، و أما ابن نمير؛ فثقة من الثقات، صاحب حديث من أهل السنة، فترجحت رواية يحيى على رواية ابن نمير، و صارت روايته كأنها منقطعة لذلك وصف حديث يحيى القطان في الصلاة بـ «حسن صحيح».

ثم حسن الإمام حديث ابن نمير هذا لاعتضاده بحديث يحيى المذكور، و بشاهد له من حديث رفاع بن رافع رضي الله عنه عند المصنف (الصلاة/ وصف الصلاة)، و أبي داود (الصلاة/ صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع و السجود)، و النسائي (الصلاة/باب الإقامة لمن يصلي وحده، و باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع، و باب الرخصة في ترك الذكر في السجود، و باب أقل ما تجزئ به الصلاة)، و ابن ماجه (الطهارة/ في الوضوء على ما أمر الله تعالى) نحوه مطولاً، و مختصراً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الملحوظة: هذا حسب ما اقتضاه نظر الإمام الترمذي، حينما رجح غير واحد من المحدثين رواية ابن نمير على رواية يحيى كالإمام النسائي، وابن خزيمة، و البزار؛ لأن ابن نمير لم ينفرد به، بل تابعه على ذلك أبو أسامة، وعيسى بن يونس، وأنس بن عياض كما سبق في التخريج .

وهناك آخرون قد صححوا كلتا الروايتين كالدارقطني، والحافظ ابن حجر، فقال الدارقطني: خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الإسناد؛ فإنهم لم يقولوا: «عن أبيه»، و يحيى حافظ، قال: فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على

الوجهين. اهـ.

وقال الحافظ في الفتح (ح ٧٩٣) : لكل من الروایتين وجه مرجح، أما رواية يحيى؛ فللزيادة من الحافظ، و أما الرواية الأخرى؛ فللكثرة، و لأن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه، و من ثمة أخرج الشيخان الطريقتين. اهـ.

الحديث الخامس والسبعون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في فضل الذي يبدأ بالسلام)

٢٦٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا قُرَّانُ بْنُ تَمَّامٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلَانِ يَلْتَقِيَانِ، أَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ؟ فَقَالَ: «أَوَّلَاهُمَا بِاللَّهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو فَرْوَةَ الرَّهَّائِيُّ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ؛ إِلَّا أَنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاكِيرَ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٨٦٩)، و المنذري في الترغيب (٢٨٦/٣).

أخرجه أبوداود (الأدب/ فضل من بدأ بالسلام) من خريق أبي سفيان الحمصي نحوه. و أحمد (٢٥٤/٥، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٩) من خريق عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم. كلاهما - أبوسفيان، و القاسم - عن أبي أمامة رضي الله عنه. و الحديث في إسناده رجالان تكلم العلماء فيهما: قُرَّانُ بْنُ تَمَّامٍ الْأَسَدِيُّ، و أبو فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الرَّهَّائِيُّ.

أما قُرَّانُ؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، ربما أخطأ. و ثقّه أحمد، و ابن معین، و الدارقطني، و ابن حبان، و قال أبو حاتم: لِيْن، و قال ابن سعد: منهم من

يستضعفه.

و أما أبو فروة؛ فقال الحافظ في التقریب: ضعيف، وقال الذهبي في المغني: مشهور، ضعفه أحمد، و ابن المديني. و ضعفه أيضاً غيرهما.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و لكن حسنه الإمام لمحيته من غير وجه عن أبي أمامة عليه السلام، كما علم من التخریج، و لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث الأغر المزني عند الطبراني في الكبير (٣٠٠/١)، قال الهيثمي في المجمع (٣٣/٨) بعد ما عزاه إلى الأوسط أيضاً: رجاله رجال الصحيح. وقال المنذري في الترغيب (٢٨٦/٣): و أحد إسنادي الكبير رواه محتج بهم في الصحيح.

٢ _ حديث جابر بن عبد الله عليه السلام عند الحارث كما ذكره البوصيري في الإتحاف (٣٨٦/٧)، و عند البزار نحوه، وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح .

٣ _ حديث أبي أيوب الأنصاري عند أحمد (٤٢١/٥، ٤٢٢) نحوه. و رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث السادس والسبعون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في التسليم على النساء)

٢٦٩٧ _ حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ بَهْرَامَ، أَنَّهُ سَمِعَ شَهْرَ بْنَ حَوْشَبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَسْمَاءَ بِنْتَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمًا؛ وَعُصْبَةٌ مِنَ النِّسَاءِ قُعُودٌ، فَأَلْوَى يَدَيْهِ بِالتَّسْلِيمِ، وَأَشَارَ عَبْدُ الْحَمِيدِ يَدَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا بَأْسَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامَ، عَنْ شَهْرِ ابْنِ حَوْشَبٍ. وَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: شَهْرٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَقَوَّى أَمْرَهُ، وَ

قَالَ: إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ عَوْنٍ، ثُمَّ رَوَى عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ.

أُتْبِأْنَا أَبُو دَاوُدَ الْمَصَاحِفِيُّ، بَلْخِيٍّ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ النَّضْرُ: «نَزَكُوهُ» أَيُّ: خَعَعُوا فِيهِ، وَإِنَّمَا خَعَعُوا فِيهِ لِأَنَّهُ وَلِيَ أَمْرَ السُّلْطَانِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٥٧٦٦).

أخرجه الحميدي (٣٦٦)، وأحمد (٤٢/٦، ٤٥٧)، والدارمي (الاستيذان/ التسليم على النساء)، وأبو داود (الأدب/ السلام على النساء)، وابن ماجه (الأدب/ السلام على الصبيان والنساء) بأسانيدهم من خريق ابن أبي حسين، عن شهر بن حوشب به مطولاً.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا عبد الحميد بن بهرام، و شهر بن حوشب. أما عبد الحميد؛ فصدوق، وقال الذهبي في الكاشف: له عن شهر سبعون حديثاً، يسردها متقنة، وثقه أبو داود، وقال في المغني: وثقه ابن معين. قال أبو حاتم: لا يُحتج به، و أحاديثه عن شهر صحاح مثل ما نقل المصنف عن أحمد. أما شهر؛ فإضافة إلى ما قال المصنف فيه قال الحافظ في التقریب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، وقال الإمام أحمد: روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسناً، وتقدم الكلام عليه مفصلاً غير مرة، راجع مثلاً الحديث (٢٥٥).

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعة عبد الحميد بابن أبي حسين، و لما للحديث من شواهد، وآثار تعضده.

منها حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه عند أحمد (٣٥٧/٤، ٣٦٣)، و أبي يعلى (٤٩٥/١٣)، والطبراني في الكبير (٣٥٣/٢) مثله، وقال البوصيري في الإتحاف (٣٩٢/٧) بعد ذكر هذا الحديث من خرق: مدار الحديث على جابر الجعفي، وهو

ضعيف، ومع ضعفه؛ فلم يسمع من خارق.
و أخرج ابن أبي شيبة (الأدب/ السلام على النساء) عن عمر، و ابن عمر، و
عطاء، و ابن سيرين، و الحسن البصري، و غيرهم آثاراً بمعنى هذا الحديث.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث السابع والسبعون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب التسليم عند القيام والقعود)

٢٧٠٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ
الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى
مَجْلِسٍ؛ فَلْيُسَلِّمْ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ؛ فَلْيَجْلِسْ، ثُمَّ إِذَا قَامَ؛ فَلْيُسَلِّمْ، فَلْيَسْتِ
الْأُولَى بِأَحَقَّ مِنَ الْآخِرَةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف
(١٣٠٣٨)، و المنذري في الترغيب (٢٨٧/٣)، و في المختصر (٤٩٧/٤).

أخرجه الحميدي (١١٦٢) عن سفيان. و أحمد (٢٣٠/٢)، و أبو داود (الأدب/
السلام إذا قام من المجلس) من خريق بشر. و أحمد (٢٨٧/٢) عن قرآن بن تمام. و
(٤٣٩/٢) من خريق يحيى بن سعيد. و البخاري في الأدب المفرد (١٠٠٧) من خريق
أبي عاصم النبيل. و أيضاً فيه (١٠٠٨) من خريق سليمان بن بلال. و النسائي (اليوم
والليلة/ ما يقول إذا انتهى إلى قوم فجلس إليهم) من خريق ابن جريج. و أيضاً من
خريق روح بن القاسم. ثمانيتهم عن محمد بن عجلان.

و أخرجه في الأدب المفرد (٩٨٦) من خريق محمد بن جعفر بن أبي كثير. و

النسائي في الموضع المذكور من خريق إبراهيم بن خهمان. كلاهما عن يعقوب بن زيد أبي يوسف التيمي.

كلاهما _ ابن عجلان، و يعقوب بن زيد _ عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
و أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٠٠٧) من خريق صفوان بن عيسى. و
النسائي في الموضع المذكور من خريق الوليد بن مسلم. كلاهما عن ابن عجلان، عن
سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. فزاد: «عن أبيه».

و أخرجه النسائي في الموضع المذكور من خريق يزيد، عن هشام، عن محمد (قال
النسائي: يشبه أن يكون ابن عجلان كما في الأخراف)، عن رجل، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن عجلان؛ و هو صدوق؛ إلا أنه اختلطت
عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، و راجع لمعرفة حال ابن عجلان، الحديث (١٥٠)
وسيجيء قول الترمذي نفسه في الحديث (٢٨١).

على أنه قد اختلف على ابن عجلان في إسناد الحديث كما أشار إلى ذلك
الترمذي، فروى الأثرون عنه، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه بدون واسطة، و
روى صفوان بن عيسى، والوليد بن مسلم عنه، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة
رضي الله عنه، و روى هشام الدستوائي عنه _ إن صح قول النسائي _ عن رجل مبهم، عن أبي
هريرة. و هذا الاختلاف يشعر بقلّة ضبطه لهذا الحديث.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمحيته من خرق، ولما له شاهد
من حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه عند أحمد (٤٣٨/٣)، والطبراني في الكبير
(١٨٦/٢٠) نحوه مطولاً. و قال الهيثمي في الجمع (٣٥/٨): وفيه ابن لهيعة، و زبّان
بن فائد، و قد ضُعُفا، و حسن حديثهما.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثامن والسبعون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في المجالس على الطريق)

٢٧٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه - وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ وَهُمْ جُلُوسٌ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ فَاعِلِينَ؛ فَرُدُّوا السَّلَامَ، وَأَعِينُوا الْمَظْلُومَ، وَاهْدُوا السَّبِيلَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن غريب»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٨٨٤).

أخرجه أحمد (٢٨٢/٤، ٢٩١، ٣٠١)، و الدارمي (الاستيذان/ النهي عن الجلوس في الطرقات) من خريق شعبة. و أحمد (٢٨٢/٤، ٢٩١، ٢٩٣)، و ابن حبان (٤٠٠/١، رقم ٥٩٦) من خريق إسرائيل. كلاهما عن أبي إسحاق به.

و الحديث رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن أبا إسحاق السبيعي كان قد اختلط بأخرة، لكن الراوي عنه هنا شعبة، و إسرائيل، وهما ممن سمعوا منه قديماً، و إسرائيل أثبت الناس فيه.

إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين أبي إسحاق، و البراء رضي الله عنه كما صرح به المصنف، و حسنه لشواهد، منها:

١ - حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند البخاري (المظالم/ أفنية الدور و الجلوس فيها) و (الاستيذان/باب يأيتها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم)، و مسلم (اللباس/ النهي عن الجلوس في الطرقات، و (السلام/ من حق الجلوس على الطريق رد

(السلام)، وأبي داود (الأدب/ الجلوس بالطرقات) مثله.

٢ _ حديث أبي خُلحة رضي الله عنه عند مسلم في الموضع الآخر الذكر، وأحمد (٣٠/٤) مثله.

٣ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود في الموضع المذكور، و ابن حبان (٣٩٩/١، رقم ٥٩٥)، والحاكم (٢٦٤/٤)، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث التاسع والسبعون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في المصافحة)

٢٧٢٨ _ حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ، أَوْ صَدِيقَهُ، أَيْنَحْنِي لَهُ؟ قَالَ: «لا»، قَالَ: أَفِيَلْتَزِمُهُ، وَيُقَبِّلُهُ؟ قَالَ: «لا»، قَالَ: أَفِيَأْخُذُ بِيَدِهِ، وَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٢٢)، والذهبي في الميزان في ترجمة حنظلة هذا.

أخرجه أحمد (١٩٨/٣) من خريق مروان بن معاوية. و عبد بن حميد (١٢١٧) من خريق هشام. و ابن ماجه (الأدب/ المصافحة) من خريق جرير بن حازم. ثلاثتهم عن حنظلة بن عبيد الله به.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ إلا حنظلة بن عبيد الله، و هو مدار الإسناد، قال الحافظ في التقريب: ضعيف. ضعفه أحمد، و النسائي، وقال القطان: اختلط، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، و قال يحيى: تركته عمداً، وقال أحمد: منكر الحديث، يحدث بأعاجيب، وقال ابن معين: ليس بشيء، تغير في آخر عمره، وقال ابن حبان في

المجروحين: اختلط بأخرة، حتى كان لا يدري ما يحدث، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير. وله حديث واحد عند الترمذي و ابن ماجه، و هو هذا.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، و حسنه الإمام لاعتضاد كل من معاني الحديث بأحاديث كثيرة، فالحديث يتعرض بثلاثة معاني: ١ _ المنع عن الانحناء لأحد، و هو إمالة الرأس، و الظاهر. ٢ _ المنع عن الالتزام _ و هو المعانقة _ و التقبيل. ٣ _ إجازة المصحافة.

أما المعنى الأول؛ فيشهد له:

١ _ حديث عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (البحرين ١٤٦/٣) بلفظ: أن النبي ﷺ بعث عمرًا إلى النجاشي، فلما أتى عمرو النجاشي؛ وجد من كان عنده يدخلون مكفرين من خوخة، فلما رأى الخوخة، و دخولهم عليه؛ ولَّى ظهره، ثم دخل يمشي القهقري، فلما دخل فيها؛ اعتدل، ففزعت الحبشة، و هموا بقتله، قالوا: ما منعك أن تدخل كما دخلنا؟ قال: لا نصنع ذلك بنينا، فهو أحق أن نصنع ذلك به، فقال النجاشي: اتركوه، صدق. قال الهيثمي في المجمع (٣٩/٨): رجاله ثقات، و في بعضهم كلام لا يضر.

٢ _ حديث أم سلمة رضي الله عنها عند الطبراني في الأوسط (البحرين ١٤٦/٣) مطولاً بقصة وفادة عمرو بن العاص، و عبد الله بن أبي ربيعة إلى النجاشي من قبل قريش، وفيه: فكان فيما قال عمرو، و عبد الله للنجاشي: لا يحيونك بالتحية التي يحبك بها من يدخل عليك منا، فقال لجعفر، و أصحابه: ما لكم لا تحيوني كما يحيي أصحابكم؟ قال: نحْيِيكم بتحية نبينا ﷺ، إنها تحية الجنة. قال الهيثمي: فيه يعقوب بن محمد الزهري، وثقه غير واحد، وضعفه بسبب التدليس، و قد صرح بالتحديث عن شيخ ثقة، وبقية رجاله ثقات.

و أما المعنى الثاني؛ فلم نجد له شاهداً اللهم إلا أن يقال في حديث أبي ریحانة رضي الله عنه الذي أخرجه أبوداود (اللباس/ من كرهه _ يعني: الحرير _، و النسائي (الزينة/ التنف) بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن عشر: عن الوشر، و الوشم، و التنف، و عن مكامعة

الرجل الرجل بغير شعار، و عن مكامعة المرء المرء بغير شعار. الحديث؛ لأن صاحب الهداية قد فسر المكامعة: بالمعانقة، والمكاملة: بالتقبيل (الكراهية/ الاستبراء و غيره).

قلنا: وقد يكون التقبيل و الالتزام على وجه التبرك، و التعظيم، و التحية، فهذا مكروه، وعليه يحمل حديث حنظلة بن عبيد الله هذا، وقد يكون على وجه المحبة، و الشوق، و هذا جائز؛ فقد جاءت في إباحة المعانقة والتقبيل أحاديث كثيرة، منها:

١ - حديث أبي هريرة ؓ عند البخاري (البیوع/ ما ذكر في الأسواق) و (اللباس/ السخاب للصبيان) وفيه معانقة النبي ﷺ للحسن و تقييله.

٢ - حديث أبي ذر ؓ عند أبي داود (الأدب/ المعانقة): عن رجل من عترة قال: قلت لأبي ذر ؓ هل كان رسول الله ﷺ يصافحكم إذا لقيتموه، قال: ما لقيته قط؛ إلا صافحني، و بعث إليّ ذات يوم، فلم أكن في أهلي، فلما جئت؛ أخبرت أنه أرسل إليّ، فأتيته؛ وهو على سريره، فالتزمني، فكانت أجود، و أجود. قال الحافظ في الفتح (٧٠/١١): رجاله ثقات؛ إلا هذا الرجل المبهم.

٣ - حديث عائشة رضي الله عنها عند المصنف (الاستيذان/ المعانقة والقبلة) بلفظ: قدم زيد بن الحارثة المدينة؛ ورسول الله ﷺ في بيته، فأتاه، ففرع الباب، فقام إليه رسول الله ﷺ عرياناً؛ يجر ثوبه، - والله! ما رأيته عرياناً قبله، و لا بعده - ، فاعتنقه، و قبله.

٤ - حديث أنس ؓ عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (١٤٤/٣)، بلفظ: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا تلاقوا؛ تصافحوا، و إذا قدموا من سفر تعانقوا. قال الهيثمي في المجمع (٣٦/٨): رجاله رجال الصحيح.

قلنا: وقال المنذري في المختصر (٥٠٣/٤): قد صنف الحافظ أبو بكر الأصفهاني المعروف بابن المقرئ جزءاً في الرخصة في تقبيل اليد، ذكر فيه حديث ابن عمر، و ابن عباس، و جابر بن عبد الله، و بريدة بن الحصيب، و صفوان بن عسال، و مزينة العبدي، و الزارع بن علي العبدي، و ذكره فيه آثاراً عن الصحابة، و التابعين

رضي الله عنهم .

و أما المعنى الثالث؛ فيشهد له أحاديث كثيرة، منها:

_ حديث أنس ؓ عند البخاري (الاستيذان/ المصافحة) و المصنف في نفس الباب من خريق قتادة قال: قلت لأنس بن مالك: هل كانت المصافحة في أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال الترمذي: حسن صحيح.

٢ _ حديث كعب بن مالك ؓ عند البخاري (المغازي/ حديث كعب بن مالك)، و مسلم (التوبة/ حديث توبة كعب بن مالك و صاحبيه) مطولاً، وفيه: حتى دخلت المسجد؛ فإذا رسول الله ﷺ جالس في المسجد؛ حوله الناس، فقام خيلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني، وهنّاني.

٣ _ حديث حذيفة بن اليمان ؓ عند الطبراني في الأوسط (البحرين ٣/١٤٤) بلفظ: «إن المؤمن إذا لقي المؤمن، فسلم عليه، و أخذ بيده، فصافحه؛ تناثرت خطاياهما كما يتناثر ورق الشجر. قال المنذري في الترغيب (٣/٢٩٠): رواه لا أعلم فيهم مجروحاً، و قال الهيثمي في المجمع (٨/٣٦): فيه يعقوب بن محمد الطحلاء، روى عنه غير واحد، ولم يضعفه أحد، و بقية رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود؛ إلا ما فيه من النهي عن الالتزام، و التقبيل؛ فمعارض للأحاديث الثابتة الأخر، وقد تقدم أنه محمول على ما إذا كان على وجه التبرك، و التعظيم، و التحية .

الحديث الثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في تشميت العلقس)

٢٧٣٦ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيِّ ؓ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ، يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُحِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيُسَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ

إِذَا مَرِضَ، وَيَتَّبِعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ، وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَالْبَرَاءِ، وَأَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٠٤٤).

أخرجه أحمد (٨٩/١)، و الدارمي (الاستيذان/ حق المسلم على المسلم) من خريق إسرائيل. و ابن ماجه (الجنائز/ عيادة المريض) من خريق أبي الأحوص. كلاهما عن أبي إسحاق عن الحارث به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تكلم في أبي إسحاق السبيعي، و الحارث الأعور.

أما أبو إسحاق؛ فقال الحافظ في التقریب: ثقة مكثر، عابد اختلط بأخرة. و سماع أبي الأحوص منه لا يُعرف أبعد الاختلاط، أم قبله. و إضافةً إلى ذلك: إن أبا إسحاق مدلس، و وضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و منهم من قبلهم؛ و قد عنعن، و قال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، و سائر ذلك إنما هو كتاب أخذه.

و أما الحارث بن عبدالله الأعور؛ فقال الحافظ في التقریب: في حديثه ضعف، و قال الذهبي في الكاشف: لين، و قال النسائي و غيره: ليس بالقوي، و قال الذهبي في الميزان: و حديث الحارث في السنن الأربعة، و النسائي مع تعنته في الرجال؛ فقد احتجَّ به، و قوَّى أمره، و الجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، و الظاهر أنه كان يكذب في لهجته، و حكاياته، و أما في الحديث النبوي؛ فلا، و كان من أوعية العلم.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام الترمذي للمتابعة، والشواهد، فتابع الحارث زاذان عن علي عليه السلام عند أبي يعلى (٥٠٩/١)، وأما الشواهد؛ فمنها:

- ١ _ حديث أبي هريرة عليه السلام عند مسلم (السلام/ من حق المسلم على المسلم رد السلام)، وعند المصنف في نفس الباب مثله.
 - ٢ _ حديث أبي أيوب الأنصاري عليه السلام عند البخاري في الأدب المفرد (٩٢٢) من خريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن أبيه عنه عليه السلام مثله مطولاً.
 - ٣ _ حديث البراء بن عازب عليه السلام عند البخاري (الجنائز/ إتياع الجنازة) بلفظ: «أمرنا النبي ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع، أمرنا باتباع الجنازة، وعبادة المريض، وإجابة الداعي، ونصر المظلوم، وإبرار القسم، ورد السلام، وتشميت العلخس.. الحديث.
 - ٤ _ حديث أبي مسعود الأنصاري عليه السلام عند أحمد (٢٧٢/٥)، و البخاري في الأدب المفرد (٩٢٣) بلفظ: «للمسلم على المسلم أربع خلال: يشمته إذا عطس، ويجيبه إذا دعاه، ويشهده إذا مات، ويعوده إذا مرض».
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والثمانون بعد المائتين

(الاستيذان والآداب / باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب)

٢٧٤٦ _ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُطَاسُ مِنَ اللَّهِ، وَالتَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، وَإِذَا قَالَ: آه، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْ جَوْفِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ: آه، آه إِذَا تَنَاءَبَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ فِي جَوْفِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢٧٤٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ فَحَقَّ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ؛ فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيُرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ، وَلَا يَقُولَنَّ: هَاهُ، هَاهُ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، يَضْحَكُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَجْلَانَ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، وَأَبْتُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَ الْعَطَّارَ الْبَصْرِيَّ؛ يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ: أَحَادِيثُ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ رَوَى بَعْضُهَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَبَعْضُهَا عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاخْتَلَطَ عَلِيٌّ، فَجَعَلْتُهَا عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٣٠٤٥).

أخرجه الحميدي (١١٦١)، و أحمد (٢/٢٦٥)، و النسائي (اليوم و الليلة/ ما يقول إذا عطس ٢١٧) من خريق محمد بن عجلان. و أيضاً النسائي في الموضع المذكور (٢١٦) من خريق القاسم بن يزيد، عن ابن أبي ذئب. كلاهما عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و أخرجه البخاري (الأدب/ ما يستحب من العطاس و ما يكره من التثاؤب) من خريق عاصم بن علي. وفي الأدب المفرد (٩١٩) من خريق آدم بن أبي إياس. و أبو داود (الأدب/ التثاؤب) من خريق يزيد بن هارون. و أحمد (٢/٤٢٨) من خريق يحيى بن سعيد، و حجاج. و النسائي في اليوم و الليلة (٢١٤) من خريق أبي داود

الطيالسي. ستهتم عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن عجلان؛ و هو صدوق؛ إلا أنه اختلطت
عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، كما نقله من قول ابن عجلان، و راجع لمعرفة المزيد من
حال ابن عجلان، الحديث (١٥٠).

قلنا: وقد ثبت من مجموع خرق الحديث أن ابن عجلان قد وهم في إسناد هذا
الحديث أيضاً، فإن ابن أبي ذئب - وهو أثبت - و أحفظ لحديث سعيد المقبري من ابن
عجلان - رواه عن المقبري بزيادة «عن أبيه»، و هذا هو المحفوظ من حديث ابن أبي
ذئب، و أما رواية القاسم عنه بدون واسطة مثل حديث ابن عجلان؛ فشاذ.
فهذا هو الذي حمل الترمذي على الحكم بالانقطاع على حديث ابن عجلان،
ثم تحسینه لاعتضاده بمجيئه من خريق ابن أبي ذئب موصولاً.

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند مسلم (الزهد/ تشميت
العلخس، و كراهية التأوب)، و أبي داود (الأدب/ التأوب)، و أحمد (٣٧/٣) بلفظ:
«إذا تئأب أحدكم فليضع يده على فيه؛ فإن الشيطان يدخل».
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها
التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثاني والثمانون بعد المائتين

(الاستيذان والآداب/ باب ما جاء في كراهية الجلوس بين الرجلين بغير إذنهما)
٢٧٥٢ - حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنِي
عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ اثْنَيْنِ؛ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَقَدْ رَوَاهُ عَامِرُ الْأَحْوَلُ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ أَيْضًا.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العاضة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٦٥٦).

أخرجه أحمد (٢١٣/٢)، و البخاري في الأدب المفرد (١١٤٢)، و أبو داود (الأدب/ الرجل يجلس بين الرجلين بغير إذنهما) من خريق أسامة بن زيد الليثي. وأبو داود في الموضع المذكور من خريق عامر الأحول. كلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

و الحديث مداره على عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقد تقدم الكلام مفصلاً على هذه الترجمة في غير ما موضع من دراستنا، (انظر مثلاً حديث رقم ١٥٠)، محصله أنهم تكلموا فيها وصلاً، و قطعاً، و الصواب المقرر لدى جمهور العلماء أن حديثه من قبيل الحسن، فقال الذهبي في الموقظة: هو من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن لذاته.

ولكن الراوي عن عمرو هنا أسامة بن زيد الليثي، قد تكلم فيه العلماء، فقال أحمد: ليس بشيء، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، و قال النسائي: ليس بالقوي، و قال ابن معين: ثقة صالح، و قال الحافظ في التقریب: صدوق يهم. فلاجل أسامة هذا، و كلام الناس في ترجمة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده لم يحكم الإمام الترمذي عليه بالصحة، و حسنه لمتابعة عامر الأحول أسامة بن زيد عند أبي داود، و لشواهد، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه عند أحمد (١٣٨/٢) قال سعيد المقبري: رأيت ابن عمر رضي الله عنه يناجي رجلاً، فدخل رجل بينهما، فضرب صدره، وقال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تناجى اثنان؛ فلا يدخل بينهما الثالث، إلا بإذنهما». قال الهيثمي في المجمع (٦٣/٨): فيه عبد الله بن سعيد المقبري، وهو متروك.

٢ _ حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (١٤٩/٣)، رقم ٣٠٤٢ بلفظ: «لا يجلس الرجل بين الرجل، وابنه في المجلس».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود. و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثالث و الثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب/ باب ما جاء في كراهية قيام الرجل للرجل)
 ٢٧٥٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ صَفْوَانَ حِينَ رَأَوْهُ، فَقَالَ: اجْلِسَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرَّجَالُ قِيَامًا؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .
 حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٤٤٨).

أخرجه أحمد (٩١/٤)، و البخاري في الأدب المفرد (٩٧٧) من خريق شعبة. و أحمد (٩٣/٤) من خريق إسماعيل. و (١٠٠/٤) من خريق مروان. و عبد بن حميد (٤١٣) من خريق أبي أسامة. و البخاري في الأدب المفرد (٩٧٧)، و أبو داود (الأدب/ قيام الرجل للرجل) من خريق حماد. خمستهم عن حبيب بن الشهيد، عن أبي مجلز به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا قبيصة بن عقبة، فقال الحافظ في التقریب: صدوق، ربما خالف، و قال الذهبي في الميزان: صدوق جليل، محتج به عندهم، موثق مع وجود غلطه، و ضعفه الأكثرون في سفیان الثوري لصغره؛ إلا أبا حاتم؛ فإنه قال:

صدوق، لم أرَ من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد، لا يغيره سوى قبيصة بن عقبة، وعلي بن الجعد، وأبي نعيم في الثوري. اهـ ملخصاً.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الإمام للمتابعات كما سبق في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

- ١ - حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند أحمد (٢٥٣/٥)، وأبي داود (الأدب/ قيام الرجل للرجل) مطولاً، وفيه: «لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظم بعضها بعضاً».
 - ٢ - حديث جابر رضي الله عنه عند أحمد (٣٩٥/٣)، وابن خزيمة (١٤٨٧)، والنسائي (الصلاة/ الرخصة في الالتفات في الصلاة يميناً و شمالاً) مطولاً، وفيه: «لا تقوموا كما تقوم فارس لجباريها، و ملوكها».
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الرابع والثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في تقليم الأظفار)

٢٧٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَهَنَّادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ خَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ، قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ»، قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ؛ إِلَّا أَنَّ تَكُونَ الْمَضْمُضَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: انْتِقَاصُ الْمَاءِ الِاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف

أخرجه مسلم (الطهارة/ خصال الفطرة)، و أبو داود (الطهارة/ السواك من الفطرة)، و النسائي (الزينة/ الفطرة)، وابن ماجه (الطهارة/ الفطرة)، و أحمد (١٣٧/٦) بأسانيدهم من خريق زكريا بن أبي زائدة، عن مصعب بن شيبة، عن خلق بن حبيب، عن ابن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها به.

و أخرجه النسائي في الموضع المذكور من خريق سليمان التيمي، و أبي بشر جعفر بن إياس، عن خلق بن حبيب موقوفاً عليه .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا مصعب بن شيبة، و خلق بن حبيب، أما مصعب بن شيبة؛ فقد ضعفه أحمد، و أبو حاتم، و النسائي، و الدارقطني، و وثقه ابن معين، و العجلي، قال أحمد: روى أحاديث مناكير، وقال النسائي: منكر الحديث، في حديثه شيء. وقال الحافظ في التقریب: لين الحديث.

و أما خلق بن حبيب؛ فقال أبو حاتم، والبخاري: صدوق في الحديث، و كان يرى الإرجاء، و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان عابداً مرجئاً.

على أنه قد اختلف في إسناده على خلق بن حبيب، فرواه سليمان التيمي، و أبو بشر موقوفاً على خلق بن حبيب، و هما ثقتان، و مصعب مختلف في الاحتجاج به و عدمه، لذلك قال النسائي : حديث سليمان، و أبي بشر أشبه بالصواب.

فلأجل الكلام في مصعب، و خلق، و للاختلاف في هذا الحديث رفعاً و وقفاً أنزله الترمذي عن درجة الصحة، وحسنه لما رأى له شواهد تعضده، منها:

١ _ حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه عند أبي داود (الطهارة/ السواك من الفطرة)، و ابن ماجه (الطهارة/ الفطرة)، و أحمد (٢٦٤/٤) نحوه، و فيه: الاختتان بدل إعفاء اللحية. وسكت عنه أبو داود، والمنذري.

٢ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند البخاري (اللباس/ تقليم الأظفار)، و أحمد (١١٨/٢) بلفظ: «من الفطرة حلق العانة، وتقليم الأظفار، وقص الشارب».

٣ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري في الموضع المذكور بلفظ: «الفطرة

خمس، الختان، و الاستحداد، و قص الشارب، و تقليم الأظفار، و نتف الآباط». .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في حفظ العورة)

٢٧٦٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي عليه السلام قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا، وَمَا نَذَرُ، قَالَ: «احْفَظْ عَوْرَتَكَ؛ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ»، فَقَالَ: الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ، قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ؛ فَافْعَلْ»، قُلْتُ: وَالرَّجُلُ يَكُونُ خَالِيًا؟ قَالَ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَجَدْتُ بِهِزَ اسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيُّ عليه السلام، وَقَدْ رَوَى الْجَرِيرِيُّ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ وَالِدُ بِهِزٍ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٣٨٠).

قد أعاد المصنف الحديث و الباب بعد عدة أبواب، وأخرجه أحمد (٣/٥، ٤)، و البخاري (الطهارة/ من اغتسل مستتراً) تعليقا، و أبو داود (الحمام/ التعري)، و النسائي (عشرة النساء/ نظر المرأة إلى عورة زوجها)، و ابن ماجه (النكاح/ التستر عند الجماع) بأسانيدهم عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ و مدار الإسناد على بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. و قد تكلم في بهز، فقال أبو زرعة: صالح، و لكن ليس بمشهور، و قال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به. و أما أبوه؛ فقال الحافظ: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: قال النسائي: لا بأس به، وجعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب

الصحيح، و أعلى مراتب الحسن، و قد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (١٦٠)، فراجع له لزماً.

و لما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لم يحكم على هذا الإسناد بالصحة، بل حسنه بناءً على شواهد، منها:

١ _ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند مسلم (الطهارة/ تحريم النظر إلى العورات)، و أبي داود (الحمام/ التعري)، و أحمد (٦٣/٣) بلفظ: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، و لا تنظر المرأة إلى عورة المرأة.» الحديث.

٢ _ حديث جبار بن صخر رضي الله عنه عند البيهقي في الشعب (١٥١/٦) مرفوعاً «إنا نُهينا أن نُرِي عوراتنا».

٣ _ و حديث صعصعة بن ناجية المجاشعي رضي الله عنه، عند أبي يعلى، و ابن قانع في معجم الصحابة (١٠/٢) وابن منده، والضياء المقدسي في المختارة (١٧/٨) قال: قلت: يا رسول الله! أوصني، قال: «احفظ ما بين لحيك ورجليك»، قال: فوليت؛ وأنا أقول: حسبي. قال الضياء: إسناده حسن.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث السادس و الثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب (٢٤) بعد باب في الاتكاء)

٢٧٧٢ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ؛ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم، و العارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٩٩٧٦).

أخرجه مسلم (الصلاة/ من أحق بالإمامة)، و أحمد (١٢١/٤)، و أبو داود (الصلاة/ من أحق بالإمامة)، و المصنف (الصلاة/ من أحق بالإمامة) بأسانيدهم من خريق الأعمش. وأحمد (١١٨/٤)، و مسلم، و أبو داود في الموضع المذكور، و النسائي (الصلاة/ من أحق بالإمامة)، وابن ماجه (الصلاة/ من أحق بالإمامة) بأسانيدهم من خريق شعبة. و ابن خزيمة (١٥٠٧) من خريق فطر بن خليفة. ثلاثتهم عن إسماعيل بن رجاء به. و الحديث رجاله كلهم ثقات، لم نجد فيه علة توجب حطه من درجة الصحة، لِيُحَسِّنَ بالمتابعات، أو الشواهد؛ و لاسيما وقد أخرجه المصنف في الصلاة، بنفس الإسناد، وقال: حسن صحيح، واتفقت النسخ على ذلك؛ إلا ما نقل المزي في الأخراف من التحسين فقط، و الله أعلم بمأتى ذلك، فالذي يظهر أن المحفوظ من حكم الترمذي على هذا الحديث إنما هو «حسن صحيح» كما في أكثر النسخ، دون «حسن»، فقط.

الحديث السابع والثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في خيب الرجال والنساء)

٢٧٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْبُ الرَّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ، وَخَفِيَ لَوْنُهُ، وَخَيْبُ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ، وَخَفِيَ رِيحُهُ».

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنِ الطُّفَاوِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ؛ إِلَّا أَنَّ الطُّفَاوِيَّ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا نَعْرِفُ اسْمَهُ، وَحَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَثَمٌ وَلَخَوْلُ. وفي الباب عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٥٤٨٦).

أخرجه أحمد (٤٧٤/٢)، و عبد بن حميد (١٤٥٦)، و النسائي (الزينة/ الفصل بين خيب الرجال و خيب النساء)، و الترمذي في الشمائل (تعطر رسول الله ﷺ) بأسانيدهم من خريق سفيان. و أحمد (٥٤٠/٢) من خريق إسماعيل بن إبراهيم. و أبو داود (النكاح/ ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله) من خريق بشر، و حماد. أربعتهم عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل من الطفاوة، عن أبي هريرة ؓ.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن الجريري ثقة، و اختلط قبل موته بثلاث سنين، ولكن رواية هذا الحديث عنه _سفيان، إسماعيل، حماد، بشر_ كلهم سمعوا منه قديماً، و أصل العلة في الإسناد رجل من الطفاوة الراوي عن أبي هريرة مجهول، قال الحافظ في التقريب: شيخ لأبي نضرة، لم يسم، لا يعرف.

فلجهالة الطفاوي هذا نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام بناءً على شواهد، منها:

١ _ حديث عمران بن حصين عند المصنف في نفس الباب، و أبي داود (اللباس/ باب من كرهه يعني لبس الحرير)، و أحمد (٤٤٢/٤) بلفظ: «إن خير خيب الرجال ما ظهر ريحه، و خفي لونه، و خير خيب النساء ما ظهر لونه، و خفي ريحه».

٢ _ حديث أبي موسى الأشعري عند الطبراني في الأوسط كما في المجمع (١٥٨/٥) مثله. قال الهيثمي: فيه إبراهيم بن بشار الرمادي، وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح.

٣ _ حديث أنس ؓ عند البزار كما في المجمع (١٥٦/٥) مثله، و قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثامن والثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء أن الفخذ عورة)

٢٧٩٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهَدٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ جَدِّهِ جَرَهَدٍ رضي الله عنه، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِجَرَهَدٍ فِي الْمَسْجِدِ؛ وَقَدْ انْكَشَفَ فَخِذُهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. مَا أَرَى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ.

٢٧٩٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جَرَهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ؛ وَهُوَ كَاشِفٌ عَنْ فَخِذِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «غَطِّ فَخِذَكَ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢٧٩٨ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرَهَدٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْفَخِذُ عَوْرَةٌ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ. وَلِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَحْشٍ صُحْبَةً، وَلِابْنِهِ مُحَمَّدٍ صُحْبَةً.

اتفقت نسخ الجامع على التحسين فقط في الحديثين الأولين، وعلى التحسين مع التغريب في الحديث الثالث، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٢٠٦).

أخرجه الحميدي (٨٥٧) من خريق سفیان، عن أبي النضر، عن زرعة بن مسلم، عن بن جرهد، عن جده جرهد. مثل حديث الترمذي الأول. وأخرجه أحمد (٤٧٨/٣) من خريق مالك، عن أبي النضر، عن زرعة بن جرهد، عن أبيه، و كان

من أصحاب الصُّفَّة. و أخرجه أحمد (٤٧٨/٣)، و الدارمي (٢٦٥٣)، و أبو داود (الحمام/ النهي عن التعري) من خريق مالك، عن أبي النضر، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جرهد رضي الله عنه.

و أخرجه أحمد (٤٧٩/٣) من خريق سفيان، و ابن أبي الزناد، عن أبي الزناد، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن جرهد. (و في رواية ابن أبي الزناد: عن جرهد، و نفر من أسلم ذوي رضا). و أخرجه أحمد (٤٧٨/٣) من خريق معمر، عن أبي الزناد قال: أخبرني ابن جرهد، عن أبيه مثل حديث الترمذي الثاني. و أخرجه الحميدي (٨٥٨) من خريق سفيان، عن أبي الزناد، قال: حدثني آل جرهد، عن جرهد.

و أخرجه أحمد (٤٧٨ /٣) من خريق عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالله بن جرهد، عن أبيه. مثل حديث الترمذي الثالث.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا زرعة بن مسلم بن جرهد في الرواية الأولى، ذكره ابن حبان في الثقات، و وثقه النسائي، ولكن اختلف في نسبه؛ أهو زرعة بن عبد الرحمن كما في رواية مالك، أو هو زرعة بن مسلم كما في رواية سفيان.

و إلا ابن جرهد في الرواية الثانية؛ فإنه مبهم، لا يُدرى من هو؟ و ما حاله؟ و إلا عبد الله بن محمد بن عقيل في الرواية الثالثة؛ فصدوق في حديثه لين، يقال: تغير بأخرة، و عبد الله بن جرهد؛ قال الحافظ: مقبول، و قال الذهبي في الكاشف: مستور، وهذا على ما اختلف في نسبه، فقال البخاري: «عبد الله بن مسلم بن جرهد» بدل «عبد الله بن جرهد». فكل من الروايات الثلاثة لا يخلو عن ضعف.

و يزيد ضعفاً على ضعف الاضطراب الشديد في إسناد هذا الحديث كما عُلِمَ ذلك من التخريج، فقال ابن القطان كما في نصب الراية (٢٤٣/٤): وحديث جرهد؛ له علتان: إحداهما الاضطراب المؤدي لسقوط الثقة به، وذلك أنهم مختلفون فيه، فمنهم من يقول: زرعة ابن عبد الرحمن، ومنهم من يقول: زرعة بن عبد الله، ومنهم من يقول: زرعة بن مسلم.

ثم من هؤلاء من يقول: عن أبيه، عن النبي ﷺ، ومنهم من يقول: عن أبيه، عن جرهد، عن النبي ﷺ، ومنهم من يقول: زرعة، عن آل جرهد، عن جرهد، عن النبي ﷺ، قال: وإن كنت لا أرى الاضطراب في الإسناد علة؛ فإنما ذلك إذا كان من يدور عليه الحديث ثقة؛ فحينئذ لا يضره اختلاف التّقلّة عليه إلى مرسل، ومسنّد، أو رافع، وواقف، أو واصل، وقلخ، وأما إذا كان الذي اضطرب عليه الحديث غير ثقة، أو غير معروف؛ فالاضطراب يوهنه، أو يزيده وهناً، وهذه حال هذا الخبر، وهي العلة الثانية: أن زرعة و أباه غير معروف في الحال، ولا مشهور في الرواية. انتهى كلامه.

و حسنه الإمام الترمذي لماله من شواهد تعضده، منها:

١ _ حديث علي ؓ عند أبي داود في الموضع المذكور، و الحاكم (١٨٠/٤) بلفظ: «يا علي! لا تُبرز فخذك، ولا تنظر إلى فخذ حيٍّ، و لا ميت».

٢ _ حديث محمد بن عبد الله جحش ؓ عند أحمد (٢٩٠/٥)، و الحاكم (١٨٠/٤) بلفظ: «مرّ رسول الله ﷺ على معمر؛ و فخذاه مكشوفتان، فقال: يا معمر! غطّ عليك فخذيك؛ فإن الفخذين عورة».

٣ _ حديث ابن عباس ؓ عند المصنف في نفس الباب، و أحمد (٢٧٦/١) بلفظ: «الفخذ عورة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود، و أما وصفه في الإسناد الثالث بالغرابة أيضاً فلأن ابن عقيل انفرد بروايته عن عبد الله بن جرهد، و لا يُعرف الحديث من خريق عبد الله بن جرهد إلا من روايته كما ذكره الذهبي في الميزان.

الحديث التاسع والثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب / باب ما جاء في دخول الحمام)

٢٨٠٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَنبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْهَدَلِيِّ: أَنَّ

نِسَاءً مِنْ أَهْلِ حِمَصٍ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ دَخَلْنَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: أَتُنَّ اللَّاتِي يَدْخُلْنَ نِسَاؤُكِنَّ الْحَمَّامَاتِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا؛ إِلَّا هَتَكَتِ السُّتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٧٨٠٤).

أخرجه أحمد (١٧٣/٦)، و أبو داود (الحمام/ الدخول في الحمام) من خريق شعبة. و أحمد (١٧٣/٦، ١٩٨)، و ابن ماجه (الأدب/ دخول الحمام) من خريق سفيان. والدارمي (٢٦٥٥) من خريق إسرائيل. ثلاثتهم عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي المليح، عن عائشة رضي الله عنها به.

و أخرجه أحمد (٤١/٦) من خريق الأعمش. و الدارمي (٢٦٥٤) من خريق عمرو بن مرة. و أبوداود في الموضع المذكور من خريق جرير، عن منصور. ثلاثتهم - الأعمش، عمرو بن مرة، منصور - عن سالم بن أبي الجعد، عن عائشة رضي الله عنها. و أخرجه أحمد (١٧٣/٦) من خريق شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي المليح، عن رجل، عن عائشة رضي الله عنها. و أخرجه أحمد (٢٦٧/٦) من خريق يزيد بن أبي زياد، عن عطاء بن أبي رباح، عنها رضي الله عنها.

و الحديث رجال إسناده ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الاختلاف في السند، فاختلف أولاً على سالم بن أبي الجعد، فروى الأعمش، و عمرو بن مرة عنه: عن عائشة بدون واسطة أبي المليح، و روى منصور عنه، فاختلف عليه، فروى جرير عن منصور: عن سالم، عن عائشة. و روى شعبة، و سفيان، و إسرائيل عنه: عن سالم، عن أبي المليح، عن عائشة. و روى عنه شعبة مرة: عن سالم، عن أبي

الملّيح، عن رجل، عن عائشة.

فهذا الاضطراب في الإسناد يوهنه؛ فإنه مما يشعر بقلّة ضبط الراوي، و لكن حسنه الإمام نظراً إلى شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث أم الدرداء الكبرى رضي الله عنها عند أحمد (٣٦١/٦) مثله. و قال الهيثمي في المجمع (٢٧٧/١): رواه أحمد و الطبراني في الكبير بأسانيد، و رجال أحدها رجال الصحيح.

٢ _ حديث أم سلمة رضي الله عنها عند أحمد (٣٠١/٦)، والطبراني في الكبير (٤٠٢/٢٣)، و أبي يعلى (٤٦٠/١٢) مثله، قال الهيثمي: وفيه ابن لهيعة، و هو ضعيف.

٣ _ حديث أبي هريرة ؓ عند أحمد (٣٢١/٢) «من كانت تؤمن بالله و اليوم الآخر من أناث أمتي؛ فلا تدخل الحمام» قال الهيثمي في المجمع: فيه أبو جبرة قال الذهبي: لا يُعرف.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث التسعون و الثمانون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب/ باب ما جاء في كراهية التزعفر و الخلق للرجال)

٢٨١٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَفْصٍ بْنَ عُمَرَ، يُحَدِّثُ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ رَجُلًا مُتَخَلِّقًا، قَالَ: «اذْهَبْ، فَاغْسِلْهُ، ثُمَّ اغْسِلْهُ، ثُمَّ لَا تُعُدْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ عَلِيُّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: مَنْ سَمِعَ مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَدِيمًا؛ فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ،

وَسَمَاعُ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانُ مِّنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ صَحِيحٌ؛ إِلَّا حَدِيثَيْنِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَادَانَ، قَالَ شُعْبَةُ: سَمِعْتُهُمَا مِنْهُ بِأَخْرَجَهُ، قَالَ أَبُو عَيْسَى: يُقَالُ: إِنَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ كَانَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ قَدْ سَاءَ حِفْظُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَنْسٍ، وَأَبُو حَفْصٍ؛ هُوَ أَبُو حَفْصِ ابْنِ عُمَرَ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٨٤٩).

أخرجه الحميدي (٨٢٢) عن سفيان. و أحمد (١٧١/٤) عن محمد بن جعفر، عن شعبة. و (١٧١/٤) عن عفان، عن حماد. و (١٧١/٤) عن يونس بن محمد، عن حماد. و (١٧٣/٤) عن عبيدة بن حميد. و (١٧٣/٤) عن روح بن عباد، عن شعبة. و النسائي (الزينة/ التزعفر والخلوق) عن محمد بن عبد الأعلى، عن خالد، عن شعبة. و أيضاً عن محمود بن غيلان، عن الطيالسي، عن شعبة. و أيضاً عن محمد بن النضر، عن سفيان. و أيضاً عن إسماعيل بن يعقوب، عن محمد بن موسى، عن أبيه موسى بن أعين. خمستهم _ سفيان، شعبة، حماد بن سلمة، عبيدة بن حميد، موسى بن أعين _ عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن حفص، عن يعلى بن مرة رضي الله عنه.

و أخرجه النسائي في الموضع المذكور عن محمد بن المثني، عن الطيالسي، عن شعبة، عن عطاء، عن أبي عمرو، عن رجل، عن يعلى رضي الله عنه نحوه.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا ما كان يخشى من قبل اختلاط عطاء بن السائب، ولكن الراوي عنه هنا شعبة، وسفيان، و هما ممن سمع منه قديماً كما صرح به المصنف.

و أصل العلة في هذا الإسناد ثلاثة: (١) جهالة أبي حفص بن عمر، فقال الحافظ في التقريب: مجهول، لم يرو عنه غير عطاء بن السائب، وقال الذهبي في المغني: لا يُعرف.

(٢) و الاختلاف في اسم أبي حفص و نسبه كما أشار إليه المصنف، تفصيله كما يلي:

في رواية محمد بن جعفر، و روح بن عبادة عن شعبة: «عن أبي عمرو بن حفص، أو أبي حفص بن عمرو».

و في رواية محمود بن غيلان، عن الطيالسي، عن شعبة عند المصنف: «أبو حفص بن عمرو».

و في رواية محمود بن غيلان عن الطيالسي، عن شعبة عند النسائي: «حفص بن عمرو».

و في رواية خالد بن الحارث، عن شعبة: «أبو حفص بن عمرو».

و في رواية حماد بن سلمة عن عطاء: «حفص بن عبد الله».

(٣) الاختلاف في الإسناد، ففي رواية عامة الرواة: عطاء، عن أبي عمرو، عن يعلى رضي الله عنه؛ بينما روى ابن المثنى، عن الطيالسي، عن شعبة، عن عطاء، عن أبي عمرو، عن رجل، عن يعلى رضي الله عنه. فزاد رجلاً مبهماً.

وحسنه الإمام الترمذي لشواهد تعضده، منها:

١ _ حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه عند أبي داود (الترجل/الخلق للرجال) قال: قدمت على أهلي ليلاً؛ وقد تشققت يداي، فخلقوني بزعفران، فغدوت على النبي ﷺ، فسلمت عليه، فلم يرد عليّ، ولم يرحّب بي، وقال: «اذهب، فاغسل هذا عنك»، فذهبت، فغسلته، ثم جئت؛ وقد بقي عليّ منه ردع، فسلمت، فلم يرد عليّ، ولم يرحّب بي، وقال: «اذهب، فاغسل هذا عنك»، فذهبت، فغسلته، ثم جئت، فسلمت عليه، فرد عليّ، ورحب بي، وقال: «إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر بخير، ولا المتضمخ بالزعفران، ولا الجنب».

٢ _ حديث أنس رضي الله عنه عند مسلم (لباس/النهى عن التزعفر للرجال)، و أبي داود في الموضع المذكور بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن التزعفر للرجال.

٣ _ حديث أبي موسى الأشعري عند الطبراني في الأوسط كما في الجمع (١٥٨/٥)

أن رجلاً أراد أن يبايع النبي ﷺ، فأبصره النبي ﷺ؛ و عليه أثر صفرة، فأبى أن يبايعه، وقال: «خيب الرجال ما ظهر ريحه، و خفي لونه، وخيب النساء ما ظهر لونه، وخفي ريحه». قال الهيثمي: فيه إبراهيم بن بشار الرمادي، وهو ضعيف، وقد وثق، وبقيّة رجاله رجال الصحيح. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والتسعون بعد المائتين

(الاستيذان والآداب/ باب ما جاء أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده)
 ٢٨١٩ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٧٧٤).
 انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (١٨١/٢) من خريق عمرو بن شعيب به.

والحديث مداره على عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقد تقدم الكلام مفصلاً على هذه الترجمة في غير ما موضع من دراستنا، (انظر مثلاً حديث رقم ١٥٠)، محصله أنهم تكلموا فيها وصلاً، و قطعاً، و الصواب المقرر لدى جمهور العلماء أن حديثه من قبيل الحسن، فقال الذهبي في الموقظة: هو من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن لذاته. ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لاحظ كلام الناس في ترجمة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، و لم يحكم بالصحة، و حسنه بناءً على شواهد، منها:

١ _ حديث أبي الأحوص عن أبيه عند أبي داود (اللباس/ في غسل الثوب وفي

الخلقان)، والنسائي (الزينة/ ذكر ما يستحب من لبس الثياب، وما يكره منها)، وأحمد (١٣٧/٤) قال: أتيت النبي ﷺ في ثوب دون، فقال: «ألك مال؟» قال: نعم، قال: «من أي المال؟» قال: قد آتاني الله من الإبل، والغنم، والخيول، والرقيق، قال: «فإذا آتاك الله مالاً؛ فليز أثر نعمة الله عليك وكرامته».

٢ _ حديث أبي هريرة ؓ عند أحمد (٣١١/٢) مثله وقال الهيثمي في المجمع (١٣٢/٥): وفيه يحيى بن عبيد الله، وهو ضعيف .

٣ _ حديث عمران بن حصين عند أحمد (٤٣٨/٤) والطبراني كما في المجمع (١٣٢/٥) نحوه. وقال الهيثمي: رجال أحمد ثقات.

٤ _ حديث ابن مسعود ؓ عند الطبراني كما في المجمع (١٣٥/٥) عن نافع مولى عبد الله بن مسعود قال: كان عبد الله من أجود الناس ثوباً أبيض، ومن أخيب الناس ريحاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثاني والتسعون بعد المائتين

(الاستيذان والآداب / باب ما جاء في الخف الأسود)

٢٨٢٠ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ذَلْهَمِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ حُجَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ؓ أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفَّيْنِ أَسْوَدَيْنِ، سَادَجَيْنِ، فَلَبِسَهُمَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا .
قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ذَلْهَمٍ، وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ رَيْبَعَةَ عَنْ ذَلْهَمٍ .
اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا فيما نقله المزي في الأخراف (١٩٥٦).
أخرجه أحمد (٣٥٢/٥)، وأبو داود (الطهارة/ المسح على الخفين)، وابن ماجه (الطهارة/ المسح على الخفين) و (اللباس/ الخفاف السود) بأسانيدهم من خريق وكيعة.

و أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤٨٢/١) من خريق الفضل بن دكين، و محمد بن ربيعة. و ابن معين في تأريخه برواية الدوري (٢٧٧/٢) من خريق عبيد الله بن موسى. أربعتهم عن ذلهم به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ذلهم بن صالح، و حجير بن عبد الله. أما ذلهم بن صالح؛ فقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو داود: ليس به بأس، وقال النسائي: ليس بالقوي، و قال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث جداً، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، وقال الدارقطني: صالح. و أما حجير بن عبد الله الكندي؛ فقال الحافظ: مقبول (حيث يتابع)، وثقه ابن حبان، و جهله ابن عدي في الكامل في ترجمة دلهم، فقال: ليس بالمعروف، وكذا جهله الذهبي في الميزان و المغني.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، و حسنه الإمام لما يشهد له سائر أحاديث المسح على الخفين، و خاصة حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، ففيه تصريح بإهداء النجاشي الخفين إلى رسول الله ﷺ.

أخرجه ابن معين في تأريخه برواية الدوري (٣٧١/٤) من خريق الشعبي عنه أن النبي ﷺ توضأ، ومسح على خفيه، قال: فقال رجل عند المغيرة بن شعبة: يا مغيرة! ومن أين كان للنبي ﷺ خفين؟ قال: فقال المغيرة: أهداهما إليه النجاشي. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الثالث و التسعون بعد المائتين

(الاستيذان والآداب/ باب ما جاء في النهي عن نتف الشيب)

٢٨٢١ _ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نَتْفِ الشَّيْبِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ».

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، وَغَيْرِ
وَاحِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٧٨٣).
أخرجه أحمد (١٧٩/٢) من خريق ليث. و أحمد أيضاً (١٧٩/٢)، و أبو داود
(الترجل/ نتف الشيب) من خريق ابن عجلان. و أحمد (٢٠٦/٢، ٢٠٧)، و ابن
ماجه (الأدب/ نتف الشيب) من خريق محمد بن إسحاق. و أحمد (٢١٠/٢) من خريق
عبد الحميد بن جعفر. و أيضاً (٢١٢/٢) من خريق عبد الرحمن بن الحارث. و
النسائي (الزينة/ النهي عن نتف الشيب) من خريق عمارة بن غزية. ستتهم عن عمرو
بن شعيب به. و الروايات مطولة، و مختصرة.

والحديث مداره على عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقد تقدم الكلام
مفصلاً على هذه الترجمة في غير ما موضع من دراستنا، (انظر مثلاً حديث رقم ١٥٠)،
محصله أنهم تكلموا فيها وصلاً، و قطعاً، و الصواب المقرر لدى جمهور العلماء أن حديثه
من قبيل الحسن، فقال الذهبي في الموقظة: هو من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب
الحسن لذاته.

والراوي عن عمرو هنا محمد بن إسحاق، وهو صدوق، مدلس، عده الحافظ من
أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع
لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل. قلنا: وقد توبع هنا من غير واحد.

ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لاحظ كلام
الناس في محمد بن إسحاق، و ترجمة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فلم يحكم
بالصحة، و حسنه بناءً على شواهد، منها:

١ _ منها: حديث أنس ؓ عند مسلم (الفضائل/ شبيهه ؓ) بلفظ: كنا نكره أن
يتنف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه، و لحيته.

٢ _ حديث فضالة بن عبيد ؓ عند الطبراني في الكبير (١٨ / ٣٠٤)، رقم

(٧٨٢)، و أحمد (٢٠/٦) أن النبي ﷺ قال: «من شاب شيبة في سبيل الله؛ كانت له نوراً يوم القيامة، فقال رجل عند ذلك: فإن رجالاً ينتفون الشيب، فقال رسول الله ﷺ: «من شاء؛ فلينتف نوره». وقال الهيثمي (١٥٨/٥) وفيه ابن لهيعة، و حديثه حسن، وفيه ضعف، و بقية رجاله ثقات.

٣ _ عمرو بن عبسة عند المصنف (الجهاد/ من شاب شيبة في الإسلام)، و النسائي (الجهاد/ ثواب من رمى بسهم في سبيل الله) نحوه.
٤ _ حديث كعب بن مرة عند المصنف (الجهاد/ من شاب شيبة في الإسلام)، وأحمد (٢٣٥/٤)، و النسائي (الجهاد/ ثواب من رمى بسهم في سبيل الله) بلفظ: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؛ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الرابع والتسعون بعد المائتين

(الاستيذان و الآداب/ باب ما جاء في العدة)

٢٨٢٦ _ حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ؓ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبْيَضَ، قَدْ شَابَ، وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يُشَبِّهُهُ، وَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثَةِ عَشَرَ قُلُوصًا، فَذَهَبْنَا نَقْبِضُهَا، فَأَتَانَا مَوْتُهُ، فَلَمْ يُعْطُوا شَيْئًا، فَلَمَّا قَامَ أَبُو بَكْرٍ ؓ؛ قَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِدَةٌ؛ فَلْيَحِجْ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَمَرَ لَنَا بِهَا.

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَدْ رَوَى مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ لَهُ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ؓ نَحْوَ هَذَا، وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ؓ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يُشَبِّهُهُ، وَلَمْ

يَزِيدُوا عَلَى هَذَا.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٧٩٨).

الحديث مشتمل على ثلاثة أجزاء: الأول: رأيت رسول الله ﷺ أبيض، قد شاب، و كان الحسن بن علي ؑ يشبهه. و الثاني: و أمر بثلاثة عشر قلوصاً، فذهبتا نقبضها، فأتانا موته، فلم يعطونا شيئاً. و الثالث: فلما قام أبو بكر ؓ؛ قال: من كانت له عند رسول الله ﷺ عدة إلخ.

فاتفق البخاري، و مسلم، و الترمذي على الفصل الأول، و اتفق البخاري و الترمذي على الفصل الثاني، و انفرد الترمذي بالفصل الثالث من بين الستة .

أخرجه الحميدي (٨٩٠) من خريق سفيان. و أحمد (٣٠٧/٤) من خريق يزيد، و البخاري (المناقب/ صفة النبي ﷺ) من خريق زهير، و محمد بن فضيل. و مسلم (الفضائل/ شبيه ﷺ) من خريق ابن فضيل، و سفيان، و خالد بن عبدالله، و محمد بن بشر. كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد. و حديث الكل قاصر على الفصل الأول سوى حديث ابن فضيل؛ ففيه زيادة عدة النبي بالقلائن فقط عند البخاري، و زيادة إعطاء أبي بكر إياهم عند الترمذي، و الطبراني أيضاً.

فحديث ابن فضيل شاذ بالنسبة إلى الفصلين الأخيرين لمخالفة سائر أصحاب إسماعيل عليهما، و لكن حسنه الإمام لمتابعة مروان بن معاوية إياه، ولجئته من وجه آخر من حديث جابر ؓ.

أما حديث مروان بن معاوية الذي أشار إليه المصنف؛ فأخرجه الطبراني في الكبير (١٢٧/٢٢)، و أبو يعلى (١٨٣/٢)، و البخاري في التاريخ (٣٨٨/٤) كلهم من خريق مروان بن معاوية الفزاري، عن صالح بن مسعود، عن أبي جحيفة ؓ، و لكن ليس فيه ذكر الفصل الثالث يعني: ذكر أبي بكر، و إعطائه إياهم، و قال المصنف في العلل الكبير (ص ٨٦٨): سألت محمداً عن هذا الحديث، و ما زاد ابن فضيل فيه،

فقال: هذا حديث ابن فضيل، فقلت له: إن مروان بن معاوية الفزاري روى عن إسماعيل بن أبي خالد مثل هذا، فلم يعرف حديث مروان. و أما حديث جابر رضي الله عنه؛ فأخرجه البخاري (الهبة/ إذا وهب هبة أو وعد، ثم مات قبل أن تصل إليه)، و مسلم (الفضائل/ سخاؤه رضي الله عنه) قال: قال لي النبي ﷺ: «لو جاء مال البحرين؛ أعطيتك هكذا ثلاثاً»، فلم يقدم؛ حتى توفي النبي ﷺ، فأمر أبو بكر رضي الله عنه منادياً، فنادى: من كان له عند النبي ﷺ عدة، أو دين؛ فليأتنا، فأتيته، فقلت: إن النبي ﷺ وعدني، فحتى لي ثلاثاً. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والتسعون بعد المائتين

(فضائل القرآن / باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي)
 ٢٨٧٦ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
 الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا؛ وَهُمْ ذُو عَدَدٍ، فَاسْتَقْرَأَهُمْ، فَاسْتَقْرَأَ كُلَّ رَجُلٍ
 مِنْهُمْ مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ، فَأَتَى عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، مِنْ أَحَدِيهِمْ سِنًا، فَقَالَ: «مَا مَعَكَ
 يَا فُلَانُ!» قَالَ: مَعِيَ كَذَا، وَكَذَا، وَسُورَةُ الْبَقَرَةِ، قَالَ: «أَمَعَكَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ؟»
 فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاذْهَبْ؛ فَأَنْتَ أَمِيرُهُمْ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِهِمْ: وَاللَّهِ يَا
 رَسُولَ اللَّهِ! مَا مَنَعَنِي أَنْ أَتَعَلَّمَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ إِلَّا خَشْيَةَ أَلَّا أَقُومَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ، وَاقْرَءُوهُ؛ فَإِنَّ مَثَلَ الْقُرْآنِ لِمَنْ تَعَلَّمَهُ، فَقَرَأَهُ، وَقَامَ بِهِ كَمَثَلِ
 جِرَابٍ مَحْشُوءٍ مِسْكًَا؛ يَفُوحُ رِيحُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَمَثَلُ مَنْ تَعَلَّمَهُ، فَيَرُفُدُ؛ وَهُوَ
 فِي جَوْفِهِ كَمَثَلِ جِرَابٍ وَكَيْ عَلَى مِسْكِ».
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنِ اللَّيْثِ، فَذَكَرَهُ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٤٢٤٢).

أخرجه ابن ماجه (السنة/ فضل من تعلم القرآن، و علمه)، و النسائي في الكبرى (السير/ من أولى بالإمارة)، و ابن خزيمة (١٥٠٩، ٢٥٤٠) بأسانيدهم من خريق عبد الحميد بن جعفر به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الحميد بن جعفر، و عطاء مولى أبي أحمد. أما عبد الحميد؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق، رُمي بالقدر، و ربما وهم، و قال الذهبي في المغني: صدوق، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: محله الصدق، و قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، و هو ممن يكتب حديثه، و وثقه أحمد، و ابن معين.

و أما عطاء مولى أبي أحمد الراوي عن أبي هريرة ؓ؛ فلا يُعرف؛ إلا بهذا الحديث، كما قال الذهبي في المغني، وقال الحافظ في التقریب: مقبول (حيث يتابع). ولم يرو عنه إلا سعيد المقبري، فهو مجهول على اصطلاح المحدثين.

و إضافة إلى ذلك حديث عبد الحميد هذا معلول بالانقطاع أيضاً؛ حيث روى الليث بن سعد _ وهو ثقة _ عن سعيد المقبري، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً. فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الإمام بناءً على شواهد، منها:

١ _ حديث أبي بن كعب ؓ عند مسلم (فضائل القرآن/ فضل سورة الكهف و آية الكرسي) قال: قال رسول الله ﷺ: يا أبا المنذر! أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال: قلت: الله و رسوله أعلم؟... قلت: ﴿الله لا إله إلا هو الحيّ

القيوم»، قال: فضرب في صدري، وقال: «والله! ليهنك العلم أبا المنذر».

٢ _ حديث سليمان بن يسار مرسلاً عند عبد الرزاق (٣٧٦/٣) أن النبي ﷺ بعث قوماً، فأمر عليهم أصغرهم، فذكروا ذلك، فقال: «إنه أكثركم قرآناً، وإنما مثل صاحب القرآن كجراب فيه مسك، إن فتحه؛ فاح ريحه، وإن أوكى عليه؛ خيب»، و الحديث وإن كان مرسلاً؛ يصلح شاهداً لحديث الباب.

٣ _ حديث عثمان ؓ عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٠٨/٣) نحوه. قال الهيثمي في المجمع (١٦١/٧): فيه يحيى بن سلمة، ضعفه الجمهور، وثقه ابن حبان، وقال: في أحاديث ابنه عنه منكير، قلت: ليس هذا من رواية ابنه عنه. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث السادس والتسعون بعد المائتين

(فضائل القرآن / باب ما جاء في سورة الملك)

٢٨٩١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبَّاسِ الْجُشَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً، شَفَعَتْ لِرَجُلٍ؛ حَتَّى غُفِرَ لَهُ، وَهِيَ سُورَةُ «تَبَارَكَ الَّذِي يَبْدِئُ الْمُلْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٣٥٥٠).

أخرجه أحمد (٢٩٩/٢، ٣٢١)، وعبد بن حميد (١٤٤٥)، وأبو داود (الصلاة/ عدد الآي)، والنسائي في الكبرى (التفسير/ سورة الملك ١١٦١٢)، وابن ماجه (الأدب/ ثواب القرآن) بأسانيدهم من خريق قتادة، عن عباس الجشمي به. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عباس الجشمي، فقال الحافظ في التقریب:

مقبول (حيث يتابع)، وقال الذهبي: وثق، و ذكره ابن حبان في الثقات.
 فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما يشهد له
 حديث أنس ؓ عند الطبراني في الصغير، و الأوسط كما في المجمع (١٢٧/٧) قال
 رسول الله ﷺ: «سورة من القرآن ما هي إلا ثلاثون آية، خاصمت عن صاحبها؛
 حتى أدخلته الجنة، و هي: ﴿تبارك﴾. قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث السادس و التسعون بعد المائتين

(فضائل القرآن / باب ما جاء في ﴿إذا زلزلت﴾)

٢٨٩٥ - حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي
 فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
 لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ يَا فُلَانٌ؟» قَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ!، وَلَا
 عِنْدِي مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ مَعَكَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ:
 «ثُلُثُ الْقُرْآنِ» قَالَ: «أَلَيْسَ مَعَكَ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾؟»، قَالَ: بَلَى،
 قَالَ: «رُبُعُ الْقُرْآنِ»، قَالَ: «أَلَيْسَ مَعَكَ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾؟»، قَالَ: بَلَى،
 قَالَ: «رُبُعُ الْقُرْآنِ»، قَالَ: «أَلَيْسَ مَعَكَ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾؟»، قَالَ: بَلَى،
 قَالَ: «رُبُعُ الْقُرْآنِ»، قَالَ: «تَزَوَّجْ».
 قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٧٠).
 انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (١٤٦/٣، ٢٢١) من
 خريق سلمة بن وردان به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سلمة بن وردان؛ فقال الحافظان الذهبي، و ابن
 حجر: ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث، ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس

بشيء ، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، تدبرت حديثه، فوجدت عامتها منكراً، لا يوافق حديثه عن أنس رضي الله عنه حديث الثقات؛ إلا في حديث واحد، يكتب حديثه. فالحديث إسناده ضعيف، ولكن الإمام الترمذي حسنه لاعتضاد كل من معانيه من أحاديث غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم، منها:

١ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الحاكم (١/٧٥٤، رقم ٢٠٧٨) قال: قال رسول الله ﷺ: « (إذا زلزلت الأرض) تعدل نصف القرآن، و (قل يا أيها الكافرون) ربع القرآن، و (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن ». وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي.

٢ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند الحاكم (١/٧٥٤، رقم ٢٠٧٨) قال: قال رسول الله ﷺ: « (قل يا أيها الكافرون) تعدل ربع القرآن ». وقال: صحيح، ولكن قال الذهبي: فيه جعفر بن ميسرة، وهو منكر الحديث.

٣ _ حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند الطبراني في الصغير كما في المجمع (١٢٧/٧) مثل حديث ابن عمر رضي الله عنه، قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفهم. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الثامن والتسعون بعد المائتين

(فضائل القرآن / باب ما جاء في سورة الإخلاص)

٢٨٩٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ رَيْعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ امْرَأَةٍ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَعِزُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟ مَنْ قَرَأَ: ﴿اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ﴾؛ فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَقَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، وَأَبِي

هُرَيْرَةَ، وَأَنْسَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَحْسَنَ مِنْ رَوَايَةِ زَائِدَةَ، وَتَابَعَهُ عَلَى رَوَايَتِهِ إِسْرَائِيلُ، وَالْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ، وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثَّقَاتِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ، وَاضْطَرَبُوا فِيهِ. اتَّفَقَتْ نَسَخُ الْجَامِعِ عَلَى تَحْسِينِهِ، وَكَذَا الْمَزِي فِي مَا نَقَلَهُ فِي الْأَخْرَافِ (٣٥٠٢).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٢٢٢)، أَحْمَدُ (٤١٨/٥)، وَالنَّسَائِيُّ (الصَّلَاةُ/الْفَضْلُ فِي قِرَاءَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾)، وَفِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (٦٧٩، ٦٨١، ٦٨٢) بِأَسَانِيدِهِمْ مِنْ خَرِيقِ مَنْصُورٍ بِهِ. وَالطَّرُقُ فِيهَا اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، سَيَأْتِي ذِكْرُهَا.

وَالْحَدِيثُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحَّةِ الْاضْطِرَابُ الشَّدِيدُ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى مَنْصُورٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ وَجُوهِ الْاِخْتِلَافِ:

رَوَاهُ فَضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ: عَنْ هَلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خَثِيمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ امْرَأَةٍ أَبِي أَيُّوبَ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ مَنْصُورٍ: عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى بِهِ.

وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ: عَنْ هَلَالٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ.

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ: عَنْ هَلَالٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ امْرَأَةٍ.

وَاخْتَلَفَ عَلَى شُعْبَةَ أَيْضًا، فَرَوَاهُ مَرَّةً هَكَذَا، وَرَوَاهُ مَرَّةً: عَنْ حَصِينٍ، عَنْ

هَلَالٍ، عَنْ الرَّبِيعِ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

هَذَا، وَاقْدِ اخْتِلَافَ فِي الْإِسْنَادِ رَفْعًا، وَوَقْفًا رَاجِعًا لَهُ تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ

(٣٥٠٢/٣).

وَمَعَ ذَلِكَ حَسَنُهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ لِاعْتِضَادِ مَعْنَاهُ بِأَحَادِيثٍ أُخْرَى أَشَارَ إِلَيْهَا فِي

الْبَابِ، مِنْهَا:

١ - حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَتَادَةَ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (فَضَائِلُ

الْقُرْآنِ/فَضْلُ قُلْ هُوَ أَحَدٌ) نَحْوَهُ.

٢ _ حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند مسلم (الصلاة/ فضل قراءة قل هو الله أحد)،
و أحمد (١٩٥/٥، ٤٤٢، ٤٣) نحوه.

٣ _ حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه عند ابن ماجه (الأدب/ ثواب القرآن)
نحوه.

٤ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الصغير (٦٢/١) نحوه، و قال
الهيثمي في المجمع (١٤٦/٧) : فيه من لم أعرفهم.

٥،٦ _ حديثا أنس، و ابن عمر تقدما في الحديث السابق، فليراجع.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث التاسع والتسعون بعد المائتين

(فضائل القرآن / باب (٢٠) بدون ترجمة)

٢٩١٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،
عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّهُ مَرَّ عَلَى
قَاصٍ يَقْرَأُ، ثُمَّ سَأَلَ، فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَرَأَ
الْقُرْآنَ؛ فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ بِهِ، فَإِنَّهُ سَيَجْعَلُ أَقْوَامًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ؛ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ».
وَقَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا خَيْثَمَةُ الْبَصْرِيُّ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ،
وَلَيْسَ هُوَ خَيْثَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَخَيْثَمَةُ هَذَا شَيْخُ بَصْرِيٍّ، يُكْنَى أَبَا نَصْرٍ قَدْ
رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَحَادِيثَ، وَقَدْ رَوَى جَابِرُ الْجُعْفِيُّ عَنْ خَيْثَمَةَ هَذَا
أَيْضًا أَحَادِيثَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف
(١٠٧٩٥).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٤٣٦/٤) من خريق

منصور. و (٤/٤٣٩) من خريق الأعمش. كلاهما عن خيثمة، عن الحسن به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا خيثمة بن أبي خيثمة؛ فقال الحافظ في التقريب: لين الحديث. و قال ابن معين: ليس بشيء، و ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: منكر الحديث على قلته. و أيضاً: فيه عنعنة الحسن؛ و هو مدلس، ولكن جاء عنه التصريح بالسماع في رواية أحمد (٤/٤٣٦)، فلا تضر عنعنته هنا.

وإضافة إلى ضعف خيثمة قد اختلف في الإسناد على سفيان عن الأعمش.

ففي رواية أبي أحمد عند المصنف، ومحمد بن عبد الله عند أحمد (٤/٤٣٩)، عن سفيان: عن الأعمش، عن خيثمة، عن عمران.

وفي رواية عبد الرزاق عند أحمد (٤/٤٣٢) عن سفيان: عن الأعمش، عن خيثمة، أو عن رجل، عن عمران رضي الله عنه.

وفي رواية مؤمل عند أحمد (٤/٤٤٥) عن سفيان: عن الأعمش، عن خيثمة قال: مر عمران بن حصين برجل إلخ.

فلأجل ذلك كله قال المصنف: و إسناده ليس بذلك، ثم حسنه بناءً على شواهد، منها:

- ١ _ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند أحمد (٣/٣٨)، و الحاكم (٤/٥٤٧) يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يكون خلف من بعد ستين سنة، أضاعوا الصلاة، واتبعوا الشهوات، فسوف يلقون غياً، ثم يكون خلف بعد ستين سنة، يقرؤون القرآن لا يعدو تراقيهم، ويقرأ القرآن ثلاثة: مؤمن، ومنافق، وفاجر، قال بشير: فقلت للوليد: ما هؤلاء الثلاثة؟ قال: المنافق كافر به، والفاجر يتأكل به، والمؤمن يؤمن به. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي.
- ٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند أبي داود (الصلاة) ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة) قال: خرج علينا رسول الله ﷺ؛ ونحن نقرأ القرآن، وفينا الأعرابي، والأعجمي، فقال: «اقرأ، فكل حسن، وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقام القدح؛ يتعجلونه، ولا يتأجلونه».

٣ _ حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عند أبي داود في الموضع المذكور نحوه.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثلاث مائة

(فضائل القرآن / باب ما جاء من سورة الحج)

٢٩٤١ _ حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، وَالْفَضْلُ بْنُ أَبِي خَالِبٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا:
حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ
حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: «وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِقَتَادَةَ سَمَاعًا مِنْ أَحَدٍ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِلَّا مِنْ أَنَسٍ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ، وَهَذَا عِنْدِي مُخْتَصَرٌ، إِنَّمَا
يُرْوَى عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ
ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَرَأَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ» الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. وَحَدِيثُ
الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عِنْدِي مُخْتَصَرٌ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٨٣٧)
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه المصنف مطولاً _ وهو ما أشار
إليه المصنف _ (التفسير / سورة الحج)، وأحمد (٤٣٥/٤) من خريق قتادة. وأحمد
(٤٣٢/٤)، والحميدي (٨٣١) من خريق ابن جُدعان. كلاهما عن الحسن، عن
عمران رضي الله عنه .

و الحديث ثقات؛ ما عدا الحسن بن بشر، والحكم بن عبد الملك.
أما الحسن بن بشر؛ فقد ضعفه النسائي، وابن خراش، و تردد أحمد، وقال أبو
حاتم: صدوق، وقال ابن عدي: أحاديثه تقرب بعضها من بعض، و ليس هو بمنكر
الحديث، وقال الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ.
و أما الحكم بن عبد الملك؛ فهو ضعيف، قال ابن معين: ضعيف، ليس بثقة،

وينفرد عن الثقات بما لا يُتَابَع عليه، وليس بشيء، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، وليس بقوي الحديث، وقال أبو داود: منكر الحديث. و في الحديث علة أخرى، وهي الإرسال، فقد صرح الترمذي أن قتادة لا يعرف له سماعاً من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ؛ إلا من أنس، و أبي الطفيل، فالحديث مرسل.

و حسنه الإمام لما ينجر ضعف هذا الإسناد، و انقطاعه بالحديث الطويل المشار إليه الذي حكم عليه بالصحة، على أن للحديث شواهد، منها:

١ - حديث أنس ؓ عند ابن حبان (٣٥٢/١٦)، رقم (٧٣٥٤)، و الحاكم (٦١٠/٤)، رقم (٨٦٩٢) قال: نزلت ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم، إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾ على النبي ﷺ؛ وهو في مسير له، فرفع بها صوته؛ حتى تاب إليه أصحابه، فقال: «أتدرون أي يوم هذا؟، يوم يقول الله جل وعلا لآدم: يا آدم! قم، ابعث بعث النار من كل ألف تسع مائة، وتسعة وتسعين، فكبر ذلك على المسلمين، فقال النبي ﷺ: «سدّدوا، وقاربوا، وأبشروا، فوالذي نفسي بيده! ما أنتم في الناس إلا كالشامة في جنب البعير، أو كالرقمة في ذراع الدابة، وإن معكم لخليقتين ما كانتا مع شيء قط؛ إلا كثرته؛ يأجوج، ومأجوج، ومن هلك من كفره الجن والإنس». وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

٢ - حديث ابن عباس ؓ عند البزار كما في المجمع (٧٠/٧) نحوه، و قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير هلال بن خباب، و هو ثقة. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الحادي وثلاث مائة

(التفسير/ باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه)

٢٩٥١ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ، حَدَّثَنَا

أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي؛ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥٥٤٣). أخرجه أحمد (٢٩٣/١، ٣٢٣)، والدارمي (٢٣٨)، وأبو داود في رواية الحسن بن العبد (كما في الأخراف) بأسانيدهم من خريق أبي عوانة. وأحمد (٢٣٣/١، ٢٦٩) من خريق سفيان. كلاهما عن عبد الأعلى به. والحديث في إسناده رجالان تكلم العلماء فيهما: سفيان بن وكيع، وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي.

أما سفيان بن وكيع؛ فقال الحافظ: كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فُنْصِحَ، فلم يقبل، فسقط حديثه. وقد تقدم الكلام عليه مراراً، انظر مثلاً الحديث (١٦٣).

وأما عبد الأعلى بن عامر الثعلبي؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق يهيم، وقال الذهبي: لين، وضعفه أحمد، وأبو زرعة. وقال النسائي: ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال ابن عدي: قد حدث عنه الثقات، ويحدث عن سعيد بن جبيرة، وغيره بأشياء لا يتابع عليها، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. قلنا: ومدار هذا الحديث عبد الأعلى هذا.

لذلك إسناده الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لشواهد، منها:

١ _ حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، وأبي داود (العلم/الكلام في كتاب الله بغير علم): «من قال في القرآن برأيه، فأصاب، فقد أخطأ».

٢ _ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند مسلم (صفة القيامة/الدخان) عن

مسروق قال: جاء إلى عبد الله رجل، فقال: تركت في المسجد رجلاً يفسر القرآن برأيه، يفسر هذه الآية ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ قال: يأتي الناس يوم القيامة دخان، فيأخذ بأنفاسهم؛ حتى يأخذهم منه كهيفة الزكام، فقال عبد الله: من علم علماً فليقل به، ومن لم يعلم؛ فليقل: الله أعلم، فإن من فقه الرجل أن يقول لما لا علم له به: الله أعلم، ثم فسر الدخان بالحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثاني وثلاث مائة

(التفسير/ باب ومن سورة الفاتحة)

٢٩٥٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؛ فَهِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ، غَيْرُ تَمَامٍ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! إِنِّي أَحْيَانًا أَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ الْفَارِسِيِّ؛ فَاقْرَأْهَا فِي نَفْسِكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي، وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يقرأ العبدُ، فيقول: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، فيقولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، فيقول: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»، فيقولُ اللَّهُ: أَنَنْتِي عَلَى عَبْدِي، فيقول: «مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ»، فيقول: مَجَدَّنِي عَبْدِي، وَهَذَا لِي، وَبَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»، وَآخِرُ السُّورَةِ لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ: «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ؛ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ؛ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، وَلَا الضَّالِّينَ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ.
وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي
السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا.
وَرَوَى ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي
أَبِي، وَأَبُو السَّائِبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا.
أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَارِسِيُّ، قَالَا:
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي
أَبِي، وَأَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ؛ وَكَانَا جَلِيسَيْنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؛
فَهِِيَ خِدَاجٌ، غَيْرُ تَمَامٍ»، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ أَكْثَرُ مِنْ
هَذَا، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ، وَاحْتَجَّ
بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَلَاءِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٤٠٨٠)،

(١٤٩٣٥).

أخرجه مسلم (الصلاة) وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، و الحميدي
(٩٧٣)، و أحمد (٢/٢٤١)، و البخاري في جزء القراءة (٧١) بأسانيدهم من خريق
سفيان بن عيينة. و الحميدي (٩٧٤)، و البخاري في جزء القراءة (٧٨) من خريق
عبد العزيز الدراوردي. و الحميدي (٩٧٤)، و البخاري في جزء القراءة (٧٤) من
خريق ابن أبي حازم. و أحمد (٢/٤٧٨)، و ابن خزيمة (٤٩٠)، و البخاري في جزء
القراءة (٢٦١) من خريق شعبة. و البخاري في جزء القراءة (١١) من خريق روح بن
القاسم. و البخاري في جزء القراءة (٧٦) من خريق إسماعيل بن جعفر. سستهم -

سفيان، الدراوردي، ابن أبي حازم، شعبة، روح، إسماعيل _ عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و أخرجه مالك في الموطأ (الصلاة/ القراءة خلف الإمام)، و مسلم في الموضع المذكور من خريق مالك . و أحمد (٢/٢٥٠)، و مسلم في الموضع المذكور، و أبو داود (الصلاة/ ترك القراءة في صلاته بفاحة الكتاب)، و النسائي (الصلاة/ إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة)، و ابن خزيمة (٤٨٩) كلهم من خريق ابن جريج . و أحمد (٢/٢٨٦)، و البخاري في جزء القراءة (٧٣) من خريق محمد بن إسحاق. ثلاثهم _ مالك، ابن جريج، ابن إسحاق _ عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي السائب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و أخرجه مسلم في الموضع المذكور من خريق النضر بن محمد، عن أبي أويس، عن العلاء بن عبد الرحمن، قال: حدثني أبي ، و أبو السائب، عن أبي هريرة رضي الله عنه. و الروايات مطولة، و مختصرة.

و الحديث رجاله ثقات؛ سوى عبد العزيز الدراوردي، و العلاء بن عبد الرحمن.

أما الدراوردي؛ فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال الحافظ في المقدمة: وثقه ابن معين، و ابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، و إذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، و إذا حدث من كتب الناس؛ وهم، و كان يقرأ من كتبهم، فيخطئ.

و أما العلاء بن عبد الرحمن؛ فهو صدوق، ربما وهم، قال ابن معين: ليس بذلك، لم يزل الناس يتقون حديثه، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون، وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، و لكنه أنكر من حديثه أشياء، و قال النسائي: ليس به بأس، وثقه ابن سعد، و العجلي .

فلأجل الدراوردي، و العلاء نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لحيثه من غير هذا الوجه، فأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٣٣٣/١) من خريق الفضل بن موسى، عن جعفر بن برقان، عن حبيب بن أبي

مرزوق، عن أبي هريرة رضي الله عنه مثله. و أخرجه أحمد (٢٩٠/٢)، و البخاري في جزء القراءة (٨٥) من خريق محمد بن عمرو، عن عبد الملك بن المغيرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مختصراً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثالث وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة البقرة)

٢٩٧٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرَّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٦٢٤٨).

أخرجه البخاري (المظالم/ قول الله تعالى: و هو ألد الخصام) عن أبي عاصم. و (الأحكام/ الألد الخصم) من خريق يحيى بن سعيد. و (التفسير/ ألد الخصام) من خريق سفيان الثوري. و مسلم (العلم/ الألد الخصم)، و النسائي (آداب القضاة/ الألد الخصم) من خريق وكيع. و الحميدي (٢٧٣) عن سفيان بن عيينة، و عبد الله بن رجاء. ستهتم عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ ما عدا ابن أبي عمر؛ فهو صدوق (تقريب). و قال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، و كان به غفلة، و رأيت عنده حديثاً، موضوعاً حدث به عن ابن عيينة.

و أيضاً فيه ابن جريج، و هو ثقة مدلس، قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، فوضعه الحافظ في

المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم الذين لم يحتج الأئمة؛ إلا بما صرحوا فيه بالسماع. و هو و إن كان عنعن في إسناد الترمذي هذا؛ لكن صرح بالتحديث عند البخاري في الأحكام.

و إنما نزل الإسناد عن درجة الصحة لمكان ابن أبي عمر، و حسنه الإمام لما توبع من غير واحد كما سبق في التخريج، و لما يشهد له من أحاديث، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه عند المصنف (البر والصلوة/ المراء) أن رسول الله ﷺ قال: «كفى بك إثماً أن لا تزال مخلصاً».

٢ _ حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند المصنف (التفسير/ زخرف)، ابن ماجه (المقدمة/ اجتناب البدع والجدل) قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه؛ إلا أوتوا الجدل، ثم تلا هذه الآية ﴿بل هم قوم خصمون﴾. قال الترمذي: حسن صحيح.

فتحسين أبي عيسى و اقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الرابع وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة البقرة)

٢٩٧٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ خُنَيْمٍ، عَنْ ابْنِ سَابِطٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَثُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ يَعْنِي: صِمَامًا وَاحِدًا .
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَابْنُ خُنَيْمٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُنَيْمٍ، وَابْنُ سَابِطٍ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَابِطٍ الْجُمَحِيُّ الْمَكِّيُّ، وَحَفْصَةُ هِيَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَيُرْوَى: فِي سِمَامٍ وَاحِدٍ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، والتحفة: «حسن صحيح»، و
 الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٨٢٥٢).
 انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٣٠٥/٦)، و الدارمي
 (١١٢٤) من خريق وهيب. و أحمد (٣١٠/٦) من خريق معمر. و (٣١٨/٦) من
 خريق سفيان. ثلاثتهم عن ابن خثيم به.
 و أخرجه أحمد (٣١٠/٦) من خريق معمر، عن ابن خثيم، عن صفية بنت
 شيبة، عن أم سلمة رضي الله عنها.
 و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن خثيم، قال ابن المديني: منكر الحديث،
 وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، و قال في موضع: ثقة،
 وقال ابن عدي: هو عزيز الحديث، أحاديثه حسان، و قال الحافظ في التقريب:
 صدوق.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمجيئه من غير
 وجه عن أم سلمة رضي الله عنها كما مر في التخريج، و لما يشهد له حديث ابن
 عباس ؓ عند المصنف في نفس الباب نحوه .
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الخامس وثلاثة مائة

(التفسير/ باب و من سورة البقرة)

٢٩٩٢ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
 آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ
 الْآيَةُ: ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ، أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ قَالَ: دَخَلَ
 قُلُوبَهُمْ مِنْهُ شَيْءٌ، لَمْ يَدْخُلْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «قُولُوا: سَمِعْنَا،
 وَلَحَعْنَا، فَأَلْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ

بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ» الْآيَةَ. «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، لَهَا مَا كَسَبَتْ، وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ، رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا، أَوْ أَخْطَأْنَا»، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، «رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا»، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، «رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا خَافَةَ لَنَا بِهِ، وَاعْفُ عَنَّا، وَاعْفِرْ لَنَا، وَارْحَمْنَا» الْآيَةَ. قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَدْ رَوَى هَذَا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَدَمُ بْنُ سُلَيْمَانَ يُقَالُ هُوَ وَالِدُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥٤٣٤).
أخرجه أحمد (٢٣٣/١)، ومسلم (الإيمان/ قوله تعالى: وإن تبدوا ما في أنفسكم، أو تخفوه)، والنسائي في الكبرى (التفسير/ سورة البقرة) من خريق وكيع، عن سفيان به.

و أخرجه أحمد (٣٣٢/١) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن حميد، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه مثله.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا آدم بن سليمان القرشي، قال الحافظ: صدوق، وقال أبو حاتم: صالح، وثقه النسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. قال المغلطي: روى له مسلم حديثاً واحداً متابعاً.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الإمام الترمذي لحيثه من غير وجه عن ابن عباس عند أحمد كما مر في التخريج. ولما يشهد له:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (الإيمان/ قوله تعالى وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه) مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث السادس وثلاث مائة

(التفسير / باب و من سورة آل عمران)

٣٠٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، وَحَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، قَالَ: رَأَى أَبُو أُمَامَةَ عليه السلام رُءُوسًا مَنصُوبَةً عَلَى دَرَجٍ مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: كِلَابُ النَّارِ، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قُلْتُ لِأَبِي أُمَامَةَ عليه السلام: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ أَرْبَعًا، حَتَّى عَدَّ سَبْعًا، مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَأَبُو غَالِبٍ يُقَالُ: اسْمُهُ حَزَوْرٌ، وَأَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ اسْمُهُ صُدَيْ بْنُ عَجْلَانَ، وَهُوَ سَيِّدُ بَاهِلَةَ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه ، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٩٣٥).

أخرجه الحميدي (٩٠٨) ، و ابن ماجه (السنة / ذكر الخوارج) من خريق سفيان بن عيينة. و أحمد (٢٥٣/٥) من خريق معمر. و (٢٥٦/٥) من خريق حماد بن سلمة. ثلاثهم عن أبي غالب به.

و الحديث في إسناده الربيع بن صبيح البصري، و أبو غالب البصري صاحب أبي أمامة عليه السلام تكلم العلماء فيهما.

أما الربيع؛ فهو صدوق، سيئ الحفظ، قال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: رجل صالح، وقال ابن حبان: كان من عبّاد أهل البصرة، و زهادهم؛ إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروي كثيراً؛ حتى وقع في أحاديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد. قلنا: لم ينفرد هنا، بل توبع من غير

واحد.

و أما أبو غالب صاحب حديث الخوارج؛ فقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين: صالح، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن عدي: لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً جداً، و أرجو أنه لا بأس به، وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

و مدار الإسناد هو أبو غالب هذا، لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمجئ الحديث من غير وجه.

فأخرجه أحمد (٢٥٠/٥) من خريق عبد الله بن بجير، عن سيار. و (٢٦٩/٢) من خريق صفوان بن سليم. كلاهما عن أبي أمامة رضي الله عنه مثله. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث السابع وثلاث مائة

(التفسير/ باب ومن سورة آل عمران)

٣٠٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، قَالَ: «إِنَّكُمْ تُتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا، وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ نَحْوَ هَذَا، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٣٨٧).

أخرجه أحمد (٤٤٧/٤)، وعبد بن حميد (٤١١) من خريق الجريري. و أحمد

(٥/٥)، و عبد بن حميد (٤٠٩)، و ابن ماجه (السنة/ صفة أمة محمد ﷺ) بأسانيد من خريق بهز. و أحمد (٤٤٦/٤) مطولاً من خريق أبي قزعة. ثلاثتهم عن حكيم بن معاوية، عن أبيه ﷺ به. وليس فيه ذكر الآية.

و الحديث رجاله ثقات، و مدار الإسناد بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. و قد تكلم في بهز، فقال أبو زرعة: صالح، و لكن ليس بمشهور، و قال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به. وأبوه حكيم؛ قال الحافظ: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: قال النسائي: لا بأس به، وجعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن، و قد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (١٦٠)، فراجع له لزماً.

و لما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لم يحكم على هذا الإسناد بالصحة، بل حسنه بناءً على متابعات لبهز، كما سبق في التخريج، و بناءً على شواهد تعضده منها:

١ - حديث ابن عمر ﷺ أخرجه محمد بن إبراهيم الطرسوسي في مسند ابن عمر (ص ٢٧) نحوه.

٢ - حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند ابن عبد البر في الاستيعاب (٩/١) مطولاً بقصة مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثامن وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة آل عمران)

٣٠١١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا، بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، فَقَالَ:

أَمَا! إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرْنَا «أَنَّ أَرْوَاحَهُمْ فِي خَيْرِ خُضْرٍ، تَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مُعَلَّقَةٍ بِالْعَرْشِ، فَلَخَّلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّكَ لَخْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَزِيدُونَ شَيْئًا؟ فَازِيدُكُمْ؟ قَالُوا: رَبَّنَا! وَمَا نَسْتَزِيدُ؟ وَنَحْنُ فِي الْجَنَّةِ نَسْرَحُ حَيْثُ شِئْنَا، ثُمَّ لَخَّلَعَ إِلَيْهِمُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَزِيدُونَ شَيْئًا؟ فَازِيدُكُمْ؟ فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَمْ يُتْرَكُوا؛ قَالُوا: تُعِيدُ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا؛ حَتَّى نَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، فَتُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، مِثْلُهُ، وَزَادَ فِيهِ: «وَتُقَرَّرُ نَبِيْنَا السَّلَامَ، وَتُخْبِرُهُ عَنَّا أَنَّا قَدْ رَضِينَا، وَرَضِيَ عَنَّا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على التصحيح، و التحسين معاً في إسناد الحديث الأول، و على التحسين فقط في الإسناد الثاني، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٩٥٧٠)، (٩٦١٣) و موضوعنا هنا إنما هو الثاني.

انفرد الترمذي بإخراج الثاني من بين الستة، وأخرجه الحميدي (١٢١) عن سفيان به.

و أخرج الأول مسلم (الجهاد/بيان أن أرواح الشهداء في الجنة إلخ)، و ابن ماجه (الجهاد/ فضل الشهادة في سبيل الله)، و الحميدي (١٢٠)، و الدارمي (٢٤١٥) بأسانيدهم من خريق سليمان الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق به. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أبي عمر؛ فهو صدوق كانت فيه غفلة تقدم الكلام عليه مراراً، ولكنه توبع هنا.

وما عدا عطاء بن السائب؛ وهو مختلط، ولكن سماع سفيان منه قديم، فلا يضر. و أصل السبب الذي أنزل الإسناد عن درجة الصحة هو الانقطاع بين أبي

عبيدة، و أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؛ فإنه لم يسمع منه كما قال الترمذي نفسه في غير ما موضع من جامعه، (راجع مثلاً: الحديث ١٧١٤)، وقال شعبة، عن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا.

و لكن الإمام حسنه لحيئه من غير وجه، فيعضده في معظم مضمونه الحديث الأول من حديث مسروق؛ غير قوله «وتقرئ نبينا السلام إلخ». فيعتضد بما روي في غير حديث أن الشهداء يشتهون أن يُخبرَ بحالهم المؤمنون فيرغبوا في الجهاد، فأخرج هناد بن السري في الزهد (١/١٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنه مثله مطولاً، وفيه: «فلما رأوا حسن مقيلهم، ومطعمهم، ومشربهم؛ قالوا: ياليت قومنا يعلمون بالذي صنع بنا؛ كي يرغبوا في الجهاد، ولا ينكلوا عنه، فقال الله تبارك وتعالى لهم: إني مخبر عنكم، ومبلغ إخوانكم، ففرحوا بذلك واستبشروا». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث التاسع وثلاث مائة

(التفسير/ و من سورة النساء)

٣٠١٦ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُورُشَلِيمَ؛ أَصَبْنَا نِسَاءً؛ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي الْمُشْرِكِينَ، فَكَرِهَهُنَّ رِجَالٌ مِنَّا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٤٣٤) وتقدمت دراسته في الحديث (١٣٢)، و العلة فيه الاضطراب في السند.

الحديث العاشر وثلاث مائة

٣٠١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ الْبُتِّيُّ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أَوْخَاسٍ؛ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلَتْ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَكَذَا رَوَى الثَّوْرِيُّ عَنْ عُثْمَانَ الْبُتِّيِّ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا ذَكَرَ أَبَا عُلْقَمَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا مَا ذَكَرَ هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، وَأَبُو الْخَلِيلِ اسْمُهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٠٧٧).
وتقدمت دراسته أيضاً في الحديث (١٣٢)، والعلة فيه الاضطراب في السند.

الحديث الحادي عشر وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة النساء)

٣٠٢٩ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَحْيَى الْمَقْتُولُ بِالقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ نَاصِيَتُهُ، وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تَشْخَبُ دَمًا يَقُولُ: يَا رَبُّ هَذَا قَتَلَنِي؛ حَتَّى يُدْنِيَهُ مِنَ الْعَرْشِ»، قَالَ: فَذَكَرُوا لابْنَ عَبَّاسٍ التَّوْبَةَ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾، قَالَ: مَا نُسِخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَا بُدِّلَتْ، وَأَتَى لَهُ التَّوْبَةُ؟.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن غريب»، و الباقية متفقة على التحسين فقط. و كذ المزني فيما نقله في الأخراف (٦٣٠٣).

أخرجه النسائي (المحاربة/ تعظيم الدم) من خريق شبابة، عن ورقاء بن عمر، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنه به.

و أخرجه الحميدي (٤٨٨)، و أحمد (٢٢/١)، و النسائي في الموضع المذكور من خريق عمار الدهني. و الحميدي في نفس الموضع من خريق يحيى بن عبد الله الجابر. كلاهما عن سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس نحوه .

و الحديث رواه كلهم ثقات؛ ما عدا ورقاء بن عمر ؛ فقال الحافظ: صدوق، وفي حديثه عن منصور لين، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، صالح. قال أحمد: ثقة، صاحب سنة، قيل له: كان يرى الإرجاء؟ قال: لا أدري، وقال ابن عدي في الكامل (٩١/٧) ولورقاء أحاديث كثيرة، ونسخ، وله عن أبي الزناد نسخة، وعن منصور بن المعتمر نسخة، وقد روى أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به.

فلعل الإمام الترمذي لاحظ ناحية غلطه في الأسانيد، يدل عليه قوله: وقد روى بعضهم عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، ولم يرفعه، مع أنا لم نظفر على من رواه موقوفاً عن ابن دينار فيما تتبعنا، والله أعلم.

و حسنه الإمام لمحيته من غير هذا الوجه عن ابن عباس رضي الله عنه كما سبق في التخريج، ولما للحديث من شاهد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند النسائي (المحاربة/ تعظيم الدم) مثله. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثاني عشر وثلاث مائة

(التفسير / باب و من سورة النساء)

٣٠٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَمَعَهُ غَنَمٌ لَهُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، قَالُوا: مَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا لِيَتَعَوَّذَ مِنْكُمْ، فَقَامُوا: فَقَتَلُوهُ، وَأَخَذُوا غَنَمَهُ، فَأَتَوْا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَتَبَيَّنُوا، وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦١١٩).
أخرجه أحمد (٢٢٩/١، ٢٧٢، ٣٢٤) من خريق سماك بن حرب، عكرمة به .
و أخرجه البخاري (التفسير/ قول الله: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام)، و مسلم (التفسير/ تفسير آيات متفرقة)، و أبو داود (الحروف/ باب بدون ترجمة ص ٥٥٣، ح ٣٩٧٤) بأسانيدهم من خريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سماك بن حرب، فقال الحافظ فيه: صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، و قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وثقه ابن معين، وضعفه شعبة، و قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة، و قال يعقوب: وفي غير عكرمة صالح، وليس من المثبتين .

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لجيئه من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج، و لما له من شواهد، منها:

١ - حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه عند البخاري (المغازي/ بعث النبي ﷺ أسامة بن

زيد إلى الحرقات من جهينة)، و مسلم (الإيمان/ تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله)، و أبي داود (الجهاد/ على ما يقاتل المشركون) يقول: بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة، فصباحنا القوم، فهزمناهم، ولحقت أنا، ورجل من الأنصار رجلاً منهم، فلما غشيناه؛ قال: لا إله إلا الله، فكف الأنصاري، فطعنته برمحى؛ حتى قتلتها، فلما قدمنا؛ بلغ النبي ﷺ ذلك، فقال: «يا أسامة! أقتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله؟» قلت: كان متعوذاً، فما زال يكررها؛ حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم .

٢ _ حديث عبد الله بن أبي حدرد ؓ عند أحمد (١١/٦) و الطبراني كما في المجمع (٨/٧) مثل حديث ابن عباس ؓ، وقال الهيثمي: رجاله ثقات . فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود .

الحديث الثالث عشر وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة النساء)

٣٠٤١ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ، أَوْ آخِرُ شَيْءٍ نَزَلَ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ . قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَأَبُو السَّفَرِ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ الثَّوْرِيُّ، وَيُقَالُ ابْنُ يُحْمَدَ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (١٧٦٥) أخرجه مسلم (الفرائض/ آخر آية أنزلت آية الكلاله) من خريق أبي أحمد الزبيري، عن مالك بن مغول، عن أبي السفر به. والبخاري (التفسير/ قل الله يفتيكم في الكلاله)، و مسلم في الموضع المذكور، و أبو داود (الفرائض/ من ليس له ولد) بأسانيدهم من خريق أبي إسحاق، عن البراء ؓ.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ من رجال الصحيح، لا ندري ما السبب الذي أنزله عن درجة الصحة ليحسنه الإمام الترمذي؛ اللهم إلا أن يكون رأى أبا السفر هذا قاصراً عن درجة من يصح حديثه، فإنه وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق. و أخرج له المصنف أيضاً في (الديات/ ما جاء في العفو) من خريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي السفر، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وقال: غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا أعرف لأبي السفر سماعاً من أبي الدرداء، و كلامه هذا يشعر بقصور ما في أبي السفر سوى الانقطاع، و لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد عن ابن عباس موقوفاً في خبر أيام الجاهلية، والإمام مسلم و إن أخرج هذا الحديث من خريق أبي السفر؛ لكنه استشهد به لحديث أبي إسحاق.

فنزل الإسناد لأجله _ حسب ما أدى إليه إجتهد الترمذي في أبي السفر _ عن درجة الصحة، و حسنه لمحيته من غير هذا الوجه عن البراء رضي الله عنه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود إن شاء الله تعالى. و الله أعلم.

الحديث الرابع عشر وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الأعراف)

٣٠٧٥ _ حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أُتَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارِ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ:

خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَفِيمَ الْعَمَلِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ؛ اسْتَعْمَلَهُ يَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ؛ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ؛ اسْتَعْمَلَهُ يَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ؛ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيُدْخِلَهُ اللَّهُ النَّارَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَمُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بَيْنَ مُسْلِمٍ بْنُ يَسَارٍ، وَبَيْنَ عُمَرَ رَجُلًا مَجْهُولًا.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٦٥٤)، والمنذري في المختصر (٣٠٠/٤).

أخرجه أحمد (٤٤/١)، وأبو داود (السنة/ في القدر)، والنسائي في الكبرى (التفسير/ الأعراف) بأسانيدهم من خريق مالك. ومالك في الموطأ (القدر/ النهي عن القول في القدر) عن زيد بن أبي أنيسة به.

وأخرجه أبو داود في الموضع المذكور من خريق عمر بن جعثم القرشي. وابن عبد البر في التمهيد (٦٥٧/٢) من خريق أبي عبد الرحيم. كلاهما عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب، فذكره. فزاد بين مسلم، وعمر واسطة نعيم بن ربيعة.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا مسلم بن يسار الجهني؛ فقال الحافظ في التقريب: مقبول (أي حيث يتابع)، وقال الذهبي في الميزان: تفرد عنه عبد الحميد بن عبد الرحمن. ذكره ابن حبان في الثقات.

على أن في الإسناد انقطاعاً؛ فإن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر ﷺ، كما قال المصنف، فروى عمر بن جعثم، وأبو عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة بهذا الإسناد، فخالفاً مالكا، فزادا: نعيم بن ربيعة، فاختلف الإسناد وصلاً وقطعاً. قال ابن عبد

البر: زيادة من زاد في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ليست حجة؛ لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث أنه حديث ليس إسناده بالقائم؛ لأن مسلم بن يسار، ونعيم بن ربيعة غير معروفين بحمل العلم . اهـ.

لذلك أنزله الإمام الترمذي عن درجة الصحة، ولكن حسنه بناءً على المتابعة، فأخرج ابن عبد البر بإسناده من خريق يحيى بن يعمر، وحميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمر، عن أبيه نحوه مطولاً، و بناءً على شواهده، منها:

١ _ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند البخاري (أول القدر) نحوه، وفيه: «فوالله! إن أحدكم، أو الرجل ليعمل بعمل أهل النار؛ حتى ما يكون بينه وبينها غير باع، أو ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة؛ حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع، أو ذراعين، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخلها».

٢ _ حديث علي رضي الله عنه عند مسلم (القدر/ كيفية خلق آدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه، وأجله إلخ) مطولاً، وفيه: قال رجل: يا رسول الله! أفلا نمكث على كتابنا، وندع العمل؟ فقال: «من كان من أهل السعادة؛ فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة؛ فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة، فقال: اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له،... ثم قرأ ﴿فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى﴾. الآية.

٣ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند المصنف في الباب بلفظ: «لما خلق الله آدم؛ مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم ويصاً من نور، ثم عرضهم على آدم، الحديث. وقال: حسن صحيح.

٤ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند أحمد (٢٥١/١) مطولاً، وفيه: «إن الله عز وجل لما خلق آدم عليه السلام؛ مسح ظهره، فأخرج منه ما هو من ذراري إلى يوم القيامة، فجعل يعرض ذريته عليه» الحديث. قال الهيثمي في المجمع (٢٠٦/٨): وفيه علي بن

زيد، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الخامس عشر وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الأنفال)

٣٠٨٠ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَدْرٍ؛ قِيلَ لَهُ: عَلَيْكَ الْغَيْرُ، لَيْسَ دُونَهَا شَيْءٌ، قَالَ: فَتَادَاهُ الْعَبَّاسُ؛ وَهُوَ فِي وَثَاقِهِ: لَا يَصْلُحُ، وَقَالَ: لَأَنَّ اللَّهَ وَعَدَكَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ وَقَدْ أَعْطَاكَ مَا وَعَدَكَ، قَالَ: «صَدَقْتَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦١٢٠).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢٢٨/١)، ٣١٤، (٣٢٦)، والطبراني في الكبير (٢٧٩/١١) بأسانيد من خريق إسرائيل، عن سماك به.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سماك بن حرب، فقال الحافظ فيه: صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وثقه ابن معين، وضعفه شعبة، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة، وقال يعقوب: وفي غير عكرمة صالح، وليس من المثبتين، استشهد به البخاري.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ومع ذلك حسنه الإمام لا اعتضاد معناه بما روى محمد بن إسحاق من قصة سبب وقوع بدر بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه وفيه: لما سمع رسول الله ﷺ بأبي سفيان مقبلاً من الشام ندب المسلمين إليهم، وقال: هذه غير قریش. الحديث مطولاً، وفيه: فاستشار رسول الله ﷺ،... (فأشاروا، وكان فيما قال سعد بن معاذ): ولعل الله يُريك منا ما تقر به عينك، فسر بنا على بركة الله، فسرَّ

رسول الله ﷺ بقول سعد، ونشطه ذلك، ثم قال: «سيروا على بركة الله، وأبشروا؛ فإن الله قد وعدني إحدى الطائفتين، والله! لكأني الآن أنظر إلى مصارع القوم غداً». أخرجه ابن جرير في التفسير ١٥٦/٩، وذكره ابن كثير في التفسير (٢/٢٧٧). ومعناه أن النفي كان تعين من قبل الله تعالى دون العير على لسان نبينا محمد ﷺ.

و أما قصة نداء العباس بعد الفراغ من بدر فتفرد به سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس ؓ؛ لم نجد له متابعاً ولا شاهداً. وذكر حديث سماك، عن عكرمة هذا ابن كثير في التفسير، وقال: إسناده جيد. وقال الحاكم (٢/٣٢٧)، رقم (٣٢٦١): صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه من وجه، ولم يوجد فيه شرحه تماماً، و أما ما وقع في بعض النسخ من التصحيح، و التحسين معاً فأبعد من الصواب. والله أعلم.

الحديث السادس عشر وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الأنفال)

٣٠٨٤ _ حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، وَجِيَءٌ بِالْأَسَارَى؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى، فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةَ خَوَيْلَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْفَلِتَنَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ؛ إِلَّا يَفِدَاءً، أَوْ ضَرْبِ عُنُقٍ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ؓ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا سُهَيْلَ ابْنَ بَيْضَاءَ؛ فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الْإِسْلَامَ، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَمَا رَأَيْتَنِي فِي يَوْمٍ أَخَوْفَ أَنْ تَقَعَ عَلَيَّ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ مِنِّي فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، قَالَ: حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا سُهَيْلَ ابْنَ الْبَيْضَاءِ»، قَالَ: وَنَزَلَ الْقُرْآنُ يَقُولُ عُمَرُ ؓ «مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُتَخَنَ فِي الْأَرْضِ» إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .
وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٩٦٢٨) .
انفرد الترمذي بإخراجه من الستة، وأخرجه أحمد (٣٨٣/١، ٣٨٤) بأسانيد
عن الأعمش، عن عمرو بن مرة به .

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين
أبي عبيدة، وأبيه عبد الله ﷺ كما قال الترمذي نفسه: وأبو عبيدة بن عبد الله لم
يسمع من أبيه، وتحسين الإمام الترمذي مبني على شواهد، وقد مر الحديث بنفس
السند والمتن في الجهاد/ باب في المشورة، و تقدمت دراسته هناك، راجع حديث
(١٨٩) .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود .

الحديث السابع عشر وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة التوبة)

٣٠٩٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ زَيْدِ
بْنِ يُنَيْعٍ، قَالَ: سَأَلْنَا عَلِيًّا ﷺ: بِأَيِّ شَيْءٍ بُعِثْتُ فِي الْحَجَّةِ؟ قَالَ: بُعِثْتُ بِأَرْبَعٍ:
«أَنْ لَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ غُرَبَاءُ، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ عَهْدٌ؛ فَهُوَ إِلَى
مُدَّتِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ، فَأَجَلُهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ
مُؤْمِنَةٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْمُشْرِكُونَ، وَالْمُسْلِمُونَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا» .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

و هو حديث سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي
إِسْحَقَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ .
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام نَحْوَهُ.
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَثَيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام نَحْوَهُ.

قال أبو عيسى وقد روي عن ابنِ عُيَيْنَةَ كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح، والتحسين معاً، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠١٠١).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه الحميدي (٤٨)، و أحمد (٧٩/١)، والدارمي (١٩٢٥) كلهم من خريق سفیان، عن أبي إسحاق به.
و أخرجه ابن جرير كما في تفسير ابن كثير (٣٣٤/٢) من خريق محمد بن عبد الأعلى، عن ابن ثور، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي عليه السلام نحوه.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أبي عمر، و أبا إسحاق السبيعي.
أما ابن أبي عمر؛ فصدوق، فيه غفلة، تقدم ذكره مراراً، راجع مثلاً: الحديث (١٨٢)؛ إلا أنه لم ينفرد، بل توبع من غير واحد .

و أما أبو إسحاق السبيعي؛ فثقة مكثراً، اختلط بأخرة، و سماع سفیان بن عيينة بعد اختلاجه، قال الأبناسي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، و إنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاجه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عيينة شيئاً. اهـ (الكواكب النيرات)، و إضافةً إلى ذلك: إن أبا إسحاق مدلس، و ضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و منهم من قبلهم؛ و قد عنعن هنا.
فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام للمتابعة كما سبق في التخريج، و لشواهده منها:

١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (المناسك) لا يطوف بالبيت عريان، و لا

يحجج مشرك) وفيه: «لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان» فقط، و عند أحمد (٢٩٩/٢)، و النسائي (الحج/ قوله عز وجل : خذوا زينتكم عند كل مسجد) وفيه الأمور الأربعة .

٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٢٢/٢) من خريق الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس ؓ أن رسول الله ﷺ بعث أبا بكر، ثم أتبعه علياً، فدفع إليه كتاب رسول الله ﷺ، فأمره على الموسم، وأمر علينا أن ننادي بهؤلاء الكلمات، فانطلقنا، فحججنا، فقام علي ؓ أيام التشريق، فنادى: «ذمة الله ورسوله بريئة من كل مشرك فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن»، وكان علي ؓ ينادي بهذا، فإذا بُحِّ؛ قام أبو هريرة فينادي بهن .

٣ _ حديث أبي بكر ؓ عند أحمد (٣/١) نحوه، و قال الهيثمي في المجمع (٢٣٨/٣): قلت: في الصحيح بعضه، و رجاله ثقات .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثامن عشر وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة التوبة)

٣٠٩٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ ؓ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾؛ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: أُنْزِلَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا أُنْزِلَ، لَوْ عَلِمْنَا أَيُّ الْمَالِ خَيْرٌ؛ فَتَنَحَّضُهُ، فَقَالَ: أَفْضَلُهُ لِسَانٌ ذَاكِرٌ، وَقَلْبٌ شَاكِرٌ، وَزَوْجَةٌ مُؤْمِنَةٌ تُعِينُهُ عَلَى إِيْمَانِهِ .
قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، فَقُلْتُ لَهُ: سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ سَمِعَ مِنْ ثَوْبَانَ؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ لَهُ: مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعَ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَذَكَرَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٢٠٨٤). أخرجه أحمد (٢٧٨/٥، ٢٨٢)، و ابن ماجه (النكاح/ أفضل النساء) بأسانيد هما من خريق سالم بن أبي الجعد به.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين سالم بن أبي الجعد، و ثوبان مولى رسول الله ﷺ؛ فإن سالماً لم يسمع من ثوبان كما نقل ذلك المصنف عن الإمام البخاري. وقال الذهبي في الميزان: يدلّس، ويُرسِل، وقال الإمام أحمد: لم يسمع سالم من ثوبان، و لم يلقه، و بينهما معدان بن أبي خيلحة، وليست هذه الأحاديث بصحاح.

و حسنه الإمام الترمذي لما له من شواهد، منها:

- ١ _ حديث عمر ؓ عند أحمد (٣٦٦/٥)، و البيهقي في الشعب (٤١٩/١)، رقم (٥٩٠) من خريق عبد الله بن أبي الهذيل، عن صاحب له، عنه ؓ مثله.
- ٢ _ حديث أبي أمامة ؓ عند الطبراني في الكبير (٢٠٥/٨) بلفظ: «يا معاذ! قلباً شاكراً، و لساناً ذاكراً، و زوجةً صالحةً تعينك على أمر دنياك، و دينك خير ما اكتسبه الناس». قال الهيثمي في الجمع (٢٧٣/٤): فيه علي بن يزيد، وهو ضعيف؛ وقد وثق.
- ٣ _ حديث بُريدة ؓ عند الدارقطني في الأفراد، و ابن مردويه كما في الدر المنثور للسيوطي (٤١٨/٣) مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث التاسع عشر وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة التوبة)

- ٣١٠١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، كُوفِيٌّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْتَغْفِرُ
لَأَبَوَيْهِ؛ وَهُمَا مُشْرِكَانِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَسْتَغْفِرُ لأَبَوَيْكَ؛ وَهُمَا مُشْرِكَانِ؟ فَقَالَ:
أَوَلَيْسَ اسْتَغْفَرَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ؛ وَهُوَ مُشْرِكٌ؟ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَتَرَكْتُ:
﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف

(١٠١٨١).

أخرجه أحمد (٩٩/١، ١٣٠)، و النسائي (الجنائز/ النهي عن الاستغفار
للمشركين) من خريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الخليل به.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا إسحاق، وأبا الخليل.

أما أبو إسحاق، فثقة، مدلس، اختلط بأخرة، و لكن الرواي هنا سفيان الثوري،
و سماعه منه قديم، و أما تدليسه فو ضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم
الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و منهم من قبلهم؛ و قد عنعن
هنا.

و أما أبو الخليل؛ فذكره ابن حبان في الثقات؛ و قال الحافظ: مقبول (حيث
يتابع)، و قال ابن سعد: كان قليل الحديث.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و احتاج إلى عاضد يعضده،
فحسنه الإمام الترمذي لما له من شاهد من حديث سعيد بن المسيب، عن أبيه عليه السلام عند
البخاري (الجنائز/ إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله)، و مسلم (الإيمان/ الدليل
على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزاع) بلفظ: لما حضرت أبا خالب
الوفاة؛ جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث مطولاً، وفيه: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما والله
لأستغفرن لك ما لم أنه عنه»، فأنزل الله فيه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾ الآية.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث العشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة يونس)

٣١٠٧ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ؛ قَالَ: ﴿آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾، فَقَالَ جِبْرِيلُ عليه السلام: يَا مُحَمَّدُ! فَلَوْ رَأَيْتَنِي؛ وَأَنَا أَخُذُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ، فَأَدُسُّهُ فِيهِ مَخَافَةً أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦٥٦٠). انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢٤٥/١، ٣٠٩)، وعبد بن حميد (٦٦٤) بأسانيد من خريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران به.

و أخرجه أحمد (٢٤٠/١، ٣٤٠)، والمصنف في نفس الباب من خريق شعبة، عن علي بن ثابت، وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عنه ﷺ نحوه مختصراً. والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا علي بن زيد، ويوسف بن مهران. أما علي؛ فقال الحافظ في التقریب: ضعيف، وقال الذهبي في الكاشف: قال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين، وفي المغني: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: ليس بقوي يهم، ويخطئ، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال المصنف في الجامع (العلم/الأخذ بالسنة و اجتناب البدعة): صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره، وقال شعبة: كان رفاعاً.

و أما يوسف بن مهران؛ فقال الحافظ في التقریب: لئ. وقال أحمد: لا يُعرف، و لا أعرف أحداً روى عنه إلا علي بن زيد، قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه للمتابعة كما سبق في التخريج، و
 لشاهد له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين
 (٢٤١/٣) بلفظ: «قال لي جبريل عليه السلام: ما كان على الأرض شيء أبغض إليّ من
 فرعون، فلما آمن؛ جعلت أحشو فاه حمأة خشية أن تدركه الرحمة». قال الهيثمي في
 المجمع (٣٦/٧): فيه قيس بن الربيع، وثقه شعبة، والثوري، وضعفه جماعة.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة هود)

٣١٠٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ
 بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ وَكَيْعِ بْنِ حُدُسٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي رَزِينٍ رضي الله عنه
 قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ؟ قَالَ: «كَانَ فِي
 عَمَاءٍ؛ مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَخَلَقَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ».
 قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: الْعَمَاءُ؛ أَيُّ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ.
 قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا رَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: وَكَيْعُ بْنُ حُدُسٍ، وَيَقُولُ
 شُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَّانَةَ، وَهَشِيمٌ: وَكَيْعُ بْنُ حُدُسٍ، وَهُوَ أَصَحُّ، وَأَبُو رَزِينٍ؛ اسْمُهُ
 لَقِيطُ بْنُ عَامِرٍ رضي الله عنه.
 قَالَ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف
 (١١١٧٦).

أخرجه أحمد (١١/٤، ١٢)، و ابن ماجه (المقدمة/ فيما أنكرت الجهمية) بأسانيد من
 خريق حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن و كيع بن حدس، عن عمه أبي رزين رضي الله عنه به.
 و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا وكيع بن حدس، قال الحافظ في التقریب:

مقبول، وقال في التهذيب: قال ابن قتيبة في اختلاف الحديث: غير معروف، و قال ابن القطان: مجهول الحال، و قال الذهبي في الميزان: لا يُعرف، تفرد عنه يعلى بن عطاء. ذكره ابن حبان في الثقات .

فالحديث إسناده ضعيف، و حسنه الإمام نظراً إلى شواهد التي تعضد معناه، منها:

١ _ حديث عمران بن حصين رضي الله عنه عند البخاري (بدء الخلق/ قول الله: وه الذي يبدأ الخلق إلخ) مطولاً، وفيه: « كان الله؛ ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض».

٢ _ حديث بُريدة رضي الله عنه عند الحاكم (٣٤١/٢) مطولاً، وفيه: « كان الله؛ ولا شيء غيره، و كان العرش على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق سبع سماوات». وقال: صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثاني والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة يوسف)

٣١١٦ _ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْخُزَاعِيُّ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِنَّ الْكَرِيمَ ابْنَ الْكَرِيمِ ابْنَ الْكَرِيمِ ابْنَ الْكَرِيمِ؛ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ»، قَالَ: «وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، ثُمَّ جَاءَنِي الرَّسُولُ؛ أَجَبْتُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾، قَالَ: «وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَىٰ لُوطٍ، إِنَّ كَانَ لَيَأْوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ، إِذْ قَالَ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾، فَمَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ نَبِيًّا؛ إِلَّا فِي ذُرْوَةٍ مِنْ قَوْمِهِ».

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو
نَحْوَ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ بَعْدَهُ نَبِيًّا؛ إِلَّا فِي
ثَرْوَةٍ مِنْ قَوْمِهِ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: الثَّرْوَةُ الْكَثْرَةُ وَالْمَنْعَةُ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى، وَهَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف
(١٥٠٤٣).

أخرجه أحمد (٣٣٢/٢، ٣٤٦، ٣٨٤، ٣٨٩)، و البخاري في الأدب المفرد
(٦٠٥، ٨٩٦)، و الحاكم (٥٦١/٢) بأسانيد من خريق محمد بن عمرو بن علقمة به.
و الروايات مطولة، ومختصرة. وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.
و أخرجه أحمد (٣٢٦/٢)، و البخاري (التفسير/ قوله تعالى: فلما جاءه الرسول
إلخ)، و مسلم (الإيمان/ زيادة خيمانية القلب بتظاهر الأدلة) بأسانيدهم من خريق
يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، عنه ﷺ نحوه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا محمد بن عمرو بن علقمة، قال الحافظ:
صدوق، له أوهام، قال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: و ما علة
ذلك؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى:
عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و
هو شيخ. قال النسائي: ليس به بأس.

لذلك نزل اسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمتابعته من
حديث الزهري، عن سعيد بن المسيب، و أبي سلمة كما سبق في معظم ألفاظه؛ إلا
قوله: «فما بعث الله بعده نبياً؛ إلا في ذروة من قومه» فلم نجده موصولاً مرفوعاً؛ إلا
من حديث محمد بن عمرو بن علقمة؛ إلا ما روى الحاكم في المستدرک (٦٦١/٢)،

رقم ٤٠٥٥) من خريق محمد بن ثور، عن ابن جريج، قال: بلغنا أنه لم يُبعث نبي بعد لوط؛ إلا في ثروة من قومه.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثالث والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة بني إسرائيل)

٣١٣٧ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الزَّعَافِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾، سُئِلَ عَنْهَا، قَالَ: «هِيَ الشَّفَاعَةُ».
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَدَاوُدُ الزَّعَافِرِيُّ هُوَ دَاوُدُ الْأَوْدِيِّ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ عَمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٤٨٤٨).

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٢/٤٤١، ٤٤٤، ٤٧٨، ٥٢٨) بأسانيد من خريق داود بن يزيد الأودي به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا داود بن يزيد الأودي، قال الحافظ: ضعيف، وقال الذهبي في الكاشف: وثق، وقال أحمد: ضعيف الحديث، قال أبو داود: ضعيف، قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً جاوز الحد إذا روى عنه ثقة؛ وإن كان ليس بقوي في الحديث، فإنه يكتب حديثه، يقبل إذا روى عنه ثقة.

لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، ومع ذلك حسنه الإمام لشواهد تعضده، منها:

١ _ حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الحاكم في المستدرک (٤/٤٩٨، رقم ٨٥١٩)

مطولاً، وفيه: «ثم يقوم نبيكم رابعاً، لا يشفع أحد بعده فيما يشفع فيه، وهو المقام المحمود الذي ذكره الله تبارك وتعالى ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾. وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

٢ _ حديث حذيفة رضي الله عنه عند الحاكم (٣٦٣/٢، رقم ٣٣٨٤) يقول في قوله تعالى ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾، قال: يُجمع الناس في صعيد واحد، يسمعون الداعي، وينفذهم البصر حفاةً، عراةً، كما خُلِقُوا، سكوتاً، لا تتكلم نفس إلا بإذنه، قال: فينادى محمد، فيقول: «ليكن وسعديك، إلخ. قال: فذلك المقام المحمود الذي قال الله ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾. وقال: صحيح على شرط الشيخين.

٣ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه موقوفاً عند البخاري (التفسير/ قوله تعالى: عسى أن يبعثك ربك)؛ إن الناس يصيرون يوم القيامة جُثّاً؛ كل أمة تتبع نبيها، يقولون: يا فلان! اشفع، يا فلان! اشفع؛ حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي ﷺ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود.

٤ _ حديث أنس رضي الله عنه الآتي في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه برقم (٣٢٦). فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الرابع والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة بني إسرائيل)

٣١٤٢ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، وَسَلْيَمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةً أَصْنَافٍ: صِنْفًا مُشَاةً، وَصِنْفًا رُكْبَانًا، وَصِنْفًا عَلَى وُجُوهِهِمْ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ يَمْشُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ؟ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُمَشِّيَهُمْ عَلَى

وَجُوهِهِمْ، أَمَا إِنَّهُمْ يَتَّقُونَ بِوُجُوهِهِمْ كُلَّ حَدَبٍ، وَشَوْكٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى وَهَيْبٌ عَنْ ابْنِ خَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا مِنْ هَذَا.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٢٢٠٣).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٣٥٤/٢، ٣٦٣) من خريق حماد بن سلمة به.

وأخرجه البخاري (الرقاق/الحشر)، ومسلم (الجنة و صفة نعيمها/فناء الدنيا و بيان الحشر)، والنسائي (الجنائز/البعث) من وهيب بن خالد، عن ابن خاوس، عن أبيه نحوه بلفظ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ خَرَائِقٍ؛ رَاغِبِينَ، رَاهِبِينَ، وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةَ عَلَى بَعِيرٍ، وَأَرْبَعَةَ عَلَى بَعِيرٍ، وَعَشْرَةَ عَلَى بَعِيرٍ، وَيُحْشَرُ بِقِيَّتِهِمُ النَّارُ؛ تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، وَتَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتَصْبَحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا، وَتَمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسُوا».

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا علي بن زيد، و أوس بن خالد.

أما علي؛ فضعيف، تقدم مراراً، راجع مثلاً الحديث (٣٢٠).

و أما أوس بن خالد؛ فقال الحافظ في التقریب: مجهول، وقال الذهبي في الميزان: لا يُعرف.

فإسناد الحديث ضعيف، حسنه الإمام بناءً على اعتضاده بغير واحد من الأحاديث، منها:

١ - حديث أبي هريرة المذكور في التخریج من خريق وهيب الذي أشار إليه المصنف.

٢ - حديث معاوية بن حيدة عند المصنف في نفس الباب، التالي في دراستنا

هذه.

٣ _ حديث أبي ذر رضي الله عنه عند النسائي (الجنائز/ البعث)، وفيه: «أن الناس يحشرون ثلاثة أفواج: فوج راكبين، خاعمين، كاسين، وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم، وتحشرهم النار، وفوج يمشون، ويسعون يلقي الله الآفة على الظهر، فلا يبقى؛ حتى إن الرجل لتكون له الحديقة يعطيها بذات القتب لا يقدر عليها». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة بني إسرائيل)

٣١٤٣ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ رَجَالًا، وَرُكْبَانًا، وَتُجْرُونَ عَلَى وُجُوهِكُمْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٣٩١).

انفرد به الترمذي من بين الستة، و تقدم عنده (صفة القيامة/ شأن الحشر) بنفس الإسناد، والمتن، و أخرجه أحمد (٣/٥) مطولاً من خريق أبي قزعة. و (٥/٥) من خريق بهز. كلاهما عن حكيم بن معاوية به .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا بهز بن حكيم، و أباه حكيم، وقد تكلموا فيهما، فقال أبو زرعة: صالح، و لكن ليس بمشهور، و قال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به. وأبوه قال الحافظ: صدوق، و قال الذهبي في الكاشف: قال النسائي: لا بأس به، وجعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن، و قد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث (١٦٠)، فراجع له لزاماً. و لما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لم يحكم على

هذا الإسناد بالصحة، بل حسنه بناءً على متابعة بهز من أبي قرعة، و بناءً على شواهد التي قد سبق ذكرها في الحديث السابق، لا حاجة بنا إلى إعادتها. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث السادس والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة بني إسرائيل)

٣١٤٨ _ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا فَخْرَ، وَيَبْدِي لَوَاءُ الْحَمْدِ، وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ؛ آدَمَ عليه السلام فَمَنْ سِوَاهُ؛ إِلَّا تَحْتَ لَوَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ، وَلَا فَخْرَ، قَالَ: فَيَفْزَعُ النَّاسُ ثَلَاثَ فَرَعاتٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ عليه السلام، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَبُونَا آدَمُ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَيَقُولُ: إِنِّي أَذْنَبْتُ ذَنْبًا أَهْطُتُ مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ، وَلَكِنْ ائْتُوا نُوحًا عليه السلام، فَيَأْتُونَ نُوحًا عليه السلام، فَيَقُولُ: إِنِّي دَعَوْتُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ دَعْوَةً، فَأَهْلِكُوا، وَلَكِنْ اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَيَقُولُ: إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ _ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْهَا كَذِبَةٌ إِلَّا مَا حَلَّ بِهَا عَنْ دِينِ اللَّهِ _ ؛ وَلَكِنْ ائْتُوا مُوسَى عليه السلام، فَيَأْتُونَ مُوسَى عليه السلام، فَيَقُولُ: إِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا، وَلَكِنْ ائْتُوا عِيسَى عليه السلام، فَيَأْتُونَ عِيسَى عليه السلام، فَيَقُولُ: إِنِّي عُيِدْتُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلَكِنْ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ، قَالَ: «فَيَأْتُونَنِي، فَأَنْطَلِقُ مَعَهُمْ».

قَالَ ابْنُ جُدْعَانَ: قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: فَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَاخُذْ بِحَلْقَةِ بَابِ الْجَنَّةِ، فَأَقْعُقْهَا، فَيَقَالُ: مَنْ هَذَا؟ فَيَقَالُ: مُحَمَّدٌ، فَيَفْتَحُونَ لِي، وَيَرْحَبُونَ بِي، فَيَقُولُونَ: مَرْحَبًا، فَأَخِرُ سَاحِدًا، فَيُلْهِمُنِي اللَّهُ مِنَ الثَّنَاءِ وَالْحَمْدِ، فَيَقَالُ لِي: «ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلِّ؛ تُعْطَى، وَاشْفَعْ؛ تُشَفَّعُ، وَقُلْ؛ يُسْمَعُ لِقَوْلِكَ، وَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿عَسَى أَنْ يَمُنَّكَ رَبُّكَ مَقَامًا

مَحْمُودًا» .

قَالَ سُفْيَانُ: لَيْسَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه؛ إِلَّا هَذِهِ الْكَلِمَةُ: «فَاخُذْ بِحَلَقَةِ بَابِ الْجَنَّةِ فَأَقْعَقْهَا» .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه الْحَدِيثَ بِطُولِهِ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٣٦٧). أعاده المصنف مختصراً (المناقب/فضل النبي صلى الله عليه وسلم) من خريق سفيان. وأخرجه أحمد (٢/٣)، وابن ماجه (الزهد/ ذكر الشفاعة) مختصراً من خريق هشيم . كلاهما، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

و أخرجه أحمد (٢٨١/١، ٢٩٥)، و عبد بن حميد (٦٩٥) من خريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن ابن عباس رضي الله عنه لَخَوْلَ منه. والحديث رجاله ثقات؛ إلا علي بن زيد بن جدعان، قال الحافظ في التقریب: ضعيف، و قال الذهبي في الكاشف: قال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين، و في المغني: صالح الحديث، و قال أبو زرعة: ليس بقوي يهيم، ويخطئ، وقال أبوحاتم: لا يحتج به. وتقدم مراراً، فراجع مثلاً الحديث (٣٢٠).

و بالإضافة إلى ضعف علي قد اختلف في إسناد هذا الحديث على علي بن زيد، فروى سفيان، وهشيم عنه: عن أبي نضرة، عن أبي سعيد رضي الله عنه، و بعضه عن أنس رضي الله عنه، و روى حماد بن سلمة عنه: عن أبي نضرة، عن ابن عباس رضي الله عنه الحديث بطوله، كما سبق في التخریج.

فلذلك كله لم يصححه الإمام الترمذي، و حسنه لمجيئه من غير وجه، و نظراً إلى

شواهده، منها:

- ١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (الأنبياء/ قول الله تعالى: و لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه)، و (التفسير/ قوله تعالى: ذرية من حملنا مع نوح) مثله .
- ٢ _ حديث أنس رضي الله عنه عند مسلم (الإيمان/ إثبات الشفاعة و إخراج الموحدين من النار) مثله .
- ٣ _ حديث عبادة بن صامت رضي الله عنه عند الحاكم في المستدرک (٣٠/١) مختصراً نحوه، وقال: على شرط الشيخين.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السابع والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة بني إسرائيل)

- ٣١٤٥ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَشِيمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه «وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ» قَالَ: نَزَلَتْ بِمَكَّةَ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ؛ سَبَّهَ الْمُشْرِكُونَ، وَمَنْ أُنْزِلَهُ، وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَأُنْزِلَ اللَّهُ «وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ»، فَيَسُبُّوا الْقُرْآنَ، وَمَنْ أُنْزِلَهُ، وَمَنْ جَاءَ بِهِ، «وَلَا تُخَافِتْ بِهَا» عَنْ أَصْحَابِكَ بِأَنْ تُسْمِعَهُمْ؛ حَتَّى يَأْخُذُوا عَنْكَ الْقُرْآنَ . قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن»، والباقية متفقة على التحسين، والتصحيح معاً، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥٤٥١).

أخرجه البخاري (التوحيد/ قول الله: و أسروا قولكم إلخ) و (التفسير/ لا تجهر بصلاتك)، و مسلم (الصلاة/ التوسط في القراءة الجهرية)، والنسائي (الصلاة/ قوله عز و جل و لا تجهر بصلاتك)، والمصنف في نفس الباب، بأسانيدهم من خريق هشيم. و النسائي في الموضوع المذكور من خريق الأعمش. كلاهما _ هشيم، و الأعمش

_ عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه.
والحديث رجاله ثقات من رجال الصحيح؛ إلا أنه اختلف فيه وصلاً وإرسالاً،
فرواه شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير مرسلاً، فلم يذكر فيه: ابن عباس، و
رواه هشيم عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير موصولاً من حديث ابن عباس، و تابع
هشيماً على وصله الأعمش، و قد أخرج أصحاب الصحيح حديث هشيم كما سبق في
التخريج.

فالحديث من خريق شعبة في إسناده انقطاع، لذلك لم يحكم عليه المصنف
بالصحة، وإنما حسنه لحيثه موصولاً من خريق هشيم، والأعمش، فالحديث بإسناد
شعبة خاصة حسن؛ و أما نفس متن الحديث؛ فلا شك في صحته.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها
التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثامن والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة مريم)

٣١٥٩ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ،
عَنِ السُّدِّيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ مَرْءَةً الْهَمْدَانِيَّ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا
وَارِدُهَا»، فَحَدَّثَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«يَرُدُّ النَّاسُ النَّارَ، ثُمَّ يَصْدُرُونَ مِنْهَا بِأَعْمَالِهِمْ، فَأُولَئِهِمْ كَلَمَحُ الْبَرْقِ، ثُمَّ كَالرَّيْحِ،
ثُمَّ كَحُضْرِ الْفَرَسِ، ثُمَّ كَالرَّأَكِبِ فِي رَحْلِهِ، ثُمَّ كَشَدِّ الرَّجُلِ، ثُمَّ كَمَشْيِهِ». قَالَ:
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ السُّدِّيِّ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ
السُّدِّيِّ، عَنْ مَرْءَةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه «وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا»؛ قَالَ:
يَرِدُونَهَا، ثُمَّ يَصْدُرُونَ بِأَعْمَالِهِمْ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ
السُّدِّيِّ بِمِثْلِهِ.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: إِنَّ إِسْرَائِيلَ حَدَّثَنِي، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ
مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنَ السُّدِّيِّ، مَرْفُوعًا،
وَلَكِنِّي عَمْدًا أَدْعُهُ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزني فيما نقله في الأخراف (٩٥٥٤).
أخرجه أحمد (٤٣٤/١)، والدارمي (٢٨١٣)، والحاكم (٣٧٥/٢)، رقم
(٣٤٢١) بأسانيدهم من خريق إسرائيل، عن السدي، عن مرة الهمداني، عن ابن
مسعود ؓ مرفوعاً. وقال الحاكم: على شرط مسلم.
وأخرجه أحمد (٤٣٣/١) من خريق شعبة، عن السدي، عن مرة الهمداني، عن
ابن مسعود ؓ موقوفاً.

وأخرجه الحاكم (٣٧٥/٢)، رقم (٣٤٢٣) من خريق إسرائيل، عن أبي إسحاق،
عن أبي الأحوص، عن عبد الله ؓ نحوه. وقال: صحيح على شرط الشيخين.
والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا السُّدِّيَّ الكبير إسماعيل بن عبد الرحمن، قال
الحافظ: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: حسن الحديث، وقال النسائي: ليس به
بأس، قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقال ابن معين: ضعيف، وقال
أحمد: ثقة، وقال مرة: مقارب الحديث، صالح. قال أبو يعلى الخليلي في الإرشاد: أمثل
التفاسير تفسير السدي.

فلأجل ذلك نزل الحديث عن درجة الصحة، وأما الاختلاف المذكور رفعا، و
وقفاً؛ فلا أثر له في تعليل الحديث، فإن الحديث عند شعبة أيضاً مرفوع كما نقل عنه
المصنف بسنده، وحسنه الإمام الترمذي لمتابعته من حديث أبي إسحاق، عن أبي
الأحوص كما مر في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ - حديث حفصة رضي الله عنها عند أحمد (٢٨٥/٦)، وابن ماجه (الزهد/

ذكر القبر والبلية) قالت: قال رسول الله ﷺ: إني لأرجو أن لا يدخل النار _ إن شاء الله _ أحد شهد بدرًا والحديبية، قالت: فقلت: أليس الله عز وجل يقول: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾؟ قال: ألم تسمعيه يقول؟: ﴿ثم ننجي الذين اتقوا، ونذر الظالمين فيها جثيًا﴾. وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح إن كان أبو سفيان سمع من جابر بن عبد الله.

٢ _ حديث جابر رضي الله عنه عند أحمد (٣/٣٢٨) عن أبي سمينة قال: اختلفنا في الورود، فلقيت جابر بن عبد الله رضي الله عنه، فقلت له: إنا اختلفنا في ذلك الورود، فقال بعضنا: لا يدخلها مؤمن، وقال بعضنا: يدخلونها جميعاً، فأهوى بأصبعيه إلى أذنيه، وقال: صمنا إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الورود الدخول، لا يبق بر، ولا فاجر؛ إلا دخلها، فتكون على المؤمن برداً، وسلاماً» الحديث. قال الهيثمي في الجمع (٥٥/٧): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث التاسع والعشرون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الحج)

٣١٧١ _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، وَإِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، الْأَزْرَقُ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: لَمَّا أُخْرِجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ؛ قَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: أَخْرَجُوا نَبِيَّهُمْ، لِيَهْلِكُنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ الآية، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ قِتَالٌ. قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ

مُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا، وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
 الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمَّا أُخْرِجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ
 مَكَّةَ؛ قَالَ رَجُلٌ: أَخْرِجُوا نَبِيَّهُمْ، فَتَرَكْتُ ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ
 عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾، الَّذِينَ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥٦١٨)
 أخرجه أحمد (٢١٦/١). والنسائي (الجهاد/ وجوب الجهاد) عن عبد الرحمن
 بن محمد بن سلام. كلاهما، عن إسحاق الأزرق، عن الثوري به موصولاً.
 والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سفیان بن وكيع؛ فإنه كان صدوقاً إلا أنه ابتلي
 بوراق سوء، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح، فلم يقبل، فترك حديثه. و تقدم
 الكلام عليه مراراً، انظر مثلاً الحديث (١٦٤).

و إضافة إلى ذلك اختلف في إسناده على سفیان وصلاً وإرسالاً، فروى وكيع، و
 الأزرق، عن سفیان: عن الأعْمَشِ، عن مسلم البطین، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس
 موصولاً، و روى ابن مهدي، و أبو أحمد الزبيري عنه: عن الأعْمَشِ، عن مسلم البطین،
 عن سعيد مرسلاً كما أوضح ذلك المصنف نفسه. و الذي يظهر أن رواية من رواه
 موصولاً أصح؛ فإنه قد روى شعبة أيضاً عن الأعْمَشِ، عن مسلم البطین، عن سعيد، عن
 ابن عباس مثله. أخرجه الحاكم (٨/٣)، رقم (٤٢٧١). وقال: صحيح على شرط الشيخين.
 فلأجل ذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي أولاً لمتابعة
 ابن وكيع من قبل أحمد، و عبد الرحمن بن محمد كما سبق في التخریج، و لمتابعة
 سفیان الذي اختلف عليه وصلاً وإرسالاً من قبل شعبة في روايته موصولاً.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثلاثون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الفرقان)

٣١٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الدُّنْبِ أَكْبَرُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً؛ وَهُوَ خَلْقَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «أَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ أَبُو زَيْدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ الْأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الدُّنْبِ أَكْبَرُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً؛ وَهُوَ خَلْقَكَ، وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ، أَوْ مِنْ خَعَامِكَ، وَأَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ»، قَالَ: وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَزْنُونَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَاصِلٍ؛ لِأَنَّهُ زَادَ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلًا.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ
وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.
قَالَ وَهَكَذَا رَوَى شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ
يَذْكُرْ فِيهِ عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلَ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة «حسن
غريب»، و الباقية متفقة على التحسين فقط في الموضع الأول (يعني حديث سفيان عن
واصل)، و أما الموضع الثاني (يعني حديثه عن الأعمش، ومنصور) فسائر النسخ متفقة
فيه على التحسين و التصحيح معاً، و لم ينقل المزي في الأخراف (٩٤٨٠) إلا قوله
«حسن صحيح»، فكانه لاحظ المجموع .

و أخرجه البخاري (التفسير/ البقرة/ قوله تعالى: فلا تجعلوا لله ندا) من خريق
جرير، عن منصور. و مسلم (الإيمان/ كون الشرك أقبح الذنوب إلخ) بأسانيد من
خريق جرير، عن منصور، و الأعمش. و البخاري (التفسير/ الفرقان/ والذين لا يدعون
مع الله إلهاً آخر) عن مسدد. و (المحاريب/ اثم الزناة إلخ) عن عمرو بن علي. كلاهما
عن يحيى، عن سفيان، عن منصور، و الأعمش. كلاهما عن أبي وائل، عن عمرو بن
شرحبيل، عن ابن مسعود ؓ.

و زاد عمرو بن علي في حديثه: قال: فذكرته لعبد الرحمن بن مهدي، و كان
حدثنا عن سفيان، عن الأعمش، و منصور، و واصل، عن أبي وائل، عن عمرو بن
شرحبيل، فقال: دعه، دعه.

وأخرجه أحمد (٤٣٤/١) من خريق عبد الرحمن، عن سفيان، عن منصور، و
الأعمش، و واصل، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عنه ؓ.

و أخرجه أحمد (٤٣٤/١، ٤٦٢) من خريق شعبة. و البخاري (المحاريب/ اثم
الزناة إلخ) من خريق يحيى، عن سفيان. كلاهما عن واصل، عن أبي وائل، عن ابن
مسعود. من غير واسطة عمرو بن شرحبيل.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن حديث سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود معلول، و المحفوظ من حديث واصل كونه من غير واسطة بين أبي وائل، و ابن مسعود كما بينه المصنف. و لتوضيح ذلك نقدم كلام الحافظ في الفتح (٤٧٦١)، فيقول:

وحاصله أن الحديث عنده (سفيان) عن ثلاثة أنفس، أما اثنان منهما؛ فأدخلا فيه بين أبي وائل وابن مسعود أباميسرة (عمرو بن شرحبيل)، وأما الثالث، وهو واصل؛ فأسقطه، وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الثلاثة، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة، عن ابن مسعود، فعُدَّ وهماً، والصواب إسقاط أبي ميسرة من رواية واصل، كما فصله يحيى بن سعيد. قال الدارقطني: ويشبه أن يكون الثوري لما حدث به ابن مهدي، فجمع بين الثلاثة؛ حمل رواية واصل على رواية الأعمش، ومنصور. انتهى.

فحديث الثوري، عن واصل بزيادة عمرو بن شرحبيل خاصة معلول، لا يليق به التصحيح، لذلك لم يصححه المصنف، و حسنه لمحيئه من خرق آخر صحيحة، من خريق الأعمش، و منصور.

فثبت أن تحسين الترمذي لطريق سفيان، عن واصل مع الزيادة واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و أما الحديث من خريق الأعمش، و منصور؛ فصحيح كما قال المصنف.

الحديث الحادي والثلاثون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة العنكبوت)

٣١٩٠ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ «وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرُ»؛ قَالَ: «كَأَنَّهُمْ يَخْذِفُونَ أَهْلَ الْأَرْضِ، وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ سِمَاكِ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيْبِيِّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٧٩٩٨).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٣٤١/٦، ٤٢٤) بأسانيد من خريق حاتم بن أبي صغيرة.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سِماك بن حرب، و أبا صالح. أما سِماك؛ فقال الحافظ فيه: صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، و قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وثقه ابن معين، وضعفه شعبة، و قال أحمد: مضطرب الحديث، و قال أبو حاتم: صدوق، ثقة، و قال يعقوب: وفي غير عكرمة صالح، وليس من المتبئين، استشهد به البخاري.

و أما أبو صالح؛ فقال الحافظ في التقریب: ضعيف، يُرْسَل، و قال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم، و غيره: لا يُحْتَجُّ به، عامة ما عنده تفسير. اهـ. و وضعفه البخاري، و قال يحيى القطان: لم أر أحداً من أصحابنا تركه، قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس به بأس، وإذا روى عنه الكلبي؛ فليس بشيء، و وثقه العجلي .

لذلك نزل الإسناد إلى درجة الضعف، و حسنه الإمام الترمذي لاعتضاده بما روى عن غير واحد من الصحابة، و غيرهم نحوه في تفسير هذه الآية.

فأخرج ابن جرير في تأريخه (١٧٦/١) من خريق أسباط، عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن ناس من أصحاب رسول الله ﷺ: ﴿وتأتون في ناديكم المنكر﴾ قال: كانوا كل من مر بهم؛ خذفوه، وهو المنكر.

و من خريق عمر بن أبي زائدة قال: سمعت عكرمة يقول في قوله تعالى ﴿وتأتون في ناديكم المنكر﴾ قال: كانوا يؤذون أهل الطريق، يخذفون من مر بهم.

الحديث الثاني والثلاثون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الأحزاب)

٣١٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا صَاعِدُ الْحَرَائِشِ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، أَخْبَرَنَا قَابُوسُ بْنُ أَبِي ظَبْيَانَ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: قُلْنَا لَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾، مَا عَنَى بِذَلِكَ؟ قَالَ: قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمًا يُصَلِّي، فَخَطَرَ خَطَرَةً، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ مَعَهُ أَلَا تَرَى أَنَّ لَهُ قَلْبَيْنِ: قَلْبًا مَعَكُمْ، وَقَلْبًا مَعَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾.

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥٤٠٦). انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢٦٧/١) عن حسن، عن زهير. والحاكم (٤١٥/٢، رقم ٣٥٥٥) من خريق زهير. وابن خزيمة (٨٦٥) من خريق سفيان. كلاهما عن قابوس بن أبي ظبيان به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، و رده الذهبي بقابوس بن أبي ظبيان.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا صاعد الحراني، وقابوس بن أبي ظبيان. أما صاعد؛ فقال الحافظ في التقریب: مقبول (حيث يُتَابَعُ)، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل، و لم يذكر فيه جرحاً و لا تعديلاً، فهو مجهول الحال. و لكنه قد توبع هنا من قبل الحسن، وأحمد بن يونس متابعة تامة، ومن القاسم بن الحكم متابعة قاصرة. و أما قابوس بن أبي ظبيان؛ فقال الحافظ: فيه لين، و قال الذهبي في الكاشف: لا يُحتج به، و قال ابن حبان: ردئ الحفظ، قال ابن عدي: أحاديثه متقاربة، و أرجو

أنه لا بأس به، وقال أحمد: ليس بذلك، لم يكن من النقد الجيد.
لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و لم نجد له متابعاً، ولا شاهداً يُحسَّن
الحديث على شرط الترمذي، اللهم إلا ما ذكره السوخري في الدر المنثور (٣٤٧/٥) من
أن للحديث متابع للآخر عن ابن عباس ؓ عند ابن مردويه بنفس المعنى، فعلى هذا
يتجه تحسين الترمذي، و يقع موقعه. و الله أعلم.

الحديث الثالث والثلاثون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الأحزاب)

٣٢١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ
إِسْرَائِيلَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي خَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ
عنها، قَالَتْ: خَطَبَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَدَرْتُ إِلَيْهِ، فَعَدَّرَنِي، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ
تَعَالَى ﴿إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتُ أَجُورَهُنَّ، وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا
أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ، وَبَنَاتِ خَالَكِ، وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ
اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ، وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ الْآيَةَ، قَالَتْ: فَلَمْ
أَكُنْ أَحِلُّ لَهُ لَأَنِّي لَمْ أَهَاجِرْ، كُنْتُ مِنَ الطَّلَقَاءِ .
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ
حَدِيثِ السُّدِّيِّ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن
صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط. و كذا المزني فيما نقله في الأخراف
(١٧٩٩٩).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه الحاكم (١٨٥/٢، ٤٢٠)، و
ابن سعد في الطبقات (١٠٩/٨) من خريق السدي به. قال الحاكم: صحيح الإسناد،
و وافقه الذهبي.

و الحديث في إسناده رجالان متكلم فيهما: السدي إسماعيل بن عبد الرحمن، و

أبو صالح باذام.

أما السُّدِّي؛ فقال الحافظ: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: حسن الحديث، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد: مقارب الحديث، صالح. قال أبو يعلى الخليلي في الإرشاد: أمثل التفاسير تفسير السدي. و تقدم في الحديث (٣٢٨).
و أما أبو صالح؛ فضعيف يرسل، تقدم قريباً في الحديث (٣٣١).
فالحديث إسناده ضعيف؛ إلا أن الذي حمل الترمذي على تحسينه اعتضاد مضمون الحديث من غير هذا الوجه، ففي الحديث أمران:

الأول: خطبة النبي ﷺ أم هانئ، و اعتذارها، وقد وردت عند ابن سعد في الطبقات (١٢٠/٨) من خريق الشعبي مرسلًا، و مراسيل الشعبي صحيحة لدى العلماء، قال العجلي: مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحاً. (تذكرة الحفاظ ١/٧٩).

الثاني: أنها لم تهاجر، و لا تحل للنبي ﷺ من النساء إلا من هاجرن، وهذا التفسير هو الذي مشى عليه الجمهور، وقد ذكر السيوطي آثاراً عديدة في هذا المعنى.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط تلك هي الصواب؛ لا غير.

الحديث الرابع والثلاثون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الأحزاب)

٣٢١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ؓ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَصْنَافِ النِّسَاءِ؛ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ الْمُهَاجِرَاتِ، قَالَ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءَ مِنْ بَعْدُ، وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾، وَأَحَلَّ اللَّهُ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴿وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾، وَحَرَّمَ كُلَّ ذَاتِ دِينٍ

غَيْرَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وَحَرَّمَ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ النِّسَاءِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ بَهْرَامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ، يَذْكُرُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: لَا بَأْسَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ .

اتفقت نسخ الجامع على تحيسنه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥٦٨٣) .
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٣١٨/١)، ١٢٩/٤،
(١٦٤) من خريق عبد الحميد بن بهرام به.

والحديث في إسناده رجالان متكلم فيهما، عبد الحميد بن بهرام، و شهر بن حوشب.

أما عبد الحميد؛ فصدوق، وقال الذهبي في الكاشف: له عن شهر سبعون حديثاً، يسردها متقنة، وثقه أبو داود، وقال في المغني: وثقه ابن معين. قال أبو حاتم: لا يُحتج به، و أحاديثه عن شهر صحاح مثل ما نقل المصنف عن أحمد .
و أما شهر؛ فإضافة إلى ما قال المصنف فيه قال الحافظ في التقریب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، و عن الأثبات المقلوبات، و نقل الترمذي عن البخاري: شهر حسن الحديث، و قوى أمره، قال أحمد: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر. وتقدم الكلام عليه مفصلاً غير مرة، راجع مثلاً الحديث (٢٥٦، ٢٧٦).

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لاعتضاد معناه بما روى عن غير واحد من الصحابة و التابعين رضي الله عنهم، كأبي بن كعب ؓ، و مجاهد، و عكرمة، و الضحاك، و أبي رزين، و أبي صالح، و الحسن، و قتادة، و

السدي.

فأخرج ابن جرير الطبري (٢٩/٢٢) من خريق محمد بن أبي موسى، عن زياد الأنصاري قال: قلت لأبي بن كعب: أرأيت لو أن أزواج النبي ﷺ تُوفَّين، أما كان له أن يتزوج؟ فقال: وما يمنعه من ذلك؟ قال: قلت: قول الله تعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾ فقال: إنما أحل الله له ضرباً من النساء، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ _ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى _ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾، ثم قيل له: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾. وراجع أيضاً التفسير لابن كثير (٤٨٢/٣).
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه و شرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والثلاثون بعد ثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الأحزاب)

٣٢١٦ _ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ حَتَّى أُحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن»، والباقية متفقة على التصحيح، و التحسين معاً، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (١٧٣٨٩).
أخرجه الحميدي (أحمد، (٤١/٦)، و النسائي (النكاح/ ما افترض الله على رسوله ﷺ، و حرمه على خلقه إلخ) بأسانيده عن سفيان. و أحمد (٢٠١/٦) من خريق ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها. و (١٨٠/٦) من خريق ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن عائشة رضي الله عنها.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أبي عمر، فإنه صلوق، وكان فيه غفلة، تقدم ذكره مراراً، راجع مثلاً: الحديث (١٨٢)؛ إلا أنه لم ينفرد، بل توبع من غير واحد، كما

مر في التخریج.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعات لابن أبي عمر، و شاهد له من حديث أم سلمة رضي الله عنها عند ابن أبي حاتم في التفسير كما في التحفة (٥٧/٩).
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السادس و الثلاثون و ثلاث مائة

(التفسير/ باب ومن سورة ص)

٣٢٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ عَبْدُ: هُوَ ابْنُ عَبَّادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَضَ أَبُو خَالِبٍ، فَجَاءَتْهُ قُرَيْشٌ، وَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ وَعِنْدَ أَبِي خَالِبٍ مَجْلِسُ رَجُلٍ، فَقَامَ أَبُو جَهْلٍ؛ كَيْ يَمْنَعَهُ، وَشَكُوهُ إِلَى أَبِي خَالِبٍ، فَقَالَ يَا ابْنَ أَخِي! مَا تُرِيدُ مِنْ قَوْمِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي أُرِيدُ مِنْهُمْ كَلِمَةً وَاحِدَةً، تَدِينُ لَهُمْ بِهَا الْعَرَبُ، وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمُ الْعَجَمُ الْحِزْبِيَّةَ»، قَالَ: كَلِمَةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: «كَلِمَةً وَاحِدَةً»، قَالَ: «يَا عَمَّ! قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَقَالُوا: إِلَهًا وَاحِدًا؟ مَا سَمِعْنَا بِهِذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ، إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ، قَالَ: فَتَنَزَّلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ ﴿ص﴾، وَالْقُرْآنُ ذِي الذِّكْرِ، بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مَا سَمِعْنَا بِهِذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ، إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَ قَالَ: يَحْيَى بْنُ عِمَارَةَ.

حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ نَحْوَهُ عَنِ الْأَعْمَشِ. اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، و نسخة إبراهيم عطوة، و

العارضة: «حسن» فقط، و كذا فيما نقله ابن كثير في التفسير (٢٩/٤)، و أما في نسخة التحفة؛ فـ «حسن صحيح»، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥٦٤٧).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٢٢٧/١)، و النسائي في الكبرى (٢٣٥/٥، ٤٤٢/٦) من خريق يحيى بن سعيد، عن سفيان به.

و أخرجه أحمد (٢٢٨، ٣٦٢)، و النسائي في الكبرى (٤٤٢/٦) من خريق حماد بن أسامة، عن الأعمش، عن عباد بن جعفر، عن سعيد بن جبير، عنه رضي الله عنه.
والحديث رجال إسناده ثقات؛ إلا أبا أحمد الزبيري، قال الحافظ في التقريب: ثقة، ثبت؛ إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، وقال أحمد: كثير الخطأ في حديث سفيان.

و إلا يحيى بن عُمارة، و يقال: ابن عباد، فقال الحافظ في التقريب: مقبول. و قال الذهبي في الكاشف: وثق، يعني: ذكره ابن حبان في الثقات. فالرجل مجهول الحال، يحتاج إلى متابعة.

على أنه قد اختلف في تعيين هذا الرجل، ففي رواية محمود بن غيلان، عن أبي أحمد، عن سفيان: يحيى غير منسوب.

وفي رواية عبد بن حميد، عن أبي أحمد، عن سفيان: يحيى بن عباد.

وفي رواية يحيى بن سعيد، عن سفيان: يحيى بن عُمارة.

فهذا الكلام في أبي أحمد بالنسبة إلى أحاديثه عن سفيان خاصة، و الاختلاف الشديد في تعيين يحيى الراوي عن سعيد بن جبير هو الذي حمل الإمام الترمذي على إنزاله عن رتبة الصحيح، ثم تحسينه بناءً على متابعة أبي أحمد من قبل يحيى بن سعيد في متن الحديث متابعةً تامة. و من قبل حماد بن أسامة، عن الأعمش، عن عباد بن جعفر، عن سعيد متابعةً قاصرةً على خطر فيه؛ أهو رجل آخر، أم يحيى المذكور.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين فقط هي الصواب دون التي فيها التصحيح والتحسين معاً.

الحديث السابع والثلاثون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الزمر)

٣٢٤٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْعَمَ؛ وَقَدْ التَّقَمَ صَاحِبُ الْقَرْنِ الْقَرْنَ، وَحَتَّى جَبَهَتْهُ، وَأَصْعَى سَمْعَهُ؛ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْمَرَ أَنْ يَنْفُخَ، فَيَنْفُخَ»، قَالَ الْمُسْلِمُونَ: فَكَيْفَ تَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «قُولُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، تَوَكَّلْنَا عَلَى اللَّهِ رَبِّنَا». وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: «عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ أَيْضًا عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٢٤٤).
قد سبق إخراجُه من المصنف في (القيامة/ الحشر) من خريق أبي العلاء خالد بن خهمان، عن عطية، عن أبي سعيد رضي الله عنه، وفي هذا الإسناد رجالان تكلم العلماء فيهما: ابن أبي عمر، و عطية العوفي.

أما ابن أبي عمر؛ فصدوق، فيه غفلة، تقدم ذكره مراراً، راجع مثلاً: الحديث (١٨٢)؛ إلا أنه لم ينفرد بالحديث، بل توبع من غير واحد.
و أما عطية العوفي فصدوق يخطئ كثيراً، فيحتاج الإسناد إلى عاضد، تقدمت دراسته مفصلة مع ذكر المتابعات، والشواهد لا حاجة بنا إلى إعادة ذلك، فراجع الحديث (٢٤٧).
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثامن والثلاثون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الزمر)

٣٢٤٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا

سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَسْلَمَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ بَشْرِ بْنِ شَعَافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ أَغْرَابِي يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الصُّورُ قَالَ قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ .

اتفقت هنا نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٦٠٨). وقد سبق إخراجها من المصنف في (القيامة/ الصور) من خريق سويد بن نصر، عن عبد الله، عن سليمان التيمي به.، و اختلفت هناك نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية و التحفة: «حسن صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، وكذا نقله المنذري في المختصر (السنة/ خلق الجنة و النار). والحديث رجاله كلهم ثقات، و لم نهتد إلى وجه يوجب حطه من درجة الصحيح، و قال الحاكم (٤٣٦/٢): صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، قلنا: نعم؛ ولا سيما وللحديث شواهد، تقدمت دراسته، راجع الحديث (٢٤٦).

فالظاهر أن الصحيح من حكم الترمذي على هذا الحديث؛ التصحيح والتحسين معاً، لا التحسين فقط.

الحديث التاسع والثلاثون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة السجدة)

٣٢٤٩ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ كُنْتُ مُسْتَرًّا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَجَاءَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، كَثِيرٌ شَحْمٌ بَطُونُهُمْ، قَلِيلٌ فِقْهُ قُلُوبُهُمْ، قُرَشِيٌّ، وَخَتَنَاهُ ثَقَفِيَّانَ، أَوْ ثَقَفِيٌّ، وَخَتَنَاهُ قُرَشِيَّانَ، فَتَكَلَّمُوا بِكَلَامٍ لَمْ أَفْهَمُهُ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتُرُونَ أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ كَلَامَنَا هَذَا؟ فَقَالَ الْآخَرُ: إِنَّا إِذَا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا؛ سَمِعَهُ، وَإِذَا لَمْ نَرْفَعْ أَصْوَاتَنَا؛ لَمْ يَسْمَعْهُ، فَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا؛ سَمِعَهُ كُلُّهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ

وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ» إِلَى قَوْلِهِ «فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ» .
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ،
 عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العاضة: «حسن صحيح»،
 والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (٩٣٩٧) .

أخرجه أحمد (٣٨١/١، ٤٢٦، ٤٤٢) و الطبراني في الكبير (١١٣/١٠) من
 خريق أبي معاوية . و الطبراني (١١٣/١٠) من خريق علي بن مسهر. كلاهما عن
 الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود رضي الله عنه .

و أخرجه أحمد (٤٠٨/١، ٤٤٢، ٤٤٣)، و مسلم (التوبة/ خفض الصوت
 بالذكر) بأسانيد من خريق سفیان. و الطبراني (١١٣/١٠) من خريق قطبة بن عبد
 العزيز. كلاهما عن الأعمش، عن عمارة بن عمير الليثي، عن وهب بن ربيعة، عنه
رضي الله عنه .

و أخرجه الطبراني (١١٤/١٠) من خريق زيد بن أبي أنيسة، عن الأعمش، عن
 أبي الضحى، عن مسروق، عنه رضي الله عنه .

و أخرجه الطبراني (١١٤/١٠) من خريق المسعودي، عن الأعمش، عن أبي
 وائل، عنه رضي الله عنه .

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن الذي حمل أبا عيسى على حطه من درجة
 الصحيح هو الاضطراب في إسناده على الأعمش، و أشار ذلك بإيراده من خريق
 سفیان، عن الأعمش، عن عمارة، عن وهب. و قد اتضح جلياً بتخريجنا لطرق
 الحديث.

ولعل الأعمش هو الذي أصيب بالشك في إسناده، فرواه تارةً هذا، و تارةً ذاك،
 و القرينة على ذلك ما أخرجه الطبراني بإسناده عن قبيصة، عن قطبة، قال: قال فلان

للأعمش: حَدَّثَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: « كُنْتُ مُسْتَتِرًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ ». إِنْ سَفِيَانٌ يُحَدِّثُ بِهَ عِنْدَكَ: عَنْ عِمَارَةَ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ رِبِيعَةَ، قَالَ: فَفَهِمَهُمُ الْأَعْمَشَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: هُوَ كَمَا قَالَ سَفِيَانٌ.

فالحاصل أن حديث الأعمش هذا معلول لا يليق به التصحيح، و لكن حسنه الإمام الترمذي لجيئه من غير هذا الوجه من خريق منصور، عن مجاهد، عن أبي معمر، عنه ﷺ عند المصنف، و البخاري (التفسير/ حم السجدة)، و مسلم في الموضع المذكور، وليس فيه علة، لذلك وصفه المصنف بـ «حسن صحيح»، و وصف حديث الأعمش هذا بـ «حسن» فقط.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الأربعون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الأحقاف)

٣٢٥٧ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِبِيعَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى مَخِيلَةً؛ أَقْبَلَ، وَأَدْبَرَ، فَإِذَا مَطَرَتْ؛ سُرِّيَ عَنْهُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا أَذْرِي لَعَلَّهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ؛ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمَطِّرُنَا﴾». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٧٣٨٦).

أخرجه أحمد (٢٤٠/٦)، و البخاري (بدء الخلق/ وهو الذي أرسل الرياح بشراً)، و مسلم (الاستسقاء/ الخوف برؤية السحاب إلخ)، و ابن ماجه (الدعاء/ ما يدعو به الرجل إذا

رأى السحاب)، و النسائي في الكبرى (٤٥٩/٦) بأسانيدهم المختلفة من خريق ابن جريج. و مسلم في الموضع المذكور بإسناده من خريق جعفر بن محمد. كلاهما عن عطاء به. و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: عبد الرحمن بن الأسود، و محمد بن ربيعة، و ابن جريج.

أما عبد الرحمن؛ فقال الحافظ في التقريب: مقبول، و لم ينقل في التهذيبين فيه قالة جرح، و لا تعديل.

و أما محمد بن ربيعة؛ فقال الحافظ: صدوق. وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال الأزدي: فيه لين، و نظر. و أما ابن جريج؛ فهو و إن كان ثقة فقيهاً فاضلاً، لكنه يدلّس، و يرسل (تقريب) و قال الدارقطني: شرالتدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلا سمعه من مجروح، و عده الحافظ في أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم ما لم يصرحوا بالتحديث، ولكن قال أحمد: أثبت الناس في عطاء.

فمن أجل هؤلاء نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و لكن حسنه الإمام الترمذي لمتابعة كل من هؤلاء، فقد روى عن ابن جريج كثيرون: معاذ بن معاذ، و مكّي بن إبراهيم، و ابن وهب، و حفص بن غياث، كما تابع ابن جريج جعفر بن محمد، و خاؤس عن عطاء.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والأربعون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة النجم)

٣٢٨٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَلَقَدْ رَأَهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾، ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾، ﴿فَكَانَ قَابَ

قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ .
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦٥٦٣).
 أخرجه أحمد (٢٢٣/١)، ومسلم (الإيمان/ معنى قول الله: ولقد رآه نزلة
 أخرى)، والنسائي في الكبرى (٤٧٢/٦) بأسانيدهم من خريق أبي العالية، عن ابن
 عباس ؓ، وفيه: رآه بفؤاده مرتين».

وأخرجه المصنف في نفس الباب من خريق الحكم بن أبان، وسماك. وأحمد
 (٢٨٥/١) من خريق قتادة. ثلاثتهم عن عكرمة عنه ؓ نحوه.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا محمد بن عمرو بن علقمة، قال الحافظ:
 صدوق، له أوهام، قال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة
 ذلك؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى:
 عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ؓ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو
 شيخ.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الإمام بناءً على متابعات كثيرة له كما
 سبق في التخريج، وبناءً على ما له من شاهد من حديث كعب ؓ عنده في نفس
 الباب من خريق الشعبي قال: لقي ابن عباس كعبا ؓ بعرفة، فسأله عن شيء، فكبر؛
 حتى جاوبته الجبال، فقال ابن عباس: إنا بنو هاشم، فقال كعب: إن الله قسم رؤيته
 وكلامه بين محمد وموسى، فكلّم موسى مرتين، ورآه محمد مرتين. الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثاني والأربعون وثلاث مائة

(التفسير/ باب ومن سورة النجم)

٣٢٨١ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ أَبِي رَزْمَةَ،
 وَأَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سَمَّاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: ﴿مَا

كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى، قَالَ: رَأَاهُ بِقَلْبِهِ .
قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦١٢١).
وقد مر تخريج الحديث بطرقه في الحديث السابق.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سماك بن حرب، فقال الحافظ فيه: صدوق،
روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وثقه ابن
معين، وضعفه شعبة، وقال أحمد: مضطرب الحديث. استشهد به البخاري .
فنزل الإسناد عن درجة الصحة لا محالة، ومع ذلك حسنه الإمام الترمذي بناءً
على ما له من المتابعات، والشواهد، سبق ذكرها في الحديث السابق.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثالث والأربعون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة النجم)

٣٢٨٢ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ،
عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: قُلْتُ
لَأَبِي ذَرٍّ عليه السلام: لَوْ أَذْرَكْتُ النَّبِيَّ ﷺ؛ لَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: عَمَّا كُنْتَ تَسْأَلُهُ؟ قُلْتُ:
أَسْأَلُهُ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَ: قَدْ سَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «نُورٌ، أَنَّى أَرَاهُ» .
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف
(١١٩٣٨).

أخرجه أحمد (١٥٧/٥، ١٧٠، ١٧٥)، ومسلم (الإيمان/ معنى قول الله: و
لقد رآه نزلة أخرى) من خريق يزيد بن إبراهيم. وأحمد (٥١٤٧)، ومسلم في الموضع
المذكور من خريق همام. وأيضاً مسلم في الموضع المذكور من خريق هشام
الدستوائي. ثلاثتهم عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا يزيد بن إبراهيم، قال الحافظ: ثقة، ثبت؛ إلا في روايته عن قتادة، ففيها لين. وقال ابن عدي: وإنما أنكرت أحاديث رواها عن قتادة.

قلنا: و ههنا يروي عن قتادة، فلأجل ذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما رأى له من متابعات سبقت ذكرها في التخريج .
على أن الحديث يشهد له حديث عائشة رضي الله عنها عند المصنف في الباب، و البخاري (التفسير/ النجم)، و مسلم في الموضع المذكور، قال مسروق: دخلت على عائشة رضي الله عنها، فقلت: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد تكلمت بشيء، قفَّ له شعري، قلت: رويداً ثم قرأت: ﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾، فقالت: أين يذهب بك؟ إنما هو جبريل . الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الرابع والأربعون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة المجادلة)

٣٢٩٩ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ _ الْمَعْنَى وَاحِدٌ _ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا قَدْ أُوتِيتُ مِنْ جَمَاعِ النِّسَاءِ مَا لَمْ يُؤْتَ غَيْرِي، فَلَمَّا دَخَلَ رَمَضَانُ؛ تَظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي؛ حَتَّى يَنْسَلِخَ رَمَضَانُ فَرَقًا مِنْ أَنْ أُصِيبَ مِنْهَا فِي لَيْلَتِي، فَأَتَتَابَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُدْرِكَنِي النَّهَارُ؛ وَأَنَا لَا أَقْدِرُ أَنْ أَنْزِعَ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَخْدُمُنِي ذَاتَ لَيْلَةٍ؛ إِذْ تَكَشَّفَ لِي مِنْهَا شَيْءٌ، فَوَثَبْتُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ؛ غَدَوْتُ عَلَى قَوْمِي، فَأَخْبَرْتُهُمْ خَبْرِي، فَقُلْتُ: انْطَلِقُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأُخْبِرَهُ بِأَمْرِي، فَقَالُوا: لَا، وَاللَّهِ! لَا نَفْعُ، نَتَخَوَّفُ أَنْ يَنْزَلَ فِينَا قُرْآنٌ، أَوْ يَقُولَ

فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَةً يَبْقَى عَلَيْنَا عَارُهَا، وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ، فَاصْنَعْ مَا بَدَا لَكَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ خَبْرِي، فَقَالَ: «أَنْتَ بِذَاكَ؟»، قُلْتُ: أَنَا بِذَاكَ، قَالَ: «أَنْتَ بِذَاكَ؟»، قُلْتُ: أَنَا بِذَاكَ، وَهِيَ أَنَا ذَا، فَأَمَضَ فِي حُكْمِ اللَّهِ؛ فَأَتَنِي صَاحِبُ لَدَلِكِ، قَالَ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»، قَالَ: فَضَرَبْتُ صَفْحَةَ عُنُقِي بِيَدِي، فَقُلْتُ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا، قَالَ: «صُمْ شَهْرَيْنِ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَهَلْ أَصَابَنِي مَا أَصَابَنِي إِلَّا فِي الصَّيَامِ، قَالَ: «فَلْخُجِعْ سِتِّينَ مِسْكِينًا»، قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! لَقَدْ بَتْنَا لَيْلَتَنَا هَذِهِ وَحَشَى، مَا لَنَا عَشَاءٌ، قَالَ: «اذْهَبْ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ، فَقُلْ لَهُ؛ فَلْيَدْفَعْهَا إِلَيْكَ، فَلْخُجِعْ عَنْكَ مِنْهَا وَسَقَا سِتِّينَ مِسْكِينًا، ثُمَّ اسْتَعِنْ بِسَائِرِهِ عَلَيْكَ، وَعَلَى عِيَالِكَ»، قَالَ: فَارْجَعْتُ إِلَى قَوْمِي، فَقُلْتُ: وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الضُّيْقَ، وَسُوءَ الرَّأْيِ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّعَةَ، وَالْبَرَكََةَ، أَمَرَ لِي بِصَدَقَتِكُمْ، فَادْفَعُوهَا إِلَيَّ، فَدَفَعُوهَا إِلَيَّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: سُلَيْمَانُ بْنُ يُسَارٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ، قَالَ: وَيُقَالُ: سَلَمَةُ ابْنُ صَخْرٍ، وَيُقَالُ: سَلَمَانُ بْنُ صَخْرٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ وَهِيَ امْرَأَةُ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٥٥٥)،

و كذا المنذري في المختصر (٢٣٠/٢).

أخرجه أحمد (٣٧/٤، ٤٣٦/٥)، والدارمي (٢٢٧٨)، و أبو داود (الطلاق/ في الظهار)، و ابن ماجه (الطلاق/ الظهار)، و ابن خزيمة (٢٣٧٨) بأسانيدهم المختلفة من خريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو. و أحمد (٣٧/٤) من خريق إسحاق بن أبي فروة. و أبو داود في الموضع المذكور من خريق ابن لهيعة، وابن الحارث.

ثلاثتهم عن بُكير بن عبد الله. كلاهما _ محمد بن عمرو، و بكير _ عن سليمان بن يسار به.

و تقدم إخراجهم من المصنف (الطلاق/ كفارة الظهار) من خريق أبي سلمة، عن محمد بن عبد الرحمن أن سلمان بن صخر الأنصاري جعل امرأته إلخ مراسلاً.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا محمد بن إسحاق؛ فهو صدوق، مدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل. وقال الذهبي في الكاشف: اختلف الاحتجاج به، و حديثه حسن، و قد صححه جماعة. اهـ.

على أن هناك علة أخرى، و هي الانقطاع بين سليمان بن يسار، و سلمة بن صخر؛ فإن سليمان لم يسمع من سلمة بن صخر كما نقل ذلك المصنف عن الإمام البخاري.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه عن صاحب القصة _ كما سبق في التخريج _ و لما يشهد له:

حديث خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها عند أبي داود (الموضع المذكور) نحوه. قال أبو داود: هذا أصح من حديث يحيى بن آدم، يعني: الحديث الذي قبله في السنن؛ حديث سلمان بن صخر.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والأربعون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة الممتحنة)

٣٣٠٧ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ شَهْرَ بْنَ حَوْشَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أُمُّ سَلَمَةَ الْأَنْصَارِيَّةُ

رضي الله عنها قالت: قالت امرأة من النسوة: ما هذا المعروف الذي لا ينبغي لنا أن نعصيك فيه؟ قال: «لا تئخن»، قلت: يا رسول الله! إن بني فلان قد أسعدوني على عمي، ولا بد لي من قضائهن، فأبى علي، فأتيته مراراً، فأذن لي في قضائهن، فلم أتح بعد قضائهن، ولا على غيره؛ حتى الساعة، ولم يبق من النسوة امرأة؛ إلا وقد ناحت غيري.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وفيه عن أم عطية رضي الله عنها. قال عبد بن حميد: أم سلمة الأنصارية هي أسماء بنت يزيد بن السكن. اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختها الهندية، و إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن» فقط، و في التحفة: «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٥٧٦٩).

أخرجه أحمد (٣٢٠/٦)، وابن ماجه (الجنائز/ النهي عن النياحة) مختصراً من خريق وكيع. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا شهر بن حوشب، فقال الحافظ في التقریب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، وقال الذهبي في الكاشف: عن شعبة: لقيت شهراً، فلم أعتد به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أحمد: روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسناً.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما يشهد له من حديث أم عطية رضي الله عنها عند البخاري (الجنائز/ ما ينهى عن النوح، و البكاء)، و (التفسير/ «إذا جاءك المؤمنات يبائعنك»)، و مسلم (الجنائز/ التشديد في النياحة)، و أبو داود (الجنائز/ النوح)، و النسائي (البيعة/ بيعة النساء) قالت أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع البيعة ألا ننوح فما وفت منا امرأة إلا خمس أم سليم وأم العلاء وابنة أبي سبرة امرأة معاذ أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ. فتسحين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث السادس والأربعون وثلاث مائة

(التفسير/ باب و من سورة التكاثر)

٣٣٥٦ _ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَلْخَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ثُمَّ لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾؛ قَالَ الزُّبَيْرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَيُّ النَّعِيمِ نُسْأَلُ عَنْهُ؟ وَإِنَّمَا هُمَا الْأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ، وَالْمَاءُ؟ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ سَيَكُونُ».

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٦٢٥).
أخرجه الحميدي (٦١)، و أحمد (١٦٤/١)، و ابن ماجه (الزهد/ معيشة أصحاب النبي عليه السلام) بأسانيدهم من خريق سفيان، عن محمد بن عمرو به.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أبي عمر، و محمد بن عمرو بن علقمة.
أما ابن أبي عمر؛ فصدوق، فيه غفلة، تقدم ذكره مراراً، راجع مثلاً: الحديث (١٨٢)؛ إلا أنه لم ينفرد، بل توبع من غير واحد .
و أما محمد بن عمرو بن علقمة، فقال الحافظ: صدوق، له أوهام، قال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ. قال النسائي: ليس به بأس. تقدم مراراً، انظر مثلاً حديث: (٣٢١، ٣٤١).
فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة عليه السلام عند الترمذي في نفس الباب من خريق أبي بكر بن عياش، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عليه السلام قال: لما نزلت هذه الآية ﴿ثُمَّ لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾؛ قال الناس: يا رسول الله! عن أي النعيم نسأل؟، فإنما هما الأسودان، والعدو حاضر، وسيوفنا على عواتقنا، قال: «إن ذلك سيكون».
وقال: وحديث ابن عيينة عن محمد بن عمرو عندي أصح من هذا، وسفيان بن عيينة أحفظ، وأصح حديثاً، من أبي بكر بن عياش. وأخرجه النسائي في الكبرى (٥٢١/٦)

من خريق عبد الملك، عن أبي سلمة، عنه عليه السلام، و زاد فيه «الظل البارد».

٢ _ حديث محمود بن لبيد عليه السلام عند أحمد (٤٢٩/٥) نحوه، وقال الهيثمي في المجمع (١٤٢/٧): فيه محمد بن عمرو بن علقمة، وحديثه حسن، و فيه ضعف لسوء حفظه، و بقية رجاله رجال الصحيح.

٣ _ حديث أبي عسيب عليه السلام عند أحمد (١٩٨٤٠) قال: خرج رسول الله ﷺ ليلاً فمر بي، فدعاني إليه، فخرجت، ثم مر بأبي بكر عليه السلام، فدعاه، فخرج إليه، ثم مر بعمر عليه السلام، فدعاه، فخرج إليه، فانطلق؛ حتى دخل حائطاً لبعض الأنصار، فقال لصاحب الحائط: ألخعنا بسراً، فجاء بعدق، فوضعه، فأكل رسول الله ﷺ، وأصحابه، ثم دعا بماء بارد، فشرب، فقال: «لتسألن عن هذا يوم القيامة»، قال: فأخذ عمر العذق، فضرب به الأرض؛ حتى تناثر البسر قبل رسول الله ﷺ، ثم قال: يا رسول الله! أئنا لمستولون عن هذا يوم القيامة؟ قال: «نعم؛ إلا من ثلاث: خرقة لف بها الرجل عورته، أو كسرة سد بها جوعته، أو حجر يتدخل فيه من الحر والقر».

٤ _ حديث جابر عليه السلام عند أحمد (٣٣٨/٣) قال: أتاني النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، فلخعمتهم رُخْباً، وأسقيتهم ماءً، فقال النبي ﷺ: «هذا من النعيم الذي تسألون عنه». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث السابع والأربعون وثلاث مائة

(الدعوات / باب (٣) بدون ترجمة بعد باب فضل الدعاء،

و باب (٥٩) فضل التسييح، و التكبير، و التهليل، و التحميد)

٣٣٧٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ السَّعْدِيُّ، عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عليه السلام قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قَفَلْنَا؛ أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَكَبَّرَ النَّاسُ تَكْبِيرَةً، وَرَفَعُوا بِهَا أَصْوَاتَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَصَمٍّ، وَلَا غَائِبٍ، هُوَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رُءُوسِ رِحَالِكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ

قَيْسٍ! «أَلَا أَعْلَمُكَ كُنْزًا مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» .
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَأَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلٍّ، وَأَبُو نَعَامَةَ السَّعْدِيُّ
 اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عِيسَى .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه في الموضع الأول من الدعوات؛ ما عدا نسختنا
 الهندية و التحفة؛ فإن الحديث ليس فيهما إلا في الموضع الثاني، وقال الترمذي هناك:
 «حسن صحيح» كما في جميع النسخ، وأما المزني؛ فلم ينقل في الأخراف (٩٠١٧)
 إلا «حسن» فقط.

أخرجه أحمد (٣٩٤/٤، ٤٠٣)، و عبد بن حميد (٥٤٢)، و البخاري (المغازي/
 غزوة ذات القرد)، و (التوحيد/ ما يكره من رفع الصوت إلخ)، و مسلم (الدعوات/
 استحباب فضل الصوت بالذكر)، و أبو داود (الصلاة/ في الاستغفار)، و ابن ماجه
 (الأدب/ ما جاء في لا حول و لا قوة إلا بالله) بأسانيدهم من خريق عاصم الأحول. و
 أحمد (٣٩٩/٤)، و أبو داود في الموضع المذكور بأسانيدهم من خريق ثابت البناني، و
 علي بن زيد، و سعيد الجريري. و أحمد (٤٠٢/٤)، و البخاري (القدر/ لا حول و لا
 قوة إلا بالله)، و مسلم في الموضع المذكور بأسانيدهم من خريق خالد الحذاء. و أحمد
 (٤٠٠/٤، ٤٠٢)، و مسلم في الموضع المذكور بأسانيدهم من خريق عثمان بن
 غياث. و أحمد (٤٠٧/٤)، و البخاري (الدعوات/ لا حول و لا قوة إلا بالله)، و
 مسلم في الموضع المذكور بأسانيدهم من خريق سليمان التيمي. و البخاري (التوحيد/
 «وكان الله سميعاً بصيراً»)، و مسلم في الموضع المذكور بإسناديهما من خريق أيوب.
 ثمانيتهم _ عاصم، و ثابت، و علي بن زيد، و سعيد الجريري، و خالد الحذاء،
 و عثمان بن غياث، و سليمان التيمي، و أيوب _ عن أبي عثمان النهدي به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا نعامه عمرو بن عيسى، قال الحافظ: صدوق
 اختلط، قال ابن معين، و النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، و قال ابن سعد:

كان ضعيفاً، وقال أحمد: ثقة؛ لكنه اختلط قبل موته.
فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمتابعاته الكثيرة السابقة الذكر في التخريج، فقد تابعه عاصم في ثمانية من أصحاب أبي عثمان النهدي مع ما للحديث من شواهد عديدة لا حاجة بنا إلى ذكرها.
فتحسين أبي عيسى بالنسبة إلى هذا الإسناد الخاص واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثامن والأربعون وثلاث مائة

(الدعوات/ باب ما جاء في الدعاء إذا أصبح و إذا أمسى)

٣٣٩١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ، يَقُولُ: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَقُلْ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». وَإِذَا أَمْسَى؛ فَلْيَقُلْ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ التَّشْوُرُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٢٦٩٨)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أحمد (٣٥٤/٢، ٥٢٢)، و النسائي في اليوم و الليلة (٨) بأسانيد من خريق حماد بن سلمة. و البخاري في الأدب المفرد (١١٩٩)، و أبو داود (الأدب/ ما يقول إذا أصبح) من خريق وهيب. و ابن ماجه (الدعاء/ ما يدعو به الرجل إذا أصبح و إذا أمسى) من خريق عبد العزيز بن أبي حازم. ثلاثتهم عن سهيل بن أبي صالح به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سهيل بن أبي صالح، و عبد الله بن جعفر.
أما سهيل بن أبي صالح؛ فصدوق، تغير حفظه بأخرة، قال ابن معين: ليس بحجة، احتج به مسلم، و أخرج له البخاري مقرونا. وقال الترمذي في الصلاة: كان

يعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث .
 و أما عبد الله بن جعفر؛ فقال الحافظ: ضعيف، وقال الذهبي في الكاشف:
 ضعفه، وقال في الميزان: متفق على ضعفه.
 فصار إسناد الحديث ضعيفاً، و مع ذلك حسنه الإمام الترمذي لمتابعة عبد الله بن
 جعفر من قبل حماد، و وهيب، و ابن أبي حازم كما سبق في التخريج.
 على أن للحديث شاهداً أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها عند الطبراني
 في الأوسط (المجموع ١١٢/١٠) مثله، وقال الهيثمي : فيه الحكم بن عبد الله، وهو
 متروك.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث التاسع والأربعون وثلاث مائة

(الدعوات / باب ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه)

٣٣٩٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي
 إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَلَا أَعْلَمُكَ
 كَلِمَاتٍ تَقُولُهَا إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَإِنْ مُتَ مِنْ لَيْلَتِكَ؛ مُتَّ عَلَى
 الْفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ؛ أَصْبَحْتَ؛ وَقَدْ أَصْبَتَ خَيْرًا، تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي
 أَسَلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً
 وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ،
 آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أُنْزِلَتْ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ». قَالَ الْبَرَاءُ: فَقُلْتُ:
 «وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ»، قَالَ: فَطَعَنَ يَدَهُ فِي صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: «وَنَبِيِّكَ
 الَّذِي أُرْسِلْتُ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه.
 وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه، وَرَوَاهُ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ

سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُوْتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ؛ وَأَنْتَ عَلَى وَضُوءٍ».

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن» فقط، و في نسختنا الهندية، و التحفة: «حسن صحيح غريب» و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٨٥٨).

أخرجه الحميدي (٧٢٣)، و النسائي في اليوم و الليلة (٧٧٨) من خريق سفيان بن عيينة. و أحمد (٢٨٥/٤، ٣٠٠)، والدارمي (٢٦٨٦)، و البخاري (الدعوات/ ما يقول إذا نام)، و مسلم (الدعوات/ ما يقول عند النوم)، و النسائي في اليوم و الليلة بأسانيدهم من خريق شعبة. و أخرجه أحمد (٢٩٩/٤)، و ابن ماجه (الدعاء/ ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه)، و النسائي في اليوم و الليلة (٧٧٦) بأسانيدهم من خريق سفيان الثوري. ثلاثتهم عن أبي إسحاق به.

و أخرجه أحمد (٢٩٠/٤)، و البخاري (الطهارة/ فضل من بات على وضوء) و (الدعوات/ إذا بات خاهراً)، و مسلم في الموضع المذكور، و أبو داود (الأدب/ ما يقال عند النوم) بأسانيدهم من خريق سعد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أبي عمر، و أبا إسحاق السبيعي؛ فقد تكلم فيهما، أما ابن أبي عمر؛ فصدوق، كانت فيه غفلة، وقد مر مراراً راجع مثلاً: الحديث (٣١٤)، وقد توبع هنا متابعة تامة، و قاصرة .

و أما أبو إسحاق السبيعي؛ فثقة مكثراً، اختلط بأخرة، و سماع سفيان بن عيينة بعد اختلاخه، قال الأبناسي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، و إنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاخه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عيينة شيئاً. اهـ (من الكواكب النيرات). وقد سبقت ترجمته مراراً، فانظر مثلاً الحديث (٦٦) .

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الإمام الترمذي لما توبع ابن عيينة من غير واحد أمثال الثوري، و شعبة الذين سمعوا من أبي إسحاق قديماً، كما

تويع أبو إسحاق أيضاً من غير واحد كما أشار إلى ذلك المصنف نفسه .
 فرواه عن البراء رضي الله عنه سعد بن عبيدة عند الشيخين، و غيرهما، و هلال بن يساف
 عند النسائي في اليوم و الليلة (٧٧٩)، و الحسن البصري عند أحمد (٣٠٠/٤)، و
 المسيب بن رافع عند البخاري (الدعوات/ النوم على الشق الأيمن)، و الربيع بن البراء
 عند النسائي في اليوم و الليلة (٧٥٩)، و مهاجر أبو الحسن عند النسائي أيضاً (٧٨٧)

على أن للحديث شاهداً من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه عند المصنف في نفس
 الباب نحوه، و قال: حسن غريب من حديث رافع بن خديج .
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها
 التحسين فقط أولى بالصواب .

الحديث الخمسون وثلاث مائة

(الدعوات / باب (٢٠) بدون ترجمة بعد باب الدعاء إذا أوى إلى فراشه)
 ٣٤٠١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ
 سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ عَنْ
 فِرَاشِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ، فَلْيَنْفُضْهُ بِصِنْفَةٍ إِزَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلْفَهُ
 عَلَيْهِ بَعْدُ، فَإِذَا اضْطَجَعَ؛ فَلْيُقِلْ: بِاسْمِكَ رَبِّي؛ وَضَعْتُ جَنِّي، وَبِكَ أَرْفَعُهُ، فَإِنْ
 أَمْسَكَتَ نَفْسِي؛ فَأَرْحَمَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا؛ فَأَحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ
 الصَّالِحِينَ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ؛ فَلْيُقِلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي فِي جَسَدِي، وَرَدَّ عَلَيَّ
 رُوحِي، وَأَذِنَ لِي بِذِكْرِهِ» .

وفي الباب عن جابر، وعائشة رضي الله عنهما .
 قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن .
 وروى بعضهم هذا الحديث، وقال: فلينفضه بداخله إزاره .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٣٠٣٧).

أخرجه أحمد (٢٤٦/٢)، و النسائي في اليوم والليلة (٨٦٦، ٨٩٠) من خريق ابن عجلان. و البخاري (التوحيد/ السؤال بأسماء الله تعالى و الاستعاذة بها) من خريق مالك . و أحمد (٢٨٣/٢، ٢٩٥)، والدارمي (٢٦٨٧)، و ابن ماجه (الدعاء/ ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه)، و النسائي في اليوم و الليلة (٧٩٢، ٧٩٣) بأسانيدهم من خريق عبيد الله بن عمر العمري. ثلاثتهم - ابن عجلان، و مالك، و عبيد الله - عن سعيد المقبري، عنه رحمهم الله.

و أخرجه أحمد (٤٢٢/٢) من خريق يحيى بن سعيد. و (٤٣٢/٢)، و البخاري في الموضع المذكور، و ابو داود (الأدب/ ما يقول عند النوم)، و النسائي في اليوم و الليلة (٧٩١) بأسانيدهم من خريق زهير. و البخاري في الأدب المفرد (١٢١٠)، و مسلم (الدعوات/ ما يقول عند النوم) من خريق عبدة بن سليمان. و البخاري في الأدب المفرد (١٢١٧)، و مسلم في الموضع المذكور من خريق أبي ضمرة أنس بن عياض. أربعتهم - يحيى، زهير، عبدة، أنس - عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عنه رحمهم الله.

قال الإمام البخاري بعد إخراج حديث مالك عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه: تابعه يحيى، وبشر بن الفضل، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وزاد زهير، وأبو ضمرة، وإسماعيل بن زكرياء، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ورواه ابن عجلان عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن أبي عمر، و محمد بن عجلان. أما ابن أبي عمر؛ فصدوق، كانت فيه غفلة، وقد سبق مراراً راجع مثلاً: الحديث (٣١٧، ٣٤٩)، وقد توبع هنا متابعة تامة، و قاصرة . و أما ابن عجلان؛ فهو صدوق؛ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه،

كما نقله المصنف نفسه من قول ابن عجلان: أحاديث سعيد المقبري روى بعضها سعيد عن أبي هريرة، وبعضها عن سعيد، عن رجل، عن أبي هريرة، واختلط عليّ، فجعلتها عن سعيد، عن أبي هريرة عليه السلام. راجع الحديث (٢٨١). ، و راجع لمعرفة المزيد من حال ابن عجلان، الحديث (١٥٠).

هذا، و قد اختلف في إسناد الحديث على سعيد المقبري، فروى بعضهم عنه، عن أبيه، عن أبي هريرة، حينما روى بعضهم عنه، عن أبي هريرة من غير واسطة أبيه، و أما عبيد الله فروى عن سعيد بكلا الوجهين، فالظاهر أن الحديث عند سعيد بالوجهين معاً، ولذلك أخرجه الشيخان بهما معاً، يدل على ذلك قول البخاري المذكور فيما قبل، فلا يضر هذا الاختلاف.

ونظراً إلى حال ابن عجلان من اختلاط أحاديث أبي هريرة عليه، و لاسيما ما كان من رواية سعيد المقبري لم يحكم عليه المصنف بالصحة، بل حسنه لمتابعاته الكثيرة السابقة في التخريج ، و لما له من شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها، ذكره المصنف، ولم نجده، و من حديث جابر عليه السلام عند البزار كما في المجمع (١٢٣/١٠) نحوه، وقال الهيثمي: فيه عمر بن إسماعيل بن مجالد، و هو كذاب. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الحادي والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات/ باب (٢٥) بعد باب في التسبيح و التكبير، والتحميد عند المنام)
 ٣٤١٢ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ الْأَخْمَسِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمُلَائِيُّ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ، يُسَبِّحُ اللَّهُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَحْمَدُهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُكَبِّرُهُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .
وَعَمَرُو بْنُ قَيْسٍ الْمَلَائِيُّ ثِقَةٌ حَافِظٌ، وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ
الْحَكَمِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَرَوَاهُ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنِ الْحَكَمِ، فَرَفَعَهُ .
اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف
(١١١١٥).

أخرجه مسلم (الدعاء/ عدد التسييح بعد التسليم) من خريق مالك بن مغول. و
أيضاً في الموضع المذكور من خريق حمزة الزيات. و أيضاً في الموضع المذكور، و
النسائي (الافتتاح/ نوع آخر من عدد التسييح) من خريق عمرو بن قيس الملائني. و
عبد الرزاق (٢/ ٢٣٥، رقم ٣١٩٣) من خريق الثوري، عن منصور. و أبو نعيم في
المستخرج على صحيح مسلم (٢/ ١٩٥، رقم ١٣٢٦) من خريق سليمان بن حرب،
عن شعبة. خمستهم _ مالك بن مغول، حمزة، عمرو بن قيس، منصور، شعبة _ عن
الحكم بن عتيبة به مرفوعاً.

و أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ٣١، رقم ٢٩٢٥٣) من خريق وكيع. و أبو دادو
الطيالسي (١٠٦٠) كلاهما عن شعبة. و النسائي في اليوم و الليلة (١٥٦)، و ابن أبي
شيبه (٦/ ٣٢، رقم ٢٩٢٥٤) من خريق أبي الأحوص، عن منصور. كلاهما _ شعبة،
و منصور _ عن الحكم به موقوفاً.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أنه قد اختلف في إسناد هذا الحديث رفعاً و
وقفاً، و كل من الرافعين و الواقفين ثقات أثبات، فروى مالك بن مغول، و حمزة
الزيات، و عمرو بن قيس، عن الحكم مرفوعاً عند مسلم و غيره، و روى شعبة، و
منصور عن الحكم فاختلف عليهما، فرواية سليمان بن حرب عن شعبة، عن الحكم،
و رواية سفيان، عن منصور عن الحكم مرفوعاً، حينما جاءت رواية وكيع عن شعبة،
عن الحكم، و رواية أبي الأحوص عن منصور، عن الحكم موقوفاً .

فعل الإمام الترمذي لاحظ هذا الجانب من الاختلاف في إسناد الحديث،

فأعرض عن تصحيحه، ثم حسنه لما رأى له من شواهد تعضده، منها:

- ١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم في الموضع المذكور مثله.
 - ٢ _ حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عند النسائي في المجتبى (الافتتاح) نوع آخر من عدد التسييح) مثله.
 - ٣ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند النسائي في الموضع المذكور مثله مطولاً.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثاني والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات / بَاب مَا يَقُولُ الْعَبْدُ إِذَا مَرَضَ)

٣٤٣٠ _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جُحَادَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنِ الْأَعْرَجِ أَبِي مُسْلِمٍ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ؛ صَدَّقَهُ رَبُّهُ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، وَأَنَا أَكْبَرُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ؛ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ؛ قَالَ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي، لَا شَرِيكَ لِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ؛ قَالَ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، لِي الْمُلْكُ، وَلِي الْحَمْدُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِي»، وَكَانَ يَقُولُ: «مَنْ قَالَهَا فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ؛ لَمْ تَطْعَمَهُ النَّارُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنِ الْأَعْرَجِ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِنَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ شُعْبَةُ.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا .
 اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن غريب»،
 و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٩٦٦).
 أخرجه عبد بن حميد (٩٤٣)، و ابن ماجه (الدعاء/ فضل لا إله إلا الله)،
 والنسائي في الكبرى (١٢/٦) بأسانيدهم من خريق حمزة. و عبد بن حميد (٩٤٤)، و
 النسائي في اليوم و الليلة (٣١) من خريق إسرائيل بن يونس. و النسائي في اليوم و
 الليلة (٣٤٨) من خريق زهير. ثلاثتهم عن أبي إسحاق السبيعي.
 و أخرجه عبد بن حميد (٩٤٥) من خريق إسرائيل، عن أبي جعفر الفراء.
 كلاهما _ أبو إسحاق، و أبو جعفر _ عن الأغر أبي مسلم به مرفوعاً.
 و أخرجه المصنف، و النسائي في اليوم و الليلة (٣٢) من خريق محمد بن جعفر،
 عن شعبة، عن أبي إسحاق موقوفاً .
 و الحديث في إسناده أربعة تكلم العلماء فيهم: سفيان بن وكيع، و إسماعيل بن
 محمد، و عبد الجبار بن عباس، و أبو إسحاق.
 أما سفيان بن وكيع؛ فكان صدوقاً، ابتلي بوراقه، فترك، سبق مراراً، انظر مثلاً
 الحديث (٣٢٩).
 و أما إسماعيل بن محمد؛ فقال الحافظ: صدوق، يهمل، و قال الذهبي في
 الكاشف: صدوق، وقال ابن معين: ليس بذلك.
 و أما عبد الجبار بن العباس؛ فقال الحافظ: صدوق يتشيع، و قال الذهبي:
 شيعي، صدوق، وقال أحمد: أرجو أن لا يكون به بأس.
 و أما أبو إسحاق؛ فثقة مكث، اختلط بأخرة، رُمي بالتدليس، و ضعه الحافظ في
 المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.
 قلنا: ولكن صرح بالتحديث عند عبد بن حميد.
 و علاوةً على الكلام المذكور في هؤلاء قد اختلف في الإسناد رفعاً و وقفاً،

فرواية سائر أصحاب أبي إسحاق عنه مرفوعاً؛ إلا رواية شعبة؛ فموقوفاً.
 فلذلك كله لم يحكم الإمام الترمذي على إسناده الحديث بالصحة، بل حسنه لما رأى
 من أن الحديث قد روى من وجوه كثيرة، عن أبي إسحاق، فتوبع جميع من تكلم فيه دون
 أبي إسحاق، كما توبع أبو إسحاق أيضاً من قبل أبي جعفر الفراء كما سبق في التخريج.
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود. و ما وقع في بعض النسخ
 «حسن غريب»؛ فلا ينافي التحسين؛ فإن الحديث قد تفرد به أبو مسلم الأغر.

الحديث الثالث والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات/ باب ما يقول إذا ودَّع إنساناً)

٣٤٤٥ _ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ
 ابْنُ حُبَابٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ
 رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسَافِرَ، فَأَوْصِنِي، قَالَ: «عَلَيْكَ بِتَقْوَى
 اللَّهِ، وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ»، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى الرَّجُلُ؛ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَخَوِّ لَه
 الْأَرْضَ، وَهَوْنٌ عَلَيْهِ السَّفَرُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف
 (١٢٩٤٦).

أخرجه أحمد (٣٢٥/٢) من خريق روح. و (٣٣١/٢) من خريق عثمان بن عمر.
 و (٤٤٣/٢، ٤٧٦)، و ابن ماجه (الجهاد/ فضل الحرس والتكبير في سبيل الله)، و ابن
 خزيمة (٢٥٦١) بأسانيدهم من خريق وكيع. و النسائي في اليوم والليلة (٥٠٥) من
 خريق أبي خالد الأحمر. أربعتهم - روح، عثمان، وكيع، أبو خالد - عن أسامة بن زيد
 الليثي به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا زيد بن حباب، وأسامة بن زيد الليثي.

أما زيد بن حباب؛ فقال الحافظ: صدوق، يخطئ في حديث الثوري، و قال أحمد: كان صدوقاً كثيراً الخطأ، قال ابن يونس: حسن الحديث، وثقه العجلي، وابن المديني. و أما أسامة بن زيد؛ فقال الحافظ: صدوق يهمل، قال أحمد: ليس بشيء، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، و قال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ثقة، صالح.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمتابعة زيد بن حباب من غير واحد في روايته عن أسامة، ولشاهد له من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند مسلم (الحج/ استحباب الذكر إذا ركب دابته) و عند المصنف (الدعوات/ ما يقول إذا ركب دابة) مطولاً، وفيه: التكبير، و الدعاء لتهوين السفر، و خي بعد الأرض . فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الرابع والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات / باب ما ذكر في دعوة المسافر)

٣٤٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ الصَّوَّافُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ: دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ».

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: «مُسْتَجَابَاتٌ، لَا شَكَّ فِيهِنَّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَأَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ هَذَا الَّذِي رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، يُقَالُ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمُؤَدَّنُ، وَلَا نَعْرِفُ اسْمَهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ غَيْرَ حَدِيثٍ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٤٨٧٣).

أخرجه أحمد (٢/٢٥٨، ٤٣٤، ٤٧٨) و البخاري في الأدب المفرد (٣٢)، و أبو داود (الصلاة/ الدعاء بظهر الغيب)، و ابن ماجه (الدعاء/ دعوة الوالد و دعوة المظلوم) بأسانيدهم من خريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر به. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا جعفر المؤذن، قال الحافظ: مقبول، و قال ابن القطان: مجهول.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لشواهده، منها:

- ١ _ حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عند أحمد (٤/٢٥٤): «ثلاث مستجاب لهم دعوتهم: الوالد، و المسافر، و المظلوم».
 - ٢ _ حديث أنس رضي الله عنه عند البيهقي (٣/٣٤٥) نحوه.
 - ٣ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند مسلم (الحج/ استحباب الذكر إذا ركب دابته)، و الترمذي (الدعوات/..) نحوه.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات/ باب ما يقول إذا ركب دابة)

٣٤٤٧ _ حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَافَرَ، فَارَكِبَ رَاحِلَتَهُ؛ كَبَّرَ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا؛ وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ»، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِي سَفَرِي هَذَا مِنَ الْبَرِّ وَالتَّقْوَى، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا الْمَسِيرَ، وَلَخَوِّنَا بَعْدَ الْأَرْضِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي

الْأَهْلُ، اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا فِي سَفَرِنَا، وَاخْلُفْنَا فِي أَهْلِنَا، وَكَانَ يَقُولُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ: «آيُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن غريب»، والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٧٣٤٨). أخرجه أحمد (١٤٤/٢)، و عبد بن حميد (٨٣٣)، والدارمي (٢٦٧٦) بأسانيدهم من خريق حماد بن سلمة. و أحمد (١٥٠/٢)، و مسلم (الحج/ استحباب الذكر إذا ركب دابة)، و أبو داود (الجهاد/ ما يقول الرجل إذا سافر) بأسانيدهم من خريق ابن جريج. كلاهما - حماد، و ابن جريج - عن أبي الزبير، عن علي بن عبد الله به. و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: حماد بن سلمة، و أبو الزبير، و علي بن عبد الله البارقى.

أما حماد بن سلمة؛ فقال الحافظ: ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، تغير حفظه بأخرة، وقال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين؛ إلا أنه كبير، ساء حفظه، احتج به مسلم، و تركه البخاري. قال النسائي: أثبت أصحاب حماد بن سلمة ابن مهدي، و ابن المبارك، و عبد الوهاب الثقفي. اهـ. وهاهنا يروي عنه ابن المبارك، فلا يضر اختلاجه.

و أما أبو الزبير محمد بن مسلم؛ فهو صدوق؛ إلا أنه يدلّس، و قال أبو حاتم: لا يُحتج به، و عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا يُقبل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماع، و منهم من رُد حديثهم مطلقاً، و منهم من قبلهم بعضهم كأبي الزبير المكي، قلنا: قد صرح بالتحديث هنا عند مسلم .

و أما علي البارقى؛ فقال الحافظ: صدوق، ربما أخطأ، و قال ابن عدي: هو عندي لا بأس به، و قال الذهبي: و هو صحيح، مسلم له في ابن عمر، أخرج له مسلم .

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة لأجل علي البارقي هذا، وقد تفرد به عن ابن عمر رضي الله عنهما، وحسنه الإمام الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ - حديث عبد الله بن سرجس عند الدارمي (٢/٢٢٩)، والنسائي في الكبرى (١٢٨/٦، رقم ١٠٣٣٣) : كان النبي ﷺ إذا سافر يقول: «اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا في سفرنا، واخلفنا في أهلنا، اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر، وكآبة المنقلب، والخور بعد الكور، ودعوة المظلوم، وسوء المنظر في الأهل والمال».

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي في الكبرى (١٢٨/٦، ١٠٣٣٤) نحو حديث عبد الله بن سرجس .

٣ - حديث علي رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب، والنسائي في الكبرى (١٢٩/٦، رقم ١٠٣٣٦) مطولاً من خريق علي بن ربيعة قال: شهدت علياً رضي الله عنه أتى بدابة ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب؛ قال: بسم الله ثلاثاً، فلما استوى على ظهرها؛ قال: الحمد لله، ثم قال: ﴿سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون﴾، ثم قال: الحمد لله ثلاثاً، والله أكبر ثلاثاً، الحديث. وقال: رأيت رسول الله ﷺ صنع كما صنعت.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث السادس والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات/ باب ما يقول إذا هاجت الريح)

٣٤٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى الرِّيحَ؛ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا، وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَخَيْرِ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا فِيهَا، وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف
 (١٧٣٨٥).

أخرجه مسلم (الاستسقاء/ الخوف برؤية الريح و السحاب إلخ)، و النسائي في
 اليوم و الليلة (٩٤٠) من خريق ابن وهب. وأيضاً النسائي (٩٤١) من خريق عثمان
 بن عمر. كلاهما عن ابن جريج به.

و أخرجه أحمد (٤١/٦، ١٣٧)، و أبو داود (الأدب/ ما يقول إذا هاجت
 الريح)، و ابن ماجه (الدعاء/ ما يدعو به الرجل إذا رأى السحاب) بإسانيدهم من
 خريق المقدم بن شريح بن هانئ، عن أبيه، عنها رضي الله عنها نحوه.

و الحديث رجاله في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: عبد الرحمن بن الأسود،
 محمد بن ربيعة، و ابن جريج.

أما عبد الرحمن؛ فقال الحافظ في التقریب: مقبول، و لم يُنقل في التهذيبين فيه
 قالة جرح، و لا تعديل.

و أما محمد بن ربيعة؛ فقال الحافظ: صدوق. وقال ابن معين: لا بأس به، وقال
 أبو حاتم: صالح الحديث. وقال الأزدي: فيه لين، و نظر.

و أما ابن جريج؛ فهو و إن كان ثقة فقيهاً فاضلاً، لكنه يدلّس، و يرسل
 (تقريب) و قال الدارقطني: شرالتدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا
 يدلّس إلا ما سمعه من مجروح، و عده الحافظ في أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين
 الذين لا يحتج بحديثهم ما لم يصرحوا بالتحديث، ولكن قال أحمد: أثبت الناس في
 عطاء.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما توبع كل من هؤلاء، إما
 تامة، و إما قاصرة، ولما للحديث من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي بن كعب ؓ عند المصنف (الفتن/ النهي عن سب الرياح) نحوه . وقال: حسن صحيح.

٢ _ حديث أبي هريرة ؓ عند أبي داود (الأدب/ ما يقول إذا هاجت الريح) نحوه .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث السابع والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات / باب ما يقول إذا أكل خعاماً)

٣٤٥٥ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَجَاءَنَا بِإِنَاءٍ فِيهِ لَبَنٌ، فَشَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ وَأَنَا عَلَى يَمِينِهِ، وَخَالِدٌ عَلَى شِمَالِهِ، فَقَالَ لِي: «الشَّرْبَةُ لَكَ، فَإِنْ شِئْتَ؛ أَثَرْتُ بِهَا خَالِدًا»، فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ أُؤْثِرُ عَلَى سُورِكَ أَحَدًا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَخَعَمَهُ اللَّهُ الطَّعَامَ؛ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَلَخَعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ. وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا؛ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَزِدْنَا مِنْهُ»، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزَى مَكَانَ الطَّعَامِ، وَالشَّرَابِ غَيْرُ اللَّبَنِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

وقد روى بعضهم هذا الحديث عن علي بن زيد، فقال: عن عمر بن حرملة، وقال بعضهم: عمرو بن حرملة، ولا يصح.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦٢٩٨).

أخرجه الحميدي (٤٨٢)، وأحمد (٢٢٠/١) من خريق سفيان. وأحمد

(٢٢٥/١)، و المصنف في الشمائل من خريق إسماعيل بن عليّة. و أحمد (٢٢٥/١) من خريق حماد بن سلمة. و أحمد (٢٨٤/١)، والنسائي في اليوم و الليلة (٢٨٧) من خريق شعبة. و أبو داود (الأشربة/ ما يقول إذا شرب اللبن) من خريق حماد بن زيد. خمستهم عن علي بن زيد، عن عمر بن حرملة، عنه ﷺ .

و أخرجه ابن ماجه (الأخجمة/ اللبن) من إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عنه ﷺ .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا علي بن زيد، و ابن أبي حرملة. أما علي بن زيد؛ فقال الحافظ في التقريب: ضعيف، و قال الذهبي في الكاشف: قال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين، و في المغني: صالح الحديث. قد سبق مراراً، انظر مثلاً: الحديث (٣٢٠) .

و أما عمر بن حرملة فقال الحافظ: مجهول، و قال الذهبي: وثق ، و قال أبو زرعة: لا أعرفه إلا في هذا الحديث .

هذا، و قد اختلف الرواة في تسمية عمر بن حرملة، ففي رواية إسماعيل بن عليّة، و حماد بن سلمة: «عمر بن أبي حرملة»، و اختلفت رواية شعبة، فعند أحمد: «عمر بن حرملة»، وعند النسائي: «عمر بن أبي حرملة»، و في رواية سفيان عند أحمد: «عمر بن حرملة» .

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، و لكن حسنه الإمام الترمذي لمحيته من غير هذا الوجه من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس ﷺ كما سبق في التخريج.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الثامن والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات / الباب الثاني من جامع الدعوات)

٣٤٧٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا رَشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هَانِيٍّ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْجَنْبِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدٌ؛ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّى، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجِلْتَ أَيُّهَا الْمُصَلِّي، إِذَا صَلَّيْتَ، فَقَعَدْتَ؛ فَاحْمَدِ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَصَلِّ عَلَىَّ، ثُمَّ اذْعُهُ»، قَالَ: ثُمَّ صَلَّى رَجُلٌ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّهَا الْمُصَلِّي! اذْعُ؛ تُجَبَّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ حَيَوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي هَانِيٍّ الْخَوْلَانِيِّ، وَأَبُو هَانِيٍّ اسْمُهُ حُمَيْدُ ابْنُ هَانِيٍّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْجَنْبِيُّ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف

(١١٠٣٦).

أخرجه أحمد (١٨/٦)، و أبو داود (الصلاة/ الدعاء)، و ابن خزيمة (٧١٠) بأسانيدهم من خريق حيوة بن شريح. و النسائي (الصلاة/ التمجيد و الصلاة على النبي ﷺ)، و ابن خزيمة (٧٠٩) من خريق عبد الله بن وهب. كلاهما _ حيوة، و ابن وهب _ عن أبي هانئ، عن عمرو بن مالك به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا رشدين بن سعد، فقال الحافظ: ضعيف. وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ، تقدم مراراً، ونقل الترمذي أيضاً تضعيفه عن بعض أهل العلم (الصلاة/ كراهية التخطي يوم الجمعة)، قال ابن يونس: كان صالحاً في دينه، فأدرسته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث.

فصار إسناد الحديث ضعيفاً، و مع ذلك حسنه الإمام الترمذي لمتابعته من قبل ابن وهب، و حيوة كما مر في التخريج.

و لما يشهد له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود (الصلاة/ الدعاء) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث التاسع والخمسون وثلاث مائة

(الدعوات / باب (٧٩) بعد عقد التسبيح باليد)

٣٤٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الثَّقَفِيُّ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ عليه السلام قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «جَوْفَ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَدُبْرَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَابْنِ عُمَرَ عليهما السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرُ الدُّعَاءُ فِيهِ أَفْضَلُ، أَوْ أَرْجَى»، أَوْ نَحْوَ هَذَا.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٧٣٠).
انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه النسائي في اليوم و الليلة (١٠٨) بنفس إسناده المصنف .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ابن جريج؛ فإنه و إن كان ثقة فقيهاً فاضلاً، لكنه يدلّس، و يرسل (تقريب) و قال الدارقطني: شرالتدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلا ما سمعه من مجروح . تقدم مراراً راجع الحديث (٣٥٦) .
و إضافةً إلى ذلك هناك علة أخرى، وهي الانقطاع بين عبد الرحمن بن سابط، و أبي أَمَامَةَ عليه السلام ؛ فقال يحيى بن معين: لم يسمع من سعد بن أبي وقاص، و لا من أبي أَمَامَةَ، هو مرسل، قال الذهبي: ذو مراسيل، فقيه، ثقة .

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما يعضده من شواهد أشار إليها المصنف نفسه، ومنها:

١ - حديث ابن عمر عليهما السلام عند أبي يعلى (٤٨/١٠) بلفظ: نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الليل أجوب؟ قال: «جوف الليل الآخر». قال الهيثمي (١٥٥/١٠):

رجاله رجال الصحيح .

٢ _ حديث أبي ذر رضي الله عنه عند النسائي في الكبرى (٢/٤٧٠، رقم ٤٢١٦) في حديث خويل قال: «خير الليل جوفه» .

٣ _ حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه عند أحمد (٣٨٧/٤) في حديث خويل نحوه .
و أما ما يتعلق باستجابة الدعاء دبر الصلوات فيشهد له أحاديث كثيرة ورد فيها فضل دعوات، أو أذكار خاصة كالتمسيح، و التهليل، و التكبير، أخرج الإمام أبو داود (الصلوة/ ما يقول الرجل إذا سلم) عديداً من ذلك كحديث المغيرة بن شعبة، و عبدالله بن الزبير، و زيد بن أرقم، وأبي هريرة رضي الله عنه.

و كقراءة آية الكرسي من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير كما في المجمع (١٤٨/٢) بلفظ: «من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة كان في ذمة الله إلى الصلاة الأخرى» قال الهيثمي: إسناده حسن .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الستون وثلاث مائة

(الدعوات / باب (٨٧) بعد «عقد التسميح باليد»)

٣٤٤١ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ جُرَيْجٍ النَّهْدِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ رضي الله عنه قَالَ: عَدَّهَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدَيْ، أَوْ فِي يَدِهِ: «التَّسْمِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُهُ، وَالتَّكْبِيرُ يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّوْمُ نِصْفُ الصَّبْرِ، وَالطُّهُورُ نِصْفُ الْإِيمَانِ» .
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢٠٧/٤، ٣٧٠/٥)، و الدارمي (٦٦٠) بأسانيد من خريق شعبة عن أبي إسحاق. و أحمد (٣٦٣/٥) من خريق يونس ابن أبي إسحاق. و أحمد (٣٦٥/٥) من خريق عاصم. ثلاثتهم - أبو إسحاق، و يونس، و عاصم - عن جُرَيّ النهدي به.

و الحديث في رجاله أبو إسحاق، و جُرَيّ بن كليب. أما أبو إسحاق؛ فقال الحافظ: ثقة، مكثر، اختلط بأخرة، والراوي عنه هنا أبو الأحوص، أخرج الشيخان حديث أبي إسحاق من روايته، و كذلك تابعه عن أبي إسحاق شعبة و الثوري كما قال المصنف .

و أما جُرَيّ بن كليب؛ فقال الحافظ في التقریب: مقبول . فنزل الإسناد عن درجة الصحة لمكان جُرَيّ هذا، و حسنه الإمام لما تشهد أحاديث عديدة لكل من معانيه، و الحديث يتعرض لفضل التسبيح، والتحميد، و التكبير، والطهارة، و الصوم، و من تلك الشواهد .

١ - حديث عبد الله بن عمرو ؓ عند المصنف في نفس الباب بلفظ: «التسبيح نصف الميزان، والحمد لله يملؤه، ولا إله إلا الله ليس لها دون الله حجاب؛ حتى تخلص إليه». و قال: حديث غريب، وليس إسناده بالقوي .

٢ - حديث أبي مالك الأشعري ؓ عند مسلم (الطهارة/ فضل الوضوء)، و المصنف في الباب الذي قبله بلفظ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله، والحمد لله تملآن، أو تملأ ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك، أو عليك، كل الناس يغدو، فبايع نفسه، فمعتقها، أو موبقها».

و لفظ البيهقي في السنن (٤٢/١): «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله، والله أكبر تملأ ما بين السماء والأرض، والصوم جنة، والصبر ضياء، والصدقه برهان، والقرآن حجة لك أو عليك» الحديث.

٣ - حديث أبي هريرة ؓ عند ابن ماجه (الصيام/ الصوم زكوة الجسد) بلفظ:

«الصيام نصف الصبر».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الحادي والستون وثلاث مائة

(الدعوات / باب (٩٠) بعد «عقد التسبيح باليد»)

٣٥٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِي كَعْبٍ صَاحِبِ الْحَرِيرِ، حَدَّثَنِي شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، قَالَ: قُلْتُ لَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! مَا كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ؟ قَالَتْ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَائِهِ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ! ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَكْثَرُ دُعَاءِكَ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»؟ قَالَ: «يَا أُمَّ سَلَمَةَ! إِنَّهُ لَيْسَ آدَمِيٌّ إِلَّا؛ وَقَلْبُهُ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، فَمَنْ شَاءَ؛ أَقَامَ، وَمَنْ شَاءَ؛ أَزَاعَ، فَتَلَا مُعَاذٌ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَالتَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ، وَأَنْسٍ، وَجَابِرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، وَنُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف

(١٨١٦٤).

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٢٩٤/٦، ٣٠١)، و عبد بن حميد (١٥٣٤) من خريق عبد الحميد بن بهرام. و أحمد (٣١٥/٦) من خريق أبي كعب صاحب الحرير. كلاهما عن شهر بن حوشب به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا شهر بن حوشب، فقال الحافظ: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، ونقل الترمذي عن البخاري: شهر حسن الحديث، و قوى أمره، قال أحمد: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر. و تقدم الكلام عليه

مفصلاً غير مرة، راجع مثلاً الحديث (٢٥٦، ٢٧٦).

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و لكن حسنه الإمام الترمذي لشواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (٩١/٦، ٢٥٠) مثله . قال الهيثمي في المجمع (٢١٠/٧): فيه صالح بن محمد، وقد وثقه أحمد، ضعفه أكثر الناس، وبقيه رجاله رجال الصحيح.

٢ _ حديث النواس بن سميان ؓ عند ابن ماجه (المقدمة/ فيما أنكرت الجهمية) نحوه.

٣ _ حديث عبد الله بن عمرو ؓ عند مسلم (القدر/ تصريح الله تعالى القلوب كيف شاء) نحوه.

٤ _ حديث جابر ؓ عند أبي يعلى (٢٠٧/٤) نحوه، وقال الهيثمي (١٧٦/١٠): رجاله رجال الصحيح.

٥ _ حديث أنس ؓ عند أبي يعلى (٣٥٩/٦) نحوه، وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثاني والستون وثلاث مائة

(الدعوات / باب (٩٤) بعد «عقد التسبيح باليد»)

٣٥٢٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْوَرْدِ، عَنْ اللَّجْلَاجِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ؓ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ تَمَامَ النُّعْمَةِ، فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ تَمَامُ النُّعْمَةِ؟»، قَالَ: دَعْوَةُ دَعَوْتُ بِهَا أَرْجُو بِهَا الْخَيْرَ، قَالَ: «فَإِنْ مِنْ تَمَامِ النُّعْمَةِ دُخُولَ الْجَنَّةِ وَالْفَوْزَ مِنَ النَّارِ»، وَسَمِعَ رَجُلًا؛ وَهُوَ يَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ، وَالْإِكْرَامِ! فَقَالَ: «قَدْ اسْتَحْيَبَ لَكَ، فَسَلْ» وَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا؛ وَهُوَ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّبْرَ، فَقَالَ: «سَأَلْتَ اللَّهَ الْبَلَاءَ، فَسَلَّهُ الْعَافِيَةَ». حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٣٥٨).

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٢٣١/٥)، و البخاري في الأدب المفرد (٧٢٥) من خريق سفيان. و أحمد (٢٣١/٥) من خريق يزيد بن هارون. و (٢٣٥/٥) من خريق إسماعيل بن إبراهيم. ثلاثتهم - الثوري، يزيد، إسماعيل - عن سعيد الجريري به .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا الورد ثمامة بن حزن، قال الحافظ في التقريب: مقبول، وقال ابن سعد: كان معروفاً قليل الحديث، قال الدارقطني: لم يرو عنه غيره، (أي غير الجريري). فإذا احتاج الرجل إلى عاضد يعضد لحديثه، وقال البزار في مسنده (٨٣/٧): وهذا الحديث لا نعلم له خريقاً عن معاذ إلا هذا الطريق ولا نعلم رواه عن اللجلاج إلا أبو الورد .

لذلك لم يحكم الترمذي على هذا الإسناد بالصحة، و حسنه لما ورد في معنى هذا الحديث من أحاديث، فإن الحديث مقسم إلى ثلاثة أجزاء:

الأول: تفسير تمام النعمة، و أنها الفوز بالجنة، و النجاة من النار. الثاني: سؤال الله عز وجل بـ «يا ذا الجلال و الإكرام»، و أنها أرجى للإجابة. و الثالث: أن سؤال الله الصبر يترتب عليه أن فيه ابتلاءً، فليسأل الإنسان الله العافية.

أما الفوز بالجنة، و النجاة من النار، و أنها هي تمام النعمة؛ فإن ما يطلبه العبد، و يسعى إليه هو ذلك، فمن وفق لذلك فقد زحزح عن النار، و أدخل الجنة، و كل النعم لا تسوى شيئاً مع النجاة من النار و دخول الجنة.

و أما قوله لمن سمعه يقول: يا ذا الجلال و الإكرام: «استجيب لك»؛ فقد ورد

حديث صحيح بمعناه، و هو قوله ﷺ «أَلْطُوا بـ» «يا ذا الجلال و الإكرام» أخرجه الترمذي عن أنس رضي الله عنه قبل هذا باب .

و أما قوله: «سألتَ البلاء» لأنه مترتب عليه، و ناتج عنه؛ فسؤال الله العافية أوسع كما ورد في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند أحمد (٣/١) : «سلوا الله العفو و العافية» .

فنظراً إلى ثبوت معاني الحديث كلها حسنه الإمام الترمذي، و تحسينه واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثالث و الستون و ثلاث مائة

(الدعوات / باب في دعاء المريض)

٣٥٦٥ _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَادَ مَرِيضًا؛ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَذْهِبِ الْبَأْسَ، رَبِّ النَّاسِ، وَاشْفِ، فَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا بِشِفَاؤِكَ شِفَاءً لَا يُعَادِرُ سَقَمًا» .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٠٥٠) .
انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٧٦/١)، و عبد بن حميد (٦٦) بإسناديهما من خريق إسرائيل، عن أبي إسحاق به.

و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: سفيان بن وكيع، و أبو إسحاق، و الحارث بن عبد الله الأعور.

أما سفيان؛ فكان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق سوء، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح، فلم يقبل، فترك حديثه. و تقدم الكلام عليه مراراً، انظر مثلاً الحديث (١٦٤).

و أما أبو إسحاق؛ فثقة مكتر، اختلط بأخرة، و سماع إسرائيل منه بعد

الاختلاط، ومع ذلك أخرج له الشيخان من خريق إسرائيل، وكأن ذلك لما تبينا من صحة ما أخرجنا من خريق إسرائيل . وإضافةً إلى ذلك: إن أبا إسحاق مدلس، وضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، وهم الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد عنعن هنا.

و أما الحارث الأعور؛ فقال الحافظ في التقریب: في حديثه ضعف، وقال الذهبي في الكاشف: لين، قال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وقال الذهبي في الميزان: و حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال؛ فقد احتجَّ به، وقوى أمره، و هذا الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته، و حكاياته، و أما في الحديث النبوي؛ فلا، وكان من أوعية العلم.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و سفيان بن وكيع و إن كان قد توبع؛ لكن تفرد به إسرائيل عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث ولم نجد له متابعا، و إنما حسنه الإمام الترمذي لما له من شواهد، منها :

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (المرضى) / دعاء العائد للمريض)، و مسلم (السلام) استحباب رقية المريض) مثله تماماً.

٢ _ حديث محمد بن حليخ رضي الله عنه عند أحمد (٢٥٩/٤) مثله، و قال الهيثمي في المجمع (١١٢/٥) بعد ما عزاه إلى الطبراني أيضاً: رجال أحمد رجال الصحيح.

٣ _ حديث ميمونة رضي الله عنها عند الطبراني في الكبير و الأسط كما في المجمع (١١٣/٥) نحوه مطولا بقصة، وقال الهيثمي: فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، وقد وثق، وفيه ضعف، و على كل حال إسناده حسن، و سند الأوسط أجود. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الرابع والستون وثلاث مائة (الدعوات / باب ما جاء في العفو و العافية)

٣٥٩٤ _ حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ أَبِي إِيَّاسٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ» قَالُوا: فَمَاذَا نَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «سَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .
وَقَدْ زَادَ يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هَذَا الْحَرْفَ: قَالُوا: فَمَاذَا نَقُولُ؟ قَالَ: «سَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

٣٥٩٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَأَبُو أَحْمَدَ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا رَوَى أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بُرَيْدِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْكُوفِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَهَذَا أَصَحُّ .
اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٥٩٤)،

و المنذري في المختصر (٢٠٨/١).

أخرجه أحمد (١١٩/٣) . و أبو داود (الصلاة/ الدعاء بين الأذان و الإقامة) من خريق محمد بن كثير. و النسائي في اليوم و الليلة (٦٩) من خريق عبد الله بن المبارك. ثلاثتهم _ أحمد، محمد بن كثير، ابن المبارك مع الخمسة المذكورين عند المصنف _ عن سفیان الثوري، عن زيد العمي به .

و أخرجه أحمد (١٥٥/٣، ٢٥٤)، و النسائي في اليوم واللييلة (٦٧)، و ابن خزيمة (٤٢٥، ٤٢٧) بأسانيدهم من خريق إسرائيل عن أبي إسحاق. و أحمد (٢٢٥/٣)، و ابن خزيمة (٤٢٦، ٤٢٧) بأسانيد من خريق يونس بن أبي إسحاق.

كلاهما _ أبو إسحاق، و يونس _ عن بريد بن أبي مريم، عنه عليه السلام.
و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: أبو هشام الرفاعي، و يحيى بن
اليمان، و زيد العمي.
أما أبو هشام؛ فقال الحافظ: ليس بالقوي، و قال البخاري: رأيتهم مجتمعين على
ضعفه.

و أما يحيى بن اليمان؛ فقال الحافظ: صدوق، عابد، يخطئ كثيراً، وقد تغير،
وقال ابن المديني: صدوق، فليج فتغير حفظه، قال ابن نمير: كان سريع الحفظ، سريع
النسيان.

و اما زيد بن أبي الحواري العمي؛ فقال الحافظ في التقریب: ضعيف. و قال
الذهبي في الكاشف: فيه ضعف .

و إضافةً إلى مكان هؤلاء في الإسناد: ههنا علة أخرى أوجبت ضعفاً على
ضعف، وهي مخالفة يحيى بن اليمان لسائر أصحاب سفيان في متن الحديث؛ فإنه زاد
في روايته عن سفيان: «قالوا: فما ذا نقول: قال: «سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة»
بينما رواية الجميع قاصرة على قوله «الدعاء لا يُرد بين الأذان والإقامة»، و تؤيد
روايتهم رواية بريد بن أبي مريم عن أنس عليه السلام مثل ذلك بدون الزيادة، فصارت رواية
يحيى مرجوحة معلولة .

و لكن الإمام قد حسن حديث يحيى بن اليمان هذا للمتابعة المذكورة في أحد
جزئي الحديث، ولاعتضاد جزئه الآخر بأحاديث كثيرة ورد فيها الترغيب في سؤال
الله العفو و العافية، و إن لم يثبت خصوص هذا الدعاء فيما بين الأذان و الإقامة، و
من تلك الأحاديث:

١ _ حديث معاذ عليه السلام السابق قريباً (٣٦٢) وَ سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا؛ وَهُوَ يَقُولُ:
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّبْرَ، فَقَالَ: «سَأَلْتَ اللَّهَ الْبَلَاءَ، فَسَلُّهُ الْعَافِيَةَ»..

٢ _ حديث عبد الله بن جعفر عند الحاكم في المستدرک (٥٦٨/٣)، رقم
٦٤١٧)، وفيه: «سل الله العفو و العافية في الدنيا و الآخرة».

٣ _ حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند أحمد (٣/١) نحوه.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والستون وثلاث مائة

(الدعوات / باب ما جاء في العفو و العافية)

٣٥٩٨ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ سَعْدَانَ الْقُبِّيِّ، عَنْ أَبِي مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مُدَلَّةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ: الصَّائِمُ؛ حَتَّى يُفْطِرَ، وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ؛ يَرْفَعُهَا اللَّهُ فَوْقَ الْعَمَامِ، وَيَفْتَحُ لَهَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ، وَيَقُولُ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي! لَأَنْصُرَنَّكَ؛ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَسَعْدَانُ الْقُبِّيُّ هُوَ سَعْدَانُ بْنُ بِشْرٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَأَبُو عَاصِمٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَبُو مُجَاهِدٍ؛ هُوَ سَعْدُ الطَّائِي، وَأَبُو مُدَلَّةٍ؛ هُوَ مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيُرْوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَتَمَّ مِنْ هَذَا وَلِخَوْلِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف

(١٥٤٥٧).

أخرجه الحميدي (١١٥٠) من خريق سفيان. و أحمد (٣٠٤/٢، ٣٥٠)، و عبد بن حميد (١٤٢٠) بأسانيد من خريق زهير بن معاوية. و أحمد (٤٧٧/٢) من خريق سعدان القبي. و ابن ماجه (الصيام/ الصائم لا تُرد دعوته)، و ابن خزيمة (١٩٠١) بأسانيد من خريق عمرو بن قيس الملائي. أربعتهم _ سفيان، زهير، سعدان، عمرو بن قيس _ عن سعد أبي مجاهد، عن أبي مُدَلَّةٍ به. و رواية زهير عند عبد بن حميد أتم، و لُخول.

و أخرجه المصنف (صفة الجنة / صفة الجنة ونعيمها) من خريق حمزة الزيات، عن زياد الطائي، عنه رحمه الله مطولاً نحوه.

والحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم العلماء فيهم: سعدان بن بشر القبي، و أبو مجاهد، و أبو مُدلة .

أما سعدان بن بشر؛ فقال الحافظ: صدوق، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الحافظ في التهذيب: لا بأس به.

و أما أبو مجاهد؛ فقال الحافظ: لا بأس به، وقال في التهذيب: ذكره ابن حبان في الثقات.

و أما أبو مدلة؛ فقال الحافظ: مقبول، وقال ابن المديني: لا يُعرف اسمه، مجهول، لم يرو عنه غير أبي مجاهد، وقال الذهبي: لا يكاد يُعرف، ذكره ابن حبان في الثقات.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و لا بد له من متابع أو شاهد يعضده، فتوبع سعدان من سفيان، و زهير، و عمرو بن قيس، أما أبو مجاهد، و أبو مدلة فقد حصلت لهما المتابعة من رواية حمزة الزيات، عن زياد الطائي عنه رحمه الله عند المصنف كما سبق في التخريج، وقال الترمذي: ليس إسناده بذاك القوي، و ليس هو عندي بمتصل .

على أن للحديث شاهدين يقويان حديث أبي هريرة هذا:

١ _ حديث أنس رحمه الله عند البيهقي (٣/ ٣٤٥) نحوه .

٢ _ حديث واثلة رحمته الله عند أبي نعيم في الحلية كما في كنز العمال (٢/ ٤٣).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث السادس والستون وثلاث مائة

(الدعوات / باب بعد «باب في العفو و العافية»)

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ

حَسَّانَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُمَسِّي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ؛ لَمْ يَضُرَّهُ حُمَةٌ تِلْكَ اللَّيْلَةَ»، قَالَ سُهَيْلٌ: فَكَانَ أَهْلُنَا تَعْلَمُوهَا، فَكَانُوا يَقُولُونَهَا كُلَّ لَيْلَةٍ، فَلَدِغْتُ جَارِيَةً مِنْهُمْ، فَلَمْ تَجِدْ لَهَا وَجَعًا .
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُهَيْلٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه .

لم نجد هذا الحديث في نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة، و الباقية متفقة على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٢٧٥٣) .

أخرجه أحمد (٢٩٠/٢)، و النسائي في اليوم والليلة (٥٩٠) من خريق هشام بن حسان. و مالك في الموطأ (جامع ما جاء في الطعام والشراب/ ما يؤمر من التعوذ عند النوم) . و أحمد (٣٧٥/٢)، و النسائي في اليوم و الليلة (٥٨٩) من خريق مالك. و ابن ماجه (الطب/ رقية الحية والعقرب) من خريق الثوري. و ابن حبان (٢٩٩/٣)، رقم (١٠٢٢) من خريق جرير بن حازم. و النسائي في اليوم و الليلة (٥٨٨) من خريق حماد. و النسائي أيضاً (٥٩١)، و ابن حبان (٣١٠/٢)، رقم (١٠٣٦) من خريق عبيد الله بن عمر. ستتهم - هشام بن حسان، مالك، سفيان الثوري، جرير، حماد، عبيد الله بن عمر - عن سهيل بن أبي صالح .

و أخرجه مسلم (الذكر والدعاء/ الدعوات والتعوذ) من خريق يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن القعقاع بن حكيم. كلاهما - سهيل، و قعقاع - عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

و أخرجه أبوداود (الطب/ كيف الرقى)، و النسائي في اليوم والليلة (٥٩٤) من خريق زهير. و النسائي أيضاً (٥٩٥) من خريق سفيان. كلاهما عن سهيل بن أبي

صالح، عن أبيه، عن رجل من أسلم . و النسائي أيضاً (٥٩٦) من خريق شعبة، عن سهيل، و أخيه. كلاهما عن أبيهما، عن رجل من أسلم به. و أخرجه النسائي أيضاً (٥٩٧) من خريق إسرائيل، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح مرسلاً.

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تكلم في سهيل بن أبي صالح، قال الحافظ: صدوق، تغير حفظه بأخرة، قال ابن معين: ليس بحجة، احتج به مسلم، و أخرج له البخاري مقروناً. وقال الترمذي في الصلاة: كان يعد سهيل بن أبي صالح ثبناً في الحديث. وقيل: إن مالكا أخذ عنه قبل التغير.

فنظراً إلى حال سهيل في الضبط بالإضافة إلى ما اختلف عليه في الإسناد _ حيث روى مرة عن أبيه، عن أبي هريرة، و مرة: عن أبيه، عن رجل من أسلم، كما اختلف على أبيه أيضاً وصلاً و إرسالاً _ أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما رأى له من المتابعة لسهيل من قبل القعقاع بن حكيم كما سبق في التخريج، ولأبي صالح أيضاً من قبل خارق بن مخاشن في روايته عن أبي هريرة عند النسائي في اليوم و الليلة (٥٩٨، ٥٩٩)، و أبي داود (الطب/ كيف الرقي)، وقال المنذري: في إسناده بقية بن الوليد، وفيه مقال، وقال: أخرجه النسائي بإسناد حسن، ليس فيه بقية. و للحديث شاهد أيضاً عند مسلم (الدعاء/ الدعوات والتعوذ) من حديث خولة بنت حكيم السلمية رضي الله عنها نحوه. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث السابع / الثامن و الستون وثلاث مائة

(المناقب / باب ما جاء في فضل النبي ﷺ)

٣٦٠٧ _ ٣٥٤٠ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ

مُوسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْحَارِثُ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ قُرَيْشًا جَلَسُوا، فَتَذَاكَرُوا أَحْسَابَهُمْ بَيْنَهُمْ، فَجَعَلُوا مَثْلَكَ مَثَلِ نَخْلَةٍ فِي كَبُوءٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِهِمْ، مِنْ خَيْرِ فِرْقَتِهِمْ، وَخَيْرِ الْفِرْقَتَيْنِ، ثُمَّ تَخَيَّرَ الْقَبَائِلَ، فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِ قَبِيلَةٍ، ثُمَّ تَخَيَّرَ الْبُيُوتَ، فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِ بُيُوتِهِمْ، فَأَنَا خَيْرُهُمْ نَفْسًا، وَخَيْرُهُمْ بَيْتًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ هُوَ ابْنُ نُوفَلٍ.

٣٦٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَ الْعَبَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَأَنَّهُ سَمِعَ شَيْئًا، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، فَقَالُوا: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، عَلَيْكَ السَّلَامُ، قَالَ: «أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ، ثُمَّ جَعَلَهُمْ فِرْقَتَيْنِ، فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ فِرْقَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ قَبَائِلَ، فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ قَبِيلَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ بُيُوتًا، فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ بَيْتًا، وَخَيْرِهِمْ نَفْسًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه في الموضعين، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥١٣٠، ١١٢٨٦) سوى نسخة التحفة، فإن فيها في الموضع الثاني «حسن صحيح غريب».

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وقد سبق إخراجه عنده في الدعوات

(باب ٩٧، رقم ٣٥٣٢) بالإسناد الثاني وأخرجه أحمد (١٦٦/٤) من خريق الحسين بن محمد. و الطبراني في الكبير (٢٨٦/٢٠) من خريق محمد بن فضيل. و أيضاً من خريق يزيد بن عطاء. ثلاثتهم عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد المطلب بن ربيعة أن العباس بن عبد المطلب ؑ... الحديث. وفي رواية يزيد بن عطاء: المطلب بن ربيعة.

و أخرجه أحمد (٢١٠/١) من خريق أبي نعيم، عن سفيان، عن يزيد، عن عبد الله بن الحارث، عن المطلب بن وداعة قال قال العباس ؑ. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا يزيد بن أبي زياد في الإسنادين، و ما عدا أبا أحمد الزبيري في الأسناد الثاني.

أما يزيد بن أبي زياد؛ فقال الحافظ: ضعيف، كبر، فتغير، صار يتلقن، و كان شيعياً، وقد مر الكلام عليه مراراً انظر مثلاً: الحديث (٩٢). و أما أبو أحمد؛ فقال الحافظ: ثقة، ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري. قلنا: و هنا يروي عن الثوري.

و علاوة على ذلك قد اختلف في الإسناد على يزيد بن أبي زياد، فروي عنه، عن عبد الله بن الحارث، عن العباس ؑ، و روي عنه عن عبد الله بن ربيعة أو المطلب بن ربيعة، و كلاهما واحد كما قال الحافظ في الإصابة. و روي عنه، عن عبد الله، عن المطلب بن أبي وداعة. ثم اختلف في حديث ابن أبي وداعة، ففي رواية أبي أحمد، عن سفيان، عن يزيد، عن عبد الله، عن ابن أبي وداعة قال: جاء العباس ؑ عند المصنف. و في رواية أبي نعيم، عن سفيان بهذا الإسناد: عن ابن أبي وداعة قال قال العباس .. فلاجل ذلك كله صار إسناده ضعيفاً، ثم حسنه الإمام لمحيته من غير وجه، ولشواهد، منها:

١ _ حديث ابن عمر ؑ عند الحاكم (٨٧/٤) من خريق عمرو بن دينار، عن سالم عن ابن عمر، و من خريق عمرو بن دينار، عن ابن عمر ؑ نحوه. وقال: قد صحت الرواية عن عمرو بن دينار، فإن كان عن سالم؛ فهو غريب صحيح، و إن

كان عن ابن عمر؛ فقد سمع عمرو بن دينار من ابن عمر رضي الله عنه.

٢ _ حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه عند مسلم (الفضائل / نسب النبي ﷺ) و المصنف في نفس الباب نحوه. وقال: حسن صحيح .

٣ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٠٦/٣) مطولاً نحوه، وقال الهيثمي في المجمع (٢١٧/٨): فيه من لم أعرفه. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث التاسع والستون وثلاث مائة

(المناقب / باب فضل النبي ﷺ)

٣٦١٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَثَلِي فِي النَّبِيِّينَ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا، فَأَحْسَنَهَا، وَأَكْمَلَهَا، وَاتَّكَمَلَهَا، وَتَرَكَ مِنْهَا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِالْبَنَاءِ، وَيَعْجَبُونَ مِنْهُ، وَيَقُولُونَ: لَوْ تَمَّ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبَنَةِ! وَأَنَا فِي النَّبِيِّينَ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبَنَةِ». وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ؛ كُنْتُ إِمَامَ النَّبِيِّينَ، وَخَطِيبَهُمْ، وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ، غَيْرُ فَخْرٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة: «حسن، صحيح، غريب»، وفي نسخة إبراهيم عطوة و العارضة: «حسن» فقط بينما نقل المزي في الأخراف (٣٢): «حسن صحيح».

انفرد الإمام الترمذي بإخراج المتن الأول من بين الستة حينما شاركه في الثاني ابن ماجه. أما الأول؛ فأخرجه أحمد (١٣٦/٥)، و عبد بن حميد (١٧٢) من خريق زهير بن محمد. و أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١٣٧/٥) من خريق

سعيد بن سلمة. كلاهما _ زهير، و سعيد _ عن عبد الله بن محمد بن عقيل به .
 و أما الثاني؛ فأخرجه أحمد (١٣٧/٥)، و عبد بن حميد (١٧١)، و ابن ماجه
 (الزهد/ ذكر الشفاعة) بأسانيدهم من خريق عبد الله بن محمد بن عقيل به .
 و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الله بن محمد بن عقيل؛ فقال الحافظ في
 التقريب: صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة. و قال الذهبي في المغني: حسن
 الحديث، احتج به أحمد، و إسحاق، و ختم ترجمته في الميزان بقوله: حديثه في مرتبة الحسن.
 و قال الترمذي نفسه في جامعه: صدوق، وعن البخاري يقول: مقارب الحديث. تقدم
 مراراً، راجع مثلاً: الحديث (٢٤٩).
 فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لشواهد، و من
 شواهد الأول:

- ١ _ حديث جابر ؓ عند البخاري (المنقب/ خاتم النبیین) مثله.
 - ٢ _ حديث أبي هريرة ؓ عنده أيضاً في الموضع المذكور مثله.
 - ٣ _ حديث أبي سعيد ؓ عند أحمد (٩/٣) نحوه .
- و من شواهد الثاني:

- ١ _ حديث أنس ؓ عند الدارمي (المقدمة/ ما أعطي النبي ﷺ من الفضل)، و
 عند المصنف في نفس الباب مطولاً، وفيه: «أنا أولهم خروجاً، و أنا قائدهم إذا وفدوا،
 و أنا خطيبهم إذا أنصتوا، و أنا مشفعهم إذا حبسوا».
- ٢ _ حديث ابن عباس ؓ عند الدارمي في الموضع المذكور مطولاً، وفيه: «ألا
 وأنا حبيب الله؟ ولا فخر، وأنا حامل لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه؛ ولا
 فخر، وأنا أول شافع، وأول مشفع يوم القيامة؛ ولا فخر، وأنا أول من يحرك بخلق
 الجنة؛ ولا فخر، فيفتح الله فيدخلنيها؛ ومعني فقراء المؤمنين؛ ولا فخر، وأنا أكرم
 الأولين والآخرين على الله؛ ولا فخر».

- ٣ _ حديث أبي سعيد الخدري ؓ مطولاً نحوه، وقد مر برقم (٣٢٦).
 فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين

الحديث السبعون وثلاث مائة

(المناقب / باب ما جاء في صفة النبي ﷺ)

٣٦٣٦ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ الْبَرَاءَ رضي الله عنه أَكَانَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: لَا، مِثْلَ الْقَمَرِ .
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة «حسن»، و الباقية متفقة على التصحيح و التحسين معاً، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٨٣٩).

أخرجه أحمد (٢٨١/٤) من خريق أحمد بن عبد الملك. و الدارمي (المقدمة/ حسن النبي ﷺ)، و البخاري (المناقب/ صفة النبي ﷺ) من خريق أبي نعيم. و المصنف في الشمائل أيضاً من خريق حميد بن عبد الرحمن . ثلاثتهم - أحمد بن عبد الملك، أبو نعيم، حميد - عن زهير به .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سفيان بن وكيع، و أبا إسحاق. أما سفيان؛ فكان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراق سوء، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثه، وقال الذهبي: ضعيف. و أما أبو إسحاق، فثقة، مدلس، اختلط بأخرة، و الرواي عنه هنا زهير، سماعه منه بعد ما تغير، ولكن صاحبي الصحيح أخرجا من حديثه من خريق زهير ما قد ثبت صحته عندهما . و سبق مراراً، انظر مثلاً الحديث (٣١٧).

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمتابعة سفيان من غير واحد متابعة قاصرة، و لما له من شاهد، و هو:

حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه عند مسلم (الفضائل/ إثبات خاتم النبوة) مطولاً، وفيه: فقال رجل: وجهه مثل السيف؟ قال: لا، بل كان مثل الشمس، والقمر. الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود. والنسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الحادي والسبعون وثلاث مائة

(المنقب / باب ما جاء في كلام النبي ﷺ)

٣٦٣٩ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أُسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْرُدُ سَرْدَكُمْ هَذَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ بَيْنَهُ فَصْلٌ، يَحْفَظُهُ مَنْ جَلَسَ إِلَيْهِ .

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَقَدْ رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح، والتحسين معاً، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٦٤٠٦).

أخرجه أحمد (١٣٨/٦، ٢٥٧)، و أبو داود (الأدب/ الهدي في الكلام) بأسانيد من خريق أسامة بن زيد. و أحمد (١١٨/٦)، و مسلم (فضائل الصحابة/ فضائل أبي هريرة)، و أبو داود (العلم/ سرد الحديث) بأسانيدهم، و البخاري (المنقب/ صفة النبي ﷺ) تعليقاً من خريق يونس بن يزيد. و الحميدي (٢٤٧)، و البخاري (المنقب/ صفة النبي ﷺ)، و أبو داود في الموضع المذكور من خريق سفيان بن عيينة. ثلاثتهم _ أسامة، و يونس، و سفيان _ عن الزهري به . و مسلم (الزهد/ الثبت في الحديث) من

خريق سفيان بن عيينة، عن هشام به. كلاهما عن عروة به. و الروايات مطولة و مختصرة.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا حميد بن الأسود، و أسامة بن زيد الليثي. أما حميد بن الأسود؛ فقال الحافظ: صدوق يهم قليلاً، وقال الذهبي: ثقة. و أما أسامة بن زيد؛ فقال الحافظ: صدوق يهم، و قال أحمد: ليس بشيء، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، و قال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ثقة صالح.

فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و إنما حسنه الإمام الترمذي لمتابعة كل من حميد بن الأسود، و أسامة من غير واحد كما علم من التخريج. على أن للحديث شاهداً أيضاً من حديث جابر رضي الله عنه عند أبي داود (الأدب/الهدى في الكلام) نحوه، وقال المنذري: الراوي عن جابر مجهول. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثاني والسبعون وثلاث مائة

(المناقب / باب في سِنِ النبي ﷺ)

٣٦٥١ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَوْفِي؛ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ . قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن» فقط، و في نسختنا الهندية: «حسن الإسناد صحيح»، و في التحفة وفيما نقله المزي في الأخراف: «حسن الإسناد صحيح».

أخرجه أحمد (٢٦٦/١، ٢٩٤، ٢٧٩)، و مسلم (الفضائل / كم أقام النبي ﷺ
إلخ) من خريق حماد بن سلمة. و أحمد (٢٩٠)، و مسلم في الموضع المذكور من خريق
يونس بن عبيد. و أحمد (٢٢٣/١، ٣٥٩)، و مسلم في الموضع المذكور، و المصنف
في الشمائل بأسانيدهم من خريق خالد الحذاء. ثلاثتهم _ حماد، يونس، خالد _ عن
عمار مولى بني هاشم به.

و أخرجه أحمد (٢١٥/١)، و ابن سعد (٢٣٦/٢) من خريق علي بن زيد، عن
يوسف بن مهران. كلاهما _ عمار، و يوسف _ عن ابن عباس ؓ.
و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عمار بن أبي عمار، قال الحافظ: صدوق، ربما
أخطأ، و قال الذهبي: وثقوه، و ذكره ابن حبان في الثقات، و قال: كان يخطئ .
فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمتابعته من قبل يوسف
بن مهران في روايته عن ابن عباس ؓ .
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها
التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الثالث والسبعون وثلاث مائة

(المناقب / باب مناقب أبي بكر الصديق ؓ)

٣٦٥٨ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي
حَفْصَةَ، وَالْأَعْمَشِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَهْبَانَ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَكَثِيرُ النَّوَّاءِ كُلِّهِمْ،
عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ
الْعُلَى لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ كَمَا تَرَوْنَ النَّجْمَ الطَّالِعَ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ
وَعُمَرَ مِنْهُمْ، وَأَنْعَمًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ ؓ .

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (٤٢٣٣)

أخرجه أحمد (٢٧/٣، ٥٠، ٦١) و عبد بن حميد (٨٨٧)، و أبو داود (الحروف والقراءات رقم ٣٩٨٧) و ابن ماجه (المقدمة/ فضل أبي بكر ﷺ) بأسانيدهم المختلفة من خريق عطية به. و أخرجه أحمد (٢٦/٣) عن يحيى بن سعيد. و (٦١/٣) عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة. كلاهما عن مجالد، عن أبي الوداك، عنه.

و الحديث في إسناده ستة تكلم العلماء فيهم:

- ١ _ محمد بن فضيل، وهو صدوق، عارف، رُمي بالتشيع .
- ٢ _ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال الحافظ: صدوق، سيئ الحفظ .
- ٣ _ سالم بن أبي حفصة قال الحافظ: صدوق في الحديث؛ إلا أنه شيعي غالي .
- ٤ _ عبد الله بن صهبان الأسدي، قال الحافظ: لين الحديث .
- ٥ _ كثير بن إسماعيل النوء، قال الحافظ: ضعيف.
- ٦ _ عطية بن سعد العوفي، قال الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً، و قال الذهبي في الكاشف: ضعفه. اهـ. وقال ابن معين: صالح، و قال أبو زرعة: لين، و قال أبو حاتم ضعيف يكتب حديثه، كما في التهذيب. و هو مدلس أيضاً، عده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين الذي لا يحتج بحديثهم ما لم يصرحوا بالسماح. وقال: مشهور بالتدليس القبيح.

أما محمد بن فضيل؛ فتوبع من غير واحد في الرواية عن بعض شيوخه المذكورين متابعاً تامة، و أما شيوخه الأربعة المتكلم فيهم؛ فيشد بعضهم بعضاً على أن فيهم الأعمش و غيره من الثقات الذين لم نذكرهم خوفاً من الإخالة.

و أما عطية بن سعد العوفي ؛ فتوبع أيضاً في روايته عن أبي سعيد من قبل أبي الوداك مع ما للحديث من شواهد، منها:

- ١ _ حديث جابر ﷺ عند الطبراني في الكبير (٢٥٤/٢) نحوه. قال الهيثمي في

المجمع (٥٤/٩): فيه الربيع بن سهل لم أعرفه.

٢ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط كما في البحرين (٣٥٤/٣) نحوه، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٣ _ حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (١٣٠/٦) مطولاً نحوه . فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الرابع والسبعون وثلاث مائة

(المناقب / باب في مناقب أبي بكر و عمر كليهما رضي الله عنهما)

٣٦٦٢ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعٍ، وَهُوَ ابْنُ حِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقتدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مَوْلَى لِرَبِيعٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ نَحْوَهُ.

وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يُدَلِّسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَبَّمَا ذَكَرَهُ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَرَبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ زَائِدَةَ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ هِلَالِ مَوْلَى رَبِيعٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

عَنْ رَوَاهُ سَالِمُ الْأَنْعُمِيُّ، كُوفِيٌّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه.
اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٣١٧).
أخرجه الحميدي (٤٤٩). و أحمد (٣٨٢/٥). كلاهما عن سفيان، عن زائدة،
عن عبد الملك بن عمير.

أعاده المصنف في (مناقب عمار بن ياسر)، و أخرجه أحمد (٣٨٥/٥، ٤٠٢)
عن وكيع. و ابن ماجه (المقدمة/ باب فضل أبي بكر رضي الله عنه) من خريق وكيع و مؤمل.
كلاهما عن سفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربيع بن حراش .
و أخرجه المصنف في نفس الباب من خريق وكيع، عن سالم أبي العلاء المرادي،
عن عمرو بن هَرَم. ثلاثتهم _ عبد الملك، و مولى ربيع، و عمرو _ عن ربيع، عنه رضي الله عنه.

و أخرجه أحمد (٣٩٩/٥) عن محمد بن عبيد، عن سالم المرادي، عن عمرو بن
هرم، عن أبي عبد الله، و ربيع بن حراش، عنه رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات ما عدا الحسن بن الصباح، و عبد الملك بن عمير.
أما الحسن بن الصباح ؛ فقال الحافظ في التقریب: صدوق يهيم، وكان عابداً
فاضلاً، و قال الذهبي في الكاشف: أحد الأعلام، قال أحمد: ثقة، صاحب سنة، و قال
أبو حاتم: صدوق، له جلاله عجيبة ببغداد، قال النسائي: ليس بالقوي. قلنا: فالرجل
محتاج إلى المتابعة. وقد توبع هنا.

و أما عبد الملك بن عمير؛ فقال أحمد: ضعيف، يغلط، قال أبو حاتم: تغير
حفظه، و قال ابن معين: مغلط، وقال الحافظ: ثقة، فصيح، تغير حفظه، و ربما
دلس، و وضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لم يحتج الأئمة بهم ما لم
يصرحوا بالسماع .

على أنه قد اختلف على عبد الملك بن عمير، فرؤي عنه: عن ربيع، عن
حذيفة، و روي عنه: عن مولى لربيع و جاء في بعض الروايات مسمى بهلال.

فلأجل ذلك كله نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي للمتابعة، فتوبع الحسن بن الصباح بالحميدي، وأحمد. كما توبع عبد الملك بن عمير بعمر بن هرم .

و أيضاً: للحديث شاهد من حديث ابن مسعود ؓ عند المصنف في مناقب ابن مسعود ؓ مثله .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الخامس والسبعون وثلاث مائة

٣٧٠٣ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ حَزْنِ الْقُشَيْرِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ الدَّارَ حِينَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ عُثْمَانُ ؓ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِصَاحِبَيْكُمْ اللَّذَيْنِ أَلْبَاكُمُ عَلَيَّ، قَالَ: فَجِئَ بِهِمَا، فَكَأَتْهُمَا جَمْلَانِ، أَوْ كَأَتْهُمَا حِمَارَانِ، قَالَ: فَأَشْرَفَ عَلَيْهِمْ عُثْمَانُ ؓ، فَقَالَ: أَنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ وَالْإِسْلَامِ! هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ؛ وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ يُسْتَعَذَّبُ غَيْرَ يَثْرَ رُومَةَ، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي يَثْرَ رُومَةَ، فَيَجْعَلَ دَلْوَهُ مَعَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِخَيْرٍ لَهُ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ؟ فَاشْتَرَيْتَهَا مِنْ صُلْبِ مَالِي، فَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَمْنَعُونَنِي أَنْ أَشْرَبَ؛ حَتَّى أَشْرَبَ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: أَنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ وَالْإِسْلَامِ! هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْمَسْجِدَ ضَاقَ بِأَهْلِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَشْتَرِي بُقْعَةَ آلِ فُلَانٍ، فَيَزِيدُهَا فِي الْمَسْجِدِ بِخَيْرٍ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ؟ فَاشْتَرَيْتَهَا، مِنْ صُلْبِ مَالِي، فَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَمْنَعُونَنِي أَنْ أُصَلِّيَ فِيهَا رَكَعَتَيْنِ، قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: أَنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ وَالْإِسْلَامِ! هَلْ تَعْلَمُونَ أَنِّي جَهَّزْتُ جَيْشَ الْعُسْرَةِ مِنْ مَالِي؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، ثُمَّ

قَالَ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ وَالْإِسْلَامِ! هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَلَى ثَبِيرِ مَكَّةَ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَأَنَا، فَتَحَرَّكَ الْجَبَلُ؛ حَتَّى تَسَاقَطَتْ حِجَارَتُهُ بِالْحَضِيضِ، قَالَ: فَارْكُضْهُ بِرِجْلِهِ، وَقَالَ: «اسْكُنْ ثَبِيرُ؛ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ، وَصِدِّيقٌ، وَشَهِيدَانِ»، قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، شَهِدُوا لِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ أَنِّي شَهِيدٌ ثَلَاثًا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٩٧٨٥). أخرجه النسائي (الأحباس/ وقف المساجد) من خريق سعيد بن عامر. وابن خزيمة (٢٤٩٢) عن إبراهيم بن محمد. كلاهما عن يحيى بن أبي الحجاج. وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٧٤/١) من خريق هلال بن حِق. كلاهما - يحيى، و هلال - عن أبي مسعود الجريري به، عن ثمامة به. وأخرجه أحمد (٥٩/١)، والنسائي في الموضع المذكور من خريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن نحوه. وأخرجه البخاري (الوصايا/ إذا وقف أرضاً أو بئراً و اشترط إلخ) تعليقا، وابن خزيمة (٢٤٩١) من خريق أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي نحوه مختصراً. وأخرجه أحمد (٧٠/١)، والنسائي (الأحباس/ وقف المساجد)، وابن خزيمة (٢٤٨٧) بأسانيدهم من خريق الأحنف بن قيس نحوه. وأخرجه ابن خزيمة (٢٤٩٣) من خريق أبي سعيد مولى أبي أسيد نحوه مختصراً. والحديث في إسناده يحيى بن أبي الحجاج المنقري، وأبي مسعود الجريري تكلم في كل منهما.

أما يحيى بن أبي الحجاج؛ فقال الحافظ: لِيْن الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

و أما الجريري سعيد بن إياس؛ فقال الحافظ: ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، قال ابن حبان: لم يكن اختلاخه فاحشاً . وسماع يحيى بن أبي الحجاج لا يُعرف أقبَل الاختلاط، أم بعده؟

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام للمتابعات، ولما روي قصة مناشدة عثمان رضي الله عنه من غير وجه من رواية أبي سلمة، و الأحنف بن قيس، و أبي عبد الرحمن السلمي، و أبي سعيد مولى أبي أسيد كما سبق في التخريج . فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث السادس و السبعون وثلاث مائة

(المنقب / مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه)

٣٧٤٤ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زَرٍّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَيُقَالُ: الْحَوَارِيُّ هُوَ النَّاصِرُ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: الْحَوَارِيُّ هُوَ النَّاصِرُ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية: «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح والتحسين معاً. و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٠٩٦). انفراد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (١٠٣، ١٠٢، ٨٩/١) بأسانيد من خريق عاصم بن بهدلة، عن زَرٍّ بن حبيش به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عاصم بن بهدلة، قال الحافظ: صدوق، له أوهام، وقال الذهبي: وثق، وقال الدارقطني: في حفظه شيء، و حديثه مضطرب خاصة عن زَرٍّ وأبي وائل .

- فنزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لشواهده، منها:
- ١ - حديث جابر رضي الله عنه عند البخاري (الجهاد/ فضل الطليعة)، و عند مسلم (الفضائل/ فضل خيلحة و الزبير) و المصنف أيضاً في نفس الباب مطولاً، قال رحمه الله: « إن لكل نبي حوارياً، و حوارياً الزبير ».
- ٢ - حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عند أحمد، و الطبراني، و البزار كما في المجمع (١٥١/٩) مثله. و قال الهيثمي : إسناده أحمد المتصل رجاله رجال الصحيح.
- ٣ - حديث عائشة رضي الله عنها عند البزار مثله كما في المجمع (١٥١/٩) وقال الهيثمي: رجاله ثقات.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، و النسخة التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث السابع والسبعون وثلاث مائة

(المنقب / مناقب سعد بن أبي وقاص)

- ٣٧٥٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، سَمِعَا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَاهُ، وَأُمَّهُ لِأَحَدٍ؛ إِلَّا لِسَعْدٍ رضي الله عنه، قَالَ لَهُ يَوْمَ أُحُدٍ: «ارْمِ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»، وَقَالَ لَهُ: «ارْمِ أَيُّهَا الْعَلَامُ الْحَزَوْرُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
- وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ سَعْدٍ رضي الله عنه.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة و العارضة «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح والتحسين معاً، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠١٦).
قد سبق إخراجاه عند المصنف (الأدب/ ما جاء في فداك أبي و أمي) من خريق

إبراهيم بن سعيد، عن سفيان، عن يحيى بن سعيد. و من خريق الحسن بن الصباح، عن سفيان، عن ابن جدعان، و يحيى بن سعيد. كلاهما عن ابن المسيب، عنه عليه السلام، و اتفقت النسخ هناك على: «حسن صحيح».

و لانجد في الإسناد علة توجب حطه من درجة الصحيح؛ فإن ابن جدعان و إن كان ضعيفاً؛ لكنه مقرون يحيى بن سعيد الأنصاري، فأثر له في الإسناد؟ و الظاهر أن الصحيح ههنا أيضاً الحكم بالتصحيح والتحسين معاً.

الحديث الثامن والسبعون وثلاث مائة

(المنقب / باب مناقب أبي الأعور سعيد بن زيد)

٣٧٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَالِمٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى التَّسْعَةِ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَلَوْ شَهِدْتُ عَلَى الْعَاشِرِ؛ لَمْ أَتُمْ، قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحِرَاءَ، فَقَالَ: «ابْتُتْ حِرَاءَ! فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ»، قِيلَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَخَلِيفَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، قِيلَ: فَمَنْ الْعَاشِرُ؟ قَالَ: أَنَا. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، عَنْ الْحُرِّ بْنِ الصَّيَّاحِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤٤٥٩).
أخرجه أحمد (١٨٨/١)، و أبو داود (السنة/ باب في الخلفاء)، و النسائي في فضائل الصحابة (١٠٠، ١٠٦) بأسانيدهم المختلفة من خريق الحر بن الصيَّاح، عن عبد الرحمن بن الأحنس به.

و أخرجه أحمد (١٨٧/١) و أبو داود في الموضع المذكور، و ابن ماجه (المقدمة/ فضائل العشرة) بأسانيدهم من خريق رياح بن الحارث، عنه رحمه الله نحوه.
و أخرجه أحمد (١٨٨، ١٨٩)، و أبو داود، و ابن ماجه في الموضع المذكور و المصنف هنا، بأسانيدهم من خريق عبد الله بن ظالم، عنه رحمه الله نحوه. كما أخرجه المصنف في مناقب عبد الرحمن بن عوف بإسناده من خريق حميد بن عبد الرحمن عنه رحمه الله به .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الرحمن بن الأحنس، قال الحافظ: مستور، و قال الذهبي في المغني: لا يُعرف. و ذكره ابن حبان في الثقات.
لذلك نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام بناءً على ما رأى من أن الحديث قد روي من غير وجه عن سعيد بن زيد، و عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم. فتابع عبد الرحمن بن الأحنس هذا رياح بن الحارث، و حميد بن عبد الرحمن، و عبد الله بن ظالم في روايته عن سعيد بن زيد رحمه الله .
و له شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (الفضائل/ مناقب عثمان رضي الله عنه) نحوه، وليس فيه تمام العشرة.

و حديث ابن عباس رضي الله عنه عند أبي يعلى الموصلي (٣٣٤/٤) نحوه و فيه بعض العشرة. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث التاسع والسبعون وثلاث مائة

(المناقب / مناقب أبي عبيدة رضي الله عنه)

٣٧٩٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ عُمَرُ، نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلٍ. اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٢٧٠٨).

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٤١٩/٢) من خريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي. و البخاري في الأدب المفرد (٣٣٧)، والنسائي في فضائل الصحابة (١٢٦) من خريق عبد العزيز بن أبي حازم. و النسائي أيضاً (١٣٩) من خريق سليمان بن بلال. ثلاثتهم عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عنه ﷺ. و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد العزيز بن محمد، و سهيل بن أبي صالح. أما عبد العزيز؛ فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال الحافظ في المقدمة: وثقه ابن معين، و ابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، و إذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، و إذا حدث من كتب الناس؛ وهم، و كان يقرأ من كتبهم، فيخطئ، وتوبع هنا بسليمان بن بلال، و عبد العزيز بن أبي حازم. و أما سهيل بن أبي صالح؛ فصدوق، تغير حفظه بأخرة، قال ابن معين: ليس بحجة، احتج به مسلم، و أخرج له البخاري مقروناً. وقال الترمذي في الصلاة: كان يعد سهيل بن أبي صالح ثبناً في الحديث.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما له من شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها عند الترمذي في نفس الباب، و عند ابن ماجه (المقدمة/ فضل أبي بكر رضي الله عنه) عن عبد الله بن شقيق، قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: أي أصحابه كان أحب إليه ﷺ قالت: أبو بكر رضي الله عنه، قلت: ثم أيهم؟ قالت: عمر رضي الله عنه، قلت: ثم أيهم؟ قالت: أبو عبيدة رضي الله عنه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثمانون وثلاث مائة

(المناقب / باب مناقب العباس بن عبد المطلب)

٣٧٥٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُغَضَّبًا؛ وَأَنَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «مَا أَغْضَبَكَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَنَا وَلِقْرِيشٍ؟ إِذَا تَلَقَّوْا بَيْنَهُمْ؛ تَلَقَّوْا بِوُجُوهِ مُبَشَّرَةٍ، وَإِذَا لَقُّوْنَا؛ لَقُّوْنَا بِغَيْرِ ذَلِكَ، قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا يَدْخُلُ قَلْبَ رَجُلٍ الْإِيمَانُ؛ حَتَّى يُحِبَّكُمْ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ»، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ آذَى عَمِّي؛ فَقَدْ آذَانِي؛ فَإِنَّمَا عَمُّ الرَّجُلِ صِنُوْ أَبِيهِ».

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية «حسن فقط»، و الباقية متفقة على التصحيح و التحسين معاً، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (١١٢٨٩).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٢٠٧/١، ١٦٥/٤)، و النسائي في الكبرى (فضائل الصحابة/ مناقب العباس بن عبد المطلب) من خريق يزيد بن أبي زياد به .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا يزيد بن أبي زياد؛ حكم عليه الحافظ بالضعف المطلق، و قد تكلم أهل العلم فيه لاختلافه في آخر عمره، و لتشيعه، و قد مر الكلام عليه مراراً، راجع مثلاً: الحديث (٩٢) .

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما يشهد له من أحاديث أخر، منها:

١ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٦٧/١١، رقم ١١١٠٧) :
«استوصوا بعلمي العباس خيراً؛ فإنه بقية آبائي، فإنما عم الرجل صنو أبيه». قال
الهيثمي في المجمع (٢٦٩/٩): فيه عبد الله بن خراش، و هو ضعيف، و وثقه ابن
حبان، وقال: ربما أخطأ، و بقية رجاله وثقوا.

٢ _ حديث عصمة رضي الله عنها عند الطبراني في الكبير (١٨٥/١٧، رقم ٤٩٤) قال:
دخل العباس بن عبد المطلب يوماً المسجد، فنظر إلى الكراهية في وجوه الناس، فرجع
إلى رسول الله ﷺ في بيته، فقال: يا رسول الله! ما لي إذا دخلت المسجد؛ أرى
الكراهية في وجوه الناس؟ فجاء رسول الله ﷺ؛ حتى دخل المسجد، فقال: «يا معشر
الناس! لن تؤمنوا، ولن تكونوا مؤمنين؛ حتى تحبوا عباساً». قال الهيثمي في المجمع
(٢٦٩/٩): فيه الفضل بن المختار، وهو ضعيف .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود، و النسخ التي فيها
التحسين فقط أولى بالصواب .

الحديث الحادي والثمانون وثلاث مائة

(المناقب / باب مناقب العباس بن عبد المطلب)

٣٧٦ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ،
حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو ابْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي
الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه فِي الْعَبَّاسِ رضي الله عنه: «إِنَّ عَمَّ
الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ»، وَكَانَ عُمَرُ رضي الله عنه تَكَلَّمَ فِي صَدَقَتِهِ.
قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن
صحيح»، والباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف
(١٠١١٢).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٩٤/١) من خريق أبي البختري به .

و الحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الانقطاع بين سعيد بن فيروز أبي البختري، و بين علي بن أبي خالب رضي الله عنه، قال العلائي: لم يدرك أبو البختري علياً، و لم يره، و كذلك قال ابن المديني، و البخاري، و أبو زرعة، وغيرهما. وقال ابن سعد: كان أبو البختري كثير الحديث، يرسل حديثه، و يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ، و لم يسمع من كبير أحد، فما كان من حديثه سماعاً؛ فهو حسن، وما كان «عن»؛ فهو ضعيف.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما يشهد له من أحاديث أخرى، منها:

١ _ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (الزكاة/ قول الله تعالى: وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله)، و مسلم (الزكاة/ تقديم الزكاة، و منعها)، و أبي داود (الزكاة/ تعجيل الزكاة)، و المصنف في نفس الباب، و النسائي (الزكاة/ إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق) نحوه .

٢ _ حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث رضي الله عنه السابق آنفاً مع ما فيه من الشواهد.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثاني والثمانون وثلاث مائة

(المنقب/ باب مناقب الحسن و الحسين رضي الله عنهما)

٣٧٧٥ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُسَيْنٌ مِنِّي، وَأَنَا مِنْ حُسَيْنٍ، أَحَبَّ اللَّهُ مَنْ أَحَبَّ حُسَيْنًا، حُسَيْنٌ

سَبْطٌ مِنَ الْأَسْبَاطِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١١٨٥٠).

أخرجه ابن ماجه (المقدمة/ فضل الحسن والحسين) من خريق يحيى بن سليم، و أحمد (١٧٢/٤)، و الحاكم (١٧٧/٣) من خريق وهيب. كلاهما عن عبد الله بن عثمان بن خثيم به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي.

و الحديث في إسناده أربعة رجال تكلم العلماء فيهم: الحسن بن عرفة، و إسماعيل بن عياش، و عبد الله بن عثمان بن خثيم، و سعيد بن أبي راشد.

أما الحسن؛ فقال الحافظ: صدوق، و ثقة ابن معين، و مسلمة بن القاسم. وقال غيرهما: صدوق، و لا بأس به.

و أما إسماعيل بن عياش؛ فهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، و يروى عن غير أهل بلده، تقدم مراراً، راجع مثلاً الحديث (٧١).

و أما عبد الله بن عثمان بن خثيم؛ فصدوق، و ثقة العجلي، والنسائي، و ذكره ابن حبان في الثقات، و قال أبو حاتم: ما به بأس، صالح الحديث، وقال في موضع: ليس بالقوي، و قال النسائي: يحيى بن سعيد القطان لم يترك حديث ابن خثيم، و لا عبد الرحمن؛ إلا أن ابن المديني قال: ابن خثيم منكر الحديث، و كأن علي بن المديني خلق للحديث.

و أما سعيد بن أبي راشد؛ فهو مقبول، و قد تفرد بالحديث عن يعلى بن مرة، وعنه عبد الله بن عثمان.

فلذا نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعة إسماعيل بن عياش بغير واحد في روايته عن ابن خثيم، و لما يشهد له من أحاديث كثيرة دالة على

فضل حسين بن علي ؑ، منها:

١ _ حديث علي بن أبي خالب ؑ عند الطبراني في الكبير (٤٧/٣) قال قال رسول الله ﷺ للحسين بن علي: «من أحب هذا؛ فقد أحبني». قال الهيثمي في الجمع (١٨٦/٩): فيه الحارث الأعور، و هو ضعيف.

٢ _ حديث قرة بن إياس عند البزار كما في الجمع (١٨٠/٩) أن النبي ﷺ قال للحسن والحسين: «إني أحبهما، فأحبهما، أو اللهم إني أحبهما، فأحبهما» قال الهيثمي: فيه زياد بن أبي زياد، وثقه ابن حبان، و قال: يهمل، و بقية رجاله ثقات.

٣ _ حديث أبي هريرة ؑ عند البزار مثله كما في الجمع، (١٨٠/٩)، وقال الهيثمي: إسناده حسن.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الثالث والثمانون وثلاث مائة

(المنقب/ باب مناقب معاذ، و زيد، و أبي، و أبي عبيدة ؑ)

٣٧٩٥ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؑ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ عُمَرُ، نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، نِعَمَ الرَّجُلُ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شِمَّاسٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ ؑ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلٍ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف

(١٢٧٠٨).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و تقدم إخراجه عند المصنف في مناقب

أبي عبيدة مختصراً بنفس الإسناد، و أخرجه أحمد (٤١٩/٢) من خريق عبد العزيز

الدراوردي. و البخاري في الأدب المفرد (٣٣٧)، والنسائي في فضائل الصحابة (١٢٦) من خريق عبد العزيز بن أبي حازم. و النسائي في الكبرى (فضائل الصحابة/ مناقب معاذ بن عمرو بن الجموح) من خريق سليمان ابن بلال. ثلاثتهم عن سهيل بن أبي صالح به .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وسهيل بن أبي صالح.

أما عبد العزيز؛ فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال الحافظ في هدي الساري: وثقه ابن معين، و ابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، و إذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، و إذا حدث من كتب الناس؛ وهم، و كان يقرأ من كتبهم، فيخطئ، وتوبع هنا بسليمان بن بلال، و عبد العزيز بن أبي حازم.

و أما سهيل بن أبي صالح؛ فصدوق، تغير حفظه بأخرة، قال ابن معين: ليس بحجة، احتج به مسلم، و أخرج له البخاري مقرونا. وقال الترمذي في الصلاة: كان يعد سهيل بن أبي صالح ثبناً في الحديث .

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لشواهد تدل على فضل كل من ورد ذكره في هذا الحديث، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند الترمذي في (مناقب أبي عبيدة ؓ)، و عند ابن ماجه (المقدمة/ فضل أبي بكر ؓ) عن عبد الله بن شقيق، قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: أي أصحابه كان أحب إليه ؓ قالت: أبو بكر ؓ، قلت: ثم أيهم؟ قالت: عمر ؓ، قلت: ثم أيهم؟ قالت: أبو عبيدة ؓ.

٢ _ حديث حذيفة بن اليمان ؓ عند البخاري (فضائل الصحابة/ مناقب أبي عبيدة)، و مسلم (الفضائل/ فضائل أبي عبيدة) و المصنف في نفس الباب: قال جاء العاقب والسيد إلى النبي ﷺ، فقالا ابعت معنا أمينا فقال إني «سأبعث معكم أمينا حق أمين»، فأشرف لها الناس، فبعث أبا عبيدة بن الجراح ؓ. وقال: حسن صحيح، وقد روي عن ابن عمر، وأنس ؓ عن النبي ﷺ: «لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة

أبو عبيدة بن الجراح».

٣ _ حديث أنس ؓ عند البخاري (مناقب الأنصار/ مناقب زيد بن ثابت)، و مسلم (فضائل الصحابة/ فضائل أبي بن كعب)، و المصنف في نفس الباب بلفظ: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة، كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، و معاذ بن جبل، و زيد بن ثابت، و أبو زيد. الحديث.

٤ _ حديث ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري ؓ عند الطبراني في الأوسط، و الكبير (٦٦/٢) مطولاً، و فيه: قال رسول الله ﷺ: «ألا ترضى أن تعيش حميداً، و تُقتل شهيداً، و تدخل الجنة؟» قال: بلى؛ يارسول الله! الحديث. قال الهيثمي في المجمع (٣٢١/٩) ما معناه: روي مطولاً و مختصراً، و رجال المختصر ثقات، و في المطول شيخ الطبراني احمد بن محمد بن يحيى ضعفه ابن حبان، و بقية رجاله ثقات.

٥ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي يعلى (٤٣٨٩/٧) قالت: ثلاثة من الأنصار كلهم من بني عبد الأشهل، لم يكن أحد يعتد عليهم فضلاً بعد رسول الله ﷺ: سعد بن معاذ، و أسيد بن حضير، و عباد بن بشر. قال الهيثمي في المجمع (٣١٠/٩): رجاله ثقات؛ إلا أن ابن إسحاق مدلس و هو ثقة.

٦ _ حديث عبد الرحمن بن عوف ؓ عند البخاري (فرض الخمس/ من لم يخمس الأسلاب إلخ)، و مسلم (المغازي/ استحقاق القاتل سلب القتل) بقصة قتل أبي جهل، و فيه قول رسول الله ﷺ: «كلاكما قتله» و قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

الحديث الرابع والثمانون وثلاث مائة

(المناقب/ باب مناقب عمار بن ياسر ؓ)

٣٧٩٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ مَوْلَى لِرَبْعِيٍّ، عَنْ رَبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَذْرِي مَا قَدَرُ بَقَائِي فِيكُمْ، فَاقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي، وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَاهْتَدُوا يَهْدِي عَمَّارٌ، وَمَا حَدَّثَكُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ؛ فَصَدَّقُوهُ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ هِلَالٍ مَوْلَى رَبْعِيٍّ، عَنْ رَبْعِيٍّ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَقَدْ رَوَى سَالِمُ الْمُرَادِيُّ الْكُوفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ، عَنْ رَبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ هَذَا.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٣١٧).
قد سبق من المصنف إخراجه في (مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما) ووتقدم أيضاً في دراستنا هذه، الحديث (٣٧٤)، فسبق هناك إخراجه مع ذكر خرقه.

و في إسناده الحديث هنا عبد الملك بن عمير، و هلال مولى ربعي.

أما عبد الملك بن عمير؛ فمرَّ الكلام عليه فيما سبق .

و أما هلال؛ فقال الحافظ: مقبول، وقال الذهبي في الميزان: ما حدث عنه سوى

عبد الملك بن عمير، ذكره ابن حبان في الثقات .

على أنه قد اختلف في إسناده على عبد الملك بن عمير، فرؤي عنه: عن ربعي،

عن حذيفة، و روي عنه: عن مولى لربعي و جاء في بعض الروايات مسمى بهلال.

فلأجل ذلك كله نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي للمتابعة،

فتابع عبد الملك بن عمير متابعة قاصرة، و هلال متابعة تامة برواية عمرو بن هرم .

و أيضاً: للحديث شاهد من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند المصنف في (مناقب ابن

مسعود رضي الله عنه) قال قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا بالذين من بعدي من أصحابي أبي

بكر، وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود». وقال: هذا حديث حسن غريب.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث الخامس والثمانون وثلاث مائة

(المنقب / باب مناقب أبي ذر الغفاري رضي الله عنه)

٣٨٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَيْرٍ، وَهُوَ أَبُو الْيَقْظَانَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَظَلَّتِ الْخَضِرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الْعَبْرَاءُ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
قَالَ: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٩٥٧).
أخرجه أحمد (١٦٣/٢، ١٧٥، ٢٢٣)، وابن ماجه (المقدمة/ فضل أبي ذر رضي الله عنه)
بأسانيد من خريق عثمان بن عمير أبي اليقظان به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عثمان بن عمير أبو اليقظان، فإنه ضعيف، و اختلط، و كان يدلّس، ويغلو في التشيع، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وقال ابن عبد البر: كلهم ضعفه، لكن قال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه.

لذلك نزل إسناده الحديث إلى درجة الضعف، و حسنه الإمام لما له من شواهد،

منها:

١ - حديث أبي ذر رضي الله عنه عند المصنف في نفس الباب مثله لُحُول منه، وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

٢ - حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند أحمد (١٩٧/٥) مثله. قال الهيثمي في الجمع (٣٢٩/٩) بعد ما عزاه إلى البزار والطبراني أيضاً: فيه علي بن زيد، وقد وثق، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث السادس والثمانون وثلاث مائة

(المناقب/ باب مناقب حذيفة بن اليمان رضي الله عنه)

٣٨١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ عِيسَى، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ زَادَانَ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ اسْتَخْلَفْتَ! قَالَ: «إِنْ اسْتَخْلِفَ عَلَيْكُمْ، فَعَصَيْتُمُوهُ؛ عُذِّبْتُمْ، وَلَكِنْ مَا حَدَّثَكُمْ حُذَيْفَةُ؛ فَصَدَّقُوهُ، وَمَا أَفْرَأَكُمْ عَبْدُ اللَّهِ؛ فَاقْرَءُوهُ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ لِإِسْحَقَ بْنِ عِيسَى: يَقُولُونَ: هَذَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: عَنْ زَادَانَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ حَدِيثُ شَرِيكٍ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٣٢).

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة.

و أخرجه الحاكم (٧٤/٣) من خريق الأسود بن عامر الملقب بشاذان، ثنا شريك بن عبد الله، عن عثمان بن عمير، عن شقيق بن سلمة، عن حذيفة رضي الله عنه، قال: قالوا: يا رسول الله! لو استخلفت علينا! قال: «إِنْ اسْتَخْلَفَ عَلَيْكُمْ خَلِيفَةٌ، فَتَعْصُوهُ؛ يَنْزِلْ بِكُمْ الْعَذَابُ»، قالوا: لو استخلفت علينا أبا بكر، قال: «إِنْ اسْتَخْلَفَهُ عَلَيْكُمْ؛ تَجِدُوهُ قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللَّهِ، ضَعِيفًا فِي جَسَدِهِ» الحديث. وليس فيه: «ما حدثكم حذيفة؛ فصدقوه»

إلخ».

و الحديث في إسناده أربعة رجال تكلم العلماء فيهم:

١ _ إسحاق بن عيسى، قال الحافظ، و أبو حاتم: صدوق، وقال البخاري: مشهور الحديث.

٢ _ شريك بن عبد الله النخعي، قال الحافظ: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. تقدم مراراً، راجع مثلاً: الحديث (١٢١).

٣ _ أبو اليقظان عثمان بن عمير؛ قال الحافظ: ضعيف، تقدم الكلام عليه في الحديث السابق مباشرة.

٤ _ زاذان أبو عبد الله، قال الحافظ: صدوق، يرسل، و فيه شيعية، قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث، وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ كثيراً.

و إضافة إلى هؤلاء اختلف في الحديث سنداً و متناً على شريك، ففي رواية إسحاق بن عيسى هنا: عن شريك، عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن حذيفة. و في رواية الأسود بن عامر بن شاذان عند الحاكم: عن شريك، عن أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه. وكذلك ليس فيما روى الأسود بن عامر قوله: «ما حدثكم حذيفة فصدقه إلخ»، و الأسود هذا ثقة، و أما إسحاق بن عيسى؛ فكان شاكاً في إسناده الحديث كما نقل عنه المصنف.

فلذلك كله نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لورود معناه من خرق أخرى صحيحة، فإن الحديث يدل على شيئين: الأول تصديق حذيفة رضي الله عنه فيما يخبر به، و لاسيما في الفتن التي تقع بعد رسول الله ﷺ لأنه أعلم الناس بها، كما قال هو نفسه: لقد حدثني رسول الله ﷺ ما كان، و ما يكون حتى تقوم الساعة. (الإصابة ٣١٩/١).

الثاني: التمسك بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه، و حيث كان ابن مسعود رضي الله عنه من قراء الصحابة نبه الرسول ﷺ على ذلك في أحاديث كثيرة، منها: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند البخاري (مناقب الأنصار/ مناقب أبي بن كعب) بلفظ: «خذوا القرآن

من أربعة: من عبدالله بن مسعود، و سالم مولى أبي حذيفة، و معاذ بن جبل، و أبي بن كعب رضي الله عنه .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث السابع و الثمانون و ثلاث مائة

(المناقب / باب مناقب أسامة بن زيد رضي الله عنه)

٣٨١٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، قَالَ حَدَّثَ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ جَاءَ عَلِيٌّ، وَالْعَبَّاسُ يَسْتَأْذِنَانِ، فَقَالَا: يَا أُسَامَةُ! اسْتَأْذِنْ لَنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلِيٌّ وَالْعَبَّاسُ يَسْتَأْذِنَانِ، فَقَالَ: أَتَدْرِي مَا جَاءَ بِهِمَا؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، «لَكِنِّي أَدْرِي»، فَأَذِنَ لَهُمَا، فَدَخَلَا، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! حِثْنَاكَ نَسْأَلُكَ أَيُّ أَهْلِكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «فَلِخِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ»، فَقَالَا: مَا حِثْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ أَهْلِكَ، قَالَ: «أَحَبُّ أَهْلِي إِلَيَّ مَنْ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَنْعَمْتُ عَلَيْهِ؛ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ» قَالَا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي خَالِبٍ»، قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! جَعَلْتَ عَمَّكَ آخِرَهُمْ؟ قَالَ: لِأَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه قَدْ سَبَقَكَ بِالْهَجْرَةِ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَكَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (١٢٣).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه الحاكم (٢/ رقم ٣٥٦٢)، و

الضياء المقدسي في المختارة (١٦١/٤) من خريق أبي عوانة، عن عمر بن أبي سلمة به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، فإنه صدوق يخطئ، قال ابن المديني: كان شعبة يضعفه، و قال ابن معين: ليس به بأس، و قال مرةً: ضعيف الحديث، وقال النسائي، و الجوزجاني: ليس بقوي في الحديث، وقال أبوبكر بن خزيمة: لا يحتج بحديثه، و ذكره ابن حبان في الثقات. فلذا نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لورد معناه من خرق آخر صحيحة، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (١٥٦/٦) قالت: لا ينبغي لأحد أن يبغض أسامة بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كان يحب الله، و رسوله؛ فليحب أسامة». قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٢ _ حديث ابن عمر ؓ عند أبي يعلى (٥٥١٨/٩) قال رسول الله ﷺ: «إنه لأحب الناس إليّ كلهم». قال الهيثمي في المجمع (٢٨٦/٩): رجاله رجال الصحيح. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود. و النسخ التي فيها التحسين فقط تلك هي الصواب.

الحديث الثامن والثمانون وثلاث مائة

(المناقب / باب مناقب أبي هريرة ؓ)

٣٨٣٦ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؓ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! أَنْتَ كُنْتَ أَلْزَمَنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَحْفَظْنَا لِحَدِيثِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٥٥٧).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٢/٢)، و الحاكم (٥١٠/٣)، وقال: صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي.

و الحديث رجاله ثقات؛ لانجزم بما ذا أنزله الترمذي عن درجة الصحة، اللهم إلا أن يقال: هناك اثنان يُسمَّيان بالوليد بن عبد الرحمن، أحدهما الوليد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي، و الآخر الوليد بن عبد الرحمن الجُرْشِي، الحمصي، أما الأول فتابعي متأخر، يروى عن كبار التابعين، و الآخر أقدم منه يروي عن غير واحد من الصحابة كأبي أمامة، و ابن عمر، و أبي هريرة، فالأكثرون إلى أن الراوي عن ابن عمر هو الجرشي، وهو ثقة، ولكن الإمام البخاري - رحمه الله يرى - أنهما واحد، فيقول: الوليد بن عبد الرحمن الجرشي، مولى لآل أبي سفيان الأنصاري، قاله شعيب، و أراه الوليد بن أبي مالك .

و معلوم من صنيع الإمام الترمذي أنه متأثر بالإمام البخاري، فيتابعه في عامة أحكامه على الأحاديث، فإن كان هذا؛ فلاشك أن الإسناد منقطع عنده، ثم حسنه لما رأى له من شواهد، منها:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (أول البيوع)، و مسلم (المناقب/ فضل أبي هريرة) أنه قال: إنكم تزعمون أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، و الله الموعود، إني كنت امرأً مسكيناً، ألزم رسول الله ﷺ على ملأ بطني، و كان المهاجرون يشغلهم الصفق في الأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فشهدت من رسول الله ﷺ ذات يوم، و قال: «من يبسط رداءه؛ حتى أقضي مقالتي، ثم يقبضه، فلن ينسى شيئاً مما سمعه، فبسطت بردة كانت عليّ، فو الذي بعثه بالحق! ما نسيت شيئاً سمعته.

فالحديث يدل على أن أبا هريرة رضي الله عنه كان ألزم لرسول الله ﷺ، و أحفظ لحديثه. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود إن شاء الله.

الحديث التاسع والثمانون وثلاث مائة

(المناقب / باب مناقب أنس بن مالك رضي الله عنه)

٣٨٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي خَلْدَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْعَالِيَةِ: سَمِعَ أَنَسٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: خَدَمَهُ عَشْرَ سِنِينَ، وَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ لَهُ بُسْتَانٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ الْفَاكِهَةَ مَرَّتَيْنِ، وَكَانَ فِيهَا رِيحَانٌ، كَانَ يَحْيِي مِنْهُ رِيحُ الْمِسْكِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَأَبُو خَلْدَةَ اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَذْرَكَ أَبُو خَلْدَةَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه وَرَوَى عَنْهُ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، و العارضة، و فيما نقله المزي في الأخراف (٨٣٥): «حسن غريب» وفي نسخة إبراهيم عطوة، و التحفة: «حسن» فقط.

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبي خلدَةَ خالد بن دينار، فقال الحافظ: صدوق، وثقه ابن معين، و ابن سعد، و النسائي، والعجلي، والذهبي، وقال يزيد بن زريع: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا أبو خلدَةَ، فقال له رجل: كان ثقة؟ فقال: كان مأموناً، خياراً، الثقة شعبة وسفيان .

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لما روي نحوه من

غير وجه، والحديث يقرر مسألتين:

الأولى: خدمة أنس رضي الله عنه للنبي ﷺ عشر سنين، و قد وردت آثار صحاح في ذلك، منها حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري (الأدب/ حسن الخلق والسخاء و ما يكره من البخل) قال: خدمت النبي ﷺ عشرًا، فما قال لي: أف، و لا لِمَ صنعت؟ ولا ألا

صنعت.

الثانية: دعاء الرسول ﷺ له، وقد وردت آثار صحاح في ذلك أيضاً، منها: حديث أنس ؓ عند مسلم (المساجد/ جواز الجماعة في النافلة) مطولاً، وفيه: قال أنس: قالت أمي: يا رسول الله! خويدمك أنس، ادع الله له، قال: فدعا لي بكل خير، وكان في آخر ما دعا لي به أن قال: «اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيه». وأخرج الطبراني في الكبير (٢٤٨/١، رقم ٧١٠) من خريق حفصة، عن أنس ؓ قال: فلقد دفنت من صلبى سوى ولد ولدي خمساً وعشرين ومائة، وإن أرضى ليثمر في السنة مرتين، وما في البلد شيء يثمر مرتين غيرها. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود. هذا، وما ورد في بعض النسخ من وصفه بالغرابة أيضاً فلا ينافي التحسين، فإن الحديث لم يروه عن أبي العالية إلا أبو خلدة.

الحديث التسعون وثلاث مائة

(المناقب/ باب فضل فلخمة بنت محمد ﷺ)

٣٨٧١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَلَ عَلَى الْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ، وَعَلِيٍّ، وَفَلَخْمَةَ كِسَاءً، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، وَخَاصَّتِي، أَذْهِبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ، وَخَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً»، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَأَنَا مَعَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وفي الباب عن عمر بن أبي سلمة، وأنس بن مالك، وأبي الحمراء، ومَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، وَعَائِشَةَ ؓ. اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن» و

الباقية متفقة على التصحيح و التحسين معاً، و كذا المزى فيما نقله في الأخراف (١٨١٦٥).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (٢٩٨/٦) من خريق عبد الحميد بن بهرام. و (٣٠٤/٦) من خريق زبيد. و (٣٢٣/٦) من خريق علي بن زيد. ثلاثتهم عن شهر بن حوشب به. و الحاكم (٤١٦/٢) من خريق عطاء بن يسار. و أحمد (٢٩٢/٦) من خريق أبي المعدل عطية الطفاوي، عن أبيه. ثلاثتهم _ شهر، عطاء، والد أبي المعدل _ عن أم سلمة رضي الله عنها.

و الحديث في إسناده رجالان تكلم العلماء فيهما، و بقية رجاله ثقات. الأول: محمد بن عبد الله بن الزبير أبو أحمد الزبيري، الكوفي، فهو ثقة، ثبت، لكنه قد يخطئ في حديث الثوري، و هو يروي هنا عن الثوري، قال أبو حاتم: حافظ للحديث، عابد مجتهد، له أوهام .

الثاني: شهر بن حوشب فهو صدوق، كثير الإرسال و الأوهام، و قد سبق مراراً، راجع مثلاً: الحديث (٣٣١) و هناك نقل الإمام الترمذي عن الإمام أحمد قوله: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب .

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمتابعات له و شواهد، أما المتابعات فتوبع أبو أحمد الزبيري متابعاً قاصرة، و توبع شهر بعطاء بن يسار، و والد أبي المعدل متابعاً تامة؛ كما سبق في التخريج. أما الشواهد؛ فمنها:

١ _ حديث أنس ؓ عند المصنف (التفسير/ سورة الأحزاب) نحوه من خريق علي بن زيد عنه أن رسول الله ﷺ كان يمر بباب فلخمة ستة أشهر، إذا خرج إلى صلاة الفجر؛ يقول: «الصلاة يا أهل البيت، ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾. وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

٢ _ حديث عمر بن أبي سلمة ؓ عند المصنف في الموضع المذكور نحوه، و قال: حديث غريب من حديث عطاء، عن عمر بن أبي سلمة.

- ٣ _ حديث أبي الحمراء رضي الله عنه ذكره السيوطي في الدر المنثور (٣٧٨/٥)، و عزاه لابن مردويه، و ابن جرير، و الطبراني مثل حديث أنس رضي الله عنه.
- ٤ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (الفضائل / من فضائل الحسن والحسين)، والحاكم (١٤٧/٣) نحوه.
- ٥ _ حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه عند الحاكم (١٤٧/٣) نحوه. و قال: صحيح على شرط الشيخين .
- ٦ _ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ذكره السيوطي في الدر المنثور (٣٧٧/٥)، و عزاه لابن مرويه و الخطيب نحو حديث الباب.
- فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث الحادي والتسعون وثلاث مائة

(المناقب / فضل خديجة رضي الله عنها)

- ٣٨٧٦ _ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا حَسَدْتُ أَحَدًا مَا حَسَدْتُ خَدِيجَةَ، وَمَا تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بَعْدَ مَا مَاتَتْ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَشَّرَهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبَ فِيهِ، وَلَا نَصَبَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
- مِنْ قَصَبٍ؛ قَالَ: إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ قَصَبَ اللُّؤْلُؤِ.

اختلفت هنانسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن» فقط، و فيما نقله المزني في الأخراف (١٧١٤٢) : «صحيح» فقط، وفي نسختنا الهندية و التحفة: «حسن صحيح».

أخرجه البخاري (مناقب الأنصار/ تزويج النبي ﷺ خديجة، و فضلها) من خريق الليث، و مسلم (فضائل الصحابة/ فضائل خديجة) من خريق أبي أسامة. و ابن

ماجه (النكاح/ الغيرة) من خريق عبدة بن سليمان، و النسائي في الكبرى (المناقب/ مناقب خديجة) من خريق الفضل بن موسى. كلهم عن هشام بن عروة به .
و الحديث رجاله كلهم ثقات، و لم يظهر لنا فيه علة، و قد روي من خرق،
فهو حسن صحيح كما جاء في أكثر النسخ .

الحديث الثاني والتسعون وثلاث مائة

(المناقب/ فضل عائشة رضي الله عنها)

٣٨٨٢ _ حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ
الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ
لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ، فَقُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَبَرَكَاتُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: حسن فقط، و
الباقية متفقة على التصحيح فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٧٧٢٧).
أخرجه أحمد (٥٥/٦، ١١٢)، و البخاري (الاستيذان/ إذا قال: فلان يقرئك
السلام)، و مسلم (الفضائل/ فضل عائشة رضي الله عنها)، و أبو داود (الأدب/ باب
في الرجل يقول: فلان يقرئك السلام)، و ابن ماجه (الأدب/ رد السلام) بأسانيدهم
من خريق زكريا بن أبي زائدة به .

و الحديث رجاله كلهم ثقات، من رجال الصحيح، و لم نطلع فيه على علة
توجب حطه من درجة الصحيح، فالحديث إسناده صحيح بلا ريب، و أخرجه
أصحاب الصحيح، فالنسخ التي فيها التصحيح أولى بالصواب.

الحديث الثالث والتسعون وثلاث مائة

(المناقب / فضل عائشة رضي الله عنها)

٣٨٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ هُوَ أَبُو خُوَالَةَ الْأَنْصَارِيُّ، الْمَدَنِيُّ، ثِقَةٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح، و التحسين معاً، و كذا المزني فيما نقله في الأخراف (٩٧٠). أخرج البخاري (فضائل الصحابة/ فضل عائشة رضي الله عنها)، و مسلم (فضائل الصحابة/ فضل عائشة رضي الله عنها)، و ابن ماجه (الأخجمة/ فضل الثريد على الطعام) بأسانيدهم من خريق أبي خُوَالَةَ الأنصاري . و الحديث رجاله كلهم ثقات، و لم يظهر لنا فيه علة توجب نزوله عن درجة الصحيح، و له شواهد أيضاً، منها:

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها عند النسائي (عشرة النساء/ حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض)، و أحمد (١٥٩/٦) مثله.
- ٢ - حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عند المصنف (الأخجمة/ فضل الثريد) مثله.

فالحديث حسن صحيح، بلا ريب، و النسخ التي فيها التحسين و التصحيح أولى بالصواب.

الحديث الرابع والتسعون وثلاث مائة

(المناقب / فضل عائشة رضي الله عنها)

٣٨٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ غَالِبٍ: أَنَّ رَجُلًا نَالَ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: اغْرُبْ مَقْبُوحًا، مَبْهُوحًا، أَتُؤْذِي حَبِيبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن» فقط، والباقية متفقة على التصحيح والتحسين معاً، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٣٦٤). انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أبو داود الطيالسي (٩٠/٣) من خريق شعبة عن أبي إسحاق به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا إسحاق السبيعي، وعمرو بن غالب. أما أبو إسحاق السبيعي؛ فإنه وإن كان ثقة، لكنه مدلس، من المرتبة الثالثة، و اختلط أيضاً، لكن الراوي عنه شعبة و سفيان، وسماعهما منه قديم، و أما تدليسه؛ فكفيناها أيضاً، فقال البيهقي في المعرفة: رُوينا عن شعبة قال: كفيتمكم تدليس ثلاثة: الأعمش، و أبي إسحاق، و قتادة، قال الحافظ: هذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من خريق شعبة دلت على السماع؛ و لو كانت معننة. (بخيمات المدلسين كما في قواعد علوم الحديث ص ١٦٠).

و أما عمرو بن غالب؛ فقال الحافظ: مقبول، و وثقه النسائي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الميزان: ما حدث عنه سوى أبي إسحاق، قال ابن البرقي: كوفي مجهول، احتملت روايته لرواية أبي إسحاق عنه. قلنا: فالرجل يحتاج إلى عاضد للاحتجاج بروايته.

لذلك نزل إسناده الحديث عن درجة الصحة، وإنما حسنه الإمام الترمذي لما يشهد له من أحاديث كثيرة، صحيحة تدل على أن عائشة رضي الله عنها كانت أحب الناس إلى رسول الله ﷺ، كحديث عمرو بن العاص، وأنس، وعمار بن ياسر ؓ أخرجه المصنف نفسه في الباب لا حاجة بنا إلى ذكرها.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الخامس والتسعون وثلاث مائة

(المناقب / فضل عائشة رضي الله عنها)

٣٨٨٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُيَاشٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ ؓ يَقُولُ: هِيَ زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ، يَعْنِي عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ؓ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن» فقط، و الباقية متفقة على التصحيح، و التحسين معاً، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٠٣٥٦).

أخرجه البخاري (الفتن / باب ١٨ بدون ترجمة) من خريق أبي بكر بن عياش به .

و الحديث رجاله ثقات؛ و لم تظهر لنا فيه علة، و له شواهد أيضاً، منها:

١ _ ما رواه البخاري (المناقب / فضل عائشة رضي الله عنها) من خريق أبي وائل قال: لما بعث علي عماراً و الحسن إلى الكوفة ليستنفرهم؛ خطب عمار ؓ ،

فقال: إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا و الآخرة، ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه، أو إياها.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند ابن حبان (١١/٩) أن النبي ﷺ قال لها: «أما ترضين أن تكوني زوجتي في الدنيا و الآخرة؟» قلت: بلى؛ والله! قال: «فأنت زوجتي في الدنيا و الآخرة».

فالحديث حسن صحيح، والنسخ التي فيها التصحيح و التحسين معاً أولى بالصواب.

الحديث السادس و التسعون و ثلاث مائة

(المناقب / فضائل أبي بن كعب)

٣٨٩٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وَقَرَأَ فِيهَا: «إِنَّ ذَاتَ الدِّينِ عِنْدَ اللَّهِ الْخَفِيَّةُ الْمُسْلِمَةُ، لَا الْيَهُودِيَّةُ، وَلَا النَّصْرَانِيَّةُ، وَلَا الْمَجُوسِيَّةُ، مَنْ يَعْمَلْ خَيْرًا؛ فَلَنْ يُكْفَرَهُ»، وَقَرَأَ عَلَيْهِ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِيًا مِنْ مَالٍ؛ لَا يَبْتَغَى إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَانِيًا؛ لَا يَبْتَغَى إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ؛ إِلَّا تُرَابٌ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَزَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ».

وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ».

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن» فقط، و
الباقية متفقة على التصحيح، و التحسين معاً، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٢١).
أخرجه أحمد (١٣١/٥، ١٣٢) من خريق شعبة، عن عاصم بن بهدلة به.

و أخرجه البخاري (مناقب الأنصار/ مناقب أبي بن كعب)، و مسلم (صلاة
المسافرين/ استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل)، و أحمد (١٣٠/٣، ١٣٧،
١٨٥)، و عبد بن حميد (١١٩٣) بأسانيدهم من خريق قتادة، عن أنس ؓ مثل ما
أشار إليه المصنف، ولفظه: أن النبي ﷺ قال لأبي ؓ: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك
﴿لم يكن الذين كفروا﴾»، قال: و سمانى لك؟ قال: «نعم»، فبكى .

و أخرجه الحاكم (٣٠٤/٣) من خريق عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن
أبيه، عن أبي بن كعب ؓ مثل ما أشار إليه المصنف .

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عاصم بن بهدلة، قال الحافظ: صدوق، له
أوهام، وقال الذهبي: وثق، وقال الدارقطني: فيه عندي شيء، و حديثه مضطرب
خاصةً عن زر، وأبي وائل. و قال الذهبي في الميزان: حسن الحديث.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لورود
معناه من خرق أخرى صحيحة، كما سبق من حديث أنس، و عبد الرحمن بن أبزى
عن أبي في قراءة رسول الله ﷺ على أبي بن كعب ﴿لم يكن الذين كفروا﴾.

و يشهد له حديث ابن عباس ؓ عند أحمد (رقم ٢٠١٩٤) قال: جاء رجل إلى
عمر ؓ يسأله، فجعل ينظر إلى رأسه مرة، وإلى رجله أخرى، هل يرى عليه من
البؤس شيئاً، ثم قال له عمر: كم مالك؟ قال: أربعون من الإبل، قال ابن عباس:
فقلت: صدق الله، ورسوله: لو كان لابن آدم واديان من ذهب؛ لابتغى الثالث، ولا
يملاً جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب، فقال عمر ؓ: ما هذا؟
فقلت: هكذا أقرأنيها أبي، قال: فمر بنا إليه، قال: فجاء إلى أبي، فقال: ما يقول هذا؟
قال أبي: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، قال: أفأثبتها؟ فأثبتها .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

الحديث السابع والتسعون وثلاث مائة

(المناقب / فضل الأنصار و قریش)

٣٨٩٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ؛ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ». وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَوْ سَلَكَ الْأَنْصَارُ وَادِيًا، أَوْ شِعْبًا؛ لَكُنْتُ مَعَ الْأَنْصَارِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٣).
انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه أحمد (١٣٧/٥)، و عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١٣٨/٥) من خريق زهير بن محمد. و أحمد (١٣٧/٥، ١٣٨) من خريق عبيد الله بن عمرو. كلاهما عن عبد الله بن محمد بن عقال به.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الله بن محمد بن عقال؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة. و قال الذهبي في المغني: حسن الحديث، احتج به أحمد، و إسحاق، و ختم ترجمته في الميزان بقوله: حديثه في مرتبة الحسن. و قال الترمذي نفسه في جامعه: صدوق، وعن البخاري يقول: مقارب الحديث.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لشواهد، منها:

١ _ حديث عبد الله بن زيد بن زيد بن عاصم عليه السلام عند أحمد (٢٤/٤) نحوه مطولاً.

٢ _ حديث أبي هريرة عليه السلام عند أحمد (٣١٥/٢، ٤١٠، ٤١٤) نحوه.

٣ _ حديث أبي بكر الصديق عليه السلام عند أحمد (٥/١) نحوه مطولاً.

٤ _ حديث أبي سعيد الخدري عليه السلام عند أحمد (٥٧/٣، ٦٧) نحوه مطولاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الثامن والتسعون وثلاث مائة

(المناقب / باب فضل الأنصار و قریش)

٣٩٠٤ _ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا! إِنَّ عَيْتِي الَّتِي آوَى إِلَيْهَا أَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّ كَرِشِي الْأَنْصَارُ، فَاعْفُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٤١٩٨).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (٨٩/٣) من خريق فضيل

بن مرزوق، عن عطية به.

و الحديث رجاله كلهم ثقات؛ ما عدا عطية بن سعد العوفي، فصدوق يخطئ كثيراً، و كان شيعياً مدلساً، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة. قال الذهبي في المغني: مجمع على ضعفه. وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لما يشهد له:

حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري (مناقب الأنصار/ قول النبي ﷺ اقبلوا من محسنهم

إلخ)، ومسلم (فضائل الصحابة/ فضائل الأنصار)، و المصنف في نفس الباب مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

الحديث التاسع والتسعون وثلاث مائة

(المناقب / فضل العرب)

٣٩٣١ _ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، بِصَرِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَامُ أَبُو الْعَرَبِ، وَيَافِثُ أَبُو الرُّومِ، وَحَامٌ أَبُو الْحَبَشِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيُقَالُ: يَافِثُ، وَيَافِثُ، وَيَفْتُ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، و لم ينقل المزي فيه حكماً في الأخراف (٤٦٠٦٦).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، و أخرجه هو (التفسير/ الصفات) من خريق سعيد بن بشير. و أخرجه أحمد (٩/٥) من خريق ابن أبي عروبة و شيبان. ثلاثهم عن قتادة به.

و أخرجه الطبراني (٣٠٦/٧) من خريق حبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه، عن سمرة رضي الله عنه.

و الحديث في إسناده: ١ _ سعيد بن أبي عروبة، وهو _ و إن كان ثقة من أثبت الناس في قتادة _ قد اختلط بأخرة، و ارتفعت الخيفة بأنه قد توبع هنا بشيبان، و سعيد بن بشير، و سعيد بن بشير من أثبت الناس في قتادة.

٢ _ و قتادة بن دعامة السدوسي، رمي بالتدليس، و وضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، و هم الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و قد عنعن هنا.

٣ _ و الحسن البصري، قيل: لم يسمع من سمرة بن جندب رضي الله عنه، فقد اختلف العلماء في صحة سماع الحسن من سمرة بن جندب، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٨٩/١). راجع الحديث العاشر.

قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٩٤/٢)، فصل: رأي القائلين بشفاعة الجوار: و قد صح سماع الحسن من سمرة، و غاية هذا أنه كتاب، و لم تزل الأمة تعمل بالكتب قديماً، و حديثاً، و أجمع الصحابة على العمل بالكتب، و كذلك الخلفاء بعدهم، و

ليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعَمَل بما فيها تعطلت الشريعة. اهـ.

هذا، ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، ورأى الناس اختلفوا في سماع الحسن عن سمرة، _ وإن كان الصحيح أن سماعه منه ثابت عنده على ما قالوا _؛ فحسن هذا الحديث بناءً على ما روي في الباب من غير وجه كما سبق ذكره خريق خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه، عن سمرة في التخريج. و ذكر السيوطي أيضاً في الدر المنثور (٢٧٨/٥) حديثين عن أبي هريرة رضي الله عنه، و عزا أحدهما لابن مردويه، و الآخر لابن أبي حاتم، و يعضدان أيضاً لحديث الباب. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

الحديث الأربع مائة

(المناقب / فضل العجم)

٣٩٣٣ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي ثَوْرُ ابْنُ زَيْدٍ الدَّيْلِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَتْ سُورَةُ الْجُمُعَةِ، فَتَلَاهَا، فَلَمَّا بَلَغَ ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾؛ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِنَا، فَلَمْ يَكَلِّمُهُ، قَالَ: وَسَلَّمَانُ الْفَارِسِيُّ فِينَا، قَالَ: فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى سَلْمَانَ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ بِالثَّرَيَّا؛ لَتَنَاوَلَهُ رِجَالٌ مِنْ هَؤُلَاءِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَبُو الْعَيْثِ اسْمُهُ سَالِمٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ، مَدَنِيٌّ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففيما نقله المزي في الأخراف (١٢٩١٧): «غريب»

فقط، والباقية متفقة علي التحسين فقط، هذا، وقد سبق من المصنف إخرجه (التفسير/

سورة الجمعة) بنفس الإسناد، وقال هناك: «غريب»، واتفقت النسخ على ذلك .
أخرجه البخاري (التفسير/ الجمعة) من خريق سليمان بن بلال. و البخاري في
الموضع المذكور، و مسلم (فضائل الصحابة/ فضل فارس)، و أحمد (٤١٧/٢)، و
النسائي في الكبرى (المناقب/ مناقب سلمان الفارسي) من خريق عبد العزيز بن محمد
الدراوردي. كلاهما عن ثور بن زيد الديلي به .

و أخرجه أحمد (٢٩٦/٢، ٤٢٠) من خريق عوف، عن شهر بن حوشب. و
مسلم في الموضع المذكور، و أحمد (٣٠٨/٢) من خريق جعفر الجزري، عن يزيد بن
الأصم. كلاهما - شهر، و يزيد - عن أبي هريرة رضي الله عنه.

و الحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عبد الله بن جعفر بن نجيح والد علي بن
المديني، قال الحافظ: ضعيف، و قال الذهبي: ضعفه، و قال النسائي: متروك
الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب
حديثه، و لا يحتج به.

فصار إسناد الحديث لأجل عبد الله بن جعفر هذا ضعيفاً، و إنما حسنه الإمام
بناءً على المتابعة، فتابعه سليمان بن بلال، و الدراوردي كما سبق في التخريج، و على
مجيئه من غير وجه عن أبي هريرة رضي الله عنه كما سبق .

و يشهد له أيضاً حديث قيس بن سعد بن عبادة، ذكره السيوطي في الدر
(٣٢١/٦)، و عزاه إلى سعيد بن منصور، و ابن مردويه بلفظ: إن رسول الله ﷺ قال:
«لو أن الإيمان بالثريا؛ لناله رجال من أهل فارس».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود، و النسخ التي فيها
التحسين فقط أولى بالصواب.

الحديث الحادي وأربع مائة

(المناقب / فضل الشام و اليمن)

٣٩٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ

ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ يَفْتَخِرُونَ بِآبَائِهِمْ، الَّذِينَ مَاتُوا، إِنَّمَا هُمْ فَحْمُ جَهَنَّمَ؛ أَوْ لَيَكُونَنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجُعَلِ الَّذِي يُدْهَدُهُ الْخِرَاءُ بِأَنْفِهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخَرَهَا بِالْأَبَاءِ، إِنَّمَا هُوَ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاحِرٌ شَقِيٌّ، النَّاسُ كُلُّهُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٩٥٦ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ الْفَرَوِيُّ الْمَدَنِيُّ،

حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْكُمْ عُيْبَةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخَرَهَا بِالْأَبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاحِرٌ شَقِيٌّ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدَنَا مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَسَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ قَدْ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَيُرْوَى عَنْ أَبِيهِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ.

اختلفت هنا نسخ الجامع في الموضعين، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة في الموضع الأول: «حسن غريب»، و الباقية متفقة على التحسين فقط، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (١٣٠٧٤). و أما الموضع الثاني؛ ففيما نقله المزي في الأخراف (١٤٣٣٣)، و المنذري في المختصر: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط.

أخرجه أحمد (٣٦١/٢) من خريق محمد بن عبد الله بن الزبير. و (٥٢٣/٢) من خريق عبد الملك بن عمرو. كلاهما عن هشام بن سعد. و أحمد (٣٦٦/٢) من خريق أبي

معشر. كلاهما _ هشام بن سعد، و أبو معشر _ عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
و أخرجه أبو داود (الأدب/ التفاخر بالأحساب) من خريق المعافى بن عمران، و
ابن وهب. كلاهما عن هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي
هريرة رضي الله عنه. فزاد فيه: عن أبيه.

و الحديث في إسناديه هشام بن سعد، وفي الثاني موسى بن أبي علقمة الفروي،
تكلم العلماء فيهما.

أما موسى؛ فقال الحافظ: مجهول، و قال الذهبي في الميزان: ما علمت يروي عنه سوى
ولده هارون. قلنا: و لم ينفرد هنا، بل تابعه على روايته معافى بن عمران، و ابن وهب.
و أما هشام بن سعد؛ فقال الحافظ: صدوق، له أوهام، و رمي بالتشيع، و قال
أبو حاتم: لا يُحتجُّ به، و قال أحمد: لم يكن بالحافظ، و قال الذهبي: حسن الحديث،
و قال ابن معين: هو صالح، ليس بمتروك.

و زد على ذلك اختلاف الرواة على هشام بن سعد، فروى بعضهم عنه: عن
سعيد، عن أبي هريرة، و بعضهم عنه: عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. و هذا
الاختلاف يشعر بعدم ضبط هشام للحديث تماماً .

لذلك لم يحكم عليه الترمذي بالصحة، و حسنه لما رأى من متابعة لهشام من أبي
معشر في روايته، عن سعيد، عن أبي هريرة. على أن للحديث شواهد تعضد هذا
الحديث، منها:

١ _ حديث ابن عمر رضي الله عنه عند المصنف (التفسير/ الحجرات) من خريق عبد الله
بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عنه رضي الله عنه نحوه، وقال: غريب، لا نعرفه إلا من حديث
عبد الله بن دينار، عن ابن عمر إلا من هذا الوجه.

٢ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير (٢٥٢/١١)، و أحمد
(٣٠١/١) نحوه، وقال الهيثمي في المجمع (٨٥/٨): رجال أحمد رجال الصحيح.
فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود، و نرى _ والله أعلم _ أن
التحسين فقط بالموضعين هو الأولى بالصواب .

فهرس الموضوعات

٣	تقديم بقلم : فضيلة الشيخ مرغوب الرحمن/ حفظه الله
٨	تقريظ بقلم : فضيلة الشيخ رياست علي البجنوري/ حفظه الله
١٦	كلمة الإشراف : من أساتذة قسم التخصص في الحديث الشريف
١٩	بين يدي الكتاب

الباب الأول

٢٥	الفصل الأول: الحديث الحسن تعريفه، و أنواعه، و حقيقته عند الترمذي
٢٥	الحسن لذاته
٢٦	الحسن لغيره
٢٦	الحديث الحسن عند الإمام الترمذي
٢٦	تحليل هذا التعريف
٣٠	الفصل الثاني: الاحتجاج بالحديث الحسن
٣٠	الاحتجاج بالحسن لذاته
٣٠	الاحتجاج بالحسن لغيره
٣٠	القائلون بالتفصيل في الاحتجاج به
٣٢	القائلون بإطلاق الاحتجاج به
٣٣	ضابطة الجابر
٣٤	المراد من « الراوي المعتبر »
٣٦	الفصل الثالث: مكانة الترمذي عند علماء الأمة، و شأن الانتقادات على أحكامه
٣٦	نبذة من حياته
٣٦	مكانته في علم الحديث
٣٦	ثناء العلماء عليه
٣٧	ثناء العلماء على جامعته
٣٨	اعتماد العلماء على تصحيح الترمذي و تحسينه

٤٠	شأن الانتقادات تجاه تحسين الترمذي و تصحيحه
٤١	الدفاع عن الإمام الترمذي
٤١	أسباب الطعن و نقضها
٤٢	اختلاف النسب
٤٣	الغفلة عن اصطلاح الجامع
٤٤	اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة، و رتبة الحديث
٤٤	اختلاف الاجتهاد في رتبة الراوي
٤٦	اختلاف الاجتهاد في رتبة الحديث
٤٨	دفاع آخر عن الترمذي
٤٨	نتيجة البحث
٤٩	الفصل الرابع: المقارنة بين تحسين الترمذي و تحسين غيره
٤٩	ميزان المقارنة
٥١	مراتب الحسن الذاتي
٥٢	المرتبة الرابعة
٥٣	معنى الصدوق
٥٣	نماذج من تصحيح العلماء للراوي الصدوق
٥٤	المرتبة الخامسة
٥٥	نماذج من الرواة الذين احتج بهم الشيخان أو أحدهما
٥٧	نماذج من الرواة الذين أخرج لهم البخاري متابعاً
	نماذج من الرواة الذين حسن لهم الذهبي من هذه المرتبة
٥٨	في كتابه « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد »
٥٨	نماذج من تحسين ابن حجر لأحاديث الرواة من هذه المرتبة
٥٩	المرتبة السادسة
٦٠	المقبول حديثه حسن لذاته
٦٠	نماذج من حسن لهم العلماء؛ وهم مقبولون
٦٣	المرتبة السابعة
٦٣	المرتبة الثامنة
٦٣	المرتبة التاسعة

- ٦٣ المرتبة العاشرة
٦٤ نظرة عابرة على تحسينات الترمذي
٦٦ قائمة الأحاديث الحسان عند الترمذي مع عللها

الباب الثاني

أبواب الطهارة

- ٩٩ الحديث الأول: أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين ...
١٠١ الحديث الثاني: توضأ النبي ﷺ، فغسل وجهه ثلاثاً...
١٠٣ الحديث الثالث: أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة
١٠٤ الحديث الرابع: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء»
١٠٦ الحديث الخامس: رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما
١٠٧ الحديث السادس: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم»...

أبواب الصلاة

- ١٠٩ الحديث السابع: «أمني جبرئيل ﷺ عند البيت مرتين»...
١١١ الحديث الثامن: ما رأيت أحداً أشد تعجلاً للظهر من رسول الله ﷺ...
١١٣ الحديث التاسع: كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر...
١١٤ الحديث العاشر: «يا أباذر! أمراء يكونون بعدي يميئون الصلاة»...
١١٥ الحديث الحادي عشر: «صلاة الوسطى صلاة العصر»
١١٨ الحديث الثاني عشر: إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال..
١١٩ الحديث الثالث عشر: كان مؤذن رسول الله ﷺ يمهل، فلا يقيم حتى...
١٢٠ الحديث الرابع عشر: «أن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً»
١٢٢ الحديث الخامس عشر: «الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة»
١٢٣ الحديث السادس عشر: «أيكم يتجر على هذا؟»...
الحديث السابع عشر: أن رجلاً صلى خلف الصف وحده،
١٢٤ فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الصلاة...
١٢٦ الحديث الثامن عشر: «مفتاح الصلاة الطهور»..
١٢٧ الحديث التاسع عشر: كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة؛ نشر أصابعه

- ١٢٩ الحديث العشرون: (حديث ابن مغفل في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم)
- الحديث الحادي والعشرون: سمعت النبي ﷺ قرأ ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾، فقال: آمين، و مد بها صوته
- ١٣٠ الحديث الثاني والعشرون: سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ في الصلاة
- ١٣٢ الحديث الثالث والعشرون: كان رسول الله ﷺ يؤمنا، فيأخذ شماله يمينه
- ١٣٤ الحديث الرابع والعشرون: قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة
- ١٣٥ الحديث الخامس والعشرون: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين، قال: هي السنة
- ١٣٦ الحديث السادس والعشرون: كان رسول الله ﷺ يؤمنا، فينصرف على جانبيه
- ١٣٧ الحديث السابع والعشرون: «وعليك، فارجع، فصل؛ فإنك لم تصل»
- ١٣٧ الحديث الثامن والعشرون: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء الآخرة بـ«والشمس» ..
- ١٤٠ الحديث التاسع والعشرون: «فلا تفعلوا إلا بأمر القرآن» ...
- ١٤١ الحديث الثلاثون: «ما لي أنزع القرآن؟» ...
- ١٤٤ الحديث الحادي والثلاثون: لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور...
- ١٤٥ الحديث الثاني والثلاثون: أنه ﷺ نهى عن تناشد الأشعار في المسجد
- ١٤٦ الحديث الثالث والثلاثون: أن النبي ﷺ صلى على حصير...
- ١٤٨ الحديث الرابع والثلاثون: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين الأوليين؛ كأنه على الرضف
- ١٤٩ الحديث الخامس والثلاثون: «لا تُقبل صلاة الحائض إلا بخمار» ...
- ١٥٠ الحديث السادس والثلاثون: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة؛ فلا يمسح الحصى» ...
- ١٥١ الحديث السابع والثلاثون: «ذلك كف الشيطان»
- ١٥٣ الحديث الثامن والثلاثون: أن النبي ﷺ قام في صلاة الظهر؛ وعليه جلوس...
- ١٥٤ الحديث التاسع والثلاثون: «إذا صلى أحدكم؛ فلم يدر كيف صلى؛ فليسجد...»
- ١٥٥ الحديث الأربعون: صليت خلف رسول الله ﷺ، فعطست...
- ١٥٦ الحديث الحادي والأربعون: «ما من رجل يذنب ذنباً، ثم يقوم...
- ١٥٨ الحديث الثاني والأربعون: رمقت النبي ﷺ شهراً، فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر...
- ١٦٠ الحديث الثالث والأربعون: «إذا أقيمت الصلاة؛ فلا صلاة إلا المكتوبة»
- ١٦٢

- ١٦٤ الحديث الرابع والأربعون: كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً...
- ١٦٥ الحديث الخامس والأربعون: كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات...
- ١٦٦ الحديث السادس والأربعون: «أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم»
- ١٦٧ الحديث السابع والأربعون: «أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة»

أبواب الوتر

- ١٦٩ الحديث الثامن والأربعون: «إن الله وتر يحب الوتر»...
- ١٧١ الحديث التاسع والأربعون: كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة...
- ١٧٢ الحديث الخمسون: «اللهم اهدني فيمن هديت»...

أبواب الجمعة

- ١٧٤ الحديث الحادي والخمسون: «من اغتسل يوم الجمعة، و غَسَّلَ، وبكر...»
- ١٧٥ الحديث الثاني والخمسون: «من توضأ يوم الجمعة؛ فيها ونعمت»..
- ١٧٧ الحديث الثالث والخمسون: «من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاوناً بها»...
- ١٧٨ الحديث الرابع والخمسون: أن النبي ﷺ نهى عن الحبوّة يوم الجمعة...
- ١٧٩ الحديث الخامس والخمسون: «حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة»...
- ١٨٠ الحديث السادس والخمسون: من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً...
- ١٨٢ الحديث السابع والخمسون: أن النبي ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعاً...
- ١٨٣ الحديث الثامن والخمسون: صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين...
- ١٨٤ الحديث التاسع والخمسون: صليت مع النبي ﷺ في الحضر والسفر...
- ١٨٥ الحديث الستون: «يا بُنَيَّ! إياك والالتفات في الصلاة»...
- الحديث الحادي والستون: كان رسول الله ﷺ إذا كانت الشمس من ههنا كهيئتها من هنا عند العصر؛ صلى ركعتين...
- ١٨٧
- ١٨٨ الحديث الثاني والستون: أنه أسلم، فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء و سدر
- ١٩٠ الحديث الثالث والستون: «يُنْضَح بول الغلام، و يغسَل بول الجارية»...

أبواب الزكاة

- ١٩١ الحديث الرابع والستون: أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة، فلم يخرج به إلى عماله
- ١٩٤ الحديث الخامس والستون: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، فأمرني أن آخذ من كل...

- ١٩٥ الحديث السادس والستون: «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله»..
- ١٩٧ الحديث السابع و الستون: قدم علينا مصدق النبي ﷺ، فأخذ الصدقة من أغنيائنا..
- ١٩٨ الحديث الثامن والستون: «من سأل الناس؛ وله ما يغنيه؛ جاء يوم القيامة...»
- ٢٠٠ الحديث التاسع والستون: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي»
- ٢٠١ الحديث السبعون: «إذا أفطر أحدكم؛ فليفطر على تمر؛ فإنه بركة»
- ٢٠٣ الحديث الحادي والسبعون: يا رسول الله إن أمة توفيت، أفينفعها إن تصدقت عنها؟...
- ٢٠٤ الحديث الثاني والسبعون: «لا تُنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها؛ إلا بإذن زوجها»...
- ٢٠٦ الحديث الثالث والسبعون: «إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها؛ كان لها به أجر»

أبواب الصوم

- ٢٠٧ الحديث الرابع والسبعون: «شهر عید لا ينقصان: رمضان و ذو الحجة»
- ٢٠٩ الحديث الخامس والسبعون: «لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال»...
- ٢١٠ الحديث السادس والسبعون: «ادن، فكل»، فقلت: إني صائم...
- ٢١١ الحديث السابع والسبعون: رأيت النبي ﷺ ما لا أحصي يتسوك؛ وهو صائم
- ٢١٢ الحديث الثامن والسبعون: كان النبي ﷺ يأتيني، فيقول: «أعندك غداء؟»...
- ٢١٤ الحديث التاسع و السبعون: ما رأيت النبي ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان...
- ٢١٥ الحديث الثمانون: «أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم»
- ٢١٧ الحديث الحادي والثمانون: «لا تصوموا يوم السبت؛ إلا فيما افترض الله عليكم»
- ٢١٨ الحديث الثاني والثمانون: كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت و...»
- ٢٢٠ الحديث الثالث والثمانون: «صيام يوم عرفة إني أحتسب على الله أن يكفر»...
- ٢٢١ الحديث الرابع والثمانون: سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة بعرفة، فقال:...
- ٢٢٣ الحديث الخامس والثمانون: «يا أبا ذر! إذا صمتَ من الشهر ثلاثة أيام؛ فصم»...
- ٢٢٥ الحديث السادس والثمانون: «من صام من كل شهر ثلاثة أيام؛ فذلك صيام الدهر»
- ٢٢٧ الحديث السابع والثمانون: قيل: يا رسول الله! كيف بمن صام الدهر؟ قال:...
- ٢٢٨ الحديث الثامن والثمانون: كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ، ثم نطهر، فيأمرنا...
- ٢٢٩ الحديث التاسع والثمانون: أتيت أنس بن مالك ﷺ في رمضان؛ وهو يريد سفرًا....

أبواب الحج

- ٢٣٠ الحديث التسعون: ما يوجب الحج؟ قال: «الزاد والراحلة»
- ٢٣٢ الحديث الحادي والتسعون: تمتع رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان...
- ٢٣٤ الحديث الثاني والتسعون: أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق
- ٢٣٦ الحديث الثالث والتسعون: «يقتل الحرم السبع العادي، والكلب العقور...»
- ٢٣٨ الحديث الرابع والتسعون: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة؛ وهو حلال...
- ٢٤٠ الحديث الخامس والتسعون: أن النبي ﷺ دخل مكة نهراً
- ٢٤١ الحديث السادس والتسعون: سألت علياً رضي الله عنه بأي شيء بُعثت، قال: بأربع...
- ٢٤٢ الحديث السابع والتسعون: «لا، منى مناخ من سبق»
- ٢٤٤ الحديث الثامن والتسعون: «كونوا على مشاعركم؛ فإنكم على إرث...»
- ٢٤٥ الحديث التاسع والتسعون: كان رسول الله ﷺ يرمي الجمار إذا زالت الشمس..
- ٢٤٧ الحديث المائة: أن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر ركباً...
- ٢٤٨ الحديث الحادي بعد المائة: لما رمى النبي ﷺ الجمرة؛ نحر نسكه...
- ٢٤٩ الحديث الثاني بعد المائة: أن النبي ﷺ أخر طواف الزيارة إلى الليل..
- ٢٥٠ الحديث الثالث بعد المائة: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»
- ٢٥٢ الحديث الرابع بعد المائة: «من كسر أو عرج؛ فقد حل، وعليه حجة أخرى»
- ٢٥٤ الحديث الخامس بعد المائة: أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة، فطاف لهما طوافاً...
- ٢٥٦ الحديث السادس بعد المائة: «إن مسحهما كفارة للخطايا»
- ٢٥٨ الحديث السابع بعد المائة: «والله! ليعتبه الله يوم القيامة له عينان يبصر بهما...»

أبواب الجنائز

- ٢٥٩ الحديث الثامن بعد المائة: «ما من شيء يصيب المؤمن من نصب، ولا حزن...»
- ٢٦١ الحديث التاسع بعد المائة: «إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم؛ لم يزل في خرفة الجنة»
- ٢٦٣ الحديث العاشر بعد المائة: «المؤمن يموت بعرق الجبين»
- ٢٦٤ الحديث الحادي عشر بعد المائة: إذا مت؛ فلا تؤذونا بي، إني أخاف أن يكون نعيًا
- ٢٦٥ الحديث الثاني عشر بعد المائة: «من غسله الغسل، ومن حملة الوضوء»
- ٢٦٨ الحديث الثالث عشر بعد المائة: «اصنعوا لأهل جعفر طعاماً...»

- ٢٦٩ الحديث الرابع عشر بعد المائة: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لن يدعهن الناس..»
- ٢٧٠ الحديث الخامس عشر بعد المائة: أو لم تكن نهيت عن البكاء؟ قال: «لا، ولكن..»
- ٢٧٢ الحديث السادس عشر بعد المائة: «من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب»
- ٢٧٤ الحديث السابع عشر بعد المائة: صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد
- الحديث الثامن عشر بعد المائة: صليت مع أنس بن مالك ﷺ على جنازة رجل، فقام
- ٢٧٥ حيال رأسه، ثم جاؤا بجنازة امرأة من قريش... فقام حيال وسط السرير...
- ٢٧٦ الحديث التاسع عشر بعد المائة: «أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته»
- ٢٧٩ الحديث العشرون بعد المائة: «رحمك الله، إن كنت لأوها، تلاء للقرآن...»
- ٢٨٢ الحديث الحادي والعشرون بعد المائة: أن رجلاً قتل نفسه، فلم يصل عليه النبي ﷺ
- ٢٨٤ الحديث الثاني والعشرون بعد المائة: «نفس المؤمن معلقة بدينه؛ حتى يقضى عنه»

أبواب النكاح

- ٢٨٥ الحديث الثالث والعشرون بعد المائة: «انظر إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»
- ٢٨٧ الحديث الرابع والعشرون بعد المائة: «فصل ما بين الحرام والحلال الدف والصوت»
- ٢٨٩ الحديث الخامس والعشرون بعد المائة: «أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها؛ فنكاحها..»
- ٢٩٢ الحديث السادس والعشرون بعد المائة: علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة...
- ٢٩٤ الحديث السابع والعشرون بعد المائة: «اليتيمة تستأمر في نفسها...»
- ٢٩٦ الحديث الثامن والعشرون بعد المائة: «أيا امرأة زوجها وليان؛ فهي للأول منهما»
- ٢٩٩ الحديث التاسع والعشرون بعد المائة: «أيا عبد تزوج بغير إذن سيده؛ فهو عاهر»
- ٣٠١ الحديث الثلاثون بعد المائة: «إني أسلمت؛ وتحتي أختان، فقال رسول الله ﷺ: «اختر..»
- ٣٠٣ الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فلا يسق ماؤه»
- ٣٠٥ الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة: أصبنا سبايا يوم أوطاس؛ ولهن أزواج في قومهن..»

أبواب الرضاع

- ٣٠٧ الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة: «إذا فسا أحدكم؛ فليتوضأ»

أبواب الطلاق

- ٣٠٩ الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك»
- الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة: «أيا امرأة سألت زوجها

- ٣١٢ طلاقاً من غير بأس؛ فحرام عليها رائحة الجنة»
 الحديث السادس والثلاثون بعد المائة: أن سلمان بن صخر الأنصاري
 ٣١٣ أحد بني بياضة جعل امرأته عليه كظهر أمه؛ حتى يمضي رمضان....

أبواب البيوع

- ٣١٥ الحديث السابع والثلاثون بعد المائة: «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين...»
 ٣١٦ الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»
 ٣١٨ الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة: أن رسول الله ﷺ باع حلساً وقدحاً...
 ٣١٩ الحديث الأربعون بعد المائة: «لا تبع ما ليس عند»
 ٣٢١ الحديث الحادي والأربعون بعد المائة: «الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسيئاً...»
 ٣٢٣ الحديث الثاني والأربعون بعد المائة: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»
 ٣٢٤ الحديث الثالث والأربعون بعد المائة: «الظهر يُرْكَب إذا كان مرهوناً...»
 ٣٢٥ الحديث الرابع والأربعون بعد المائة: «إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً...»
 ٣٢٧ الحديث الخامس والأربعون بعد المائة: كان عندنا خمر لبيتم، فلما نزلت المائدة...
 ٢٢٩ الحديث السادس والأربعون بعد المائة: «العارية مؤداة، والزعيم غارم»
 ٣٣١ الحديث السابع والأربعون بعد المائة: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي...»
 ٣٣١ الحديث الثامن والأربعون بعد المائة: أنه استأذن النبي ﷺ في إجارة الحجام، فنهاه عنها
 ٣٣٤ الحديث التاسع والأربعون بعد المائة: أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضممان
 ٣٣٧ الحديث الخمسون بعد المائة: «من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبنة...»

أبواب الأحكام

- ٣٣٨ الحديث الحادي والخمسون بعد المائة: «إذا تقاضى إليك رجلان؛ فلا تقض للأول...»
 ٣٤٠ الحديث الثاني والخمسون بعد المائة: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم
 ٣٤٢ الحديث الثالث والخمسون بعد المائة: «العمري جائزة لأهلها، والرقبي...»
 ٣٤٣ الحديث الرابع والخمسون بعد المائة: «الصلح جائز بين المسلمين...»
 ٣٤٥ الحديث الخامس والخمسون بعد المائة: «إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولاكم...»
 ٣٤٧ الحديث السادس والخمسون بعد المائة: «اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك...»
 ٣٤٩ الحديث السابع والخمسون بعد المائة: أن النبي ﷺ أقطعته أرضاً محضرموت...

أبواب الديات

- ٣٥٠ الحديث الثامن والخمسون بعد المائة: « في المواضع خمس خمس » ...
- ٣٥١ الحديث التاسع والخمسون بعد المائة: « لا يُقتل مسلم بكافر.. »
- ٣٥٢ الحديث الستون بعد المائة: أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة، ثم خلى عنه...
- ٣٥٥ الحديث الحادي والستون بعد المائة: « من قتل دون ماله فهو شهيد »

أبواب الحدود

- ٣٥٧ الحديث الثاني والستون بعد المائة: أن النبي ﷺ قال لما عز بن مالك: « أ بحق ما بلغني »
- ٣٥٨ الحديث الثالث والستون بعد المائة: جاء ماعز الأسلمي إلى رسول الله ﷺ، فقال...
- ٣٥٩ الحديث الرابع والستون بعد المائة: أن رسول الله ﷺ ضرب الحد بنعلين أربعين...

أبواب الصيد

- ٣٦١ الحديث الخامس والستون بعد المائة: « إذا أرسلت كلبك، وذكرت اسم الله عليه... »
- ٣٦٣ الحديث السادس والستون بعد المائة: « ذكاة الجنين ذكاة أمه »
- ٣٦٥ الحديث السابع والستون بعد المائة: أن رسول الله ﷺ حرّم كل ذي ناب من السباع
- ٣٦٦ الحديث الثامن والستون بعد المائة: « لو لا أن الكلاب أمة من الأمم؛ لأمرت بقتلها »

أبواب الأضاحي

- ٣٦٧ الحديث التاسع والستون بعد المائة: ضحى رسول الله ﷺ و المسلمون
- ٣٦٧ الحديث السبعون بعد المائة: أقام رسول الله ﷺ بالمدينة عشر سنين يضحي
- ٣٦٩ الحديث الحادي والسبعون بعد المائة: « من رأى هلال ذي الحجة، و أراد أن يضحي.. »

أبواب الأيمان والنذور

- ٣٧٠ الحديث الثاني والسبعون بعد المائة: « من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله فلا حنث »
- ٣٧٢ الحديث الثالث والسبعون بعد المائة: « من حلف بغير الله فقد كفر »
- ٣٧٣ الحديث الرابع والسبعون بعد المائة: « إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً »

أبواب السير

- الحديث الخامس والسبعون بعد المائة: أن جيشاً من جيوش المسلمين كان أميرهم
- ٣٧٥ سلمان الفارسي حاصروا قصرًا من قصور فارس....
- الحديث السادس والسبعون بعد المائة: أن النبي ﷺ كان يفل في البدأ الربع وفي القفول الثلث ٣٧٧

- ٣٧٩ الحديث السابع والسبعون بعد المائة: «لا يتخلجن في صدرك طعام، ضارعت فيه النصرانية»
 ٣٨٠ الحديث الثامن والسبعون بعد المائة: أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر..
 ٣٨١ الحديث التاسع والسبعون بعد المائة: «إن أبوا إلا أن تأخذوا كرهاً؛ فخذوا»

أبواب فضائل الجهاد

- ٣٨٢ الحديث الثمانون بعد المائة: «من أنفق نفقة في سبيل الله كتبت له بسبع مائة ضعف»
 ٣٨٣ الحديث الحادي والثمانون بعد المائة: «من جهز غازياً في سبيل الله أو خلفه في أهله..
 ٣٨٥ الحديث الثاني والثمانون بعد المائة: «إن الله ليُدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة»
 ٣٨٧ الحديث الثالث والثمانون بعد المائة: «من شاب شية في الإسلام كانت له نوراً..
 ٣٨٨ الحديث الرابع والثمانون بعد المائة: «عرض عليّ أول ثلاثة يدخلون الجنة..
 ٣٨٩ الحديث الخامس والثمانون بعد المائة: «من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة»
 ٣٩١ الحديث السادس والثمانون بعد المائة: «ثلاثة حق على الله عونهم...»
 ٣٩٢ الحديث السابع والثمانون بعد المائة: «رباط يوم في سبيل الله أفضل من صيام شهر»

أبواب الجهاد

- ٣٩٤ الحديث الثامن والثمانون بعد المائة: «لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر»
 ٣٩٥ الحديث التاسع والثمانون بعد المائة: «ما تقولون في هؤلاء الأسارى...»

أبواب اللباس

- ٣٩٦ الحديث التسعون بعد المائة: «أن لا تتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»
 ٣٩٨ الحديث الحادي والتسعون بعد المائة: نهى رسول الله ﷺ عن التختم بالذهب..
 ٤٠٠ الحديث الثاني والتسعون بعد المائة: «اكتحلوا بالإثمد فإنه يجلو البصر..
 ٤٠٢ الحديث الثالث والتسعون بعد المائة: أصيب أنفي يوم الكلاب في الجاهلية..
 ٤٠٤ الحديث الرابع والتسعون بعد المائة: قدم رسول الله ﷺ مكة؛ وله أربع ضفائر..

أبواب الأطعمة

- ٤٠٥ الحديث الخامس والتسعون بعد المائة: «إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة...»
 الحديث السادس والتسعون بعد المائة: دخلت على أبي موسى ﷺ؛
 ٤٠٧ وهو يأكل دجاجة، فقال: ادن، فكل؛ فإني رأيت رسول الله ﷺ يأكله
 ٤٠٨ الحديث السابع والتسعون بعد المائة: «إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة»

أبواب الأشرية

- ٤٠٩ الحديث الثامن والتسعون بعد المائة: «من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين ..»
 الحديث التاسع والتسعون بعد المائة: «كل مسكر حرام، ما أسكر الفرق منه؛ فملاء الكف منه حرام»
 ٤١١

أبواب البر والصلة

- ٤١٢ الحديث المائتان: يا رسول الله! من أبر؟ قال: «أَمَلُّك» ...
 ٤٢٤ الحديث الحادي بعد المائتين: «من ابتلي بشيء من البنات فصبر عليهن...»
 ٤١٥ الحديث الثاني بعد المائتين: «لا تُنزع الرحمة إلا من شقي»
 ٤١٦ الحديث الثالث بعد المائتين: «من نفّس عن مسلم كربة من كرب الدنيا...»
 ٤١٨ الحديث الرابع بعد المائتين: «من رد عن عرض أخيه؛ رد الله عن وجهه النار...»
 ٤١٩ الحديث الخامس بعد المائتين: «إن الشيطان قد يئس أن يعبد المصلون...»
 ٤٢١ الحديث السادس بعد المائتين: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث...»
 ٤٢٣ الحديث السابع بعد المائتين: «إذا حدث الرجل الحديث ثم التفت؛ فهي أمانة»
 ٤٢٤ الحديث الثامن بعد المائتين: «كل معروف صدقة، وإن من المعروف...»
 ٤٢٥ الحديث التاسع بعد المائتين: ما كان خلق أبعض إلى رسول الله ﷺ من الكذب...
 ٤٢٧ الحديث العاشر بعد المائتين: «من ترك الكذب؛ وهو باطل بني له في ربض الجنة...»

أبواب الطب

- ٤٢٨ الحديث الحادي عشر بعد المائتين: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فنزلنا بقوم، فسألناهم القرى
 ٤٣٠ الحديث الثاني عشر بعد المائتين: «الكمأة من المن، و ماؤها شفاء للعين»

أبواب الفرائض

- ٤٣١ الحديث الثالث عشر بعد المائتين: «ألقوا الفرائض بأهلها...»
 ٤٣٣ الحديث الرابع عشر بعد المائتين: «انظروا هل له من وارث؟» قالوا: لا...
 ٤٣٤ الحديث الخامس عشر بعد المائتين: أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه
أبواب الوصايا

- ٤٣٥ الحديث السادس عشر بعد المائتين: «إن الله قد فرض لكل ذي حق حقه...»

أبواب القدر

الحديث السابع عشر بعد المائتين: كان رسول الله ﷺ يكثُر أن يقول:

«يا مقلب القلوب! ثبت قلبي على دينك» ٤٣٧

أبواب الفتن

الحديث الثامن عشر بعد المائتين: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث...» ٤٣٩

الحديث التاسع عشر بعد المائتين: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف...» ٤٤٢

الحديث العشرون بعد المائتين: «و الذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى تقتلوا...» ٤٤٣

الحديث الحادي والعشرون بعد المائتين: «إن الدنيا خضرة حلوة، وإن الله مستخلفكم فيها» ٤٤٥

الحديث الثاني والعشرون بعد المائتين: «إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير...» ٤٤٨

الحديث الثالث والعشرون بعد المائتين: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله» ٤٥٠

الحديث الرابع والعشرون بعد المائتين: «لا تقوم الساعة حتى يكون

أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع» ٤٥٢

الحديث الخامس والعشرون بعد المائتين: «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة» ٤٥٤

الحديث السادس والعشرون بعد المائتين: «إن في أمتي المهدي يخرج يعيش خمساً...» ٤٥٥

الحديث السابع والعشرون بعد المائتين: «الملحمة العظمى و فتح القسطنطينية...» ٤٥٧

الحديث الثامن والعشرون بعد المائتين: حديث أبي سعيد الطويل في ذكر ابن صياد ٤٥٩

الحديث التاسع والعشرون بعد المائتين: لقي رسول الله ﷺ ابن صائد في بعض.. ٤٦٠

الحديث الثلاثون بعد المائتين: «ما على الأرض نفس منقوسة تأتي عليها مائة سنة» ٤٦٢

أبواب الرؤيا

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائتين: سألت أبا الدرداء ؓ عن قول الله تعالى:

﴿لهم البشرى في الحياة الدنيا﴾... «هي الرؤيا الصالحة» ٤٦٣

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائتين: سألت رسول الله ﷺ عن قوله ﴿لهم البشرى..» ٤٦٥

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائتين: «من كذب في حلمه كلف يوم القيامة عقد شعيرة» ٤٦٦

أبواب الشهادات

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائتين: «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل...» ٤٦٨

أبواب الزهد

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائتين: لما نزلت هذه الآية: و أنذر عشيرتک الأقربين.. ٤٧١

- ٤٧٢ الحديث السادس والثلاثون بعد المائتين: «ويل للذي يحدث بالحديث ليضحك به القوم» ..
- ٤٧٤ الحديث السابع والثلاثون بعد المائتين: «أترون هذه هانت على أهلها حين ألقوها» ..
- ٤٧٥ الحديث الثامن والثلاثون بعد المائتين: «لا تتخذوا الضيعة، فترغبوا في الدنيا»
- ٤٧٦ الحديث التاسع والثلاثون بعد المائتين: «إن أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذ» ..
- ٤٧٨ الحديث الأربعون بعد المائتين: «عرض علي ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهاباً» ..
- الحديث الحادي والأربعون بعد المائتين: «يدخل فقراؤ المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً»
- ٤٨٠
- ٤٨١ الحديث الثاني والأربعون بعد المائتين: و الله ما شبع ﷺ من خبز و لحم مرتين في يوم
- ٤٨٢ الحديث الثالث والأربعون بعد المائتين: «لا تصاحب إلا مؤمناً، و لا يأكل طعامك» ..
- ٤٨٤ الحديث الرابع والأربعون بعد المائتين: «أملك عليك لسانك» ..
- أبواب صفة القيامة**
- ٤٨٥ الحديث الخامس والأربعون بعد المائتين: «إنكم محشورون رجالاً و ركباناً» ..
- ٤٨٦ الحديث السادس والأربعون بعد المائتين: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ قال: ما الصور؟
- ٤٨٨ الحديث السابع والأربعون بعد المائتين: «كيف أنعم؛ و صاحب القرن قد التقم القرن»
- ٤٨٩ الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين: «إن من أمتي من يشفع للفتام من الناس» ..
- ٤٩٠ الحديث التاسع والأربعون بعد المائتين: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب ثلثا الليل؛ قام...
- ٤٩٢ الحديث الخمسون بعد المائتين: «الكيس من دان نفسه، و عمل...»
- ٤٩٤ الحديث الحادي والخمسون بعد المائتين: ابتلينا مع رسول الله ﷺ بالضراء، فصبرنا...
- ٤٩٥ الحديث الثاني والخمسون بعد المائتين: «انزعيه؛ فإنه يذكرني الدنيا» ..
- ٤٩٧ الحديث الثالث والخمسون بعد المائتين: «كيف بكم إذا غدا أحدكم في حلة، و راح» ..
- ٤٩٨ الحديث الرابع والخمسون بعد المائتين: «من ترك اللباس تواضعاً لله...»
- ٥٠٠ الحديث الخامس والخمسون بعد المائتين: «يحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر» ..
- ٥٠١ الحديث السادس والخمسون بعد المائتين: «يقول الله تعالى: يا عبادي كلكم ضال إلا...»
- ٥٠٤ الحديث السابع والخمسون بعد المائتين: «كان الكفل من بني إسرائيل لا يتورع...»
- ٥٠٦ الحديث الثامن والخمسون بعد المائتين: «من أعطى لله، و منع لله، و أحب لله...»
- أبواب صفة الجنة و جهنم**
- ٥٠٨ الحديث التاسع والخمسون بعد المائتين: «إن أول زمرة يدخلون الجنة يوم القيامة» ..

- ٥٠٩ الحديث الستون بعد المائتين: سئل رسول الله ﷺ: ما الكوثر؟ قال: ذاك نهر
- ٥١١ الحديث الحادي والستون بعد المائتين: «أهل الجنة عشرون و مائة صف..»
- ٥١٣ الحديث الثاني والستون بعد المائتين: «إذا كان يوم القيامة؛ أتى بالموت كالكبش
- ٥١٤ الحديث الثالث والستون بعد المائتين: «ضرس الكافر مثل أحد..»

أبواب الإيمان

- ٥١٥ الحديث الرابع والستون بعد المائتين: «إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً..»
- ٥١٧ الحديث الخامس والستون بعد المائتين: «إن الدين ليأرز إلى الحجاز..»
- ٥١٩ الحديث السادس والستون بعد المائتين: «إن الله خلق خلقه في ظلمة، فألقى عليهم..»

أبواب العلم

- ٥٢٠ الحديث السابع والستون بعد المائتين: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً..»
- ٥٢١ الحديث الثامن والستون بعد المائتين: «من سئل عن علم علمه، ثم كتبه..»
- ٥٢٤ الحديث التاسع والستون بعد المائتين: «نضر الله امرأ سمع منا حديثاً، فحفظه..»
- ٥٢٦ الحديث السبعون بعد المائتين: «لا ألفين أحدكم متكماً على أريكته..»
- ٥٢٨ الحديث الحادي والسبعون بعد المائتين: أن النبي ﷺ قال لبلال بن الحارث: «اعلم»..
- ٥٣٠ الحديث الثاني والسبعون بعد المائتين: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل..»

أبواب الاستيذان والآداب

- ٥٣٢ الحديث الثالث والسبعون بعد المائتين: «الاستيذان ثلاث..»
- ٥٣٤ الحديث الرابع والسبعون بعد المائتين: «و عليك، ارجع، فصل...»
- ٥٣٦ الحديث الخامس والسبعون بعد المائتين: قيل: يا رسول الله! الرجلان يلتقيان، أيهما يبدأ بالسلام؟ فقال: «أولاهما بالله»
- ٥٣٨ الحديث السادس والسبعون بعد المائتين: أن رسول الله ﷺ مر في المسجد يوماً؛ وعصبة من النساء قعود؛ فألوى بيده بالتسليم...
- ٥٣٩ الحديث السابع والسبعون بعد المائتين: «إذا انتهى أحدكم إلى مجلس؛ فليسلم»
- ٥٤١ الحديث الثامن والسبعون بعد المائتين: «إن كنتم لا بد فاعلين؛ فردوا السلام..»
- ٥٤٢ الحديث التاسع والسبعون بعد المائتين: يا رسول الله! الرجل منا يلقي أخاه، أو صديقه، أ ينحني له؟ قال: «لا»...

- ٥٤٦ الحديث الثمانون بعد المائتين: «للمسلم على المسلم ست..»
- ٥٤٧ الحديث الحادي والثمانون بعد المائتين: «العطاس من الله، و الثاؤب من الشيطان»
- ٥٤٩ الحديث الثاني والثمانون بعد المائتين: «لا يحل للرجل أن يفرق بين اثنين...»
- ٥٥١ الحديث الثالث والثمانون بعد المائتين: «من سره أن يتمثل له الرجال قياماً؛ فليتبوأ..»
- ٥٥٢ الحديث الرابع والثمانون بعد المائتين: «عشر من الفطرة..»
- ٥٥٤ الحديث الخامس والثمانون بعد المائتين: «احفظ عورتك؛ إلا من زوجتك..»
- ٥٥٥ الحديث السادس والثمانون بعد المائتين: «لا يؤم الرجل في سلطانه، ولا يجلس بغير..»
- ٥٥٦ الحديث السابع والثمانون بعد المائتين: «طيب الرجال ما ظهر ريحه، و خفي لونه..»
- ٥٥٧ الحديث الثامن والثمانون بعد المائتين: «إن الفخذ عورة»
- ٥٦٠ الحديث التاسع والثمانون بعد المائتين: «ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت..»
- الحديث التسعون بعد المائتين: أن النبي ﷺ أبصر رجلاً متخلقاً،
- ٥٦٢ قال: «اذهب، فاغسله، ثم اغسله، ثم لا تعد».
- ٥٦٤ الحديث الحادي والتسعون بعد المائتين: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»
- ٥٦٥ الحديث الثاني والتسعون بعد المائتين: أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين..
- ٥٦٦ الحديث الثالث والتسعون بعد المائتين: أن النبي ﷺ نهى عن نتف الشيب..
- ٥٦٨ الحديث الرابع والتسعون بعد المائتين: رأيت رسول الله ﷺ أبيض قد شاب..

أبواب فضائل القرآن

- ٥٧٠ الحديث الخامس والتسعون بعد المائتين: «أ معك سورة البقرة؟» فقال: نعم...»
- ٥٧٢ الحديث السادس والتسعون بعد المائتين: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل..»
- ٥٧٣ الحديث السابع والتسعون بعد المائتين: «هل تزوجت يا فلان؟» قال: لا...»
- ٥٧٤ الحديث الثامن والتسعون بعد المائتين: «أعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن..»
- ٥٧٦ الحديث التاسع والتسعون بعد المائتين: «من قرأ القرآن فليسأل الله به..»
- ٥٧٧ الحديث الثلاث مائة: أن النبي ﷺ قرأ: و ترى الناس سكارى..

أبواب التفسير

- ٥٧٩ الحديث الحادي وثلاث مائة: «اتقوا الحديث عني؛ إلا ما علمتم...»
- ٥٨٠ الحديث الثاني وثلاث مائة: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن..»

- الحديث الثالث وثلاث مائة: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم..» ٥٨٣
- الحديث الرابع وثلاث مائة: «نساؤكم حرث لكم».. ٥٨٤
- الحديث الخامس وثلاث مائة: لما نزلت هذه الآية: «إن تبدوا ما في أنفسكم».. ٥٨٦
- الحديث السادس وثلاث مائة: «يوم تبيض وجوه و تسود وجوه».. ٥٨٧
- الحديث السابع وثلاث مائة: «كنتم خير أمة أخرجت للناس».. ٥٨٨
- الحديث الثامن وثلاث مائة: «و لا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أموالاً» ٥٨٩
- الحديث التاسع وثلاث مائة: «و المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم» ٥٩١
- الحديث العاشر وثلاث مائة: أصبنا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج في قومهن... ٥٩٢
- الحديث الحادي عشر وثلاث مائة: «و من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم» ٥٩٢
- الحديث الثاني عشر وثلاث مائة: «يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا» ٥٩٤
- الحديث الثالث عشر وثلاث مائة: آخر أية أنزلت: «يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة» ٥٩٥
- الحديث الرابع عشر وثلاث مائة: «و إذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم» ٥٩٦
- الحديث الخامس عشر وثلاث مائة: لما فرغ رسول الله ﷺ من بدر قيل له عليك العير ٥٩٩
- الحديث السادس عشر وثلاث مائة: «ما تقولون في هؤلاء الأسارى».. ٦٠٠
- الحديث السابع عشر وثلاث مائة: سألنا علياً: بأي شيء بُعثت في الحجة؟ ٦٠١
- الحديث الثامن عشر وثلاث مائة: لما نزلت: «و الذين يكتزون الذهب والفضة» ٦٠٣
- الحديث التاسع عشر وثلاث مائة: «ما كان للنبي و الذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين» ٦٠٤
- الحديث العشرون وثلاث مائة: لما أغرق الله فرعون؛ قال: «آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل» فقال جبرئيل... ٦٠٥
- الحديث الحادي والعشرون وثلاث مائة: «كان في عماء، ما تحته هواء».. ٦٠٧
- الحديث الثاني والعشرون وثلاث مائة: «إن الكريم بن الكريم بن الكريم...» ٦٠٨
- الحديث الثالث والعشرون وثلاث مائة: «عسى أن يعثرك ربك مقاماً محموداً» ٦٠٩
- الحديث الرابع والعشرون وثلاث مائة: «يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف» ٦١١
- الحديث الخامس والعشرون وثلاث مائة: «إنكم محشورون رجالاً و ركباناً» ٦١٢
- الحديث السادس والعشرون وثلاث مائة: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة».. ٦١٣
- الحديث السابع والعشرون وثلاث مائة: «و لا تجهر بصلاتك» قال: نزلت بمكة ٦١٥

- ٦١٦ الحديث الثامن والعشرون وثلاث مائة: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾
- ٦١٨ الحديث التاسع والعشرون وثلاث مائة: ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا﴾
- ٦١٩ الحديث الثلاثون وثلاث مائة: ﴿أن تجعل لله نداً وهو خلقك..﴾
- ٦٢٢ الحديث الحادي والثلاثون وثلاث مائة: ﴿وتأتون في ناديك المنكر﴾
- ٦٢٣ الحديث الثاني والثلاثون وثلاث مائة: ﴿ما جعل الله لرجل من قلين في جوفه﴾
- ٦٢٤ الحديث الثالث والثلاثون وثلاث مائة: ﴿إنا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن﴾
- ٦٢٦ الحديث الرابع والثلاثون وثلاث مائة: ﴿نهي رسول الله ﷺ عن أصناف النساء؛ إلا﴾
- ٦٢٧ الحديث الخامس والثلاثون وثلاث مائة: ﴿ما مات رسول الله ﷺ؛ حتى أحل له النساء﴾
- ٦٢٨ الحديث السادس والثلاثون وثلاث مائة: ﴿مرض أبوطالب، فجاءته قریش..﴾
- ٦٣٠ الحديث السابع والثلاثون وثلاث مائة: ﴿كيف أنعم؛ وقد التقم صاحب القرن القرن﴾
- ٦٣١ الحديث الثامن والثلاثون وثلاث مائة: ﴿ما الصور؟ قال: «قرن ينفط فيه»﴾
- ٦٣٢ الحديث التاسع والثلاثون وثلاث مائة: ﴿وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم﴾
- ٦٣٤ الحديث الأربعون وثلاث مائة: ﴿كان النبي ﷺ إذا رأى مخيلة؛ أقبل وأدبر..﴾
- ٦٣٥ الحديث الحادي والأربعون وثلاث مائة: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾
- ٦٣٦ الحديث الثاني والأربعون وثلاث مائة: ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾ قال: رآه بقلبه
- ٦٣٧ الحديث الثالث والأربعون وثلاث مائة: ﴿نور أنى أراه﴾
- ٦٣٨ الحديث الرابع والأربعون وثلاث مائة: ﴿قصة المظاهر المطولة﴾
- الحديث الخامس والأربعون وثلاث مائة: ﴿ما هذا المعروف الذي لا ينبغي
- ٦٤٠ لنا أن نعصيك فيه؟ قال: «لا تنحن»﴾
- ٦٤١ الحديث السادس والأربعون وثلاث مائة: ﴿ثم لتسألن يومئذ عن النعيم﴾

أبواب الدعوات

- ٦٤٢ الحديث السابع والأربعون وثلاث مائة: ﴿إن ربكم بأصم، و لا غائب﴾
- ٦٤٤ الحديث الثامن والأربعون وثلاث مائة: ﴿إذا أصبح أحدكم فليقل..﴾
- ٦٤٥ الحديث التاسع والأربعون وثلاث مائة: ﴿ألا أعلمك كلمات تقولها إذا أويت إلى فراشك﴾
- ٦٤٧ الحديث الخمسون وثلاث مائة: ﴿إذا قام أحدكم عن فراشه، ثم رجع إليه..﴾
- ٦٤٩ الحديث الحادي والخمسون وثلاث مائة: ﴿معقبات لا يخب قائلهن﴾

- ٦٥١ الحديث الثاني والخمسون و ثلاث مائة: « من قال لا إله إلا الله والله أكبر؛ صدقه ربه »
- ٦٥٣ الحديث الثالث والخمسون و ثلاث مائة: « عليك بتقوى الله، والتكبير على كل شرف »
- ٦٥٤ الحديث الرابع والخمسون و ثلاث مائة: « ثلاث دعوات مستجابات.. »
- ٦٥٥ الحديث الخامس والخمسون و ثلاث مائة: « اللهم إني أسألك في سفري هذا من البر.. »
- ٦٥٧ الحديث السادس والخمسون و ثلاث مائة: « اللهم إني أسألك من خيرها، و خير ما فيها »
- ٦٥٩ الحديث السابع والخمسون و ثلاث مائة: « من أطعمه الله الطعام؛ فليقل: اللهم بارك لنا »
- ٦٥٧ الحديث الثامن والخمسون و ثلاث مائة: « عجلت أيها المصلي، إذا صليت، فقعدت.. »
- ٦٦١ الحديث التاسع والخمسون و ثلاث مائة: أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الآخر
- ٦٦٣ الحديث الستون و ثلاث مائة: « التسييح نصف الميزان، والحمد لله يملأه »
- ٦٦٤ الحديث الحادي والستون و ثلاث مائة: « يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك.. »
- ٦٦٦ الحديث الثاني و الستون و ثلاث مائة: « اللهم إني أسألك تمام النعمة... »
- ٦٦٨ الحديث الثالث و الستون و ثلاث مائة: « اللهم أذهب البأس رب الناس.. »
- ٦٦٩ الحديث الرابع و الستون و ثلاث مائة: « الدعاء لا يُرد بين الأذان والإقامة »
- ٦٧١ الحديث الخامس و الستون و ثلاث مائة: « ثلاثة لا تُرد دعوتهم.. »
- ٦٧٣ الحديث السادس و الستون و ثلاث مائة: « من قال حين يمسي ثلاث مرات: أعوذ...

أبواب المناقب

- ٦٧٥ الحديث السابع/ الثامن والستون و ثلاث مائة: « إن الله خلق الخلق، فجعلني من خيرهم.. »
- ٦٧٧ الحديث التاسع و الستون و ثلاث مائة: « مثلي في النبيين كمثل رجل بنى داراً.. »
- ٦٧٨ الحديث السبعون و ثلاث مائة: « كان وجه رسول الله ﷺ مثل السيف؟... »
- ٦٨٠ الحديث الحادي والسبعون و ثلاث مائة: « ما كان رسول الله ﷺ يسرد سردكم هذا.. »
- ٦٨٢ الحديث الثاني و السبعون و ثلاث مائة: « إن النبي ﷺ توفي؛ وهو ابن خمس و ستين »
- ٦٨٣ الحديث الثالث و السبعون و ثلاث مائة: « إن أهل الدرجات العلى ليراهم من تحتهم.. »
- ٦٨٤ الحديث الرابع و السبعون و ثلاث مائة: « اقتلوا بالذين من بعدي أبي بكر و عمر »
- ٦٨٦ الحديث الخامس و السبعون و ثلاث مائة: « شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان.. »
- ٦٨٨ الحديث السادس و السبعون و ثلاث مائة: « إن لكل نبي حوارياً.. »
- ٦٩٩ الحديث السابع و السبعون و ثلاث مائة: « ارم، فذاك أبي و أمي »

- ٦٩٠ الحديث الثامن والسبعون و ثلاث مائة: « اثبت حراء؛ فإنه ليس عليك إلا نبي .. »
- ٦٩٢ الحديث التاسع و السبعون و ثلاث مائة: « نعم الرجل أبو بكر، نعم الرجل عمر.. »
- ٦٩٣ الحديث الثمانون و ثلاث مائة: « من آذى عمي؛ فقد آذاني؛ فإنما عم الرجل.. »
- ٦٩٤ الحديث الحادي و الثمانون و ثلاث مائة: « إن عم الرجل صنو أبيه »
- ٦٩٥ الحديث الثاني والثمانون و ثلاث مائة: « حسين مني، و أنا من حسين »
- ٦٩٧ الحديث الثالث والثمانون و ثلاث مائة: « نعم الرجل أبو بكر، نعم الرجل عمر.. »
- ٦٩٩ الحديث الرابع والثمانون و ثلاث مائة: « إني لا أدري ما قدر بقائي فيكم »
- ٧٠١ الحديث الخامس والثمانون و ثلاث مائة: ما أظلت الخضراء، و لا أقلت الغبراء أصدق..
- ٧٠٢ الحديث السادس والثمانون و ثلاث مائة: « إن أستخلف عليكم فعصيتموه عُذبتُم .. »
- ٧٠٣ الحديث السابع والثمانون و ثلاث مائة: جئناك نسألك: أي أهلك أحب إليك؟
- ٧٠٥ الحديث الثامن والثمانون و ثلاث مائة: يا أبا هريرة! أنت كنتَ ألزمتنا لرسول الله ﷺ
- ٧٠٦ الحديث التاسع والثمانون و ثلاث مائة: خدم أنس رسول الله ﷺ عشر سنين..
- ٧٠٧ الحديث التسعون و ثلاث مائة: أن النبي ﷺ جلل على الحسن والحسين ..
- ٧٠٩ الحديث الحادي و التسعون و ثلاث مائة: ما حسدت أحداً ما حسدت خديجة...
- ٧١٠ الحديث الثاني و التسعون و ثلاث مائة: « إن جبرئيل يقرأ عليك السلام »
- ٧١١ الحديث الثالث و التسعون و ثلاث مائة: « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد.. »
- ٧١٢ الحديث الرابع و التسعون و ثلاث مائة: اغرُب مقبوحاً منبوحاً
- ٧١٣ الحديث الخامس و التسعون و ثلاث مائة: هي زوجته في الدنيا والآخرة
- ٧١٤ الحديث السادس و التسعون و ثلاث مائة: إن ذات الدين عند الله الحنفية المسلمة
- ٧١٦ الحديث السابع و التسعون و ثلاث مائة: « لولا الهجرة؛ لكنت امرأً من الأنصار »
- ٧١٧ الحديث الثامن و التسعون و ثلاث مائة: « ألا إن عيتي التي آوي إليها أهل بيتي .. »
- ٧١٧ الحديث التاسع و التسعون و ثلاث مائة: « سام أبو العرب، ويافث أبو الروم.. »
- ٧١٩ الحديث الأربع مائة: « و الذي نفسي بيده لو كان الإيمان بالثريا لتناوله رجال من هؤلاء »
- ٧٢٠ الحديث الحادي و أربع مائة : « لينتهين أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا »